

صفحات من تاريخ مصر

٩

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

المجلد الثاني

لواضعه

إلياس الأيوبي



الناشر: مكتبة مديبولي - القاهرة

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة مندوبولي

الطبعة الثانية

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

الناشر

مكتبة محبولى

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج ٢ ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١

صَفَحَاتٌ مِنْ تَارِيخِ مِصْرَ

⑨

تَارِيخُ مِصْرَ

فِي عَهْدِ الْخَدْيَوِاسِ مَاعِيْلِ بَاشَا
مِنْ سَنَةِ ١٨٦٣ إِلَى سَنَةِ ١٨٧٩

لَوَاضِعِهِ

إِلْيَاسُ الْإِيُوبُ

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

مَكْتَبَةُ مَدْبُورِي

الْعَاصِمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرست

المجلد الثانى

صفحة

- الباب الثالث من الجزء الثالث — رابعة النهار . إجمال ... ١
- الفصل الأول — القوة المادية واتساع السلطان بالفتح والاستعمار... ٢
- مشمولات :
- ميدانا التوسع أمام السلطان المصرى ... ٢
- عمل الأسرتين الثانية عشرة والثامنة عشرة — عمل الأسرتين
- التاسعة عشرة والعشرين بعدهما... ٣
- عمل الأسرة السادسة والعشرين — عمل البطاسمة — عمل الطولونيين
- والاخشيديين والفاطميين ... ٤
- عمل الأيوبيين وال슬اطين المماليك — عمل محمد على ... ٥
- اسماعيل يختار التوسع فى الميدان الجنوبي ... ٧
- الملك ناصر والصائغ ... ٩
- حرب بين عربان حمر وعربان الكبابيش — ثورة السود فى كسلا ... ١٠
- تنازل تركيا لمصر عن سواكن ومصووع وتوابعهما — الإقبال على إصلاح
- الجنديّة والبحريّة ... ٢٠
- تاريخ وجيز للمتجنيد المصرى البحث ... ٢١
- نادرة للأمير محمد سعيد باشا ... ٢٦

فهرست المجلد: الثاني

صفحة	
٢٧	المدارس العسكرية
٢٩	الامريكان في الجيش — تفوق المصريين على الشراكسة والأتراك ...
٣١	تأسيس مدرسة أركان حرب
٣٢	الانفصال بين الجيش وأركان الحرب — النفوريين رجال الهيئتين ...
٣٣	تعزير الطوابي
٣٤	إصلاح البحرية
٣٦	احتلال فاشودة
٣٧	مهمة السير بيكر
٣٨	جوردون... ..
٤١	أمين باشا — چسى باشا
٤٢	الزير رحمت باشا
٤٩	سلطان دارفور والزير... ..
٥٠	الزير يقدم البلدان التي فتحها إلى حكومة مصر... ..
٥١	فتح دارفور
٥٢	واقعة داره
٥٥	واقعة منواشى
٥٦	الاستيلاء على الفاشر
٥٨	توغل الزير غربا
٦٠	ثورة عامة في دارفور — إخمادها

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
٦١	تعيين جوردون حاكما عاما على السودان
٦٢	ثورة الصباحى
٦٣	ثورة سليمان بن الزبير
٦٧	قتل سليمان بن الزبير
٦٩	نزاع بين مصر والحبشة — مساعدة مصر انجلترا على ثيودورس
٧٠	حلم اسماعيل الفخيم
٧١	استيلاء مترنجى على كرن
٧٢	شراء زيلع وبربرة — بعثة عسكرية استعمارية الى هرر
٧٣	احتلال هرر وقتل ملكها — توتر العلاقات بين الحبشة ومصر
٧٥	حملة أرندروپ سنة ١٨٧٥
٨٠	واقعة قندت ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥
٨٦	ذبح مترنجى ومن معه
٨٧	حملة راتب باشا
٨٨	الحزبان المتضاربان حول الخديو
٨٩	راتب باشا
٩٢	سفر الحملة — صعوبات مهمتها
٩٤	التحاق الأمير حسن بالحملة فى مصبوع
٩٥	اشتداد النفور بين الجيش وأركان الحرب
٩٨	أحمد عرابى

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
على الروبى	١٠٠
”وتلك الأمانى تجعلن الفتى ملكا“	١٠٢
واقعة قرع ٧ مارس سنة ١٨٧٦	١٠٩
الدكتور محمد على باشا البقلى	١١٢
عود الأمير حسن الى مصر... ..	١١٥
مثلان على تعسف الشراكسة والأتراك بالمصريين	١١٦
انتهاء الحروب مع الحبشة	١١٩
الفصل الثانى — العناية بالعلوم وتوسيع دائرتها	١٢٢
مشمولات :	
الرحلات العلمية والاستكشافات	١٢٣
مقارنة مفيدة	١٢٧
الفصل الثالث — أهبة الملك وجلاله ، لاسيما فى المواسم والرسميات والأعياد	
والأفراح	١٣١
مشمولات :	
الأفراح بزواج الأنجال	١٣٥
مرقص الجزيرة	١٣٨
لطيفة للأميرة خديجة هانم	١٤٣
مذكور وأفراح الأنجال	١٤٤

فهرست المجلد الثانى

صفحة

الباب الرابع — المساعدون على نفاذ الخطة ١٤٨

فصل فذ ١٤٨

مشمولات :

نوبار باشا ١٤٩

شريف باشا ١٦٦

على مبارك باشا ١٧٢

مصطفى رياض باشا ١٩٧

الباب الخامس — العقبات التى أعترضت سبل نفاذ الخطة — إجمال ... ٢١٢

الفصل الأول — الكوارث الطبيعية ٢١٣

مشمولات :

حريق الخزاوى ٢١٣

وباء الماشية والخيل ٢١٤

الكوليرا ٢١٥

نادرة لسعيد ٢٢٤

طغيان النيل وعجزه والغلاء والمجاعات ٢٢٦

الفصل الثانى — الحملات المصرية المرسله مساعدة لتركيا ٢٣٥

مشمولات :

حملة العسير ٢٣٥

الحملة الى كريت ٢٣٦

الحملة الى البلقان ٢٤١

فهرست المجلد الثانى

صفحة

الجزء الرابع — السحاب فى السماء ٢٤٧

اجمال ٢٤٨

سفر فى تاريخ مصر المالى ٢٥٤

مشمولات :

الدين الذى أخلفه سعيد — قرض سنة ١٨٦٤ ٢٥٤

القرض لنجدة المزارعين ٢٥٥

قرض ٥ يناير سنة ١٨٦٦ — قرض الدائرة السنوية الأولى ٢٥٧

راغب باشا ٢٥٩

ظهور اسماعيل صديق باشا على دست المالية المصرية — صفاته ... ٢٦٣

بدء خصم أذونات مالية — زيادة مائة مليون فرنك على الدين السائر ... ٢٦٦

ضريبة السدس الاضافية ٢٦٧

قرض سنة ١٨٦٨ ٢٦٨

العود الى اصدار أذونات مالية ٢٦٩

مكيدة ٢٧٠

الدخول فى المأزق ٢٧٤

مضاربة ٢٧٧

قرض الدائرة السنوية الثانية ٢٧٨

قلة نجاحه ٢٧٩

إشاعات تفريخ ٢٨٠

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
٢٨٢	قانون المقابلة
٢٨٧	استدانة جديدة مرهقة
٢٨٨	إصدار غريب
٢٩٠	عمليات استدانية جديدة
٢٩١	حوالات منكرة
٢٩٦	إفادات مالية أيضا
٢٩٧	اقتراض ثلاثة ملايين مؤقتا
٣٠٠	القرض الأكبر المشثوم
٣٠٨	مشكلة مع شركة ترعة السويس
٣٠٩	توسيع نطاق الأعمال التجارية
	توقف الأستانة — نقل الأملاك الخديوية الى أسماء الأمراء والأميرات
٣١١	من البيت الاسماعيلي
٣١٣	دين الروزنامة
٣١٦	دخول البنك العقارى الفرنساوى فى المضمار
	عود الوزير الى العهث بالمالية — اختلاف بين الباب العالى والجبل
٣١٧	الأسود
٣١٨	شبه إفلاس تركيا
٣٢١	أنباء السوء
	بيع أسهم مصر فى شركة ترعة السويس — إفاد انجلترا كيف
٣٢٥	ولجته

فهرست المجلد الثانى

صفحة

الجزء الخامس — الهاوية تحت الأقدام ٣٢٩

الفصل الأول — نحو التوقف عن الدفع ٣٣٠

مشمولات :

٣٣١ تقرير ريكف — الحزب الفرنساوى والحزب الانجليزى

٣٣٤ أذونات على بياض

٣٣٦ إيفاد الحكومة الفرنسية المسيو أوتريه

٣٣٨ خطبة دزرائيلى فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦

٣٣٩ سوء وقعها

٣٤١ الالتجاء الى فرنسا وانجلترا

٣٤٢ ليلة قلقه

٣٤٤ التوقف عن الدفع

٣٤٥ الفصل الثانى — انقلاب ظهر المجن

مشمولات :

٣٤٦ هياج وتجاوز

٣٤٧ مظاهرة وحقة

٣٤٩ مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

٣٥١ مرسوم ١٤ مايو سنة ١٨٧٦

٣٥٣ الاحتجاج على الاتفاق الفرنساوى الخاص بتوحيد الدين المصرى

٣٥٤ تهديد من وراء ستار

٣٥٦ نزول المحاكم المختلطة الى ميدان النزاع
٣٥٧ استقالة القاضى هاكن
٣٥٨ الفصل الثالث — نكبة اسماعيل صديق باشا
	مشمولات :
٣٥٨ مجيء جوشن وجوير الى القطر المصرى
٣٥٩ عداء جوشن لصديق
٣٦٠ مكانة صديق من الخديو
٣٦١ ثروة صديق وأسبابها
٣٦٣ النزاع بين جوشن وصديق
٣٦٤ صديق يطلع الخديو على الحال المالية
٣٦٥ الاشارة على صديق بالاستقالة
٣٦٧ المجلس الخصوصى الأعلى ضد اسماعيل صديق
٣٦٨ استقالة صديق — محادثة بين الاسماعيلين
٣٧٤ جرّ جوشن صديق الى المحاكمة أمام القضاء المختلط
٣٧٥ العلماء عند الخديو
٣٨٢ القبض على صديق
٣٨٤ إتهامه بالخيانة والتحريض على الثورة
٣٨٥ موت صديق — كيف كانت آخرة اسماعيل صديق — رواية اسحق بك
٣٨٧ رواية أحد كبار رجال الجالية الغربية

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
٣٩٩	تأمر صديق على اسماعيل
٤٠١	مصادرة أملاك المفتش
٤٠٢	مزاد
٤٠٨	رأى السير فيشين فى صديق وما جرى له
٤٠٩	الجزء السادس — التنازع على البقاء
٤١٠	الفصل الأول — تعقد حلقات الضيق
	مشمولات :
٤١٠	مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
٤١٢	تعيينات
٤١٥	سوء تفاهم
٤١٧	عود بؤس أيام سعيد الأخيرة — موقف الموظفين الوطنيين
٤١٨	موقف الموظفين الأجانب
٤٢٠	موقف الفلاحين المصريين
٤٢١	التجاوزات التى كان يصح إبطالها
٤٢٥	تظلمات الأهالى
٤٢٧	الفصل الثانى — الكتابة على الحائط
	مشمولات :
٤٢٧	إرهاق الفلاحين
٤٢٨	تهديد خفى

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
٤٢٩	تداخل المانيا
٤٣٠	مرسوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧
٤٣٣	مرسوم ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨
	احتجاج محكمة الاستئناف المختلطة - حكم محكمة مصر المختلطة على الأمير.
٤٣٥	حسين بصفته وزير المالية
٤٣٦	مرسوم ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ القاضى بتعيين مندوبية للتحقيق
٤٣٧	رفض شريف باشا الحضور أمام مندوبية التحقيق
٤٣٨	وليمة بلطشسر
٤٤٠	الفصل الثالث - بين يدى المندوبية
	مشمولات :
٤٤٠	ظهور فضائح للفتش
٤٤٣	الضغط على الفلاحين
	تنازل اسماعيل وأولاده عن أملاكهم - مرسوم الخديو الى
٤٤٨	نوبار باشا المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨
٤٥٠	الفصل الرابع - الوزارة المستولة
	مشمولات :
٤٥٠	قرض روتشيلد فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨
٤٥٣	نزاع بين الوزارة والخديو
٤٥٥	معاكسة الخديو للوزراء
٤٥٦	كتاب اللورد سلسبرى

فهرست المجلد الثانى

صفحة	
آخر عيد جلوس	٤٦٠
ثورة الضباط	٤٦٧
الخدو ينجدها	٤٦٩
استقالة نوبار	٤٧٠
الفصل الخامس — بين الكاپيتول والصخرة التريثية	٤٧٢
مشمولات :	
وزارة الأمير محمد توفيق	٤٧٤
حركة الأعيان	٤٧٦
احتجاج الوزيرين الغربيين على سلوك الخديو	٤٧٧
استقالة وزارة الأمير محمد توفيق باشا — اجتماع بالهيئة القنصلية	٤٧٨
وزارة شريف باشا	٤٨١
فراغ مندوبية التحقيق من عملها	٤٨٢
خطرات أفكار	٤٨٨
الجزء السابع — الغروب	٤٩٥
الفصل الأول — حيرة وارثاك	٤٩٦
مشمولات :	
تصميم القناصل على إعادة ريفرس ويلسن ودى بليبير	٤٩٦
موقف تركيا	٤٩٧
موقف بريطانيا العظمى	٤٩٨
موقف فرنسا — موقف إيطاليا	٥٠١

فهرست المجلد الثانى

صفحة

الفصل الثانى — البروق تشق السحاب ٥٠٣

مشمولات :

انجلترا وفرنسا تخاطبان الباب العالى فى خلع اسماعيل ٥٠٤

انحدار الصاعقة ٥٠٦

فكر المقاومة — الرضوخ ٥١٢

الفصل الثالث — قضى الأمر ٥١٣

مشمولات :

فرمان الخلع ٥١٤

تبوء الخديف الجديد ٥١٧

مغادرة اسماعيل القاهرة ٥١٨

السير الى المنفى — نبذة فى تاريخ بقية حياة اسماعيل ٥٢٠

وفاة اسماعيل — نقل رفاثه الى مصر ٥٢٥

فصل أخير — وصف اسماعيل ٥٢٧

الخاتمة ٥٣٤

ملحق — مقتطفات من المراسلات التى دارت بين اسماعيل ونوبار باشا

فى أمر إنشاء المحاكم المختلطة ٥٣٥

مسك الختام ٥٦٥



الباب الثالث

من الجزء الثالث "رابعة النهار"

تحقيق الشطر الثالث من الخطة المرسومة

(أى العمل على النهوض بمصر الى مصاف الدول العظمى)

إجمال

إن لعظمة الدول ثلاثة مظاهر كبرى أجمعت على حقيقتها أفكار البشر :

المظهر الأول : القوة المادية ، واتساع السلطان بالفتوح والاستعمار .

المظهر الثانى : أهبة الملك وجلاله ، لا سيما فى المواسم والأعياد .

المظهر الثالث : العناية بالعلوم ورفع شأنها وشأن القائمين برفع منارها وتوسيع

دائرتها .

(فاسماعيل) ، لكى يدرك غرضه الثالث ، وأعنى به إقامة مصر فى مصاف الدول

العظمى ، لم يفتر لحظة ، منذ أن جلس على العرش الى أن أحاطت به المصاعب

المالية ، عن بذل أقصى جهوده فى سبيل جعل بلاده تتجلى فى ثياب تلك المظاهر

الثلاثة ، وتتحلى بحقيقتها . وهو ما سنبينه مفصلا فى الفصول التالية .

الفصل الأول^(١)

القوة المادية واتساع السلطان بالفتح والاستعمار

أيقنت أنى ذو حفاظ ماجد * من نسل أملاك ذوى أتواج

« محمد بن ربيعة »

أمام مصر، اذا ابتغت نثار الفتوح ومجد السلاح ، ميدانان : الميدان الشرقى ، من شماليه الى جنوبيه ؛ والميدان الجنوبى ، من شرقيه الى غربيه . فيمكنها تسيير أعلامها نحو بلاد فلسطين واليهودية وفينقية والجليل وسوريا ؛ وتجاوزها زحفا : إما الى ما وراء جبال طورس من جهة ؛ وإما الى ما وراء الصحراء السورية من جهة أخرى ؛ أو يمكنها أن تصعد بتلك الأعلام مجرى النيل من جهة ؛ وتسير بها منصوره فى بلاد النوبة تدوخها من غربيها الى شرقيها ؛ أو تحتاز بها القلزم من جهة أخرى ، وتقيمها خافقة فى سماء العز فوق ربى اليمن وغيرها من البلاد العربية الجديرة بالاستعمار .

ميدان التوسع أمام
السلطان المصرى

وتاريخ أيامها الماضية العسكرية ، كلما اتقدت روح الفتح فى صدور فراعنتها أو أمرائها أو خلفائها أو ملوكها وسلاطينها ، إنما هو عبارة عن وثبها بحفاظها وكثائبها وكراديسها الى أحد ذينك الميدانين أو الى كليهما معا .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تاريخ السودان" لنعوم بك شقير ، و"رسائل جوردن باشا لأخته" ، و"مصر المسلبة والحبشة المسيحية" لويليم ماك إى داي ، و"رحلة المصريين ضد الحبشة" لستركرا ، و"تقرير عن استيلاء الحبشان على الكشافة الجيولوية والميزالوجية المرسله من أركان حرب الجيش المصرى" لمتشل . (ل . ك) .

عمل الأسرتين
الثانية عشرة
والثامنة عشرة

فبينما الأسرة الثانية عشرة الفرعونية — وهى بلا مكابرة خير أسرة جلست على العرش المصرى القديم — وجهت وجهها على الأخص شطر الميدان الشرقى ، وأقامت مظل سلطانها على فيافى شبه جزيرة سيناء وربوع فلسطين ، قد تناولت مطامع الأسرة الثامنة عشرة المحيدة الميدانين معا ، وسار فراعنتها ، لا سيما (حاتاسو) — سميراميس وادى النيل — وطوطمس الثالث — اسكندر الأيام المصرية القديمة ونابوليونها — بجحافلهم المنصورة ، تارة الى ضفاف نهى الفرات والسندس شمالا ، والى اليمن السعيدة وبلاد حضرموت جنوبا ؛ وطورا الى أعماق النوبة ، وما وراء الشلال الرابع . بل أن طوطمس الثالث لم يهب الفيافى الليبية ، وولج بجنوده البواصل الميدان الغربى الخيف ، وأخضع لسلطان أحكامه الحكيمة الأمم الوحشية القاطنة ما وراء تلك البيد بقدر ما كان يمكن فى تلك الأيام ، اخضاع قبائل تنتقل بجيامها ومظالمها فى شاسع أرجاء الصحارى الافريقية لسلطة منظمة .

عمل الأسرتين
التاسعة عشرة
والعشرين بعدهما

واقضى فراعنة الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين خطوات أسلافهم الأماجد : فخارب رامزيس الثانى على ضفاف نهر العاصى (الأورنتيس) وفى ضواحي حلب ؛ وقاتل رامزيس الثالث تحت قلاع رخ تارة ، وأخرى عند خليج السلوم .

على أن عواهل مصر القدماء كانوا الى التوسع فى الميدان الشرقى أميل منهم الى التوسع فى الميدان الجنوبى : إما لأن البلاد الشرقية كانت معروفة لديهم أكثر من البلاد الجنوبية ، وكانوا يعتقدونها أكثر من هذه ثروة وخيرات ؛ وإما لأنهم — لتوقعهم منها شرا ، لا سيما بعد غزوات شعوبها المختلفة التى قلبت السلطنة المصرية القديمة رأسا على عقب ، وعادت فأغارت على الوادى الخصب ، وقوضت معالم الامبراطورية المصرية الوسطى ، وأقامت على عرش فراعنتها الأماجد الأسرتين الهكسوسيتين

الخامسة عشرة والسادسة عشرة — كانوا يرون الحرب الهجومية خير أنواع الحرب الدفاعية وأجداها فائدة؛ وإما لأن بلاد الجنوب، بعد تزوج أحبس «المخلص» من الأميرة نفرتارى النوبية الجميلة، وريثة عرش نبتاته، وانضمام بلادها الى بلاد التاج المصرى، وتلقب ابنها وولى عهدا «بأميركوس» — وهو اللقب الذى أصبح ولى عهد الفرعونية المصرية يختص دائماً به منذ ذلك الحين، كما اختص بلقب «أمير ويلز» ولى عهد الملكة الانجليزية منذ أن ضم إدورد الأول البريطانى إمارة ويلز الى أملاك عرشه — باتت معتبرة عضواً فى الامبراطورية المصرية، وجزءاً متما لكانها؛ ولو أنها أنجبت فيما بعد ملوكاً أصلهم مصرى أغاروا على قطر أجدادهم وجلسوا على عرش عواهلهم .

لذلك، حينما استتبّت أقدام الأسرة السادسة والعشرين على عرش القطرين، وانتقدت روح الفتح فى صدور أكابر فراعنتها، هب نىخاؤ الى الاكتساح فى الميدان الشرقى، بالرغم من أن رحلة عمارته المصرية الفييقية حول القارة الافريقية، واشتطاطها سواحها كافة، من القلزم الى رأس العشم بالخير، فإلى بوغاز جبل طارق أو «عمد هرقل» — كما كان يدعى ذلك البوغاز فى تلك الأيام — فإلى ثغر بلوزا (الفرما) كان من شأنها أن تفتح أمام مطامعه ميدانا يشبع اتساعه الشاسع كل جوع الى الفتح ومجده، والاستعمار ونفخه .

عمل الأسرة
السادسة والعشرين

ولما آل العرش المصرى الى البطالسة، فانما كان الميدان الشرقى مطمح أنظارهم ومجال جهودهم؛ وانما كانت كتائبهم تسير الى بطاحه لتبارز كتائب ملوك سوريا وضيها .

عمل البطالسة

كذلك كان ذلك الميدان عينه، بالرغم من وعورته، محط رحال فرسية الطولونيين المحيدين أحمد ونهارويه؛ والاششيد؛ والفاطميين، الساطعى الشهرة، المعز والعزير

والطولونيين
والاششيديين
والفاطميين

والأيوبيين
والسلاطين المماليك

ومن هذا حذوهما من خلفائهما ؛ وصالح الدين الأيوبي ، البطل الأجل والسلطان
الأكمل ؛ و كبار أبطال السلاطين المماليك المصريين ، من قطز وبيبرس البندقدارى
وقلاوون والناصر ، الى برقوق ورسباى وقايتباى والغورى المنكود الحظ .

على أن الظلام الدامس الذى انسدت سدوله على أقطار الميدان الجنوبي ، منذ
أن أضاعت مصرنا الأسيفة استقلالها على يد ذلك الظالم المجنون ، قبيز الفارسي ،
كان يبرر الى حد ما انصراف همم الجالسين على عرشها عن انتشارها فيه ؛ لا سيما
بعد أن ذاعت عنه الأنباء الخرافية التى روجها كتاب العرب وغيرهم ، والتى جعلت
الخيالات تتصوره أسود من الناس القاطنين فيه ومفعما أهوالا تتضائل أمامها أهوال
”بحر الظلمات“ الشهير .

ولما أرادت العناية الإلهية أن يؤول زمام القطر المصرى الى يد (محمد على)
القديرة ، وفتحت همة هذا النابغة المتفوق وعزيمته آفاق آمال جديدة أمام البلاد ،
فان الجهود المصرية وجهت شطر الميدان الشرقى أولا ؛ وسارت فيالق الفاتح الحديد
تحت إمرة ولده طوسن فإمرة ولده (ابراهيم) الهمام الى البلاد العربية ترغم أنوف
الوهابيين ، وتحنى جباههم أمام الجالس على عرش الأستانة . ولولا أنه تواترت
الاشاعات عن وجود مناجم ذهب فى مجاهل السودان لما فكر (محمد على) فى فتح
أصقاعه ، ولما شغل نفسه فى تجهيز الحملات اليها ، بالرغم من نزوح بقايا الأمراء
المماليك الذين قضى عليهم الى اقليم دنقلا ، ورغبته فى اجتثاث جرثومتهم ، ومحقق أثرهم .
ومع ذلك ، فانه هو أيضا حينما اتضح له أن حكاية مناجم الذهب ”حديث خرافة
يا أم عمرو“ ، حوّل مطامعه عن الميدان الجنوبي بالمرّة وأخذ يشرب بها الى ظروف
تمكنه من تسيير ألويته الى الميدان الشرقى المعتاد .

ولا غرو : فرجل مثله ، مغرم بالمجد والشهرة ؛ وغاب في أن تتحدث بسيرته
الزكبان والألسنة ؛ متحمس للاسكندر القاتل وهو على ضفاف الهندس : « ألا ، كم
أفاسى ، لكى تمدحونى أيها الأثينيون ! » ، وللبطالسة ، المذكرته يجدهم جزيرة فارو
المتقدمة فى البحر ، شرق سرايه براس التين ؛ رجل مثله ، كثير الكلام عنهم ، كأن
مواطنته لهم توجب شيئا من القرابة والنسب بينهم وبينه ، حتى لقد يروى عنه أنه
سمع مرة بعضهم يحكى قصة عن المكdonى العظيم تأخذ بجماع الانتباه والالتفات ،
فهتف بجيلاء قائلا : « وأنا أيضا من فيلي^(١) ! » أى من بلد الاسكندر ؛ رجل مثله ،
يفتخر بأنه ولد فى ذات السنة التى ولد نابوليون فيها ، ويتلذذ جدا لدى سماعه الغربيين
يشبهونه به ويلقبونه "نابوليون الشرق" ؛ رجل مثله ، نرانا - إذا سلمنا مبدأ القائلين
بتعدد الأعمار ، وعود الانسان بعد موته مرارا عديدة الى الوجود الأرضى حتى يبلغ
درجة الكمال ، فينتقل حينئذ ، بدون رجعة أرضية ، الى عالم أرقى من عالمنا هذا : وهو
مبدأ البوذيين - نميل الى التسليم فعلا بأنه قد يكون (بطليمس صوطر) أو (بطليمس
فيلاذلفس) المجيدين ؛ لأن ملكه كملكهما : أعاد الحياة الى مصر ، واختط لها سبيل
وجود جديد ؛ ولأنه تحلى ، مثل كل منهما ، بمزايا رجولية باهرة ، لا بد لها من
جعل اسمه ممجدا كاسميها على ممر الدهور ؛ رجل مثله ، لم يكن ليرضيه إلا
أن يسير أعلامه حيث سير أولئك الأماجد أعلامهم ؛ وأن يجعل بلاد السود دون
غيرها موطن لشهرته ، ومجالا لأعماله ؛ فيحمل الميدان الشرقى الذى كان لا بد لفعاله فيه
من الدوى فى آذان عموم العالم المتمدين ، وحمل أقوامه ، مانحى الشهرة ، وضافرى

(١) أنظر : "مصر الحديثة" فى كتاب مرسيل المعنون "مصر" ضمن مجموعة المؤلفات التاريخية المنسوبة
للأرنيفير .

أ كليل المجد الأبدية، وحذهم، على التحدث بها، وتعطير صفحات التاريخ المستقبل بشذا تكبيرهم إياها، وتعظيمهم البطل الذي تمت على يديه .

فع استمراره على الرغبة في الجنوب، ليتخذ على الأخص من سوده جنودا للجيش الذي شرع ينشئه على النظام الأوروبي، لم يعر ميدانه أهمية كثيرة؛ وإنما أبقاه في قبضة يده لأنه كان من طبيعته ضئينا بملك آل إليها، أن ينفلت منها . ولم يكن اهتمام خليفته (عباس) و(سعيد) بذلك الميدان أكثر من اهتمامه؛ بل إن (سعيدا)، على ما رأينا، فكر وقتا ما بالتخلي عنه بالكلية .

(اسماعيل) يختار
التوسع في الميدان
الجنوبي

فلما آل الأمر الى (اسماعيل) — وكان قد عرف شيئا عن السودان أيام أن أحمد، وهو ولي العهد، وسردار الجيش المصري، الثورة التي أهاجتها بعض قبائل عربية على حدوده — نظر الى الميدان الجنوبي بغير العين التي كان جميع أسلافه ينظرون إليه بها؛ وأدرك في الحال ما لم يدركه جدّه العظيم والفراعنة الكبار، قبله، أنه الميدان الحقيقي الذي يحسن بمصر أن تنشر فيه جهودها الفاتحة الممددة؛ لأنه الميدان الوحيد الذي لا يزاحمها أحد عليه؛ بل الميدان الوحيد المحتاج الى عمل من الخارج يزيح عنه سدول الجهل والوحشية، وينشر فوقه أعلام العرفان والعمران .

فأجال نظره في أطرافه الشاسعة المترامية، وشخص مليا الى بقاعه المتعددة المختلفة، الكثيرة الخيرات بالرغم من الفوضى السائدة عليها، المنتظرة الاستعمار، والطالبة النظام، لتريد تلك الخيرات مائة ضعف؛ وتأمل فيما قد تؤول اليه مصر من عز وسؤدد لو أتيح لها أن تتوغل، بمحدودها الجنوبية، الى الجنوب تباعا، وتمدّ ظل سلطانها بالتدريج من غربي ذلك الميدان الى شرقيه؛ متقدمة ومصباح المدنية والعمران في يديها؛ فتقيم سلطنة عظيمة، تمتدّ من البحر الأبيض الى خط الاستواء، ومن

بحر القلزم الى أقصى متاخمات الصحراء؛ سلطنة تتضاءل أمام اتساعها الذي لا حد له نفس الممالك العثمانية الشاهانية ، ولا تضارعها فيه إلا دول معدودة على سطح البسيطة^(١) !

فوقع في خلدته في الحال وجوب العمل على تحقيق هذه الأمنية الجلى ، للفوز بجهد فذل لا يشاركه أحد فيه ، ولفزع منار مصره ، بصفتها ممدنة الجنوب أجمع ، فوق منار كل دولة شرقية سواها ؛ ومتى تحققت تلك الأمنية تماما ، وأصبحت الخديوية المصرية ثابتة الأركان ، من شمالي القارة الافريقية الى أواسطها ، يمتد سلطانها على واحد وثلاثين درجة من خطوط العرض ، وعشر درجات من خطوط الطول ، من يدري ماذا يمكن لها حينئذ أن تعمل من الأعمال في مسرح العظمة البشرية ؛ وماذا يمكن لها أن تتال من التحقيقات في ميدان آمالها القومية ؛ وماذا يكون مآل علاقاتها بتركيا ، الزاعمة حق السيادة عليها ! ؟

وكان حكامار عموم السودان ، حينما ارتقى (اسماعيل) عرش جدّه ، موسى باشا حمدى — وهو رجل مشهور؛ قمع عدّة ثورات محلية في كردوفان وتقلي ؛ وسنّ قوانين جديدة لجمع الضرائب ، فأعطى كل فلاح "سريكا" بيده ، ليدفع ما جعل عليه من الأموال ، على ثلاثة أقساط معينه في السنة ، فكلما دفع قسطا قيد له في "سركيه" ، قيده في يومية الصراف ؛ وجعل من الأهالى نظار أقسام ومعاونين ، وأمرهم فلبسوا الملابس العثمانية ، فحسنت بذلك الحال ؛ وسهل تحصيل الأموال . فأصبح اسمه

(١) أنظر ما قاله في هذا الصدد إدرون دى ليون في كتاب "مصر الخديوية" ص ٣٤٢ ؛ وقرأ ما كتبه

"ماريت باشا" موردا في الكتاب عينه ص ٣٦٠ و ٣٦١ ؛ وقرأ على الأخص ما ختم به

إدرون دى ليون هذا فصله في السودان من الكلام الأتيق الحق !

معروفا في البلاد، وشخصه محبوبا من العباد؛ فأنعم (اسماعيل) عليه برتبة فريق؛ واستدعاه اليه ليوقفه على حال تلك الديار. فذهب موسى باشا الى مصر في ١٠ يولييه سنة ١٨٦٣ وأدى واجب الشكر لمولاه على النعمة التي أسبغها عليه؛ ثم أوقفه على حقيقة حال الجنوب؛ وعاد مزقدا منه بتعليمات الى الخرطوم. فأخذ يزيد عدد جنده هناك حتى بلغ الثلاثين ألفا من نظامية وباشبوزق؛ وسار بالبلاد على أحسن نظام، ممهدا السبيل لتحقيق مرامى مولاه؛ جامعا القلوب على حب أحكامه.

الملك ناصر
والصانع

وكان على جبال تقلى، في أيام موسى باشا، ملك يقال له "ناصر"، اشتهر بالقسوة والوحشية: فكان اذا غضب على شخص وضعه عاريا مكتوبا على حجر محمي حتى يموت. ويحكى أن صائغا من صباغة الأبيض سمع بقسوته — وهو يذيب فضة على النار — فلما سالت قال: «حق هذا السائل أن يصب في أنف الملك ناصر، جزاء قسوته وظلمه». فبلغ الخبر الملك ناصرا؛ فعزم على الإيقاع به، وأركن الى الحيلة. فأرسل اليه أربع جوار، هدية؛ وسأله أن يحضر مع الرسول الى الجبل ليصوغ بعض الحلى للسائه؛ ووعدته بمكافأة جلييلة. فذهب الصانع؛ فأعطاه بعض الفضة والذهب؛ فصاغها له. ثم أعطاه فضة وسأله أن يذيبها على النار؛ ولما سالت قال له: «أتذكر أنك اشتيت مرة في الأبيض أن يصب مثل هذا السائل في أنفي؟» فسكت الصانع وألجم لسانه؛ فأمر ناصر بعض العبيد فقيدوه؛ ثم أخذ الفضة وصبها في أنفه وهي محماة؛ فتورم دماغه ومات لساعته. ولكنه ما لبث أن وقع خلاف بين ناصر وبين ابن عم له اسمه آدم دبال؛ ولما كان أهل ناصر قد سئموه لكثرة ظلمه وقسوته، نصروا ابن عمه عليه؛ ففتر بعائلته الى موسى باشا في الخرطوم؛ فأرسله الى (اسماعيل) بمصر.

ووقع في تلك الأثناء ، في بادية كردوفان ، حرب شديدة بين عربان حمر وقائدهم الشيخ مكي ود المنعم ، وبين عربان الكجايش ، وقائدهم الشيخ فضل الله ود سالم ، اشتهرت بحرب ”العقال“ ؛ لأن كلا الفريقين جمع رجاله وأولاده الى ساحة الحرب ، وعقل الإبل ، وعول على النصر أو الموت ؛ وتقاتلا طويلا ، مستقتلتين ؛ فانتصر الحمر ، وغنموا نحاس الكجايش وأموالهم .

حرب بين
عربان حمر
وعربان الكجايش

وفي أواخر أيام موسى باشا ثار الجهادية السود في كسلا ثورة أدت الى سفك دماء كثيرة ، واستغرقت عدة أشهر ؛ وكان السبب فيها سوء ادارة القواد وتأخرهم عن دفع مرتبات الحند . وتفصيل ذلك أنه كان في استحكام كسلا آلاى فيه نحو أربعة آلاف من الجهادية السود ، ومعهم نحو ألف نفر من الباشبوزق الأتراك والشايقية ؛ وكان المدير على البلد ابراهيم أدهم بك . فخطر له في مارس سنة ١٨٦٥ أن يرسل غزوة على جبال البارية والبازة ؛ فأصدر أمره لأورطة من الجهادية وبعض الباشبوزق بالنأهب لها ؛ فرفضوا الأمر وقالوا : « لا نسافر حتى نقبض المتأخر من رواتبنا » . فلما بلغ قولهم قومندان الأورطة ، واسمه خطاب افندى ، غضب وقال : « أصبح للعبيد شأن يعصون به الأمر ؟ فوالله لأسوقهم للغزوة بالسياط » . فازداد السود تصلبا وعنادا ؛ ولمّا جاء الميعاد المضروب خرجوا من الاستحكام ووقفوا عند الباب المسمى باب سبدرات « طابورا » ، وجمعوا أسلحتهم أمامهم كوما ، وأرسلوا يخبرون قومندانهم أنهم لا ينتقلون من مكانهم حتى يقبضوا رواتبهم بتمامها ؛ وإن كان لم يزل ينوى تنفيذ أمره بالسياط ، كما قال ، فليفعل . فجاءهم خطاب افندى على جواده ، ونادى بهم ”سلاح آل“ ؛ فهجموا عليه ، وأوسعوه شتما وضربا بالعصى ؛ ونساؤهم من ورائهم يشجعهم ويزغردن لهم . فلجأ خطاب افندى الى الفرار ، وأخبر

ثورة السود
في كسلا

المدير بما كان . فاهتم للأمر ، وخشى امتداد الثورة الى الآلاى كله ؛ وكانت الذخيرة بيد ملازم منهم ؛ فأخرجها من يده ، وسلمها الى ضابط من ضباط الباشبوزق الأتراك ، وجمع التجار المغاربة وأهل البلد ، فسلحهم وضمهم الى الباشبوزق ، وفرقهم على أبراج السور .

أما العصاة فانهم حملوا سلاحهم وساروا فى وجوههم نحو سبدرات ؛ وكان قومندانهم قد وجه اليها بعض العسكر الباشبوزق بمدفعين وستين صندوقا ذخيرة محملة على ثلاثين جملا ليتقدموا الغزوة ؛ فأدركهم العصاة فى الطريق ، واستولوا على الذخيرة والمدفعين ، بعد أن فتكوا بالعساكر ، وضربوا قائدهم ، السرسوارى سعيدا أغا أبا فلقه ، فأنخنوه وتركوه بين حى وميت ؛ ونزلوا فى سبدرات .

فعقد المدير ناديا من الضباط والتجار والأعيان للنظر فى أمر الأورطة ؛ فأقروا على أن يرسلوا اليهم رواتبهم المتأخرة ، ويتداركوا أمرهم بالتى هى أحسن ، حتى تطمئن نفوسهم ؛ ثم ينفذون فيهم رأيهم ؛ ففعلوا . وكان فى كسلا اذ ذاك الأستاذ السيد الحسن ابن الأستاذ السيد محمد المرغنى ؛ مؤسس الطريقة المرغنية فى السودان ؛ فتكفل بالأمر فحملت النقود له ؛ فذهب بها الى سبدرات ووزعها على العصاة بالتساوى ؛ فأصاب كلا منهم أربعة ريالات ؛ ثم عنفهم على مسلكتهم ، وطلب اليهم أن يرجعوا الى كسلا فرضوا ، على أن يكون غير خطاب افندى قومنداننا عليهم ؛ فعاد الأستاذ الى كسلا وأخبر المدير بما كان ؛ فأرسل اليهم عثمان بك قائم مقام العساكر ليقودهم ، ويغزو بهم الجبال ؛ فقابلوه بالطاعة ؛ وساروا معه فى الغزوة ؛ فأقاموا فيها ثلاثة أشهر وعاد بهم الى كسلا . وكان المدير قد كتب فى أثناء ذلك الى اللواء حسن باشا فى الخرطوم يخبره بما حدث ؛ فأرسل حسن باشا الميرالاي عليا أبا ودان بك لاستلام قيادة الآلاى ؛

ثم حضر بنفسه على الأثر للنظر في الأمر . فوصل كسلا قبل رجوع الأورطة بشهر . فلما حضرت عقد مجلسا سرى للنظر في أمرها ؛ فاتفق الرأي على أن يوزعوا العساكر على عربان الهدندوة ، بحجة جمع الضرائب ، ثم يأمرؤا العربان بالقبض عليهم . فصدر الأمر للأورطة ، فخرجت الى الميت كتاب بقيادة الميرالاي على أبو ودان بك ، وأمر على بك ضباطها — وكان أكثرهم من المصريين — بالتفرق بين القبائل لجمع الضرائب . فأدرك العساكر أن في الأمر دسيسة ، ورفضوا السفر . ولما أظلم لهم الضباط في الكلام هجموا عليهم ، وقتلوا أكثرهم ، وانتشروا في البلدة ، فنهبوا ؛ وانقلبوا راجعين الى كسلا .

أما على أبو ودان بك ؛ فانه نجا منهم بكل مشقة ، وخف الى كسلا ، فوصلها قبلهم ، وأخبر اللواء والمدير بما كان . فبعد أن فارقا منزليهما ، داخل الثكنة ، ودخلا ديوان المديرية بعائتيهما ، أخذا يستعدان لملاقاة العصاة . وكان السرسواري سعيد أغا قد شفيئت جراحه ، فأمره بالمحافظة على الذخيرة مع عساكره ؛ وجمعا الأسلحة من الأورط الثلاث الباقية في كسلا ووضعها في الثكنة ، بدلا من وضعها في خزانة السلاح ؛ وأدخلا الشايقية الباشوزق داخل السور ، وضماهم الى المغاربة وغيرهم من سكان المدينة ، وفرقاهم على الأبراج ، وأمرهم بضرب عساكر الأورطة عند وصولها . وفي صباح ٥ يولييه سنة ١٨٦٥ حضرت الأورطة ، سائرة بانتظام عسكري ؛ فأمر اللواء والمدير بعدم التعرض لها ؛ ودخلا ديوان المديرية ، فتحصنا فيه . فلما اقترب العصاة من باب الجنائن أطلق عليهم البلوكاشي محمد أغا المردلي عيارا ناريا على خلاف الأمر ، فقتل منهم شاوليشا وقال : « هذا ثار ابن عمي الذي قتل يوم الثورة عند سلب الذخيرة » ثم أطلق عيارا ناريا آخر ، فقتل أومباشيا ؛ فهاج عساكر الأورطة

إذ ذاك ، ودخلوا القشلاق ؛ وكان فيه الضباط المصريون وعدتهم ستة وعشرون ، فقتلهم عن آخرهم . أما خطاب أفندى فبعد أن قتلوه وضعوا عليه ييبسا وأحرقوه بالنار . ثم اجتمعت عليهم الأورط الثلاث الباقية ؛ وتعصبت للجنسية ضد الأتراك والعرب ؛ وكسروا جالها أبواب الغرف التى وضع فيها سلاحهم ؛ فأخذوه ، وتحصنوا فى الثكنة ؛ وفتحوا فيها المزاغل وقطعوا السابلة ؛ وانتشر أكثرهم فى البيوت ، ينهبون ويسلبون . وكان السيد حسن المرغنى قد ذهب الى « سبدرات » ؛ فأرسل اليه المدير يدعوه ؛ فحضر فى اليوم التالى (٦ يولييه) الى « حلة الخلائقة » غربى « الاستحكام » ؛ وكتب الى العصاة يسألهم الكف عن الحرب ؛ وسلم الكتاب الى أحد خلفائه ؛ فرفعه على قصبة ، ودخل به الاستحكام ، وهوينادى : « جاءكم كتاب السيد الحسن ! » فتلقاه العصاة بالقبول ، وكفوا عن الحرب . ثم دخل الأستاذ ؛ فهرعوا اليه يقبلون يديه — يالقوة المؤثرات الأدبية ! — وشكوا اليه أمرهم ؛ فوعدهم بالراحة .

ثم ذهب الى اللواء والمدير وعقد مجلسا للنظر فى تسكين الفتنة . فقرّر الرأى ، المرة الثانية ، على استخدام العربان للقبض على السود ! — وكان رأيا سخيفا ! — فجمعوا جموعا كثيرة من خيالة وقراية من « الهدندوة » و « الخلائقة » وعرب سبدرات والجادين وبني عامر ، ووضعوهم فى الخاتمية ! ثم ذهب السيد الحسن الى العصاة ، وقال لهم : « قد اتفق الرأى على أن تخرجوا من الاستحكام بجميع أمتعتكم ، وتذهبوا الى حيث تشاؤون ! » .

فشعر السود أن فى الأمر مكيدة كالتى كيدت لهم فى الميت كتاب ؛ فأبوا أن يخرجوا إلا اذا أعطى كل منهم ١٢ طلقة من الذخيرة (الجبخانة) ، ليحموا بها أنفسهم اذا غدر

بهم . فاتفق رأى الجميع على اجابة طلبهم — وربما رأوا أن فى ذلك نجاة لهم من آفتين : آفة السود ، وآفة العربان ؛ ولكن سعيدا أبا فلفة ، الموجب فى حفظ الذخيرة ، وصاحب النار على العصاة ، رفض الرأى بتاتا ، وقال : « انى لا أعترف بسلطة أحد منكم على ، وأحسب نفسى مسؤولا عن الجبخانه عند أفندينا رأسا ! » فأجابه المدير واللواء : « اذا نحن لم نعطيهم القدر القليل الذى طلبوه من الجبخانه ، فلا حيلة لنا فى القبض عليهم ، بل نخشى أن يهاجموك فيقتلوك أنت ورجالك ، ويستولوا على الذخيرة كلها ، فبقى أن نختار أهون الشرين ، ونعطيهم ما سألوهم ؛ ثم ننظر رأينا فيهم ! » .

قال سعيد أبا : « أهون الشرين تختارون فى تسليمكم جبخانه الحكومة الى عصاة خونة ، تمردوا عليها وقتلوا الجلم الغفير من رجالها ؟ أفى الدنيا شر أعظم من أن يظهر رجال العسكرية الجبن أمام العميد أولاد الجوارى ، فيسلموا لهم بمطالب ما أنزل الله بها من سلطان ، ويعطوهم الجبخانه ليستخدموها فى حربهم ؟ أليس الأجدر بنا أن ندعوهم الى الطاعة ؟ فان أبوا حاربناهم حتى نفوز أو نموت مشرفين . ومع ذلك فاختاروا أتم لأنفسكم ما تشاءون ؛ أما أنا فقد اخترت الموت على التسليم بمطالب هؤلاء الأجلاف ؛ واذا هاجموني فى محلى وعجزت عن صدّهم فانى أركب برميلا من البارود ، وأشعل النار فى الجبخانه كلها ؛ فأقتل نفسى ، ولا أمكنهم من طلقة واحدة منها » .

وبلغ العصاة هذا القول ؛ فتركوا السفر ، وانقسموا أربع فرق ، حسب أجناسهم : الدنكة ، والفور ، والنوبة ، والمولدين ؛ فتولى كل فرقة رئيس منهم ، وانتشروا فى البندر يهبون ويسلبون . ونزلت فرقة الدنكة على منزل رجل اسمه الحاج أحمد ود عجيب — وكان فيه مطمورة غلة — فقتلوا الحاج أحمد وأخاه ؛ وتقدموا الى باب

المطمورة لإخراج الغلة . وكان للحاج أحمد بنت تسمى آمنة ؛ فلما رأت أباهما وعمهما مقتولين هان عليها الموت . فأخذت سيفاً ووقفت في الباب ؛ فصدتهم عن الدخول ، وقتلت خمسة منهم . فتسلقوا السقف ونقبوه ونزلوا إليها ؛ فقتلوا وأخذوا الغلة .

وكان المدير قد أرسل يطلب المدد من الخرطوم — وكان الحكمدار العام موسى باشا قد توفي فيها منذ بضعة أشهر ، وقام بشؤون الأحكام مكانه عمر نغرى بك — فرفع عمر هذا الخبر إلى (اسماعيل) بمصر ؛ فاهتم (اسماعيل) بالأمر حق الاهتمام ، وبعث جعفر باشا صادق والياً على السودان . فذهب إليه عن طريق كروسكو ؛ واتخذ جعفر باشا مظهر وكيل له ؛ وأرسله بجيش ومدفعين إلى كسلا عن طريق سواكن لانحداد الثورة ؛ وبعث بالأوامر المشددة إلى نغرى بك ليبادر إلى إرسال التجندات من حاميات البلاد حتى يصل مدد مصر .

وكان أول من وصل كسلا ، مددا ، السرسواري على كاشف الكردي ، ومعه أربعائة رجل من الباشبوزق ؛ وجاءها من القضايف في أواخر يولييه سنة ١٨٦٥ ، ونزل في ديوان المديرية . وبعد أن وصل ببضعة أيام خرج أحد رجاله بجمله ليرعاه ؛ فلقية جماعة من السود المتمردين ، فسلبوه جملة وسلاحه وذخيرته ؛ فعاد إلى على كاشف شاكيا . فغضب على كاشف ، وضرب طبل الحرب ، وتنبأ للقتال . وكان السيد حسن المرغنى لا يزال مقبياً داخل الاستحكام ؛ فأتى إليه وسكن غضبه ، وتكفل له برد الجمل والسلاح ؛ ثم ذهب إلى العصاة وتلطف لهم ؛ فردوا الجمل والسلاح ؛ ولكنهم أنكروا أنهم أخذوا شيئاً من الذخيرة . فصمم على كاشف رأيه على استرجاعها . ولما لم يردوها نخرج إليهم ليلاً في ضوء القمر ، وأشعل فيهم النار ؛ فقابلوه بالمثل . ولما ثقل عليه الرصاص عاد إلى ديوان المديرية وتحصن فيه . وفي اليوم التالي فتح السود المزاغل

في الثكنة والمنازل التي في جواره ، وأخذوا يرمون المازة بالرصاص ؛ فقطعوا السابلة ، وحبسوا الناس في منازلهم مدة ستة وعشرين يوما حتى حضر آدم بك من واد مدني ، فالخرطوم ، فبربر ، بمدد من الجنود المنظمة ، والباشبوزق ؛ فكفوا عن الحرب .

وكان آدم بك من أعظم ضباط الجيش المنظم ؛ وقد تربى في مصر ورافق (ابراهيم) الهام الى سوريا ، فاشتهر بالبسالة والدرية وحسن السياسة ؛ وكان (اسماعيل) يعرفه . فلما بلغه أنه ندب الى كسلا كتب اليه بالتركية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٥ ينبؤه بارسال قوة بقيادة وكيل الحكمدارية ، ويبلغه ثقته من أن يتمكن هو وذلك الوكيل من احماد الثورة ، ويزوده بتعليمات تقضى باستعمال الشدة مع العصاة وتعقبهم وقتلهم أو أسرهم ؛ وختم كتابه بالجملة التالية «ولاني أعلم بسالكك وحسن سياستك منذ كنت مع المرحوم والدنا في سوريا ؛ فحقق آمالنا بك ؛ وعند انتهاء الثورة احضر الى مصر والسلام» .

فلما وصل آدم بك الى كسلا ، أنزل جنده خارج السور ، تجاه الباب الشرقى ؛ وأخذ بروجيه وبلطجيه وذهب رأسا الى الثكنة حيث يقيم العصاة ؛ فأمر البروجي فضرب «نوبة جمعية ضباط» ولما اجتمع الضباط عليه خاطبهم آدم بك قائلا : «يا أولادى ! ما هذا التمرد والعصيان اللذان جاهرتم بهما ؟ أستم أولاد أفندينا الذى شرفكم بخدمته ، وأجرى لكم الرزق والخيرات السنين الطوال ؟ أيجسن بكم أن تعصوه وتتفضوا على حكومته ، وهو قد عهد اليكم تأييد سلطته في البلاد ؟ نعم إنكم مظلومون لعدم أخذكم رواتبكم في أوقاتها ، ولكم أن ترفعوا أصواتكم بالشكوى ؛ ولكنكم خرجتم عن حد الشكوى ، ووسعتم الخرق . ومع هذا فاني أرجو إصلاح الأمر ، وأخذ العفو لكم من ولتي النعم . فاذا سألوكم بعد الآن فقولوا : إنا لم نجد ضابطا

عظيما من أبناء جنسنا نرفع اليه شكوانا ليبلغها الى ولى نعمتنا ، فكان منا ما كان .
وأريد منكم الآن أن تخرجوا خارج السور ، فتقيموا بين جبل مكرام وجبل كسلا حتى
يصل اليكم العفو . ولا تغتروا بقوتكم وكثرة جموعكم : فان «يد الميرى طويلة» فها أنا
قد جئت بجيش من العساكر السود والباشبوزق ؛ وجاء قبلى جيش آخر ؛ والمدد آت
فى الطريق من كردوفان وسنار وبربرومصر . فاذا تماديتم فى العصيان ، فانهم يجتمعون
عليكم ويقتلونكم شر قتلة . فاقبلوا النصيح وسلموا أمركم الى ، وأنا أدبركم بحكمى
ومروءتى » .

ومع أن آدم بك كان عربى الجنس ، أبوه محمد ضو البيت شيخ عربان دار حامد
بكردوفان ، إلا أنه كان شديد السمرة جدا ، وطارفا بأخلاق السود ، حتى كان يظن
أنه منهم . فاستأنس ضباط العصاة به واطمأنوا لكلامه ، خصوصا لأنه خاطبهم
كأب ، فامثلوا أمره ، وخرجوا من الثكنة يجنودهم الى المكان الذى عينه لهم
خارج السور .

وبعد وصول آدم بك بأربعة أيام حضر الصارى ششمه عبدالله باشا من الخرطوم
وبربرومعه ثلاثة ارادى من الباشبوزق ، وعسكر خارج السور . فعقد اللواء حسن باشا
مجلسا فى ديوان المديرية مع عبدالله باشا هذا والمدير وآدم بك وسائر الضباط والسناجق ،
للنظر فى شأن العصاة . فقر رأيتهم على تجريدهم من السلاح . ووكلوا تنفيذ قرارهم
لآدم بك . فنفذهم ؛ وسلمه العصاة سلاحهم عن رضى . ثم عقد الضباط مجلسا آخر ،
للنظر فيما يفعلونه بعد . فكان رأى الأكرثية على قتلهم . فأنكر آدم بك هذا الرأى ،
وقال : «إنى حلفت لهم بشرفى أنه لا يقع عليهم حكم إلا إذا صديق أفندينا عليه ،
وعلى هذا سلمونى سلاحهم . فالآن نرفع الأمر الى أفندينا ، والذى يأمر به نفعله » .

فأخذوا المجلس برأيه ؛ ولكنه أقر على شد وثاقهم الى أن يأتي الرد بشأنهم من مصر . فأمروا عساكر الباشبوزق : فركبوا خيولهم ، واحتاطوا بهم من كل جانب ، وأخذوا حبالا من المخازن ، وشرعوا في تقييدهم ، وإدخالهم في الشكنة ، جماعة بعد جماعة . وانهم لكذلك ، وإذا ببلوكاشى من الباشبوزق اختطف بنتا من يد شاويز من الآلاى ليتمكن من تقييده ؛ فبكت البنت ؛ فسأله أبوها أن يتركها وشأنها ؛ فشتمه البلوكاشى ورفسه برجله — آه من تعسف أولئك الباشبوزق ! — فأخرج الأسود سكيناً من كمه ، وطعن البلوكاشى فقتله ، وهاج السود كلهم . فأمر عبد الله باشا الباشبوزق فأطلقوا الرصاص عليهم ؛ فقتلوا أكثرهم ، وهم لا يستطيعون عن أنفسهم دفاعاً ، وقبضوا على الباقين قبض اليد ، وزجروهم في السجن .

ثم لم يكن إلا القليل حتى حضر جعفر باشا مظهر وكيل الحكمدارية بجنده وحقق أسباب الثورة . وكان صاغ يقال له محمدافندى أبرخطك قد كشف عن حظه في الرمل ؛ ف قيل له انه إذا بقي مع المدير مات شقاً ، فانضم الى العصاة ؛ وذلك قبل مجئ آدم بك من الخرطوم بيومين . فأمر جعفر باشا بشنقه ، فشنع — وهكذا قضى عليه جهله وتصديقه بكلام المنجمين ! — ثم شنق بعده يوزباشى اسمه بشير أغا السودانى ؛ وكان قد اتحد مع العصاة بعد رجوعهم من الميت كتاب . أما المتمردون الآخرون الذين ساءوا من القتل في حادثة البلوكاشى فان جعفر باشا جعلهم ثلاث فئات : بفعل الذين بدأوا بالثورة مع خطاب أفندى ثم عصوا في الميت كتاب فئة أولى ؛ والذين عصوا بعد رجوع الفئة الأولى من الميت كتاب فئة ثانية ؛ والذين كانوا متغيين في الجبهات خارج البندر أو الذين كانوا فيه ولم يظهروا العصيان فئة ثالثة . فحكم على رجال الفئة الأولى بالإعدام . فأوثقوهم وصفوهم على خندق حفروه لهم في سفح جبل مكرام

وضربوهم بالرصاص؛ فسقطوا فى الخندق، ثم ردموا الخندق . فكان من الردم تل ظاهر . وحكم على رجال الفئة الثانية بالحبس المؤبد مع الأشغال الشاقة . فاستخدموهم أولا فى بناء المنازل التى حتربوها . وأما رجال الفئة الثالثة فنظم منهم ثلاثة بلوكات، وأبقاهم فى المديرية .

وأما المدير، ابراهيم بك أدهم ، فكان قد توفى قبل وصول جعفر باشا الى كسلا بأيام قليلة ، وكانت وفاته بغتة ، حتى قيل إنه شرب سما ليخلص من الالهانة والعقاب . وتوفى بعده عبد الله باشا الصارى ششمه ؛ ثم عثمان بك الذى خلف خطاب افندى على قومندانية المتمردين ؛ وكان اللواء حسن باشا قد أصيب بإسهال قبل وصول جعفر باشا الى كسلا؛ فتوفى بعد وصوله بأيام قليلة! وهكذا انتهت ثورة الجند السود فى كسلا، بعد أن جرت الخراب على أهلها ، وضاع فيها الكثير من النفوس والأموال . ولم تكتف بهذا، بل جرت وراءها ذيلا، أى حمى وبائية نجت عن فساد الهواء لكثرة القتلى . فمات بها خلق كثير^(١) .

وعاد جعفر باشا مظهر بعد ذلك الى الخرطوم ، وذهب آدم بك الى مصر طوعا للأمر . فأنعم عليه (اسماعيل) برتبة اللواء والنيشان المجيدى الثانى . ولما كان جعفر باشا صادق قد أصيب بمرض ، وقفل عائدا الى مصر، سعى الخديو جعفر باشا مظهر حاكما عاما للسودان مكانه ، مكافأة له على إخلاصه فى خدمته (ه مارس سنة ١٨٦٦) . فجمع جعفر باشا العساكر السودانية من التاكة وواد مدنى وكردوفان وغيرها وأرسلهم الى مصر ، وأتى بعساكر مصرية عوضا عنهم .

(١) أنظر : "تاريخ السودان" لنوم بك شقير .

وكان (اسماعيل) — مذهباً الى الميدان الجنوبي نظريته الثاقبة التي ذكرناها، ووطن عزمه على جعله مجال جهوده — قد رأى في الحال : (أولاً) أن إبقاء أعلام الدولة العثمانية خافقة على جانب لا يستهان به من سواحل بحر القلزم قد يكون من أكبر العقبات في سبيل تحقيق مراميه، وقد يجر الى مشاكل مع تلك الدولة في غير الوقت المناسب، ويحسن بمصر اجتنابها بالكلية .

فأقبل يبذل المرغبات المالية لترياً في التنازل له عن ممتلكاتها هناك ، مؤكداً لها في الوقت عينه أن تنازلها له عنها — وهو التابع المخلص لها — لن يخرجها في الحقيقة عن حوزتها، ويكون أقرب الى «معمورية» تلك الممتلكات عينها، بسبب قربها من مصر، وبعد تركيا عنها، وهي «المعمورية» التي تهم الباب العالي فوق كل شيء، كتناكيده، حتى تمكن في نهاية الأمر من حمل الاستانة على إصدار فرمان في شهر مايو سنة ١٨٦٥ تنازل السلطان بموجبه ، له ، عن سواكن ومصقوع وتوابعهما ، مقابل سبعة آلاف وخمسمائة كيس ، أى سبعة وثلاثين ألفاً وخمسمائة جنيه مصرى ، يدفعها سنوياً الى صندوق ولاية جدة، لتعمير الطريق الموصل الى مسجد الله الحرام ، والقيام بشؤون بيت الله . ومع ان ذلك فرمان قضى بأن التنازل للخديو دون ذريته وخلفائه ، فان (اسماعيل) لم يأس من جعله وراثياً في المستقبل^(١) .

تنازل تركيا
لمصر عن سواكن
ومصقوع وتوابعهما

ورأى (ثانياً) أنه، سواء أنجح في نزع أعلام الدولة العثمانية عن شواطئ القلزم وإحلال أعلامه المصرية محلها بطريقة سلمية ، أم لم ينجح ، لا بد له من إصلاح جنديته وبحريته إصلاحاً كلياً يجعلهما كفؤين لمقاومة الطوائى . ولم تكن ثورة السود في كسلا، التي روينها أخبارها، واضطراب الأحوال في السودان، الاضطراب

الإقبال على
إصلاح الجندية
والبحرية

(١) أنظر هذا فرمان في «مجموعة فرمانات» لفيليب جلال .

البادية مظهره عيانا فى حادثة الملك ناصر، وفى حرب "العقال" السابق ذكرهما، وفى حوادث أخرى كثيرة سنأتى على بيانها فى حينه ، إلا ليزيدها يقينا فى وجوب إجراء ذلك الاصلاح ، وثباتا على السير فى سبيله .

تاريخ وجيز
للتجنيد المصرى
البحث

وكان التجنيد بمصر، لغاية ما اختمرت فكرته فى دماغ (محمد على)، آفة مجهولة . وانما ندعوه "آفة" ، لا لأنه "آفة" فى الحقيقة ؛ فانا ، وإن كنا ممن يكرهون الجند القائم ، ويعدونه ضربة على حياة البلاد الاقتصادية — وطالما كان فى الواقع ضربة على الزراعة ، لا سيما فى أيامه الأولى ، ولغاية أواخر القرن الماضى — وكما ممن يعتبرونه داعيا الى تيقظ نيران الأطماع فى قلوب رؤساء الأمم ، بل فى قلوب الامم عيناها ، وحاملا لها على إشهار الحروب وشن الغارات على من هودونها بأسا وقوة ، كما دلت الحرب الأخيرة عليه ، إلا أننا لا نفعل عما فى نظام الجندية من مزايا ومنافع مادية وأدبية ، لا سيما فى البلاد المتعددة الأجناس والملل والنحل . فانه لو لم يفهم عنه فى مثل هذه البلاد من الفوائد سوى ايجاد رباط أخوة بين أفراد تلك الأجناس والنحل والملل ، لكفى ؛ فكيف وهو مدرسة تمارين رياضية مقوية للجسام ، وتمارين معنوية مدربة للارواح ، ومغذية لها باللبان فضائل فردية : كالهمة والنشاط والترتيب ؛ واجتماعية : كتضحية الأناية وكالمروءة واحترام القوانين والولاء للوطن وحبه ، وهلم جرا . ولكنا دعونا "آفة" ، لأن العقلية المصرية كانت تعدّه كذلك فى أول نشأة نظامه ، ولا تزال فى ذات عصرنا هذا تعتبره كذلك الى حذما .

وربما التمس لها عذر فى السابق ، ولو أنه لا عذر لها الآن . فان طرق التجنيد ومغيبته فى بادئ أمره كان من شأنهما إظهاره فى مظهر الشئ الكريه جدا امام أعين الفلاحين . فان (محمد على) حاول أولا ايجاد جند من السود . فأخذ يبت البعثات

العسكرية في السودان لاقتناصهم والإتيان بهم الى أسوان حيث أقام الكولونيل سيف، المعروف فيما بعد باسم "سليمان باشا الفرنساوى"، في انتظارهم، ليدتر بهم ويعلمهم، ويكون منهم جيشا نظاميا مؤلفا على الطريقة الغربية البونابرتية. ولكنه لم يفلح، لأن معظم أولئك السود كانوا يهلكون أولا فأولا: إما بسبب المشاق التي كانوا يتحملونها أثناء الحجى بهم من بلادهم وسوء تأثيرها على صحتهم؛ وإما بسبب عدم اعتيادهم طقس مصر، وتغير المناخ عليهم.

فأول (محمد على)، إذا، تكوين جيش نظامى من مماليكه الخاصة وأتباعه المخلصين له. ولكنه لم يفلح أيضا لداعى حقدهم على معلمهم الفرنساوى ونفورهم من التعلم على يديه نفورا ذهب بأحدهم الى محاولة القتل به. فان سيف كان يوما يعلمهم الرماية بالبنادق؛ فما كان من ذلك الواحد إلا أنه صوب بندقيته نحوه وأطلقها عليه. فمرت الرصاصة بالقرب من جبهته وذهبت بجزء من قبعته، وهو واقف لا يبدى حراكا، مع علمه أنه مرمى بندقية ذلك المملوك، وبالرغم من أن عينه كانت في عينه. ولكنه، بعد أن أظهر للجميع شجاعته وعدم مبالاته بالموت على تلك الكيفية، وثب على المملوك واغتصب بندقيته منه بعنف ووقف مكانه في الصف وصوبها الى المرمى وأطلقها؛ فأصابته في وسطه. فرد حيثئذ البندقية الى الرجل وقال له بانفعال: «هكذا تكون الرماية يا حمار! فتعلم»^(١).

فطرب الممالك لشجاعة الفرنساوى الجسور؛ لأن الشجاع يطربه عمل الشجاعة حتى لو بدا من خصمه؛ وباتوا أكثر انقيادا له. فتسنى لسيف جعل صف ضباط وضباط مهرة منهم. أخيرا تحول (محمد على) الى فكرة إنشاء الجيش المرغوب فيه

(١) أنظر: "مصر الحديثة" لمرسيل في كتابه المعنون "مصر" في ضمن مجموعة الاونيفير.

من أبناء مصر أنفسهم ، بالرغم من أن المحيطين به أنكروا على المصريين استعدادهم
العسكرى ، ورموهم بالجن وخور العزائم .

ولكنه ، لعلمه أن المصريين يكرهون الابتعاد عن أهلهم ، والتغرب عن أوطانهم ؛
ويكرهون بالتالى الجندية التى تضطهرهم الى ذلك ، أقبل يجمعهم ويجندهم بالقوة
والعسف ؛ وأخذ يخططهم ، زمرا زمرا ، من قراهم ونواحيهم ؛ ويرسلهم ، أفواجا
أفواجا ، الى الصعيد حيث كان سيف — وقد اعتنق الدين الاسلامى ، لإزالة أكبر
فارق بينه وبين جنوده ، وأصبح "سليمان بك" — يعلمهم ويدربهم . وما زال
(محمد على) مقيا على طريقة تجنيده هذه حتى تكون لديه ذلك الجيش الزاهر ، الذى
مكنه (أولا) من الاستغناء عن جنده غير النظامى ، والدائم التمرد من الألبانيين
والمكدونيين والأتراك والدالاتية والباشبوزق الآخرين ؛ ومكنه (ثانيا) من الفوز على
جميع أعدائه ، وإذلال سلطان تركيا نفسه .^(١)

غير أن الفلاحين المصريين فى تلك الأيام حينما رأوا أن المجندين ، أيا كانوا ،
لا يعودون أبدا الى أوطانهم ، ويموتون حتما فى دار الغربة ، سواء أكان فى المورة
أو فى ربوع سوريا والأناضول ، ازدادوا كراهة للجندية ورغبة فى الفرار من وجهها .
وإذ علمتهم الأيام أن بعض العاهات الطبيعية تكون سببا فى عدم تجنيد المصايين بها ،
أقدموا على اقتلاع أعينهم اليمنى أو بتر إصبعهم اليمنى أو سبابتها كذلك لكي ينجوا
من التجنيد . ومن لم يجد منهم شجاعة فى نفسه للإقدام على أحد هذين العملين كان
يفتر من بلده ، ويذهب هائما على وجهه الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا .

(١) راجع : "تاريخ محمد على" لما نجيح وهامون وموريه وغيرهم .

فاضطر (محمد على) : (أولاً) الى تجنيد ذات العور ومقطوعى السبابات أو الأباهم في آلاى خاص بهم؛ و(ثانياً) الى تعقب أثر الفارين وادراكهم، ولو اعتصموا بأعماق الكهوف والصحارى أو التجاؤا الى عبد الله باشا، والى ولاية عكا—وهذا هو السبب في أن الحرب نشبت فيما بعد بينهما . لأن عبد الله باشا أبى إرجاع الهاربين المصريين الى حكومتهم، بالرغم من إلحاح (محمد على) الكثير . فلما بلغت روح المكذوبى منه الحلقوم، بعث يقول له : «إنى سأتى لأخذهم بنفسى، وسأرجع بهم ويواحد زيادة عليهم» . وإنما قصد بذلك الواحد عبد الله باشا عينه . وفى الحال سير جيشه الى سوريا؛ وكان من أمر حروبه هناك، وبره بتهديده، ما كان^(١)!

وبما أن أمر تقديم الأنفار للجندية كان منوطاً بمشايج البلدان، وكانوا هم المسئولين عن العدد المطلوب منهم، فحدث ولا حرج عن المظالم والمغارم التى كان التجنيد يسببها في عموم أنحاء البلاد^(٢) .

على أن (محمد على) بعد فراغه من حروبه، وعقب فرمان سنة ١٨٤١ المحظر عليه زيادة عدد جنوده على ١٨ ألفاً، سرح معظم مابقى من جيوشه، ولم يعد يلتفت كالسابق الى تعزيز جنديته، لا سيما أن الكبر كان قد أناخ عليه بكلكله، وقعد بكثير من همته الشماء .

وكان رأى (عباس) خليفته في التجنيد غير رأيه، لميل قلبه الى الأرناؤوط والأتراك، ورغبته فيهم دون العنصر المصرى، فأقبل يزيد عدد أولئك الأجانب، ويحلهم من الشكاات العسكرية محل الجنود المصريين، ويسلحهم بالمسدسات

(١) أنظر : "تاريخ محمد على" لمانجلين وهامون ومورييه وغيرهم؛ وانظر : "مرسيل" .

(٢) انظر الفصل الممتون : (الخدمة العسكرية) في "مصر المعاصرة" لمريشور .

الأمريكية بدل البنادق، حتى أربى عددهم لديه على ثمانية آلاف . وكان جل قصده أن يتكوّن لديه منهم العدد المعين للجيش المصري برمته . ولكنه، عقب نشوب الحرب بين روسيا والدولة العلية في سنة ١٨٥٤ — وهي المعروفة بحرب القرم — واضطراره الى انجاد تركيا بالمدد المصري المطلوب منها ، اضطر الى تجنيد جنود مصريين . فبالغ في ذلك، حتى قال بعض المؤرخين، ومنهم إدون دى ليون، أن عدد جيشه، ما بين جند نظامى وباشبوزق وغيرهم، أربى، في وقت من الأوقات، على مائة ألف . ولكن تلك الجنود لم يكن معتنى بأمر طعامهم؛ ولا كانت الوقايات الصحية متوفرة حولهم؛ وكلا الأمرين زاد في نفور الناس من الجنديّة^(١) .

فلما آل الأمر الى (سعيد) — وكان مغرما بالعسكرية غرام الملك «الصول» البروسيانى بجيشه المهندم — بالغ أولا في الاعتناء بأمر طعام الجند وحفظ صحتهم . فحسن ماكلهم وتوعها؛ ونظم المستشفيات العسكرية تنظيما أصبحت معه الإقامة فيها طيبة، والمعالجة متقنة، والشفاء ميسورا؛ ثم حسن الملابس أيضا — ولو أنه لم يكن رديئا في عهد سلفه — وتفنن فيه تفننا عجيبا، متخذًا لتفنته نبراسا تنوع الأزياء في الجنديّة الفرنسيّة . وبعد أن أوجد هذه المحببات، ألغى أمر الاقتراع، وجعل التجنيد عاما واجبا على كل شاب يبلغ السادسة عشرة من عمره بدون استثناء، على أن تكون الخدمة العسكرية سنة واحدة لاغير . ولكيلا يكون لمشايخ البسالاد سهيل الى الجور والتعسف، نزع منهم مسؤولية التجنيد، وأوجد جدولا عاما للواليد في عموم أنحاء القطر، لتكون الدعوة الى العسكرية في حينها أمرا

(١) أنظر: «مصر المعاصرة» لمريثو، ص ٢٣ و ٢٤؛ وأنظر: «مصر الخديوي» لادون دى ليون

يتم من تلقاء ذاته . فضجعت البلاد في بادئ الأمر وتململت ، لظننا أن هذه إساءة جديدة تصاب بها . ولكنها انتهت الى الطاعة والامتثال ، بل الى الارتياح ، حينما رأت التجنيد يعمل بانتظام ، وبدون مظالم أو محاباة ؛ ورأت أن (سعيدا) ، إن احتمل بنفس متفككة ثورة النسوة عليه بسبب قراره ، لم يسمح لأى كان من أعيان البلاد وسراتها بالفرار من نفاذ ذلك القرار في أولاده وذويه . وأظهر من الشدة والصرامة في معاملة المخالفين ما ذهب بالرغبة في المخالفة من صدور الجميع ^(١) .

غير أنه لم يكن في الاستطاعة في بادئ الأمر استخدام جدول المواليذ والاعتماد عليه إلا بمساعدة مشايخ البلدان أنفسهم . فلشعور هؤلاء بأن الفرصة آخذة بالتملص من أيديهم ، انكبوا على اغتنامها والانتفاع منها جهد طاقتهم ، لا سيما أن رؤساءهم الأشد بهم التصاقا متأثرون بشعورهم ذاته ، وراغبون أشد الرغبة في أن يصيبوا نصيب الأسد في اقسام أسلاب الفلاحين البائسين .

فأدى ذلك ، مع تقلب أهواء (سعيد) القلب المشهور عنه ، لا سيما في أواخر أيامه ، وتشتت قوى ذهنه عن دائرة الاهتمام بأى أمر كان يشرع فيه ، الى هبوط عدد جنديته الى ٧٥٠٠ عسكرى ، وصيرورتها جنديّة مظهر أكثر منها جنديّة عمل .

ولا أدل على تقلب هوى (سعيد) وتشتت قوى ذهنه من واقعة قضها على ابن أحد الرجال الأكثر التصاقا به لأنه كان مربى (طوسون) ابنه ، قال : « كان (سعيد) ذات يوم بمصر . فأرسل الى أبى وهو بالاسكندرية يستدعيه اليه مع ابنه الأمير (طوسون) ليكونا بمعيتة . فقام أبى مع الأمير الصبى ، وتوجه الى مصر ، وصعد الى

نادرة لسعيد

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لريثومن ص ٢٤ الى ٢٨

القلعة، وأبلغ سمو الوالى أنه صدىع بأمره، وأصبح تحت تصرفه . فلم يجبه (سعيد) بشئ، ولم يستدعه، ولا استدعى (طوسون) . ثم عاد هو نفسه بعد ثلاثة أيام الى الاسكندرية دون أن يرى ابنه أو يأمر أبى بشئ . فاحتار والدى فيما يصنع؛ وبعد أن بقى فى القلعة عدة أيام فى انتظار عودة سمو الوالى، ورأى أن الانتظار لا يجدى نفعا، رجع هو أيضا الى الاسكندرية بالصبي الأمير، وعاد الى ما كان عليه . ولم يدر أحد ماذا كان سبب استدعائهما الى مصر» ^(١) .

فأعاد (اسماعيل) الجنديّة الى عددها ونظامها فى أيام (ابراهيم) الهام أبنيه ورأى أن يقتدى بجده فى إنشاء مدارس بخاصة بها وعلى أنواعها . فأسس فى العباسية مدرسة للبيادة أقام فيها خمسمائة طالب؛ ومدرسة للخيالة أقام فيها مائة طالب؛ ومدرسة للدفعية أقام فيها مائة طالب أيضا؛ ومدرسة هندسة عسكرية جعل فيها أربعين طالبا . وعهد بإدارة هذه المدارس الى الماچور سليمان بك، وكان قد تخرج من مدارس باريس ومتاز العسكرية . وأنشأ مدرسة لأولاد رجال كل فرقة من فرق جيشه، يتعلمون فيها من سنّ ست الى سنّ تسع عشرة ما يحسن أن يتعلمه أمثالهم . ولم يكتف بذلك، بل أسس مدرسة لكل أورطة من أورطه لتعليم رجالها القراءة والكتابة . وأنشأ فى القلعة مدرسة كبيرة للصف ضباط أقام فيها نيفا وخمسمائة متعلم، وذلك زيادة على المدرسة التى أنشأها فى القلعة لأولاد حرسها وأتمها ثمانمائة منهم .

(١) رواها الى جضرة صديق الفاضل عبد الحليم بك عارف نجى المرحوم حسين باشا عارف المعروف بالاللا بالاسكندرية .

(٢) أهم مرجع فيما يأتى عن إصلاح الجنديّة كتاب "مصر المسلبة والخبشة المسيحية" لداى . (الفصل العاشر، والفصل الحادى عشر) .

وما فتئ يزداد عدد جنوده ، بالتدريج ، بين مصريين وسود ، حتى استكمل منهم ثمانية عشر آلايا بياده ؛ منها آلايان سودانيان ، في كل آلاى ثلاثة طواير ، وأربعة طواير بندقين موزعة لى الآلايات ؛ وأربعة آلايات مسلحة بالرمح والقرايين ، في كل آلاى ستة كراديس ؛ وأربعة آلايات مدفعية ، في كل آلاى ست بطاريات : بطاريان راكبتان ، وأربع بطاريات بيادة ؛ وثلاثة آلايات حاميات مدفعية ؛ وثلاثة طواير عمال عسكريين . فبلغت قوة الجيش العامل المتدرب — اذا جمعت — ستين ألفا ؛ وبلغ الاحتياطى ثلاثين ألفا ؛ وغير النظامى ستين ألفا ؛ وسلحت البيادة ببنادق ريمينجتن ، بعد بنادق شاشبو ، وحفظ منها ما أناف على ٢٠٠ ألف بندقية احتياطيا . أما المدفعية فسلحت بمائة مدفع من مدافع كروپ ، ونحسين مدفعا خفيفا من معامل أرمسترونج ؛ وسلحت الحاميات بمدافع وهرنندرف بوصة ١٠ ، ٨ ، و ٣٠٠ مدفع خفيف . وأنشئت بالقرب من مصر معامل للبارود والخرطوش . فبلغ من كثرة الذخيرة المصنوعة فيها والمستوردة من الخارج أن (اسماعيل) أرسل جانبا منها الى الأستانة ، تبرعا منه ومكرمة .

وجعلت مهمة الجيش فى بادئ الأمر ، زيادة على المحافظة على الأمن العام ، حفظ الحدود من إغارات العربان والحبشان عليها ؛ ثم استعملوه فى الفتوحات والاستكشافات والحروب ، التى سيأتى بيانها .

رأى أيضا أن يقتدى بمجده العظيم فى الاستعانة بضباط غربيين على تدريب جنوده التدريب العسكرى المطلوب . ولكنه — لئلا تتخذ الدول الأوروبية من ضباطهم الذين قد ينتدبون لتلك المهمة وجها لإيجاد نفوذ لهم على البلاد ، أو تنشأ منافسات بينهم اذا فضلت فى الطلب إحداهن على الأخرى — عهد بتلك

المهمة السامية الى ضباط أمريكيين من الذين اشتهروا في الحرب الأهلية . فوقع اختياره في الأول على ضابط يقال له « مط » كان قد حضر الى القطر لأشغال خاصة به ؛ فالتخدع (اسماعيل) فيه وظنه كفاً للمهمة ؛ فكلفه باحضار ضباط بمعرفته ليقوموا معه بها ؛ ولكنه ما لبث أن تحقق قلة جدارته . فصرفه وأحضر الجنرال ستون^(١) مكانه .

الأمريكان
في الجيش

بقاء هذا بالجنرال لورنج ، والكرنيل داي ، والميجر لنج ، والكرنل جريفر ، والضباط كلستن ، وريد ، وبراوت ، والكرنلن پردى وميش ، والميجر دينش وغيرهم ، وبزمره مختارة من أفاضل الرجال ، منهم الميكانيكيون والمهندسون الحربيون والجيولوجيون كمتشل ، والجغرافيون : كلوكت ، وفيلد ، وغيرهما . وانكب الجميع على عملهم مهمة شماء وقلوب مخلصه . وكان نظام الجيش وتدريبه وتعليمه على الطريقة الفرنسية في بادئ الأمر . ولكن بعد انكسار فرنسا في سنة ٧٠ وظهر تفوق التعليم الألماني ، أحل هذا محل ذاك ؛ وأخذ الاعتناء بالمدفعية يزيد على الاعتناء بغيرها ؛ فأصبح ضباطها أكفاً من ضباط البيادة والخيالة ، ولو أنهم جميعاً كانوا بيضا من المصريين والأتراك والشراكسة ، حتى ضباط الأورط السودانية .

تفوق المصريين
على الشراكسة
والأتراك

على أن المصريين الصميمين كانوا أيضا أكفاً من الشراكسة والأتراك ؛ وذلك لأن هؤلاء - جميعهم من أولاد البكوات والباشوات ، الشاغلين مناصب الحكومة الرفيعة ، وأصحاب السرايات الفخمة ، الغاصبة بالحواري والسراري والعبيد - كانوا أولاد بيئة أصلية غير صالحة لجعلهم جنودا ذوى طباع عسكرية صحيحة لأن أول خطواتهم في الحياة كانت داخل دور الحريم . ولما يشبون ويتعرعون ، لم يكونوا

(١) أنظر : " مصر في عهد اسماعيل " لمالك كون ص ١١٥

يقدمون ولا يجبرون على الإقدام على أى تمرين عضلى . فما كان عند بعضهم من قوة فى العضلات إنما كان هبة محضة من لدن الطبيعة . وبما أن معظمهم ، بحكم بيئتهم ، كانوا شديدي الميل الى الباه ، فان ذات الأقوياء منهم كانوا لا يلبثون بعد حين حتى ينهزلوا ويضعفوا .

نعم إن أهلهم كانوا يرسلونهم منذ تجاوزهم سن الصبوة الى المدارس الاعدادية ليكتثوا فيها عادة سنوات متتالية ؛ ولكنهم ، بسبب الترف المحيط بهم ، وتدليل أهلهم لهم ، قلما كانوا يمتازون على أقرانهم من أولاد الفلاحين والحضرين المصريين بسوى المصروف الكبير والبلادة العظمى . فكانوا ينقلون والحالة هذه الى المدارس العسكرية عملا بمبدأ تحويل التلامذة البلداء اليها . فيتخرجون منها بعد ٤ أو ٥ سنوات ضباطا عجرفتهم وخيالاتهم كبيرتان ، على قدر رفعة مولدهم ونبل أحسابهم ؛ ومعلوماتهم قليلة ، وآدابهم لا تدانى الرفعة ولا عن بعد ؛ بخلاف أولاد الفلاحين والحضرين المصريين ؛ فانهم ، لشظف العيش الذى اعتادوه ، واعتاده أجدادهم قبلهم ، كانوا أقوياء البنية ، قنوعى المعيشة ، بعيدين ، بسبب ضيق ذات أيديهم ، عن مسببات الأسقام والضعف ؛ وكانوا يمتازون فى المدارس عادة على أقرانهم أولاد الأغنياء بالذكاء والنباهة والاجتهاد . ولكن ذلك لم يكن يجديهم نفعا ؛ لأن ذات الداخلين منهم المدارس العسكرية مباشرة كانوا ، بسبب مواهبهم هذه عينا ، يقعون فى دور التعليم سنة زيادة على أقرانهم البلداء . ثم يدخلون الجيش بعد تلك السنة الاضافية فى الوظيفة عينا المعطاة الى زملائهم البلداء قبل سنة . نعم ان الحكومة فى السنة الاضافية التى كانوا يكتثونها فى المدارس أكثر من زملائهم البلداء كانت فى الأول تمنحهم المرتب المربوط لهؤلاء فى الجيش ، ولكنها قطعتة عنهم فيما بعد ، وميزت بذلك الأغنياء على المجتهدين المتقورين .

فأصبح أولئك ، لهذا ولميزاتهم البلادية الأخرى ، يعتقدون أنفسهم من طينة أرق من طينة زملائهم أولاد المصريين الصميين ؛ ولم يكن يرجى تقويم معوجهم ، وهم في وظائفهم :

(أولا) لأنه اذا سهل إصلاح ناقص يعرف أنه ناقص ، فن المتعذر كلية إصلاح ناقص يرى نفسه كاملا .

(ثانيا) لأن آمالهم في الترقى والتقدم لم تكن مبنية على رقيهم في المعارف والمعلومات ، وتقدمهم في معارج الكمال والكفاءة ، بل على حكايات وقصص ، تروى لهم عن أبطال وقائعها المدهشة أنهم مدينون بتقدمهم الى مجرد الحظ والسعد والمقدور . فكانت حياة آمالهم ، والحالة هذه ، مفسدة في الحقيقة لاجتهادهم وجهودهم .

فكانوا ، اذا ، يعاملون العساكر الموضوعين تحت إمرتهم معاملة السيد للخدم والعبيد ؛ ويعاملون زملاءهم المصريين معاملة يشتم منها رائحة الغطرسة والاحتقار ، تحت كساء الأدب المتشاخ .

أما الصف ضباط فكانوا كلهم أو جلهم مصريين ، ويعاملون جنودهم كما يعامل الاخوان إخوانهم^(١) .

تأسيس مدرسة
أركان حرب

وأشار ستون باشا على (اسماعيل) ، فحمله على تأسيس مدرسة أركان حرب ، أقام فيها عشرين طالبا .

وكانت هيئة أركان الحرب بعد انسحاب پلانا Planat باشا الفرنسي اسماعيل غير مسمى . وذلك لأن ميول الباشوات ، قواد فرق الجنود الأرفعين ، لم تكن تقبل

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبهة المسيحية" لداى من ص ٦٣ الى ٦٦

أن يكون لوظائف تلك الهيئة العسكرية السامية من وجود فعلى لاعتقادهم بأنه يجب أن يكونوا الكل فى الكل، وإياهم أن يقاسمهم أحد سلطتهم .

فأراد ستون باشا أن يغير هذه الحالة، ويجعل الاتصال بين الجيش وهيئة أركان حربيه متينا فعالا . فبدل فى ذلك جهده، ولكنه لم يتمكن من بلوغ أربه، بالرغم من أن ثقة الخديو به بلغت بسموه أنه لنقص وجده ذات يوم فى مصلحة التلغرافات هدد رجالها بوضعهم تحت إدارة الحربية، أى تحت إدارة ستون باشا^(١) .

فلم تستمر قيادة الجيش منفصلة عن رئاسة أركان الحرب فقط، بل إن قسم المهمات عينه، تحت رئاسة أفلاطون باشا، بقى منفصلا عنها، وما هو أدهى، بقى منفصلا عن قيادة الجيش ذاتها . فأدى الانفصالان الى ضعف فى نظام القوة العسكرية المصرية، ظهر جليا بنوع خاص فى الحملة على الحبشة .

الانفصال
بين الجيش
وأركان الحرب

وليت الأمر اقتصر على مجزؤ الانفصال، ولكنه تعداه الى قيام كراهة ونمو شعور امتنان فى نفوس ضباط الجيش وقواده لضباط هيئة أركان الحرب، وذلك بسبب تبعية هؤلاء الضباط لرؤسائهم الغربيين الذين كان الشراكسة والأتراك يكرهونهم : (أولا) لكونهم أجانب جنسا ودينا، (ثانيا) لأنه لم يكن يمكن إجراء الإصلاح الذى جرى بأولئك الغربيين من أجله إلا اذا علت كلمتهم على كلمة العناصر الشرقية، وفاق نفوذهم على نفوذها .

الغربيين رجال
الهيئتين

غير أن الجنرال ستون والزمرة التى أحضرها معه تمكنا، بالرغم من ذلك جميعه، من القيام بأعمال خطيرة فى المضمار الذى استدعيا للعمل فيه، وفى مضمار الرحلات العلمية والاستكشافات الجغرافية والابحاث الجيولوجية التى تألق بها سنا ملك (اسماعيل) .

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحبشة المسيحية" ص ٧٠ وما يليها .

تعزير الطوابى

أما فى المضمار العسكرى فان جميع الطوابى القائمة على سواحل البحر الأبيض المتوسط من خليج السلوم الى العجمى ومن العجمى الى أبى قير ورشيد ودمياط ، وطابقي الناصورة والدياس بالاسكندرية ، رمت وحصنت ؛ وأوجدت مطبعة وليتوغرافيا تامتان ، كاملتا الأدوات فى وزارة الحربية ؛ ونشط تعليم الجنود والضباط تنشيطا عجيبا ؛ فبرع المتعلمون على الأخص فى الرسم الخطى والتوبوغرافى والخرطى براعة أدت بالجنرال (ستون) الى الاعتراف بان استعداد المصرى فى هذا الفن وفى الرياضيات على العموم يفوق متوسط الاستعداد الغربى ؛ وأصبح معظم الضباط ، لا سيما ضباط هيئة أركان الحرب ، وضباط النشأة الجديدة ، يتكلمون الانجليزية علاوة على الفرنسية . أما الجنود فعملوا الاشتغال فى صنع ملابس وأحذية وخلافها لأنفسهم . ثم عدلت مدة الخدمة العسكرية فجعلت قصيرة ، وتقرر تسريح نصف القوة بعد تمرينها ، والاتيان بغيرها مكانها ، على الطريقة الروسية بعد واقعة بينا سنة ١٨٠٦ ، لكى يكثّر عدد المتميزين فى البسالاد ، ويكونوا تحت طلب الحكومة اذا ما دعت الى حشدهم الطوارئ . لهذا الغرض جعلت هيئات الجيش بحيث تسع ثمانين ألف عسكرى يحشدون فى ظرف شهرين .

على أنه لم ينجم عن هذا جميعه ولا عن التحسين المستمر الذى بات الخطوة المتبعة ولا عن الطريقة التى سير عليها فى ترقية الضباط بالامتحان لإصلاح تام بمعنى الكلمة كله ؛ لأن انفصال هيئة أركان الحرب عن الجيش انفصالا كليا حال دون تمكن الأمريكين من تنظيم ذلك الجيش تنظيما صحيحا ، ودون اتخاذ كتائب وفرق من الآليات طبقا للتبع فى الجيوش الغربية . هذا ما كان من أمر إصلاح الجندية .

إصلاح البحرية

أما البحرية، فانها بعد كارثة نافارين التي ذهبت بعارة (محمد علي) لم تعد الى مجدها القديمة أبدا . وبالرغم من أن الباشا العظيم أعاد على يدى سيريزى بك المهندس البحرى الفرنساوى الشهير جانباً كبيراً منها الى الوجود لشعوره بالاحتياج اليها فى حروبه مع الدولة العثمانية — والكل يعرف أن (ابراهيم) الهام توجه بحراً مع جميع أركان حربه الى يافا ليقابل فيها جيشه الزاحف الى سوريا عن طريق العريش، وأن معظم المدفعية المصرية التي دكت أسوار عكاء دكا نقلت على ظهور السفن الحربية وبالرغم من أن (محمد سعيد) تربى تربية بحرية، لتعلق فكر والده العظيم باعادة بحريته الى أحسن مما كانت عليه أيام بهجتها وعزها القديمين بعامل اقتناعه بحقيقة قول تيمستكل، البطل اللاتينى القديم من أن «البرلمن ملك البحر» فان البحرية المصرية إما لأنها كانت بنت العجلة التي لم تدع مجالا ووقتا كافيا لحفاف الأخشاب المستعملة فى بنائها، فباتت تلك الأخشاب عرضة للتسوس بسهولة، بفعل المياه والرطوبة، ولما لأن معالم عمارات الدول المتمدنية جمعاء تغيرت بعامل البخار، مذ حل فى الملاحة محل القلوع، دون أن تتغير معالمها هي، ما فتئت آخذة فى الانحطاط، وذاهبة الى البوار رويدا، رويدا، حتى كادت تنيت فى خبر كان، فى أوأخر أيام (سعيد). ولولا أن هذا الوالى أنشأ أسطولا بخاريا نيليا ليكون دوما تحت طابه إذا ما احتاج الى نقل جنوده البرية عليه من جهة الى أخرى بسرعة فى البقاع التي لا سكة حديدية فيها، لصح القول انه ترك البحرية المصرية خلفه أثرا بعد عين .

فتناول (اسماعيل) باهتمامه الفائق الأسطول الخشبي، غير المدرع، المخلف عن جده، وأقبل يصلح محتله ويحدد معداته ويحسن معاملته حتى جعله سلاحا يعتد به وعدة يهاب مفعولها .

ثم شرع ينشئ جوارى أخرى طبقا لمقتضيات الأيام . فعمر فرقاطتين — إحداهما "اللطف" صاحبة حادثة الشحط فى قناة السويس قبل افتتاحها ، والتي احترقت فيما بعد وهى فى البحر على بعد ٦٠ ميلا من السويس — وكورفتين وسلوپين وأربع مدفعات ، وعشر برديدات ، وثلاثة يختات ، ومائة وخمسة عشر مركبا شاطئيا .

وأوصى ، كما سبق القول ، معامل طولون على بناء ثلاث فرقاطات مدرعة ، مقدمة لابتناء غيرها ، اذا آانس عن بنائها سكوتا ؛ ولكنه ما رأى — بعد حادثته مع تركيا ، بسببها ، أن تقوية عمارته قد تدخله فى مشاكل كان فى غنى عنها ، لنفاذ مشاريعه وبلوغه مراميه ، وقد لا يجد تعضيدا من دول الغرب فى حلها لمصالحته وطبقا لرغائبه — إلا وحول بحريته كلها من حرية الى تجارية . فضمها الى الباقي من الشركة "العززية" وأنشأ من كليهما البحرية الخديوية التى أخذت تسير مراكبا على البحرين الأبيض والأحمر ، وعلى النيل فى فصل الشتاء . فأنشأت خدمة أسبوعية بين الاسكندرية والأستانة خصت بها عشرةا من سفنها ؛ وخدمة خمسة عشر يومية بين السويس وأقصى الممتلكات المصرية فى شرق أفريقيا ، على المحيط الهندى ، خصت بها عشر سفن أخرى ؛ وخدمة ثلاثة ، خمسة عشر يومية أيضا ، من شهر نوفمبر لغاية شهر مارس على النيل بين القاهرة وأسوان . وبسبب عدم وجود عدد كاف من المصريين الخبيرين فى الفنون البحرية استخدم فيها عدد كبير من الأجانب . فكان معظم الرباين وكل رؤساء الدفة منهم ، كما أن جميع المهندسين كانوا من الانجليز .

فلما جعل (اسماعيل) إصلاح جنديته وبحريته فى مأمن من الطوارئ ، وأوجد عنده الاختيار زمرة من الرجال الأفاضل الذين يركن اليهم فى المهمات العلمية الشائقة ،

أقبل ينفذ أغراضه التوسيعية الرافعة ؛ ودخل بقدّم ثابتة في سبيل تحقيق الشطر الثالث من خطته .

احتلال فاشودة

ففى سنة ١٨٦٥ احتلت عساكره المصرية فاشودة ، احتلالا رسميا ، فسدت بذلك طريق النيل الأبيض في وجه أصحاب الزرائب في بحر الغزال وخط الاستواء .

وأصحاب الزرائب تجار — منهم كثيرون أوروبيون — كانوا يذهبون بعصابات مأجورة منهم الى بلاد (السود) ، فيحفرون خنادق يضعون داخلها بضائعهم وأسلحتهم ورجالهم ، ويحيطونها بزرائب من شوك ، ثم يشرعون في جمع السنّ والریش ، مقايضة بالخرز والحراب والأساور وغيرها من الأشياء المرغوب فيها في تلك الجهات ، ويخزنون ما يجمعونه في زرائبهم ، ويبقون على ذلك الى أن يلقوا فرصة في البلاد ، فيهاجمون أهلها ببنادقهم . فما يسمع السود صوتهما إلا ويفترون كالأنعام ، مملوئين رعبا وخوفا . فيغنم التجار ويسبون ويعودون الى زرائبهم .

وكان التجار الأوروبيون قد باعوا زرائبهم الى وكلائهم العرب منذ سنة ١٨٦٠ فوضع جعفر باشا صادق ، حاكم السودان السابق ذكره ، الضرائب على الزرائب . ثم احتكرها من الحكومة السيد أحمد العقاد ، شريك السيد موسى العقاد — وكلاهما من أشهر أصحابها — بخمسة آلاف جنيه في السنة ، على أن لا يتجر بالرقيق ولا يغزو بلاد العبيد . ولكنه لم يَفِ بوعده وتعهده ؛ وما زال رجاله يتجرون بالرقيق ، ويفزون العبيد ، حتى أصبحت بلاد خط الاستواء وبحر الغزال فوضى ، وأهلها في غاية الضيق والشدة . فرأى (اسماعيل) أنه لا يمكن إصلاح الحال ، وإبطال تجارة الرقيق ، معا ، إلا اذا ضم بلاد بحر الغزال وخط الاستواء الى أملاكه السودانية . فعول على ذلك وبادر الى تنفيذه .

«وانتدب في سنة ١٨٦٩ السير صموئيل بيكر باشا لتلك المهمة ؛ وكان قد ذهب الى السودان، في أيام موسى باشا حمدي ، قاصدا اكتشاف منابع النيل الأبيض على نفقته الخاصة، والقيام بمفرده بالعمل الخطير الذي كانت الجمعية الجغرافية الانجليزية قد أرسلت الرحالتين سبيك وجرانت سنة ١٨٥٨ لإتمامه عن طريق رنجبار؛ فاكشف الرجلان بحيرة فكتوريا نيانزا في ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٢ وسمياها على اسم ملكتهما . أما بيكر، فانه فضل الذهاب عن طريق الخرطوم ليستطرد الاكتشاف من جندوكورو بالبر — حيث كانت وصلت في سنة ١٨٤١ آخر حملة أرسلها (محمد علي) للوقوف على منابع النيل — وذلك على رجاء أن يلتقي بالرحالتين المذكورين ، فيكون نجدة لهما ، ويشاركهما في نغار الاكتشاف . فخرج من الخرطوم في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٢ بمركبين كبيرين وذهبية، ومعه خمسة وأربعون رجلا مسلحون بالبنادق، وخمسون من الخدم والبحارة ، وتسعة وعشرون من الجمال والخيول والحمر، ومقدار كبير من الحبوب، وبضعة صناديق من أساور النحاس والخرز الملون، الرائجة هناك بدل العملة؛ فوصل جندوكورو في ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ وحط رحاله، وأخذ يتأهب للسفر برا، وإذا بالرحالتين سبيك وجرانت قد أقبلا في ١٥ منه؛ فأخبراه باكتشاف بحيرة فكتوريا، وأنه لا يزال أمامه بحيرة أخرى ليكتشفها، أخبرهما الأهليون بها . وأعطياه خريطة سيرهما، وجميع ما علماه عنها، ثم استطردا السفر شمالا الى أوروبا، وسار بيكر جنوبا في البر الشرقي بقصد اكتشاف تلك البحيرة . فأتى عليها في ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ بعد معاناة مشقات كبيرة وأخطار جمة ، لا سيما بسبب تجار الرقيق المنتشرين في تلك البلاد؛ وقد أتاها أولا من الجنوب، ثم جال فيها بمراكب السود، فأتى شمالها، ورأى مصب النيل الآتي من بحيرة فكتوريا ، وخرج النيل الأبيض

مهمة السير بيكر

الذاهب شمالا ، وسماها إدوارد نيازرا ، على اسم ولي عهد بريطانيا العظمى في ذلك الحين ؛ ثم عاد الى جندوكورو ، وسار منها بذهبيته ومركبيه حتى وصل الخرطوم في ٣ مايو سنة ١٨٦٥ فأقام فيها الى ٣٠ يونيه ، وخرج منها في ذلك اليوم الى بربر ، فسواكن ، فبلاد الانجليز . فوصلها في أكتوبر سنة ١٨٦٥ ^(١) .

وقد رأينا كيف قام هذا بمأموريته ؛ وكانت بلاد خط الاستواء لا تزال مأجورة للسيد أحمد العقاد في الخرطوم ، فألحق بيكر صهره وابن أخته أبي السعود العقاد للنظر في مصالح تجارته . ولكن الرجلين لم يتفقا معا ؛ واضطر بيكر الى رفع شكواه من أبي السعود الى المراجع العليا بمصر واتهامه إياه بمعاكسته والعمل في الخفاء على تقوية دعائم النخاسة والاتجار بالرقيق . فأدى ذلك بالحكومة الى استدعاء أبي السعود الى القاهرة ومحاكمته ^(٢) .

وقد رأينا أيضا أن (اسماعيل) ، بعد استعفاء بيكر باشا ، عين الكرنيل جوردون مكانه ، ووعدنا بالتكلم عن أعمال هذا الرجل الطائر الصب في هذا الباب .

«فالكرنيل جوردون ولد في مدينة ولويتش ببلاد الانجليز سنة ١٨٣٣ وانتظم في سلك العسكرية سنة ١٨٥٢ وكان ميالا بالطبع الى لقاء الأهوال والصبر على المكاره مما اتصل اليه بالإرث عن آبائه وأجداده المعروفين بالبسالة والبأس في الحروب السكوتلاندية ؛ وحضر حصار سياستوپول سنة ١٨٥٥ فشهد له بالدربة والإقدام . وفي سنة ١٨٦٠ سافر الى الصين ؛ ودخل الجرش ، فواقع عدّة وقائع دلت على شجاعته

جوردون

(١) أنظر : "تاريخ السودان" للرحوم نعوم بك شقير .

(٢) أنظر : "اسماعيلية" ليكر باشا .

وتمام براعته في الفنون العسكرية؛ فنال من امبراطور الصين لقب "سارى عسكر" .
وفي سنة ١٨٦٥ عاد الى الجيش الانجليزى ، فرقى فيه الى رتبة كرنيل^(١) .

ثم عين في لجنة الطونة ، فتعزف نوبار باشا به في الأستانة ، وسأله عما اذا كان يعرف رجلا يريد أن يخلف السير صموئيل بيكر على رأس المهمة السودانية المعهود بها اليه ؛
فقدم جوردون نفسه ، على أن تجيز له حكومته القبول . فخوبرت الحكومة البريطانية في شأنه ؛ فأجازت له الخدمة تحت اللواء المصرى . فحضر الى القاهرة ، وما لبثت أخلاقه القويمة المستقيمة والحادة معا أن اكتسبت له احترام الجميع وإجلالهم ،
وكرهاته البعض . وكان (اسماعيل) يحله جدًا ويقول : «إنى أشعر حينما أحادثه أنى أمام رجل حق ترغمنى رجوليته على احترامه^(٢)» .

فسار جوردون من مصر ، ومعه أبو السعود البادى ذكره الى الخرطوم ؛ فأخذ منها جنودا ، في جملتهم ابراهيم افندى فوزى — الذى صار فيما بعد ابراهيم باشا فوزى ،
المشهور بمحادثات أسره عند الدراويش ، وبتاريخه الذى كتبه عن السودان المعاصر —
وسار جنوبا ؛ وبعد وصوله جندوكورو بشهرين اكتشف ثلاث زرائب لتجار الرقيق على بحر الزراف ؛ فهدمها ، وأعتق الأرقاء الذين وجدهم فيها . وما لبث أن وجد في أبي السعود ذات الروح الخائنة التى كانت قد اتضححت لبيكر باشا ، فسجنه وأهانته ،
ثم أقصاه عن حملته^(٣) .

«وفي ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٤ جاءه خمسة وعشرون رئيسا من رؤساء السود ،
وقدموا له الطاعة ، وشكروه على مطاردته تجارة الرقيق في بلادهم . وفي الشهر التالى

(١) أنظر : "تاريخ السودان" للرحوم نعم بك شقير .

(٢) أنظر : "خديويون وباشاوات" لمورلى بل ص ٢٠ .

(٣) أنظر : "رسائل جوردون الى أخته" .

ضبط يوسف بك، مدير فاشودة، زمرة من النخاسين ومعهم ١٦٠٠ رقيق و ١٩٠ رأس بقر أتوا بها من بحر الزراف .

ورأى جوردون أن هواء جندوكورو غير صحي؛ فنقل مركز حكومته الى اللادو؛ وذلك في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ وامتدت حكومته من ملتقى نهر سوبات بالنيل الأبيض الى بحيرة فكتوريا نيانزا؛ وأهم ما اشتغل به تأسيس نقط عسكرية قوية على النيل لأجل حماية البلاد من تجار الرقيق، وحفظ النظام والأمن . فلم تنته سنة ١٨٧٤ حتى كان قد أسس عشر نقط على النيل الأبيض وجعل فيها ٦٤٠ من العساكر السودانية و ١٥٠ من العساكر المصرية و ٦٥٠ من الباشوزق والدناقلة والجليين؛ ثم أسس نقطة في مروى على نيل فكتوريا، ونظم في جيشه عددا كبيرا من الأرقاء الذين حررهم من الزرائب .

وكان بيكر باشا قد أحضر بانترتين، قطعا، من مصر يقصد بنائهما وتنشيط الملاحة في البحيرات؛ ولكن انقضت مدته ولم يتمكن من بنائهما . فلما تم لجوردون تأسيس النقط العسكرية، حمل قطع البانترتين في البر الى جنوب شلال الفولا، قرب الدفلاي، وبناهما هناك؛ وسمى الكبيرة منهما "الخديوى" والصغيرة "نيانزا"؛ فبقينا بين الدفلاي وبحيرة ألبرت نيانزا الى قيام الثورة المهدية^(١) .

ومن صحب جوردون الى خط الاستواء أو انضموا اليه بعد ذهابه الكرنيل لنج— وهو من الضباط الأمريكان في الجيش المصرى؛ وقد قال (اسماعيل) فيه : « إنه عمل مع عسكريين في أيام قلائل لمصلحة مصر أكثر مما فعل السرموئيل بيكر بجيش

(١) أنظر : "تاريخ السودان" لنعوم بك شقير .

في أربع سنوات ، وبنفقة بلغت مليوني ريال ونصف مليون^(١) « — والدكتور أمين المعروف بأمين باشا ، وچيسي ، والكرنيل براوت الأمر بكاني ، وعبد العزيز بك ابن لينان باشا الفرنسي .

أما الدكتور أمين ، فاسمه الأصلي إدوارد شنيتر ؛ وقد ولد في ٢٨ مارس سنة ١٨٤٠ أمين باشا في مدينة أولبين ، من أعمال سيليزيا ، ببروسيا^(٢) ، وتلقى العلوم في فيينا وباريس ، ونال شهادة دكتور في الطب ؛ ثم دخل خدمة الدولة العلية في اسكودار ، وبقي الى أن سمي جوردون حاكما على خط الاستواء ، وكان الدكتور أمين يعرفه من الأستاذة ، فذهب الى الخرطوم ، واستأذنه في السفر اليه ، فأذن له ؛ وحال وصوله منحه لقب «بك» وعينه حاكما على اللادو .

وأما چيسي ، فكان ضابطا إيطاليا ، شديد العارضة قوى الارادة ؛ رافق الجيش الانجليزي الى حرب القرم بصفة مترجم ؛ ثم انضم الى جوردون في خط الاستواء . واستعان جوردون بأولئك الضباط على درس البلاد وتمهيدها وضمها الى الأملاك المصرية . فعند وصوله الى جندوكورو ، أرسل الكرنيل لنج الى كباريقا ملك يونيورو لكشف خبره . فوجد أن جميع المتشردين من تجار الرقيق قد اجتمعوا اليه ، ووجهه على عصيانه ؛ فلم ير الوقت ولا الظروف مناسبة لقتاله ؛ فتركه وشأنه ، وذهب الى متاسي ، ملك أوغنده ، فاذا به لا يزال على ولائه . فعاد بالخبر الى جوردون . فأرسل جوردون أمين بك الى ذلك الملك للمحافظة على موثته ؛ وأرسل چيسي الى بلاد بحرالغزال لكشف خبرها ؛ ولما عاد أرسله بمركبين الى بحيرة ألبرت نيازما ، لاستطلاع حالها ،

(١) أنظر : «مصر المسلمة والحلقة المسيحية» لدای ص ٨٠ و ٨١

(٢) كتب قبل معاهدة فرساي .

وحال القبائل المقيمة على سواحلها ، وذلك في مارس سنة ١٨٧٦ ؛ فطاف جيسى البحرية ، وقضى في طوافه تسعة أيام ؛ فوجد طولها ١٤٠ ميلا وعرضها ٥٠ ميلا ؛ ووجد القبائل القاطنة حولها معادية للحكومة .

أما عبد العزيز لينان بك ، فانه قتل في ثورة أثارها السود على العساكر وهم ينقلون قطع البانترين المسار ذكرهما الى الدفلاي ؛ فأخذ جوردون بثأره . وترى تفاصيل ذلك مبينة بشرح واف في الكتاب المعنون ”جوردون في السودان“ — وهو مجموع رسائل وكتب بعث جوردون بها وهو في تلك الأصقاع السحيقة الى أخته بانجلترا^(١) .

وبقي جوردون مجدا في تنظيم البلاد وإصلاح شؤونها بلا مساعدة مصر الى سنة ١٨٧٦ ، فاستعفى ، وعاد الى القاهرة ، ومنها الى بلاد الانجليز ، تاركا پراوت ، من أركان حربه ، ويكلا مكانه على خط الاستواء . ثم ذهب الكرنيل پراوت ؛ فتاب عنه أمين بك . فبقى الى أيام الثورة المهدية ، ثم انقطعت أخباره .

وكان حاكما على السودان في مدة ولاية جوردون على خط الاستواء اسماعيل باشا أيوب . فغرت في عهده حوادث جمّة ذات بال ، أهمها فتح بحر الغزال وبلاد النمام وسلطنة دارفور وضمتها الى أملاك الحكومة المصرية على يد الزبير رحمت باشا .

والزبير هذا ولد في جزيرة واوسى بالسودان ، من قبيلة الجميعاب المقيمة على النيل الكبير بين جبل قرى وجبل الشيخ الطيب في ٨ يولييه سنة ١٨٣١ ؛ ودخل مكتبا في الخرطوم . فتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وتفقه على مذهب الامام مالك . ولما بلغ الخامسة والعشرين من عمره تزوج بابنة عم له ، واشتغل بالتجارة ؛ ثم حدث

الزبير رحمت باشا

(١) وهو الذي ذكرناه باسم ”رسائل جوردون الى أخته“ .

بعد سنتين أن ابن عم له يدعى محمد عبد القادر دخل في خدمة على أبي عموري ، من أهالي نجح حمادي ، ومن التجار الكبار الذين كانوا يتجرون في جهات بحر الغزال ، وسافر معه خلصة ؛ فلأخذت الزبير الشفقة عليه لاعتقاده أن بلاد بحر الغزال كثيرة الأخطار بعيدة الشقة ؛ فلحقه بقصد إرجاءه ؛ فأدركه في رحلة ودشلى على النيل الأبيض ، مسيرة يوم من الخرطوم ؛ وأخذ يثبط عزمه عن السفر . فأقسم ابن عمه أن لا يعود الى الخرطوم قبل أن يتم سفرته ؛ فشق ذلك على الزبير ، وأقسم له بالطلاق انه ان لم يرجع عن عزمه سافر معه ؛ فلم يزل ابن عمه مصرا على السفر . فسافر الزبير معه برا بقسمه ، ودخل صحبته في خدمة أبي عموري . فسار بهما الرجل من ودشلى في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٥٦ قاصدا بحر الغزال ، والزبير يستعيز بالله من ذلك السفر ويتوقع منه الشر والأخطار . فجاء بأحسن ما كان يتقى ، وكان السبب في بلوغه مقاما لم ينله أحد في السودان قبله ، ولا ناله بعده سوى (محمد أحمد المهدي) «وعسى أن تذكروا شيئا وهو خير لكم» .

فما زال الرجل سائرا بهما حتى حط رحاله في زريبة على بن عامودي المعروفة باسم عاشور ، على اسم شيخ البلد ، حيث أقام الزبير مساعدا مخدومه على تجارته بضعة أشهر ؛ ولكن أهل تلك البلاد ما لبثوا أن هاجوا على التجار ، طمعا في أموالهم سنة ١٨٥٧ ؛ فجمعوا جموعهم من كل الجهات ، وهاجوا الزرائب ، فقتلوا بعض التجار وسلبوا أموالهم ، وهاجوا كذلك زريبة أبا عموري . فقام الزبير في رأس رجاله ، وأشعل النار في المهاجرين ، وهزمهم شر هزيمة ، بعد أن قتل منهم خلقا كثيرا .

فلما سمع التجار في تلك الجهات بانتصاره عليهم جاءوه ، والتفوا حوله ، وأحبه أبو عموري إذ رأى أن سلامته كانت علي يديه ، وجعل له قسما من أرباحه ؛ ولما

الملك تكمة شرا، وخاف منه على مملكته، واستشار كهانه، فأقروا على قتله . فعلمت بذلك امرأته وانبوه، ابنة الملك، وأخبرته به سرا، ونصحته بالرحيل من بلاد أيها . فاهتم بالأمر وتزلف الى الملك تكمة بالهدايا ؛ واستأذنه في السفر الى بلاد ملك يقال له دوبه بلغه أن فيها سنّ فيل بكثرة ؛ فأذن له ظاهرا ؛ وأوعز في السرا الى جيشه أن يكنوا له في الطريق ويقتلوه هو ورجاله . فما ابتعد قليلا عن بلاده إلا واعترضه جنوده الذين كانوا في الكمين . فأصلاهم نارا حامية لم يطيقوها . فانهزموا ودخل الزير بلاد الملك دوبه ، وكان عدوا للملك النمام . فلما علم بما جرى ، خرج لمقابلته في مسيرة أربع سادات من عاصمته ، وأنزله في جواره على الرحب والسعة ، وبني له خصا مربعا منيعا من الخشب ، وأمدّه من الحبوب والمؤونة بما يكفي رجاله مدة طويلة .

فأرسل الملك تكمة جيشا جرارا بقيادة عمه مغبوه الى بلاد الملك دوبه ، اهتزت له البلاد في أبعد أعماقها ، واستولى الرعب على الملك وقومه ، ففروا هارين خلسة تحت جناح الظلام .

فلما رأى الزير منهم ذلك ، أخذ ينظر في أمر نجاته ، وإذا برسل من لدن الملك تكمة وردوا عليه وقالوا له : « إن حرمة المصاهرة وسابق المودة تمنعان الملك من محاربتك ، ولكنه يرغب اليك أن تخرج من جميع بلاد الملك دوبه التي أصبحت تحت سلطانه ، وتذهب الى حيث تشاء ولك الأمان » . فأجابهم الى ذلك وخرج الى بلاد قولو ؛ وكان ملكها قد غدر بأخيه منصور وقتله ؛ فلم يشك بأن الزير قادم للأخذ بثأره ؛ فلم يسمح له بالبقاء وتهتده ؛ وكان الفصل شتاء . فطلب الزير اليه أن يمهله الى أن ينقطع المطر ، فأبى . ففاجزه الحرب ، وجرت بينهما عدة وقائع

دموية انتهت بقتل الملك وأخذ ابنه أسيرا ، وامتلاك الزبير بلادهما ، وجميع البلاد المجاورة لها الى بحر العرب . فاتخذ عاصمة (بابه) التى سميت بعد ذلك « بديم الزبير » مركزا له ، وصار فيها ملكا ، تتقاطر اليه الناس من كل الجهات للانتظام فى خدمته . وكان أول ما سعى اليه فتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردوفان . فأوفد فى مارس سنة ١٨٦٦ رسلا بهدايا الى مشايخ عربان الزريقات الواقعين فى طريق التجار . بغاء ثمانون شيخا منهم ، وعاهدوه على فتح الطريق ، وتأمين القوافل والتجار من مسلمين ومسيحيين . بفعل لهم مقابل ذلك جعلوا معلوما يتقاضونه من التجار . فكثر زود الناس وراجت التجارة لقرب تلك الطريق وسهولتها . وفى سنة ١٨٦٩ قدم من الخرطوم رجل من متخلفى حجاج العرب يقال له الحاج محمد البلالى يقصد احتلال بحر الغزال ، ومعه سرية مؤلفة من ٢٠٠ من العساكر المنظمة السودانية ، عليهم صباغ اسمه محمد منيب ، و ٤٠٠ من العساكر الباشبوزق ، عليهم سنجق يدعى كوشوك على ، و ٦٠٠ من الخطرية . فطاف بلاد بحر الغزال ، ودخل زرائبها ، وقرأ لأصحابها فرمان الحكومة بتسميته مديرا على بحر الغزال ، فمنهم من أطاع وسلم ، ومنهم من عصى فخارب أوفتر .

ثم وجه حملته على الزبير . فجمع الزبير جيوشه ، ومن لجأ اليه من أصحاب الزرائب المجاورة له . وكن للبالى فى خور على الطريق . فلما اقترب من الكين أشعل النار فى جيشه ، فقتله وقتل بعض عسكره وأسر الباقي . ولكنه أصيب فى ذلك اليوم برصاصة فى كراعته الأيمن ، ورجع محولا الى مركزه . فبعث بنهر ما كان الى جعفر مظهر باشا ، حاكم السودان إذ ذاك ، وانتشر خبر انتصاره على البلالى فى أقاصى السودان ، فزادت شهرته وازداد نفوذه .

فلم يرق انتظام ملكه للسلطان تكة . فأرسل في أوائل سنة ١٨٧٢ عمه (مغبوه) بجيش جرار لمناصبته العدا . فأغار على مملكته ، وبعث يقول له إنه لا يسمح بتأسيس ملك في جواره ؛ وإنما أن يعود تاجرا كما كان ، وإلا أعاده بالقوة الى تجارتة . ف وقعت الحرب بينهما ودامت سنة كاملة ؛ جرت فيها عدة وقائع شديدة ؛ وفي آخرها قتل السلطان تكة وعمه مغبوه ؛ ودان للزير ثمانية من كبار ملوك النمام كانوا في حروب مستمرة بعضهم ضد بعض ، يصيد فيها بعضهم البعض صيد الطيور ؛ وجاءته الأقوام من مسافات بعيدة ، مقدمين الطاعة ، وطالبن عمالا من قبله ؛ فأجابهم الى ذلك وكانت الرزاقات ، في أثناء حربه مع النمام ، قد نقضوا العهد وقطعوا الطرق وقتلوا بعض التجار . فلما انقضت الحرب أنفذ اليهم رسلا يسألهم عن سبب ذلك . فأجابوا بالشتم والسباب ، وأقسموا أن لا يدعوا مسافرا يمر اليه عن طريق بلادهم إلا قتلوه وسلبوه ماله .

وكان على دارفور إذ ذاك سلطان يقال له ابراهيم . فأرسل الزير اليه كتابا في يونيه سنة ١٨٧٣ أخبره بما أتاه الرزاقات من نكث العهد ، وقطع السابلة ؛ والتمس مساعدته عليهم . فلم يجبه السلطان على كتابه ، ولا انتهى الرزاقات عن التعدي . فساق الزير جيشه الى بلادهم ليحاربهم . فتجمعوا لقتاله . فجرت بينه وبينهم عدة وقائع من ١٠ يولييه الى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٣ وكان النصر فيها كلها له ؛ وفي الأخيرة منها انهزم الرزاقات شرانهزام وقتل منهم خلق كثير ؛ وأصبحت بلاد ”شكا“ كلها في يده . وكان الرزاقات قد استخدموا فقيها من فقهاء التعايشة يقال له عبد الله محمد آدم تورشين ، ليقرأ لهم الأسماء في خلوته ، لعلها تقبض على سلاح الزير ، فلا تنطلق ناره في ساحة الحرب ؛ وتعهدوا له ببقرة من كل مراح .

عبد الله التعايشي

كيف يذهب هنا الفكر الى ما يرويه الرومان الكاثوليك عن سقوط السلاح من
أيدى جنود نابليون الأول فى حرب روسيا سنة ١٨١٢ انتقاما من الله لتعديده على
البابا بيوس السابع !

فوق (عبد الله) أسيرا فى يد المنتصر فى حلة السروج ، بين شك وداره . فأمر
الزير بقتله . فقال له اثنا عشر طالما كانوا بمعيتة ، مهمتهم تنبيهه الى معوج يروونه
فى أحكامه : « إن الشرع لا يسمح بقتل أسير الحرب المسلم ، والسياسة تنكر قتل
رجل يعتقد الناس صلاحه ، لأن قتله ينفر القبائل من القاتل » . فامتنع الزير عن
قتله ؛ ولكنه ندم فيما بعد على امتناعه ، لأن عبد الله ذاك عاش ليكون من أعظم
البلايا على السودان . فانه أصبح عبد الله التعايشى ، خليفة المهدي المشهور ، وصاحب
الفظائع والأهوال التى لا تزال المحيلة ترتعد لمجرد ذكرها .

ولما دخل الزير بلاد الرزيقات ، فز اثنان من مشايخ هؤلاء العربان ، وبلحآ الى
السلطان ابراهيم فى الفاشر . فبعث اليه الزير بكتاب فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٣ يسأله
تسليمهما اليه ، ويحذره من استماع أقوالهما لثلايق فى حرب مع «الدولة المصرية ،
ذات السطوة الغالبة ، والمدد غير المنقطع» .

سلطان دارفور
والزير

فما كان من السلطان ابراهيم — وكان قد حقد على الزير لدخوله بلاد الرزيقات التى
هى جزء من أملاكه — إلا أنه ، بدلا من أن يجيبه على كتابه ، أرسل الى بعض مشايخ
الرزيقات خطابا مشحونا شتما وسبابا له ، يقول فيه : « لا تظنوا أنى أترك البلاد لهذا
الطاغية الجلابى ؛ وها أنا أعد الجيوش للزحف عليه وطرده بالخزى والخسران» .

فلما اطلع الزير على خطابه هذا ، كتب اليه فى ١٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ يؤاخذة ،
ويجمله بتبعة كل ما يسفك من دماء المسلمين ، فيما لو عمد الى حربه . وبعد أن أفهمه

أنه لا يخافه ولا يهابه، قال : « أما اذا كنتم تودون خروجنا من بلاد شكا ، لأنكم تحسبوننا قسما من بلادكم ، فاعلموا أن ذلك إنما يكون بالتراضى والسلم بينكم وبين سمولى نعمتنا الخديو المعظم ، بأن تضمنوا لنا نفقات الحملة على الرزيقات التى بلغت نيفا وعشرة آلاف كيس . فاذا اتفقت مع سموه على ذلك ، وكتب لنا أمرا لرفع أيدينا ، عدنا الى حيث كنا ، نجعل جيوشنا امثالا لأمره ؛ وإلا فلا يخطر ببالكم خروجنا من هذه البلاد ! » .

وكتب فى أثناء ذلك الى حكامدار الخرطوم ، اسماعيل أيوب باشا ، يعلمه بحاله وانتصاره على الرزيقات ويسأله أن يرسل من يتولى حكومة البلاد التى فتحها فى بحر الغزال ودارفور، بالنيابة عن خديو مصر؛ وقال فى الختام : « فاذا ما وصل الحاكم واستلم البلاد، عدت الى تجارتى، تاركا كل ما أنفقت من الأموال فى الفتح هدية لحكومتي السنية، وانتظرت مكافأتها الأدبية حسبما تقتضيه عدالتها وكرمها » .

الزير يقدم
البلدان التى فتحها
الى حكومة مصر

بغائه الجواب بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ بما مؤداه : « عرضنا كتابكم على الجنب العالى الخديو، فشكر ولاءكم ، وامتدح رغبتكم فى وضع البلاد التى فتحتموها بين يديه ليولى عليها من يشاء؛ وقد أنعم عليكم بالرتبة الثانية مع لقب "بك" ، وولاكم أمر البلاد ، على أن تدفعوا لخزينته جزية سنوية قدرها خمسة عشر ألف جنيه » .
فقبل الزير الجزية ، وتولى أمر البلاد رسميا .

ولكن السلطان ابراهيم لم يطق على بقاءه فى بلاد شكا صبرا . فأصدر أمره الى مقدم الجنوب فى داره ، واسمه أحمد شطه ؛ ومقدم الشرق ، واسمه سبعل النور ؛ فأخذا فى حشد الجيوش وجمع العدة لإخراجه منها . وكان الزير يراقب حركات

المقدومين وسكناتهم ، ويبلغها اسماعيل باشا أيوب في الخرطوم فيدفعها الى الخديو في مصر .

فأقر الخديو على اغتنام الفرصة التي كانت تترقبها حكومته منذ فتح كردوفان ، وأرسل الى الزبير ٢٨٠ من العساكر المنظمة وثلاثة مدافع نجدة ؛ وأمر اسماعيل أيوب باشا ، بفهز جيشا مؤلفا من نحو ثلاثة آلاف وستمائة مقاتل من الجنود السودانية والمصرية والباشبوزق الشايقية والأتراك والمغاربة والمتطوعة ، وأربعة مدافع جبلية وساروخين ، على أن يزحف بها الى دارفور من الشرق ، والزبير يزحف اليها من الجنوب ، فيتا الفتح .

ولكن الفتح كله تم على يد الزبير ، ولم يكن لجيش الشرق أى عمل فيه . فان فتح دارفور أحمد شطه وسعد النور لما اتما استعداداتهما ، زحفا بجيش يزيد على ثلاثين ألف مقاتل قاصدين شكا . فغرت بينهما وبين حاكمها واقعتان كانت العاقبة في كليهما للزبير ؛ وقتل المقدومان في الثانية ، وانهزمت جيوشهما . فتقدم الزبير الى داره واحتلها ؛ وبني فيها استحكاما منيعا ؛ وبعث الى السلطان ابراهيم بكتاب في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٤ ينبئه بما كان ؛ ويحمله من جديد مسئولية الدم المهرق ، ويشهد الله بينهما ؛ وكتب الى علماء الاسلام في دارفور يسألهم عما دعا سلطانهم الى المحاربة وهلاك عساكر المسلمين من الطرفين .

فلم يجبه أحد ؛ ولكنهم أخذوا في حشد جيش جديد للأخذ بالتأر . فجمع رجل يقال له الشرتاي أحمد نمر — وكان كبير البرقد — شتات جيش المقدوم أحمد شطه ؛ وأتى وحصر الزبير في الاستحكام الذي بناه ؛ وأخذ يشاغله حتى تصل الجيوش التي يعدّها السلطان ابراهيم . فصبر الزبير عليه حتى علم أن الجيوش آتية نجدة له . فأمر

(راجع) — أحد قواده — وقد اشتهر فيما بعد أمره شهرة كبيرة، فخرج اليه بفرقة من الجيش، فقتله هو ومن معه وغنم ما عنده من خيول ودروع وخوذ ومواش .
وفي ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٤ بعث الزبير بكتاب الى السلطان ابراهيم يدعوه للتسليم الى السلطة الخديوية، حقنا لدماء المسلمين، ورغبة في ترك خزائنه وأمواله له، وبقائه مكروما مبجلا عند الجميع؛ وإلا فالقتال .

فلما وصل السلطان ابراهيم كتابه، طار صوابه، وجيز جيشا عرمرما ينيف على المائة ألف مقاتل، بينهم عدد كبير من الفرسان المدربين، والمشاة المسلحين بالبنادق؛ وعقد لواءه لعمه الأمير حسب الله، وجعله من الرؤساء والمقدمين . فوصلوا داره في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٤، وحاصروا القوّات المصرية في الاستحكام من الجهات الأربع، وكتبوا الى الزبير كتابا يقولون فيه : « لقد دخلت بلادنا، وقتلت وزيرنا أحمد شطه ثم الشرتاي أحمد نمر، فانخرج الآن من بلادنا لنشيعك بالسلامة والأمان »؛ وأرسلوا الكتاب مع ثلاثة رسل . فكتب الزبير اليهم : « إني دخلت بلادكم عنوة، ولست أنوي الخروج منها إلا بقدر من الله ؛ فاذا كنتم قد جئتم لحرب، فتقدموا لها؛ وإلا فعودوا من حيث أتيتم ا » .

ورأى الرسل بعض عساكر النمام الذين كانوا في جيش الزبير الخاص قد اجتمعوا على جثة آدمى يقتسمونها فيما بينهم؛ فأخذ بعضهم الرأس والكراع، وبعضهم الفخذين، وبعضهم الصدر؛ وشرعوا يشوونها على النار، ويأكلونها . فاقشعرت أبدانهم؛ فعادوا وأخبروا بما كان مما رأوا وأجيبوا به .

فاعتمد الفور على الحرب، ونزلوا ضمن دائرة مرمى الرصاص، وأخذوا يناوشون الزبير القتال كل يوم من قبل طلوع الشمس الى ما بعد نصف الليل . وكان معه

رفقة داره

زهاء ١٢٠٠٠ مقاتل مسلحين بالبنادق فأصلاهم نارا حامية، صبروا عليها سبعة أيام؛ ولكنها أهلكت منهم خلقا كثيرا . وفي اليوم الثامن تقضوا خيامهم ، ونزلوا بعيدا عن مرمى الرصاص ؛ غير أنهم لم يزالوا على حصر الزبير ومن معه ومناوشتهم القتال، الليل والنهار، حتى كاد يفرغ الزاد من المحصورين؛ وإذا برئيس يقال له الملك أحمد أتى من معسكر الفور طالبا ابنته — وكانت قد وقعت في أسر الزبير في واقعة أحمد شطه — وقدم عشر أواق ذهباً فدية لها . فأخذ الزبير يسأله عن قوة جيش الفور وحركاته؛ وإذا بالحرس الذين كان قد وضعهم في مأذنة جامع داره لمراقبة حركات العدو يشيرون اليه بالصعود اليهم . فصعد؛ فرأى الفور في حركة وجلبة . فزل الى الملك وقال له : «إذا كنت تذهب وتأتيني بالخبر فاني أسلمك بتك بلا مقابل»؛ وأقسم له قسماً غليظاً . فرجع الملك الى قومه — وجهه الأبوى تغلب في فؤاده وضميره على كل عاطفة سواه — وقال لهم : «إن الزبير طلب عشرين أوقية ذهب فداء ابنتي، ولم يكن معي سوى عشر أواق». فقالوا : «خذ هذه عشرة أخرى، وبادر وأحضر ابنتك، لأن الجيش يستعد للهجوم على السور غدا من جميع الجهات». فأخذ الذهب وسار الى الزبير بالخبر، ليلة الخميس ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٤

وكان الفور في تلك الليلة قد شربوا الخمر وأكلوا لحم الضأن والإبل، وناموا نوم الراحة . فانتهر الزبير هذه الفرصة الثمينة، وخرج اليهم بثمانية آلاف رجل بهيئة مربع، وزحف في جنح الليل حتى صار على قيد مائة متر منهم . فأمر عساكره، فصبوا عليهم الرصاص كالمطر الوابل . فقاموا مذعورين الى سلاحهم، وصوبوا على الهاجمين نيرانهم . فأصاب الزبير رصاصة طائشة في يده اليمنى جرحته جرحاً بليغاً؛ ولكنه لم يعبأ بها؛ بل بقى يشتد قومه، ويصب الرصاص على الأعداء حتى اضطروهم الى

تولى الأدبار منهنزمين ، وقد امتلأت الأرض من قتلاهم ، وفيهم أربعون رجلا من أولاد السلاطين .

بجمعت الغنائم . فكان فيها نحو ألفى درع ، وألفين وسبعمئة خيمة ، وثمانية مدافع قديمة مكتوب على بعضها اسم (سعيد باشا) ، وشئ كثير من الأسلحة والذخائر الحربية ، ومن الحبوب والزاد ما كفى الجيش أربعة أشهر .

غير أن الأمير حسب الله عاد بجمع شتات جيشه وهاجم الزبير في السور في ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٤ ؛ فدام القتال بين الطرفين أربع ساعات متوالية ، حتى كثرت القتلى في جيش القور فانهزموا شرهزيمة .

فلما بلغ السلطان إبراهيم خبر انكسار عمه الأمير حسب ، الله استعظم الأمر جدًا واستكبره ؛ وصاح بقومه صيحة عامة ؛ فخرّد منهم جيشا كثيفا بلغ عدده نحو مائة وخمسين ألفا بينهم ثلاثون ألف فارس وعدّة رجال مسلحين بالبنادق وثمانية مدافع ؛ وعزم على الخروج الى الحرب بنفسه . تخلف على الفاشر ابنه الأكبر (محمد الفضل) وطلب من رجال دولته أن يجعل كل منهم ابنه الأكبر خليفة عنه مع ابنه محمد الفضل ؛ ففعلوا . فزحف بجيشه على داره ، فوصلها في ضحى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٤ واحتاط السور من الجهات الأربع ، وهاجم من فيه بجميع جيوشه هجمة واحدة . فأمطروه نارا حامية ثبت رجاله عليها حتى الساعة الواحدة بعد الغروب . وفي اليوم التالى أعاد الكرة على السور من قبل طلوع الشمس ؛ فما كانت الساعة الرابعة من النهار حتى ردّوا على أعقابهم . فاستراحوا الى ما بعد الظهر ؛ ثم عادوا الى الهجوم بعزم صادق مستقتلين وثبتوا ، والرصاص يحصدهم حصدا الزرع ، الى أن فصل الليل بينهم وبين أعدائهم ؛

فرجع الفور، وقد قتل منهم في ذلك اليوم خلق كثير، فيهم البعض من أولاد السلطان ابراهيم وأولاد أخيه وأعمامه وعماته .

وفي الليل أتى الزير كتاب من السلطان ، مملوء شتما وسبابا وتهديدا ؛ وقد أقسم فيه بالله العظيم إنه لا بد من إعادة الكرة عليه في الصباح ، ودخوله الاستحكام عنوة ، وتأدية صلاة الجمعة في مسجد داره . وفي الساعة الخامسة من الليل أطلق على السور خمسة وأربعين مدفعا ، فلم يجبه من فيه ، وشرعوا يستعدون للغد . فلما أصبح الصباح وانكشف معسكر الأعداء ، وإذا به خال من الجيوش ، فخرج الزير بنفر من رجاله يستطلع الخبر ؛ فوجد أن الأعداء قد هربوا بالفعل ، ولم يكن هناك خدعة ؛ لأن رجال الفور لم يعودوا يستطيعون مهاجمة السور ؛ فهجروا السلطان . فتبعهم ليجمع شتاتهم ، ويسير بهم الى جبل مرة ليمتنع فيه . بجمع الزير ما خلفه في معسكره ، وشرع في الاستعداد للحاق به .

وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٧٤ خرج بالجيوش مقتفيا أثره حتى أدركه في اليوم التالي في بلدة منواشي الواقعة على مسيرة يومين الى الجنوب الشرقى من الفاشر ، ومعه من العساكر نحو ثلاثين الفا وثمانية مدافع .

فرتب السلطان عساكره ميمنة وميسرة وقلبا ؛ وكان هو ومن معه من الأبطال المعدودين من أقاربه وغيرهم مع المدافع في القلب . وما طلعت شمس الأحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٤ حتى نشبت الحرب . فأطلق الفور على رجال الزير أحد عشر مدفعا . فما أجابوهم ؛ بل ساروا سيرا حربيا منتظما قاصدين القلب . فهجمت عليهم عساكر ميمنة الفور وميسرتهم ، واشتد القتال . ولكنه ما مضى إلا خمس دقائق حتى انجلت الحال عن تفهقرهم الى الوراء . عند ذلك هاجم السلطان ومن معه

وقعة منواشي

فى القلب ؛ فهزموا مقدمة الزبير ودخلوا القلعة واشتبك القتال بالسيوف والحراب ؛ وكنت ترى السلطان يحول فى وسط المعركة ، ويقاىل كأنه الأسد ؛ غير أنه لم يكن إلا القليل حتى خرقتيلا هو ومن معه من الفرسان والشجعان ، وفيهم الكثير من أولاده وأكابر دولته ؛ وانكشفت الحرب عن النصر المبين للقوة المصرية .

فأخذ الزبير جثة السلطان ، وكفنها بالأنسجة الفاخرة ، ودفنها فى جامع منواشى باحتفال عظيم ، إجلالا لمقامه ، وإقرارا ببسالته . ثم دفن القتلى من أولاده وأكابر دولته ، وعفا عن جميع الأسرى ، وسمح لهم بالذهاب الى حيث شاءوا . وقد غم فى هذه الواقعة المدافع الثمانية وسبعة وعشرين حمل حمل جبخانه ما عدا الأسلحة النارية وغيرها .

وبعد أن استراح أربعة أيام فى بندر منواشى ، سار بالعساكر الى الفاشر ؛ فدخلها فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، قبل طلوع الشمس . فوجد عائلة السلطان وأهالى الذين تركهم بالفاشر قد فروا منها ، ولم يبق فيها سوى التجار وبعض العلماء . فأتمتهم على أموالهم ودمائهم وأحسن معاملتهم . فلما بلغ الأهالى ذلك ، أخذوا يقدون اليه ليلا ونهارا ، مقدمين الطاعة والامتنال ؛ ولم يكن إلا أيام قليلة حتى دانت له جميع أهالى السلطنة ؛ وطلب منه عبد الله التعايشى أرضا فى قبيجة ، غربى الكلكة ؛ فأعطاه إياها ، على أن يكف عما كان به من التدجيل ، فرضى .

الاستيلاء
على الفاشر

أما اسماعيل أبوب باشا المهاجم لدارفور من الشرق ، فانه أبطأ فى سيره جدّا ؛ وعند وصوله الى فوجة كتب الى الزبير ، وهذا إذ ذاك فى داره ، يقول : « إني جئتكم بنجدة ؛ فتشدد ! » . فبعث الزبير اليه يقول له : « اذا كنت قد جئتني بنجدة ، فلماذا هذا الإبطاء فى السير ، والعدو محقق بنا بجيوش لا عداد لها » . فأجاب :

« ما أنا أمرتك بالتقدم الى داره ، ولا أفندينا . فاذا استطعت أن ترفع الحصار وتنجو بجيشك الى هنا ، فافعل ؛ وإلا فدبر أمرك بما تراه صوابا ! » . وبقى في فوجة حتى انقضت الحرب ؛ وبعد دخول الزبير الفاشر بعث اليه بالخبر ، فلقبه الرسول في طريقه الى داره ، فانتفى إذ ذاك عنها ، ووجه الجيش الى عاصمة دارفور ، فدخلها في ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ؛ فأكرم الزبير لقياءه ، وأطلق له مائة مدفع ترحيبا به .

وكان المتخلفون من جيش الفور ، لما تحققوا موت السلطان ابراهيم في منواشي ، قد ولوا عمه حسب الله سلطانا عليهم ؛ وذهبوا الى جبل مرة وتحصنوا فيه . فلما حضر اسماعيل أيوب باشا الى الفاشر سلمه الزبير ادارة البلاد ، وجهاز جيشا مؤلفا من ١٢٠٠٠ مقاتل ، فيهم ٤٠٠ من العساكر المنظمة ، و ٢٠٠ فارس من عساكر الحكومة ، وزحف على جبل مرة . فلما رأى الأمير حسب الله قوته ، سلم بلا قتال ، وكان معه بعض أولاد السلطان ابراهيم وعمتهم الميرم عرفة ، وغيرهم من أولاد السلاطين ، ونحو ألف ومائتي رجل من كبراء البلاد وأعيانها . بجاء بهم جميعا الى الفاشر بعد أن تغيب ، عنها في تلك المهمة ستة وتسعين يوما .

وكان الأمير حسب الله قد سأل بعد التسليم أن يساعده على توليه البلاد ، ليحكمها تحت طاعة الحكومة الخديوية ، فيدفع لها مائة ألف جنيه سنوية . فأعجب الزبير هذا الرأي ، واعتقده الصواب الذي فيه راحة البلاد والحكومة معا . فعرضه على الحكمدار ، وأسنده بكل قوته ؛ ولكن الحكمدار رفضه بتاتا . فوقع بين الاثنين جدال طويل أفضى الى النزاع ؛ وأرسل الأمير حسب الله والأمير محمد الفضل ابن السلطان ابراهيم وكثيرون غيرهما من أولاد السلاطين الى مصر ، وأمر الزبير بالذهاب الى داره والاقامة فيها بعساكره الى أن يصدر اليه أمر آخر بالرجوع الى بحر الغزال .

فذهب، وإذا بكتاب أتاها وهو فيها، من عبدالله التعايشي، يقول فيه: «رأيت في الحلم أنك المهدي المنتظر، وإنى أحد أتباعك. فاخبرني ان كنت مهدي الزمان لأتبعك!». فكتب الزبير له: «استقم كما أمرتك. أنا لست بالمهدي؛ وإنما أنا جندي من جنود الله أحارب من طغى وتمرد!». .

ولم يمض شهر حتى ورد عليه كتاب من اسماعيل أيوب باشا يقول: «إن بوشا أخا الأمير حسب الله شق عصا الطاعة، بجمع بقية أولاد السلاطين في جبل مرة، وملأ البلاد عيثا وفسادا»؛ وأمره بالخروج اليه وإخماد ثورته. فصعد بالأمر وسار إلى جبل مرة في ٣ أغسطس سنة ١٨٧٥، وشهر على بوش حربا عوانا مدة خمسة عشر يوما؛ فترك بوش الجبل واعتصم بالفرار. فغادر الزبير ابنه سليمان مع ١٢٠٠ جندي في الجبل، وتبعه حتى أدركه في صرف الجدار قرب كبككية، فأوقع به واقعة شديدة، انتهت بقتله وقتل أخيه سيف الدين وسبعة وعشرين رجلا من كبراء جيشه.

ثم توغل الزبير بجنده في بلاد المغرب؛ فدانت له ديار نامه، والمساليات، وقر، وسلا، حتى أتى الترجة الفاصلة بين دارفور ووددای. فأقلم فيها أياما للراحة، بعزم الدخول في دار ووددای وإخضاعها للحكومة الخديوية؛ وكان عليها إذ ذاك السلطان على ابن السلطان محمد شريف. فبعث اليه الزبير بكتاب يدعوه إلى الطاعة؛ ثم دخل بلاده وتوغل فيها، حتى صار على مسيرة يومين من عاصمته. فورد عليه كتاب منه يدل على قبوله الدخول في طاعة الحكومة الخديوية؛ وقد تعهد بدفع مبلغ معلوم، جزية سنوية، على أن يبقى سلطانا على بلاده؛ ووجه اليه أحد وزرائه بهدايا كثيرة للمفاوضة معه في هذا الشأن.

ولكن قبل وصول الوزير ، ورد على الزير كتاب من اسماعيل أيوب باشا ، بناء على إرادة سنية ، يلح عليه بالرجوع الى دارفور فى الحال . فرجع الى الفاشر متأسفا على مفاته من فتح وددای . فأخبره الحكمدار أن سلطان وددای أرسل وزيره أحمد تنقة الى مصر عن طريق سيوه متشكيا للجناب الخديو ؛ فأمر جنابه العالى بـرجوع الزير ؛ ولكنه أنهم عليه برتبة اللواء الرفيعة مع لقب ”باشا“ . وشرع اسماعيل أيوب باشا ، بعد دخوله الفاشر ، فى بناء حصن منيع للعساكر على التلة الغربية منه ؛ فبنى سورا مربعا متينا من الطوب سمكه ثلاثة أقدام ، وطول الضلع الواحدة منه مائتا قدم ؛ وأقام فى أركانه الأربعة أبراجا ، على كل ركن برجاً ، جعل فيها المدافع ؛ وحفر من وراء السور خندقاً بلغ عمقه خمسة عشر قدماً ، وأحاطه بـزريبة من شوك ؛ وبنى من داخل السور ديوانا للحكومة ومنزلاً للهاكم وكنة للعساكر المنظمة ؛ وأما العساكر غير المنظمة فأقرها خارج السور ؛ وهدم المنازل التى فى جواره ، فجعل الأرض التى حوله فى غاية الاتكشاف الى مسافة بعيدة . فجاء حصنا منيعا جدًا . ثم وزع منشورا فى كل البلاد ، ودعا الناس الى الفاشر لأخذ الأمان . فطفت الوفود تأتية من الجهات الأربع ؛ فيؤمنهم ويرجعهم الى بلادهم . ثم أمر فعمرت سوق كبيرة فى الفاشر ، وعاد الناس الى معاطاة أشغالهم كالعادة .

وبعد أن تمهدت البلاد ، جعلها أربعة أقسام ، وهى : مديريات الفاشر ، وداره ، وكلكل وكبكية ، وإدارة أم شمقة ؛ وأقام فى كل من مركزى داره ، وكلكل ، حصنا كالذى أقامه فى الفاشر ؛ ورتب فى كل مديرية أورطتين من العساكر المنظمة ، وستة سناجق من الباشبوزق الشايقية والأتراك والمغاربة ، وبطارية بستة مدافع .

وأما إدارة أم شمقة، فرتب فيها بلوكين من العساكر المنظمة وسنجقا واحدا من الباشبوزق، لقربها من الأبيض .

ثم شرع في وضع الضرائب على الأهاليين ؛ فجعل على كل نفر خمسين قرشا في السنة، ما عدا أهل اليسار ، فانه جعل عليهم ضرائب أعظم على نسبة يسارهم ، فقبلوها مرغين ؛ لأنهم كانوا قد سئموا عيشة الاضطراب والقلق التي وصلوا اليها في آخر سلطة الفور ، وتاقوا الى السكينة . ولكن لم يطل الأمر حتى انتشر الباشبوزق في أنحاء البلاد ، وتفاضوا الضرائب من الأهالي بالعنف والقوة . فاستعظموا ذلك ، وفضلوا العودة الى ما كانوا عليه قبلا .

وكان عندهم من أولاد السلاطين ، الأمير هارون الرشيد ابن الأمير سيف الدين ابن السلطان محمد الفضل ؛ فبايعوه سلطانا عليهم في أوائل سنة ١٨٧٧ ؛ وثاروا ثورة عامة وحاصروا حاميات الفاشر وداره وكلكل ؛ والذي حصر الفاشر الملك سعيد كبير البرقي، والمقدم آدم، مقدم الشمال سابقا، فهاجماها مرتين، وكادا يستوليان عليها، لولا أن العساكر حاربوا حرب الأسود، فصدهما . ولكنهم لم يقووا على رفع الحصار؛ فأرسل حسن باشا حامى الجويسر، مدير الفاشر، في طلب المدد من الخرطوم فاتاه عبد الرزاق باشا بجيش كبير؛ فتصدى له العصاة في بروش، بين أم شمقة والفاشر، فقتل منهم خلقا كثيرا؛ ودخل الفاشر فرفع عنها الحصار؛ وأرسل الجنود الى داره وكلكل؛ فرفعوا الحصار عنهما أيضا .

ثورة عامة
في دارفور

إنحداها

ثم أخذ حسن باشا عسكرا من الفاشر، ونحرج لمطاردة الأمير هارون؛ فادركه في الطينة على مسيرة يوم ونصف من الفاشر؛ فأوقع فيه واقعة شديدة؛ ثم لحقه الى بير مرتال؛ فقتل من عسكره خلقا كثيرا وهزمه الى نيورنا وسط جبل مرة .

وكان اسماعيل أيوب باشا، مذ دخلت سنة ١٨٧٧، قد عاد الى مصر، متخلياً عن حكم السودان، بعد أن أمن السبل وأنشأ المحطات في طرق القوافل، بين الخرطوم ودارفور، وبين بربر وسواكن. ومع ذلك فانه لم يكن محبوباً في السودان؛ وقد وصفه بعضهم بقوله: «كان رجلاً جباراً، يعنى بالعسكرية، ويهمل الرعية، ويقبل كل هدية!». .

تعيين جوردون
حاكماً عاماً على
السودان

فلم ير الخديو رجلاً يوليه بالسودان، على اتساع أطرافه وكثرة مشاكله، أفضل من جوردون. فأرسل يستدعيه تلغرافياً من بلاد الانجليز، فحضر في أوائل فبراير سنة ١٨٧٧؛ وكانت مديريات السودان لا تزال مستقلة بعضها عن البعض. فطلب جوردون ضمها كلها تحت إدارته؛ فأجابه (اسماعيل) الى ذلك، وأصدر له فرماناً بتاريخ ١٧ فبراير بالولاية على جميع بلاد السودان المصرية مع دارفور وخط الاستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر؛ ومنحه السلطة العسكرية والمدنية كلها عليها؛ وأعطاه سلطاناً على القتل والعفو؛ ومنع دخول أحد الى السودان إلا بإذنه؛ وعهد اليه بمنع تجارة الرقيق؛ وتحديد التخوم بين السودان والحبشة.

فسار جوردون الى الخرطوم بعزم وطيد لاصلاح البلاد، وفض مشاكلها، ووضع نظام عام يكفل لها الراحة ويرقيها في معارج المدنية وال عمران. ولكنه لم يلبث أن رأى خطورة المركز الذي تولاه، وتعذر النجاح في المهمة الملقاة على عاتقه، نظراً لعدم تيسر الأيدي اللازمة للعمل، واتساع أطراف السودان، ومشقه السفر في بلاده براً وبحراً، مع قلة الجيوش اللازمة لحمايته، بعد أن ذهب قسم منها لمساعدة الدولة العلية في حروب الروس، ونهكت القسم الآخر حرب الحبشة، وسيأتي ذكرهما في حينه.

فقضى جوردون في السودان أزيد من ستين، وهو ينتقل من مكان الى مكان، آونة بالبر وأخرى بالبحر، متما كل ما أمكنه من الاصلاح، حتى أعياه التعب، وقاومته السياسة؛ فاضطر الى الاستعفاء. وكان أهم ما اشتغل به في هذه المدة: إخماد ثورة الأمير هارون الرشيد في دارفور، وحركة صباحي في كردوفان، وتمتد سليمان الزبير في بحر الغزال، ومنع تجارة الرقيق، والنظر في مد سكة حديد السودان، وإصلاح ذات البين بين الحبشة ومصر.

أما الأمير هارون، فإنه كان قد عاد الى الحركة في أوائل سنة ١٨٧٩ فسار جوردون الى الفاشر؛ وما لبث أن رأى أن دارفور لا يصلح حالها إلا اذا حكمها رجل من أهلها، تحت طاعة الحكومة، على نحو ما أشار به الزبير من قبل. فبعث الى مصر في طلب الأرشد من أولاد السلطان ابراهيم؛ وعزل حسن حلمي باشا عن الفاشر؛ وسمى مساداليه بك — وهو ضابط ايطالي — مديرا على دارفور، وكان مديرا على داره؛ وجعل المقدم رحمة قومه — وكان قد أطلقه من سجن سواكن سنة ١٨٧٧ عند مروره بها — معاونا له، الى أن يحيى ابن السلطان ابراهيم من مصر. ولكن هذا الشاب التعس الخظ لم يصل إلا الى دقيلة، حيث فاجأته منيته. فعهد جوردون الى مساداليه في إخماد حركة هارون. فاستعان الايطالي عليه بسلاطين بك — وكان قد خلفه على مديرية داره — فعمل الاثنان معا؛ وانضم اليهما النور بك عنجرة مدير كلكل. فقضى الثلاثة على الرجل بمهاجمتهم إياه بالتتابع وتم قتله على يدي مدير كلكل في مارس سنة ١٨٧٨

وأما الصباحي — وقد كان أحد قواد جيش الزبير، وانفصل عنه بعد ذهاب الزبير الى مصر لمقاومة الجناح العالي، وعرض حقيقة حال دارفور على سموه، والنظر معه

ثورة الصباحي

ومع رجال حكومته فى تنظيم البلاد التى تم فتحها على يديه ، والبلاد التى يمكن إلحاقها بحكومته فى المستقبل ؛ فأبقاه (اسماعيل) بمصر فى ظل ساحته ، حتى ينظر فى أمره ؛ وكانت تلك القضية ؛ لأن الرجل لم يرجع الى السودان بعد ذلك ، وقضى نحبـه بمصر فى أيامنا هذه — فانه ألف عصابة من أربعائة رجل ، وأغار على الأضية فى كردوفان ؛ فقتل مأمورها ، وفز الى جبال النوبة . فعلم به جوردون وهو ذاهب الى دارفور المرة الثانية فى مارس سنة ١٨٧٩ ؛ فأرسل من الأبيض نفرا من العساكر ، فطارده وأتوا به أسيرا . فحوكم فى مجلس عسكرى ، وحكم عليه بالاعدام .

ثورة سليمان
ابن الزبير

وأما سليمان الزبير فانه بعد ذهاب أبيه الى مصر خرج بالجيش ، وعدده أربعة آلاف مقاتل ، الى شكا ؛ وأقام فيها الى أن حضر جوردون الى دارفور ، أول مرة ، وأرسل اليه أمرا لمقابـلته مع جيشه .

فصدع بالأمر واجتمع عليه فى شهر أغسطس سنة ١٨٧٧ ؛ وكان أحد سناجق الجيش — ويقال له السعيد بك حسين — قد وشى بالزبير أبيه الى جوردون ، قائلا : انه أوصى ابنه ، اذا هو لم يرجع سريعا من مصر أن ينهض بثورة على الحكومة . فرأى جوردون أن يفرق جيش سليمان : فأعطى سعيد بك ألف رجل وسماء مديرا على شكا ؛ وأعطى الباقي للنور بك عنجرة ، من سناجق جيش سليمان ، وأرسله الى كبكية ؛ وأمر سليمان ، فرجع الى شكا بـقلة وذلة . وفى أواسط سبتمبر وافاه جوردون اليها فطـيب خاطره ؛ وأنعم عليه بالرتبة الثانية مع لقب ”بك“ ، وسماء مديرا على بحر الغزال . فسر سليمان بهذا اللـتفات ، وذهب الى ديم أبيه القديم . وكان الزبير قبل قيامه منه لحرب دارفور قد خلف ادريس أبتر من تجار الدناقلة ويـكـلا عنه فى بحر الغزال براتب معين . فقضى أربع سنوات فى ادارة بحر الغزال ، لا يشاركه أحد فيها .

فلما حضر سليمان وجد أن ادريس أبتز قد أدخل بالادارة، واستبد بالعباد، ولم يهتم إلا بانتفاعه الشخصي؛ فأعلن سليمان على محاكمته في مجلس قضائي. ففتر الرجل الى الخرطوم، ووشى به الى جوردون بأنه يريد الاستقلال في بحر الغزال بحجة أنها بلاد أبيه، وليس للحكومة حق فيها. ويظهر أن جوردون أصغى الى وشايته؛ فأنعم عليه بلقب "بك"، وأعطاه مدفعين، ومائتين من العساكر المنظمة، وسماه مديرا على بحر الغزال. فلما وصل ادريس أبتز الى ديم قنده، المعروف أيضا باسمه، كتب الى رؤساء الزرائب يخبرهم بتعيينه مديرا على بحر الغزال، ويأمرهم بالحضور اليه؛ وكتب الى سليمان يدعوه للتسليم.

فغضب سليمان من ذلك، وكتب اليه في الجواب يقول: «إت ولائى للحكومة بمنعنى الخروج عن طاعتها. إلا أن شرفى لا يسمح لى بالتسليم الى من كان خادمى وخادم أبى من قبل؛ ولا يمكننى أن أأتمنك على نفسى وأموالى بعد الذى رأيته من خيانتك وإنكارك للجميل؛ لأنك لو كنت أميناً وذا كرا للجميل لحفظت عيشنا وملحنا وتربيتنا لك. فلا تنتظر منى التسليم؛ وإو أرسلت الحكومة الى رجلا غيرك ولو عبدا لسانت وذهبت معه الى جوردون، وأطلعته على جلية أمرى، وبيت له نفاقك والسلام!».

فتيقن ادريس أبتز من هذا الجواب أن سليمان لا يسلم اليه إلا بالقوة. فترك جنده في عهدة أخيه عثمان، وطاف في الزرائب يحرضهم على محاربة ابن الزبير. وكان عثمان أخو ادريس رجلا فظا عاتيا، مكروها من جميع «البحارة»؛ وكان يرسل الشتائم الى سليمان وأتباعه، ويتمدهم بالقتل وأنواع العذاب. فجرد سليمان رجاله، ورجال الزرائب الذين من حربه، وهاجمه في ديم قنده؛ فقتله، وقتل أكثر الجهادية والجلابية

الذين معه ؛ وغنم أسلحتهم وذخائرهم ؛ وعاد بالغنائم والأسرى الى مركزه . فلما بلغ ادريس أثير خبر الواقعة ، انقلب راجعا الى الخرطوم ، وأخبر جوردون بما كان .

فجهز جوردون سرية من العساكر ، وعقد لواءها لچيسى باشا ، ومعه يوسف باشا الشالى . فأقلعا من الخرطوم في يولييه سنة ١٨٧٨ وسارا في النيل الأبيض حتى وصلا (أورنبك) بطريق (شامبي) في سبتمبر سنة ١٨٧٨ ؛ فوجد البلاد مغمورة بالمياه بسبب الأمطار . فأقام في (أورنبك) نحو ثلاثة أشهر حتى جفت الأرض ؛ فسار قاصدا ديم سليان ، ومعه ٣٠٠ من العساكر المنظمة ، و ٧٠٠ من الباشوزق ، وثلاثة مدافع . وكان على طريقه في نقطة (الدمبو) رجل من مشاهير « البحارة » يقال له على بك أبو عمورى ، ومعه نحو ألف رجل مسلحين بالبنادق ؛ فدعاه للانضمام اليه ؛ فأجابه بعد تردد ؛ لأنه لم يكن يؤد محاربة سليان ؛ ولكن كان له محل تجارى في الخرطوم ، وآخر في مصر ؛ فأجاب الدعوة ، مضطرا ، لتجارته . واجتمع على چيسى في جور غطاس ؛ وساروا كلهم حتى نزلوا في (قندة) ، في أواسط ديسمبر سنة ١٨٧٨

وكان سليان لما علم بقدم چيسى قد أخذ في حشد الجيوش حتى اجتمع عنده نحو عشرة آلاف مقاتل فسار بهم الى (قندة) ، ونزل بالقرب من معسكر چيسى ؛ ولما كان صباح ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٨ حمل على المعسكر حملة صادقة . وكان چيسى قد أمر جنوده ، فبنى كل منهم متراسا علوه متر ونصف متر ، ليقيه من الرصاص . فأهملوا رجال سليان نارا جامية ؛ فثبتوا برهة ، ثم انقلبوا راجعين الى معسكرهم . فبنوا حصنا منيعا من الأخشاب والتراب ، ونزلوا فيه ؛ ثم جددوا الهجوم على چيسى في ١٢ يناير سنة ١٨٧٩ وفي ٢٩ منه ؛ فلم يظفروا بطائل .

وفي ١١ مارس سنة ١٨٧٩ وصل جيسى مدد من الذخائر والعساكر؛ فزحف بجيشه حتى صار قريبا جدًا من معسكر سليمان؛ وأقام تلا من التراب وجعل عليه المدافع والسواريج؛ وشرع يرمي بمقذوفاتها ذلك المعسكر؛ وكانت بيوته كلها من قش؛ فاشتعلت النار فيها؛ فذعر سليمان وارتدت الى (ديمة) .

وبقى جيسى في (قنادة) حتى جاءه مدد آخر من جوردون؛ فزحف بجميع جيشه على ديم سليمان، ووصله في ٤ مايو سنة ١٨٧٩؛ فخرج عليه سليمان من الديم، وحاربه مستقلاً مدة ساعة، ثم انهزم راجعاً الى الديم؛ فتبعه جيسى على الأثر وأخرج منه، واستولى على جميع ما فيه من الأمتعة والأموال؛ وسار سليمان شمالاً حتى وصل (غرة)، غرب الكلكتة، من أعمال دارفور؛ فأقام فيها .

وكان جوردون، لما حضر المرة الثانية الى دارفور، وعرج على (شكا) في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩، وجد فيها بعض التجار الجعليين يهربون الأسلحة الى سليمان في بحر الغزال . فألقى المديرية وشتت التجار؛ وأمد جيسى ببعض الذخائر؛ ثم توجه الى الفاشر للنظر في ثورة هارون . فلم يلبث أن أتاه خبر من جيسى باستيلائه على ديم الزبير، وفرار سليمان الى (غرة) . فخاف جوردون أن ينضم سليمان الى هارون، فيصعب عليه إزلالها معاً؛ فعاد الى (الطويشة)، وكتب الى جيسى — فترك الجيش بقيادة سائق بك في ديم الزبير ووافاه الى (الطويشة) ومعه يوسف باشا الشلالى في ٢٥ يونيه سنة ١٨٧٩ وهو يوم تمس (لاسماعيل) — فأمره بمطاردة سليمان الى (غرة)، وعاد يوسف باشا الشلالى الى الخرطوم؛ فقاد جيسى العساكر من داره؛ وأخذ معه بعض مشايخ الرزيقات والمغاربة أصحاب الثأر على الزبير؛ وسار حتى وصل الكلكتة . فأرسل رسلاً بكتاب الى سليمان يدعوه الى التسليم .

وكان قد بلغ الزبير خبر خروج ابنه على الحكومة ، بسبب ادريس أوتر . فكتب اليه فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ يأمره بالرجوع فى الحال الى الطاعة وطلب العفو ، والا كان الله ساخطا عليه ، وهو كذلك ! فلما وصل آتاه الى سليمان — وكان قد خرج من بحر الغزال — استوعبه وصدقته . فلما دعاه جيسى الى التسليم مال اليه . ولكن راجعا خادم أبيه الأمين عارضه ؛ فاقسم الجيش بهما الى حزبين : حزب مال الى التسليم ، ورئيسه سليمان ؛ وحزب أعرض عنه ، ورئيسه راجع . فلما كان صباح ١٤ يولييه سنة ١٨٧٩ أتى سليمان الى جيسى مسلما ، ومعه ٧٠٠ رجل فيهم ثمانية من أقاربه . وكان فى جيش جيسى كثير من الدناقلة ، الذين يكرهون سليمان والجعليين ؛ فوشوا بالتعيس الى جيسى قائلين ان تسليمه ، هو وأقاربه ، انما هو خدعة . فصلى جيسى الوشاية ، واتخذها مسوغا لقتلهم . فناداهم الى خيمته ، ثانى يوم التسليم ، وسقاهم القهوة ، وكان قد أوعز الى بعض الجند ، فاحتاطوا بالخيمة ، ثم خرج منها ، فدخل بعضهم وأوثقوا سليمان وأقاربه ، وجعلوهم صفا واحدا خارج الخيمة ، ووقفوا خلفهم ورموهم بالرصاص ، فانكبوا على وجوههم قتلى . وبعد ساعة أتى قناوى بك أبو عمورى ؛ فكفنه وحفر لهم حفرة ودفنهم فيها .

قتل سليمان
ابن الزبير

فالخيانة والغدر ليسا من خصائص الشرقيين وشيمهم ، دون سواهم ، كما يزعم الغربيون !

وبعد أن فرغ جيسى من أمر سليمان ، عاد الى ديم الزبير ؛ فنظم فيه مديرية وجعل ساقى بك مديرا ، والزبير ودالفحل وكيل له ، ومحمود المحلاوى مفتشا لمنع تجارة الرقيق ؛ وقسم البلاد الى ثمانية أقسام ؛ وجعل فى كل قسم منها نفرا من الباشبوزق والبالانجى ؛ وجعل فى ديم الزبير أورطة جهادية ؛ وقفل راجعا الى الخرطوم .

ثم نظم ساقى بك أورطة جديدة من أهالى البلاد؛ وجاء موسى بك شوقى قومنداناً للعساكر من الخرطوم ، ومعه ستة عشر كاتباً للقيام بأشغال المديرية . وبعد وصولهم بثلاثة أشهر حضر ليتون بك — وهو من البحارة الانجليز — مديراً على بحر الغزال ، وقومنداناً للعساكر من قبل جوردون ، وعاد موسى بك شوقى الى الخرطوم ؛ وبقي ليتون فى بحر الغزال الى أن قام المهدي ، فاضطر الى التسليم الى أحد أنصاره .

أما جيسى باشا فقد اعترضه السد فى الطريق ، وهو راجع الى الخرطوم ، وفرغ منه الوقود والزاد ، حتى أكل رجاله بعضهم بعضاً ، وأشرفوا على الهلاك ، وإذا بباخرة قاصدة خط الاستواء أقبلت عليه ، فرجعت بهم الى فاشودة . فسار جيسى منها بمن بقي من رجاله ، وفيهم قناوى بك أبو عمورى ، الى الخرطوم ؛ وقام منها قاصداً مصر عن طريق سواكن . فوافته المنية فى السويس فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨١^(١)

أما مد السكة الحديدية فقد تكلمنا عنه فى غير هذا المكان ؛ على أن جوردون كان على رأى القائلين بمدّها فى طريق سواكن وبربر ، لا فى طريق النيل ؛ والاكتفاء بمدّ فروع منها عند الشلالات ، لأن النيل بين الشلالات صالح للملاحة ، فلا يفتقر الى سكة حديدية . ولكن (اسماعيل) ، لعلمه أن الاكتفاء بمدّ سكة حديدية بين الخرطوم والبحر الأحمر إنما يحول عن مصر تيار تجارة السودان ، أبى إلا أن يمدّها على النيل ، لكيلا ينفصل جزء سلطنته الجنوبي عن جزئها الشمالى . فبالتالى مآلته مكنته من تنفيذ رغبته !

(١) مأخوذ عن "تاريخ السودان" للرحوم نعم بك شقير .

وأما تحديد التخوم بين السودان والحبشة فكان قد أصبح من أهم المشاغل والأمر . ولكن لا سبيل الى إدراك أهميته إلا بعد الوقوف على مجارى الحوادث التى أدت الى قيام مسألة ذلك التحديد . ولإيقاف قرأنا عليها نقول :

نزاع بين
مصر والحبشة

تقدم أن الدولة العلية تنازلت لمصر عن سواكن ومصقوع في سنة ١٨٦٦ مقابل زيادة في جزيتها السنوية . فمذ أصبحت مصقوع بيد مصر أخذت تسعى في تأييد المواصلات بينها وبين كسلا ؛ وأول ما فتق لها وصل هذين البلدين بخط حديدى يمر في (سنييت) التى اعتبرها (اسماعيل) داخله في فتح جده لكسلا .

مساعدة مصر
الانجليز على
ثيودورس

فعارضه الملك ثيودورس ، نجاشى الحبشة ، في ذلك ؛ وزعم أن (سنييت) ملك حبشى . ولكن ثيودورس هذا مالبث أن جرّ على نفسه حربا مع الانجليز . فطلب أعداؤه من (اسماعيل) أن يأذن لهم باجتياز بعض الأرض المصرية الواقعة على بحر القلزم . فلم يكتف (اسماعيل) باجابتهم الى ذلك ؛ ولكنه ، لاستيائه من ثيودورس ، وضع الأسطول المصرى كله ، الذى كان في البحر الأحمر ، تحت تصرفهم ؛ وأرسل الى مصقوع وضواحيها زهاء ثلاثة آلاف عسكرى ، كانوا قد عادوا من الحملة الكريتية ، وكلف حاكم مصقوع بمساعدة الانجليز في كل ما يرغبون .

فانتهت تلك الحرب بقتل ثيودورس ، سنة ١٨٦٨ ، وصيرورة عرش الحبشة بعده الى يوحنا . وكان هذا في بادئ أمره تلميذا في دير ؛ ولكنه مالبث أن تركه وترأس منسرا ، وأخذ يقطع الطرق . ثم اشتد ساعده ، وزاد بطشه ، وعلا نفوذه ، حتى تمكن من تبوء كرسي الحكم في مقاطعة البحرى ، والتغلب على رئيس يقال له الرأس بارىو ، كان من أهم رؤوس الجيوش . ولما قدم الانجليز لحرب النجاشى ثيودورس ساعدهم يوحنا ، وكان اسمه في ذلك الحين "الرأس قاسة" ، مساعدة فعالة .

فترك له اللورد نيبير أوف ماجدالا — بعد قهره النجاشى وقتله إياه — اثنى عشر مدفعا وألفى بندقية ، وميرة كثيرة ليتساعد بها على القيام فى محل ثيودورس . وبعد انسحاب الجيش الانجليزى تخلف عنده بريطانى يقال له چون تشارلز كركهام ؛ وكان قد حارب فى القرم والصين مع برجوفان ، وورد ، وجوردون ، فعضده فى التغلب على خصم له يدعى جوباسى ، فعلت منزلته عنده . وبما أن يوحنا هذا لم يكن من آل بيت الملك ، أبى كثيرون من رؤساء الأحباش الاعتراف به ؛ وأخذوا يناوئونه العداء ؛ وأهمهم رأس قبيلة القالا . فانشغل فى قتالهم دهرًا .

حلم (اسماعيل)
الفخيم

وكانت الجنود المصرية ، مذبذبات بفتح أقاصى السودان ، قد توغلت فى فتوحاتها على ما رأينا ، حتى بلغت خط الاستواء . فوقع فى خلد (اسماعيل) أن يجعل النيل كله مصريا ، لاعتقاده تحقيق ذلك أمرا حيويا لبلاده . فأخذ يعمل على الإحاطة بالحبشة من جميع الجهات ، لجعلها فى معزل عن الخارج ، وخنقها بين حلقات ممتلكاته ، فى تدانى هذه بعضها من بعض ، لا سيما بعد أن تم له امتلاك السودان برمتة غربيه وشرقيه وجنوبيه . فسير الى جوف بلاد الحبشة — لمعرفة أحوالها واستمالة بعض كبار رؤوسها — رجلا سويسريا يقال له مترنجر ، كان قنصلا لدولتى انجلترا وفرنسا فى مصووع . فتوغل هذا فيها ، وغاب خبره حينًا ؛ ثم عاد حاملا شيئا من محاصيل البلاد ؛ وزين للخدو التغلب عليها وامتلاكها ، مغتما لذلك فرصة قيام الفتنة بين أمرائها وملوكها ، وضرب الخلل أطنابه فى جوانبها ؛ وأقسم له بأغظ الأيمان إنه يملكها ويدوخها بنفر من العسكر المصرى ، وشئ يسير من النفقة .

فأعجب الخديو برأيه ومال اليه ؛ وما زال مترنجر يتردد على الأبواب السنية حتى ولاه (اسماعيل) المحافظة على فرضة مصووع ، مفتاح أرض الحبشة البحرى ، وحلاه

برتبة البكوية — وكانت رتبة سامية ، ولم تزل كذلك ، حتى جعلها الاتجار بالألقاب والناشين ، في عهد عباس الثاني ، مبتذلة محقرة . فسار مترنجر الى مقرّ وظيفته الجديدة — وهو مقرّه القديم — وأخذ يقرب اليه بعض مشايخ السواحل ويستميلهم بالنقود والهدايا ، ويدفع بهم الى دس الدسائس وإيقاظ الفتن ، كلما نامت ، ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

استيلاء مترنجر
على (كرن)

فلما كانت سنة ١٨٧٢ ، اغتتم مترنجر فرصة ذهاب يوحنا الى محاربة القالا في الجنوب ، واستولى على (كرن) عاصمة البوغوس — واسمها الحبشي (سنيهت) — بألف وخمسمائة رجل ؛ واستمال رأسا يقال له النائب محمد ، كان يكره يوحنا ؛ فاشترى منه مقاطعة (آيلت) الواقعة بين الحماسين ومصوّع وأدخله تحت ولاء الخديو مقابل مرتب سنوى يدفع له .

ولم يكن يوحنا بغافل عن مساعي مصر ورغائبها ؛ وكان يراها ترمى شباكها حوله ، بعين متخوفة ، وقلب مضطرب . فلما وجدها ، باحتلالها (سنيهت) ومشتراها (آيلت) تدنو من قلبه ، هب منذعرا ؛ ووقع في خلده في بادئ الأمر أن يستظل في حماية الدول الغربية ، بأن يمثل لها التقدّم المصري في صورة غزو إسلامي لبلاد مسيحية ، يستدعى أن تقابله المسيحية بصليبية جديدة . فأرسل صديقه جون تشارلز كركهام الى الملكة فكتوريا وبقى عواهل أوروبا في تلك المهمة . ولكنه لم يجد من أحد منهم أذنا صاغية ؛ وعاد رسوله بخفي حنين ! لأن أيام الصليبيات انقضت بدون أمل في رجوعها مطلقا .

فعزم يوحنا على تولى أمر الدفاع عن نفسه بنفسه . لذلك قلد كركهام ، مادام حيا ، رياسة مقاطعة من ضمنها (جندا) ، الواقعة جنوب (آيلت) ، وخليج أربي — وكان

المصريون قد استولوا عليه أيضا، لفتح ثغر زولا - فرغ كركهام الراية الانجليزية عليها، ليحميها من تعديات مصر حامية فعالة .

ولكنه حدث في سنة ١٨٧٤ أن الأمير أحمد ، سلطان هرر - وهرر كانت سلطنة إسلامية مستقلة شرق الحبشة ؛ أسسها غزاة العرب بعد قيام الاسلام بقليل ، وحكمتها أسرة من أهلها - مات وتولى السلطنة بعده الأمير محمد ؛ وأن هذا السلطان الحديد استبد بالأهلين استبدادا لم يعد لهم معه طاقة على حكمه . فاستنجدوا (باسماعيل) وسألوه أن يرسل من قبله واليا يتولاهم بدل سلطانهم . فأسرع (اسماعيل) الى إجابة سؤلهم ؛ وأخذ يسعى في شراء زيلع وبربرة ، ميناءى هرر، من الدولة العلية . وما لبث أن نجح في سعيه ؛ وتنازل الباب العالى عنهما في يولييه سنة ١٨٧٥ مقابل زيادة ١٣٣٦٥ جنيها على جزية مصر السنوية . فامتد سلطان مصر على ساحل القازم الغربى عامة ، من خليج السويس الى تجوره ، وتجاوزه الى رأس جردافوى على المحيط الهندى ، متناولا بذلك ذات الأرض السومالية القصية .

شراء زيلع
وبربرة

وانما رمى (اسماعيل) في هذا المشتري الى غرضين : (الأول) إتمام تطويق بلاد الحبشة من كل جانب ، حتى من حيث لم يكن ليخطر لأحد على بال ، لينال منها ما يريد ؛ و (الثانى) تحقيق تحويل مجرى تجارة النيل الأعلى والبلاد الواقعة على البحيرات الى المحيط الهندى ، تحويلا يكون كله فى مصلحة مصر .

ولكى تدل المظاهر دلالة واضحة على حقيقة النيات ، أوفد من جهته فى السنة عينها بعثة تحت رئاسة مايكلوب باشا ، مدير المنارات المصرية ، ومعه فديريجو باشا البحرى ، والضابطان وورد ، ولونج ، الى نهر جوبا ، ليفتح الطريق بين الهند وخط الاستواء . ورافقهم بسبعائة أسرة سودانية موالية لتقيم على طول طريق الاتصال

بعثة عسكرية
استعمارية الى هرر

بين يتابع النهر العظيم ، وسواحل المحيط الكبير ؛ وجهاز من جهة أخرى في سبتمبر من السنة نفسها حملة مؤلفة من خمسة أوط من المشاة المصريين ، وبلوكين من الباشبوزق ، وثلاثمائة جمل ومدفعين جبليين ، وعدة سوار يخ حربية ؛ وعقد لواءها لرؤوف باشا الذي كان حاكما على (جندوكورو) حينما وصلها جوردون أول مرة .

أما بعثة مايكلوب ، فانها نجحت فيما انتدبت لأجله ، نجاحا بشر بقرب تحقيق الآمال المعقودة عليه . ولكن مصالح مصر هناك مالبثت أن تضاربت مع مصالح الزنبار ، واصطدمت بالمصالح البريطانية في عدنه ؛ فهبت انجلترا الى الممانعة والمعارضة ، وانهى الأمر بينها وبين الحكومة المصرية على أن بريطانيا تعترف بملكية الخديو لجميع البلاد الواقعة لغاية الدرجة العاشرة ؛ وأن الحكومة المصرية تعتبر جميع الموانئ ، ما عدا زيلع ، حرة ومفتوحة الباب للتجارة .

احتلال هرر
وقتل ملكها

وأما حملة رؤوف باشا ، فانها احتلت مدينة هرر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ؛ وقبض قائدها على السلطان محمد وقتله ختقا ، وقتل معه خمسة وعشرين شيخا من الزعماء ، ليأمن كل اضطراب في المستقبل ؛ ورفع العلم المصرى في سماء تلك الأصقاع السحيقة^(١) . وقد استمرت مصر قابضة على زمام الأحكام في تلك البلاد الى أن كانت الثورة المهدية ؛ ولم يعد في الاستطاعة إبقاء الجنود المصرية فيها ؛ فأختلها لأهلها في مارس سنة ١٨٨٤ ؛ قالت الى الأحباش في عهد الملك منليك .

توتر العلاقات
بين الحبشة ومصر

فزاد انتقال ملكية زيلع وبربرة الى الخديوية المصرية ، واحتلال الجنود المصرية هرر ، في مضايقة النجاشي يوحنا ومخاوفه ؛ لأنه أصبح يلمس بيده التهديد الصادر عن مصر ، ويراه يتناول جهات متعددة حوله

(١) أنظر : كتاب "مصر المسلبة والحبشة المسيحية" لداى في الحاشية ص ١٨٣

ولم يكن القوم، في العاصمة المصرية، لاسيما المحيطون بالخدو، يخفون مقاصدهم؛ بل كانوا يجاهرون بها على رؤوس الأشهاد . فيتنبعون سير الفتوحات المصرية في الجنوب والغرب والشرق، ويقولون بأعين نتألق فيها نيران الآمال والمطامع : «إن الأمور سائرة على ما يرام؛ وقد حان وقت الإقدام والعمل . أما وقد اشترينا زيلع واحتلنا هرر، فإن اكتساح الحبشة بات أمرا لازما ولم يعد منه مناص» .

غير أن الأمريكان ما فتؤا يشيرون بالامتناع عن مناوأة الحبشة العداء؛ والحرص من الاشتباك معها في حرب : إما لأنهم لم يكونوا يرون بعين الارتياح حلول الهلال الاسلامي ، ولو كان بشير التمددين والعمران، محل الصليب المسيحي ، ولو استظل تحت جناحيه التناحر والمهمجية؛ وإما لأنهم كانوا يعتقدون أن مصر عاجزة عن فتح الحبشة ، ويعتبرون أن اكتساح قوة مصرية لتلك المملكة ضرب من المحال ؛ وإما لأنهم كانوا يتوقعون أن تؤدى الحرب بين الدولتين الاسلاميه والمسيحية الى تداخل دولة مسيحية غربية، كإنجلترا مثلا، في الأمر، تداخلا تكون عاقبته انخزال مصر .

ولكن الراغبين في تلك الحرب ، من رجال الحزب العسكري المحيطين بالخدو، كانوا يسفهون آراءهم هذه، لاسيما الأخير منها ، ويقولون بحق : «إن الدول الغربية اليوم إنما هي في جانب التمددين، لا في جانب التدين؛ فلا يهمها اسلام أو مسيحية؛ وإنما يهمها أن يسود العمران المعمور؛ وتنتشر المدنية بنعمها الشتى فوق ربوع العالم!» .

وكانت الأخبار التي تذايع يوميا ، تارة عن تعمير مراكب وتجهيزها في مرافئ القلزم ، وطورا عن فتح دارفور ورفع الأعلام المصرية على ضفاف نهري السويف

والنيل الأزرق ، أوفى سماء خط الاستواء ، وعلى سواحل المحيط الهندي ، تزيد في حماسة القلوب والتهاب الأرواح ؛ وتعمل على توقع إجراء تطلبه النفوس .

حملة أرندروپ
سنة ١٨٧٥

وإن القوم كذلك ، وإذا بنبا ذاع في الأندية الخاصة بأن الأميرالاي أرندروپ والقائمقام درهلز أقبلا يشتریان جزما طويلة وزمزميات وأشياء أخرى من التي يحتاج إليها في الحملات البعيدة ؛ وما هما إلا يومان وفشا خبر سفر أرندروپ ودرهلز ومعهما القائمقام رشدي ابن مدير أسوان التركي ؛ واقتفاء الميجور دنيسون الأمريكي أثرهما ليلا . وكان أرندروپ ملازما في المدفعية الدانماركية ، جاء الى مصر طلبا للصحة والعافية ؛ فتعزف به الجنرال ستون الأمريكي ، وأعجب بأخلاقه وشمائله ؛ فعمله الخديو على استخدامه في جيشه في وظيفة نائب أميرالاي ؛ وما لبث أن رقى الى رتبة أميرالاي ؛ وعهدت اليه قيادة الحملة التي أعدت . فانضم اليه فيها الكونت زيشي النمساوي — وكان قد نوى تعيينه حاكما على أحد الأقاليم المنتظر فتحها — وأرايكل نوبار ابن أنخي نوبار باشا — وكان في السابق محافظ مصقوع — وطالما فكر في نيل نغار الفتح ومجده ؛ ومنى نفسه بأكاليل الانتصار ، أسوة بأبطال الأزمنة اليونانية ، والرومانية القديمة ، فكان من أكبر أنصار الحملة وأنشط العاملين على بعثها ، بل كان هو الذي شكلها بأمانيه وأحلامه .

ولكي يختلط الأمر على النجاشي ، أرسل أرندروپ اليه كتابا في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٧٥ يهدئ خاطره ، ويسكن مخاوفه ، ويفهمه أن غرض حملته إنما هو تحديد التخوم بين الدولتين ، لا التعدي والامتلاك . وكان يوحنا قد استولى على الحماسين ، وأقام فيها قوة للحفاظة عليها ؛ فانسحبت في أوائل أكتوبر حالم سمعت يجيء أرندروپ ؛ ولجأت الى داخلية البلاد ، تاركة فرقة فقط للرقابة .

ومع أنه لم يصل ارندروپ مدد ، بالرغم من أنه كان ينتظره ، لكي يزحف الى الأمام ، فقد سار هذا الضابط بجيشه الصغير نحو (السمرة) و(جودوفولاسى) و(عدى حواله) ، ولما لم يجد إلامقاومة ضعيفة من الفرقة الحبشية المتروكة للمراقبة عند مقاطعة الحماسين ، اتخذ (عدوة) ، إحدى عواصم يوحنا ، وجهة لسيده ، وانطلق يبحث نحوها ، غير مبال بالأخطار ، وغير عامل أدنى حساب لقوى خصمه ، بالرغم من أنه كان يجدر به أن يتيقظ ويحتاط .

فان الأسلحة النارية ، من جهة ، لم تكن تعوز الأحباش ؛ لأنه علاوة على ما ترك لهم منها اللورد ناسير ، وما سبق لإدخاله منها بكثرة الى بلادهم ، بواسطة زوجة مترنجير الحبشية ، أيام أن كان زوجها قنصلا لانيجلترا وفرنسا في مصووع ، فاف الحكومة الفرنسية ، في خريف هذه السنة ١٨٧٥ ، أهدت الى النجاشى عدة أسلحة نارية مختلفة ؛ وأوصلها اليه في (عدوة) المسيو دى سارزك ، القنصل الفرنسي بمصووع ، الذى اجتاز للقيام بمهمته هذه ، صفوف ارندروپ نفسها ، دون أن تستطيع تلك الصفوف ، بسبب صفته الرسمية ، أن توقفه وتستولى على الهدية ؛ مع أنه كان يحق لأرندروپ أن يعتبرها صادرة عن نية عدائية ورامية الى تعضيد الحبشان على مصر ، فيصا درها ، أو على الأقل يؤجل وصولها الى المرسلة اليه حتى تضع الحرب ضده أوزارها ؛ ومن جهة أخرى ، فان صحافيين انجليزيين ، كانوا قد رافقا حملته مذ أوغلت في بلاد الأعداء ، وخدماء بضع خدم أتابهما عليها بمبلغ ٢٠٠ ريال ، اختفيا بغتة في جهة الأحباش دون أن يعلم بتأكيد : أفعلا ذلك من باب الخيانة ، وليطلعا النجاشى على تصميمات الحملة المصرية ؛ أم وقعا بالرغم منهما في الأسر ؟^(١)

(١) أنظر : "مصر المسلبة والحبشة المسيحية" لداى : الفصل السابع عشر ، والفصل الثامن عشر .

مهما يكن من الأمر، فإن يوحنا علم في ٢١ أكتوبر بزحف المصريين نحو (أسمره) . فاستنفر في الحال عموم المقاتلين من رعاياه في سائر أنحاء مملكته ؛ فتقاطروا إليه أفواجا أفواجا .

فسار من (عدوة) في ٣٠ أكتوبر الى مقابلة عدوه بجيش يعد بعشرات الآلاف ؛ وكان ارنندروپ قد تقدم نحو بلدة يقال لها (تزانيجا) حيث انضم اليه ألف سوداني من حامية (سنهيت) وحيث حشد قواه ، فاذا بها تبلغ ألفين وخمسمائة جنسدى مسلحين ببنادق رمنجتن ، وبطارتيتن من المدافع الجبلية ، وست بطاريات سوارينج ، وجماعة من الخيالة ؛ فسار بها الى (ديباروا) و(عدى ماجنتا) و(جودوفولاسى) وهاجم نقطة جيش بالقرب من (ماجنتا) ليلا ؛ فانهزمت ؛ ولم يخرج من المصريين سوى اثنين . ولما كانت جبال الاسمره وعرة ، وتسير المؤن فيها عسيرا ، اختير للسير بعد ذلك طريق (قياخور) و(جودوفولاسى) . فأقيم القائمقام رائف بك في ممر قياخور بأربع جماعات من البيادة ، ومدفعين جبليين ؛ وضم اليه الضباط درهلز بجاعتين من البيادة ، ومدفعى ساروخ . ولكن هذا الضابط سار بعد ذلك الى مركز في الأمام يقال له (تزاناجلى) ؛ وأقام في (ساجاينت) على مسيرة يومين جنوب (قياخور) .

أما ارنندروپ فتحصن في (جودوفولاسى) ؛ وسير الكونت زينجى بست جماعات من السود ، ومدفعين وساروخين للاستطلاع . فتقدم الكونت في جهة (عدى حواله) على بعد عشر ساعات من (عدوة) ، رائدا مستكشفا . فتأكد من قيام يوحنا بجيشه من عاصمته ، وسيره الى الحرب . فأخبر بذلك ارنندروپ .

فزحف هذا بكل قوته الى (عدى حواله) ؛ وبلغها في ٥ نوفمبر ؛ فوجد زينجى مقيا على بعد ثلاثة أميال الى الأمام ، في وادى قوندت ، بجاعتين من السود تحت قيادة

الميجور إجلير، بالقرب من نهر يقال له المأرب؛ ولكن النقطة التي اختارها لكيانه لم تعجب الضابط دنيون؛ وعدها معرضة لأخطار جسيمة. فخالفه أرندروپ في رأيه؛ ووافق على بقاء زيخى فيها؛ ثم استدعى النائب (محمد)، وأرسله في ٦ نوفمبر الى الملك لفتح باب محادثات معه.

فراى الرجل أن يتجاوز التعليمات التي أعطيت اليه، فيخضع يوحنا، ويدخل في خدمته، ويسرق أسرار حركاته وسكاته، ويرافقه الى قتال المصريين، ثم يتغلى عنه في الساعة المناسبة تخليا ينجم عنه سحقه. فبرز أمامه بلباس عسكري مصرى؛ وادعى أنه أهين وامتن، فغضب وخرج للانضمام الى بنى جنسه تحت راية ملكه لكن يكفر، وهو يقاتل الى جانبه، عن الذنب الذى ارتكبه في انضمامه الى أعدائه. فلم تطل الحيلة على التجاشى؛ وأمر بالنائب ومن معه، فكجلوا بالحديد، وزجوا في أعماق السجون.

ولما استبطن أرندروپ عودتهم، اختلف بين أن يظن فيهم شرا، أو يعتقد وقوعهم في مكروه. فأقبل يث الرقاد لاستطلاع الأخبار؛ وبعث يستدعى مؤخرته من (جودوفولاى).

هذا ويوحنا يكره ويخذه؛ فيتقدم تارة، ثم يمتحنى؛ ثم يظهر بفاة، ولا يلبث أن يعود الى الاختفاء، لإطاع عدوه في نفسه، حتى انطلت حيلته على المتحمسين فى الجيش المصرى. فأشاروا على أرندروپ أن يتغلى عن خطة الحرس الزائد؛ ويتدرع بالحسرة اللازمة؛ ويسير هو الى ملاقاته الخصم المحجم عن التقدم. فانقاد أرندروپ الى تحريضاتهم؛ وترك أعالى (عدى حواله) المنيعه؛ ونزل الى (قوندت) مجتهدا في التقدم سرا، ليسبق الملك القادم فى وادى مأرب، ويباغته.

وحدث أن فرقة حبشية ، من مقدمة النجاشى ، كانت قد اقتربت من (قوندت) بنية الاستيلاء عليها ! فاعتري أهلها الرعب ، وطلبوا حماية الجيش المصرى ؛ فأسرع المصريون الى حمايتهم ؛ وانقضوا على رجال تلك الفرقة وأثنخوا فيهم ؛ بفرحوا عدة ، وقتلوا آخرين . وتناول جنود من جماعات السود قتيلا ، فثلوا به وخصوه ، طبقا لعاداتهم المتبعة فى حروبهم مع الحبشان ؛ فاستشاط أرندروپ غضبا ؛ واتخذ اجراءات صارمة لمنع العود الى تلك الفضاءة .

ولكن المناوشة التى وقعت بين رجاله ورجال متقدمة النجاشى فتحت عينيه الى خطورة مركزه وضعفه . تخاف على قوة زينى — الواقفة على انفراد ، بعيدا — أن يتمكن العدو من قطعها عنه ، والعمل على إفنائها قبل تمكنه من إنجاده . فأرسل فى ١٤ نوفمبر القائم مقام رشدى مع نصف جماعة الى جنوب (عدى حواله) لحماية الطريق الموصلة الى الهضبة التى تخلى عنها ؛ وأرسل دينسون بقوة مثلها لحماية الجانب الثانى ؛ ونزل هو على رأس أربع جماعات بمدفعين جبليين لينضم الى زينى فى الوادى .

فلما جئ الليل ، وصل جيش يوحنا ؛ واحتشد على ضفة المارب اليسرى ؛ وسطعت أنوار معسكره على مسافة أميال عديدة ، فى وسط الظلام الخالك المحيط .

وقضى القائدان ليلتهما فى استعداد للهجوم صباحا ؛ فأرسل أرندروپ أعرا مشددا الى رويشتان بك فى (عدى حواله) بأن يتقدم عند طلوع النهار بنحس جماعات ومدفعين جبليين وساروخين والأثقال الى (قوندت) ، وأن يعسكر هناك ؛ وأمر دينسون ورشدى بالرجوع أيضا الى (عدى حواله) فى الفجر ؛ وأن يستلم دينسون القيادة العامة هناك ، ويقيم فى انتظار الأوامر ؛ وبعد أن ترك جماعة فى (قوندت)

لحفظها ، ريثما تصلها جنود رويشتان بك ، وأقام جماعة أخرى للحفاظة على المتزيين الجبال ، ومنع العدو من مؤخرته ، سار بثمان جماعات من البيادة ، وأربعة مدافع جبلية وساروخين ، لبياعت الملك في معسكره .

ولكن يوحنا لم يكن بالرجل الذي يؤخذ على غرة ؛ فان حياته ، وهو لص وقاطع طريق ، كانت قد علمته دوام اليقظة ؛ وكانت الطبيعة ، من جهة أخرى ، خصته بمواهب حربية نسبية ، جعلته عدوا مهيبا . فكأنه أدرك ما وقع في خلد ارندروپ من أمر مباغتته . فترك جيشه من مكانه ؛ واتلنى به الى موقع وافق من نفسه هوى ؛ لأنه كان يقصد ، هو أيضا ، أن يباغت عدوه .

وفي الواقع ، فان الجيشين بعد مسير ساعة أو ساعتين تلاهما فجأة على ضفاف المارب ؛ وتهاجما في بادئ الأمر ، بعجة غير نظامية . وكانت المدفعية معتمد ارندروپ في عشمه بالفوز ؛ فتمكنت من اتخاذ موقفها ؛ ولكن طبيعة المكان الذي اختاره النجاشي للقتال حصرت مدى نيرانها ، وجعلتها عديمة الجدوى . أضف الى ذلك أن البيادة المصرية ، ولو أنها أطلقت نيران بنادقها في الخلاء المفتوح ، ففتكت بالأعداء في بادئ الهجوم فتكا ذريعا ، إلا أنها لم تعرف كيف تنفع من مواقع الأماكـن . ولا كيف تستخدم ضفة النهر استخداما مجديا نفعا . فزحف الأحباش على رجال السلاحين ، وسيوفهم مشهرة ، وهم ألف على كل عشرة مصريين ؛ وانقلبوا عليهم من كل جانب ؛ وضغطوا عليهم بين صفوفهم المتتابعة ضغطا شديدا . فما هي إلا نصف ساعة حتى قتلوهم الى آخر واحد منهم ، دون أن يوقف الأيدي المرفوعة — للفتك ، والحزر — تضرع أو استرحام من واقف أو جاث على ركبته .

وقعة قندت
١٥ نوفمبر
سنة ١٨٧٥

مسكينة تلك القوة ! هذا الموت الفظيع كان مقدورا لها ! ومن لم يمت منها بالرصاص مات بالسيف ؛ ومن لم يمت بالرخ مات بالنبوت ! وخصى الأحباش بعد ذلك الجثث ، ليحمل كل فائز من أولئك الحميجين ما يستطيع من مخاصى أعدائه ، فيعلقها على باب بيته دلالة على انتصاره ، وعلامة على الفخر الذى أحرزه بقتل رجال الأعداء . وهذه هى عادتهم منذ زمان بعيد ، كما كانت عادة هنود أمريكا الحمر أن يعلقوا على أبواب أكواخهم جلود رؤوس أعدائهم المسلوخة عن جماجمهم بشعرها !

وبينا جمهور قوات النجاشى يقضى هذا القضاء المبرم على أرندروپ ومن معه ، اندفعت فرقة حبشية أخرى لهاجمة جنود رويشتان بك ! لأن هذه ، وقد سمعت ضوضاء القتال وضجته ، كانت قد أسرعت الى نجدة رفاقها ؛ وزلت من الجبل بجلبة وضوضاء ، مختلطة الحابل بالنابل ، جمالا وخيلا ، ورجالا ؛ وانتشرت ، بياده ومدفعية ، وحيوانات أثقال ، من (عدى حواله) الى (قوندت) . فداهما الأحباش بفاعة .

ولكنها لم تندعر ؛ واستفاد رويشتان بك من المنحدر الذى كان وراءه ليجمع شمل قواه بسرعة حوله ؛ واختار المدفعية موقعا مشرفا على ميدان القتال بأسره . فدارت المعركة بين الطرفين بجدة ؛ وتراوحت النتيجة بينهما برهة .

غير أن باقى قوى الملك ما لبثت أن فرغت من مجزرة أرندروپ ؛ وتحولت هادرة ، كياه غدير متدفق ، الى مقاتلة جنود رويشتان بك . فطوقتها من كل جهة ، من الجهة والجانين والخلف ؛ واندفعت عليها ، والألوف فيها تلاحم الألوف . فهاهى إلا ساعة حتى داستها دوسا وهرستها هرسا ؛ جاعلة إياها كوما واحدا لا يعرف أحد فيه ؛ كوم لحم بشرى دام !

على أن قوادها لم يروا هذا المنظر الفظيع ! فروشتان بك أصيب في أول القتال بجرح في رأسه ؛ فربطه بمنديل واستمر يشجع رجاله ويقا تل قتال الأبطال حتى أصيب برصاصة أخرى ، فلم يغادر مكانه . وبينما هو يلفظ نفسه الأخير بزفير ، أمر جنوده بالحل على العدو برؤوس الحراب وصدها . فمات وجنده يأتمر بأمره ، ويحمل حملة عنيفة .

وأراكل بك نوبار جرح جرحا خطيرا في مبدأ التلاحم . فلم يثبط الدم السائل منه بغزارة همته ؛ وما انفك يقاتل كليث ، حتى تيقن أن الآمال كلها ضاعت . فقتل صخرة عالية ، وشرب جرعة ؛ ثم أطلق مسدسه على نفسه ، وخر قتيلا .

ويروى عن ارندروپ ، لما أحاط به الأعداء ، أنه فرغ أولا مسدسه على أقربهم إليه ؛ ثم امتشق حسامه ، وقاتل قتالا مرقوا ، حتى جدل على كوم من حبشان ، قطع صارمه أعمارهم ، فسقط معه ثمانمائة رجل ؛ وسقط ألف مع روشتان بك ؛ ووقعت المدفعية والأسلحة برمتها في أيدي الأحباش ، وسبعون ألف ريال ، وكل من لم يقتل — وكانوا قليلين — من ضمنهم ثلاثون أسود ، صرخوا مذ أحاط بهم الأعداء ”ماريكوني“ أى خذوني ؛ فنجوا بذلك من الموت والخصي معا .

وإزاء هذه الخسائر المصرية الفادحة لم يفقد الأحباش سوى ٣٥٠ رجلا بين جريح وقتيل !

أما رشدى ودينسون فانهما ، امتثالا للأوامر الصادرة اليهما ، كانا قد أقاما على قمة الجبل (بعسدى حواله) يترقبان . فأتاهما في صباح المعركتين حبشى مصادق وأخبرهما بانتشاب القتال ، فأرسلا يستطلعان ؛ وإذا بعسكرى مصرى ، فاز بنفسه من القوتين المسحوقتين ، أت وأخبرهما بما حصل ؛ فأخذا يستعدان للقتال ، وتحصنا

بسور بنوه بسرعة . فظهر العدو أمامهما بقوة ، سرتين أو ثلاث مرات ، فى ذلك النهار المشثوم ، دون أن يشتبك معهما فى حرب . فما زادهما ذلك إلا حماسة فى استعدادهما وعزمهما . وإنهما لكذلك ، وإذا بعسكرى ممن مثل بهم وأمكنهم الفرار قد أتى فى حال يرثى لها ، ثم أعقبه آخرون ، فأخبروا بالكارثة الخيفة والمصيبة الجلى ، وألقوا الفرع فى قلوب الجنود ، ففرقوا على أنفسهم ، وسقطوا فى أيديهم . ولولا عزم القائدين وحزمهما لفتروا هارين . ولكن دينسون ورشدى قويا عزائمهم وحملهم على الترس والتحصن . وما وافى الليل إلا وأتاهم الجند الذى كان وضعه ارندروپ ، المنكود الحظ ، على جبل قوندت ، وكانوا قد رأوا المعركتين والكيفية الدموية التى انتهت اليها ، فأسرعوا للانضمام الى قوة دينسون الوحيدة الباقية .

فلما بزغ الصباح ، علت تهاليل الأحباش بالفوز الذى أوتوه ، فكانت كأنها زئير أسود عاجة ، وشابهت ما انشق عن صدورهم منها ، فى هجائهم القتالية ، فى اليوم البارح . وكانت زمرة آتية من (قياخور) بمؤن للجيش ، تخاف سائقوا القطعان فيها ، وهربوا ، ولم يبلغ (عدى حواله) سوى نصف القادمين .

ثم تعاقبت الأخبار على دينسون مضطربة ، مزعجة ، فعزم على التقدم بقوة الى شفا الجرف ليتحقق صحتها بنفسه . لذلك أمر جماعتين ومدفعين بالسير الى الأمام . فرفض الجند الطاعة من شدة خوفهم . وإذا بطلب من الملك يوحنا وصل الى دينسون يسأله التسليم بمن معه ، وإذا بألفى حبشى أو ثلاثة آلاف ظهوروا وراء القوة المصرية ، مهتدين مواصلاتها ، ليعزروا طلب ملكهم . وكان نص هذا الطلب كالآتى :

« إذا سلمتم ، أوصلتكم الى حدودكم بأمان ، إلا اذا فضلتم البقاء فى بلادى » .

فأجاب دنيسون «أن التسليم غير ممكن، إلا اذا وافق عليه القائد المصرى الغائب فى (آسا)؛ وانى لمبلغه طلب الملك فى الحال !» . وانما أجاب بذلك ليكسب وقتا . وكان يوحنا قد عهد الى دجاش هاتلو، حاكم الحماسين ، وجنوده ، فى مهمة القضاء على القوة المصرية المعسكرة فى (عدى حواله)؛ ولكنه بعد فوزه على أرندروب، اتضح له من الأوراق التى استولى عليها أن دجاش هاتلو خائن انفق عليه مع أعدائه، فخبسه . فأدى ذلك الى امتناع جنود حاكم الحماسين عن القتال واستراحتهم على أسلحتهم أربع وعشرين ساعة .

فاستفادت القوة المصرية المعسكرة فى (عدى حواله) من هذه الفرصة غير المتوقعة؛ وأخذت تنسحب من مراكزها انسحابا فى منتهى الصعوبة، فى طرق وعرة شائكة، وليس مع كل جندى من جنودها سوى بقسماطين أو ثلاث بقسماطات . ففرت بجودوفولاسى، والرعب يملؤها، وهى تتوقع هجوم الأعداء عليها فى كل وقت . ولولا أن رشدى ودنيسون هتدا بمسدساتهما الجنود لفزوا ذعرا .

ومع ذلك فإن الأحباش — وكانوا يتعقبونهم من كشب — أسروا سبعة وستين متأخرا منهم، قبل وصول القوة الى (قرع) و (قياخور)؛ ولكن هذه القوة تمكنت فى ١٨ نوفمبر من البلوغ الى ممر قياخور، بعد تكبد مشقات لا تحصى، ومتاعب لا توصف . فانضمت هناك الى قوى رائف بك، واستلم هذا الضابط القيادة العامة . فأشار دنيسون عليه بوجوب إخطار الميجور درهلز بساجانييت، بضرورة انضمامه اليه وانتظاره فى مكانه؛ فأبى . فطلب دنيسون منه أن ينحطه على الأقل بنكبة أرندروب، ليكون على حذر ويتخذ الاحتياطات اللازمة لنجاته . فأجابه الى ذلك؛ وأصدر أمره الى درهلز بالانسحاب الى مصوع .

وكان درهلز قد سمع بما أصاب القائد العام ! فارتد الى مصوِّع عن طريق
(عدى رسو) و(اركيكو) ؛ وأصبح فى مأمن من الطوارئ .

واستمر رائف على الانسحاب ؛ ولكن جيشه تاه فى سهل (حاله) وضل الجنود
طريقهم بين التلال ؛ وأنهمكهم التعب . وأنهم لقي حالة خور نفوس ، وإذا بصيحة
راع علت فى الفضاء المحيط . فظنوها صيحة الأحباش واعتقدوا أن هؤلاء الأعداء
المهيئين أوشكوا أن ينقضوا عليهم . فاعتراهم رعب طائش . فالتفوا بسلاحهم وملابسهم
والتمسوا الحياة من الفرار .

ولكن الضباط تمكنوا فى الليل من جمعهم والسير بهم الى (عدى رسو) باجتياز جبل
بميا ، وبعد قطع مسافة مائة وخمسة عشر ميلا . هناك اطمأن الحند وناموا ؛ ثم ساروا
الى (نيغص) فناموا فيها . وفى صباح اليوم الثانى ساروا الى مصوِّع . وكان رشدى
ودنيسون ، بعد ما تأكدوا من زوال كل خطر ، قد سبقاهم اليها ، ليخطرا العاصمة
المصرية بما حدث .

أما النجاشى ، فانه سار فى ١٧ نوفمبر الى (عدى حواله) حيث كانت معسكة القوة
المنسحبة ، فاذا بتلك البلدة قد احترقت عن آخرها ، دون أن يعلم من أحرقتها .
وبينما هو مقيم فيها ، يستمرئ لذة نصره ، أتماه خبر القضاء على مترنجر وقوته ؛ ونبا فشل
الحملة التى زحفت من (التمة) الى الحدود الحبشية ، فزاد بذلك سروره . أما مترنجر
بك ، فانه كان يتوقع تعيينه هو نفسه قائدا للحملة التى وضعت تحت قيادة الأميرالاي
ارندروب ؛ لأنه كان يعتبر ذاته أكفأ الناس للقيام بالمهمة المعهود بها الى ذلك
الدانمركى : (أولا) لوقوفه أكثر من غيره على أحوال الحبشة ودخائلها ؛ و(ثانيا) لسابقة
خدماته فى ذلك الميدان . فلما خابت آماله وعقد لواء الحملة لأرندروب ، أخذ يفكر

في عمل يعمل من تلقاء نفسه ، يعود بالفخر العظيم عليه ، ويعلى منزلته علواً كبيراً في عيني الخديو . فجمع زمرة من الأتباع والموالين له ؛ واستأجر الأدلاء والخبراء من الحبشان أنفسهم ؛ ونزل في خليج اثلا ؛ ودخل الحبشة أثناء تقدم حملة أرندروب ؛ وغرضه البلوغ الى سهل الملح أو مضيق صنافه . فلازم الأدلاء ركابه ، خديعة منهم ومكراً ، حتى قادوه الى شواطئ بحيرة يقال لها "ادسه" في بلاد قوم يدعون "التاتلز" . فنصب التعس هناك خيامه ؛ ولما جئ الليل أوقد أتباعه النيران للاصطلاء والطبخ ، واستعدوا للبيت . وكان سيدهم قد اصطحب معه في حملته هذه المشثومة امرأته الحبشية وأولاده وبناته ، وجملة من الخدم والحواشي ، كأنه ذاهب بهم الى عرس أو وليمة أعدت لهم على الرحب والسعة ، لا داخل في بلاد أعداء يعد ملكهم أنه أهين في كرامته ، وامتن في حقوقه . فأكلوا وناموا والطمانينة في قلوبهم ، والأمانى ترقص في أحلامهم .

ذبح مترنجير
ومن معه

واذا جماعة من الأحباش دبوا الى مخيمهم في منتصف الليل ، وأعملوا السيوف فيهم . فهبوا من نومهم مذعورين ؛ وأرادوا الدفاع عن أنفسهم فلم يمكنهم الخوف من ذلك . فأنحن الحبشان فيهم قتلاً وطعناً حتى أفنؤهم أو كادوا ؛ ودخلوا على مترنجير في سرادقه ، كأنهم شياطين الجحيم في ذلك الليل البهيم ، فذبحوه مع امرأته وبناته وأولاده ذبح الخرفان ؛ وذبحوا جميع حاشيته وأتباعه ؛ وأخذوا كل ما وجدوه من سلاح ومؤن وذخيرة وخيام ودواب .

وأما الحملة من (المنمة) فانها تألفت من ست جماعات مصرية ، قامت الى التخوم الحبشية الشمالية الغربية في غضون سير حملة أرندروب الى حدودها الشمالية الشرقية ، لتحويل جانب من قوة النجاشي اليها ، وتمكين أرندروب من القيام بمهمته . ولكن

قوة الأحباش كانت أكبر من أن تجزئها قوة صغيرة كهذه . فصدد يوحنا حملة (المتمة) وهو يدير رعى القتال في (قوندت) .

وكانت العاصمة المصرية ، منذ أن فشلت فيها أخبار الحملات على الحبشة ، باتت شيقة للوقوف على تفاصيل حركاتها ، ومتوقعة أن يكون النصر قرينها ، بذات السهولة التي اقترن بها في الحملات السودانية . وبما أن الألسنة تذيع عادة الأنباء التي تروح اليها القلوب ، فإن الاشاعات عن نصر ساحق أحرزته حملة أرندروب طفقت تنتشر أولا في الأوساط الرسمية ، فتثير شعور فرح أو شعور حسد حسبما كانت الأذن السامعة أذن صديق أم أذن حسود ، ثم انتشرت في الأندية والمجتمعات عينا ، وأبهجتها . ولكن الأنباء الصحيحة ما لبثت أن وردت ؛ فقلبت شعور الفرح الى شعور كدر وغم ؛ وشعور الحسد الى شعور شماتة وتهكم . على أن الدوائر الرسمية أظهرت رغبتها في التكتّم وإخفاء الحقائق ! لأن النكبة كانت من شأنها أن تنفر النفوس الغريبة من الحكومة المصرية ، سياسيا وماليا . فأيام الشدائد المالية كانت أخذت تطل من الآفاق ؛ وحوادث الصعوبات مع فرنسا ، بشأن الإصلاح القضائي ، كانت قائمة على قدم وساق ، تزداد تعقدا كلما اجتهد في الوصول الى حلها .

وغلبت على تلك الدوائر الفكرة بوجود المبادرة الى تجهيز حملة أخرى ، تحاط بجميع مسببات الفوز وتسييرها في الحال للاقتصاص من الأحباش ، والانتقام لمجد مصر المهين ؛ بحيث تبلغ الغرب في آن واحد أنباء كسرة أرندروب ، وأنباء فوز الحملة المرسلّة للتأر لها ، فوزا ساحقا ! فتستمرّ الثقة بمصر تامة ، بل تزداد رسوخا .

فعبئت أربعة آليات من البيادة ، أي ٩٦٠٠ عسكري ؛ وآلى من السوارى حملة راتب باشا أي ٨٠٠ فارس ؛ وخمسة فرق من الفارين ؛ وبطاريتا ميدان إحداهما من نحاس

والأخرى من صلب، وكل منهما مركبة من ست قطع؛ وبطاريتا جبل؛ وبطارية ساروخ؛ يجرها جميعها ٣٣٤ بغلا؛ ويقوم بخدمتها ٤٧٤ مدقعا بضباطهم وعددهم أربعة وعشرون. وأضيف إلى هذه القوة آلاى بيادة من السود؛ وهيئة أركان حرب مؤلفة من رئيس وأمير لواء وثلاثة أمراء آلاى وستة قائمى مقام ويوزباشين وثلاثة ملازمين أول وعشرون ملازم ثان وأربعة عشر عسكريا؛ فبلغ مجموع الحملة ١١١٢٠ عسكريا و١٠٥٨٠ حصانا و١٢٠٤ بغال؛ وحسب أنه بانضمامه إلى بقايا حملة آرن دروب يتكون منه جيش قدره ١٢٠٠٠؛ ولم تكن بالقوة التى يستهان بها، على شرط عقد لوائها إلى رجل ذى كفاءة تامة. ولكن الصعوبة كلها كانت فى اختيار ذلك الرجل وتعيينه، فالخديو—لعلمه بأن ليس بين كبار ضباطه من أترك وشراكسة من يصلح للقيادة العامة، ولعدم وجود ضباط مصريين فى هيئة العسكرية العليا—كان ميالا إلى عقد لواء الحملة لضباط من كبار ضباط الأمريكان، المتكونة منهم هيئة أركان حرب الجيش: كالجنرال ستون أو الجنرال لورنج، لوثوقه الكلى بهم، وركونه إلى جدارتهم. وكان يعضده فى ميله هذا، ويقوى عزمه عليه، الرجال—وعلى رأسهم نوبار باشا، وزير الخارجية فى تلك السنة—الراغبون فى الفرنج؛ المقنعون بوجوب استخدام معارفهم ومعلوماتهم وكفاءتهم؛ العاملون على بثهم فى جميع المصالح لى ينظموها من جهة، ويعلموا المصريين من جهة أخرى كيف يستغنون عنهم فى القريب العاجل.

الحزبان
المتضاران حول
الخديو

غير أنه كان هناك حزب آخر—وعلى رأسه شريف باشا وإسماعيل صديق باشا—يكره الفرنج ويمقتهم ويستنكر وجودهم فى مصالح البلاد واشتراكهم فى شؤونها؛ ويبذل جهده فى إقصائهم وإبعاد أيديهم عن الأعمال التى استقدموا للقيام بها. ولولا أنه

كان منقسما على ذاته الى قسمين : ”التركي“ وزعيمه شريف باشا ، و ”المصري“ وزعيمه اسماعيل صديق باشا ؛ وأن التركي نفسه كان منقسما الى قسمين : ”الشركسي“ و ”التركي“ ؛ وكل من القسمين يكره الآخر ويدس له الدسائس ، بينما الشراكسة لا يقبلون الأتراك ، والأتراك يحجون الشراكسة — لما جعل للرجال الراغبين في استخدام الفرنج مركزا ، ولا أبقى لهم مكانا .

ذلك الحزب المعادى للغربيين ما فتى يقبح (لاسماعيل) تعيين أمريكي على رأس الحملة المعدة ؛ ويتخذ من الكارثة التي محقت أرندروب حجة لتسفيه آراء القائلين بعدم استغناء الحال عن الفرنج ؛ ومرغبا لتعيين ضابط شرقي ، هذه الدفعة ، ولو من قبيل الاختبار والتجربة ، ليقود أعلام مصر الاسلامية الى الأخذ بالنار من الحبشة المسيحية ، للمصريين الذين قتلوا في (قوندت) ؛ حتى تغلب رجاله على جهود خصومهم وميول (اسماعيل) عنها ؛ وحملوا الخديو على تسليم لواء الحملة الى السردار راتب باشا .

راتب باشا
وراتب هذا شركسي من أنساب شريف باشا ؛ والمعروف عنه أنه أبى النفس ، شجاع ، لا يحتمل التصغيز ولا يهاب الموت . ويروى ، لتأييد ذلك عنه ، أن (محمد سعيد باشا) — وقد كان راتب مملوكه ، وهو الذي رباه في كنفه ، وأرسله على نفقته الخاصة الى فرنسا ليتعلم في مدارسها الحربية — غضب عليه ذات يوم ، وهو أميرالاي ، فاستدعاه اليه ؛ وبعد أن أشبعه لوما وتأنيبا وزجرا اندفع في تيار سخطة عليه الى حد بعيد فرفع يده — وكانت لضخامتها تعدّ مخلوقة لصفع الفيلة — ولطمه بها على خدّه ، وطرده من أمامه . فخرج راتب الى حجرة مجاورة ، ونناول مستسا ، وأطلقه على نفسه من جهة فمه بقصد الانتحار لعدم رغبته في الحياة بعد الإهانة التي لحقت به ؛ ولعدم تمكنه من التفكير في الانتقام لنفسه من مولاه وولى نعمته . فخرقت

الرصاصة خده ، وفذت من تحت قاعدة أنفه من الشمال ، دون أن تصيب منه مقتلا . فحمل داميا الى بيته ؛ وما تقه من جرحه أو كاد إلا وفر الى الأستانة ، خوفا من بطش (سعيد) به ، مع أن (سعيدا) — وكانت تعجبه جدا أعمال الشجاعة ومظاهرها ، ولم يكن من طبعه يدرى ما هو الحق — كان قد أكبر عمله ، وأعاد رضاه عنه ، في سره ، اليه ؛ ولم يكن منتظرا سوى شفائه لاعلاء منزلته والزيادة في تقريبه من نفسه . ولم يعد من عاصمة الاسلام إلا بعد وفاة مولاه . فاتخذه (اسماعيل) سردارا لجيشه . وراتب هذا قصير القامة ، أسمر اللون سمرة شديدة ، لأن أمه كانت جارية سوداء ، وهو بسبب كثرة أنهما كه في الملاذ الجسدية نحيف نحيل ناشف ، كأنه جسم مصرى ، أو إحدى موميات العصور الخالية^(١) .

على أن (اسماعيل) وإن انقاد الى مؤثرات حزب شريف واسماعيل صديق ، وعين راتب باشا نهائيا قائدا عاما للحملة الحبشية ، لم يكن بالرجل الذى يعنى نفسه عن الأخطار التى قد تنجم لجيشه عن مثل ذلك التعيين ؛ فرأى أن يخفف من وطأتها ، ويزيل من شرها ، بضم الجنرال لورنج الأمريكى وبعض ضباط آخرين من كبار ضباط أركان الحرب زملائه الأجانب الى الحملة : الأول بصفة رئيس أركان حرب للجيش ، والباقيون بصفتهم ضباطا تابعين له ، ليجد راتب في حكمتهم ودرابته العسكرية ما يتمكن به من القيام ، قياما محمودا ، بالمهمة المعهود بها اليه .

فارتاح حزب نوبار الى هذا التعيين الأخير ؛ واعتقدوه كافلا لسلامة الأمة ، لثيقنتهم من أن راتب باشا سينقاد حتما الى مشورات لورنج وزملائه ونصائحهم ، يأخذ بها . فلا يرتكب شططا ، ولا يلقى بنفسه في تهلكة . ولم يتكدر من التعيين عينه حزب

(١) مات راتب باشا منذ نيف وعام ؛ وقد عمر قرنا على ما يقال .

شريف واسماعيل صديق ، لتيقنه من أنه لن يكون للورنج وزملائه أقل نفوذ على السردار؛ وأن راتب باشا سيهمل نصائحهم وارشاداتهم ، ويضرب بها عرض الحائط؛ مع بقاء المسئولية ، فى حال وقوع نكبة ، عليهم شخصيا .

ولكى يظهر (اسماعيل) بجلاء أن غرضه من تسليم القيادة العليا الى شرقى ، وتسليم رياسة أركان الحرب الى غربى انما هو أن يعمل العنصران معا ، كل على قدر طاقته ، وبنسبة مواهبه ، على مافيه خير البلاد ، جمع بكارضباط الحملة من العنصرين ، ثلاث مرات متوالية عنده ، ليلقى عليهم تعليماته الأخيرة ؛ وذلك بحضور ابنه الأمير حسين ، ناظر حربيته (وهو المغفور له سلطاننا الكامل حسين الأول المبكى عليه كثيرا) ونوبار باشا وشريف باشا وصديق باشا وغيرهم . ففى أول اجتماع أفهمهم أن سلامة الجيش قائمة على اتحاد القيادة العليا وهيئة أركان الحرب اتحادا تاما فى جميع الشؤون . ولاضطاراه الى التغيب فى الاجتماع الثانى ، بسبب وفاة أخيه الأمير مصطفى فاضل فى الأستانة يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أناب عنه ابنه الكامل فى بذر بذور الاخاء بين العنصرين . وفى ثالث اجتماع سلم بيده لراتب باشا تصميم خطة للحملة وضعه الجنرال ستون ؛ وأفهمه جليا أن الغرض منها انما هو استرجاع مهابة مصر فى أعين السودان وأوروبا ؛ وأنه يلزمه ، والحالة هذه ، محاربة النجاشى ، ومواقفته فى ميدان مفتوح ، والانتصار عليه ، حتى لو اقتضت الحال ذهابه بالجيش الى عاصمته ؛ على أن يكون ذلك قبل شهر مايو سنة ١٨٧٦

وطلب نوبار باشا الى الخديو أن يوصى راتباً وباقي قواد الحملة بمراعاة شروط الحرب وأصولها المتفق عليها عند الأمم المتمدنية : فيمنعون الجيش عن ارتكاب أى عمل وحشى ؛ ويحملون الجند على تجنب الاساءة الى غير المحاربين من الجيوش ؛

فلا يقطعون زرعاً ولا يتلفون ضرعاً ولا يحرقون بيتاً ولا يعملون بالاختصار، عملاً فظلاً تجعلهم المقتضيات الحربية في اضطرار الى ارتكابه .

فلم يكتف (اسماعيل) بتوصية سرداره بذلك جميعه ؛ بل إنه جعله مسئلاً ، مسئولية شخصية ، عن كل مخالفة في هذا السبيل . ثم استدعى الجنرال لورنج وجمع يده أمام نوبار باشا الى يد راتب ، وقال لهما : «إني أرغب اليكما أن تعملوا معاً كآخين ؛ وتراعي الله والبلاد في العساكر المسلمة أعمارهم اليكما » . وأوصى راتباً بالاصغاء الى نصائح لورنج والعمل بها^(١) .

سفر الحملة

ومن ثم سافرت الحملة الى السويس ؛ وخرج الأمير حسين ونوبار باشا وغيرهما من ذوى المقامات الرفيعة الى محطة مصر لتوديع القواد . فأقلهم القطار الى ذلك الثغر القلزمى ، حيث استقلوا ”الدقهلية“ إحدى البواخر الحديدية ؛ فذهبت تمخر بهم عباب البحر وعجاجه — لأن الأيام كانت شتاء — حتى بلغت بهم مصوع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥

صعوبات مهمتها

ولكى تتكون عند القراء فكرة صحيحة من صعوبات تلك الحملة ، يكفي أن نذكر هنا أن الكلام على ظهر ”الدقهلية“ فى رحلتها كان يدور بين المسافرين عليها : بالعربية والانجليزية والألمانية والفرنساوية والتركية والتليانية والنروجية وغيرها ؛ كأن تلك السفينة برج بابل ثان ؛ وذلك بسبب اختلاف جنسيات الضباط المتألفة منهم هيئة القيادة وجنسيات تابعيهم وخدامهم .

فالى جانب راتب باشا ، السردار الشركسى ، كنت ترى الجنرال لورنج والكرنيل داي واليوز باشى پورتر وغيرهم من الأمريكان ؛ ونائب الأميرالاي على بك الايطالى

(١) أنظر : ”مصر المسلمة والحبهة المسيحية“ لداى ص ١٥٩

المعتنق الاسلام؛ واللفتنت كرنل البارون فون مكليين المهندس النمساوى الألمانى؛ والميجور تورن هايسن النمساوى أيضا الذى كان مع الامبراطور مكسميليان المنكود الحظ، وكان يحسن التكلم بست لغات؛ واللفتنت كرنيل دريك والميجور لمسن والميجور لوشى المهندسين؛ والميجور ولسن الجراح؛ ورشيد باشا وعثمان رفقى باشا وكلاهما شركسى؛ وخورشيد بك أميرالآلى السودانى؛ وعثمان بك نجيب وعثمان بك غالب الشركسين أيضا؛ والكونت سمرمانى الطليبانى؛ ومحمد بك جابر الأميرالآلى المصرى البحت؛ وصبرى افندى رئيس المدفعية والقائمقام ابراهيم لطفى، وكان يحسن التكلم بالانجليزية؛ ورفعت افندى رئيس كتاب السردار؛ وآثرين لا نريد أن ننزل بالتاريخ الى حد الاهتمام بذكر أسمائهم، من ملل وأجناس مختلفة .

وبينما الجيش معسكر فى مصبوع يستكمل معداته، ومعسكر النقل يقام فى (أركيكو) على بعد بضعة أميال الى جنوب مصبوع، اذا بكتاب من الجنرال كركهام، تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥، وصل الى القيادة المصرية فى ٢٢ منه، يفيد رغبة النجاشى فى تسليم مائة أسير وخمسة من المصريين الى محافظ مصبوع — وكان المحافظ شابا فى مقتبل العمر يقال له أحمد بك، ويهابه الكل بالرغم من صغر سنه، ومن أنه كان غرا جاهلا، لا يدري شيئا لكونه ابن أخت المفتش المخيف اسماعيل صديق باشا، ناظر المالية المصرية، وكان قد أخلف على تلك الوظيفة أرايكل بك نوبار التعس الطالع ابن أنخى نوبار باشا — ولم يمض يومان حتى وصل أولئك الأسرى، واذا بسبعة وثلاثين منهم مخصيون ! ثم وصل كركهام بعد أيام قليلة، يحمل رسالة من النجاشى الى الملكة فكتوريا . فما كان من الحراس المقيمين على مدخل المعسكر المصرى إلا أنهم قبضوا عليه، وزجوه فى حفرة قدرة؛ ثم حكم عليه بالسجن فيها .

فأقام المسكين في قاعها أياما ، ناقما ، متمللا ، شاتما . ثم أطلق سراحه الى مصوِّع بعد أن أقيمت لإكرامه وليمة فاخرة ، أبى أن يتناول فيها زادا ، أو يشرب سائلا لخوفه من أن يكون قد وضع له ، في شئ من ذلك ، الموت سما .

وما أقام الجيش في مصوِّع أياما إلا ووردت الى راتب باشا إفادة برقية من الخديو تنبئه بأن ثالث أنجاله الأمير حسن ، الملازم الأول في فرقة الهوسار الألمانية ، نال اجازة من الامبراطور ولهم الأول ، ليتمكن من الانضمام الى الحملة المصرية ؛ وأنه قادم اليهم عن قريب ، ملتحقا بهيئة أركان الحرب ، ولو أنه لا يتقلد علامتها . وكان الأمير حسن في الثانية والعشرين من عمره ، قصيرا ، سمينا ؛ وبالرغم من ذلك ، فارسا مكلا ، ويحسن التكلم بالتركية والعربية والفرنساوية والانجليزية والألمانية .

فوصل الى مصوِّع في المحروسة حوالى آخر شهر ديسمبر ، ومعه ياوره يوسف بك ، وطبيب به بدرافندى ؛ فقبل مقابلة نعمة ، ونزل في سراى المحافظ ؛ وما ارتاح من عناء السفر إلا وأراد الجنرال لورنج ، عملا بكتاب فرنساوى أتاه من الخديو ، مكتوبا بخط يده ، أن يشغله تحت إدارته في الأركان ويلقى الى عهدته مهمة خاصة ؛ ولكن راتب باشا عملا بكتاب آخر أتاه ، مكتوبا من الخديو نفسه بالتركية ، أبى إلا إبقاءه بجانبه ، زيادة في المحافظة عليه والاعتناء براحته . وكان الأمير عينه أميل الى الإقامة بجانب راتب باشا منه الى الاشتغال مع الجنرال لورنج ! لأن هذا بصفته رجلا جديا كان ، بعامل طبيعته وعامل اعتباره الحملة أمرا جديا في طياته مسئولية كبرى ، من شأنه استخدام كفاءات الأمير المختلفة في أعمال ذات بال ؛ بينما السردار لم يكن يهمه من وجود الأمير بجانبه إلا أن يجمع حوله أسباب الملاهى ، وأنواع الملذات ، فيفوز بارتياحه اليه ورضاه عنه .

التحاق الأمير
حسن بالحملة
في مصوِّع

لذلك أخذت الأيام، ريثما تستكمل معدات النقل، تمتز بمصوّع للأمير والسردار، ولا سيما لأولهما : إما في الخروج الى الصيد والقنص ؛ وإما في الانكباب على لعب الشطرنج . ولما كان أمر تجهيز معدات النقل موكولا الى المحافظ أحمد بك — وهو الشاب الغر الذي قلنا عنه ، والذي كان الى تهيئة معدات يوم صيد وقنص للأمير في الأدغال والجبال المجاورة أميل منه الى الاشتغال بتسهيل مهمات الجيش — فان اليوم طفق يتلو اليوم، والأُسبوع الأسبوع، والعمل نائم، ووسائل النقل تهباً ببطء بالرغم من أن الحاجة الى الاسراع كانت شديدة، وان الحضر عليه كان لا يفتأ متواصلاً من المرجع الأعلى بمصر .

وبما أنه ليس أدعى من الكسل والبطالة الى التهاون في الواجبات وإهمالها ، وليس أنجح منهما « بيئة » لانماء مكروبات الفساد المادية والأدبية معا، فان النفور الذي ما انفكت حلقاته متماسكة بشدة بين هيئة الجيش العامل، وهيئة أركان الحرب ما لبث أن اتسع ، من جهة ، بشكل مقلق بين رجال الهيئتين ؛ وطفقت القيادة العليا تظهر جهازاً من الاستخفاف بإرشادات أركان الحرب، وتقيم في سبيل عملهم من العقبات ما كان لا بد معه من الانتهاء الى قارعة ؛ ومن جهة أخرى، فان الجنود أنفسهم لما وقفوا على حقيقة العلاقات بين الهيئتين، ولحظوا مظاهر الامتهان لرجال أركان الحرب بادية على جميع معاملات رجال القيادة العليا وضباط الجيش لهم ، شرعوا يعتقدون أن أفيد وسيلة يتقربون بها الى إرضاء رؤسائهم عنهم انما هي أن يشاطروهم ذلك الامتهان للغربيين ، فيجعلوا مراراة أشد وقعا على أنفسهم . فأخذ ذات الديدابانات يهملون تقديم السلام الى الجنرال لورنج وضباطه ؛ بينما هم كانوا يتفانون سلاماً وتعظيماً للأمير مرؤوس الجنرال لورنج اسماً ! ولغيره من الضباط

اشتداد النفور
بين الجيش
وأركان الحرب

الشراكسة والأتراك الأخط مقاماً ووظيفة في الجيش من أولئك الأمريكيين ؛ وأخذ البيطريون المنوطة بهم خدمة الخيول لا يلتفتون إلا إلى خيول الأمير وحاشيته ؛ ويحملون بالمرّة خدمة خيل رئيس أركان الحرب وضباطه . فأصبح العمل على الجنرال لورنج وزمرته من أشق الأعمال ؛ بل أصبحت الحياة ذاتها مرة المذاق عليهم إلى حدّ أخذ يفوق الطاقة ، رويدا رويدا ، حتى أدّى بالجنرال يوما ، بعد أن سمّ التشكى للسرّدار من قلة أدب العسكر وقتهم ، ووقاحة الديديانات ، إلى الاقتضاض على أحد هؤلاء وإشباعه لكما ولطما ورفسا .

على أن ذلك لم يجد نفعا ، كما أن إلحاحه المتوالى وإلحاح ضباطه — لولا التحريضات المتتابعة من مصر — ذهب أيضا ، أدراج الرياح . فانه حينما بلغ الجيش مصوّع ، أى في أواسط شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، لم يكن قد جمع بعد من الجمال سوى ٣٠٠ جمل ؛ وقلة هذا العدد — لتقل مهمات جيش زاد ، بعد انضمامه إلى ما بقى من حملة أرندروب ، على اثني عشر ألفا — ظاهرة للعيان . أضف إلى ذلك أن ذات الجمال المجموعة لم تكن من الجنس العربى الجيد ، بل كانت من الجنس المصوّعى الضعيف الذى لا يتمكن من نقل ما ينيف على نصف حمل الجمل المصرى ؛ ومع ذلك فان أحمد بك محافظ مصوّع ، مافى يتوانى في زيادة ذلك العدد ، حتى مضى شهر ، وأصبح التعوّق موجبا وبالا . فهم حينئذ وجلب إلى المعسكر من الجمال والبغال ما رآه راتب باشا كافيا لتبرير البدء بالزحف ، ولو أن أركان الحرب لم يكونوا على رأيه .

فسار الجيش من معسكره في ١١ يناير سنة ١٨٧٦ ولكنه حدث ، كما كان متظرا ، أن قلة الاعتناء بالجمال وراحتها ، وقلة الانتباه إلى مقدار قوّة كل منها ، بحيث لا يحمل زيادة على طاقته ، أدّت إلى تقطع خبال التحزيم ، وسقوط المهمات ، وتلف جانب

منها، والى تشنت الجمال فى القلوات، وفوق التلال والجبال ؛ فأدى ذلك الى تعب عظيم ومشقة كبرى فى جمع شملها واعادة تجميعها .

وكان قد رسم تقدم عثمان باشا رفقى الى جهة يقال لها (بعرزة)، للاستطلاع ؛ وهى محلة تبعد عن مصوع مسيرة يوم للجد المسافر، ويومين للراكب البطيء . فزحف اليها بمقدمة الجيش ؛ ولكن سوء تفاهم أوقعه أحمد رفعت افندى كاتب السردار، عمدا، بين راتب باشا والجنرال لورنج، أدى الى اضطراب فى الأوامر الصادرة أوجب إبدال عدى راسو (أو عدرسه) من (بعرزة) ، ونجم عنه ضياع أسبوع على تقدم الجيش الذى لم يصل الى الهضبة المطلّة على وادى (قرع) إلا فى ضحوة يوم الأحد ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦

وفى الغد قدم المعسكر الرأس ليج ، حاكم (عدى حواله) الذى عزلته النجاشى ؛ وأخبر القيادة العليا المصرية وهيئة أركان الحرب بحركات الملك يوحنا . ولما كانت التعليمات المعطاة لراتب باشا تقضى بالاشتباك مع النجاشى فى معركة مفتوحة، وكسره كسرة تؤدبه تأديبا شديدا، ويدوى صداها فى العالم ؛ ثم الرجوع الى مصوع ؛ فاذا تعذر ذلك الاشتباك لركون يوحنا الى خطة الحيلة والحرص، فالزحف الى (عدوة) حاصمته ومقاتلته فيها ؛ ثم العودة الى مصوع ؛ فاذا تعذر هذا وذاك ، فالاقامة على هضبة (قرع) واحتلال البحيرة وانتظار تعليمات جديدة ؛ فان السردار رأى ، بعد مداولة مع الرأس ليج المذكور، أن يختار موقعا موافقا ويتحصن فيه ؛ ويجمع كل قوته اليه، ليكون على استعداد لمقابلة الطوارئ .

فأصدر أمره الى رشيد باشا بالتقدم والانضمام الى بقية الجيش — وكانت قوة رشيد مؤلفة من ٥٤٢٦ من البيادة، وبطاريتين فيهما ٣٩٤ مدفعا، و٥٦٦ خيالا،

ولا تزال مقيمة بالقرب من مصقوع — ولكنه أصدر اليه هذا الأمر بدون أن يضع أى وسيلة من وسائل النقل تحت تصرفه، أو يهيئ له أسباب الحصول عليها، وبالرغم من أن وسائل نقل المأكولات إلى الجيش كانت قليلة، وأن مجيء تلك القوة كان من شأنه زيادة عدد الأفواه الآكلة، ما بين بشر ودواب، على قلة الموجود مما يؤكل .

وفي الحقيقة، فإن أكبر مصاعب هذه الحملة المشؤومة إنما نجم عن قلة الاهتمام بوسائل النقل على العموم، واختلال الإدارة القائمة بها، إما لمعجز في كفاءة الرجال الذين نيظت بهم، وإما لأن رؤساء هؤلاء الرجال والمكلفين بالتوسط بينهم وبين مصادر تلك الوسائل لم يمكنوهم من القيام بمهمتهم القيام الواجب .

أحمد عرابي

وكان رئيس حركة النقل أحمد عرابي بك، المعد، في الأيام التالية، لاضرام نار الفتنة العسكرية المعروفة في التاريخ باسمه . وقد كان فكر الضباط الأمريكيين فيه حسنا جدا، ويقول الكرنيل داي في مؤلفه المعنون "مصر الاسلامية والحبيشة المسيحية" انه كان يكون ضابطا من خيرة الضباط في قطر غير القطر المصري^(١) . فاستبدل وأقيم مكانه شاكر الشركسي؛ وما لبث هذا أيضا أن استبدل وجعل محله الميجر لوشى الأمريكى ووضع كلا سلفيه تحت إدارته، ضد رغبته؛ لأنه كان رجلا عاقلا يفهم أن تصغير روح ضابط بوضعه تحت إمرة من هو أقل منه درجة، لا سيما إذا كان هذا الرئيس الأقل منه درجة أجنبيا، ليس خيرا ما يتخذ من الاجراءات لجعل الأمور تمشي في مجراها الأمثل .

وفي اليوم الثاني من شهر فبراير نقل المعسكر إلى واد غير الأول؛ وشرع في التحصن، لشيوع الأنباء باقتراب النجاشي . ولكن قلة مواد الطعام، وندرة وصول حتى القليل

(١) أنظر هذا الكتاب، ص ٢٢٣

منها الى القوة المتقدمة ، اضطرت القيادة العليا الى تقليل عدد البياده بين يديها ، والاستعاضة عنها بزيادة فى عدد المدفعية . فصدرت الأوامر الى بطارية مستوردة من معامل كروب ، كانت لا تزال بمصنوع ، بالاسراع الى (قرع) ؛ وكلف دينيس بالاتيان بها . فسار بها قوا . ولكنه ، وهو يحتاز بها جبل بما ، قابل رشيد باشا الراجع من (قياخور) الى عدى راسو (عدرسه) ، عملا بالأمر الوارد اليه بالرجوع بسبب قلة الطعام . فأخذها منه بالرغم من امتناعه ، وعاد بها الى (بعرزه) ؛ وحجته فى ذلك أن السكة وعرة ، وأن البطارية قد تصاب بعطب لو استمرت على سيرها الى (قرع) ؛ مع أن معظم الوعر كان قد اجتيز ، وأن الرجوع بالبطارية كان يقتضى المرور بها ثانية فى الشعب والمسالك التى أتى بها منها بكل صعوبة ؛ علاوة على أن على ساح افندى ، رئيس فرق المهندسين والحفارين ، كان قد أنجز عملا ممدوحا فى تمهيد الطريق وتسهيلها ، وجعلها صالحة لمروور المدفعية . وأول تحصين أقيم كان من النوع المعروف "بالبلوك هوس" فى اللغة الانجليزية ؛ وهو بناء شبيه بحصن يحيط به خندق ومتاريس ؛ اقامه فى مضيق قياخور القائم مقام درهلز والكرنل لوكت ، بأمر من الجنرال لورنج وتحت مسئوليتهما ؛ وكان عبارة عن أربعة جدران ، لاسقف يغطيها ، مفتوحا لضرب العدو ، ومبني مع ذلك بحيث لا يرى المقيمون فيه العدو القادم لقتالهم . فكأنه بنى ، والحالة هذه ، ليكون مرمى لمقذوفات الأعداء ، لا معصما منها .

ثم أقيم حصن آخر فى (قرع) جعلوه على شاكلة قلعة ، وخندقوا حوله خندقا على أعظم ما يكون من العمق ؛ مع أن البقعة التى اختاروها له لم تكن تغنى شيئا ، ولا كانت واقعة فى جهة يمكن الاستفادة منها حربيا ؛ وهم لو أحسنوا التصرف لبنوه قرب المضيق الذى هناك ، بحيث يحونه ، ويحفظون الآبار التى حوله فى آن واحد .

على الروبي

ولما استقر بهم المقام ، عهد برياسة فرع المهمات الى على الروبي افندى ، وقد اشتهر فيما بعد فى حوادث الثورة العرابية ؛ وكان ضابطا من أحسن الضباط وامتدحه رؤساؤه وزملاؤه الأمريكيون وامتاز فى هذه الحملة دون غيره من ضباط الجيش — ما عدا الكونت سمرانى — بأنه كان يرى من الواجب عليه احاطة علم رئيس أركان الحزب بكل ما يحريه ليكون على بينة منه .

على أن تعيينه رئيسا لذلك الفرع لم يعن — كما كان يجب أن يعنى — وضع وسائل النقل تحت تصرفه . فاستمر أمرها فوضى كما كان . وما فتئت البغال والحمير ، وعددها نيف وألف ومائة ، فى مجيئها من مصبوع وزهاياها اليها ، تحمل فوق طاقتها أحمالا قلما احتيج اليها ؛ كتبن وخيام وأثقال مختلفة . مع أن المطلوب انما كان تحميلها بقسمات وما كل أخرى ، كان الجيش فى أشد الافتقار اليها . ومع بهاذة الحمل كان العساكر والصف ضباط الآتون برفقتها يركبونها أيضا ، فيرهقونها . ناهيك بفتك الذباب المدعو "تسلتاليا" بها فتكا ذريعا .

ولما طال المطال بالجيش فى حصن وادى (قرع) دون أن يظهر الحبوش الى المناوشة والقتال ، ودون أن ترد أخبار عن حركات النجاشى ، أخذ السردار ورئيس أركان الحرب يفكران فى أمر الزحف الى (عدوة) للايقاع به فيها ؛ ولكنهما اختلفا على الطريق التى يسيران منها . فذهب السردار ، انقيادا الى مؤثرات النائب (محمد) ، رجل ثقته — وكان قد نجا من سجن النجاشى — الى تفضيل طريق قودوفولاسى — قوندت على ما سواها ؛ ورأى لورنج ، عملا بنصائح قسيس فرنساوى كاثوليكي يقال له ديشلو من جمعية التبشير بالايمان ، وأحد كهنة الارسالية العازارية فى تلك البلاد ، أن الأوفق الزحف بالجنود من الطريق المجتازة للقاطعة الحبشية ، التى استعمرتها

تلك الارسالية، لما قد يجدونه فيها من أسباب الرخاء وأنواع المساعدة . ولكن بما أن لورنج نفسه كان كاثوليكيًا، فأدلاء النائب محمد لم يتعبوا كثيرا فى إقناع راتب بأن غرض خصومهم، الأدلاء الأحباش الكاثوليكين ، من المرور بالجيش فى مقاطعة العازاريين انما هو محض انتفاع أهل تلك المقاطعة بالريالات المصرية التى تصرفها الجنود والخزينة فى ابتياع ما كولات وخلافها منهم . وأن رئيس أركان الحرب انما يعضدهم فى تفضيله طريقهم على طريق قودوفولاسى — قوندت، لكونه كاثوليكيًا مثلهم . فكفى ذلك لى تكثر حول الأدلاء والقس ديثلو الاهانات التى لامبرر لها، والاضطهادات السمجة . ولكى يقضى أدلاء النائب محمد على جهود مزاحمهم، قضاء مبرما، أذاعوا كذبا نبأ قرب دنو النجاشى من حصن (بعرزه) لمهاجمة من فيه . فأصدر السردار أمره الى قائد الجند هناك بمنع خروج الخيالة من الحصن، وبالثبات على الدفاع عنه الى النهاية . ومع إقدامه على اقامة ديدبانات فوق الآكام المحيطة، وأمام الخنادق، وبالرغم من علمه علما يقينا أن النجاشى على بعد يومين على الأقل، لم يفكر فى تمرين جنوده التمرين اللازم لجعلهم على استعداد لمقابلة الطوارئ؛ ولا أمر باجراء الاستطلاعات التى كانت الظروف تقتضيها لدرء كل مباغطة والوقوف على حركة العدو. فنجم عن ذلك أنه خيل لبعض الجنود ذات ليلة أنهم يسمعون ديبيا، ويرون أشباحا! فظنوا أنفسهم مبيتين . فهبوا الى سلاحهم مذعورين، وأطلقوه فى الفضاء على العدو الموهوم؛ فأصابوا عدّة من زملائهم المنتشرين خارج الحصن، وسببوا فزعا عاما للحامية كلها .

وبعد أيام قدم الى المعسكر المصرى دجاش يقال له (ولده ميخائيل) مع ابنى أخيه وجماعة من أعوانه وأتباعه . فاستقبلوا استقبالا شائقا ، وقدمت اليهم القهوة على

صواني فضية من مظال الأمير حسن . فلخوف ذلك الرئيس الحبشى من أن يكون وضع له سم فيها، أبى أن يشربها إلا بعد أن ذاقها أحد الحقيدين من أتباعه دون أن يصاب بسوء؛ وأنعم الأمير عليه بلقب "باشا" ورتبة "فريق"؛ وأنعم كذلك برتب مختلفة وهدايا نفيسة على ولدى أخيه . وأهم ما استلقت الأنظار في هؤلاء القادمين كثرة القمل المالى ملابسهم، حتى لقد لاحظ أحد الضباط الأمريكين أن مهمة بعض رجال حاشية الدجاش كانت منحصرة في الشخوص الى قميص هذا الرئيس وردائه، لا لتقاط تلك الحشرات المرفقة، وطرحها على الأرض، كلما لمح ظهورها، دون أن يثير ذلك اشمئزا في أحد؛ كأنه من مستلزمات الحياة اليومية ومظاهرها .

وتلك الأمانى
مجمعن الفتى ملكا

وما مضت أيام قلائل على قدوم أولئك الأحباش إلا وطفقت الرسائل تخرج من خيام السردار والأمير، بواسطتهم، الى الرؤوس والأمراء الحبوش، مستميلتهم الى ولاء مصر، ومميتهم بالأمانى الكثيرة والأموال الجمة . ولكى يجعلهم راتب يذوقون شيئا من حلاوة تحقيقها طفق يفكر في مكافأتهم مقدما على الأعمال التى كان يطلبها منهم؛ ووقع في خلده مرة إعطاء خمسمائة ريال، من المعروفة بريالات مارياتريزا، الى أحد رجال (ولده ميخائيل) تشجيعا له، من جهة، ومن باب المكافأة، من جهة أخرى، على أمانته وإخلاصه في خدمة المصالح المصرية؛ وكاد يفعل ذلك، لولا تداخل ضابط عال في الأمر، وتفهمه السردار أن المبلغ انما يحق لذلك الحبشى حينما تظهر نتيجة مساعيه .

على أن نتيجة التراسل، بواسطة رجال (ولده ميخائيل)، كانت قيام التصور في مخيلة راتب أنه أصبح يحكم الديار الحبشية بأسرها من عقر خيمته؛ وابتهاجه بما آلت اليه سياسته الحكيمة، وأبلغه إياه دهاؤه السياسى .

غير أن استغراق السردار في أحلامه ، وتغذى فؤاده بالأمانى العقيمة ، لم تحولا دون إرساله الضابط أرجنس الامريكاني الى الاستطلاع والاستكشاف ، صحيفة القس ديشلو وأحد احبائه المخلصين . فتقدم ذلك الضابط الجسور ، بالرغم من خوفه من الخصى ، فيما لو وقع في أيدي الأعداء ، واجتاز صفوف الأجاش ؛ وما زال سائرا حتى بلغ مكانا لا يبعد عن (عدوه) إلا ثلاثين ميلا . ولما وقف على كل ما كان رئيس أركان الحرب راغبا في الوقوف عليه ، عاد الى المعسكر المصري ، بعد أن اتقاد الى نصيحة دليله الحبشي ، وذبح بضع دجاج ونثر دمها وریشها في الطريق ، ليحمل النجاشي على اعتقاد وجود سحر فيها ، فيمتنع عن طرقها .

وأتى الواقع مصدقا لقول الحبشي ؛ فان النجاشي اعتقد أن سحرا عمل له ؛ وبدا من تقدمه في الطريق التي عاد أرجنس منها ، عدل عنها الى طريق (قوندت — أسمرة) . فسار في ٢١ فبراير من (عدى حواله) الى (ماى جوردا) و(قودوفولاسى) و(ترايين) ؛ وعسكر فيها ريثما تجتمع عليه بقية جيوشه .

فوجدته هناك طلّاع المصريين في ٢٥ فبراير؛ وكان فعل الدليل الحبشي قد حوّل أنظار القيادة العامة الى عدم امكان مجيئه إلا من تلك الطريق . واذا بالجزء المهم من جنوده قد نزل في (ماى قوردا) و(قودوفولاسى) و(عدى حاله) و(عدى ماجسا) . ولما كان الغد ، زحف النجاشي الى (عدى برو) ؛ وأرسل قسما من خيالاته الى (تسازيجا) . فلما بلغت ميمته (عدى ترو) ، اختار من بين بيادته وفرسانه مائتي مقاتل ؛ وأرسلهم الى الأمام بمثابة طليعة ، لتسم الأخبار ، واستطلاع الاحوال .

وكانت الأنباء عن تقدمه ، وضمخامة جيشه ، وتنوع حركاته ، قد بلغت المعسكر المصري ؛ فأخذ القلق مأخذه من القيادة العليا ، وأركان الحرب فيه ؛ وطفق بعضهم

يبدى المخاوف على سلامة جناح الجيش ، ويرتئى الانسحاب ، ويقول بلزوم اجرائه ! كأنهم انما أتوا الى ذلك المكان وتحصنوا فيه لمجرد نزهة عسكرية . ومما زاد الطين بلة أن الشقاق على اللازم عمله بلغ أشده بين السردار ورئيس أركان حربيه ؛ وأدى الى عزيم هذا على التخلي عن كل مسئولية ، وترك راتب باشا وشأنه ، يخرج كيفما يريد من المأزق الذى بات فيه .

ولكن ضميره لم يطاوعه على البقاء على عزيمه . فكلف الكونت سمرانى بالقيام الى الاستطلاع فى ٢٦ فبراير، صوب الجهة التى بلغ نزول الملك فيها . فسار سمرانى حتى بلغ كراباريا ، حيث علم أن بيادة الأحباش فى (عدى برو) ، وأن معسكر النجاشى العام فى (أبامتى) . فعاد بنبا ذلك الى جهة الاختصاص . فرأى الكرنيل داي أن يستوفى التفاصيل ويستوعبها . وجب استطلاع سمرانى فى استطلاع ثان . فعارض راتب فيه ، وذهب الى عدم فائدته . ولكن الأمير نفسه وافق عليه ، وخص لورنج على إجرائه . فخرج أرجنس ، وولسن ، بألف أو ألف ومائتى فارس ، وتوغلا فى السير توغلا بعيدا ، لم يمكنهما من العود فى الميعاد المضروب . فطار القلق عليهما وعلى القوة التى معهما فى عموم المعسكر؛ وصعد الأمير حسن باشا ذاته على أكمة ليستطلع ؛ فرأى غبارا عن بعد ؛ فتحيله دخان قتال تصوّره قائما بين الكشافة والحباشان ؛ فأسرّ الى راتب بظنونه ؛ فأمر السردار : فدق نفير النجدة . فبرز طابور ومدفعان ؛ وخرج وأركان حربيه ؛ وخرجت هيئة أركان الحرب بأسرها وراءه ؛ وتبعهم القواد وياورانهم ؛ وكان مئات من الرجال فى السهل بدون انتظام : منهم من يبحث على العدو ، ومنهم من يستعدّ للهرب منه ؟ بدون أن يدرى أحد ، ما عدا راتب والأمير ، لم هو هنالك ، والى أين هو ذاهب .

وبلينا هم كذلك ، خيم المساء عليهم . بجمع السردار زمرة من الرجال المنتشرين في السهل ، واستعدّ لمعركة دفاعية . ولكي يكون على بيّنة من أمره ، صعد على صخرة مرتفعة ؛ وأخذ يميل نظره في جهات الأفق الأربع ، وهو في منتهى الحيرة ، لا يدري ما العمل . أما باقي الخارجين ، بل ذات الذين بقوا في الحصن ، فانهم استمروا في هياج كبير ؛ ودام الهرج والمرج بلا معنى ، وبدون غرض معلوم ، حتى عادت القوة المستطلعة بعد الغروب بساعة . ولوداهم الجيشان المصري في ذلك الوقت لأنفوه عن آخره ، لأنه كان كقطيع غنم ليس من راع على رأسه .

على أن رضا راتب ياشا بخروج قوة أرجنس الى الاستطلاع انما كان عقب أن تأكد من وصول عثمان بك باثنين وعشرين جماعة الى (قياخور) . وقد تركنا عثمان بك هذا ، وهو يأخذ من دنيسون بطارية كروب بالقوة ويعود بها الى هذه البلدة . فوافقه اليها بطاريات كروب الأخرى . ولما بلغ السردار خبر اجتماعها ، أمر بالسير بها الى (قرع) ، ورسم بزحف عثمان بك الى (قياخور) . فوصلت البطاريات (قرع) في ٢٥ فبراير . وشرع عثمان بك في تنفيذ الأمر المعطى اليه .

غير أن العدو شرع يهدد الخطوط ما بين (عدى راسو) و (قياخور) ؛ وكان راتب ولورنج معاً يظنان في بادئ الأمر أن " البلوك هوس " الذي أقيم بالقرب من هناك كاف للدفاع عن المضيق . ولكن لورنج مالبث أن أدرك أن " البلوك هوس " لا قيمة له في الدفاع عن المؤن والذخيرة المسخرة بسهل (حالة) . فما زال راتب حتى حمله على إرسال قوة في ٢٤ فبراير الى وادي (قياخور) لمراقبة الطرق المؤدية من الغرب الى ذلك السهل . ولما وصل هناك عثمان بك في ٢٦ منه بفرقه ، وضعت القوة كلها التي اجتمعت هناك تحت إمرته ؛ وكلف بالمحافظة على الوارد من (عدى راسو) .

فطفق يحسن التحسينات التي أقامها هناك رائف بك ، ووضع المدافع بحيث ترمى مدخل الوادى من الغرب ؛ واستخدم فرسانه فى سهل (حالة) لمنع نزول العدو على وسائل النقل الخاصة بالجيش .

أما النجاشى ، فإنه مع بقاءه فى (أبامتى) أمر جيشه بالارتداد الى (ترامنى) ، كأنه يرغب فى تضليل أفكار خصومه ؛ ثم عاد فتقدم فى أول مارس لغاية (تزازيجا) ، وشرع يهتد بالهجوم تهديدا جديا . تخاف راتب أن يحدق الخطر به من كل جانب ، وأراد الانسحاب لينجو . فعارضه لورنج فى ذلك ، وطلب اليه إجراء استطلاع آخر على شكل مظاهرة ، والقيام بمناورة تهديدية لحركات الملك ، يكون الغرض منها حشد الجيش كله فى (قرع) .

ولكن راتب لم ينصع الى طلبه ، وترك يوحنا يقوم بنفاد الخطة التي رسمها لنفسه ، بدون معاكسة — الأمر الذى جعل كل الخط من مصقوع الى (قرع) مضطربا مزلزلا ؛ وأدى الى عود قيام النزاع بين الجيش وهيئة أركان الحرب . فطفق رشيد باشا وعثمان بك ، على اختلافهما مع بعضهما ، لا يطيعان أمرا يرد لهما من الجنرال لورنج ؛ واشتدت مضايقة السردار لهذا القائد الأمريكى الى حد لم يعد يستطيع معه إرسال أى كتابة أو أمر إلا عن طريق رفعت افندى رئيس كتاب القيادة . ولم يكتف رشيد باشا باحتقار الأوامر الواردة من لورنج ، بل أخذ يوجد كل ما استطاع لإجاده من العراقيل فى سبيل الميجر لوشى رئيس قسم النقل ؛ غير مبال بالمضار التي تعود على الجيش برمته من جراء ذلك .

وكانوا قد سلموا القيادة (بعرزة) الى الميجر فيلد ، لتكون عينه ساهرة على المهمات ؛ ولكن لورنج ، بعد ما اشتدت الأخطار حولها بسبب حركات النجاشى ، رأى أن يعزز

نقلها بجنود تحافظ عليها أثناء اجتيازها سهل (حالة) . فأصدر أمره لذلك . ولكن (راتبا) أبى الموافقة لئلا ينقص عدد الجنود الموجودين معه فى الحصن .

وبينا القواد المصريون فى هذا الاختلاف وهذه المنازعة ، كان النجاشى يتقدم نحو الجيش المنكود الحظ المسلمة أزمته اليهم ، بخطى الثعالب ، وعزم الأسود ، حتى أصبح على بعد بضع ساعات من (قياخور) و (عدى راسو) . ولما علم راتب بذلك زادت مخاوفه ؛ فبادر الى عقد مجلس حربى سرى ، أبعد عنه كل الضباط الغربيين ، للدأولة فى الأمر ؛ فلم يقر ذلك المجلس على رأى . وكان العدو ، الزاحف باستمرار فى تلك الأثناء ، قد أضفى على بعد ثلاث ساعات من (قياخور) .

والنجاشى ، والربوع حوله كلها عيون وآذان ترى وتسمع ، وتحيطه علما بمأجريات الأمور عند أعدائه ، قد تمكن من الوقوف على تشتت فرق المصريين ، ما بين (بعرزه) و (عدى راسو) و (قياخور) و (قرع) ؛ فعزم على الانقضاض بغتة على قوتهم الكبرى فى (قرع) وسمحتها ، لتبيت باقى الفرق تحت رحمته : فاما أنها تسلم وإما أنه يبيدها ، وليس لها من بين يديه مفر . وما صمم على ذلك إلا وشرع فى تنفيذه .

فكان من الواجب ، والمالة هذه ، على قائد الجيش المصرى أن يترك فى حصن (قرع) قوة كافية للدفاع عنه ، دفاعا مؤقتا ، ويزحف بمعظم قوته الى (قياخور) فينضم الى الفرق المقيمة فيها ، ويخرج بجيشه كله لمقابلة الملك ، فيقضى الله ما يشاء بينهما .

ذلك أشار الضباط الأمريكيون ؛ ولكن رشيد بك وعثمان باشا رفيق قاوما رأيهم وعاكساه ، وهما ، لجهلهما الأصول الحربية ، لا يشعران بالضرر الذى يسببانه ،

وما أبى راتب عمله ، أقدم النجاشي عليه ؛ فانه بعث يستدعى اليه كل القوات التي كانت قد انفصلت عنه لمهمات كلفت بالقيام بها ؛ واجتهد في حمل المصريين على الاعتقاد بأن مهاجمته لهم ستكون يوم ٦ مارس ، ليقرر بهم ، ويمنعهم عن الابتكار في حشد جموعهم كلها في صعيد واحد ، بسبب ضيق الوقت ؛ ونجح في خداعه ، لدرجة أن لورنج نفسه ، في الليلة ما بين الخامس والسادس من شهر مارس ، أبى أن يقلع ملابسه ، ونام بها على سرج حصانه ؛ وما بزغ الفجر إلا واحتذى جزمة القتال وأخذله أهفته . وتقدم الدجاش ، والراس (ولدا ميخائيل) الى السردار بالاذن لهما في الخروج الى مقاتلة الملك . فأبى راتب أن يسمح لهما : إما لقلة وثوق منه بهما ، وإما احتقاراً منه لشأنهما الحربى . فانسجبا .

وكان المصريون ، حينما أنشأوا الحصن فى (قرع) ، قد أقاموا أمامه بضعة استحكامات غير محكمة ، تحول دون مرمى المدافع ، وتقصر حتماً من مداها . فطالب لورنج (راتباً) مراراً بازالتها ، وذهبت مطالبتة دائماً سدى ، لاعتقاد السردار الفائدة كلها فى تلك الاستحكامات ، لما فيها من الوقاية للجنود . كذلك كانوا قد وضعوا مخازن المهمات فى تلك الاستحكامات ، اتقاء لشر قد يقع بسببها فى الحصن عينه ، فيصيب من فيه من كبار الضباط والأمير نفسه ، لا سمح الله . ففاقى لورنج يحض السردار على نقلها الى داخل الحصن لتكون المحافظة عليها أنجع ، والاستفادة منها أضمن ؛ وما فاقى السردار يميل ويهمل لغاية اليوم الرابع من مارس ، إذ ظهرت جليا مضار إبقائها ، بحيث لو استولى الأحباش على الاستحكامات الخارجية ، لاضطرت القوة المصرية كلها الى التسليم . فأمر بنقلها ؛ وأضيع فى نفاذ ذلك الأمر وقت كان يمكن الاستفادة منه فى عمل مفيد من الأعمال التى يحتم دتوساعة القتال القيام بها

ولما أن انقضت الساعات الأولى من النهار السادس من مارس دون أن تظهر للعدو طلائع (بقرع)، أسرع القواد الى عقد مجلس حربى جمع اليه كل الضباط الكبار من شرقيين وغربيين ما عدا الميجر درهلز . فكان فيه راتب باشا، والجنرال لورنج، وعثمان رفقى باشا، وعثمان بك، والأميرالاي دريك، ودای . فتداولوا معا فى الأمر وفى الواجب عمله . فذهب الأمر يكون مرة أخرى الى لزوم الخروج من الحصن (بقرع)؛ وحشد الجيش الى الأمام، فالانضمام الى القوات العسكرية فى (قياخور)، فتغطية هذا الممر، والزحف بكل الجيش المصرى، المتجمع على ذلك المنوال، الى مصادمة الملك والايقاع به . وبذلوا أقصى جهودهم لاقتناع زملائهم الشرقيين بصوابية رأيهم هذا . ولكن السردار والقواد الشرقيين أبوا الموافقة على ذلك، لاسيما أن الوقت أصبح ضيقا، والحركات العسكرية باتت عرضة لمقاطعة الأعداء إياها، فى أثناء تطورها؛ وفضلوا بقاء كل قوة فى موقفها تدافع عنه بنفسها، ولو أن فى ذلك البقاء المنفرد تعريضا للفرق الى أن تسحق كل منها بعد الأخرى بالتتابع، بدون أن تتمكن الواحدة من إنجاد الثانية . وانفض المجلس وكل من الفريقين متشبث برأيه؛ وانقضى اليوم على غير جدوى وبدون استطلاع .

فلما كان صباح النهار التالى، ولم يظهر شئ يدل على رغبة الحبوش فى القتال، اعتقد المصريون أن المعركة أجلت من جديد؛ ولم يتخذوا أهبثهم لها . ولكنه ما وافت الساعة العاشرة إلا وظهر العدو آتيا من ناحية دنجل وامهور، من الجنوب والشمال والغرب معا؛ وسمعت أصوات طبوله وزموره مألثة الفضاء .

رقعة (قرع)
٧ مارس
سنة ١٨٧٦

نخرج الجيش المصرى من الحصن، بتسرع، بعد أن أبقى السردار فيه ٢٥٠٠ جندى للدفاع عنه، ومائتى ناقة . واجتهد قائد كل جماعة وفرقة فى اختيار الموقف

الموافق له . فاشتبك الخصمان معا ، وأحدهما — وهو الحبشى — يحاول الإحداق بالثانى من كل جانب ؛ والثانى — وهو المصرى — قلما يدرى كيف يوفق بين جهود جماعته . فصعد صبرى أفندى بالطارية التى كانت تحت قيادته الى قمة تل يسمى جانب الجيش الأيمن ، وأصلى الأحباش المتسلقين ذلك التل ، للتدفق من أعلاه على المصريين ، نارا حامية . وأسرع دأى بأورطة كاملة الى تعضيده . فصرت ترى صفوف الأحباش تتساق الأكمة متدافعة كأمواج البحر الزانح . فما تبلغ الى مرمى نيران البطارية إلا وتحصدها تلك النيران حصدا ؛ حتى لقد روى ساروخ واحد يقلب صفقا بأكمله . وصعد الأميرالاي محمد بك جابر بآلايه الى القمة عينها ، ولكن من جانبها الآخر . وقاتل هناك قتال الأبطال ، صادا الأمواج الحبشية المرتطمة عليها حوله . ولو أرسل راتب باشا قوة كافية لحماية مؤخرة هذا الآلاى وتلك الأورطة ، لقضى على الأحباش قضاء مبرما . ولكنه كان حاصرا كل انتباهه فيما كان يعتقد انها مسئوليته الكبرى ، وأغنى بها المحافظة على سلامة الأمير . لذلك ، حينما رأى صفوف الأحباش تتكاثف بالرغم من النيران المصرية التى كانت تحصدها ، وتنتقدّم تقدّما خطرا ، على بطئهم ، أشار على الأمير حسن باشا بالتوجه الى الحصن والاعتصام فيه ، ريثما تنجلي المعركة عن نتيجة واضحة ؛ وحتم عليه الانصياع الى اشارته ، متسلحا لإلزامه بطاعته ، بأوامر الخديو أبيه الموجبة المحافظة عليه . فما وسع الأمير إلا الازعان ؛ فحوى رأس جواده وجهة الحصن ، وانطلق يعدو نحوه . فما كان من جانب عظيم من العسكر إلا وتبعه ، لظنهم أن الأوامر تقضى بذلك . واتفق فى الوقت نفسه أن الصفوف الحبشية المهاجمة جانبي التل من الورا تمكنت من تسلقها خلف الآلاى والأورطة المدافعين عنه فى طرفيه الآخرين . فبات صبرى أفندى ومحمد بك جابر

بين عدوين يفوقانها عددا بما لا يحصى . فدافعا عن مركزيهما دفاع الأبطال ، بل دفاع الليوث الكاسرة . ولكن الكثرة تغلب الشجاعة . فان الأحباش تدفقوا من كل صوب عليهما بصياح وصلصلة سلاح مزعجين ؛ وأطبقوا عليهما أطباقا . فقتل محمد بك جابر ؛ وبادت أورطة داي بأسرها ؛ ووقع الميجر صبرى افندى فى أيدى الأعداء أسيرا .

ولما بات جانب الجيش الأيمن لا شئ يحميه ، نزل الأحباش من الأعلى عليه بصيحات عظيمة ، ونفخ غير منقطع فى الأصوار — وكان مصريو ذلك الجناح يقاتلون الأعداء المواجهين لهم . فلما رأوا الأعلى تلقى عليهم بسحب أعداء آخزين ، ذعروا وسقطوا فى أيديهم ، وطفقوا يجرئون بسرعة ، وراء الذين اتبعوا الأمير ، عساهم ينجون معهم بالاعتصام فى الحصن . ولكن القائد العام كان ، لسوء حظهم ، قد جعل فى سيرة الى قتال العدو واديا بين ذلك الحصن وبينهم ؛ فلما أرادوا اجتيازه ازدحمت أقدامهم فيه ازدحاما مروعا ، مكن الأحباش المقتفين أثرهم ، بسيوف ورماح تقطر دما ، من الفتك بجموعهم فتكا ذريعا ، حتى غطوا ببحث قتلاهم أرض ذلك الوادى المشثوم وستوه بها .

على أن الذعر لم يتمكن من جمهور الجيش برمته ؛ فان فرقا منه ما لبثت تقاتل فى مكانها ، ملتفة حول غير الهيايين من قوادها ؛ ولم تبتدد إلا بعد أن أردى الموت أولئك القواد ، وكانت أحسنها بلاء فرقة رشيد باشا . فان هذا الضابط ، النافذة فى جسمه روح الشراكسة الأقدمين ، شراكسة العصور الوسطى البطلية ، لم يترشح من مكانه قيد خطوة ، وما انفك سيفه عاملا فى أجسام الأحباش المتلفين حوله حتى اتخذ صاحبه ، من جثثهم المكثمة ، متراسا تترس به هو ومراسلته ؛ ولولا أن

السهم تناولتهما من بعيد، وألقتهما قتيلين فوق ذلك الكوم، لاستموت حساما هما يرديان الأعداء الى المنتهى . ومما يذكر بالعار لأولئك الأحباش أن فروسية رشيد باشا لم تثر فيهم شعور الإعجاب والاحترام؛ فما سقط الرجل مضرجا بدمائه إلا وانقض عليه أولئك الهمجيون، وجرده من ثيابه، واقتسموها بينهم؛ ثم خصوه وذهبوا للفتك بغيره .

وكان الجيش المصرى الذى نخرج مع راتب من الحصن وواقع التجاشى ٥٢٠٠ فقتل منهم ألف ، وأسر ألفان ومائتان ، وتمكن من الرجوع الى الحصن ٤٠٠ سليم بسلاحه، و١٦٠٠ جريح؛ وكان ممن أسروا، غير صبرى افندى قائد المدفعية، الدكتور بدر افندى، والدكتور جونسن، والميجر درهلز، ورفعت افندى رئيس الكتّاب .

ومن قتلوا، غير محمد بك جابر ورشيد باشا، النائب محمد والدكتور محمد على باشا البقل .

أما الدكتور بدر افندى والقائم مقام صبرى افندى فانهما تمكنا من العود الى الجيش بمساعدة امرأتين حبشيتين من نساء أسريهما ، أحبتاهما فأنقذاهما ، كما هى عادة نساء الحبش على ما يقال . كذلك وقع للدكتور جونسن ، بعد حوادث مؤلمة غريبة لا داعى ليرادها هنا . وأما الدكتور محمد على باشا البقل فانه كان فى مصبوع ؛ ولكنه حالم علم بتحرك الجيش للقتال ، رغب الى القيادة العليا ، بالرغم من بلوغه سنّ الشيخوخة الفانية ، أن تستدعيه الى مواقع الطعان ، عساه يحظى بنعمة الاستشهاد .

فدعته ؛ فنال مناه . ولكن لا بسلاح الأعداء ، بل على يد سودانى من الجيش المصرى أسر معه ، وأمر بقتله ، على زعمه من ذات الحبشى أسرهما النافر من بطء سير البقل ، ومن اضطارره الى إطعامه . وقد حوكم هذا السودانى فيما بعد بمصبوع ، ولم يصدق قضائه روايته ؛ بل استفظعوا عمله لما كان لمحمد على باشا البقل من المكانة فى النفوس ، وحكوا على ذلك الوغد بالإعدام .

الدكتور
محمد على باشا البقل

وبعد أن استولى الأحباش على ثلاثة عشر مدفعا ، وعلى كل سلاح المقتولين ،
و جميع الذخيرة التى لم تطلق فى القتال ، تقدّموا نحو الحصن بقصد القضاء على الحامية
التى فيه وتخريبه . فأصلتهم الجنود نارا حامية ، لم يستطيعوا عليها ثباتا . فخذدوا
هجومهم مرتين ولكنهم صدوا بنجسائر جسيمة ؛ فارتدوا على أعقابهم حائقين .
وفى يوم الجمعة ، العاشر من شهر مارس ، أقدموا ، لشدة غيظهم ، على ذبح ألف أسير
مصرى من المنكودى الحظ الذين وقعوا بين أيديهم ؛ وشرعوا ، فى الأيام التالية ،
يعذبون الباقين ثم يذبحونهم ، حتى أفنؤهم كلهم ما عدا مائة وثلاثين تمكنوا من
العود الى الحصن .

ومع أن على الروبى افندى ، المتولى إدارة المستشفيات ، بذل أقصى جهده
فى الاعتناء بالجرحى ؛ وأن بدر افندى الطبيب لم يأل جهدا فى معالجتهم ، وأبدى
من صنوف الاخلاص وتضحية الذات ما استحق عليه ثناء الجميع ، فان مائتين من
الجرحى ماتوا أيضا ؛ فكان نتيجة المعركة فى (قرع) كانت كالآتى : ٣٢٧٣ مقتولا
ومجروحا جرحا قاتلا ، و ١٤١٦ جريحا ، و ٥٣٠ سالح فقط ، وبما أن القتلى المدفونين
فى الوادى ومجرى السيل — وأناف عددهم على ألفين — لم يدفنوا دفنا أصوليا ، فان
الأمطار ما لبثت أن كشفت التراب عن جثثهم ؛ فأكلت الضواري رمهم .

غير أنه اذا بكت مصر دمعاً سخينا على أولادها الذين ضحى بهم فى تلك الأودية
السحيقة جهل قوادهم الأتراك والشراكسة ، فان الحبشة ، وان تغنت بالفوز فى (قرع) ،
لم تجدد بدا من البكاء بدل الدمع دما : فان عدد قتلاها لغاية ١٠ مارس بلغ خمسة
آلاف ؛ ناهيك بالجرحى ، والذين قروا ، فلم يبلغوا ديارهم إلا معطوبين .

على أن ذات التغنى بالنصر لم يكن في محله في (قرع) بل ولا في (قوندت) عينا .
 فان الجيش الحبشى الذى فتك بأرندروب وحملته كان يزيد على سبعين ألف مقاتل
 منهم ١٥ ألفا مسلحون بأسلحة نارية ؛ ولم يقل الجيش الحبشى الذى قاتل في (قرع)
 عن خمسين ألفا . فان كركهام كان يقول : ان النجاشى يستطيع حشد من ١٥ الى
 ٢٠ ألف فارس و ٢٠ ألف بندقى ، ومن ٥٠ الى ١٠٠ ألف بياده . ويذهب
 درهلز — وقد مكث في أسرار الأخباش خمسة وأربعين يوما ، ووقف على كثير من
 أسرارهم — أن عدد الذين داهموا القوة المصرية الصغيرة في (قرع) كان يربو على
 أربعائة ألف .

ولا أدل على مقدار الخسائر التى أصابتهم أكثر من انسحابهم بعد تلك المعركة
 بدون أن ينالوا من حامية الحصن مارباً ، مع أنها كانت تحت رحمتهم ؛ ولو صبروا
 على حصرها فقط ، بدون الحمل عليها ومقاتلتها ، لقطعوا عنها الزاد واضطروا الى
 التسليم . ويروى الخبيرون أن الذى أجبر النجاشى على الانسحاب إنما هو خسارته
 نصف جيشه وأكثر ، بسبب الفارين عنه بعد المعركة . وكانت خسارته هذه تكون
 أكبر بكثير لو أن عثمان بك قائد القوة المصرية في (قياخور) لم يظهر من الجهل
 والغباء والحق مظهرها الأقصى ؛ ولم يحجم عن الاشتراك في المعركة ، بالرغم من أن
 العدو كان ضمن دائرة مرمى مدافعه بل ذات بنادقه . وهو لو اشترك فيها لقل بمقدوفاته
 ورمصاصه شمل الأخباش المهاجمين التل القائم عليه آلاى جابر بك وأورطة داي
 ومدفعية صبرى أفندى ، من الورا ، ولصعقتهم صعقا ، فكن بذلك أولئك الأبطال
 من الاستمرار على حماية جناح الجيش ، حماية ربما أدت الى فوز . والأدهش من
 إجماع ذلك الضابط ومخالفته للبدء الحربى النابليوى ، الذى يحتم على كل قائد فرقة

أن يسرع نحو النار حالما يسمع دويها ، لنجدة رفاقه المشتبكين فى قتال مع العدو ، هوتهنئته نفسه فيما بعد على عدم اشتراكه فى تلك المعركة . وهو لو كان قائدا فى أمة غير أمتنا المصرية هذه ، بلجى به ، بسبب ذلك ، أمام مجلس حربى ولحوكم محاكمة صارمة .

ومما يثبت أن النجاشى ، بالرغم من بقائه سيد ميدان معركة (قرع) ، لم يعتبر نفسه فائزا فوزا حقيقيا ، هو أنه بادر فى ١٢ مارس الى ارسال رسول يعرض الصلح على السردار ، ويلتمسه منه . وقفاه بمندوب خاص يدعى ليكو منكروس وركى ، قدم المعسكر بصحبة ١٠ أو ١٢ ذات حيثة من ضمنهم پركنس زوج ابنته ، المشهور عنه أنه ابن اللورد پركنس . فاستقبله السردار والأمير استقبالا شائقا ، وقدم له هدايا فائحة من ضمنها جواد أبيض من كرام الخيل ، وقاما بواجبات ضيافته بكيفية سنية . وما لبثت المخبرات فى شأن الصلح أن دارت بين الخديو والنجاشى ، بواسطة السردار وذلك المندوب .

فطلب الخديو رد كل السلاح المأخوذ من المصريين ، فى الحرب ، اليهم ، مقدمة لفتح أى مفاوضات تكون . ولكنه عاد فتنازل عن هذا الطلب ، وأذن لراتب بالتفاوض مع مندوب النجاشى . فتفاوض معه أياما ، ثم بعد أن أهدى اليه ٥٠٠ ريال وأوانى فضية ، وأهدى أتباعه ٣٠٠ ريال ومائة صليب ، أعاده الى يوحنا لى يخبره بما وصلت اليه المفاوضات ، ويأتى من لدنه بتعليقات جديدة .

عود الأمير حسن
الى مصر

وفى ٣ أبريل وردت اشارة برقية الى الأمير حسن تصرح له بالرجوع الى مصر . فترك الحصن فى ثانى غد من ورودها ، وبلغ مصقوع ، بفرقة من الخيالة فى صباح اليوم السادس من الشهر . فوجد "المحروسة" فى انتظاره هناك . فاستقبلها وعاد الى

أحضان أبيه . ولم يمض على وصوله يومان إلا وصدرت الأوامر الى راتب باشا بعقد الصلح بأحسن ما يمكن من الشروط والجلاء عن البلد .

ولما كان الفصح الحبشى مقربا، اغتنمها السردار فرصة جيدة ومناسبة لاختلاء حصن (قرع)، والسير بقوته الى الحصن الذى ابتناه الكرنيل لوكت فى ممز (قياخور). فما وصله واستقر فيه إلا وأقدم على عملين يذكرهما له التاريخ بمداد الاشتمزاز؛ ويدلان على مقدار تعسف العنصر التركى الشركسى فى تلك الأيام بالمصريين، بل بذات الضباط منهم؛ واليك بيانها :

(١) كان قد اتفق للملازم أول مصرى والجيش معسكرى (قرع) ، قبل واقعة ٧ مارس، أن عثمان بك أمير آلايه الشركسى ضربه ذات يوم بدون سبب، وبدون ذنب؛ فرفع الملازم شكواه من ذلك الى السردار راتب باشا وبينها بيانا مفصلا . فلم يلتفت السردار اليها، وضرب بها عرض الحائط . فرأى الملازم أن ضربه، وهو ملازم، لا يتفق مع الكرامة المطلوبة له، والى تطالبه نفسه بها؛ ولا مع هيئته فى نظر مرءوسيه . فتخلى عن وظيفته، ورجع الى الصف بصفته جنديا بسيطا . وأظهر، فى حاله هذه الجديدة، من الطاعة والامتثال وحسن السلوك، وأبدى من ضروب الشجاعة ما جعله موضع إشارة البنان، وأعلى منزلته فى أعين العسكر على العموم . ولكن أمير آلايه الشركسى عدّ عمله هذا خارجا عن حدود الأدب العسكرى ومستوجبا عقابا صارما يردع غيره عن الاقتداء به . وشاطره راتب باشا رأيه . فما استقر فى حصن ممز (قياخور) إلا وأمر بذلك الرجل الأبى، فسيق أمام مجلس حربى، وحوكم^(١) محاكمة أصولية على زعمهم . فحكم المجلس عليه بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .

مثالان على
تعسف الشراكسة
والأتراك
بالمصريين

(١) أنظر : "مصر المسلبة والحبشة المسيحية" لندى ص ٤٤٩ و ٤٥٠

(٢) كان قد قام من (مصقوع) الى (قرع) مدد تحت قيادة اسماعيل باشا الشركى ؛ فوصلها حوالى أواسط مارس ، أى بعد الواقعة بأيام ؛ ولكنه حدث ، لما بلغ المدد (قياخور) ، أن قائمقاما مصر يا شعر بتوعك فى مزاجه ، والتمس من اسماعيل باشا التصريح له بالبقاء فى هذا الحصن حتى يشفى . فأبى عليه ذلك زاعما أن مرضه ليس مما يستوجب الإمهال ! فألح القائمقام ، لا سيما أن الرفض الصادر عن رئيسه زاد فعلا فى وطأة الداء على جسمه . فأمر اسماعيل باشا طبيب الفرقة بالكشف عليه ؛ واستعمل فى أمره ألفاظا أدرك الطبيب منها أن الباشا يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا للمريض . فكشف عليه ؛ وقرر أن المرض ليس ذا بال . فما كان من الباشا إلا أنه ذهب بنفسه الى خيمة ذلك القائمقام ، وأمر باقتلاعها ، وقلعها على رأسه ؛ وحتم أن يسير الرجل مع أورطته مشيا على قدميه . فازداد المرض ثقلا على المسكين ، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى . فتأخر عن أورطته . فأمر اسماعيل باشا الشركى بتجريد من رتبته وتنزيله الى الصف نفرا بسيطا ! ففعل . ولكن ذلك لم يشف غليله ، كأنه كان بينه وبين ذلك القائمقام نار قديم . فلما استقرّ الجيش العائد من (قرع) فى (قياخور) ، طلب محاكمته أمام مجلس عسكرى . لحكم ، وحكم المجلس عليه بالإعدام . فأخذوه وأجلسوه على أرض ، موقق الركبتين ، مغلول الكوعين ، وراء كتفيه . وأطلقوا عليه الرصاص . بفجر جروحا عذبة ، ولكنه لم يمت . فكلف باشجاويش بالاجهاز عليه . فقتله صبرا^(١) !

واننا لدى مطالعتنا هذين الحادتين ، ووقوفنا على ما أجمع عليه المؤرخون من غربيين ومصريين ، من أن كبار الضباط الشراكسة كانوا شديدي القسوة والجبروت

(١) أنظر : "مصر المسجلة والحديثة المسجدة" لداي ص ٤٥٠ و ٤٥١ .

على الضباط المصريين ، لا سيما الصغار منهم ؛ وأنهم كانوا يؤاخذونهم بالعنف والشدة على أصغر الصغائر ، لكيلا يفشلوا على زعمهم ؛ ويلقونهم في أضيق السجون ، عند أقل حادثة ، نفهم بجلاء لماذا قام أحمد عرابي بثورته ؛ وندرك بسهولة أنه كان لا بد منها مادامت روح القيادة العليا هي عينها التي تولت زمام حملة سنة ١٨٧٦ المشنومة .

وكان السردار ، منذ قيامه من (قرع) ، قد كلف أورطة بالسير أمام الجيش لتمهد له الطريق وتجهزها فيما بعد (قياخور) ؛ وتبني له أسباب الراحة والاطمئنان . فانطلقت تلك الأورطة ، وقامت بمهمتها ، حتى بلغت حصن (أمباتقان) المقام في وسط المسافة بين (قياخور) و(ينجس) . وكان المنظور أن الذين ابتنوه . وقضوا عدة أسابيع يشتغلون في حفر آبار يجواره قد أوجدوا منها العدد الكافي ، واعتنوا بحرص تام بحفظ الماء فيها . ولكن قلة الصيانة — وهي النقص الأكبر في أخلاقنا الفردية والقومية على العموم — أدت الى إهمال شأن تلك الآبار حتى طمرها التراب وعفى آثارها . فلما لم تجد الأورطة المتقدمة أثرا للماء فيها ، اجتازتها الى (ينجس) ، بدلا من تنظيف الآبار وتطهيرها لإعادة الماء إليها ، أو حفر غيرها تفي بحاجة الجيش القادم .

فنجمت عن ذلك نكبة أخرى أصيب الجيش بها ؛ لأنه ، اذ لم يجد ماء بعد سير حثيث متعب ، فلّ ، وتبعثر ، وتشتت أيدي سبا . ولما أنك الرجال النصب في تلك الفلوات المجهولة ، شرعوا يركبون خمسة وستة على البهيمة الواحد ؛ فأدى ذلك الى إيهام حيوانات النقل ، إيهاما أودى بحياة معظمها ؛ وبات الذهاب من (قرع) — وما كاد المصريون يخلون حصنها إلا واحتله الأجهاش ودمروه — الى

مصنوع يرى الطريق مغطاة بجثث الرجال والبهايم ، وقد اجتمعت عليها الطيور الكاسرة ، والوحوش الضارية ، متبارية في نهشها ، كأنها دعيت الى وليمة لم تكن في الحسبان !

على تلك الحالة الرديئة ، وصلت بقية الحملة الى مصنع ، حيث أقامت أياما في انتظار ورود الأوامر اليها بالعودة الى مصر . فلما جاء المرسوم بذلك ، نزل السردار بمن معه في إحدى السفن الحديدية ، وأزلوا ما بقي من المدافع والأسلحة والمهمات في ثلاث سفن كبيرة أخرى ، وأقلعوا قاصدين السويس ، وكأن النحس أبى إلا مرافقة ألوية راتب الى النهاية ؛ فحمل سفينة منها تدعى ” دنقلة “ على الارتطام بصخر في الماء ؛ ففرقت بما عليها ؛ ولم ينج منها غير الرجال . ولما وصل العساكر الى السويس ، سيروا على الأثر الى رأس الوادي ، حيث أقاموا أياما ؛ ثم سرحوا . فعادوا الى أوطانهم يحملون أنباء البؤس والشقاء اللذين حلا بهم ، والنكبات التي احتملوها .

انتهاء الحروب
مع الحبشة

هكذا انتهت الحروب مع الحبشة ، بعد أن كلفت الخزينة المصرية نيفا ومليونين من الجنيهات . ولولا أن سوء طالع البلاد حال دون رغبة الخديو في تسليم قيادتها الى الأكفاء من موظفيه ، بضرب الصفح عن كونهم غربيين أو شرقيين ؛ وأن العنصر الشركسي المتغلب في المراجع العليا على دوائر المشورة أبى إلا مقاطعة الغربيين ، واحتقار كفاءتهم ، اعتدادا منه بكفاءته المعدومة ، لما آلت جهود (اسماعيل) الى تلك النتيجة الوخيمة ؛ ولما باتت نكبة الحبشة من أقوى عوامل ضياع الثقة الغربية بمصر ومقدرتها .

لذلك قلنا بحق ان تحديد التخوم بين الأملاك المصرية والحبشية أصبح من أهم المشاغل والأمر ؛ لأن النجاشي ، بعد الفوز الأدبي الذي أوتي به بانسحاب الجيش

المصري بخفى حنين، أصبح شديد المراس في طلباته ، بعيدا عن حدود التسامح والتساهل في التسليم بالمطالب الخديوية . ففضى جوردون مدة ولايته كلها على السودان ، مشتغلا في تسوية الخلاف ، عاملا على اعادة المياه الى مجاريها بين الدولتين . وكان أول أمر باشره ، عند توليه الحكمدارية ، أنه ذهب الى مصوع لعقد وفاق مع النجاشي بشأن الحدود ؛ لكنه وجد (ولدا ميخائيل) شاهرا العصيان على يوحنا ؛ ووجد أن يوحنا يلقي تبعة عصيانه على تحريضات سرية تأتيه من مصر . فأجل النظر في الأمر الى فرصة أخرى ؛ وذهب الى دارفور للنظر في إخماد ثورة الأميرهارون الرشيد كما مرّ . ثم عاد الى (سنهيت) ، فوجد (ولدا ميخائيل) لا يزال على عصيانه . فلكى يبرهن للنجاشي على أن مصر لا يد لها في تمزده ، طلب اليه أن يتحد معه على سحقه . فلم يجبه يوحنا الى طلبه . فعاد الى الخرطوم ومصر ؛ ثم رجع بطريق البحر الأحمر الى هرر فوصلها في ابريل سنة ١٨٧٨ ؛ فوجد رؤوف باشا مشغولا عن الرعية بشئون تجارته ، وقد كثرت ظلمه ، فعزله .

وأما الحبشة فلم يتوصل الى الاتفاق معها .

الى هنا تقف حركة الفتح والتوسع في أيام (اسماعيل) . ويؤخذ منها ، بصفة اجمالية ، أن السير صموئيل بيكر ، فيما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٣ ، احتل وادى النيل الأبيض الأعلى لغاية (جندوكورو) ؛ وأن الزير فتح بلاد بحر الغزال فدارفور ؛ وأن جوردون كمل عمل بيكر ، فأسس نقطا حربية لغاية (مرولى) على نهر السمست ؛ واحتل ماسندى عاصمة مملكة يونيورو ؛ ووضع حدا للنزاعات التي كانت قائمة منذ دهر ، بين قباريجا وآتفينا وريونقه ، سليل أول ملوك اليونيورو ، على تقسيم هذه المملكة ! فأجبر قباريجا على الامتثال لارادته ؛ وعين الاثنين الآخرين حاكين على (ماجونجو)

و(مرولى) ، تحت ولاء الخديو ؛ وأن حملة عسكرية أخرى بلغت بحيرة فكتوريا ، وأقامت على بعد قليل من شلال رييون العظيم نقطة عسكرية عند الدرجة ٣٠.٣٠ شمالى خط الاستواء ؛ وأن الجنود المصرية احتلت فى الوقت عينه بربرة ، وعهدت إليها مهمة التقدم بالتدرج على طول حدود الحبشة الجنوبية الشرقية ، للاحاطة بهذه البلاد ، باخضاع عموم المقاطعات الممتدة ما بين البحر وينابيع النيل ؛ وأن توسع السيادة المصرية على ساحل أفريقيا الشرقى سار بخطوات متساوية مع سير الفتوح فى داخلية القارة ؛ وأن مصر وضعت قدميها بثبات وعزم على خليج عدن فى سنة ١٨٧٣ ؛ وأن مترنجر ، بصفتة محافظ مصووع والحاكم العام للسودان الشرقى ، مافى يوسع دائرة ولايته حتى مدها رويدا رويدا على ساحل الصومال فيما وراء بربرة ؛ وأن الخديو استخدم ذلك الثغر قاعدة لتسيير حملات متتابعة ضد قبائل الصومال المجاورة ، لاسيما قبائل القالا ، فقهرها على أمرها ؛ وأنه استولى على هرر بدعوة من أهلها ؛ وأنه لما لم يعد فى سبيل تجمع أملاكه بعضها الى بعض سوى الحبشة ، أراد كنسها من سبيله ، فأوقف دفاعها عن نفسها ، وسوء اختيار القواد الذين نيطت بهم محاربتها ، سيرجنوده الفاتحة المنصورة .

فكانت نتيجة هذه الفتوحات كلها أنه أضيف خمسون ألف ميل مربع الى مساحة الدولة المصرية ونيف وثلاثة عشر مليوناً ونصف مليون الى عدد سكانها .

الفصل الثاني^(١)

العناية بالعلوم وتوسيع دائرتها

أبدو فيخضع من بالسوء يذكركى * كأئنى فوق أعناق العدى علم
«أحمد بن شاهين الدمشقي»

غير أن أهم نتائج تلك الفتوح تمكن (اسماعيل) من إرسال عدّة بعثات علمية الى
أواسط أفريقيا ومجاولها ، وأقاصى سواحل المحيط الهندي الشرقية ، للقيام باستكشافات
شتى ، فى أبواب مختلفة ، أثرت العلوم من وراثتها وزادت دائرتها اتساعا ؛ ورفع
فى الوقت عينه شأن دولته رفعا باهرا .

وذلك علاوة على ما سبق لنا ذكره فى الفصل الخامس من الباب الأول ، من
مظاهر عنايته الفائقة بالمعارف والتعليم والحركة الفكرية ؛ وما بذله لأربابها والقائمين
بها من صنوف الاكرام والترغيب ما لم يرو عن عاهل شرق غيره ، منذ أيام بكار العباسيين
وبكار الفاطميين .

ولما كان تفصيل وقائع تلك البعثات ، على ما فيه من لذة وتشويق للطالعة ،
يستدعى كتابا على حدته ، يحسن بالمجمع العلمى المصرى أن يكلف بوضعه أحد
أعضائه الأفاضل ، ولو على سبيل الاعتراف بما كان (لاسماعيل) عليه من أيراد ، نرانا

(١) أهم مصادر هذا الفصل : التعليق المشار اليه بحرف F فى كتاب ادون دي ليون المنون "مصر

مضطرين ، لثلا يطول هذا المؤلف بين أيدينا طولا متقددا ، الى الاكتفاء بنبذة وجيزة عنها والاشارة اليها فقط .

على أننا لسنا بذاكرين هنا إلا البعثات المرسلة من (اسماعيل) على نفقة حكومته الخاصة ، مغضين النظر عن البعثات التي شجع على ارسالها المجامع العلمية الغربية ، من نوع الشركة الجغرافية الملكية بلندن وغيرها ، أو قام بها أفراد كالسير صموئيل بيكر ، بمساعدته الفعالة .

ومرجع الفضل في تمكين (اسماعيل) من الإقدام على إرسال تلك البعثات إنما هو لاستقدامه الضباط الأمريكيين ، وإنشائه مدرسة خاصة لتخريج أركان حرب ، واعتنائه اعتناء فائقا بتربية ضباطها ، ثم لاحتياطه برجال ذوى عزم وشجاعة من الغربيين والمصريين على السواء ، رأوا لذة كبرى في إيقاف حياتهم على الرحلات والاستكشافات العلمية .

والبك بيان تلك الرحلات والاستكشافات مأخوذا عن كتاب "مصر الحديد" الرحلات العلمية
والاستكشافات للسترا دوين دى ليون القنصل الأمريكانى السابق لنا ذكره مرارا :

(١) رحلة جوردون من جندوكورو الى بحيرة ألبرت نيازا ، بركة واطسون وتشيندال وجيسى ، لمعرفة مجرى النيل الأبيض في تلك الجهات ، والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفافه ، الجوى والطبيعية والزراعية وغيرها .

(٢) رحلة واطسون وتشيندال ، بأمر من جوردون ، من الخرطوم الى جندوكورو للغرض والمهمة عينها .

(٣) رحلة واطسون وتشيندال أيضا في ديسمبر سنة ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جندوكورو ، ليرصد انتقال الزهرة ويضعها تقريرا عنه للراصد الفلكية بمصر والغرب .

- (٤) رحلة جيسى ، بأمر من جوردون ، الى بحيرة ألبرت نيازنا ، وطوافه فيها للوقوف على اتساعها ، وعلى مقدار المنصب من مياهها فى النيل سنويا ، ولمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك .
- (٥) رحلة لويج ، تحت إمرة جوردون ، لارتداد مجرى النيل واختباره بين بحيرة فكتوريا نيازنا ، ومرولى ، اختبارا شاملا ، واستكشافه بحيرة ابراهيم ، المسماة كذلك ، على اسم أبى الخديو ووصفه إياها وصفا وافيا .
- (٦) رحلة لينان وجيسى وپياچيا ، تحت إمرة جوردون ، لتحقيق مجرى النيل ، ودرسه درسا دقيقا ، ما بين شلالات كيا ، وبحيرة ألبرت نيازنا .
- (٧) استكشاف جيسى الفرع الخارج من النيل بالقرب من بحيرة ألبرت نيازنا ، والساثر نحو الشمال الغربى .
- (٨) استكشاف پياچيا الفرع الخارج من بحيرة ابراهيم ، والساثر نحو الشمال .
- (٩) رحلة جوردون بين فويرا ، ومرولى ، لدرس مجرى النيل بينهما .
- (١٠) رحلة لويج ومانيو الى البلاد ما بين النيل الأبيض ، بالقرب من جندوكورو وبحر الغزال ، لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها ، واستطلاع بلاد ما كياكا ونيام نيام (النمائم) .
- (١١) رحلة الكرنيل كلستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب ، لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة ومتول ، والدبة واتيل .
- (١٢) تجول الكرنيل كلستون فى الجزء الشمالى من إقليم كردوفان ، لوضع تقرير واف عنه ، وقضاؤه عدة شهور فى تلك المهمة .

(١٣) رحلة الميجر پراوت لارتياذ اقليم الكردوفان، عامة؛ والوقوف على دقائقه؛ ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى؛ وتجوالة، ومعه الخمسة الضباط البادى ذكرهم من ضباط أركان الحرب فى تلك الأصقاع، تجوالا قطع فيه نيفا وستة آلاف كيلومتر؛ وتحديد سبعة عشر موقعا تحديدا فلكيا .

(١٤) قيام الدكتور پفند، تحت ادارة كلستون وپراوت، باجراء اختبارات نباتية، لمعرفة نباتات وأزهار اقليم الكردوفان، والعود بمجموعة نباتية، من تلك البلاد، كان لها شأن يذكرون عند علماء التاريخ الطبيعى .

(١٥) قيام الكرنيل پردى واللفتننت كرنيل ميسون وخمسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياذ الطريق وسيره، ما بين دققة والفاسر، عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .

(١٦) رحلة الكرنيل پردى واللفتننت كرنيل ميسون والميجر پراوت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين الى دارفور، ودار فريت، وحفرة النحاس، واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية؛ وسيرهم من جبل ميروب شمالا الى السكا جنوبا، وودداى غربا؛ ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك لأصقاع، بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلومتر؛ وتعيينهم ٢٢ مركزا تعيينا فلكيا دقيقا .

(١٧) قيام الدكتور پفند، تحت ادارة الكرنيل پردى، باجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات اقليم دارفور المفتوح، وأزهاره؛ والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التى جاء بها الدكتور عينه من كردوفان .

(١٨) رحلة متشل الجيولوجى، وأميليانو، وضابط من ضباط أركان الحرب المصريين من قنا الى البحر الأحمر، بالقرب من القصير؛ ووضع خريطة لتلك الجهات وتقرير علمى عنها .

(١٩) رحلة متشل عينه بمن معه الى البلاد الواقعة فى شمال زيلع الغربى، وبالقرب من فرضة تنجورا ، للوقوف على حالها من الوجهة العالمية على العموم ، والجيولوجية على الأخص .

(٢٠) قيام القائمقام مختار والمساعد القائمقام فوزى باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر، وتخطيطها؛ ووضع خريطة لها وللبلاد الواقعة فى جيرتها من جميع الجهات .

(٢١) بعثة الكرنيل لكيت والكرنيل فيلد واللفتننت كرنيل دريك والضابط بليغ أفندى والميجرات ديوليو ودينش وديوهولى ، والكبتن إرجنس ، وعدة من ضباط أركان الحرب الآخرين الى جوار مصبوع وهضبة الحبشة ، لدرس طبيعة الأرض وطوبوغرافيتها ، ومناخ البلاد ووسائل معيشتها ؛ ولوضع خريطة مفصلة لها ؛ وذلك قبيل الحمل عليها عسكريا .

(٢٢) بعثة متشل بعد اكتشافه منجمى ذهب قديمين وأميليانو من مصبوع الى هضبة الحبشة لاجراء أبحاث جيولوجية . وهى البعثة التعميسية التى أسرفها الأحباش متشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوبا . وقد بين ذلك الأمريكى الفاضل والمنكود الحظ معا تفاصيل حوادثها فى الكتاب الخاص الذى وضعه عنها للجنرال ستون ؛ والذى يدخل قارئه فى كنه أسرار المعيشة الحبشية وأخلاق أولئك الأقوام المهمجين^(١) .

(١) تقرير عن استيلاء الحبشان على البعثة الاكتشافية الجيولوجية والميرالوجية المرسلة من أركان حرب الجيش المصرى "لستر متشل ل . ه" .

(٢٣) رحلة الضابط عبد الرزاق نظمى وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين، من بربرة الى جبل دوبرا، للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما، ووضع خريطة تبينها وتشرحها .

(٢٤) رحلة الكرنيل وورد واليوزباشى صدقى الى سواحل المحيط الهندى الافريقية الشرقية، لدرس طبيعتها ومعرفه مواقعها، ووضع خريطة تفصيلية لها .

(٢٥) رحلة الميجر ديوهولى، صحبة ضابط من ضباط أركان الحرب، لاستطلاع الطريق بين أسىوط وعين العجبة ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها .

(٢٦) رحلة الضابط محمد هدايت، من ضباط أركان الحرب، تحت ادارة مترنجر، للاستطلاع ما بين فرضة نتجورة وبحيرة اعوسا .

(٢٧ و ٢٨ و ٢٩) بعثات مختلفة الى كردوفان ودارفور وخط الاستواء، لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترمومترية متنوعة .

(٣٠) بعثة برتن الى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلاتها . و برتن رحالة مشهور جال المعمور بأسره تقريبا ، ووضع كتباً ترغّب في مطالعتها ، وصف فيها أسفاره وصفها حيا .

مقارنة مفيدة وإن الانسان يقف مبهورا حائرا أمام انبعاثات هذه الهمم الاسماعيلية الفائقة في ميدان لم يخطر لأحد من أسلاف صاحبها العمل فيه ، مع أن المدة المنصرمة بين ملكهم وملكه قصيرة ، ويكاد العقل لا يتصورها كافية لنضوج مثل هذا التقدم الرائع ، في العقلية العلمية ، وتقدير العلم حق قدره لمجرد ذاته .

وفي الحقيقة ، فانتنا نعلم أن (محمد على) ، الرجل العظيم ، على سعة عقله ، وقوة بدهته ، وصفاء ذهنه ، لم يكن يقدر أن يفهم مطلقا ما هي الفائدة من صنع الخرط ،

حتى انهم يروون عنه أن سليمان باشا الفرنساوى ، بينما كانت الحرب قائمة على قدم وساق فى سوريا ، بعث يطلب من ادارة الأشغال العمومية بمصر ارسال فرقة من المهندسين اليه لكي يضعوا خريطة لتلك البلاد ، لاسيما لبعض أجزاء منها كان يشعر باحتياجه الى معرفة طوبوغرافيتها بالدقة ، لأعماله الحربية ؛ فلما كوّنت الفرقة ، ووضعت الأدوات اللازمة لها تحت تصرفها ، التمس من (محمد على) التصريح لها بالسفر . ولكن الباشا حينما علم أنها مسافرة لغرض عمل خريطة فقط ! رفض قائلا : « وما الفائدة من عمل خريطة ، مادامت البلاد فى أيدينا ^(١) ! » ؛ وإنما نعلم أن الخوط المساحية التى صنعها الايطالى المدعو (مازى) مع بضعة شبان مصريين متخرجين من القصر العينى لبعض أجزاء مصر السفلى ، حينما مسحت عموم الأطنان المصرية فى سنة ١٨٢٢ تحت ادارة المعلم غالى كبير القبط وملاحظته ، قد بعثت كلها ودثرت بالرغم من نفاستها وشدة الحاجة اليها ^(٢) ؛ وإنما نعلم أيضا أن الرجال الذين أحاطوا بالباشا العظيم فى حياته وساعدوه على نفاذ مشروعاته لم يكونوا ، اذا استثنينا منهم بعض غربيين ، سوى أفراد ذوى همم عالية ومخلصين ، لم يكونوا من العلم بحيث يفهمون فائدة هذا العمل النافع الجليل ؛ فان لبنان باشا حينما تعين باشمهندسا للوجه القبلى وأحيط بزمرة من المهندسين المتخرجين من مدرسة هندسة القاهرة ، طالب كلا منهم بعمل خريطة للجهة الكائنة تحت ادارته ليقدر مقدار كفاءته ؛ وطلب من حكومة (محمد على) الآلات اللازمة لذلك ؛ فأجابته عن لسان محمد بك المسترلى ، وكان شيخا يكاد يكون أميا : « أن الطلب المقدم منك طلب صائب ؛ ونقر لك أن ما تريد أن تعمله

(١) أنظر : كتاب لبنان دى بلقون المعنون " بيان أهم الأعمال التى تمت فى القطر المصرى منذ أيام

الفراغة الى اليوم " .

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ٤٩٠

عمل مفيد؛ ولكن حيث أنا لا نعلم ما هي هذه الخطوط ولا ندرى ما إذا كان في وسع المهندسين أن يصنعوها ، فانا نودّ أن نرى أولاً بعضاً منها من ذات صنعهم ، فإذا أعجبنا أسرعنا الى اعطائك الآلات والأوراق التي طلبتها^(١) ؛ ونحن نعلم كذلك ان لينان باشا نفسه في سنة ١٨٤٠ — وكان إذ ذاك بيكا — وضع ، بعد متاعب جمة ، خريطة عامة لمصر السفلى ورسمها وكلها ؛ ثم اقترح على الباشا العظيم أن ينشرها لتعم فائدتها ، لا سيما بمصر ، حيث يهيم الكل وعلى الأخص الحكومة معرفة الترع والجسور والأشغال الخاصة بالرى ؛ فأعرض (محمد على) عنه ، ولم يجبه لابنعم ولا بلأ^(٢) ؛ ونعلم أن لينان هذا أيضاً وضع بناء على أمر (محمد على) نفسه خريطة لمديرية الفيوم ، راقب صنعها أدهم باشا — وكان رئيس ديوان الأشغال العمومية — مراقبة دقيقة . فبرزت خريطة جميلة جداً مقياسها $\frac{1}{100,000}$ ؛ فصنعوا منها واحدة أخرى مقياسها $\frac{1}{200,000}$ وأعطوها للأمرتنفيذ لرغبته ؛ فأهملنا مع ذلك ، فضاع أثرهما بل ذكرهما^(٣) ؛ ونعلم أن عناية حكومة (عباس الأول) بدفترخانات الأنشغال وتصميماتها ورسومها وخرطها وملفات أوراقها تمثلت في هذا العمل المادى وهو : أنهم وضعوها كلها في زكائب كبيرة كزكائب القطن ، ورموها تحت دوس الأقدام في مخازن ملائى رطوبة وعفونة وجرذاناً ؛ فأكلتها تلك الرطوبة وهذه الحيوانات^(٤) ؛ ونعلم أخيراً أن صدور أمر (محمد سعيد) الى مصرى يقال له محمود بك (محمود باشا الفلكى) — أقام

(١) أنظر : كتاب لينان دى بلفون المعتبر "بيان أهم الأعمال التي تمت في القطر المصرى منذ أيام الفراعنة الى اليوم" ص ٤٨٩ و ٤٩٠

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ٤٩١

(٣) أنظر : الكتاب عينه ص ٤٩٢

(٤) أنظر : الكتاب عينه .

مئة بفرنسا ، يتعلم في مرصد باريس — بعمل خريطة عامة لمصر على قاعدة نقط
مثلثية تحدد بملاحظة خطوط الطول والعرض ، (فرجع محمود بك في وضع تلك
الخريطة الى عموم ما صنع من قبيلها ، لاسيما حرط الحملة الفرنسية ، وحرط لبنان
السابق ذكرها ، والرسوم المساحية التي صنعها يهض باشا لمديريات بنى سويف
والمنوفية والغربية ؛ واستفاد من ذلك كله لصنع خريطته التي لما تمت كانت خير
ما أخرج من نوعها في القطر المصري) ، قد عدت من أجل الأعمال العائمة المفيدة في عهد
(محمد سعيد باشا) .

فلا يسعنا ، ونحن نعلم ذلك جميعه ، ونرى — إزاءه — المجهودات المتنوعة المبذولة
من (اسماعيل) في زيادة كنوز العلم المجرد ، وعدم احجائه عن أية نفقة وأية مشقة
تستدعيها تلك الجهود ، إلا أن نعتقد بأن قرنا ، على الأقل ، انقضى بين ملك (سعيد)
وملكه ، ونكاد نأبى التصديق بأن مثل ذلك التطور العقلي المدهش ، في الوسط المصري
بأكمله ، قد أمكن أن يتم بمجرد ظهور رجل واحد على مسرح الحياة العمومية .

لذلك كان اعجاب الأوساط المتمدينة في الشرق والغرب بما امتاز به عهد (اسماعيل)
من حركة فكرية خصيبة ، وبعناية الخديو الفخيم بالعلوم وزيادة كنوزها ، ورغبته
في توسيع دائرتها ، اعجابا عاما لا تشوبه شائبة . ولذلك استحق (اسماعيل) عن جدارة أن
يجلسه احترام الانسانية لكل من عني بالعلوم في مصاف الاكارم من النوع البشرى :
كبريكليس ، وأغسطس قيصر ، وعمانوئيل السعيد البرتغالى ، وليو العاشر ، ولويس
الرابع عشر ، الذين امتازوا بتنشيط العلماء ، وترغيب ذوى المعرفة والإقدام في الرحلات
العالمية والاستكشافات العمرانية ! ألا فليبق جالسا هناك الى أن تدق الساعة !

الفصل الثالث^(١)

أبهة الملك وجلاله

لا سيما في المواسم والرسميات والأعياد والأفراح

رأت مصر على ممر القرون من مظاهر العظمة ومجاليها ، وأبهة الملك وجلاله ، ونخفخة الرسميات وجمالها ، ما لا تحسد معه قطرا في الوجود على ما أحرزه من ذلك ؛ ولكنه لم تتوال تحت قبة سمائها الصافية ، وعلى ضفاف نيلها السعيد ، سلسلة أعوام أخذت نصيبها الأوفر من الجلال والمهابة ، والبهجة والأبهة ، والجمال والفضامة ، واللذات ، مثل أعوام ملك (اسماعيل) الستة عشرة . فقد كانت حاملا في مخيلة التاريخ لم يتحقق إلا مرة واحدة في دائرة عصوره ! لا تكمنى عن جلال حفلات الفراغة الأقدمين ؛ ولا عن أبهة الاحتفال البطليموسى المهيب بالمجئ برفات الاسكندر الأكبر من بابل الى مقره الأبدى في الاسكندرية ؛ لا تذكري «الحياة التي لا يقتدى بها» التي قضاها أنطونيوس وكليوباترا ، ما بين كانوب وفارو ، قبل أن يمد البحر والأرض بهما ؛ لا تحدثني بأيام أحمد بن طولون وحمارويه ، وموكبهما السنن ، وابتهاجات قران قطر الندى بالخليفة العباسي ، المسالك على ضفاف الدجلة في بغداد ؛ لا تخبرني بزهو الأعياد والرسميات في أيام الفاطميين التي لن تنسى ، وبجلال جلوس أولئك الخلفاء

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تذكريات عن أميرة شابة مصرية" للس تشرنمريتها ، والفصل العشرون من كتاب "مصر الخديوي" لادون دي ليون والفصل السابع من كتاب "باريسي في القاهرة" لكارل دي بريير ، و"حياة البلاط بمصر" لبتلر .

البذائخين ، ونفامة مواكبهم فى الأعياد والمواسم ؛ لا تطنطن لى بفخفخة رجوع البندقدارى وقلاوون وفرج والناصر وبرقوق والمؤيد وبرسباى وقايتباى الى عاصمتهم المصرية ، عقب انتصاراتهم فى الشرق ، وشقهم شوارعها بالقبة والطير ؛ ولا تذكر لى دخول بونايرت القاهرة على رأس جيشه الفائر من تحت قبة باب الفتوح ، بين عزف الموسيقىات ، ودق الطبول ؛ فان هذا جميعه ، على ما فيه من سنا وسطوع ، وأخذ بمجامع القلوب ، ينكشف تماما أمام الأشعة المنبعثة الى صفحات الأساطير عن أهبة الأيام وجلالها وأعيادها فى عهد (اسماعيل) .

وانا بعد ما تقدم لنا ذكره عن الأعياد التى أقيمت احتفالاً بقدوم السلطان عبد العزيز ؛ واللورد باجيت أمير الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض ؛ والامبراطورة أوجونى ، امبراطورة فرنساويين ؛ والامبراطور فرترىوسف امبراطور النمسا والمجر ؛ والبرنس فردريك ، لى عهد الدولة البروسية ؛ وزمرة العواهل والأمراء الذين حضروا حفلات فتش « ترعة السويس » ؛ — وقد أنفق فيها وحدها ما أنفقته أسرة بومتها من الأسر السابقة فى أعياد مئات من السنين ؛ بعد ما سبق لنا وصفه من مظاهر الضيافة التى بذلت فى تلك الأعياد للألوف من الوافدين ، تباعا ، أياما بل أسابيع متوالية ، وامتازت بأطعمتها اللذيذة ومشروباتها الفاخرة وزهها النبيلة الجميلة ، والضيافة التى كانت تبذل بسخاء لا يعرف حدا ، وتفنن لا يعبر عنه وصف لكل عالم وأديب ، ورجل سياسة أو مال ، كان يقدم زائرا على العاهل المصرى البهى المكارم ؛ بعد ما شرحناه من اقامة الأعياد والمراقص الشتائية ، الآخذة بهجتها بمجامع الأبواب ، فى كل سنة من سنى ذلك العهد العديم المثل ؛ وما بيناه من استقدام الملك الخاتى الكف طوائف الممثلين والممثلات ، وعلى رأسها نوابغ الفن وملوكه وملكاتة ، منذ

أنشأ المسارح الفخمة للتمثيل فى عاصمتى بلاده ؛ بعد ما ذكرناه من اقامة حفلات السباق فى مصر والاسكندرية على نظام لم تمهده القرون السالفة مطلقا ، وأزرى بحفلات لعب القبق ، فى أيام السلاطين الممالك ؛ وما ذكرناه عن مظهر (اسماعيل) الخلاب فى معرض باريس سنة ١٨٦٧ ، وفى زيارته المتعددة للعواصم الأوروبية لا سيما فى سنة ١٨٦٩ ؛ وفى الحفلات التى أقامها فى قصره بميكون على البوسفور للسلطان عبد العزيز وكبراء دولة بنى عثمان ، لا نراى فى احتياج الى التوسع فى هذا الباب ، ولكنا ، لايفاء الموضوع حقه ، نقول ان أهبة الملك وجلاله تمتلأ فى أيام (اسماعيل) علاوة على ما ذكرناه من مظاهرها : (أولا) فى الأعياد والرسميات ؛ (ثانيا) فى الأفراح والأعراس ؛ (ثالثا) فى القصور والسرايات وما اشتملت عليه .

أما الأعياد — وهى الاسلامية الكبرى ، والقومية العامة ، كعيد وفاء النيل ، وتذكار يوم الجلوس السنوى — فانك كنت ترى فيها العاصمة قائمة قاعدة ؛ تحتاز شوارعها المواكب الفخمة والعربات الفاخرة ، والرايات والأشبار ، والطبول والزمرور وجماعات أصحاب الرتب والنياشين بملابسهم الذهبية الساطعة ونياشينهم المتألثة ، وأوسمتهم الفاخرة ؛ يفدون على سراى عابدين زرافات ، ووجدانا ؛ وكنت تسمع الموسيقىات تصدح بأنغامها الشجية فى كل حى من الأحياء ، وتدوى المدافع دويا متعاقبا ، وتجرى الاستعراضات الجميلة : إما فى ساحة عابدين الفسيحة ، وإما بالعباسية ، مكان المولد النبوى ، الممتاز من بين تلك الأعياد بإحياء الليالى السابقة لحلوله ، لإحياء بديعا ؛ فتتشرف فى الفضاء الواسع السراىات الفخمة المزدانة بأفخر الرياش ، لا سيما سراى الحديد وسراىات رجال حكومته ؛ وتتل الصلوات وتقام الأذكار فى الخيام والصواوين ، وتعم القيوضات الحديدية المعوزين والفقراء . فتمد لهم الاسمطة ليلا ؛

فيأكلون ما طاب ولد ، وتشعل السوارنج والألعاب النارية على أبدع الأشكال وأنتم الأنواع .

وأما عيد الجلوس ، فانه كان يمتاز بمرور عشرة آلاف درويش ، بأشايهم وراياتهم ، أمام شرفة القصر بعابدين بضجة وعجة عجيبتين ، تستمران ساعتين ، وباستعراض نفم يقام بالعباسية ، وتؤمّه جماهير العالمين من كل فج عميق . .

ناهيك بما كان يقام في تلك الأعياد من الولائم ، وما ينجر من النحائر ، وما يوزع من الصدقات ، وينعم به من النعم ، ويحاده من العطايا ، فما من مستخدم في القصور مهما كان حقيرا إلا وتخرج له الهدايا الثمينة المتنوعة ، للكبراء ، تمنح القصور والأطيان ، والجواري الحسان ، والجواهر الثمينة ، والحياد المطهمة ، وللتوسطين تهدي صر النقود ، أو السيوف المرصعة ، والآنية الفاخرة ، والرياش الوثير ، وللأصاغر ، تعطى الجوائز من الخواتم والساعات ، والملابس والخريات . فكنت ترى الأقوام ، على اختلاف مراكزهم الاجتماعية ، ينتظرون حلول الأعياد بمطامع مفتوحة وأعين مرفوعة ، مركزها وليّ النعم وآل بيته . فتجود أيدي (اسماعيل) وأزواجه وبناته بما يشبع تلك المطامع ويقتّر تلك العيون^(١) .

وأما الرسميات ، وأهمها استقبال القناصل عند تعيينهم ، فإن أخص ما كان يستوقف الأنظار فيها العربات الخديوية الخاصة تجرّها أجاويد الحيا ، تارة ستة ، وطورا ثمانية ، وكلها من لون واحد ، وتحف بها كوكبات الفرسان بسيوف مشهورة ، فتذهب بمعتمدى الدول الى حيث يستقبلهم العاهل المصرى وهو في وسط حلقة من وزرائه وأخصائه ، يأخذ سنا ملابسهم بالأبصار ، وتبهر جواهر النياشين المتألثة على

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لنبز ، ص ٢٣٠

صدورهم الأنظار؛ فبعد أن تبادل الخطب المعتادة؛ وبتصالح الأيدي، كان يصدر الأمر الكريم بالإنعام على الوافد بسيف من السيوف المرصعة الثمينة، وحصان من أجاويد خيل الاسطبلات الخديوية العامرة .

الأفراح
بزواج الأنجال

وأما الأفراح والأعراس، فلا أوقع في تقريرها الى دائرة الخيلة من وصف الأعياد التي أقيمت احتفالاً بزواج الأمراء الثلاثة: توفيق وحسين وحسن، أبناء (اسماعيل)، من الأميرات أمينة هانم بنت إلهامى باشا بن (عباس الأول)، والأميرة عين الحياة هانم بنت الأمير أحمد باشا بن (ابراهيم الأول)، والأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن (محمد على) الباشا العظيم؛ وزواج أختهم الأميرة فاطمة هانم بالأمير طوسون بن (محمد سعيد) — تلك الأعياد، وقد أقيمت ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٨٧٣، دامت أربعين يوماً كاملة باعتبار عشرة أيام لكل فرح منها؛ ولا يزال ذكرها الى يومنا هذا يبهز تصور الذين رأوها وعاشوا أيامها اللامسية .

فان شوارع العاصمة المهمة، وعلى الأخص ما كان منها مؤدياً الى القصر العالى مقتر والدة (اسماعيل)، وإلى سراى الجزيرة، مقتر حفلات (اسماعيل) المفضل، وسراى القبة، مقتر فلى العهد، زينت بالنجف والفوانيس المختلفة الألوان على مسافات بضعة آلاف من الكيلومترات؛ ووضع في نهايتها أقواس نصر مختلفة الأنوار، جعلوا في أعاليها طرقات رصعت بالشموع .

فسطعت ملايين الأضواء، تتلألأ في الليل كأنها نجوم سطعت فجأة فقلبت الظلام نهارة، أو جعلت المتفرجين يتصورون، مدة ستة أسابيع متوالية، أنهم ينتقلون في الليل من منطقة مدار الشمال الى منطقة أحد القطبين صيفا، حيث لا تغيب الشمس عن الآفاق أشهراً متعددة .

وأقيمت في أهم الميادين ، هنا جوقات موسيقية — وأهمها التي اتخذت موقفها في الطريقة بعالي قوس النصر تجاه القصر العالى — وهناك نخوت آلاتية — وأهمها تحت عبده الجمولى ، بلبل الأفراح ورب الطرب الشرقى على العموم . فأخذت تلك تصدح وتعزف ؛ وأخذت هذه تشنف الأسماع بالحن بديعة وأصوات رخيمة تجعل سامعها يتخيلون أنهم انتقلوا الى جنة الخلد البهية ؛ وأنهم يسمعون ترانيم الملائكة المختارين حول عرش الرحمن .

ونصبت في كل جانب المسارح المرتجلة ، ليمثل عليها غواة الفن وجوقات كراكوز ، فيحضر من شاء تمثيلها مجانا ويعود الى منزله مرتاحا مبتهجا . ومدت الجبال في الساحات العمومية ، لاسيما جهة القصر العالى ، ليلعب عليها « البهلوانيون » ألعابهم المدهشة المحيرة الأبواب ؛ فشبكت بصواري عالية جدًا ، ملفوفة عليها أقمشة ملونة ، تعلوها مرآة فائحة ، وتختلها مناور ساطعة .

ورتبت السواريح بتفنن غريب ، في تلك الجهة عينها ؛ وأخذوا يشعلون كل ليلة جانبًا منها ؛ فتدوى طلقاتها في آفاق العاصمة كلها ؛ وتتناثر نجومها وأهلتها في جميع الأحياء ست ساعات متوالية ، ناشرة فيها أبناء الأفراح القائمة ، وداعية الأهالى على اختلاف طبقاتهم الى الاشتراك فيها .

ففى اليوم الخامس عشر من شهر يناير ، على ما نطق ، بدأ خروج الهدايا المهداة من سمو الأميرة والدة (اسماعيل) وزوجاته الفخيمات الى العرائس من القصر العالى ، وشوارهن . وكان شوار الأميرة أمينة هانم ، زوجة ولي العهد ، أول ما خرج من ذلك النوع . فسير به الى قصر القبة ، تحفره صفوف الفرسان ، بزى عربى بديع ، وآلاى بيادة بأسره ، بملابس بيضاء ناصعة كالثلج ، لتقدمه جوقة موسيقية من أمهر

الغازفين . وكانت الهدايا موضوعة فى اسبنة مكشوفة ، فوق عربات مكسوة بالقصب ، على مخدات من القטיפه المزركشة بالذهب والماس ، يغطيها شاش فاخر ، يمسك بأطرافه أربعة عساكر فى كل عربة ، ويتبعهم ضباط بملابسهم الرسمية ، والسيوف مشهرة فى أيديهم .

وكانت تلك الهدايا عبارة عن مجوهرات سنية ، وقلائد ماس ساطعة ، من النوع المعروف عاقمة باسم "البرلتنى" ؛ ومناطق من الذهب الخالص ؛ وأقمشة مطرزة باللؤلؤ العديم المثل ؛ وزمرد فى حجم البيض ؛ وملابس بيضاء مطرزة عليها رقم الأميرة باللالئى والحجارة الكريمة ؛ وآنية متنوعة من الفضة الصب الخالصة بكية عظيمة . وثن ذلك جميعه يفوق الحصر والعَد . وكان بين الهدايا المقدّمة من (اسماعيل) لأكبر أبنائه سرير من الفضة الصب الخالصة ؛ شبيه بالذى أهده الى الامباطورة أوجونى أثناء اقامتها بمصر ، محلى بماء الذهب الابريز ، وعواميده الضخمة مرصعة بالماس والياقوت الأحمر النادر والزمرد والفيروز . فاجتاز الموكب المهيب شوارع العاصمة ، بين سياج حى من العساكر الشاكي السلاح ، وتقدّم يتمادى فى سيره ، مختلا كأنه طرب بذاته ، شاعر بقيمته .

ولم يختلف شوار الأميرات عين الحياة هانم وخديجة هانم وفاطمة هانم ، والهدايا المهداة اليهن ، عن شوار أمينة هانم ، وما أهدى اليها مما تقدّم وصفه .

وفى اليوم السادس عشر ، أحيى فى العباسية السباق الأوحده الذى سبق لنا الكلام عنه فى غير هذا المكان ؛ وكان منظم (چوكيه) من السود اللابسين لباسا من الحرير الأحمر . ومدّ فيه ، على قفّة الحديدو الخالصة ، مقصّف للدعوين فاقت أصناف

مأكولاته ومشروباته ، فى التنوع واللذة ، كل ما ظهر من نوعها على المقاصف الخديوية الى ذلك الحين .

مرقص الجزيرة

وفى اليوم السابع عشر، أقيم مرقص نغم فى سراى الجزيرة، دعى اليه ما بين أربعة آلاف ونحسة آلاف ذات من الأجانب وأعيان البلاد ووجوهها . فتورت الطريق كلها من عابدين الى منفذ كوبرى قصر النيل فى الجزيرة بفوانيس من الورق الزاهر الألوان ، ونشر عدد عديد من هذه الفوانيس عينا فى جميع طرقات البستان الجميل المحيط بتلك السراى البديعة ، وبين أغصان أشجاره ، وعلى الأخص فى البهو الواسع الممتد طول دورها الأرضى . فكان منظر تلك الأنوار لاسما بسبب تنسيقها وترتيبها من ألطف ما تقترله العيون وتنشرح الصدور .

وامتاز ذلك المرقص بأنهم هياؤا فيه وليمة عظيمة للمدعوين بدلا من المقاصف العادية ، فبعد أن ماجت بمجموعهم الراقصة ، القاعة الفسيحة ، حيث كنت ترى الأنوار المختلفة الألوان المنبعثة عن حلى عقيلات المدعوين تقترن بسطوع أكتافهن ونحوهن العارية ، ويمتج وقار الاسطمبوليات والملابس السوداء بأبهة ملابس كبار الموظفين الرسمية ، الساطعة الأوسمة المتحلية بها صدورهم على قصبها وذهبها الوهاجين ، ويجلال ملابس الضباط العسكرية ، الالامع ذهبها حول وجوه أصحابها ، الملفوحة من الشمس فى فياق السودان ومجاهله ، أوفى مفاوز اليمن ، أوفى واد جزيرة كريت وبين مضائق جبالها ، بعد أن ماجت ، بمجموعهم الراقصة ، القاعة الفسيحة ، بينا الشيوخ المسلمون من علماء وأعيان وموظفين ، اللابسون قفازات بيضاء والمتحفون بوقارهم ، ينظرون الى قصفهم بأعين تستغرب أن يقبل على الرقص الكهول ، وتهزأ بهم هزءا ساكتا ، بعد أن ماجت بمجموعهم الراقصة القاعة الفسيحة ، وقد حركت الحركة شهياتهم الى

الأكل ، جلسوا حول الموائد الفاخرة الممدودة ، حيث أقبل يخدمهم نيف وأربعاة غلام (جارسون) ورئيس طهاة (ميتردوتيل) .

وفى التاسع عشر منه ، بدأت أعياد القصر العالى . فنصبت حول الساحة الممتدة أمامه الصواوين والسرادقات وطليا أسماء أصحابها وبيان الغرض المعد كل منها لأجله ، وفرشت بالطنافس العجمية الفاخرة ؛ وأقبل أرباب اليازجة يقيمون ألعابهم اللطيفة فى وسط تلك الساحة الواسعة ؛ ومن ضمنهم بهلوان كان يصعد على حبله بخروف ويمزقه فوقه ، ثم تفرق لحومه على الفقراء . ورتب مقصفان للعموم : أحدهما على النمط الغربى ، وما قئى مزدحما بقاصديه ، الراغبين على الأخص فى أنبذته العتيقة الجيدة ؛ والآخر على النمط الشرقى ، وما قئى هادئا بالمقبلين عليه . وأقيمت صواوين خاصة للفتايل ؛ وغيرها للتجار وأخرى للعلماء ؛ وسرادق لمحافظة العاصمة ، علاوة على الصواوين التى أقامها الأعيان على نفقتهم لأنفسهم ، ليتمتعوا بمشاهدة الأعياد — وكنت تراهم جالسين فيها يدخنون شبكاتهم — والصواوين العمومية المتخذة قهوات للرقص والغناء .

على أن الرقص والغناء لم يكونا قاصرين على الخارج ، بل ما كان منهما فى داخل القصر وفى سرّ دور الحريم كان أهم وأشهى منظرا : هناك كنت ترى أشهر الراقصات مزاحات صفية وعائشة الطويلة وغيرهما من ربات الفن السابقات ، على الابداع فيه . هناك كنت تسمع (المظ) التى كانت اذا غنت أخذت يجامع القلوب واستولت على الأسماع برنين صوتها الرخيم ، وتوقع أناشيدها الفتانة . هناك كنت تنظر مشاهير البهلوانية من الانجليز يأتون من صنوف الألعاب ما يخلب العقول ويدهش الألباب ؛

وأستاذة الكار من أهل اليازرجة والسياء يأتون من الملاعب ما يحير الأبالسة أنفسهم ؛
وذلك لهجة ساكتات تلك الدور وانسراح عيونهن وأفئدتهن .

وفي ظهر الثالث والعشرين من يناير، خرجت العروس الأميرة أمينة هانم، بصحبة
سمو والدة باشا من سراى الحلمية ، وتوجهت باحتفال عظيم الى قصر سمو ولى العهد
بالقبة ؛ يتقدمها ويحف بها موكب مهيب مؤلف من ثلاثة آلايات من الخيالة :
(الأول) آلاى ذوى الرماح ، وراياتهم المرفرفة من رماحهم خضراء وحمراء ، ورؤوسهم
مغطاة بنحوذات الدراجون ؛ و(الثانى) آلاى ذوى الدروع ، ودروعهم تسطع عليها
الشمس فينلأ كل منها كأنه قرصها المنعكس ، ويتدلى من نحوذاتهم شاش جميل
أصفر وأبيض يلعب الهواء به حول وجوههم السمرء الهيجائية ؛ و(الثالث) آلاى
ذوى الزرد ، وسلاحهم كسلاح الغز أيام الصليبيين ، ونحوذاتهم الصغيرة يتدلى منها
قناع على وجوههم من الأمام ، وأكتافهم من وراء ، وهم فى كسوتهم الفولاذية
جامدون ، كأنهم قدوا من جلمد أو من حديد ، قطعة واحدة ، كفرسان شاهين شاه
وصلاح الدين والظاهر بيبرس . وسارت وراءهم العربات ، وأهمها عربات التشريفة
يمحرها الستة والثمانية من الخيول ذات اللون الواحد ؛ أبيض كالنور ، أو أنهب
كالذهب ، أو أسود كالليل ؛ ويقودها حوذيون بملابس حمراء تخطها شرائب القصب
والفضة ، بجوارب خيرية تصعد لغاية ركبهم ، ويجدائل شعور مستعارة مرشوشة
بالبودرة على رؤوسهم ، كأنهم غلمان أحد اللويسات ، الرابع عشر أو الخامس عشر
أو السادس عشر ، ملوك فرنسا ، أعيدوا الى الوجود ؛ ويسير بجانبها مشيا على الأقدام
خدم باللباس عينه ، أيديهم على عضاضات أبوابها ؛ وعلى رؤوس الجميع ، من حوذيين
وخدم ، برانيط واسعة من ذوات القرون ! وسار وراء العربات : الأغوات ،

لباس فرنجى وبنطلونات ملونة فرايحية ، يمتطون صهوات خيول قلما يدركون كيف يحكونها ؛ وكانت العين ترى فى وسطهم شيخا جليلا وقورا مهيبا ؛ وتسمع الأذن همسا أنه أمين بك آخر الممالك ، وصاحب الوثبة المشهورة . على أنه إنما كان رئيس ادارة بيت دولة الوالدة .

وعلى هذا النمط عينه ، وبالأبهة والجلال ذاتيهما ، خرجت عروسا الأميرين حسين وحسن الى قصرى زوجيهما ؛ وأما الأميرة فاطمة هانم فقد كانت زفتها أبهى وأجمل . وقد وصف إدون دى ليون كيفية الاحتفال بفرحها فى داخل القصر العالى عينه ، كما نقلته اليه عقيلته ، فقال :

اجتازت المدعوات بستانا فسيحا منارا ، كأنهم أرادوا أن يبقوا فيه نور النهار ، بملايين المصابيح المتعددة الألوان ؛ وسرن فوق طرقة رخامية تحف بجانبها الأشجار والمغروسات الغربية . فباغن مدخل سراى الوالدة ، حيث كان الأغاوات فى انتظارهن ، يوصلوهن الى قاعة واسعة ذات رياش فاخر . فوجدن هناك جوارى الحريم ، ونصفهن مرتديات لباس رجال من أنحر الملابس الشرقية ، وواقفات بصفة حجاب ؛ وبعضهن لابسات لبسا بسيطا ، بطرايش حمراء على رؤوسهن ، وشاهرات فى أيديهن سيوفا لامعة ؛ وبعضهن لابسات لبسا عسكريا ساطعا ، وواقفات وقفة عسكرية ، بمظهر عسكري حربى لا بأس به ، كأنهن وصيفات الملكة زبيدة زوجة أمير المؤمنين هارون الرشيد . فأدخلن الضيفات الى حجرة كانت «العوامل» ترقص فيها بالساجات ! بينما كانت موسيقى نسائية تعزف ألحانا شجية . تلك الحجرة كانت تفتح على حجر أخرى ، يتناول النظر أطرافها ، وفيها جوار عديدات يرقصن رقصا غريبا بعضى وسيوف ودرقات فى أيديهن .

ثم اجتازت الضيفات عدة بلوكات أو صالات ، قدمت لهن فيها جميع أنواع الشرابات ، والمشروبات والحلوى المصنوعة على الطريقتين الغربية والشرقية ، معروضة على موائد جمعت كل مالد وطاب ، وترأست أميرات الأسرة المالكة المائدة الخصيفة بزوجات الخديو وقرينات القناصل ، وغيرهن من قرينات كبار النزلة ؛ فبينما هنّ يأكلن ويشربن ، جعلت الموسيقى تصدح صدحا مفرحا .

ثم قدمت الضيفات الى دولة (الوالدة) في قاعة ذات رباش لا نظيره ، وواسعة سعة لا تضيق بمئات الجالسين ؛ فكن يسرن وراء الجوارى المسلحات ، وتقدم السيدة الفرنجية التشريفية كلاً منهنّ باسمها الى دولة (الوالدة) ؛ ثم تجلسها في المحل المعد لها على آرائك ممدودة في طول الحائط ، يغطيها الحرير الثمين .

ولما انتظم العقد بجميع المدعوات ، دخلت الراقصات والمغنيات وأطربنهنّ مدّة ؛ ثم قدمت اليهنّ الهدايا الفاخرة ، من لدن الأميرات وأزواج الباشوات أصحاب المقامات الرفيعة في الحكومة المصرية . فتغنن بمديح الهدايات ، بعد استئذان دولة (الوالدة) ؛ والهدايات شكرهنّ — وهى عادة "الشوبش" المعروفة بيننا حتى يومنا هذا .

بعد ذلك استجليت العروس : فأمسك كل من أغاوات السيدات المدعوات شمعدانا فيه شموع مختلفة الألوان ، واصطفوا من أول السلام حتى القاعة العظمى ، حيث كان عقد المدعوات منتظما . وفرش على الأرض منسوج من ذهب لتخطر العروس عليه . وانصرفت الراقصات ليعدن بمعيتهن . وما هى إلا برهة قصيرة حتى تجلت الأميرة فاطمة هانم تستند على ذراع الأميرة أمتها ، في وسط جمهور أميرات البيت الخديوى الكريم . فتقدمت بخطوات بطيئة ، وبوقفة بعد كل خطوة ، كأنها تقول

للناظرات : هاأنا فأعجبوا بى ! واجتازت، وعيناها مطرقتان ، صفى الأغاوات على النسيج الحريرى ، بين أغانى المغنيات ؛ والراقصات يتقدّمنها .

خالما وقعت أعين المدعوّات عليها نهضن . وبينما هى تتقدم كالمه من آهات الأزمنة الماضية نحوهن ، بمعيتها وجواربها ، صعدت كواعب كالبدور على كراسى وراءهن ، وأخذت تثرع ليلين خيريات ذهبية ، ضربت لتلك المناسبة ، فتعلق برؤوسهن وملابسهن . فامتلات القاعة على سعتها بالأميرات والسيدات والحوارى والراقصات والمغنيات ؛ وتألّفت كلها بالديباج الساطع والذهب الوهاج ؛ وبثت فى كل مكان منها زهور البرتقال والورود ؛ ونثرت فوق الملابس اللساعة البراقة .

وكانوا قد أقاموا فى صدر تلك القاعة ، فوق منصة مرتفعة ، ثلاثة عروش مكسوة بالحرير الأبيض . فجلست دولة (الوالدة) على عرش اليمين ؛ والأميرة أم العروس على عرش الشمال ؛ وجلست العروس ، وعلى رأسها تاج من المس ثمنه أربعون ألف جنيه ، على عرش الوسط . وكان لباسها من الحرير الأبيض الفرنساوى الأغلى ثمنًا ، كله مرصع بأنفس أنواع اللؤلؤ والمس ، وله ذيل طوله خمسة عشر مترا ، رفعتة الجوارى وراءها وهنّ راكعات . فتقدّمت المدعوّات وهنّأنها . وبعد أن جلست معهنّ برهة ، عادت الى حجرها ؛ واستمرّ الفرح حتى مطلع الفجر .

لطيفة للأميرة
خديجة هانم

ومما يحسن ذكره بمناسبة تزويج الأمير حسن من الأميرة خديجة أن (اسماعيل) — وقد أعجب بملاح الذكاء المرتسمة على محياها — لما أدخلها المدرسة التى أنشأها للأميرات البيت العلوى خصيصا ، وعدّها بتزويجها من أحد أولاده ، اذا هى أظهرت

اجتهادا في تعلمها . ثم مضى على ذلك زمن . وعن (اسماعيل) يوما أن يزور تلك المدرسة ، ويتفقد حال الطالبات فيها . فلما وصل الى الأميرة خديجة سأله : « الى أين بلغت من تعلم القرآن ، يا بني؟ » فأجبت من فورها : الى « واذكر في الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعدا » .

فسر الخديو بجوابها جدا ، وقال : « أجل ؛ أجل » . ثم برّ لها بوعده .

ومن أفضل ما يحسن ذكره بمناسبة أفراح الانجال أن طه باشا الشمسي ناظر الخاصة الخديوية في ذلك الحين — وهو محو حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية الآن — كلف عدة محال تجارية بتقديم مناقصات لتوريد كل ما يلزم من فرش وبياضات ودنتلات ورياش بلهاز كل من الأميرات العرائس . فلما قدمت ، وقع اختيار طه باشا على مناقصة محل پاسكال الفرنساوى — ويعرفه كل من زار مصر القاهرة حتى سنة ١٨٩٢ — لأنها ، على جودة البضاعة المقدمة نماذج منها ، كانت على رخص في الاثمان يرغب فيه .

ولكنه لما عرض ما وقع اختياره عليه على (اسماعيل) سأله الخديو : « ألم يتقدم في هذه المناقصة محل مصرى وطنى مطلقا ؟ » فأجاب طه باشا : « نعم يا مولاي ؛ فقد تقدم ، ضمن آخرين ، محل مدكور . ولكن الاثمان التي عرضها مبالغ فيها ولا توافق ، لأنها تزيد خمسة وعشرين في المائة على الاثمان التي يطلبها محل پاسكال » . فقال اسماعيل : « أرني مناقصته والنماذج المرفقة بها » . فقدمها طه باشا له . فوجد (اسماعيل) أن الاثمان المكتوبة على تلك النماذج تزيد ، حقيقة ، خمسة وعشرين في المائة على ما يطلبه محل پاسكال . ولكنه وجد أن نوع البضاعة واحد عند

الاثنتين . فضرب بمناقصة محل پاسكال عرض الحائط ، وقال لطفه باشا : « خذ كل ما نحن فى حاجة اليه من محل مدكور، وادفع له خمسة وعشرين فى المائة فوق ما يطلب ! » فبدا فى عيني طه باشا استغراب ، بالرغم من أن فيه نطق بعبارات الامثال . فقال اسماعيل له : « ياطه باشا ، اذا كانت المحال التجارية المصرية لا تنتفع ولا تستفيد من أفراح أولادى ، فمن أفراح من تريد أن تستفيد وتنتفع ؟ »
فاغتنمها محل مدكور، وهى طائفة ، وزاد على أثمان كل ما قدمه ما أمكته زيادته . فكان ذلك من أسباب الثروة التى أحرزها ^(١) .

أما القصور والسرايات ، فان ما بناه منها (اسماعيل) وحده يفوق كل ما بناه أسلافه العلويون معا ؛ بل كل ما بناه أى عاهل من العواهل المصريين على ممر الأيام ، اذا استثنينا منهم فراعنة الدولة الجديدة المحيدة ، دولة احمس وطوطمس ورمسيس . فهو الذى أقام فى الاسكندرية قصور الرمل الشاهقة ، بجهة سيدى جابر ومصطفى باشا ، وهو الذى بنى سرايات عابدين والجزيرة والحيزة والقبة وحلوان الأنيقة الجميلة ، علاوة على ما جدد بناءه فى سرايات رأس التين وقصر النيل والقلعة والزهة وشبرا . وهو الذى بنى للأمراء أولاده وللاُميرات بناته القصور الباذخة التى تزدان بها العاصمة ؛ وأقام فى كل بندر من البنادر الصعيدية التى كان له فيها أملاك خاصة ، كبندر المنيا ، السرايات الفاخرة ، والقصور الباذخة ؛ ولو شئنا وصفها كلها لاضطررنا الى توسيع نطاق تاريخنا هذا توسيعا ربما أدى الى الملل . يكفيننا القول أن مصر ، منذ عصر (قبة الهواء) وقصر (نحارويه) وبستانه وهو دج (الامر بأحكام الله) ومناظر (الخلفاء الفاطميين) ، ومنذ عصور (مبانى القلعة) وسراياتها على أيدي الأيوبيين

(١) روى لى هذه الطيفة ثقة ، حضر عصر الافراح الخديوية .

والبحريين والبرجيين ، لم تعهد أياما كثر فيها فوق أرضها تشييد السرايات والقصور ،
وتجميلها بالبساتين النادرة المثال ، مثل أيام (اسماعيل) .

غير أن الابهة والبذخ لم يظهر في المباني بعشر مقدار ما تجليا في تنسيقها وتجميلها
من الداخل ، وفي تأثيثها بالرياش الفاخر . فالرخام وحده الذى استعمل في تنسيق تلك
السرايات وتزيينها كلف عدة ملايين من الفرنكات ؛ وبلغت نفقة النقوش والرسوم
الداخلية في سرايات الخيزة والخزيرة وعابدين نيفا ومليونين من الجنيهات ؛ واستنفدت
البساتين التى أنشئت حولها ، وكثرت فيها أنواع الأشجار الغريبة الثمينة وأجناس
الأزهار والرياحين والورد والجلاليات الصناعية والفساقى والبحيرات بأسمائها المتعددة
الأنواع ، نيفا وأربعين مليوناً من الفرنكات .

وأما الرياش والفرش فحدث عن البذخ والترف فيهما ولا حرج ! فقد بلغت
تكاليف الستارة الواحدة نيفا وألف جنيه ؛ فما بالك بالطنافس النادرة ، والأبسطة
التمينة ، والأرائك الذهبية ، والمرايات البلورية الصافية ، براويزها الغالية ، والزهريات
النفيسة ، والكراسى العاجية ، والمقاعد المطعمة بالصدف والحلابة باللؤلؤ والمرجان ،
والطاوولات الفضية الخالصة ، والنجف الفخم الضخم ذى الخمسة والألف دينار ،
والذى كان ، اذا ما لعب النسيم بين بلوره المتدلى ، فصدم بعضه بعضا ، رن زينا
لذيذا شبيها برنين تمثال "ممنون" في خرائب طيبة القديمة ، عند ما كانت تسطع عليه
أشعة الشمس المشرقة ! وما بالك بالآنية الفاخرة الكثيرة والمختلفة ، الذهبية والفضية ،
والخزفية البديعة الصنع ، والمرقوم عليها كلها بماء الذهب حرف I وهو الحرف الأول
من اسم (اسماعيل) بالفرنجية ؛ وبالمجوهرات العديمة المثال من ماس ودرر وياقوت ،
وزمرد وزبرجد ، وفيروز ، وخلافها مما كان يقدر ثمنه بنيف وأربعة ملايين

من الجنيئات؛ ما بالك بالتحف والأسلحة المتنوعة قديمها وحديثها؛ ومنها التاريخية، التي لا يقدر لها ثمن؛ والفريدة في نوعها، التي لا سبيل إلى الحصول على مثلها، ولو بذل فيها مال قارون!

وماذا نقول عن عدد سكان تلك القصور، وعمّا كانوا يستنفدونه يوميا من المآكل والمشارب؟ يكفيننا، في تحويل قوة الخيلة إلى تصوّره، ذكر أنهم بعد صيرورة العرش إلى (توفيق الأول) عدّوا الذين كان يخرج لهم الغذاء من سراى عابدين وحدها، فاذا بهم عشرة آلاف!!

وماذا نقول عن عدد الجوارى من بيض وسود وحبشيات، اللواتي كان (اسماعيل) يزوجهن سنويا من ضباطه ورجاله وموظفي حكومته، فلا يكتفى بامهار الواحدة منهم المال الوفير، بل يقطعها الطين الواسع، ويرتب لها على خزينته الخصوصية المصروف الشهري الوافي، أو المعاش الكافي — على أن كثيرات منهن طلقن بعد سقوطه.

ألا قد صدق حقا من قال: «إن ملك (اسماعيل) — وكل مظهره سلسلة أعياد وأفراح غير منقطعة — إنما كان حاملا من الأحلام، حققته الأيام؛ ورواية في أسفار التاريخ قد لا تصدّق صحتها الأحلام^(١)!». •

(١) قال الخديو توفيق الأول، متكبرا عن أبيه، لاستر بنظر أستاذ ولديه (عباس) و(محمد علي) في تعلم اللغة الانجليزية: «لن يأتي أحد مثله، على نثر الدهور، في أبهة الملك، ونخفته السنية؛ فان ذلك لا يمكن!». (أنظر: «حياة البلاط بمصر» لبتلر، ص ٢٠٣).

الباب الرابع

المساعدون على نفاذ الخطة

فصل فذ^(١)

دعاني أنى والخيلى بنى وبينه * فلما دعاني لم يحدنى بقعد

وزراء اسماعيل :

على أن (اسماعيل)، مهما كان متفوقا على الوسط المحيط به، ومهما كانت رغبته فى الإصلاح قوية وثابتة، بين قوم لا رغبة لهم مطلقا فى الإصلاح، فانه ما كان ليقوم بكل الأعمال التى عملها فى بلد، كان يجب أن ينشأ كل شئ فيه، لولا ان الأقدار وضعت بجانبه رجالا خصصوا جميع قوى عقولهم وأجسامهم لمساعدته على نفاذ تلك الأعمال؛ وما انفكوا واقفين بجانبه، حاملين على نفاذها. أولئك الرجال هم : نوبار باشا، وشريف باشا، وعلى مبارك باشا، ومصطفى رياض باشا.

ومن جهة اخرى، فلولا أن (اسماعيل) بلى بصداقته لاسماعيل صديق باشا، أخيه فى الرضاة، فانقاد كثيرا الى مشورته السيئة، وتغاضى أكثر أيضا عن تصرفاته

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "نوبار باشا" لولنسكى، و"نوبار باشا" مجموعة الخطب التى ألقيت ساعة كشف السناد عن التمثال الذى أقيم له فى الحديقة المدعوة باسمه فى الاسكندرية، و"إنجلترا فى مصر" للورد ملتر، و"مصر الحديثة" للورد كرومر، و"شريف باشا" للسيودى بوف، و"وصف رياض باشا" فى المقتطف، و"تأبين رياض باشا" لأحمد زكى باشا، و"الخطوط التوفيقية" لعل مبارك باشا، و"خديويون وباشاوات" لمورلى بل.

الرديشة، لما آل أمره الى الاضمحلال والسقوط ! فيجدر بنا، والحالة هذه، أن نأتى هنا على بيان وجيز، نوضح فيه لقرائنا نبذة من حياة كل من أولئك الرجال، ليكونوا على بينة منها .

نوبار باشا^(١) — وهو الشخصية الأكبر ظهورا في تاريخ مصر في ذلك العهد، ورجل الدولة الأوحد الذي جاد به الشرق، منذ توارت الأسرة الكبرولية السنية عن عالم الوجود — أرمني مسيحي ولد بأزمير في سنة ١٨٢٤ أو سنة ١٨٢٥؛ وما كادت ترفع عنه التمايم، إلا وأرسل الى (سوريز) ليتعلم في مدرستها . ف قضى فيها عدة سنوات؛ ثم انتقل لتتيم دروسه في مدرسة بروستانتية في سويسرا الفرنسية، ولما كان ذا ذاكرة عجيبة وتصوّر سريع، فانه استطاع، وهو في السادسة عشرة من عمره، أن يفرغ من تلقن دروسه، والتعمق في معرفة اللغة الفرنسية وآدابها، والادب القديم على العموم؛ ولكنه لم يتعلم العلوم الطبيعية والرياضيات إلا تعلمها سطحيا وما اقتبس منها فيما بعد، فانما اقتبسه في محادثاته مع أساتذتها أكثر منه في مطالعة الكتب الموضوعة فيها . فانه، وهو في الحياة العملية، كان، كالبرنس (بوتكن) وزير كاترينا الثانية الكبيرة، يوجه الاسئلة الى زائريه في خير ما يعرفونه، ويمجملهم على التوسع في الكلام والايضاح والشرح؛ فتكونت لديه بذلك دائرة معارف لا بأس بها، جعلته ذا اطلاع عام لا يشعر معه أنه غريب عن المحادثة، مهما تنوعت مواضيعها .

ولما غادر المدرسة، وقع في خلده التطوع في الجندية الفرنسية بأن ينضم الى الفرقة الأجنبية . ولكن مساعيه في ذلك قوبلت برفض؛ واستدعاه بوجوه بك خاله، وزير (محمد على الأمين)، الى مصر ليدخله في خدمة مصالحها المدنية . فقدم

(١) أخذنا معظم ما كتبناه عن نوبار عن الكتاب المعنون "نوبار باشا أمام التاريخ" لاسكندر هولنسكي .

الشاب نوبار الى ضفاف النيل والآمال ترقص أمام مخيلته رقصا بهيا . فأجبه بوغوص بك حالمًا وتمت عينه عليه ، وقال له : «سأدخلك في قلم المترجمين ، ولكنى أنصحك أن تنتبه قبل كل شئ الى تعلم اللغة التركية ؛ لأن تعلمها شرط لا بد منه لنجاحك في المستقبل» . فأكب نوبار على تعلمها بكل قواه ، وما مضت عليه مدة إلا وأصبح يمتلكها ، فهما وكتابة وينطق بها — والنطق الصحيح أصعب شئ في كل لغة — كأنه تركى صميم . ولبت خاله نصحه أيضا بتعلم العربية ! ولكن الأيام لم تكن تسمح بقيام فكرة ناضجة كهذه في عقلية الشيخ بوغوص . (فمحمد على) ، بالرغم من كل ماعمله لإحياء مصر والرقى بها ، بقى كما سبق لنا القول في غير هذا الموضوع تركيا مجتًا . فلم يتنازل مطلقا للتكلم بالعربية ، ولو أن أقامته الطويلة في البلاد علمته شيئا منها ؛ ولا عمل على إزالة الاشترازال الذى كان العنصر التركى يشعر به من لغة « الفلاحين » واحتقاره لإياها ؛ ولا اهتم البتة بتعليم أولاده العربية تعليمًا جديًا أو غير جدى .

فلم يكن يمكن أن يقع فى خلد أحد ، والحالة هذه ، فى سنة ١٨٤١ أن سيأتى يوم ، ينقم فيه (سعيد باشا) ، ثالث خلفاء الباشا العظيم ، على الأتراك والتركية والشراكسة الى حد يقول معه : «انى أود أن أعرف ماهى العروق والشرابين التركية والشركسية فى لأفتحها ، فأخلص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت ! » ويقبل ، نكاية فى التركية والأتراك ، على عزل التركية عن العرش الذى كانت قد استولت عليه منذ زوال الدولة الأيوبية ، ويحعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية ؛ فيحجي مواتها ، ويعيد اليها بهجتها .

لذلك لم يتعلمها نوبار ؛ وبقي طول عمره يجهلها ولا يعرف منها إلا قليلا من لغة «العوام» ، ولا شك فى أن ذلك ، اذا أضفنا اليه غريته عن الدين الاسلامى ، كان

سببا في عدم امتزاج روحه بروح الأمة المصرية، على شدة حبه لها، وللعناصر البائسة منها على الأخص؛ وبقاء هذه الأمة غربية عنه، بالرغم من أنه ربما كان أحسن خدامها؛ وأنه كان بلا شك أقوى الناس على السير بسفيتها الى مرافئ السلام، لا سيما أثناء الأعاصير التي هبت عليها في أوائل ملك (محمد توفيق الأول). فانه كان، أكثر من كل قائل، يقول بوجوب صيرورة مصر للمصريين؛ ولكن على شرط ألا يعني ذلك اتخاذ الدين حجة للعمل على عكس ما يقتضيه العلم والعمران، وسلاحا في يد الجهل والتعصب ! وامتاز نوبار، وهو في زمرة المترجمين، بمواظبته على عمله، وسلوكه الأمثل وانكبابه على الدرس والتعلم، وبأنه شاب لا تستهويه الملاذ النسائية والأباطيل .

فعينه (محمد علي) سكرتيرا خاصا لابنه (ابراهيم) . فما انفك نوبار ملازما له في حله وترحاله، أينما أقام وحيثما سافر . وبالرغم من أن الوظيفة لم تكن هينة، وأن الأخطار المحيطة بها كانت جمة — لأن (ابراهيم) كان ذا طباع حادة جدا، وله فرقعات غضب مرعبة — فإن نوبار بما أوتيته من طلاقة اللسان وحلاوته، وسعة الاطلاع وتنوعه، تمكن من التقرب الى قلب مولاه، تقربا أصبح (ابراهيم) معه لا يرى في ساعات ضجره وإبان ثورة غضبه، من تسلية أو تسرية، إلا في محادثة الشاب نوبار له؛ ولطالما تمكن الحدث الأرمني من إسداء خدمات جلي الى الغير بسبب ميل مولاه اليه؛ أهمها انقاذه أعمار ضباط البانحة التي عاد (ابراهيم) عليها من الأستانة الى مصر في سنة ١٨٤٨، إذ هاج بطء سيرها، المسبب عن اشتداد الأنواء حولها، غضب الأمير المصري، فطفق يهتد ضباطها بتغريقهم جميعا، لولا أن نوبار لازمه ملازمة كلية، وأنشأ بمحاولة حديثه الضيق المحيق بنفسه .^(١)

(١) أنظر: "مصر الحديثة" للورد كرومر، ج ١ ص ١٩

وتعرف نوبار، وهو فى الأستانة مع الأمير (إبراهيم)، بأسرة أراميان السرية؛ وما لبث أن تزوج وهو فى الرابعة والعشرين من عمره بابنة عميدها، كيفورك بك، أحد وجوه الأستانة وذواتها؛ فأصبح صهرا لابرام أراميان، المعدة له رتبة الباشوية الرفيعة، والمزمع أن يكون أقرب الناس من قلب السلطان عبد العزيز وموضع ثقته الكلية؛ وساعدته هذه المصاهرة فيما بعد على قضاء أكثر من لبانة فى مساعيه المصرية لدى الحكومة العثمانية .

وكان قرانه موفقا؛ لأنه وجد فى زوجته المتعلمة مثله، والمتكلمة عدّة لغات مثله، رفيقة حياة بأجل معانى هذه الكلمة؛ وما فتئت قائمة بجانبه، مسلية، معزية، مفكرة إياه بما يقتضيه الفضل والنبل كلما أثارته فيه المصاعب أو الدسائس أو الوشايات انفعالات التضجر أو الغضب، ورغبته فى التخلّى عن الاشتغال بالمصالح العامة .

ولما انتقل الملك الى (عباس الأول)، اتخذ هذا العاهل سكرتيرا له كذلك .

فحاز نوبار لديه القبول عينه الذى كان من نصيبه بجانب (إبراهيم) . ومما ساعده على الفوز برضى ذلك الوالى، الكثير الوسوس والظنون، مصادقة المسترمرى قنصل إنجلترا العام له — وقد كان من اخضاء (عباس) ومستشاره فى مشاكله وأكبر أنصاره فى مساعيه التى رعى بها الى تغيير مجارى الوراثة على العرش المصرى وحصرها فى (الهامى باشا) ابنه وفى ذريته من بعده — وقد ساعد نوبار تلك المساعى بما كان له من العلاقات بالأستانة العليا .

ولكن طباعه التى كان فيها من حب الصراحة والأنفة والتعالى أكثر مما يصح أن يكون من هذا جميعه فى أخلاق ندماء الملوك مالبثت، بالرغم من كل حلاوة شمائله ويصغر محادثته، ان جلبت عليه سخط (عباس) . وذلك انه رأى ذات يوم مانعا من

ضميره عن أداء عمل طالبه ذلك الوالى بأدائه ؛ فأظهر (عباس) له استياءه بشكل لا يقبل التأويل . فأسرع نوبار وقدم له استقالته من وظيفته ؛ ولزم فى الحال منزله . ولم يكن قد سمع فى الشرق لغاية ذلك الحين أن موظفا وقع فى خلده الاستعفاء من منصبه ؛ فاما انه كان يقال منه بأمر ، أو يقتل وهو فيه . فعّد الرأى العام استقالة نوبار ، والحالة هذه ، ضربا من ضروب الجسارة المتناهية ، وتحديا لسخط (عباس) . وخشى نوبار نفسه أن يعده (عباس) كذلك ، فيبطش به . فبعث يستأذنه بالزوح عن القطر . فأذن له وهو متململ ؛ لأنه استاء فى الواقع منه جدّا بسبب تجاسره على تقديم استقالته ، كما كان المظنون ؛ ولكنه تكدر منه على مغادرته خدمته ، لأن (عباسا) كان يرى نفسه فى حاجة اليها ؛ ويودّ لو عاد نوبار اليه مستسما مستغفرا ، وكان ينتظر ذلك منه ، ولو أنه يتعالى عن إظهار رغبته هذه له .

فالمّا وصل نوبار التصريح بالسفر ، هب وباع الزائد من أمّنته ورياش منزله ، واستأجر مركبا واسعة وشحنها بالنفيس الذى احتفظ به من تلك الامتعة والرياش ، ونزل فيها مع قرينته وآله ، وسافر فى النيل قاصدا الاسكندرية .

ولكنه ما كاد يتعد عن شبرا بضعة أميال إلا وقابل مركبه رفاص بخارى فيه (عباس) عينه . فحياه نوبار من فوق ظهر مركبه تحية رعية مخلصّة ، واستمرّ فى سيره ؛ وإذا بقارب بخارى قد انفصل عن الرفاص ودنا من المركب ، ودعا نوبار الى المثلول بحضرة الأمير .

فاعتقد من فى المركب وقرينة نوبار ونوبار نفسه أن ساعته الأخيرة دقت ، وأن (عباسا) ملّق به فى قاع اليم طعاما للأسماك . غير أنه تجلّد وذهب رابط الجأش باسم الويه ، وصعد الى الرفاص وقصد توا الى (عباس) وحياه بكل احترام .

فسرّ (عباس) لشجاعته الأدبية وانشرح صدره له ؛ فابتسم في وجهه وقال : «انك اذا قد صممت نهائيا على ترك خدمتنا !» فأجاب نوبار : «إني خادم الأمير ما حييت ما دام للأمير رغبة في خدمتي له !» .

فسرى عن (عباس) بالمرّة وقال : «إني يا نوبار افندى لا أستغنى عن خدمتك ؛ وبما أنى في حاجة الى ثقة أرسله الى قيينا في مهمة تخصنى فاستمر على سفرك ، واذهب الى قيينا رأسا وانتظر هناك أوامرى !» .

فشكر نوبار وعاد الى مركبه وصدع بما أمر به عن طيب خاطر . فأقام في قيينا مدة اكتسب فيها عطف البرنس دى مترنيخ الذى كان فى ذلك العهد عميد السياسة الأوروبية .

وبينما هو فى انتظار الأوامر التى وعده بها (عباس) اذ وافاه نبأ قتله ؛ وأتاه استدعاء من خلفه بالعودة الى مصر . فعاد اليها ليشغل لدى الأمير الجديد منصب كاتم أسرار . فما لبث (سعيد) أن أنعم عليه بلقب "بك" وجعله مديرا لمصاحبة السكك الحديدية . فوقعت كارثة كفر الزيات ونوبار فى هذا المنصب ؛ فذهب فريق من الألسنة التمامة فى تلك الأيام الى أن تلك النكبة إنما دبّرت باتفاق بين ولى العهد الجديد ومدير السكة الحديد لازالة الأمير أحمد باشا من سبيل العرش الرامية اليه مطامع (اسماعيل) . وذهب فريق آخر الى أن الذى دبّرت تلك المكيدة بالاتفاق مع نوبار إنما هو (سعيد باشا) نفسه لرغبته فى التخلص من أحمد باشا ابن أخيه ومن حليم باشا أخيه .

ولسنا نرى أنفسنا فى حاجة الى تكذيب الاشاعتين معا بعد أن كذبهما التاريخ على لسان أشهر الثقات من الرواة ، فعلاوة على أن (سعيدا) و(اسماعيل) لم يكونا بالرجلين

الذين يقع فى خلد هما ارتكاب مثل هذه الفضيعة — وقد قال (سعيد) بحزن، لما علم بالنيمة، لادون دى ليون قنصل أمريكا : «هل عبدك كلب لا قتراف مثل هذا الحرم^(١)؟» مرردا فى ذلك صدى قول وارد فى التوراة — فان نوبار كان آتراكسان يطاوعه ضميره على المساعدة فى اقترافها . ناهيك بأنه لم يكن كثير الاختلاط (باسماعيل)، ولا من ذوى القبول عند (سعيد)، ولو أنه كان مسيطرا بتفوقه العقلى على هذا الأمير؛ ولم يكن يجهل حقيقة شعور (سعيد) نحوه . فانه قد اتفق له يوما وهو ذاهب الى السراى أن خيل عربته جمحت ، فألقت بالحوضى على الأرض وقلبت العربة، وما نجا نوبار إلا بمشقة ؛ فقال له أحد رجال البلاط حينما انتشر فيه خبر الحادثة : «ما ألطف نعمة الله بنا جميعا بأن حفظك سالما سليما !» فأجابه نوبار على الفور : «لا تقل بنا جميعا ! فانى أعرف واحدا هنا كان يفضل أن يرانى مكان حوذى^(٢)، فيما لو كان مقدرا له أن يموت من جراحه !» .

وفى الواقع فان نوبار بطباعه الجدية وأخلاقه المتطلبة العمل لم يكن ليعجب أميرا مغرما باللهو وخلق البال والتنكيت (كسعيد)؛ ومع أنه لم يكن ليتعب فى إيجاد الكلمة اللطيفة التى تضحك ، والتعبير الدقيق الذى يطرب ، فانه ما كان مثل كوشيلسكى (سيفر باشا) ميالا للتنكيت والمجون فى كل لحظة ؛ ولا راغبا فى تفتيق ذهنه لهزار وفصول ورواية حكايات ملحة توقظ روح الوالى الى الجذل والسرور كلما ساورته السامة وصارعه الضجر . فبينما (سيفر باشا) أصاب من قدرته على النكات والأقوال المجونية ثروة طائلة ، لم ينل نوبار غير المحافظة على مركزه وشئ من نفوذه .

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ١٥٦

(٢) أنظر : "نوبار باشا" هولنسكى ص ٣١

وفي سنة ١٨٦٢ أرسله (سعيد) الى أوروبا لعقد القرض الوحيد الذي أقدم على اقتراضه في حياته ، ويقرب قدره من ثلاثة ملايين من الجنيهات . ففضل نوبار عقده بواسطة مصرف تجارى فرنساوى على عقده بواسطة مصرف الانجليزى لما فى ذلك من المصلحة لمصر ؛ ولكن حساده أشاعوا عنه . أنه إنما أقبل على ذلك التفضيل لأن ما قدّمه له البيت المالى فرنساوى من جعل لوساطته فاق ما قدّمه المحل المالى الانجليزى . ولو أن مندوب (سعيد) فضل المصرف الانجليزى على فرنساوى لعكس عداله الآية .

ولم يمض على عقد ذلك القرض قليل حتى توارى (سعيد) عن عالم الوجود ، وخلفه (اسماعيل) . فتمسك بنوبار فى بادئ أمره أيما تمسك . وقد رأينا أنه أوفده لحل العضلات من مهماته ، وأن نوبار تمكن من قضائها كلها . فاتخذ أعداؤه ذلك ذريعة للطعن عليه طعنا مرا . وأهم ما سلقه لأجله فرنساويون منهم بالسنة حداد موقفه فى مسألة ترعة السويس ، ومقاومته مشروع انشاءها . وفات ثاليه أن الوزير المصرى إنما كان يجب عليه أن ينظر الى ذلك العمل من وجهة ما فيه من خير عائد الى مصر ، لا من وجهة ما فيه لمصالح الغربيين من الفائدة . وإن فكرة إنشاء الترعة إنما جادت بها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر قريحة الأب انفتين ، المعلوم عنها ميلها الى إبراز أحلام الى الوجود يصعب تحقيقها ؛ وإن رأى القائل بعدم امكان تحقيق تلك الفكرة لم يكن رأى اللورد بالمستحسن ، والمهندس الانجليزى ستيفنس وحدهما ، بل كان يشاركهما فيه الكثيرون من أرباب الخبرة والفن — ومنهم المسيو دى متو المهندس فرنساوى الذى باشر البدء فى الأعمال ، وكان فى سنة ١٨٦٠ ذاتها يقول : « كل هذا لن يؤدى الى نتيجة ، لأنه يستحيل حفظ منسوب المياه الكافى

فى الترة لتتمكن المراكب من السير فيها ، فسوف تضيق على المساهمين رؤوس أموالهم . ويضطر المسيو دى لسبس فى قهره ونجمله من خيبته فى مشروعه الى الانتحار ! » وأن هذا المهندس لم يطاوعه ضميره على البقاء فى تأدية عمل كان يعتقد خيبته ، فقدّم استقالته منه بالرغم من أنه كان مثابا عليه بأجر جزيل ؛ وأن المسيو دى لسبس نفسه كان يقول : « لو كنت مهندسا لما تجاسرت مطلقا على مباشرة حفر الترة ؛ ولو باشرت ذلك لوقفت فى الطريق أمام صعوبات الأول » ؛ وان (اسماعيل) ، القائل : « لولا رغبتي فى المحافظة على شرف امضاء سلفى لألغيت الامتياز الممنوح منه للمسيو دى لسبس ولباشرت حفر الترة بنفسى ؛ فما كان ذلك ليكلف مصر أكثر مما كلفها ، ولعادت فوائد الترة عليها وحدها » ، كان يهمنه أن يتخلى المسيو دى لسبس عن العمل لتتولاه الحكومة المصرية ؛ فكان من أوجب واجبات وزير مصرى أن يساعده على تحقيق أمنيته .

على أن أعضل العضلات التى كلف (اسماعيل) وزيره الكبير بحملها انما كانت ، كما رأينا ، معضلة وضع حد معقول لتجاوزات الامتيازات الأجنبية بإجراء اصلاح قضائى يضمن توزيع العدالة بين الأهالى والأجانب على السواء . فبذل نوبار ، على ما سبق لنا شرحه ، جهودا عظيمة مدة ثمان سنوات متوالية للبلوغ الى تحقيق تلك الأمنية دون أن تثبط همته العراقل المتتابعة بلا انقطاع والمتجددة فى كل حين ؛ دون أن يعتره ملل من اضطراره مائة مرة بدل المرة الواحدة الى دحض الاعتراضات البيزنطية التى ما فتئ الرجال المعاكسون لمشروعه يهاجمونه بها مهاجمة تدعوه الى تفتيق ذهنه بحجج وبراہين جديدة يكون وقعها على تلك الاعتراضات أفضى من سابقاتها ، حتى تمكن بثباته المدهش من التغلب على نفور الباب العالى ، وعلى سوء إرادة

التمسكين بدرع تلك الامتيازات الجائرة من رجال الحكومات الأجنبية ، وعلى الدسائس القائمة حوله في السراى الخديوية ذاتها ، بفعل الرجميين الذين لم يكونوا يرون في مجهودات نوبار باشا السياسية والاجتماعية على العموم ، وفي الاصلاح القضائى الحديد المرغوب فيه على الأخص شططا عن الدين والعادات فحسب ؛ بل بدعة متقوما عليها ومؤدية الى ضياع البلاد ؛ والدين ، لولا أن العاهل كان (اسماعيل) المتنور الشغف بكل رقى ، والمقتنع بوجوب إجراء الاصلاح ، اقتناع وزيره الأكبر ، نحسفوا الأرض تحت قدميه ، وقضوا على كل آماله وجهوده . فلا (كانن) في جهاده الطيب لتحرير كاثوليك إيرلندا من النير الذى ألقاه على عواهنهم الفتح البروتستانتي ؛ ولا (كوبدن) في سعيه المبرور لحمل البرلمان الانجليزى على إلغاء القوانين الخاصة بالغلل لأجل تخفيض أثمان الخبز في المملكة المتحدة ؛ ولا (بسمرك) في عمله على إدراك الوحدة الألمانية وتأسيس الامبراطورية الجرمانية على انقاض الدانمرك والنمسا وفرنسا الملتطخة بدم الألوف ، أظهروا من الهمة والثبات أكثر مما أبدى نوبار منهما في القيام بحل معضلة إبدال النظام القضائى الامتيازى المضطرب المشوش الأركان في دهر يقضاء غيره يتمشى أكثر منه بكثير مع روح الحضارة والعمران العصريين .

وانا اذا التفتنا الى أن رأى العام في بلاد (كانن) و(كوبدن) و(بسمرك) كان يعضد هؤلاء الرجال في مساعيهم ، ويشد أزهرهم ، ويقويهم ، ويحضرهم على الثبات والعمل ؛ وان نوبار الشرق لم يكن يعضده في جهاده سوى (اسماعيل) وزمرة قليلة من ذوى الحصافة والنظر الصحيح ؛ وان رأى العام كان ضده بمصر وفي الخارج على السواء ، يسفه أعلامه ، ويحط من كرامته ويصغر من قدره ، ما تأخرنا عن الحكم بأن فضل

نوبار يفوق فضل أولئك الرجال بقدر ما يفوق عمله فى صعوبته وخشونته وفائدته الأدبية — بالرغم من صغر مقياسه — عملهم المشهور !

وقد وصف هو نفسه فى بضع صفحات نشرها فى باريس سنة ١٨٨١ ما نجم عن عمله هذا من فوائد، فقال: «ان المحاكم المختلطة، ولو أن بلاطى الأستانة ومصر حالا دون أن يتناول اختصاصها كل المنازعات القضائية على العموم، سواء أكانت قائمة بين الأهالى والأجانب، أم بين الأهالى والأهالى، أم بين الأجانب والأجانب، عملت عملا عاد على مصر بالخير والاحسان . فانها هذبت أخلاق الجاليات الأجنبية تهذبا أدبيا، والدليل على ذلك أن الحكومة المهاجمة فيما مضى بدعاوى كانت تؤدى دائما الى مطالبات من قبل رجال الهيئات الرسمية، تنتهى بتغريم الحكومة الملايين المقنطرة من الفرنكات، لم تعد تطالب بشئ من ذلك، ولم تعد عرضة لأية مهاجمة فى هذا الصدد من لدن الهيئات الرسمية .

وكانت الأشغال العامة قبل تأسيس هذه المحاكم، وكل الأشغال الأخرى الخاصة بالحكومة تعمل بواسطة السخرة؛ ولم يكن فى الاستطاعة الاستعاضة عن طريقة الشغل هذه، المخزبة للبلاد والمفقدة سكانها كرامتهم، إلا بالآلات والعلوم الأدبية؛ ولكن قلة الضمانات وانعدام الطمأنينة فى صدر الحكومة من جهة الأجانب كانا يحولان دون اقدام الحكومة على استدعاء رؤوس الأموال الأوروبية والمهندسين الغربيين . فأما وقد أوجدت المحاكم تلك الضمانات والطمأنينة فان السخرة أخذت تزول شيئا فشيئا أمام علم أوروبا الميكانيكى ورؤوس أموالها .

وبالايجاز فان تلك المحاكم فتحت لمصر عهدا جديدا وأدخلت الى عقلية الشرق فكرا لم يالفه فى السابق، ألا وهو امكان قيام قضاء مستقل، يطبق قانونا تسميه

الحكومة وتكون هي عينها أول الخاضعين له ؛ وأدت الى تكوين أول حكومة منظمة رآها الشرق ، لأنها علمته أن الحكم لا يكون طبقا لهوى الحاكم وعلى كيفه ؛ وإن الحكومة ليس لها حقوق فحسب ، بل عليها بجانب حقوقها واجبات أيضا لا بد لها من القيام بها . ويمكن للانسان من الوجهة الأدبية أن يقول بكل جساسة : إن تنظيم القضاء المختلط قد أدى الى ثورة حقيقية في العقول ، لأن الأهالي رأوا لأول مرة في حياتهم هيئة منظمة ، لديها من القوة ما يكفي لمقاومة أعمال الحكام الاستبدادية ورأوها تقاومها في الواقع ؛ ثم رأوا الأُميد عينه ، على ما لديه من حول وطول ، مرغما على احترام قراراتها وملزما باعادة الأملاك التي حكمت عليه تلك الهيئة باعادتها ؛ كما أنهم رأوا الحكومة مجبرة على تنفيذ تلك الأحكام ضدت نفسها ودفع المحكوم به عليها لحاملها . وهناك منظر آخر تمثل أيضا أمام أعين الأهالي ، ولو أن وقعه على نفوسهم كان أخف من السابق . فالفرنج المنتشرون في الريف قبل تأسيس المحاكم المختلطة ورجال القنصليات من جريك وغيرهم ، كانوا يرهقون المصريين عادة ، ويستغلونهم استغلالا فاحشا ، دون أن يجد المصريون من العدالة سوى أبواب موصدة . فذلك الارهاق وهذا الاستغلال بطلا تماما منذ تشكيل المحاكم المذكورة ؛ ليس هذا فقط ، بل إن عددا غفيرا من الأهالي تحصلوا ضدت أولئك الفرنج الأقوياء وتجارهم العتاة وضدت رجال القنصليات عينهم على أحكام قاضية بتعويضات جملة ! وقد أدى ذلك طبعا بالأهالي الى التفكير بأنه مذ أصبحت الشرائع والمحاكم تحميهم من الذين كانوا يستغلونهم في الماضي ، فليس هناك ما يمنعها من حمايتهم من الحكومة أيضا ، وعلى الأخص من تصرفات موظفيها الجائرة .

وهذه الفكرة انجبت فيما بعد المحاكم الأهلية . وكانت هي أيضا مختلطة في بدء نشأتها؛ والمحاكم الأهلية ، بتطبيقها تشريعا مدنيا مجتعا ، غير التشريع السابق ، فتحت لأول مرة في تاريخ مصر أمام أعين المصريين أبواب مضمار المدنية العصرية واسعة ، بل وخولتها قوة الدخول فيه ، والتماس كل اصلاح توجبه الظروف والأيام^(١) .

غير أن النزاع الذي قام فيما بعد بين (اسماعيل) والقضاء المختلط — وسيأتي بيانه في حينه — أوجب فتور رضى الخديو عن وزيره ، ذى النزعة الفرنجية البحتة ؛ واغتم أعداء نوبار فرصة تغير خاطر (اسماعيل) عليه ، واجتهدوا في افهامه أن وزيره خان أمانته ، وأدخل في نصوص القوانين الجديدة ما اتخذ منه القضاء الجديد سلاحه في الحملة الشعواء المشنونة عليه . فاضطر نوبار الى مغادرة القطر المصري ، والاقامة تارة في فرنسا وطورا في سويسرا ؛ ولكنه بعد أن وضعت الحرب بين الترك والروس أوزارها عاد الى مصر وامتزج تاريخ حياته بتاريخ حياتها في ستنى حكم (اسماعيل) الأخيرتين ؛ ثم غادر القطر بعد سقوط (اسماعيل) ، ولم يعد اليه إلا عقب إخماد الثورة العربية ؛ ولو كان حضرها لسارت في غير المجارى التى سيرتها فيها روح عبد الله نديم ، المؤثرة على تربية عرابى وزملائه المدنية السطحية .

فعهد اليه (محمد توفيق) برياسة الوزارة في ٨ يناير سنة ١٨٨٤ فبقى فيها الى يولييه سنة ١٨٨٨ ؛ ثم توارى مدّة عن مسرح السياسة ، وانزوى في عالم تذكاراته الماضية . ولكن (عباس الثانى) استدعاه الى رياسة الوزارة في سنة ١٨٩٤ ؛ فبكت في منصبه

(١) أنظر : بعض اعتبارات في نظام القطر المصرى لنوبار باشا في كتاب ”نوبار باشا“ هولانسكى من

سنة وبضعة أشهر، ثم استقال بسبب اعتلال صحته، وتحتج عن السياسة بالكلية الى أن توفاه الله في سنة ١٨٩٩

وكان نوبار ريع القامة، يميل الى الطول، قوى البنية، أسمر اللون، أسود العينين، كما أن شعر رأسه كان أسود أيضا سوادا حالكا، قبل أن يشتعل شيئا، وكانت تقاطيع وجهه منتظمة، متناسبة متناسقة، ينيرها ابتسام جذاب، يكسب صاحبه القلوب أنى شاء. وكان كلاميا، منطقيا ماهرا، إذا تحدثت أروى وأشبع، وإذا ناقش أحم وأقنع. وامتاز كلامه في كلتا الحالتين برشاقة التعبير وغزارة المادّة بتخللهما شئ من التهمك القاطع، أو الجزل المتدفق من ينبوع حى، طبقا لما يقتضيه الموقف. مثال ذلك أن الحكومة الامبراطورية الفرنسية، عقب انفضاض الخلاف على ترعة السويس مع شركتها، منحت نوبار وسام جوقة الشرف من الرتبة الأولى، فأراد الدوق دى مرني — وكان قصير القامة — أن يقلده إياه بيده. فاضطر نوبار، لكي يمكنه من ذلك الى إحناء قامته كثيرا حتى كاد يركع! ولكنه فعل ذلك بابتسام قائلا: «ليس الثمن غاليا!» وهو يشير الى النيف والمائة مليون من الفرنكات التي دفعتها الحكومة المصرية لتتخلص من تلك الورطة المدنية التي ألغها بها تسرع (سميد).

والمدحش في محادثته أنه كان ينتقل من الوقور الى العذب، ومن المحزون الى الجلد، بسهولة غريبة، ويزين حديثه بالمجازات الجميلة، والأمثلة المناسبة، والقصص الموافقة، بدون تكلف وبارتجال غريب، كأن موردها بجانبه، وما عليه إلا أن يدلى لهو قريحته فيه ليخرج بها منه. مثال ذلك الحكاية الآتية التي أوردها في حديث له عن الحال السياسية بمصر، وتنازع حكومتها ودائنيها على أموال فلاحيا: «عصفور

كان حاطا على شجرة ، واذا بباز انقض عليه واختطفه ؛ وبينما هو صاعد به اذا بنسر رآه ، وأراد اغتصاب فريسته منه . فدار بين الطيرين الكاسرين قتال هائل ؛ فوقف الجمهور يتفرج عليه ويتساءل أى الجارحين عساه يفوز على الآخر ولم يفتكر أحد في العصفور ولا حزن على تعاسة حظه ! وأيضا : «مصر كعظمة ثمينة كبيرة يرغب فيها كلبان (فرنسا وانجلترا) ؛ فيتنازعان عليها ، ولا يجرؤ أحدهما على اختطافها ، لخوفه من الآخر . ولكن بينما هما يملقان الواحد للآخر ويخرجان يتسرب سرب من الثقل (الجريك — واليهود والشرقيون على العموم) الى العظمة وينهشها ويسمن منها !»

وكان ذا شمائل خلافة ، وشيم ساحرة ، لا يحقد ولا يميل الى الانتقام ؛ ويقابل ذات شائيه مقابلة تشف عن صفاء نية وحسن طوية ؛ فيحول بذلك مجارى العواطف في صدورهم . فيخرجون من عنده وهم الى أن يكونوا أصدقاء له أقرب منهم الى البقاء على عداوته .

ومع أنه تعلم منذ حداثة سنه صنعة إخفاء عواطفه وأفكاره — لشدة احتياجه اليها في المراكز التي شغلها ، على غربته في الجنس والدين ، لدى العواهل المتعاقبين على مصر ، من ذرية الباشا العظيم — فانه لم يكن من ذوى الخنوع ، أو من يتلمسون الخطوة عند الملوك من إذلال أنفسهم بين أيديهم ، أو من تحقيرها في خدمات ياباها الشرف ؛ بل ما فتئ متعاليا في شعوره ، تعاليا يظهر أثره في مشيته واستقامة جسمه . وقد لوحظ عليه أنه في مكاتباته الرسمية كان اذا ذكر الخديو دعاه «مليكي صاحب الجلال» متحاشيا دائما تسميته «مولاي أو سيدي الخديو صاحب الجلال» كما كان يدعوه باقي وزرائه . لذلك لا يسع الانسان إلا التعجب من كيف أمكن لمن

كانت هذه شيمه أن يستمر في خدمة الملوك، ولا يسعه، من جهة أخرى، إلا تعظيم قدر العواهل الذين خدمهم نوبار من الأسرة العلوية، وإجلال عقليتهم، والاعجاب على الأخص بسعة صدورهم؛ فلو كانوا من التعجرف، على ما ينسبه اليهم بعض الكتاب لما استطاع الأرمي، الأبى النفس، البقاء في خدمتهم يوما واحدا، لا الاستمرار عليها دهرًا.

غير أنه على إباء نفسه هذا، لم يكن من ذوى الخيلاء، ومحبي مظاهر الكبرياء، والفخفة الكاذبة. فلم يجر سائسا أبدا أمام عربته؛ وكثيرا ما كان يذهب الى الديوان بعربة أجرة؛ ولم يوجد مطلقا بينه وبين زائريه حاجبا أو حجابا؛ ولا اضطر قاصدا الى الانتظار طويلا في «منادره». بل كان سهل المقابلة، الى حد، كثيرا ما جعل قليلي الذوق يتهمون عليه في أوقات غير مناسبة.

وقد كانت حياة نوبار الشخصية والمتزلة مثالا للكمال والصلاح والبر الى آخر يوم من أيامه. فمع أنه نادم (ابراهيم) الغضوب، و(عباسا) تبيريوس مصر، و(سعيدا) كومتها وهنريها الثامن والثالث معا، و(اسماعيل) لويسها الرابع عشر — لم يرو عنه أنه خرج مرة واحدة، عن طور الجلد والكمال، أو بدت منه نقيصة حطت من قدره الأدبي في أعين أولئك القياصرة المصريين. لذلك كانوا يحترمون أنفسهم أمامه. ويأبون أن يشهدوه مظهرا غير كامل من مظاهر حياتهم الفردية. فيصح القول، والحالة هذه، أنه كان لحياة وزير (اسماعيل) هذا الفردية تأثير على تطور الأخلاق نحو الشعور بما يجب أن يراعى فيه اللائق.

وكان نوبار مغرما بالمطالعة لاسيما بمطالعة كتب التاريخ، ويحسن التكلم والكتابة بأحدى عشرة لغة مختلفة. وقد ساعده ذلك مع تفتق ذهنه وسعة حيلته وقوة تقديره

للأشخاص والأمر على أحرار مركز رفيع فى اعتبار العالم السياسى الغربى ، حتى أن رجاله فكروا مرتين فى عهد منصب إمارة مستقلة اليه ، إمارة الروملى مرة ، وإمارة أرمينيا مرة أخرى ؛ ومع ميل نوبار الى القبول لا سيما إمارة أرمينيا وطنه الأصل كان يشعر بالم نفسانى حقيقى كلما تصور أن ذلك قد يحول بينه وبين العود الى السكنى بمصر . فهل كان هذا الشعور تصديقا لقول القائل : « أن من شرب ماء النيل لا ينسى حلاوته » ؟ أم لإقرارا من نوبار بأن مصر أصبحت دون سواها وطنه الحقيقى المحبوب ؟ مهما يكن من الأمر ، وسواء أخذنا من القول ذاته أن مصر ، لما جبل أهلها عليه من دعة ودماثة فى أخلاقهم ، وحب غريب للغريب ، وما يوجد فى مناخها وثروتها وجمال سمائها من مرغبات للأجنى عنها فى الإقامة فيها دوما ، تصبح وطنه المفضل على سواء ، أم لم نأخذ منه إلا معناه الحرفى ، فان نوبار أبى إلا أن يموت ويدفن على ضفاف النيل .

وقد أقامت له بلدية الاسكندرية تمثالا فى إحدى حدائقها اعترافا منها بما كان له من فضل فى إقامة دعائم العدل وأسسها فى البلاد ، وإقرارا بأن العدل أساس الملك حقا وقاعدته فى كل رقى وتقدم ، كما أنه روح كل مدنية حقة .

وقد أكد لنا صاحب العزة وهران نوبار بك ، حفيده ، أن جدّه ترك مذكرات تاريخية تقع فى أربعة مجلدات ، شرح فيها ما حضره شخصيا من الحوادث والوقائع فى عهد الأمراء السبعة من البيت العلوى الذين خدمهم : فحبذا لو يسرع ابنه بوغوص نوبار باشا الى نشرها ، فيخدم الأدب التاريخى خدمة هو فى أشد الاحتياج اليها ؛ لا سيما أن تلك المذكرات هى الوحيدة من نوعها ؛ وأن عموم الرجال الذين كانت لهم يد فى حوادث القرن الماضى من أمراء مصر ووزرائها وغيرهم أبوا أن

يحملوا أنفسهم عناء ترك مذكرات شخصية ، كما نستنير بالنور المنبعث عنها في اطلاعنا على تاريخ أيامهم . وانه لجدير بنوبار أن يشذ عنهم .

شريف باشا

وأما شريف باشا^(١) — ويلي نوبار في أهميته السياسية ، ويفوقه في نظر الكثيرين من المصريين ، ولو أنهم لا يبنون تقديرهم له هذا إلا على ما عهدوه فيه من إباء ، وعلو نفس ، وكرم أخلاق ، فهم يصفونه لذلك ”بصاحب الهمة العلية ، والنفس الأبية ، والمروءة الوفية ، والشرف الكامل ، أنى المعالى ، وخذن المفانر ، وزينة الرئاسة ، ونموذج العفة والاستقامة ، وحليف الخير والمكارم“ — فقد كان ابن محمد شريف أفندى الشركسى العثمانى . ولد بمصر القاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ إذ كان أبوه قاضى القضاة فيها ؛ ولكنه فارقها الى الأستانة العلية ، وهو لا يتجاوز بعض الأشهر سنا حينما انقضت مدة السنة المعينة لوظيفة أبيه — كما كانت العادة في تنصيب قضاة الولايات العثمانية — ثم بعد ذلك ببضع سنين تعين أبوه لمنصب قضاء الحجاز ؛ وفي ذهابه الى الأقطار المشرفة للقيام بما عهد به اليه ، مرّ على مصر بعائلته ، وتقابل (بمحمد على) أميرها العظيم فقابلته بالترحاب والتكريم ، وفرح لمشاهدة نجله ، حيث تفرّس فيه العلاء والنجابة ، وسأله أن لا يأخذه معه الى الحجاز ، وهو يقوم بشأنه وتربيته ويحسن مثواه ، ويعوله كما يعول أولاده . فقبل هذه النعمة بالشكر ، لعلمه بأن ولده يكون في مصر كما لو كان معه أو أحسن . فتركه فيها وسافر الى محل مأموريته .

أما ولده فكان في ذلك الوقت في سن قابل للتعليم . فانتظم بأمر ساكن الجنان (محمد على) في سلك تلاميذ مدرسة ”الخانقاه“ — وهى المدرسة التى أنشئت

(١) أخذنا معظم ما كتبناه عن شريف باشا عن كتاب ”شريف باشا“ للويسودى روف وكتاب

”خديويون وباشاوات“ لمورلى بل .

في سنة ١٨٢٦ -- لتعليم العلوم العسكرية؛ وناظرها المرحوم عثمان نور الدين افندى؛ ومن تلاميذها أنجال الباشا العظيم ، محمد سعيد وحسين وحليم ، وأنجال أنجاله ، وأولاد الأمراء .

وقد كان انتشر في أوروبا خبر تأسيس هذه المدرسة بمصر قبل أن يشرع (محمد علي) في تأسيسها ، إذ قد صادف وجود ناظرها عثمان نور الدين افندى في باريس سنة ١٨٢٥ ، ومقابلته بالمسيو جومار أحد مشاهير فرنساويين الذين دخلوا مصر أيام الاحتلال الفرنسي ؛ فتكلم معه في شأنها ، وفي شأن تأسيس مدرسة أخرى في باريس لتعليم من ينتخب من تلاميذ مدرسة "الخانقاه" . فلما عاد أخبر (محمد علي) بهذا الرأي ، فاستصوبه ؛ وفتحت في باريس مدرسة الرسالة المصرية ، بشارع ريجار ، بقسم لوجزمبرج ؛ وبعد سنة أرسل إليها أربعة وأربعون تلميذا ، وتعين لهم ناظران وهما المسيو جومار واستفان بك دمرچيان (الذي تولى فيما بعد نظارة الخارجية ، ورياسة مجلس الدواوين في عهد سعيد باشا . وكان انتخاب هذا العدد من مدرسة "الخانقاه" بمعرفة (محمد علي) . ثم سافرت رسالة أخرى وفي مقدمتها سعيد وحليم وحسين (المتوفى في باريس) أولاد العزيز؛ واسماعيل وأحمد ابنا ابنه ابراهيم؛ وشريف باشا وعلى مبارك باشا وعلى شريف باشا ومراد حلمي باشا ، عدل شريف باشا ، وغيرهم من نجباء مدرسة "الخانقاه" .

فاشتغل كل منهم بحسب لياقته وذوقه وميله بالعلوم التي اختارها لنفسه . فكان ميل شريف باشا الى تعلم الفنون الحربية ، والعلوم العسكرية ؛ ثم استعد للدخول في مدرسة سانسير ، الشهيرة بتعليم الضباط العسكريين ؛ وأدى الامتحان اللازم ، وانتظم في سلك تلاميذها سنة ١٨٤٣ ؛ فتقدم في علومها ووصل الى أعلى فرقها . ثم انتقل منها

الى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فى سنة ١٨٤٥ ؛ فكدت فيها سنتين كاملتين .
ولما كانت أحكام هذه المدرسة تقضى على تلاميذها بالاستخدام سنتين بالجيش
الفرنساوى تحت التمرين ، دخل فى الآلاى الواحد والعشرين ، الذى كان
فى برينيان من مدن فرنسا تحت قيادة الأميرالائى ميراند ، المتوفى فى حرب القرم برتبة
جنرال .

وفى آخر هذه المدة توفى (محمد على) ، وتولى (عباس الأول) . فأمر باسترجاع
تلاميذ الرسالة المصرية بفرنسا سنة ١٨٤٩ فعادوا ، ورجع شريف باشا مكتسبا
من الحكومة الفرنسية رتبة يوزباشى أركان حرب ، لابساً ملابسها الرسمية . فالحق
بالجيش المصرى بهذه الرتبة أيضا . ولم يلبث فى الجيش إلا قليلا حتى تعين من جملة
ياوران سليمان باشا الفرنسية ، سردار الجيش المصرى ، بناء على طلب سليمان باشا
عينه وإلحاحه على (عباس الأول) . ولكن هذا التعيين لم يزد شيئا على رتبته ، مع
تكرار الطلب من رئيسه سليمان باشا ؛ وبقي فى هذه الوظيفة لغاية سنة ١٨٥٢
فتمكنت محبته من قلب رئيسه لحسن قيامه بأعماله ، ونباهته واستقامته وخبرته .
ولكنه لم يتقدم ، ولم ينل رتبة من (عباس) على مهارته ومساعدة رئيسه إياه . فقام
بفكره أن يترك الوظيفة ، وتركها . واستخدمه الأمير حليم فى دائرته ، بوظيفة كاتب
يده فى سنة ١٨٥٣ ؛ وبقي فى هذه الوظيفة سنة واحدة الى أن توفى (عباس) ، وتولى
بعده (سعيد) . فكانت باكورة أعماله ترقية شريف ، رفيقه فى التلمذة قديما والجدير
بالالتفات ، الى رتبة أميرالائى الحرس الخصوصى . فبقي فى هذه الوظيفة سنتين ،
والقلوب راضية عنه ، والأمير ملتفت اليه حق الالتفات . وبعدها أنعم عليه برتبة
لواء (باشا) ، وعين لقيادة آلاى بيادة وآلاى الحرس الخصوصى . ثم كمل سعد

بعد هذه الترقية بسنة واحدة، سنة ١٨٥٦ : فترجأ ابنة سليمان باشا الفرنساوى السردار البادى ذكره . فازداد بقرانه هذا تمسكا بميوله الفرنساوية الأصلية .

وبقره من (سعيد) زاد قدره لديه ؛ وظهرت فيه علامات الأهلية التامة والجدارة العظمى والعفة وسداد الرأى . فرقاها الى رتبة فريق ؛ ثم خطر بباله أن يعينه فى وظيفة ادارية ، فكان ذلك ؛ وعينه ناظرا للأموال الخارجية المصرية ؛ فقام بها حق القيام الى انقضاء أيام (سعيد) . ومن عهد توظيفه للخارجية ظهر فى الوجود السياسى ظهورا بينا . ولبت كذلك نحو ثلاثين سنة ، لا تحدث حادثة سياسية إلا وله فيها الاسم الطيب الشريف . وانقضت مدة (اسماعيل) وأوائل مدة (توفيق) وشريف فى منزلته السياسية ، وعلو مكانته ، وارتقائه فى الاسم والصيت .

وبعد أن توفى (سعيد) لم يتخرج مركز شريف ، بل زاد فى عهد (اسماعيل) الذى كان هو أيضا لا يفتأ يذكر أيام تلمذتهما معا فى باريس وساعاتها الحلوة . فولاه نظارة الداخلية مع نظارة الخارجية ؛ فقام بالوظيفتين حق القيام ، بالأمانة وحسن الادارة والاخلاص ، الى أن سافر (اسماعيل) الى الأستانة فى يولييه سنة ١٨٦٥ ؛ فعهد اليه بالشرف الرفيع الذى لا يعدله شرف ، وهو جعله قائمقام مصر ، لما عهده فيه من حسن الرئاسة والذكاء والكياسة والمهابة والامارة . وهذه هى أول مرة تعين فيها نائباً عن خديو مصر ، رجل ليس من العائلة الخديوية . فكان ذلك أكبر دليل على ما كان لشريف من المنزلة العليا فى النفوس .

ثم لما عاد (اسماعيل) الى مصر أبقاه فى الخارجية ، وألقى اليه مقاليد المعارف العمومية ؛ وعهد بالداخلية الى راغب باشا ؛ وفى سنة ١٨٦٧ اختاره لرياسة المجلس الخصوصى الذى كان بمنزلة مجلس النظار . ومن هذا التاريخ الى آخر حكم (اسماعيل)

تقلب في الوظائف العالية. فتقلد نظارة الداخلية من سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٨٦٩؛
والخارجية في سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٩؛
والحقانية أيضا في سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥؛ وأحيلت عليه نظارة التجارة كذلك
في سنة ١٨٧٥؛ وفي سنة ١٨٧٩ كان آخر رئيس نظار (اسماعيل) وأول رئيس نظار
(توفيق)؛ ولكنه اعتزل المناصب في أوائل (توفيق)؛ وما زال بعيدا عنها الى أن
تمحزكت الثورة العربية. فمهدت اليه رئاسة مجلس النظار سنة ١٨٨١؛ فأسس
في مدته هذه مجلس نواب للبلاد. ولما ثبت له أن الثورة انقلبت الى حركة مؤدية
حتما الى جلب ضرر على البلاد، استقال، والكل راضون عنه. وبعد تدمير الاسكندرية
عاد فألف وزارة كانت آخر الوزارات التي ترأسها، وتقلد فيها منصب الخارجية
في ذلك الحين. ولما اشتد أوار المسألة السودانية تنحى، وترك المناصب؛ ثم سافر
الى أوروبا حيث أدركته الوفاة سنة ١٨٨٧

فصدر أمر (توفيق) باحضار رفاته، وتشيع جنازته على نفقة الحكومة، اعترافا
بفضله وخدماته الجليلة، ونعاه نوبار — وكان إذ ذاك رئيس الوزارة — الى عموم
المصالح، بعبارات مؤثرة، دلت على ما كان بين الرجلين من أواصر المحبة والاحترام،
بالرغم من اختلاف مشاربهما.

فان نوبار كان في طباعه وأخلاقه وشمائله يشبه الانجليز. وشريفا كان فرنساويا
بحثا في مظهره وملبسه، لاسيما بعد اقترانه بابنة سليمان باشا، الى حد جعل معاصريه
يسمونهم "شريف باشا الفرنسي". وبينما نوبار ربما كان لا أدريا، فان شريفا
كان مسلما صحيح الاعتقاد، ولو أنه لم يكن يعمل بدقة بكل مقتضيات الحياة
والدين الاسلاميين. وكان شريف عكس نوبار أيضا في المظهر الطبيعي، كما كان

عكسه فى العقلية والخلق . فبينما نوبار أسمر اللون ، أسود الشعر والعينين ، فان شريفا كان أشقر اللون والشعر ، عسلى العينين . وبينما كان الأول يحسن إخفاء عواطفه وأفكاره ، كان الثانى لا يستطيع ذلك مطلقا ، لما جبل عليه من الصراحة الكلية فى قلبه وكلامه . فكان الى أنه جندى أقرب منه الى أنه رجل سياسة ؛ ولو حاول إخفاء عاطفة لخائنه شيمه الصريحة ، وسحته المفتوحة . وبالرغم من ذلك فانه كان محبوبا من الجميع ، ولا أعداء له ، لوقوف الكل على سلامة ضميره وإخلاص قلبه ؛ بخلاف نوبار ، فان خلقه الشديد كان ينفر منه من الناس بقدر ما كان يدنى اليه منهم . على أن كلا الرجلين كانا متشابهين فى الذكاء ، وسرعة الخاطر ، وحلاوة الحديث ، وحسن المعاشرة والمجاسة ، وسعة الضيافة وكرمها ، تشابههما فى وقار النفس وكاملها ، فى الأنفة من الدنيا والترفع عنها ، وفى علق الهمة ، وحب المبرات ، وحرية الفكر والضمير . وكان أحدهما يحترم الآخر ؛ فالاحترام متبادل بينهما لهذه الفضائل والكمالات .

غير أنه بينما كان نوبار يرى المطالعة من أكبر اللذات فى هذه الحياة الدنيا ، كان شريف يرى أن الصيد والقنص هما أكبر ملاذها . فكان شديد الغرام بهما ، اذا ، كأنه نمرود ثان . لذلك وصفهما (اسماعيل) بقوله : «لست أرى سفيرا أرسله الى بلاد الانجليز خيرا من شريف : فانه صياد ، مولع بالصيد ، لا يبالي باخطاره ؛ وهذا يعجب القوم هناك ، ويستميل قلوبهم ؛ كما انى لست أرى سفيرا أرسله الى الأستانة خيرا من نوبار : فانه أمهر الناس فى تزويق الحديث وتقيقه ، ولو كان مبالغاً فيه ؛ وأحذقهم فى حمل المحدث على القهقهة ، وهو ساكن لا يضحك . وليس شئ يعجب الأتراك أكثر من هذا ! » .

وكلا الرجلين كان يميل الى التلاهي عن الأشغال الحدية بالألعاب الاجتماعية ؛ ولكن نوبار كان يفضل لعبة البزيج على كل لعبة خلافاها ؛ وكثيرا ما كنت ، اذا زرتة ، تجده يتعاطاه مع خصيص من أخصائه أو زائر من زائريه الغربيين . وأما شريف فانه لم يكن يفضل على البليارد و لعبة في الوجود ؛ وكان غرامه به يكاد يضاهي ولعه بالقنص والصيد ، ويبلغ حدًا يجعله يتصور معه كل كفاءة لأى نوع من أنواع الأعمال والأشغال في الرجل المتقن لعبه .

وان الناظر الى تداول وزارتي الخارجية والتجارة بين هذين الوزيرين ، الى بقائهما في منصبيهما في الادارة المصرية المدد الطويلة ، مع أن الحكم كان فرديا واستبداديا على ما يقولون ، لايسعه إلا مقارنة ذلك بسرعة زوال الوزارات ، وسرعة تغير المظاهر الادارية ، في الدول السائد عليها نظام الدستور . فلا يجد من يصح له أن يقارنه بهما من رجال الدول ، معاصريهما ، سوى دزرائيل وجلادستون . ومع ذلك فان هذين الانجليزين تواليا على المناصب ، ولم يتعاصرا عليها . فأمكن الواحد منهما في أوقات اعتزاله أن يؤلف الروايات أو يحطب في الغابات . وهذا ما لم يسمح به لنوبار وشريف لا سيما لهذا الأخير ، مطلقا ، طوال حكم (اسماعيل) .

وأما على مبارك^(١) باشا ، أبو التعليم المصري الحقيقي ، فانه بخلاف الوزيرين السابقين ، مصرى بحت . وانا ، لما في حياته من عبر بليغة ، نرى أن نتوسع في شرحها فنقول : ولد في قرية برنبال الجديدة ، من أسرة كانت تعرف فيها بعائلة المشايخ سنة ١٢٣٩ هـ وسنة ١٨٢٤ م . ولما بلغ السادسة من عمره ، اضطر والده ، بعد أن بذل ما بيده و باع مواشيه وأثاث بيته ، الى الفرار من القرية بسبب أموال انكسرت عليه للديوان ؛

(١) مأخوذ عن مذكرات على مبارك باشا نفسه .

ونزل بقرية يقال لها الحماديين من أعمال الشرقية . ولكنه لم يلبث فيها إلا قليلا ،
 لقلة إكرام أهلها له ؛ وارتحل بعياله الى عرب السماننة بالشرقية ؛ ولم يكن عندهم
 فقهاء . فأنزلوه منزل الإكرام والاجلال ؛ وانتفعوا منه ، وانتفع منهم انتفاعا كبيرا ،
 ارتاح له خاطره وانزاحت عنه الشدائد . فالتفت الى تربية ابنه علي ، فعلمه أولا بنفسه ؛
 ثم سلمه لمعلم اسمه الشيخ أحمد أبوخضر ؛ وكان مقيما في قرية صغيرة قريبة من مساكن
 أولئك العرب . فأقام عنده نحو سنتين ختم فيهما القرآن بداية . ثم لكثرة ضرب
 الشيخ له ، تركه وجعل يقرأ عند والده . وكان والده مشغلا عنه في شغله . فمال
 الولد الى اللعب والتفريط . فهم أبوه يجبره على الذهاب الى معلمه ؛ فتعاصى ونوى
 الهرب . وكان له اخوة من غير والدته . فأشفقوا عليه ، وسألوه عن مرغوبه في التربية .
 فاختر أن لا يكون فقيها ؛ بل يكون كاتباً ؛ لما كان يراه للكاتب من حسن الهيئة
 والهيبة والقرب من الحكام . فسلمه أبوه الى كاتب قسم بناحية الاخوية كان صديقا
 له ؛ وجعل له مرتبا يكفيه . فأقام على عنده مدة ، وخالط عياله ؛ فاذا هو مجمل
 الظاهر ولكنه فقير في بيته — كمعظم الكتاب والموظفين بكل أسف ! — فكان
 الولد ، في غالب أيامه ، يبيت اذا طاويا من الجوع ؛ وليت ذلك كان كل ماهناك !
 ولكن الرجل — على قلة تعليمه له — كان يخدمه كثيرا ويؤذيه أكثر . فحدث ذات
 يوم أنهما كانا في قرية المناجاة ؛ فسأله الكاتب أمام ناظر القسم وجماعة حضور عن
 الواحد في الواحد ! فقال علي « باثنين » ! فضربه بمقلاة بن ؛ فشجه في رأسه ؛ فلامه
 الحاضرون . وذهب علي الى والده يشكو اليه ؛ فما نال منه إلا الأذى . وكان يومئذ
 مولد سيدى أحمد البدوى . فهرب علي ، مع الناس ، قاصدا المطرية ، جهة المنزل ،
 ليلاحق بخالة له هناك . ولكنه مرض بالكوليرا في طريقه بقرية صالحجر . فأخذه

رجل من أهلها ، وعاده أربعين يوما . وكان والده ، فى تلك المدة ، وأحد اخوته يفتشان عليه فى البلاد . فاستدل عليه فى صالحجر . فلما رآه على هرب ، ونزل بمنية طريف . فأخذه رجل عربى ؛ ولكنه لم يبق عنده إلا قليلا ، وهرب منه أيضا ، ولحق بأخ له فى برنال . وبعد أيام قدم إليها أخوه الذى كان يفتش عليه ، وما زال به حتى أخذه بالحيلة الى والدهما . وقد أشكل على أهله أمره ؛ فعرضوا عليه القراء والكتاب ، فلم يقبل بحجة أن المعلم لا يستفيد منه إلا الضرب ؛ والكتاب إلا الضياع والأذى ، علاوة على أنه يخدمه . فعرض عليه والده أن يلحقه بصاحب له من كتبة المساحين ؛ فرضى بذلك . فلما عاشه ، زاد رغبة فى عشرته ، لما كان يناله فى صحبته من النقود التى كان يأخذها من الأهالى . فأقام عنده ثلاثة أشهر ؛ ولكنه ، لصغر سنه وعدم معرفته بما ينفع وما يضر ، كان يفشى سره ، ويخبر عن أخذه من الناس ؛ فطرده . فبقى فى بيت أبيه يقرأ عليه ، ويصحبه فى قبض الأموال الأميرية التى على العرب — وكان منوطا بذلك — ويباشر الكتابة وبعض المحاسبات . ثم بعد نحو سنة واحدة جعله أبوه مساعدا عند كاتب فى مأمورية أبى كبير ، بماهية قدرها خمسون قرشا يبيض له الدفاتر . فأقام عنده نحو ثلاثة أشهر ، وقد خلقت ثيابه ، وساء حاله ، ولم يقبض شيئا من الماهية إلا الأكل فى بيته . ثم عينه يوما لقبض حاصل أبى كبير . فقبضه ، وأمسك عنده منه قدر ماهيته ، وكتب له علما بالواصل ، ووضع فى كيس النقديّة . فلما وقف على ذلك ، اغتاض منه ، وأسرّها فى نفسه ، وأغرى مأمور أبى كبير عليه ، واتفق معه على الحاقه بالجهادية ، بدل شخص كان مطلوبا للعسكرية . فنادياه على حين غفلته ، وأمره المأمور بالذهاب الى السجن ، لكتابة المسجونين ، وأصحابه رجلا من أغوات المأمورية . فلما دخل السجن ، أحضروا باشا من الحديد ،

ووضعه فى رقبته ، وتركوه مسجوناً . فلبث فى السجن ، وهو على ما لا مزيد عليه من الخوف ، بضعة وعشرين يوماً فى أوساخ المسجونين وقاذوراتهم ؛ ينتحب آناء الليل وأطراف النهار . فرق له السجناء لصغر سنه ؛ ومكنه من مخافة أبيه فى أمره . فذهب أبوه الى العزيز — وكان بناحية (منية القمح) — وقدم له قصة ابنه فى عر ضحال فكتب بإخلاء سبيله ؛ وأخذ الوالد الأمر بيده ؛ ولكن قبل حضوره اليه ، أتى الى السجناء صاحب له من خدمة مأمور زراعة القطن بنواحي أبى كبير ، وأخبره ان المأمور محتاج الى كاتب يكون معه بماهية . فدلّه السجناء على "علّ" ، ووصفه له بالنجابة وحسن الخط ! فقال الخادم اليه وطلب منه أن يكتب خطه فى ورقة ليراها المأمور . فكتب على "عريضة واعتنى فيها ؛ وناولها له مع غازى ذهب قيمته عشرون قرشا ، ليسلك له الطريق عند مخدومه ؛ ووعدّه بأكثر من ذلك أيضاً . فأخذها ؛ وبعد قليل حضر بأمر الافراج عنه ، وأخذ معه حتى قرب من المأمور ، وكان يدعى عنبرافندى . فنظر اليه ، فاذا هو أسود حبشى ، لكنه سمح ، جليل ، مهيب ؛ ورأى مشايخ البلاد والحكام وقوفاً بين يديه ، وهو يلقي عليهم التنبيهات . فتأخر حتى انصرفوا . فدخل عليه وقبل يده . فكلّمه بكلام رقيق عربى فصيح ، وقال له : « أتريد أن تكون معى كاتباً ، ولك عندى جراية كل يوم ، وخمسة وسبعون قرشا ماهية ، كل شهر ؟ » فقال نعم ؛ ثم انصرف من أمامه ، وجلس مع الخدّامين . وكان يعرف من المشايخ الذين كانوا بين يديه جماعة من مشاهير البلاد ، أصحاب الثروة والخدم والحشم والعبيد . فاستغرب ما رآه من وقوفهم بين يديه وامثالهم أوامره . وكان لم يرمثل ذلك قبل ، ولم يسمع به ! بل كان يعتقد أن الحكام لا يكونون إلا من الأتراك ، على حسب ما جرت به العادة فى تلك الأزمان . وبقي متعجباً ، متحيراً فى السبب الذى

جعل السادة يقفون أمام العبيد، ويقبلون أيديهم؛ وحرص كل الحرص على الوقوف على هذا السبب . فكان ذلك من دواعي ملازمته لعنبر افندى .

وفي ثاني يوم حضر والد عليّ بأمر العزيز . فسلم عليّ عليه وأدخله على المأمور وعرفه بإياه ؛ فبش في وجهه ، وأجلسه وأكرمه . وكان والد عليّ جميل الهيئة ، أبيض اللون ، فصيحاً ، متأدباً . فكلم المأمور في شأن ابنه . فقال له المأمور : « انى قد اخترته ليكون معي ، وجعلت له مرتباً ، فان أحببت ، فذاك » . فشكره ، ورضى أن يكون ابنه معه ، وانصرف من مجلسه مسروراً

فلما كان الليل وسهر عليّ مع أبيه ، جعل كلامه معه في المأمور ! فقال : « هذا المأمور ليس من الأتراك ، لأنه أسود » . فأجابه : « يمكن أن يكون عبداً عتيقاً » . قال : « هل يكون العبد حاكماً ؟ مع أن أكابر البلاد لا يكونون حكاماً ، فضلاً عن العبيد ؟ » فأجابه أبوه بأجوبة لم تقنعه . وبعد يومين سافر عنه وتركه عند المأمور . فجعل عليّ يقول في نفسه : « ان الكفاية والمهية كانتا السبب في سجنى ووضع الحديد في رقبتى . وقد وجدت هذا المأمور خلصنى من ذلك . فلو فعل هو معي مثل ما فعل الكاتب فمن يخلصنى ؟ » .

وأخذ يود أن يكون بحالة لا ذل فيها ، ولا تخشى غوائلها . واصطحب بفراش لعنبر افندى ، ما لبث أن علم منه أن سيده يشتري ست من الستات الكبار ، مبيعات الخواطر ؛ أدخلته مدرسة القصر العيني لما فتح العزيز المدارس ، وأدخل فيها الولدان . وأخبره ذلك الفراش أن التلاميذ في القصر العيني يتعلمون الخط والحساب واللغة التركية وغير ذلك ؛ وان الحكام انما يؤخذون من المدارس !

بغال حينئذ في صدر عليّ أن يدخل المدارس ؛ وسأل الفراش : « هل يدخلها أحد من الفلاحين ؟ » فأفاده : « أنه يدخلها صاحب الواسطة » . فشغل ذلك باله زيادة . وما زال بالفراش يستفهم منه عن طريق القصر ، وكيفية الإقامة فيه . فأخبره عن ذلك كله ، وأثنى على حسن إقامة التلاميذ به وما كوله وملبوسهم وأكرامهم ؛ فازداد عليّ شوقا . وكان يكتب عنده كل ما يخبره به من بيان الطريق وقدر المسافة ، وأسماء البلاد التي في الطريق ؛ وقامت بنفسه فكرة التخلص ، والتوصل الى المدارس . فطلب الاذن في زيارة أهله ؛ فأذن له بخمسة عشر يوما ؛ فسافر . وبينما هو يجتاز قرية بنى عياط ، تقابل مع جملة أطفال تحت قيادة رجل خياط ، مع كل واحد دواة وأقلام . جلس معهم تحت شجرة ، وتحادثوا . فظهر له أنهم تلامذة من مكتب منية العز . ورأوا ، هم ، خطه ؛ فوجدوه أحسن من خط الباشجاويش . فجعل غلىّ يستفهم منهم عن مكتبهم وصفته ؛ وجعل الخياط يحسن له أوصافه ، ويغريه على دخوله ، مفهما إياه أن نجباء المكاتب ينتقلون الى المدارس بلا واسطة . فرأى عليّ أن ذلك غاية مرغوبه ؛ فلم يتأخر عن الذهاب معهم والدخول الى مكتبهم . ولكن ناظره — وكان من معارف أبيه — أراد أن يمنعه من الانتظام في عقد التلامذة ؛ فلم يفلح ؛ وبقي عليّ في المكتب خمسة عشرة يوما . ثم أتى أبوه ، بتدبير من الناظر ، وانتظر خروجه للفسحة والأكل في وقت الظهر ، واختطفه الى البلد ، وحبس في البيت نحو عشرة أيام ، ما برجت أمه في خلالها تبكي منه وعليه ، وتستعطفه للرجوع عما يوجب فراقهم ، وتحلفه أن يرجع عن تلك النية ؛ فوعدها بالرجوع عن ذلك ، إرضاء لخاطرها . فأطلقوه . وكان لهم غنيات ، أخذ يراها . وأبعدوه عن حرفة الكتابة . فبقي كذلك مدة ، حتى اطمأن خاطرهم ، وظنوا أن فكرته ذهبت عنه ؛ مع أنها لم تفارقه

وانما كان يخفيها الى أن اتهم فرصة في ليلة من الليالي ؛ فصبر الى أن ناموا جميعا ، وأخذ دواته وأدواته ، وخرج من عندهم خائفا يترقب ؛ وتوجه تلقاء منية العز . وكان ذلك آخر عهده بسكاه بين أبويه ؛ وكانت ليلة مقمرة . فمشى حتى أصبح . فدخل منية العز ضحي ؛ ولم يره الناظر إلا وهو مع الأطفال في داخل المكتب . والتم أن لا يخرج منه ليلا ولا نهرا مخافة اختطافه . ثم حضر والده وعمل طرق التحيل عليه ، هو والناظر ، فلم ينجح في ذلك ؛ حتى جاء ناظر مكتب الخانقاه ، عصمت افندى ، لفرز نجباء التلامذة الى القصر العيني ؛ فكان على من اختيار لذلك . ولكن والده حضر واشتكى لعصمت افندى . فقال له : « هذا ابنك أمامك ، وهو مخير » . فغيره ؛ فاختار المدارس . فعند ذلك بكى والده كثيرا ؛ وأغرى عليه جماعة من المعلمين وغيرهم ليستميلوه ؛ فلم يصغ لكلامهم ؛ وكان ما قدر الله . فدخل مدرسة القصر العيني في سنة ١٢٥١ ، وهو يومئذ في سن المراهقة . فوجد المدارس على خلاف ما كان يظن . بل بسبب تجدد أمرها ، كانت واجبات الوظائف مجهولة فيها ؛ والتربية والتعليمات غير معتنى بها . بل كان جل اعتنائهم بتعليم المشي العسكري ؛ فكان ذلك في وقت الصباح والظهر وبعد الأكل وفي أماكن النوم . وكان جميع رؤساء التلامذة ومعلميهم يؤذونهم بالضرب وأنواع السب والإهانة من غير حساب ولا حرج ، مع كثرة الأغراض ، والإعراض عن الاعتناء بشؤونهم من مأكولات وخلافها . وكانت مفروشاتهم حصر الخلفا ، وأحرمة الصوف الغليظ من شغل بولاق . ومن كراهة على للطبيخ المرتب لهم ، جعل يأتم الجبن والزيتون . وكان برعى افندى أستاذ فرقته يراعيه بالنسبة لغيره .

وكان مع الشاب قليل من النقود جعلها أمانة تحت يد أستاذه . فلما رأى هذه الحالة، ضاق ذرعا ؛ وظن أنه جنى على نفسه فى دخوله المدارس التى بهذه المثابة . ثم لتغير الهواء المعتاد، وكثرة ما قام به من الأفكار، اعترته الأمراض ؛ وطفح الحرب على جسمه . فأدخلوه المستشفى . فتراكت عليه الأمراض ، حتى يؤسوا من حياته . ولكن الله سلم .

وفى أثناء ذلك حضر والده . فلم يكتنوه من الدخول . فجعل لبعض التمارية نحسين محبوبا من الذهب ، على أن يخرج ابنه من "الاسبتالية" سراً ، ليخلصه مما هو فيه . فلم يشعر على إلا والتارجى قد كسر شباك الحديد من المحل الذى هو فيه ؛ وأخبره بمغروب والده ؛ وأنه واقف ينتظره خارج المدرسة . وأراد أن يتزله من الشباك ، ويوصله اليه ليأخذ جعله . فمالت نفس على لاجابته والذهاب مع والده ، وترك المدارس وأهلها ، لما رآه من الشدائد وعدم التعليم ، وما لحقه من الجوع فى "الاسبتالية" ، حتى كان يمص العظم الذى كان يلقيه الآكلون .

لكنه فكر فى عاقبة الهروب . فانهم كانوا يطلبون من يهرب من التلامذة ، ويقبضون على أهلها ، ويقيدونهم ويهينونهم . فامتنع عن الخروج معه . فاجتهد فى التحيل عليه ، وتسهيل الأمر لديه . فأبى ، وقال : « أصبر على قضاء الله ، وأنا الجانى على نفسى ! فبلغ والدى السلام ، وسله أن يدعو لى ، وأن يبلغ والدتى عنى السلام ! » .

ثم ان والده توسط حتى دخل عنده ، ورأى كل منهما الآخر . فقبل كل الآخر ، وبكى ؛ ثم ودعه ومضى لسبيله ، وكله زفرات . ثم شفى الشاب ؛ ونرج الى المدرسة ؛ واشتغل بدروسه ؛ ولم يمرض بعد ذلك .

وفي أواخر سنة ١٢٥٢ نقلوهم الى مدرسة أبى زعبل ؛ وجعلوا القصر العيني لمدرسة الطب خاصة ، كما هو الآن . فكانت ادارة المدارس فى أبى زعبل كما كانت فى القصر العيني . إلا أنه اعتنى بالتعليم شيئاً ، بسبب جعل نظرها لابراهيم رأفت بك .

وكان أثقل الفنون على الشاب على وأصعبها الهندسة والحساب والنحو . فكان يراها كالطلاس ؛ ويرى كلام المعلمين فيها ككلام السحرة . وبقي كذلك مدة ، الى أن جمع ابراهيم رأفت بك متأخرى التلامذة فى آخر السنة الثالثة من انتقالهم الى مدرسة أبى زعبل ؛ وجعلهم فرقة مستقلة — فكان على منهم ، بل آحرهم — وجعل نفسه هو المعلم لهذه الفرقة .

ففى أول درس ألقاه عليهم ، أفصح عن الغرض المقصود من الهندسة ، بمعنى واضح ، وألفاظ وجيزة ؛ وبين أهمية الحدود والتعريفات الموضوعة فى أوائل الفنون ؛ وأن هذه الحروف التى اصطاحوا عليها انما تستعمل فى أسماء الأشكال وأجزائها ، كاستعمال الأسماء للأشخاص . فكما أن الانسان له أن يختار لابنه ما شاء من الأسماء كذلك المعبر عن الأشكال له أن يختار لها ما شاء من الحروف . فانفتح ، من حسن بيانه ، قفل قلب الشاب ؛ ووعى ما يقول .

وكانت طريقة ذلك الأستاذ الحكيم هى باب الفتوح عليه ؛ ولم يقم من أول درس إلا على فائدة . وهكذا كانت جميع دروسه ، بخلاف غيره من المعلمين ، معدومى الطريقة وملتبس بالحالة الواحدة . نغم عليه فى أول سنة جميع الهندسة والحساب ، وصار أول فرقته ؛ وبقي فى النحو على الحالة الأولى ، لعدم تغير المعلم ، ولا طريقة التعليم السيئة .

وكان رأفت بك يضرب به المثل ، ويجعل نجابته على يديه برهانا على سوء تعلم المعلمين ؛ وأن سوء التعليم هو السبب في تأخر التلامذة .

وفي تلك السنة ، وهي سنة ١٢٥٥ ، فرزوا منهم تلامذة لمدرسة المهندسخانة ببولاق . فاختاروا عليا فيمن اختاروه . فأقام بها خمس سنين ، وتلقن جميع دروسها ، وكان فيها دائما أول فرقته وقلقتها . فتلقى بها الجزء الأول من الجبر ، والجبر العالى ، وعلم الميكانيكا ، وعلم الديناميكا ، وتركيب الآلات على أسستاذ يقال له طائل افندى ؛ وحساب التفاضل ، وعلم الفلك على محمود باشا الفلكي ؛ وعلم الإيدروليك على دقله افندى ؛ وعلم الطوبوغرافيا ، والتروزية على ابراهيم رمضان افندى ؛ وعلم الكيمياء والطبيعة ، والمعادن ، والجيولوجيا ، وحساب الآلات على أحمد فايد بك ؛ والهندسة الوصفية ، وقطع الأحجار ، وقطع الأخشاب ، والظل والنظر ، بعضه على ابراهيم رمضان افندى وبعضه على سلامة باشا ؛ وتلقى عليه أيضا خاصة الكسموغرافيا .

ولعدم وجود كتب مطبوعة في هذه الفنون وغيرها ، إذ ذاك ، كان التلامذة يكتبون الدروس عن المعلمين في كراريس ، كل على قدر اجتهاده في استيفاء ما يلقيه المعلمون . وكان المعلمون يومئذ يبذلون غاية مجهودهم في التعليم . فكان يندر أن يستوفى تلميذ في كراسه جميع ما يلقى اليه ، خصوصا الأشكال والرسوم . ولذلك كان الأمر إذا تقدم أو خرجت التلامذة من المدارس يعسر عليهم استحضار ما تعلموه . فكان يضيع منهم كثيره .

وفي آخر مدة المهندسخانة كانوا يطبعون بمطبعة الحجر بعض كتب ؛ فاستعان بها التلامذة وحصل منها نفع . ثم تكاثرت طبع الكتب شيئا فشيئا ، لا سيما في عهد

(اسماعيل) وما بعده . فصارت تطبع الفنون بأشكالها ورسومها ؛ فسهل بذلك تناولها واستحضار ما فيها .

ثم في سنة ١٢٦٠ عزم العزيز على إرسال أنجاله الى فرنسا ليتعلموا بها ، وصدر أمره بانتخاب جماعة من نجباء المدارس المتقدمين ليكونوا معهم . وحضر سليمان باشا الفرنسي الى المهندسخانة : فانتخب عدة من تلامذتها ، فكان على فيهم .

وكان ناظرها يومئذ لميربك . فأراد أن يبقيه في المهندسخانة ، ليكون معلما بها . ولكن عليا عرض على سليمان باشا أنه يريد السفر مع المسافرين . وجعل الناظر يحتال عليه وأحال عليه الخوجات ليثبطوه عن السفر ، وقالوا له : « إن بقيت هاهنا تأخذ الرتبة حالا ، وتترتب لك الماهية . وإن سافرت تبقى تلميذا ، وتفوتك تلك المزية » .

ورأى على أن سفره مع الأنجال مما يزيده شرفا ورفعة واكتسابا للعارف ؛ فصمم على السفر ، مع أنه يعلم أن أهله فقراء ، ويعود عليهم النفع من الماهية ، وهم متفرون لذلك ؛ لكنه رأى الكثير الآجل خيرا من القليل العاجل .

فسافر الى تلك البلاد مع من تقدم لنا ذكر أسمائهم آنفا من الأمراء وأولاد الأعيان ؛ وجعل مرتبه كل شهر ٢٥٠ قرشا كنفقته . فجعل نصفها لأهله ، يصرف لهم من مصر كل شهر — وكانت هذه سنته معهم منذ دخل المدارس — فأقاموا جميعا في باريس سنتين في بيت واحد مختص بهم ؛ ورتب لهم المعلمون جميع الدروس والضباط ، والناظر من الجهادية الفرنسية : لأن رسالتهم كانت عسكرية ، وكانوا يتعلمون التعليمات العسكرية كل يوم .

وكانت معلومات أفراد الرسالة مختلفة . فبعضهم له إلمام بالتعليمات العسكرية فقط ، مثل الذين أخذوا من الطوبجية والسوارى والبيادة ؛ والبعض لهم إلمام بالعلوم الرياضية ولا يعرفون اللغة الفرنسية ، كالأخوذى من المهندسخانة ؛ والبعض له معرفة باللغة الفرنسية ، وكان بعض هؤلاء معلمين فيها بمدارس مصر .

فاقتضى رأى الناظر أن يجعل المتقدمين فى الرياضة ، واللغة الفرنسية ، فرقة واحدة ؛ وأمر المعلمين أن يلقوا الدروس للجميع باللغة الفرنسية ، لا فرق بين من يفهم تلك اللغة ومن لا يفهمها . ففعلوا ؛ وأحالوا غير العارفين بها على العارفين ، ليتعلموا منهم بعد إعطاء الدروس — وكان على من لا يعرفونها — فأخذ العارفون بها يخلون على غير العارفين بالتعليم ، لينفردوا بالتقدم . فكث غير العارفين ، مدة ، لا يفهمون شيئا من الدروس ، حتى خافوا التأخير ، وتكررت منهم الشكوى لتغيير تلك الطريقة ، وتعليمهم بكلام يفهمونه .

فلم يصغ لشكواهم ؛ فتوقفوا عن حضور الدروس أياما . فحبسهم ، وكتبوا فى حقهم للعزير ؛ فصدر أمره بالتنبيه عليهم بالامتنال ؛ ومن يخالف يرسل الى مصر محمدا .

نخافوا عاقبة ذلك ؛ وبذل على جهده ، وأعمل فكره فى طريقة يحصل له منها النتيجة ومعرفة اللغة الفرنسية . فسأل عن كتب الأطفال . فنباوه عن كتاب ؛ فاشتراه ، واشتغل بحفظه ، وشمر عن ساعد الجدة فى الحفظ والمطالعة ؛ ولزم السهاد ، وحرّم الرقاد ، لا ينام من الليل إلا قليلا ، حتى أصبح ذلك ديدنه . لحفظ الكتاب بمعناه عن ظهر قلبه ، ثم حفظ جزءا عظيما من كتاب التاريخ بمعناه أيضا . وحفظ أسماء الأشكال الهندسية والاصطلاحات — كل ذلك فى الثلاثة الأشهر الأول .

وكانت العادة ان الامتحانات في رأس كل ثلاثة شهور ؛ ومع ذلك كان يلتفت للدروس التي تعطيها "الخوجات" . فأثمر الحفظ معه ثمرة كبيرة ، وصار أول الرسالة كلها ، بالتبادل مع حماد بك ، وعلى ابراهيم باشا .

ولما حضر الى مدينة باريس الأمير (ابراهيم) ، سرعسكر الديار المصرية ، حضر امتحانهم ، هو ، وسرعسكر الديار الفرنسية ، مع ابن الملك لؤيس فيليب ، وأعيان فرنسا ، وجملة من مشاهير النساء الكبار . فأثنى الجميع عليهم الثناء الجميل ؛ وفرقت المكافآت عليهم الثلاثة . فنال الأمير (ابراهيم) الشاب عليا مكافأة بيده — وهى المكافأة الثانية — وكانت نسخة من كتاب جغرافيا مالطرون الفرنسية ، بأطلسها . ودعوا للأكل معه .

وبعد سنتين ، تعين الثلاثة الأول من الفرقة ، وهم صاحب الترجمة ، وحماد بك ، وعلى ابراهيم باشا الى مدرسة الطوبجية والهندسة الحربية ، بناحية متس ؛ وأعطوا رتبة الملازم الثانى .

فأقاموا بها سنتين أيضا . وتعلموا فيها فن الاستحكامات الخفيفة ، والاستحكامات الثقيلة ؛ والمهارات المائية ، والهوائية ، عسكرية ومدنية ؛ والألغام ، وفن الحرب ، وما يلحق به ، مع اعادة عامة لكل ما سبق تعليمهم إياه ، بتلخيص من المعلمين ، في عبارات وجيزة جامعة . ثم تفرقوا الى الولايات . فكان على فى الآلاى الثالث من المهندسين الحربيين . وأقام فيه أقل من سنة .

وكان الأمير (ابراهيم) المهام يود إقامتهم فى العسكرية ، حتى يستوفوا فوائدها ، ثم يسيحوا فى الديار الأوروبية ، ليشاهدوا الاعمال ، ويطبقوا العلم على العمل ، مع كشف حقائق أحوال تلك البلاد وأوضاعها وعاداتها .

ولكنه توفى ؛ وتولى (عباس) فى سنة ١٨٦٦ ؛ فأمر بعودة الرسالة الى مصر .
 وكان على على دين لبعض الافرنج ، نحو الستمائة فرنك ؛ وكانت الأوامر المقررة
 أن لا يسافر أحد إلا بعد وفاء دينه ؛ وأن من يأتى الى مصر مدينا يوضع فى الليمان .
 فوقع فى أمر خطير ، وبقى متجيرا ؛ وطلب من رفقة أن يسلفوه . فقالوا :
 « ما عندنا ما نسلفك إياه » ، وعلى يعلم تيسر بعضهم واقتدارهم . فقعد فى محل
 إقامته يفكر فيما يصنع ، وإذا بصاحب له من الافرنج دخل عليه يدعوه للأكل عنده ،
 حيث إنه مسافر . فوجد حاله غير ما يعهد . فسأله . فأخبره . فقال : « لا تحزن .
 قل ياسيد يا بدوى ، يا من تجيب الأسير ، خلصنى مما أنا فيه ! » . فقال له : « ليس
 الوقت وقت هزل ! » . فقال : « هذا أمر هين لا يهيك ! » . ثم ذهب ؛ فغاب
 قليلا ، ورجع اليه بكيس رماه أمامه ؛ فاذا فيه قدر الدين مرتين ، وقال له : « بعد
 استقرارك بمصر ، وتيسر أمرك ترسل الى وفاءه ! » . ولم يأخذ منه سندا بوصول
 المبلغ . وقال : « أنا أكتفى بالقول منك » ، وقد كان . فان عليا أرسل اليه المال
 على يد قنصل فرنسا بعد مدة .

ولما جاء الى مصر ، مكث هو ورفاقه جملة أيام لا يدرون ما يفعل بهم . ثم عين
 صاحب الترجمة خوجة بمدرسة طره ؛ ولم يكن عنده فى فرقته ، بعد فرز تلامذة
 المدارس ، وتشكيل مدرسة المفروزة ، سوى تلميذ واحد متقدم فى السن . ومع
 ذلك اشتغل بما نيظ به باخلاص .

وفى تلك المدة ، تأهل بكريمة معلمه فى الرسم ، بمدرسة أبى زعبل — وكان أبوها
 قد مات ، وصارت الى حالة فقر . فتزوج بها لما كان لوالدها عليه من حق التربية
 والمعروف .

ثم اصطحبه سليمان باشا في مأمورية استكشاف البحيرة والسواحل . فلما كانوا بدمياط ، انفصل علىّ عنه في جهة من المأمورية ؛ وبعد أن أذاها ، ذهب الى برنبال — وكان أهله قد عادوا اليها — فوجد أن أباه سافر الى مصر لزيارته ؛ ولم يجد في المنزل إلا والدته وبعض إخوته .

وكان دخوله عليهم ليلا . فطرق الباب ؛ فقبل : « من أنت ؟ » فقال : « ابنكم على مبارك ! » وكانت مدة مفارقتهم لأمه ١٤ سنة ، لم تره فيها ، ولا سمعت صوته . فقامت مدهوشة الى ما وراء الباب وجعلت تنظر وتحد النظر — وكان ابنها بقيافة العسكرية الفرنسية لابسا سيفاً وكسوة شريف — وكررت السؤال حتى علمت صدقه . ففتحت الباب وعانقته ، ووقعت مغشيا عليها . ثم أفاق ، وجعلت تبكي وتضحك وترعد . وجاء أهل البيت والأقارب والجيران ، وامتأل المنزل ناسا ؛ وبقوا كذلك الى الصباح . فأقام عندهم يومين .

ثم عاد الى دمياط ، وأورد نتيجة استكشافه على سليمان باشا ؛ فوقع عنده موقع الاستحسان ؛ وأخبره أنه استحصل على أمر من (عباس) بالخاقه بمعية جاليس بك . فقبل علىّ يده ؛ وسافر الى الاسكندرية من مصر بعياله وأخ وأخت له صغيرين أخذهما معه ليرييهما . فلما وصل تركهم في المركب ، وذهب الى جاليس بك ؛ وبينما فتنجان القهوة بيده ، اذا بكتوب وارد ، بالاشارة من (عباس) ، يطلبه حالا في وابور متهى للقيام . فداخله ما لا مزيد عليه من الخوف ، لما كان يعلم مما كان يقع لمن يلوذ بالعائلة الخديوية من الايذاء ، وكان له اجتماعات بالأمير (اسماعيل) وغيره منهم . فهوّن عليه سليمان باشا — وكان قد سبقه الى الاسكندرية — وسكن قلبه على عياله بأن وعده بارسالهم الى مصر . فسافر بدون أن يراهم ، وهو بين راغب وراهب .

ولما مثل بين يدي (عباس) قال له : « ان أحمد رأفت باشا — أخا (اسماعيل) ،
ورفيق صاحب الترجمة في التلمذة — قد أثنى عليك . فقد جعلتك في معيتي . وقد
أمرت بامتحان مهندسي الأرياف ومعلمي المدارس ؛ لأن الكثير منهم ليسوا على
شيء ، وجعلتك من أرباب الامتحان . فلا تتكلم إلا بالصدق ، ولو على نفسك . فلئن
كذبت في شيء ، سلبت نعمتك ، وأعدتك فلاحا ! » .

ثم حلفه ، هو وغيره ، على ذلك . فحلف . فأنعم عليه برتبة صاغقولاغاسي ، وأعطاه
نیشان الرتبة ؛ وكان عبارة عن نصف هلال من الفضة ونجمة من الذهب ، فيها ثلاثة
أحجار من المس . فاشتغل بما نيظ به على وجه أتم . ثم عهدت اليه أعمال أخرى ،
أهمها هندسية مائية . فقام بها خير قيام . فألحق بموجيل بك — وكان مشتغلا
في لتيم القناطر الخيرية — فساعدته خير مساعدة .

ثم أحال (عباس) عليه النظر في ترتيب للدارس الملكية ، والرصدخانة ، ووضعه لمير
بك ولم يستحسنه هو . فعمل صاحب الترجمة ، لجميع المدارس ، ترتيبا جعل أساسه
احتياجات القطر لا غير . فأعجب (عباس) به . وبعد أن أقره مجلس معقود من جميع
رؤساء الدواوين ، أحال نظارة المدارس على بطلنا ؛ وأعطاه رتبة أميرالاي ونیشانها
مكافأة له . وصارت له عنده منزلة رفيعة .

وكان ، في مدة نظارته ، يباشر تأليف كتب المدارس بنفسه مع بعض المعلمين ؛
وجعل بها مطبعة حروف ومطبعة حجر ، مع التفاته الى ما كل التلمذة ومشربهم
وملبسهم وتعليمهم وغير ذلك بنفسه . فامتنعت عن التلمذة مضار عمومية ومفاسد
كثيرة ؛ وانقطع الشتم والسفه ؛ وكاد يمتنع الضرب والسجن . ولم يكتف بذلك .

بل رتب على نفسه دروسا كان يلقيها على التلامذة ، كالطبيعة والعامة . وألف ،
في العامة ، كتابا بقي متبعا في التعليم مدة .

ولما تولى (سعيد) ، تعين صاحب الترجمة للسفر مع العساكر لمحاربة الروس
في سنة ١٢٧٠ هـ فخرج جميع التلامذة ، كبيرهم وصغيرهم ، ووقفوا بساحل النيل
أمام السفينة التي نزل فيها للسفر الى الاسكندرية ، وجعلوا يبكون وينتحبون ، حتى
أبكوه .

ثم سافر بمعية أحمد المناكلى باشا ، وليث غائبا سنتين ونصفا ، قاسى فيهما مشاق
الأسفار ، وما يلحق المجاهدين من الارجاف والاضطرابات ، والحرمات من المألوفات ؛
ورأى بلادا وعوائد كان يجهلها ، واكتسب فيهما معرفة اللغة التركية — لأنه أقام
بالأستانة العلية أربعة أشهر اشتغل فيها بتعلم تلك اللغة — وأقام عشرة شهور
في بلاد القريم ، وثمانية شهور في مدينة كوشخانه ببلاد الأناضول — وهى مدينة
عامرة على رأس جبل ، مشهورة بمعدن الفضة الذى فيها — وكان منوطا به تسهيل
سوق العساكر فى مدينة ترابزون الى مدينة أرضروم . فقاسى شدائد مهمة ، وأهوالا
مدلومة ، بسبب البرد ، والثلج الكثير ، ووعورة المسالك . ولكنه قام بمهمته خير
قيام ؛ وشهد له بذلك قاضى البلد وأمرأؤها وأعيانها .

وكان قد تزوج قبل سفره هذا ، وبعد موت زوجته الأولى ، بقرية لأحمد
طوبسقال باشا وكانت ذات مال وعقار ، وقيمة غرة ، لا تحسن التصرف ، ولا تميز
الدرهم من الدينار ؛ وكانت أمها تزوجت برجل يعرف براغب افندى ، وماتت عنده .
فتزوج بامرأة أخرى تسيطر على البنت كل التسيطر .

فلما دحل بها على مبارك بك ، خافت المرأة أن يطمع فى أموالها ؛ فأساءت معاملته وتوسطت بجلبى الجلشنى افسدى الى والده (عباس) . فرمى فيه عند حسن المناسترلى باشا ؛ وأغرى به أغوات السراى ؛ وأتعبه تعباً عائلياً ومالياً لا مزيد عليه ، لم يفرغ منه إلا بتركه تلك الزوجة ، والجوارى التابعات لها ، مع أنه انما اشتراه بماله .

فلما عاد من ذلك السفر الطويل ، رفت من وظيفته ، وسكن فى بيت حقير بالأجرة مع أخ له كان تركه فى المدارس عند السفر ، مع ابن أخ آخر ليتربى فيها . فطردا منها بعد سفره . ولم يعطف عليهما أحد ممن كان يساعدهم فى مدة نظارته ؛ ولم يشفق عليهما إلا سليمان باشا الفرنساوى . فانه أدخلهما فى مكتب كان أنشأه بمصر العتيقة .

فكانت حالة صاحب الترجمة ، بعد سبع سنين مضت من عوده من بلاد أوروبا ، كحالـه عند عوده منها ؛ وذهب مارآه من الأموال والمناصب والوظائف ، وجميع ما كسبت يده ، كأنه حلم .

فرغب عن خدمة الحكومة ، وعزم على الرجوع الى بلده ، والإقامة بالريف ، والاشتغال بالزراع ، والتعيش من جانبه .

وبينا هو يتجهز للسفر الى البلد ، صدر الأمر بأن جميع الضباط المرفوتين يحضرون بالقلمة للفرز . فحضروا . وكان المنوط بالفرز أدهم باشا ؛ وكان يعرف عليا .

فأدخله ضمن المختارين للخدمة . فتعطل عن السفر ؛ وبعد قليل تعين معاوناً بديوان الجهادية ؛ وأحيل عليه النظر فى القضايا المتأخرة ، المتعلقة بالورش والجبايات

وغيرها . ثم ألحق بمستودعي الداخلية ، وكان يحال عليه بعض القضايا . ثم دعى الى وكالة مجلس التجار . فأقام فيه شهرين . وكان سلفه فيه أرمنيا . فأغضبه تعيين على في هذه الوظيفة ورمى في على عند (سعيد) بما رمى ، حتى جعل (سعيدا) يفضب على على ويبعده عن تلك الوظيفة .

فأقام في بيته نحو ثلاثة أشهر؛ ثم تعين مفتش هندسة نصف الوجه القبلي . فأقام فيه نحو شهرين ، دعاه بعدهما (سعيد باشا) لعمل رسم لاستحكامات أبي حماد .

ولما تم الرسم ، ذهب اليه ليعرضه عليه ؛ فلم يتمكن من مقابلته ، لا في طرا ولا في قصر النيل ، ولا بعد أن عاد من الاسكندرية ، بالرغم من أنه لزم معيته ، مدة ثلاثة أشهر وهو بلا ماهية ولا شغل ، مع كثرة التنقلات من بلد الى آخر ، حتى كان ذات يوم في الجزيرة ؛ فوقع نظر الأمير عليه ؛ فناداه وكلمه ، وسأله عما صنع في الرسم . فقدمه له . فنظر فيه قليلا ، ثم قال : « أبقه حتى نجد وقتنا لإمعان النظر فيه ! » ثم لم يلتفت اليه بعد ذلك .

ولكنه ربط على ماهية ، وأبقاه في معيته زمنا بلا شغل ؛ الى أن كانت المعية يوما بمريوط ؛ فطلب على الى أدهم باشا تعيينه معلما للضباط ، وصف الضباط الذين كان قد صدر له الأمر بترتيب معلمين لتعليمهم القراءة والكتابة والحساب . فعينه . فكان يكتب لهم حروف الهجاء بيده . ولعدم ثبات تلامذته في مكان واحد ، كان يذهب اليهم في خيامهم ؛ وتارة يكون التعليم بتخطيط الحروف على الأرض ، وتارة بالفهم على بلاط المحلات . واستعمل لهم ، في تعليم مهمات القواعد الهندسية اللازمة للعساكر ، الحبل والعصا ، لا غير .

وكان في أوقات الفراغ يشغل الزمن بالمطالعة، ويكتب تعليقات يستحسنها في ورقات جمعها بعد ذلك، فصارت كتابا مفيدا في فنون شتى مما يحتاج اليه المهندسون .

ثم لما رام (سعيد باشا) التوجه الى بلاد أوروبا ، أمر برفقته غالب من كان في معيته، فكان على من جملة المرفوتين .

وكان قبل ذلك تزوج ، واشترى بيتا بدرب الجميزة، وشرع في بنائه وتعميره . فكثرت عليه المصروف ولحقه الدين ، حتى ضاق ذروعه ، وتشوش طبعه .

وكان يومئذ قد صدر الأمر ببيع بعض أشياء من ممتلكات الحكومة ، زائدة عن الحاجة من عقارات وغيرها . وكان المأمور بذلك اسماعيل باشا الفريق . فاستصحب عليا معه الى محلات المبيع .

فلما حضر المزادات ، ورأى الأشياء تباع بأبخس الأثمان ، على نفاستها، وغلو ثمنها الأصلي، وانها، علاوة على ذلك، لا تباع بالنقد الحال، بل تؤجل الأثمان، بالآجال البعيدة ، وبعضها بأوراق المساهيات ، ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشتري، مالت نفسه للشراء والدخول في التجارة؛ ففعل .

وعامل التجار، وعرفهم وعرفوه، وكثر منه الشراء والبيع . فربح واستعان بذلك على المصرف وأداء بعض الحقوق . فازدادت عنده دواعي التجارة ، وصارت هذه مطمح نظره . وقصر عليها فكرته ، خصوصا بسبب ما تقرّر عنده من اضطراب الأحوال وتقلبات الأمور التي كادت أن تذهب منه ثمرات المعارف والأسفار .

فقام بخاطره أن يعقد شركة مع بعض المهندسين المتقاعدين، مثله ، على أن ينووا بيوتا للبيع والتجارة . فلم يوافق أحد .

فلما هم بذلك ، طرق (سعيدا) طارق المنون ؛ وخلفه (اسماعيل) . فتذكر
عليا رفيقه في التلمذة ، وبعد العودة الى الديار ؛ فألحقه بمعينه زمنا ، ثم عينه لنظارة
القناطر الخيرية التي كانت موضع اهتمامه الفائق . فأصلح ما كان قد اختل من
أمرها .

ولما حفر رياح المنوفية ، أحيل عليه عمل قناطره ومبانيه ؛ فأجراها على ما هي
عليه الآن .

وفي سنة ١٢٨٢ اختاره (اسماعيل) للنيابة عن الحكومة المصرية في المجلس الذي
تشكل لتقدير الأراضي التي كانت حق شركة ترعة السويس ، على مقتضى القرار المحكوم
به من قبل الامبراطور نابوليون . فأتم المسألة على أحسن حال ؛ وأحسن اليه بعد
إتمامها برتبة المتمايز ؛ وأعطى النيشان المجيدى من الدرجة الثالثة ؛ وبعث اليه من قبل
الدولة الفرنسية بنيشان (أوفيسييه دى لالحيون دونور) .

وفي شهر جمادى الآخرة من سنة ١٢٨٤ أحيلت اليه وكالة ديوان المدارس تحت
رياسة شريف باشا ، مع بقاء نظارة القناطر الخيرية . وبعد قليل انتدبه (اسماعيل)
للسفر الى باريس في مسألة تخص المالية . فكانت مدة غيابه ذهابا وإيابا واقامة
خمسة وأربعين يوما ، استفاد فيها فوائد علمية جمّة . وبعد قليل من عودته ، أحسن
اليه في سنة ١٢٨٥ برتبة ميرميران ؛ وأحيلت الى عهده إدارة السكك الحديدية
المصرية ، وإدارة ديوان المدارس ، وإدارة ديوان الأشغال العمومية ؛ وفي شهر
شوال من تلك السنة انضم الى ذلك نظارة عموم الأوقاف مع بقائه على نظارة القناطر
الخيرية ، والتحاقه برجال المعية .

فشمر عن ساعد جده في مباشرة تلك المصالح ؛ ولسبب اتساع ديوان السكة الحديدية ، وكثرة أشغاله ، كان يذهب اليه من بعد الظهر الى الغروب ، للنظر فيما يتعلق به ؛ وجعل من الصباح الى الظهر لباقي المصالح .

وكان قد تحصل على الاذن بنقل المدارس من العباسية الى القاهرة ، الى سراى الأمير مصطفى فاضل ، بدرب الجاميز ، رفقا بالتلامذة وأهلهم ، لما كان يلحقهم في الذهاب الى العباسية من المشاق والمصرف الزائد . فأجرى في السراى تصليحات لازمة للمصالح ، وجعل السلامك للديوان ؛ ووضع كل مدرسة في جهة ؛ وجعل بها أيضا ديوان الأوقاف وديوان الأشغال . فسهل عليه القيام بها .

وكانت كثرة أشغاله لا تشغله عن الالتفات الى ما يتعلق بأحوال التلامذة والمعلمين . فكان كل يوم يدخل عليهم بكرة وعشيا ، عند غدوه من البيت ورواحه ؛ وأعمل فكره فيما يحصل به نشر المعارف وحسن التربية ؛ فخرر اللائحة التي ذكرناها في حينه ؛ وأنشأ المدارس المركزية والمدارس الابتدائية المثل ، المتقدم بيانها ؛ وأجرى الاصلاحات اللازمة في المكاتب القديمة ، فغير بعض مبانيها وأوضاعها الأصلية ، ورتب لها النظار والمعلمين وأدوات التعليم ونحو ذلك ؛ وجعل المصاريف اللازمة للمدارس والمكاتب جارية على وجه يستوجب انتظامها ، مع خفة المصرف على الديوان .

ثم لأجل تسهيل التعليم على المعلمين والمتعلمين ، وصون ما تعلموه من الذهاب ، جعل بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب وأمشق الخط والرسم وغير ذلك .

واعتنى بأمر تخريج المعلمين الأكفاء . فأنشأ مدرسة دار العلوم ؛ ورتب كيفية تدريب نجباء التلامذة الذين أتموا دروس المدارس العالية على التعليم ؛ وأنشأ دار الكتب

الجامعة، ومحلالات الطبيعية وغيرها من آلات العلوم الرياضية اللازمة للدارس .
 فتمكن التلامذة ، بمعانتها والتمرن عليها ، من اجتلاء المعقول في صورة المحسوس .
 والتفت لجميع الأوقاف من التكايا والمساجد وغيرها ، لاسيما ما كان منها بالأقاليم ،
 بالاصلاح والتجديد . فحفظها وصانها . وأبطل عادة التعمير على طرف الديوان ،
 وجعله يعطى بالمقاولة للقاولين ، بعد النظر فيه من مأمورى الأئمان ، وباشمهندس
 الديوان ، وعمل الرسم اللازم ، وتقدير النفقة الواجبة ، ثم قسم أراضى الوقف الواسعة
 الخربة ، كالتى كانت في جهة السيدة زينب وخلافها ، على الراغبين ينون فيها منازل
 وحوانيت بحكر سنوى يقرّر عليهم ، ويدفعون مقدار عشر سنين مقدما بصفة تبرع .
 فكان ذلك سببا لعارة أحياء كثيرة تجلب ريعا للوقف ، استعين به على التنظيم الجارى
 في المدن لتوسعة الشوارع والحارات وتقويمها .

ومما يجدر بالالتفات اليه أن عموم التحسينات والعمارات والانشاءات العمرانية
 التى أجريت في القطر في عهد (اسماعيل) إنما أجريت وعلى مبارك باشا ناظر على ديوان
 الأشغال العمومية . فكان ، والحالة هذه ، مشغولا بالمصالح الأميرية وتنفيذ الأغراض
 الخديوية ليلا ونهارا ، حتى لم يرق وقتا يلتفت فيه لأحواله الخاصة به ، ولا يدخل
 بيته إلا ليلا ، بل وكان يفكر في الليل فيما يفعل بالنهار ، لاسيما بعد أن تمت أعمال
 ترعة السويس ، وصمم الخديو على عمل مهرجان يدعو اليه ملوك أوروبا وسلاطينها .
 فكان مع النظر في أحوال الدواوين المسلمة إدارتها الى عهدته ، مشغول الفكر ،
 دائم السفر في مصالح أولئك المدعّوين ، الى أن انقضى جميع ذلك على أحسن حال .
 فانهاالت عليه النياشين والأوسمة تترى ، من كل دولة على السواء .

وقد بقيت تلك المصالح تحت يده الى رمضان سنة ١٢٨٨ هـ ، ثم انفصل عن ديوان السكة ؛ ثم عن المدارس والأشغال بعد أيام قلائل ؛ ثم عن الأوقاف بعد مضي قليل من شوال من تلك السنة ، بدسيسة من اسماعيل صديق باشا ، لخلاف وقع بينهما على إدارة السكة الحديد .

ولكنه لم يقيم في بيته إلا نحو شهرين . ثم جعل ناظرا على ديوان المكاتب الأهلية ، وأمر بتنظيمه . وفي سنة ١٢٨٩ هـ أحيل عليه نظر الأوقاف ثانيا ؛ وبعد قليل أحيل عليه نظر ديوان الأشغال ؛ ولم يمض إلا يسير حتى تحولت نظارة هذه الدواوين الى الأمير حسين كامل . فبقى على باشا بمعيته بصفة مستشار . وفي سنة ١٢٩٠ هـ انفصل ديوان الأشغال بنفسه ، تحت رئاسة الأمير المذكور ، وجعل على باشا وكيله . وفي شعبان من السنة عينها جعل عضوا في المجلس المخصوص ؛ ولكنه انفصل عنه بعد قليل بسبب وشايات صديق وأضرابه .

فأقام في بيته ، وماهيته جارية ، الى أن جعل في سنة ١٢٩١ هـ رئيس أشغال الهندسة بديوان الأشغال ، بعد أن ألحق هذا الديوان بديوان الجهادية تحت نظارة الأمير حسين كامل . وفي سنة ١٢٩٢ هـ جعل مستشارا للأمير توفيق ، في ديوان الأشغال عينه ، بعد إلحاقه بوزارة الداخلية ، فمستشارا في الديوان عينه ، مستقلا ، للأمير ابراهيم بن أحمد .

ولما تألفت الوزارة النوبارية الأولى عتق فيها على باشا على ديوانى الأوقاف والمعارف ، فصرف وسعه في توسيع دائرة التعليم : فشرع في بناء مدارس جديدة ، كمدرستي طنطا والمنصورة ؛ وفي تكثير عدد المكاتب ، وترتيب المدرسين ، وما يلزم للتعليم من أدوات وكتب .

واعتنى كذلك بأمر الأوقاف ، اعتناء حكيما ، وبقى في المنصب الى أن سقطت الوزارة النوبارية .

فلما شكل رياض باشا وزارته الأولى جعل ديوان الأشغال العمومية ديوانا مستقلا وعهد به الى على مبارك باشا . فقسم أعماله ثلاثة أقسام : التحريرات والمحاسبة ، وعمل التصميمات لما يلزم تجديده من الأعمال ، ويتبعه فرقة مهندسين لعمل الرسومات ، والموازن وأعمال القاهرة ومدن القطر . وذلك غير الملحققات مثل قلم الزراعة ، وقلم المصلح ، ومصلحة الانجرارية ، وقلم القضاء .

وقسم مصلحة الهندسة خمسة أقسام ، لكل قسم مفتش ؛ وجعل جميع أعمال الهندسة تحت إدارة وكيل الديوان ؛ وقسم الأعمال على عدة سنين ؛ وأجراها بهمة فائقة ؛ وشرع في بناء سلخانة القاهرة ، واسبتالية القصر العيني ومدرسة الطب . واتفق مع شركة مياه القاهرة على توصيل المياه الى حلوان . ونظمت الحمامات التي بها ، وجعل لها طبيب ومأمور . وزيد في القاهرة عدد فوائيس الغاز الخ ، مما لا داعي لذكره هنا ، لأنه عمل في غير عهد (اسماعيل) .

وبقى على مبارك باشا ناظرا على الأوقاف في وزارة شريف باشا سنة ١٨٨٣ ، ولكنه تخطى عن المنصب في وزارة نوبار الثانية . وعاد فعين ناظرا للمعارف في وزارة رياض باشا الثانية في يولييه سنة ١٨٨٨ . ففتحت في مدته المدارس الأهلية الحاضرة في المدن والأقاليم الخ .

وفي سنة ١٣١١ وسنة ١٨٩٣ — وكان قد تخطى عن منصبه بعد سقوط الوزارة — سافر الى بلده ، لتفقد حال زراعته واصلاحها ، وكانت قد بارت لانشغاله عنها

في المصالح العامة ، فأدركه هناك مرض في المثانة كان سببا في عودته الى مصر فعولج فلم ينجح الدواء .

وأدركه الأجل بمصر في منزله بالحلماية في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ، فأمرت الحكومة بالاحتفال بجنائزته أعظم احتفال ، وأقفلت عموم المدارس حدادا على أبيها . ثم جمع خريجو دار العلوم فيما بينهم ورسموا له صورة بالزيت على القماش ، وصنعوها في مدرستهم باحتفال عظيم ، وفتحت لجنة في العاصمة كتابا عموميا لاقامة أثر تاريخي له . وقد أطلقت وزارة الأشغال اسمه على أحد الشوارع الفسيحة في القاهرة بجهة الحلماية الجديدة .

أما صفاته وأخلاقه ، فقد تبينتها ، أيها القارئ اللبيب ، من خلال سطور ترجمته .
وأما رياض باشا^(١) — وقد قال المقتطف عنه إنه ابن ناظر الضربخانة المصرية ؛
مصطفى رياض باشا
وذهب آخرون الى أنه يهودى أزيمرى من أسرة معروفة يقال لها أسرة الوزان —
فقد ولد في سنة ١٢٥٠ هجرية ودخل في خدمة الحكومة المصرية بوظيفة مبيض في مجلس العموم بديوان المسالية في ١١ صفر سنة ١٢٦٤ ، بمাহية قدرها ١٤٥ قرشا صحيفا . ولاحق عليه مخائل النجابة وملاحح الاستعداد ؛ فارتفعت ماهيته بعد ستة شهور الى ١٩٣ قرشا صحيفا و١٣ بارة . وكانت هذه الزيادة في نظير تكليفه بعمل آخر وهو قيد الخلاصات .

(١) مأخوذ من المقتطف الصادر في شهر أغسطس ١٩١١ والخطبة التأيينية التي ألقاها صاحب السعادة أحمد زكي باشا في السنة عينها في احتفال الأربعين ، وعن "خديويون وباشاوات" لمويرلى بل ، وعن المقارنة بين رياض وبوبار في "انجلترا بمصر" للورد ملز ، وعن الفصل الثالث والأربعين من "مصر الحديثة" للورد كرومر .

ثم أُلغى ذلك المجلس فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٦٥ ؛ ولكن رياض توصل بعد شهرين ونصف للدخول فى المعية السنية للتبويض والقيد بمأهيته عينها . وفى سنة ١٢٦٦ انتظم فى سلك عساكر الموسيقى برتبة ملازم . فقام بهذه الخدمة الجديدة خير قيام ، جعله أهلا لنيل رتبة اليوزباشى بعد شهرين اثنين . ثم ارتقى الى رتبة الصاغقولاغاسى ؛ ثم الى رتبة البكاشى فى بحر سنتين . كل ذلك فى خدمة الموسيقى العسكرية .

فلما كانت سنة ١٢٦٨ ، انتظم فى سلك رجال المعية السنية برتبة القائمقام ، بصفة ياور بمعية (عباس الأول) . وهناك ارتقى فى ٥ صفر سنة ١٢٦٩ الى رتبة الميرالاي ، ووظيفة مهردار لوالى مصر المشار اليه .

ثم وجد (عباس) فيه من دلائل الحزم ما يخوله ادارة الأهالى . فأسند اليه مديرية الجيزة وأطفيح ، وليس له من العمر إلا عشرون سنة قرية — وقد حمل هذا بعض حساده وأعدائه على نسبة تقدمه السريع وحظوته فى عيني (عباس) الى تدنيه لأموار يلحق العار بمرتبتها .

وبعد سنتين ، انتقل مأمورا لادارة الفيوم ومديرية بنى سويف ؛ ثم مديرا لقنا بمأهية قدرها خمسون جنيا فى الشهر ؛ وعاد بعد ذلك الى العاصمة ، حيث أسندت اليه وكالة المرور والسكة ، بمصلحة السكة الحديد . ثم تحرك منها سنة ١٢٧٤ بصفة مأمور لادارة نصف أول روضة البحرين — وهى اليوم عبارة عن مديرتى المنوفية والغربية — والنصف الأول المذكور كان فى اصطلاح ذلك الوقت عبارة عما نسميه الآن بمديرية المنوفية .

ثم جعل ويكلا لهذه المديرية ؛ وبلغت ماهيته خمسة وسبعين جنيا . فبقى فى هذه الوظيفة لغاية ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٧٧ ؛ وحينئذ قلب له الدهر ظهر المجن . فقد صدرت فى ذلك اليوم ارادة سنية فصلته عن الخدمة ، ورمته بالإهمال .

ولكن مدة الغضب لم تطل عليه ؛ فقد حظى بالرضى ثانية بعد أشهر قليلة ؛ وعينه (سعيد) "لخدمة الكتابة" فى معيته ، بإذن تاريخه أول ذى القعدة سنة ١٢٧٧ وفى سنة ١٢٧٩ أنعم عليه برتبة الميرميان ، وجعل ماهيته مائة جنيه مصرى فى الشهر . وكان لا يزال دون الثلاثين .

فلما كانت سنة ١٢٨١ ، صدر الأمر العالى بتعيينه عضوا فى مجلس الأحكام — وكان يماثل ما نسميه الآن بمحكمة النقض والابرار — ثم أحيلت الى عهده نظارة "أمور خاصة خديوى" ؛ وانتقل الى وظيفة مهردار ؛ حتى كان ١١ شوال سنة ١٢٨٤ ، فغضب عليه (اسماعيل) ، وأصدر للالية ارادة سنية مختصرة باللغة التركية ، هذه ترجمتها : « بحسب الايجاب قد صار رقت رياض مهردارنا سابقا من معيتنا . فلأجل ايجاب اجراء ذلك بالمالية لزم الإشعار » .

غير أن (اسماعيل) نفسه ما لبث إلا وأعاد نعمته اليه ، وأسند له فى معيته وظيفة كانت تسمى "خزينة دار" سنة ١٢٨٦ ولكن ماهيته نزلت الى ستين جنيا .

وفى سنة ١٢٨٧ نال رتبة "الروم ايلى بكاربكى" وزادت ماهيته الى خمسة وسبعين جنيا — وهو مرتب الرتبة المذكورة — وأرسله (اسماعيل) ، فى مهمة سياسية تتعلق بالاصلاح القضائى ، الى مقر السلطنة العثمانية فى الأستانة .

فلما عاد منها ، صدر الأمر العالى بتعيينه مستشارا لرياسة المجلس المخصوص — وهو الذى خلفه مجلس النظار فى النظام الحديث للحكومة المصرية — وصار مرتبه

مائة وخمسة وعشرين جنيتها ؛ ومن هذه الوظيفة ارتقى الى وظيفة مدير المدارس والأوقاف سنة ١٢٩٠ ؛ وانضمت اليه وظيفة مستشار الداخلية ، ورياسة المجلس الحسبي أيضا في السنة التالية ؛ ثم صار ناظرا للخارجية ، فالزراعة ، فالحقانية (وأضيفت من ذلك العهد على ماهيته مصاريف الضيافات والجمعيات ، وقدرها مائة وخمسة وعشرون جنيتها في الشهر ، فبلغ مجموع ما يتناوله مائتين وخمسين جنيتها في الشهر) ؛ فالمدارس ، فالتجارة ، والزراعة . وكانت هذه الدواوين تابعة للعية مباشرة : فان ادارة الحكومة في مصر كانت في ذلك العهد منوطه بالخدوي رأسا ، وانما يعاونه جماعة من أرباب المناصب العالية يضعهم هو على رؤوس الدواوين ، ومرجع كل واحد منهم اليه مباشرة ، وبصفة فردية ، أى بغير اجتماع وبلا تضامن . وعند حلول الخطوب ، كان الخديو يستشير هيئة تتألف من أولئك الرؤساء ، ورؤساء بعض المصالح الكبيرة ، ومن بعض أعضاء آخرين ، يكونون بمثابة وزراء بلا مساند ؛ وتدعى تلك الهيئة ”المجلس الخصوصى“ .

وقد كان أعضاء هذا المجلس في سنة ١٨٧٦ الرجال الآتية أسماؤهم :

اسماعيل صديق ناظر المسالية ؛ مصطفى رياض ناظر الحقانية والخارجية ؛ اسماعيل أيوب ناظر التجارة والزراعة ؛ محمد ثابت رئيس مجلس الأحكام ؛ عبد الله عزت رئيس شورى النواب وسردار عسكرية ؛ أحمد رشيد رئيس مجلس حسبي مصر ؛ عمر لطفى محافظ مصر ؛ حسن راسم محافظ الاسكندرية ؛ محمد توفيق (ولى العهد) ناظر الداخلية ؛ حسين كامل (السلطان) ناظر الجهادية والبحرية ؛ على ابراهيم ناظر الأشغال ؛ منصور يحيى يكن ناظر المعارف والأوقاف ؛ على مبارك مستشار الأشغال ؛ وجاهين كنج ، وعبد اللطيف ، وجعفر صادق ، والسيد أبو بكر راتب أعضاء بلا مسند .

ولما تألفت الوزارة النوبارية المسؤولة سنة ١٨٧٨ ، عهد بوزارة الداخلية اليه ؛ ثم أراد (اسماعيل) في أوائل سنة ١٨٧٩ أن ينقله الى الخارجية ، ولكن الحكومتين الفرنسية والانجليزية قاومتاه ، وأبى رياض عينه موافقته على النقل . وكانت قد اشتهر بثبات عزمه وبشجاعته الأدبية في منصب نائب رئيس لجنة التحقيق المعينة في سنة ١٨٧٨ لتتظرفى أمر المالية المصرية .

ولما سقطت الوزارة النوبارية سافر رياض باشا الى أوروبا ، وأقام فيها حتى تولى الخديو (محمد توفيق) . فاستدعاه وطلب منه تشكيل وزارة جديدة عقب استقالة الوزارة الشريفة (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) . فكانت تلك أول مرة تقلد فيها رياض رئاسة الوزارة ؛ ولبث على دستها الى أن جرفته الثورة العربية .

وتقلد وزارة الداخلية في الوزارة الشريفة الثانية ؛ ولكنه لم يقم فيها إلا شهرين ؛ لأنه كان يرى وجوب معاقبة العصاة ، معاقبة شديدة ، بلا شفقة ولا رحمة ؛ ولم يطاوع على رأيه .

وبقى معتزلاً أشغال الحكومة الى أن فوض اليه الخديو (توفيق) تأليف الوزارة سنة ١٨٨٨ ؛ فلبى الطلب وتقلد ، علاوة على رئاسة مجلس النظار ، زمام وزارة الداخلية . ولكن تمسكه الشديد برأيه اضطره الى الاستعفاء بعد مرور سنتين . فاعتزل الأعمال ثانية في مايو سنة ١٨٩١

ثم استدعاه (عباس الثانى) لتأليف وزارة بعد صرف وزارة لخرى باشا . فأنفها وبقى على رياستها وفي منصة الداخلية الى أن كانت حادثة الحدود الشهيرة — وهى التى انتقد فيها (عباس) نظام الجيش المصرى انتقاداً رأى كتشنر باشا ، السردار

إذ ذاك، نفسه مضطرا معه الى الاستعفاء من منصبه . فأبى اللورد كرومر أن يوافقه على رأيه ؛ وألزم الخديو، بواسطة رياض، بنشر ثناء على الجيش وسرداره في ”الوقائع الرسمية“ اعتبر بمثابة اعتذار عن الانتقاد الذي كان بدا منه .

فاستقال رياض، وما فتئ ملازما العزلة السياسية، حتى كانت حفلة وضع الحجر الأول لمدرسة محمد علي الصناعية سنة ١٩٠٦ بالاسكندرية . فألقى رياض فيها خطبة — بصفته رئيس شرف جمعية العروة الوثقى — امتدح فيها اللورد كرومر في حضرة الخديو (عباس الثاني) .

فنفر الخديو منه ؛ وحملت الجرائد المحلية على الوزير الشيخ حملة شعواء .

ولكن منزلة رياض من النفوس لم تتخط ؛ واضطر الخديو نفسه الى الاشارة على عاقدي المؤتمر الاسلامي المصري سنة ١٩١١ بانتخاب رياض باشا رئيسا له . فأدار اجتماعاته وجلساته بحكمة وروية ؛ ولكن المتاعب التي سببها له أودت بصحته — وقد كانت ضعيفة — فمات في ١٨ يونيه سنة ١٩١١ وهو في التاسعة والسبعين، هلاليا، والسابعة والسبعين، شمسيا، من عمره .

وقد كان قصير القامة، نحيف الجسم، تدل ملامحه وطيخته في كلامه على أنه من أصل تركي، لا من أصل مصري، ولو أنه تلقى مبادئ العربية والتركية في بيت والده، ثم في مدرسة المفروزة . وكان مظهره مظهر يهودي شرق ؛ محني الكتفين، ويكاد ابتسامه يكون اضطرابا .

وقد وصف رياض باشا كثيرون من الذين جعلوه موضوع كتاباتهم لاسيما موبرلي بل في مؤلفه المدعو ”خديو يون وباشاوات لرجل يعرفهم معرفة جيدة“ ؛ ولجنا نري

أن خير وصف للرجل هو ما جاد به قلم اللورد ألفريد ملنر في المقارنة التي أقامها بين نوبار وبينه، في كتابه المعنون "انجلترا بمصر"؛ قال :

«انى لن أتوسع في المباينات الساطعة البادية على طباع وطبائع هذين النديين الأبديين : فانها ما فتئت منذ عشرين عاما موضوع وصف الكتاب الذين تكلموا عن السياسة المصرية . ولكنى لن أسمح أيضا لنفسى بالسكون الى الاعتقاد بأن لدى القراء من الاسام بالشؤون المصرية الحديثة ، وبما يختص بالشخصين الأ كبر أهمية في تاريخها المعاصر، ما يكفيهم ليعرفوا أن نوبار أرمنى ؛ وأما رياض ، سواء أكان أم لم يكن من أصل يهودى ، فسلم وأعرق الأتراك في تركية خلقه وتربيته وميوله . أن الأول حرّ الفكر ومتكيفه بمقتضيات العصر؛ وأما الثانى فحافظ من أشدّ المحافظين على التقاليد القديمة . أن نوبار رجل ذو تربية غربية عالية ، ومتملك ناصية اللغة الفرنسية تمام التملك ؛ وأما رياض فشرقى محض ، وقد تعلم الفرنسية في سن يتعذر معها عليه إمكان تكلمه بها بسهولة . أن بعضهم قد يشك في شجاعة نوبار ؛ وأما شجاعة رياض فلا يشك أحد فيها . أن نوبار تتدفق عنه الأفكار العصرية على تنوعها وسموها ؛ وأما رياض نفزين الأفكار عنده محصور ، ومن نوع بات مزمن متأنحرا . أن نوبار ميل الى التعميم ولكنه قد يتعب ، ويضل اذا ما نزل الى دقائق الحكم ؛ وأما رياض فمتفوق في معرفة الدقائق ، ويدرى على رءوس أصابعه ظواهر الادارة المصرية وخفاياها . أن نوبار نكتى ؛ تارة خفيف الروح وطورا لسا ؛ وأما رياض فلم يفتق ذهنه مرة واحدة لنكتة أو لطيفة ؛ ولو أنه لا يتقصه في لغته العربية شئ من الفصاحة الشرقية ، المنفوخة الأوداج ، التي تأخذ بجامع قلوب مواطنيه . أن نوبار ، متى جرّ الى مضمار العمل الخبيرى والبر الانسانى ،

لا ينظر الى النقود ولا يبالي بها ؛ وأما رياض فمقتصد حازم صارم ، لا يتأثر مطلقا بأى مؤثر عاطفى أو شعور انسانى : لا لأنه معدوم الشفقة بعامة الناس ، ولكن لأن الشفقة لديه تشبه ما كان يشعر به منها خير أصحاب الاقطاعات فى الأزمنة الوسطى نحو تابعيهم .

فالتباين بين الاثنين يفوق ، إذا ، ما اعتيد منه بين الأشخاص المختلفين ؛ وانك لتراه باديا فى مظهر الرجلين الطبيعى ، بدوه فى أخلاقهما وزوجيهما : فنوبار جميل الطلعة والذرة ، حلو الشائل ، عسل اللسان ؛ وأما رياض فصغير ومخربق ، غضوب ، كسار ؛ وصوته ، لذى أقل تهيج ، يميل الى الصرير ؛ وهو ، فيما عدا بيته ، حيث يكون لطفه كاملا ، يتطزف فى الغلظة الى حد السماجة ، ليس فقط فى معاملته لمرءوسيه ، بل فى معاملته لمساوييه فى الرتبة والمكانة ، ولو أنه شديد الميل الى مطابقة الكل باحترام شخصه احترامما لا يرى ذاته مستعدا لمقابلة الغير بمثله .

ولكن اذا كان هذان الرجلان متباينين تمام المباينة من جهة طباعهما ، فان وجوه الشبه فى مجرى حياتهما كثيرة وغريبة . كل منهما يكره الآخر ؛ ولكن التاريخ العادل يعترف ويذكر بأن كلا منهما ، فى سبيله ، خدم بلاده خدمات جليلة : فكلاهما احتمل متاعب جملة فى أيام (اسماعيل) ، بسبب وقوفه موقفا غير متفق مع رغائب ولى النعم ؛ وكلاهما اجتهد ، ولو سدى ، فى إيقاف تيار الاستدانة الذاهب بالبلاد الى الهاوية . ولئن افتخر نوبار بما شاده للعدالة من قواعد ، فان رياضاً يفتخر بما أبداه من شجاعة أدبية فى وقوفه فى وجه (اسماعيل) ، وتعضيده لرجال لجنة التحقيق ، فى النزاع الذى دخلوا فيه ، لانقاذ المالية المصرية . وقد بدا من كليهما ،

بعد الاحتلال الانجليزى ، وجوه تشابه تستوقف النظر : فكل منهما صدق على جهود انجلترا الاصلاحية ؛ واشترك مع الانجليز الى حد ما فى أعمالهم ، ولكن كلا منهما امتعض أيضا لما كانت توجبه الرقابة البريطانية من قيود على الأهواء الاستبدادية ، وانتهى الى رفض مساعدتها . ولقد كان أشهر من نار على علم أن رياضاً ، قبل تـوزره ، كان يشكو مرّة الشكوى من عدم تداخل الانجليز فى الأمور تداخلا كافيا ليكفل تقويم معوجها ؛ وأنه لم يمض على استلامه زمام الحكم مدّة مديدة إلا وطفق يتذمر من أنهم يتدخلون أكثر مما يطاق .

هذا فيما يختص بأوجه الشبه . وأما أوجه عدم التشابه فلا بدّ من الاعتراف بأن رياضاً قد لا يلتمس له العذر الذى يلتمس لنوبار على دخوله فى عراك مع الرقابة البريطانية . فان أحوال مصر ، حينما استلم نوبار دفة الإدارة ، كانت فى فوضى نظام قلما يستطيع الانسان وصفها ؛ واستمر الانجليز مدّة يزيدونها تعقيدا بكيفية تضجر الرجل وتمامله . ولقد اصطدمت ادارته ، دوما ، وفى كل شئ ، بامساك وزارة المالية ؛ واضطر الى تحمل مسئولية كل ما كان كريبا فى سياسة كان هو أول الناقين عليها من صميم فؤاده . نعم ان الحالة فى سنوات وزارته الأخيرة كانت قد تحسنت تحسنا بينا ؛ ولكن التقدّم — ولو أنه كان لا بدّ من الشعور بالاجراءات الصارمة اضطرارا ، التى كان من شأنها ضمانه حدوده واستمراره — لم يكن قد ظهر بعد بكيفية عامة تراح اليها النفوس . وأما رياض فانه استلم أزمة الأحكام فى أحسن الأوقات وأطيبها تفاؤلا ؛ لا فى زمن أزمة وإحـن ، بل فى ساعة تجدد وإحياء . واستمر الجوّ صافيا زاهيا طوال مدّة ادارته : فكان من سعادة حظّه أنه رأى الجيش المصرى ،

المحقر جدًا في الماضي ، يفوز على الدراويش ؛ وعبء الدين العمومي يخفف ؛ ومصر تحرر تحريرا تاما وإلى الأبد من السخرة والعونة ؛ والضرائب العقارية تنخفض إلى أكثر من ثلاثين في المائة ، في أشد الأقاليم فقرا ؛ وزيادة الإيرادات على المصروفات تنمو سنة فسنة ، بالرغم من ذلك التخفيض ؛ ورأى كل هذا ينسب إليه ؛ ويرتفع عيبر الشناء حول شخصه عليه .

فلو كان ذا طبع غير طبعه ، لكان جمع قلوب المصريين على حبه ، أكثر من كل وزير سواه ؛ ولا استطاع البقاء على دفة الحكم بين تصفيق الجميع ، وهو ممتنع بحرية عمل تكاد تكون تامة . ولكنه ما أقام على منصة الأحكام سنتين إلا وقد نفرت منه قلوب كل ذى حيثة في القطر . ومع أن إدارته نجحت نجاحا غير منقطع ، فانه أصبح مكروها من الجمهور أكثر مما كره نوبار في حياته ؛ وذلك لأن رياضا كان ذا كفاءة غربية في إثارة عداة الناس له جالما يتربع في دست الوزارة . وانه لشئ عجيب في الحقيقة أن يكون هذا الرجل على مثل هذه القلة في جدارته لاستلام زمام الحكم : فهو ما دام بعيدا عن كرسى الإدارة وملازما الحياة الفردية الخاصة يرى عدد مرديه يزداد يوميا في البلد ؛ وذلك لأنه بصفته مسلما تقيا ، يجمع على حبه كل ذوى النفوذ الدينى في القطر ؛ وبصفته مزارعا وفلاحا عريقا في شؤون الفلاحة ، وواقفا تمام الوقوف على حياة الشعب واحتياجاته وأفكاره يعرف كيف يهتم بمصالح مشايخ البلاد ، وكيف يكتسب حبه . ولكنه حالما يتربع في الدست يصبح كالقنفذ ، كله شوك ؛ وعصبيا إلى حد عدم استطاعة الصبر على ما في الإدارة من موجب للضجر والملل ؛ فلا يلبث أن يندفع مع تيار تحرك وتقلب ، كتحرك وتقلب

المصائب بحى ؛ فينجرح شعوره لكل حيف ، ويصبح يرى فى النصائح ، حتى متى قدمت له بغاية التأدب والاحترام ، ضربوا من الالهانات والانتقاص^(١) .

على أننا نرى أن نضع ، إزاء ما جاء فى آخر وصف اللورد ملنر هذا لرياض ، ما قاله عنه صاحبها المقتطف ، بعد أن ذاق الرجل كأس المنون ؛ قال :

« وقد تيسر لنا أن ندرس أخلاقه وصفاته وطباعه عن قرب ؛ وأن نحص ما يقوله أنصاره فى مدح أعماله ، وخصومه فى ذمها ؛ ونعلم مقدار ما فى أقوال الفريقين من الصواب والخطأ .

فلا ريب عندنا أن الفقيد كان رجلا رفيع الآداب ، صادق الوطنية ، شديد الغيرة على مصر ، والرغبة فى إبلاغ أهلها أعلى غاية فى كل أمر حميد . ولا ريب أنه كان حسن المقاصد ، يحب الخير للناس ، ويحب خيار الناس ، وينفر من شرارهم نفورا ظاهرا لا يخفيه عنهم . وكان لشدة غيظه على قومه يحسب نفسه مسئولا عن كل مصرى : فيدافع عنه دفاع الأب عن ابنه ، ويوبخه أيضا ، ويعتفه بكلام مؤلم إذا رأى منه ما لا يعجبه ؛ فلذلك كان بعض الذين يوبخهم من كبار الموظفين يخطئون الباعث الحقيقى له على ذلك ، فيستأثرون منه ؛ وربما حقدوا عليه ورموه بالكبر وحب الاستبداد ؛ وباتوا من خصومه والمتكلمين فى حقه .

ثم إنه كان ، إذا رأى السيئة ، يطلب أزالتها أو إصلاحها بأقرب الطرق التى يدره عليها ذكاؤه الفطرى والادارة التى ألفها واعتادها فى زمانه . فاذا وجد أمامه حوائل وعوائق نظامية ، عيل صبره عليها ، وأراد التخلص منها ، بما اتصف به من شدة

(١) أنظر : "انجلترا فى القطر المصرى" للورد ملنر من ص ١٥٥ الى ١٥٩

العزيمة وقوة الارادة . وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين رجال القانون في الحقانية والمحاكم ؛ وجعل كثيرين من هؤلاء يرمونه بحب الاستبداد بالأمر وكرهاته للنظامات الدستورية . وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين بعض الأوروبيين الموظفين في الحكومة وخارجها ، وجعلهم يرون رأى رجال القانون في أفعاله^(١) .

ولخص اللورد كرومر رأيه في رياض باشا في خطبته الوداعية سنة ١٩٠٧ ، حيث قال بعد ذكره نوبار باشا :

« وأذكر أيضا اسم رجل آخر من أرباب السياسة ، وأنا مسرور بمشاهدته الآن بيننا ؛ ألا إنه صديق القديم المؤتمن صاحب الدولة رياض باشا . اننا أيها السادة في زمان لا يحتاج فيه إلشباب المصرى الذى يتظاهر بمظهر المصلحين الى شجاعة تذكر ؛ ولكن ما هو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان . كان (لاسماعيل) باشا ، رحمه الله ، طرق عنيفة في معاملة الذين لا يطأطئون الرؤوس أمامه ، ولا يعنون لهيبته ؛ ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ثلاثين سنة واعترض بكل جرأة على سوء الادارة ؛ وأقام الحججة على فساد الأحكام ، الذى كان متغلبا على مصر فى تلك الأيام ؛ وعلق الجرس بعنق الهر ؛ فأعجبت بشجاعته هذه حينئذ . وكثيرا ما وقع بينى وبين صديق ورصيفى القديم خلاف بعد ذلك ؛ ولكنى لم أكف قط عن النظر اليه بعين المحبة التى تستحقها صفاته العبقريه^(٢) » .

قال صاحباً المقتطف : « وحقيق بلورد كرومر أن يقول هذا القول عن رياض باشا ، لأن رياض باشا كان يثق به ثقة لا يخامرها ريب . قال اللورد كرومر

(١) أنظر : "المقتطف" الصادر فى أغسطس سنة ١٩١١ ص ١١٢

(٢) أنظر : "المقتطف" عنه ص ١٠٧

في كتابه "مصر الحديثة" ان شركة انجليزية تألفت لتشتري سكك الحديد من الحكومة المصرية في وزارة رياض باشا الأولى . ولما عرض الأمر على النظار ، التفتوا الى لورد كرومر — وكان مراقبا من قبل إنجلترا — ليروا ما هو رأيه فيه . فقال لهم : « ان الأمر في يديكم أتم . فاذا كنتم ترفضون البيع ، فأنا أوافقكم على الرفض ؛ واذا كنتم تقبلون به ، فأنا أبذل جهدي حتى لا تغبنوا في الثمن » . فقرر قرارهم على رفض البيع . وبعد أيام طلب منه أن يفض خلافا بين الحكومة المصرية والخوارج جرنفلد الذين أنشأوا مرفأ الاسكندرية ؛ وكان لا بد من أن يوقع رياض باشا شروط الحل التي وضعها لورد كرومر فأخذها ومضى بها اليه وهو لا يصدق أنه يستطيع أن يوقعها في ذلك اليوم إذ لا بد من النظر فيها . أما رياض باشا ، فقال له : « هل أنت موافق على هذه الشروط ومقتنع بدلتها ؟ » فقال : « نعم » . فأخذها منه ، ووقعها من غير أن يقرأها لشدة ثقته به ^(١) .

ولما ألف لورد كرومر كتابه "مصر الحديثة" تكلم على رياض باشا باسهاب فقال : ان حياته السياسية يمكن أن تقسم الى أربع مدد مختلفة : (الأولى) كخاطر وأحد أعضاء لجنة التحقيق في عهد (اسماعيل باشا) ؛ و (الثانية) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) ، مدة المراقبة الانجليزية الفرنسية ؛ و (الثالثة) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) أيضا ، زمن الاحتلال ؛ و (الرابعة) كرئيس للنظار في عهد (عباس الثاني) . ففي المدة الأولى ، ظهر بأعظم مظهر للعالم : فقد سخط مما حل بوطنه من الخراب الذي جرّه عليه حكم (اسماعيل باشا) ؛ ووقف نصيرا للاصلاح وقفة من لا يهاب أحدا في سبيل الاصلاح ، أيام كان المصري لا يجترئ أن يجاهر برأيه ما لم يعرض

(١) أنظر : "المقتطف" الصادر في أغسطس سنة ١٩١١ ص ١٠٧ و ١٠٨ .

حياته للخطر وماله للضياع . ومهما كان الخطأ الذى يمكن أن يكون رياض باشا قد ارتكبه فى قلبه فى الوظائف بعد ذلك ، فلا يبرح من الأذهان أنه أظهر حينئذ شجاعة عظيمة حقيقية ونظرا بعيدا فى العواقب .

وفى أوائل المدة الثانية ، أى مدة المراقبة الثنائية ، ظهر أيضا كما ظهر فى المدة الأولى ؛ ورأى فائدة الذين كانوا يشتغلون معه من الأوروبيين ؛ لأنهم وقفوا بينه وبين أرباب الديون الذين كانوا كالدئاب الجائعة . وكان يعلم من نفسه أنه غير قادر على تخلص الحالة المالية من التشويش الذى كان فيها من غير مساعدة الأوروبيين . وفى أواخر تلك المدة عرضت مشكلة لم يقو على حلها . ولم يكن قد انتبه الى أهميتها ، وهى الثورة العربية . فجرفه سيلها الجارف .

وفى المدة الثالثة ، خلف نوبار باشا رئيسا للنظار . وفى أوائل هذه المدة جرت الأمور مجرى حسنا ؛ وهو يمتاز على نوبار باشا بحسن الادارة ، وبمعرفة الأمور الزراعية وأحوال المزارعين . والموظفون المصريون يهابونه هيبة شديدة ؛ ويسهل على المسلمين الخضوع للسلم المتمسك بدينه . لكنه كان شديد التمسك برأيه ؛ ففسر عليه أن يدير دفة السياسة فى زمن الاحتلال واضطر الى الاستعفاء .

ولم يتكلم لورد كرومر عن المدة الرابعة لأن كتابه لا يتناولها ؛ ثم ودّ لو يكثر فى مصر الوطنيون المتصفون بأسمى المناقب مثل رياض باشا^(١) .

نقول : ومن يقرأ أقوال لورد كرومر يفتكر حالا فى مثلين عربيين وهما : "إنما يحمد السوق من ربح" ؛ و "كل يغنى على ليله" .

(١) أنظر : "المقطف" المتقدم ص ١٠٨

وقد افتتح زكي باشا ، سكرتير مجلس النظار في ذلك الحين ، خطبته التأبينية لرياض باشا في الحفلة التي أحيها ولدا الفقيد لمرور أربعين يوما على وفاته وختمها بالكلام الآتي :

«رجل كرياض — والرجال قليل — في بلد كمصر، عهده بالحرية قريب؛
رجل كرياض، يفانح به النيل — ويحق له الفخر — في هذا العصر الحديد؛
رجل كرياض، نبغ في عهد (اسماعيل) ، وامتاز في ذلك الدور بالشكيمة والأثر الحميد؛

رجل كرياض ، خدم هذا الجيل الى أن دخل القبر، وهو قدوة الشبان والشيب؛
رجل مثل رياض، وأرجو أن يكون رياض مثالا لكل رجل؛
لا يكفيننا أن نرى قومه وأهله يقيمون له حفلة لتلوها الأخرى ، وتعزها الثالثة .
بل ينبغي لهذه الأمة الناهضة أن يتضافر أفرادها على تخليد ذكراه ، ليكون موته له ولما حياة » .

على أن الأمة لم تنهض ، ولا تضافر أفرادها على تخليد ذكراه .
وأما اسماعيل صديق باشا ، فان القارئ سيتعزف به معرفة تامة في الجزء التالي .

الباب الخامس

العقبات التي اعترضت سبل نفاذ الخطة

إجمال

ومما زاد في أهمية تمكن (اسماعيل) من تنفيذ معظم الخطة التي رسمها لنفسه أنه لم يجد السبيل الى ذلك سهلاً . فعلاوة على الصعوبات السابق لنا بيانها ، التي قامت تحول دونهُ ودون بلوغه مراميه — وكان لا بدّ في طبيعة الأحوال البشرية من قيامها : فكان من الممكن إذا توقعها ، واتخاذ العدة مقدّماً للتغلب عليها — فقد اعترضت سبيله عقبات لم تكن في الحسبان ، فاجأه الدهر بها ، فبلا مروءته وفضله ، واضطرّه الى تحويل همته الشّماء ، دهرًا ، للتغلب عليها وازالتها ، ثم لملافاة أضرارها .

تلك العقبات على نوعين : عقبات طبيعية ، وعقبات أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية .

أما العقبات الطبيعية ، فكوارث أناخت بكلّكلها الثّقل على البلاد ، بالتتابع والتوالي .

وأما التي أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية ، فالحملات العسكرية المرسلّة اضطراراً آونة الى بلاد العرب ، وآونة الى كريت ، وأخرى الى شبه جزيرة البلقان ، لتقاتل هناك ، لا في مصلحة مصر ، ولكن في مصلحة تلك الدولة العثمانية .

وإنّا لميّنون ذلك في الفصلين التاليين .

الفصل الأول^(١)

الكوارث الطبيعية

حار بنى يا نائبات الليالى * عن يمينى ؛ وتارة عن شمالى

حريق الحجازى

١ - حريق الحجازى

فى احدى ليالى صيف سنة ١٨٦٣ شبت نار عنيفة بالحجازى — والحجازى ، كما هو معروف ، مجموعة مخازن تشتمل على أهم المستودعات لأنفس البضائع وأثمنها ، لاسيما المنسوجات والأبسطة والطنافس بمصر القاهرة — وبالرغم من الهمة والنشاط المبذولين من رجال الحفظ العام ؛ بالرغم من التطوع ، باخلاص ، المقدم من أهالى البحيرة وسكان الجهات الأخرى الذين هبوا للمساعدة على إطفاء النيران ، فان هذه لم تتخذ إلا قبيل الفجر ، بعد تعب شديد وجهد جهيد ؛ وذلك لعدم وجود رجال مطافئ متخصصين كما هى الحال الآن ، ولأن مياه النيل لم تكن قد جلبت بعد الى القاهرة . فبلغت الخسائر جملة ملايين من الفرنكات — وكان للمليون الفرنكات فى ذلك العهد قيمة تعادل نيفا وعشرة أمثاله الآن .

فقد (اسماعيل) يد المساعدة من صندوقه الخاص الى أكثر المتكويين رؤسا ؛ ثم استدعى التجار الذين أضر بهم ذلك الحريق وأقرضهم عدة ملايين بدون فوائد ؛

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر القديمة والحديثة" لادسكلكى ، و"مصر تحت حكم اسماعيل" لسائق ، و"الكافى" لميخائيل بك شارويم ، و"الكورلا فى مصر" لكولوتشى بك ، و"مخاضر جلسات مجلس ادارة الانتدس سائير للقطر المصرى" لكولوتشى بك أيضا ، و"التوقيفات الالهامية" لختار باشا المصرى ، و"رسائل اليدى جورودون دف ومصر" لرونه .

وأمهلهم عشر سنوات لردّها . فنجى بذلك من الخراب والافلاس التجار الغربيين أنفسهم الذين كانوا أهم دائى التجار الوطنيين المحروقة بضائعهم . وقلد الكل منة استحق عليها ، بمجادرة ، الثناء والشكر العامين^(١) .



٢ - وباء الماشية والحيث

وباء الماشية
والحيث

وكان قد انتشر في النمسا وإيطاليا في السنة عينها وباء اجتاح المواشى بكيفية مروعة فانتقلت عدواه الى مصر بعوامل التبادلات التجارية . وبالرغم من كل الاحتياطات التي أمر (اسماعيل) باتخاذها بكل دقة واعتناء لمقاومة تلك العدوى ومنع تفشيها ، انتشر الداء الوبيلى ، كأنه الطاعون الأسود الفظيع ، الذى أهلك الانسان والحيوان والطير في أيام السلطان حسن ، صاحب المسجد الأنغم في القاهرة ، وعم جميع البلاد شرقا وغربا ، ولم يترك بلدا إلا وحل فيه ، ولا قرية إلا ودخلها . واستمر يفتك بمواشى القطر ، ويشتد شدة بالغة ، نيفا وسنة ، حتى بلغ عدد ضحاياه عدّة مئات من الألوف ، وكاد يفنى جميع البقر . فقل اللبن والسمن ، ثم انقطعا ، وبلغت الحاجة اليهما أقصاها ؛ وأكل الناس الدهن والزيت .

فبذل (اسماعيل) جهده لوضع حدّ لتلك المصيبة ، وتخفيف ويلات نتائجها . فبعث واستحضر من البلاد المجاورة ، لاسيما من الأناضول ، كميات عظيمة من السمن ، وفزقه على الفقراء مجانا : فكانوا ، وهم في ضجيج وجلبة يسمان الآذان ، يتراحمون على "الوكائل" ومخازن التوزيع التي خصصت لتفريقه بالأخطاط بالرغم من أنه لم يكن مما تراتح اليه نفوس معتادى السمن المصرى ؛ وأن جانباً منه كان

(١) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسكلكى ص ٩ ، و"مصر تحت حكم اسماعيل" لسانى ص ١٨

ردىء الرأحة، ننتها ؛ ولا يزال كثيرون من الطاعنين في السن يذكرون أماننا كراهة
رأحتهم باعتبار أنه مستخرج من لبن المساعز . واستمرت الحال هكذا أياما عديدة^(١) .
واستحضر كذلك من البلاد الأجنبية عددا كثيرا من المواشى ، وباعها للفلاحين
بأوفق الأثمان لهم . واذ لم يكف العدد المطلوب لسد العجز المسبب عن الوباء ،
جلب جانبا كبيرا من الآلات البخارية ، لتنوب قواها العاملة عن قوة الثيران وحيوانات
الفلاحة الأخرى التي ذهب الوباء بأعمارها . ولو كان هناك سكة حديدية تصل
ما بين مصر والسودان ، لأمكن الحجى بالمواشى من هذا القطر بسهولة ، ولما وقعت
وطأة ذلك الطاعون البقرى على البلاد المصرية بالشدة التي عهدت ، وكلفت (اسماعيل)
نيقا وثلاثة ملايين من الجنيهات^(٢) !

ثم مضت الأيام وانقضت حملة الحبشة الأخيرة . فتلاها وباء أصاب الخيل
وحيوانات النقل كالجمال والحير والبغال ، ربما انتقل إليها من الحبشة عنها أو أصابها
عن طريق العدوى من زميلاتها التي اشتركت في تلك الحملة المشثومة ولم تمت فيها ؛
ولكنها أصيبت بذلك الداء بسبب المشقات المروعة التي احتملتها ؛ وعادت وهو
كامن فيها الى القطر^(٣) .



٣ - الكوليرا

الكوليرا

وبينا كان نوبار ، بعد أن عهدت اليه وزارة الأشغال العمومية والزراعة المنشأة
حديثا في أوائل سنة ١٨٦٥ ، يهتم اهتماما فائقا بتبصيح السكك الحديدية وإعادة

(١) أنظر : "الكافى" لميخائيل بك شاربيم ص ١٤٠ ج ٤

(٢) أنظر : "مصر" لمالورى ص ١٤١ رقم ١٥ في بيان المنصرف .

(٣) أنظر : "مصر المسئلة والحبشة المسيحية" لدأى ص ٨١

النظام الى أعمالها ، وفي إتمام جزء ترعة الماء العذب (الاسماعيلية) ، الواقع بين مصر والوادى ، تسكيتا لإلحاحات المسيودى لسبس على الحكومة المصرية بمعملها طبعا لما حكم به الامبراطور نابوليون الثالث ؛ وكان (اسماعيل) يمدّه بكل ما فى وسعه ، ويعمل فى الوقت عينه على انماء ثروته الخصوصية مذ أصبحت ، بمفعول تحديد مرتبه السنوى ، منفصلة عن الخزينة المصرية — فيبذل مفتشو مزرعائه ، لا سيما اسماعيل صديق ومحمد عكوش^(١) ، من المجهود وتفتق الذهن والتفنن فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم ما جعل خمس أطيان القطر الجيدة ملكا له ، اذا بنبا وجفت له القلوب طيره البرق الى أنحاء العالم بأسره ووقع من مصر ، على الأخص ، موقع السوء الذى نتطيره الأرواح . ألا وهو نبأ ظهور الكوليرا فى مكة المكرمة .

وانما تطيرت الأرواح لأن الكوليرا ، الوباء الفظيع المهلك ، كان قد زار مصر فى الماضى زيارات متعدّدة : زارها فى يولييه سنة ١٨٣١ ، وفى يونيه سنة ١٨٤٨ ، وفى يولييه سنة ١٨٥٠ وفى يونيه سنة ١٨٥٥ ؛ وترك فيها عقب كل زيارة من الآثار الخيفة والدمار ما كان جديرا بأن يجعل الخيالات ترتعد ، والقلوب تنخور لذكره .

ففى سنة ١٨٣١ — ولم يكن يعرف قبلها ، وقد دار فيها المعمور كله ، وفتك به فتكا ذريعا ، وافترس ضمن ضحاياها كازمير بيربيه ، كبير وزراء لويس فيليب ، ملك فرنساوين ؛ ووصف أوجين سى فى "اليهودى التائه" ، روايته الكبرى ، مقدار اتساع بطش ذلك الداء الرهيب وصفا مرعبا — فان (محمد على) — وقد أقلقته

(١) والد حضرة صديق الفاضل محمود عكوش بك سكرتير لجنة حفظ الآثار العربية بوزارة الأوقاف وسلالة صالح أغا أق قوش زعيم الألبانيين الذين قضوا على المماليك فى مجزرة القلعة الشهيرة سنة ١٨١١ ؛ وفى أغنم هذه المناسبة لأقدم له جزيل شكرى على البيانات والرسومات والمستندات التى أمدنى بها وكانت من خير ما ساعدنى على تحرى أمور شتى وتدوينها .

شدة وطأة الوباء، وأخافته بالأخص على تجهيزاته وتعبئاته الحربية — أقبل يبحث في طرق لمقاومته وإبادته .

فأشار عليه المسيو ميمو، قنصل فرنسا العام، بإنشاء إدارة صحية تنظر في ذلك، وتقوم بشؤونه . فكلف (محمد علي) بالمهمة جمهوراً من الأطباء الأجانب . فقاموا بها، وكونوا الإدارة المطلوبة في سنة ١٨٣١ عينها ودعوها "الانتدانس سانيتير"، فألحقت بالإدارة المحلية، وجعلت تحت رياستها، وعهد إلى هذه الإدارة تنفيذ قراراتها .

وكان رئيس "الانتدانس" يعرض على الأمير أسماء الأطباء والعمال المطلوب تعيينهم فيها، فتصدر الإرادة السنية بتعيينهم، ويناط بكل منهم عمل يرفع تقاريره عنه إلى رئيسه، مباشرة، وهذا يخبر بما يرى من كان أعلى منه، وهكذا بالتدرج الرسمي، حتى تبلغ المكاتبات الرئيس الأسى .

وأقبل القناصل يعضدون تلك الهيئة الصحية: بفعل كل منهم مندوباً لديها، يحضر اجتماعات مجلسها، نائباً عن جنسيته، ويتداول مع أعضاء ذلك المجلس في الإجراءات الواجب اتخاذها . على أن القرارات كانت بأغلبية الأصوات .

وامتازت الحكومة الفرنسية، رغبة منها في المحافظة على سلامة سواحلها التي على البحر الأبيض المتوسط من أن نتطرق إليها الأوبئة، بإيفاد أطباء خصوصيين من لديها إلى الأسكلة الشرقية، لاسيما بمصر، ليراقبوا فيها الأحوال الصحية وينحبروا وزير التجارة الفرنسية رأساً بكل ما يرونه ذا أهمية من الطوارئ . فلم يعد يسوغ لأي مركب، مهما كانت جنسيته، أن ترد ثغراً فرنسائياً إلا إذا كان لديها إذن صحي من الطبيب الفرنسي المقيم في الثغر الشرقي الذي بارحته .

هؤلاء الأطباء الفرنسيون كانوا بمصر ، يحضرون جلسات مجلس إدارة "الانتدانس" ومداولاته ، ولهم حق التصويت فيها .

فلم يمض على انشاء تلك الادارة الصحية عهد قصير حتى ظهرت نتائج جهودها فأنشئت "الغازاريات" (وهي التي يقال لها بالاطليانية "لازارتى" (Lazzaretti) فقلبها الأهليون الى "مازاريطا") في الاسكندرية ودمياط والعريش والسويس . وأكبرها كلها غازارية الاسكندرية : فانها ، علاوة على استكمالها جميع ما يلزم للغرض الذى أنشئت من أجله ، كانت تسع من ألف ومائتين الى ألف ومئسمائة شخص ؛ ونيطت ادارة كل منها بطبيب ومساعدين ؛ وأفرد في كل غازارية محل للبضائع الواردة من البلاد الموبوءة ، لتطهيرها فيه قبل التصريح لها بدخول القطر .

وعينت مدد مختلفة لحجز السفن القادمة من الأقطار المشبوهة ، في عرض البحر ، تحت المراقبة ، حتى يثبت خلؤها من إصابات وعدوى . فجعلت خمسة أيام للسفن السليمة ، مع عدم إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها في الغازارية ، وأما المراكب غير السليمة ففقر حجزها عشرة أيام ، مع إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها ، إلا ما كان غير صالح منها للتنزيل ، لأجل تطهير الكل .

وعملت الحكومات التي تلت حكومة (محمد على) على تحسين الأحوال الصحية في القطر : فأعدمت ، بأشارة "الانتدانس" وتنفيذا لقراراتها ، أهم الأسباب التي كانت الأوبئة تنشأ عنها : فأبطلت الجبانات التي كانت داخل القرى والمدن ، بجانب المساكن ، بل داخل المساكن عينها ، أحيانا ؛ ونقلت الى مسافات بعيدة عنها ؛ وروقت أمور الدفن مراقبة دقيقة ، منعا لعدم تعميق اللخود والقبور تعميقا كافيا ، وعدم قفلها قفلا محكما ؛ ومنع انشاء المحلات المقلقة والضارة بالصحة بالقرب

من المساكن ؛ وردمت البرك التي كانت موجودة بكثرة في المدن والقرى ؛ وسويت بالأرض تلال أقدار كان الانسان يجدها لدى كل خطوة في القطر ، ونقلت بعيدا عن المأهول ؛ وحتم الاعتناء بأمور النظافة اعتناء تاما ، في المدن والريف ، على قدر المستطاع ؛ وروقت نقاوة المأكولات ؛ وأقيم أطباء مجانيون في الأحياء المختلفة ؛ وأنشئت مستشفيات في المدن الكبرى ؛ وجعل اللقاح الجدرى إجباريا ، وخصص الأطباء لإجرائه مجانا^(١) .

على أن هذا جميعه لم يتم إلا بالتدريج ، ولم يمر معظمه إلا في عهد (اسماعيل) وبفضل همته . فكان أكثر الوقايات الصحية المألوفة الآن لدينا لا يزال ، والحالة هذه ، مجهولا في سنة ١٨٦٥ ؛ وكانت الأوبئة ، اذا ما تفشت ، فتكت بالأعمار فتكا ذريعا ، وصعب على القائمين بالشؤون الصحية تلافى أمرها واستئصال شأقتها .

غير أن الصحة العمومية في القطر كانت ، حتى آخر مايو من تلك السنة سنة ١٨٦٥ ؛ جيدة جدا . ونسبة الوفيات في ٢٦ مايو عينه كانت ١/٢٦ في الألف ؛ وزيادة المواليد على الوفيات ٣٦٣/٤ في الألف ؛ وبلغت هذه الزيادة في عشر سنوات ٤٣٩٦٦٤^(٢)

ومن جهة أخرى فان مقاتلة الطاعون البقري كانت قد أفضت الى القضاء على ذلك الوباء ، لدرجة أنهم أبطلوا في ٢٤ مايو الكشف على المواشي الواردة الى القطر . فما قيل من أن أهل مصر والاسكندرية كانوا يشربون مياهها خضراء تذب فيها أكوام مواد حيوانية ميتة كذب بحت ؛ وكذب كذلك ما زعمته جريدة افرنجية

(١) أنظر : "الكوليرا بالقطر المصري" لكويتشي بك ص ٨

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ٩

بالاسكندرية من أن جثث التماسيح الميتة كانت تغطى شواطئ النيل التى كانت تحرسها فى السابق — كأن التماسيح كان أبدا شأنها حراسة ضفاف النيل !
فما طار ، إذا ، نبأ ظهور الكوليرا بمكة إلا وأصدر (اسماعيل) أمره : فأرسلت الادارة الصحية مندوبين اليها ، للوقوف على حقيقة الحال هناك ، وموافاة رجال الحكومة المصرية بالأخبار .

ولكن المرض كان قد تلاشى من المدينة الحرام بمغادرة الجميع لها . فتعقب المندوبان الحجاج وما افترضوا عن ملاحظتهم لحظة . ولكن نقاوة هواء البحر كانت سببا فى أنه لم تظهر على ظهور البواخر اصابات مطلقا . فأدى ذلك الى عدم حجز الحجاج فى محجر السويس ، والتصريح لهم بالذهاب الى الاسكندرية ، ليسافروا منها الى بلادهم . فجهزت الادارة قطارات خاصة سريعة ، نقلتهم الى الاسكندرية ، بدون أن يختلطوا بالأهالى ، وأنزلتهم فى محجر المكس تحت المراقبة .

ولكنه حدث ، لسوء الحظ ، أن بعض الشياطين فى مصلحة سكة الحديد ، من قاطنى حى كوم الشقافة بالاسكندرية ، اختلطوا بهم لقضاء حاجاتهم . فما كان يوم ١١ يونيه سنة ١٨٦٥ — وهو يوم مشئوم ، لأنه فى مثله من سنة ١٨٨٢ وقعت بالاسكندرية عينها المذبحة التى أكسبت الثورة العربية المدنية صبغة الحركة الدينية التعصبية ، فأدت الى تداخل الدول الغربية ، لا سيما انجلترا ، فى الشؤون الادارية المصرية ، تادخلا لم يعد فى الامكان ازالته بالتى هى أحسن ؛ وأفقدت العالم الغربى القليل الذى كان لديه من ثقة فى مقدرتنا على التجرد ، فى ارادة شئون بلادنا ، من مؤثرات القرون الدينية علينا ، تأثيرا يخرجنا عن المضمار الذى تجرى المدنية الحديثة شوطها فيه — ما كان يوم ١١ يونيه سنة ١٨٦٥ إلا وظهرت الاصابة الوبائية الأولى

بناحية كوم الشقافه ؛ وتلتها في الحى عينه أربع إصابات في ١٢ يونيه ؛ واثنتا عشرة إصابة في ١٣ يونيه ؛ وأربع وثلاثون إصابة في ١٤ يونيه ؛ وثمان وثلاثون إصابة في ١٥ يونيه .

فهلعت قلوب الاسكندريين ، واستولى عليهم الرعب . فزاد ذلك الطين بلة ؛ وبعد أن كان عدد الاصابات قد انحط في ١٦ يونيه الى ٣٤ ، عاد فوثب مرة واحدة ، وظهرت ثلاث وخمسون إصابة في ١٧ يونيه ، منتشرة في عموم أنحاء المدينة ؛ وبدأت على الأخص في بيوتها وشوارعها وأحيائها القذرة .

وكان الدكتور كولوتشى بك رئيس "الانتدانس سانيتير" قد أخطر هذه الادارة بظهور الوباء ، منذ يوم ١٢ يونيه . فهبت واتخذت الاحتياطات اللازمة ، وعرضت نفاذها على الحكومة المحلية ؛ فقامت به خير قيام ؛ وأخطر كولوتشى بك القناصل بالقرارات المتخذة ، وطلب منهم المساعدة . فأبدوها بكل ارتياح ونشاط . فنظفت المدينة بسرعة ، ورشت الشوارع بغزارة ، بل غسلت عدّة مرات في اليوم ؛ وأتلفت كل المأكولات التي اعتبرت غير صحية ؛ وشدّدت المراقبة على المواد الغذائية عموماً ؛ وأنشئت ستة مكاتب اسعاف اشتغل العمال فيها ليلاً ونهاراً ، بالمناوبة ، وبدون انقطاع . ولم يأل أطباء الحكومة والأطباء الأجانب المتطوّعون معهم ورجال "الانتدانس" جهداً في القيام بواجباتهم ، حتى استحق جميعهم ثناء الصحافة والعموم عليهم .

غير أنه تعذر في بادئ الأمر إنقاذ المصابين من الموت — لأن الاصابات كانت صاعقية — ولا أمكن حصر الوباء ، بالرغم من كل الاحتياطات التي اتخذت ، ولو أن

عدد المصابين في البيوت والشوارع والأحياء التي استعملت فيها الوسائل الصحية، بحكمة واستمرار، كان قليلا بالنسبة لغيرها .

فبعد أن كان الكوليرا، لغاية ١٧ يونيه، قاصرا على الاسكندرية، لا يفارقها، سرى في ذلك اليوم، فأصيب به في أبي قبر بحرى، وفي طنطا امرأة، قدما الى البلدين من الاسكندرية، وظهرت أعراضه في مصر على ستة أشخاص : منهم خمسة قادمون من السويس، وواحد من الاسكندرية .

ثم تفشى بسرعة غريبة بمصر السفلى والوسطى، وانتقل أخيرا الى بعض أنحاء الصعيد؛ ولوحظ أنه أصاب، على الأخص، البلدان والبيوت الواطئة . فبينما أفقد من قرنتين متجاورتين مبيتين على أرض تستوى مع المحمودية عشر سكانهما، فإنه لم يصب إلا واحدا فقط من أهالى بلدة أبي طاحون الستائة . وكان أعصب أيامه يوم ٣ يوليه بالاسكندرية، وبلغت الوفيات فيه ٢٢٨؛ ويوم ٥ يوليه بمصر، وبلغت الوفيات فيه ٤٦٨؛ ويوم ٢٩ يونيه برشيد، وبلغت الوفيات فيه ٢٧٩؛ ويوم ٥ يوليه بدمياط، وبلغت الوفيات فيه ١٧٢؛ ويوم ٧ يوليه بالمنصورة، وبلغت الوفيات فيه ٣٥؛ ويوم ٢٤ يونيه بطنطا، وبلغت الوفيات فيه ٩٦؛ ويوم ٢٧ يونيه بالزقازيق، وبلغت الوفيات فيه ١٠٥

وأما متوسط الوفيات يوميا به فقد كان ٥٧٪ في الألف بالاسكندرية؛ و ٦٥٪ في الألف بمصر؛ و ٥٤٪ في الألف برشيد؛ و ٤٥٪ في الألف بدمياط؛ ولكن متوسطها في مدة اشتداده كان من ٦٥ الى ٧٠ وفاة يوميا . ومدة الزيادة هذه استمرت من ١٧ الى ١٨ يوما في الاسكندرية وغيرها . ثم وقف المرض على الفتك بعدد محدود، أى من ٣٥ الى ٤٠٪ من المصابين، ما بين عشرة أيام واحد عشر يوما؛

وأخذ بعد ذلك يخف وطأة، من عشرين الى خمسة وعشرين يوما؛ فلم يعد يموت من المصابين سوى من ١٥ الى ٢٠ فى المائة؛ وكثيرا ما كان المصاب يشفى من تلقاء نفسه، وذلك فى عموم القطر تقريبا .

على أن جهود الادارة الصحية لم تفتر لحظة عما كانت عليه فى أول يوم، بل زادت على ما كانت مع ازدياد المرض؛ فقرضت على مراكب البريد ذاتها حجرا صحيا مدته خمسة أيام، بما فيها يوم السفر؛ وأخضعت كل من فيها لزيارة طبية يومية . هذا اذا كانت سليمة؛ وأما اذا كانت مراكب حدثت عليها اصابات فى مدة السفر فالبحر كان ثمانية أيام عقب يوم الوصول؛ واذا حدثت على ظهرها اصابة جديدة فى هذه المدة ضربت عليها ثمانية أيام أخرى . كذلك لم يكن يسمح لأى مركب، بخارية كانت أم شراعية، أن تدانى الموانىء والثغور إلا بعد قضاء مدة الحجر المفروضة . وأما البضائع التى كان لابد من انزلها وتصريفها فى الحال، لثلا تتلف، فكانوا ينزلونها فى ما عونات ويطهرونها تطهيرا شاملا، ثم يسمحون لها بالدخول الى القطر . ومع ذلك فان فريقا من رأى العام وجد أن الادارة لم تقم بكل واجبها؛ ففعل عليها فى بعض الجرائد حملات منكرة، أدت الى زيادة الهلع والخوف اللذين كانا قد عما العاصمتين المصريتين وبعض مدن الريف الكبرى، منذ أن انتشر خبر الاصابات الأولى؛ وأوجبت نزوح الكثيرين من أهل البلاد الى الخارج، حتى لقد قدر أن عدد الذين هجروا القطر ما بين ١٢ يونيه و ١٥ يوليه بلغ نيفا وخمسة وثلاثين ألفا : أى أنه قد سافر كل من استطاع الى السفر سبيلا .

وكان (اسماعيل) قد عزم على السفر الى أوروبا فى ذلك العام، قبل أن تظهر أخبار مطلقا عن الوباء . فلما ظهرت، تشدد كل التشدد فى انفاذ الوسائل الصحية

وتعميمهما، لكيلا يقضى عليه تنفيذ عزمه بترك الحالة الصحية في القطر مضطربة، سائدا عليها الخوف . ولكنه لما وثق من أن أوامره نفذت كلها، وأنه لم يعد على مسئوليته غبار، فوَّض الى شريف باشا قائممقامية القطر في مدّة غيابه، وإلى نوبار باشا أمر الاهتمام الكلي بمقاومة الوباء والقضاء عليه؛ وأُقلع في صباح اليوم الرابع عشر من شهر يونيه من الاسكندرية على ظهر يخته "المحروسة"؛ وبعد أن قضى مدّة يتجول بين جزر البحر الأبيض المتوسط، ويتنزه في عرضه، مستنشقا نسيمه العليل، نزل بمرسيليا، وتوجه منها الى فيشى للتطبيب بـمياها .

فالتحذت الألسنة الثامة سفره في تلك الظروف ذريعة للطعن عليه؛ واتهمته في بعض الجرائد الفرنجية في القطر المصري وخارجه بأنه انما سافر لشدة خوفه من العدوى، وشدة حرصه على حياته الثمينة! مع أن تلك الألسنة كانت تعلم حق العلم أنه لم يكن بالجبان، ولا اشتهر عنه الخوف من الخطر؛ ولو أنه لم يلجأ في اثبات شجاعته الى ما عمله (محمد سعيد باشا) سلفه، ليقم الدليل عليها .

نادرة (لسعيد)

فانه يروى عن ذلك الوالى، الغريب الأطوار، أنه أمر ذات يوم بتكديس بارود جاف على جانبي طريق ضيقة، مسافة طويلة؛ ثم أوقد شبكه، وألزم حاشيته وشائى شجاعته باشعال شبكاتهم أيضا؛ وسار بهم، متنزها على تلك الطريق، وهو يدخن وهم يدخنون؛ وقد أُنذر بالعقاب الشديد كل من وجد شبكه مطلقاً عند البلوغ الى نهاية الطريق . وما زال ينقل خطواته عليها ببطء كل حتى بلغ آخرها . وكانت شرارة واحدة، تطير عن أحد الشبكات وتسقط على ذلك البارود المتكدس، كافية لتنسف تلك الطريق بمن عليها نسفاً^(١) .

(١) سأنظر: "مصر الحديثة"، للورد كرومر، ص ٢٨ ج ١ .

على أن لا (سعيد) ولا (اسماعيل) كانا فى حاجة الى إقامة الأدلة على شجاعتهما .
فان المثل السائر يقول "هذا الشبل من ذاك الأسد" وأيضا "ابن الوز عوام" ؛
فكيف يكون ابن (محمد على) وابن (ابراهيم) ، بطل أبطال الشرق الحديث ، جبائين ؟
وأما السوقو والعامة فانهم شرعوا يرون فى تعاقب المصائب ، الطبيعية على مصر ،
بعد زيارة السلطان عبد العزيز لها ، دليلا على ما كانوا يعلنونه من توقعهم إياها ؛
ارتكنا على أراجيف المرجفين من ضربى الرمل ، وقرائى المقدور على صفحات
النجوم وصفحات الورق ؛ فكثرت ، والحالة هذه ، المخاوف ؛ وهلعت الأفئدة ؛
وأصبح المعتقدون فى آرائهم السخيفة هذه ، كلما مس البلاد ضرأوا اشتدت عليها
شدة ، يقولون لمن شاء أن يسمعهم : «أرايتم كيف يتحقق كلامنا ويصدق
حدسنا ؟» ^(١) .

وبعد أن أقام الوباء ستين يوما ، أخذ ابتداء من ١٣ أغسطس يتناقص شيئا
فشيئا حتى إذا كانت أوائل سبتمبر تلاشى وزال ، كعاداته فى المرات الأخرى التى
حل فيها على القطر ضيفا ثقيلا . فكان جملة من مات به من المسلمين ٥٦٧٦ شخصا ؛
ومن الأقباط ٢٦٣ ؛ ومن الفرنج ١٦٥ ؛ وذلك غير ٦١٠٤ أشخاص توفوا إبان فتكه
بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القطر فى أثناء إقامته ١٢٤٢٩ شخصا .

ولم يفتر أستاذ الكيمياء بمدرسة الطب ، طول مدة الوباء ، يجرى اختبارات طقسية
يومية ، ليقف على مقدار تأثير درجة الحرارة الجوية على كثرة انتشاره أو قلته . فثبت
لديه أن القىظ الشديد يساعد على زيادة فتك مكروبه فقد لوحظ أن أشد الأيام هولا
كانا يومى ٣ و ٥ يولييه ، وقد بلغت درجة الحرارة فيهما أعلاها ، وازدادت سخونة

(١) أنظر : "الكاف" ج ٤ ص ١٤٠

الهواء ، بما هب عليه من ريح سموم ، الى حدّ غير معهود — وأما برودة الطقس وانحطاط درجة الحرارة فما يوجب انحطاط همة ذلك المكروب ويساعد على زواله^(١) .

وأكبر دليل على قيام الادارة الصحية والحكومة المحلية بواجباتهما ، القيام الحق ، هو كثرة ورود السائحين والزائرين الغربيين الى القطر في هذا العام ، عام سنة ١٨٦٥ ، فقد بلغ عددهم ٥٠٣١٧ سائحا ، ولم يكن يبلغ نصف ذلك في السنوات السابقة . فلو أن الانتقادات والمخاوف كانت في محلها ، لأحجم جمهور هؤلاء عن المجيء الى بلادنا .



٤ — طغيان النيل وعجزه وما نجم عن ذلك من غلاء ومجاعات

طغيان النيل وعجزه
والغلاء والمجاعات

وكأن هذه البلايا لم تكن كافية لإحراج الصدور واستنفاد الأموال : فان فيضانات النيل في كل سنى ملك (اسماعيل) تقريبا ، خرجت عن طور المألوف ، وأخذت ، تارة تريد على المطلوب زيادة فاحشة ، وطورا ، تقل عنه قلة محرقة .

ففى سنة ١٨٦٣ مثلا ، بلغ ارتفاع النيل خمسة وعشرين ذراعا وثمانية قراريط . فهتد القطر برمته بدمار عاجل محقق . ولولا أن (اسماعيل) — كأنما أوتى علم الغيب — كان قد سبق واتخذ الحيطة لذلك ، منذ تبوّه العرش ، بما أصدره من الأوامر المشددة على المديرين بالاسراع فى إنهاء الأشغال اللازمة لحفظ الجسور ، حفظا فعلا بحيث تكون على أتم ما يرام وقت الفيضان — وكثيرا ما كانت تهمل تلك الأشغال فى السابق ، فتصاب الزراعة والقرى بمضار جسيمة حتى فى السنوات ذات الفيضان العادى — لحلت بالبلاد والعباد مصيبة لتضائل أمام جسامتها كل مصيبة

(١) أنظر : "الكوليرا فى القطر المصرى" لكولوتشى بك .

طبيعية أخرى . ولكن الاجراءات التى كان قد أمر بعملها قاومت ضغط النيل الى أن بلغت زيادته الارتفاع العادى وفاقته قليلا . غير أن الزيادة استمرت مطردة اطرادا غربيا . فرأى (اسماعيل) وجوب إجراء أشغال تقوية أخرى فى الجسور . وحضر عملها بنفسه ، لثلا يهمل أحد شغلا نيظ به . فحفظت البلاد بذلك من الغرق ^(١) .

ولكى يثبت الأمير الاطمئنان فى قلوب رعيته ، لم يحجم عن الذهاب بنفسه لافتتاح خط سكة حديد طلخا — وهو خط يحاذى جانب عظيم منه النيل — غير أنه حدث ، بعد وصوله الى طلخا بقليل ، أن الحاجز الأكبر انهار ، وتدفقت مياه النهر منه بغزارة ، وهددت البحيرة كلها . فأمر (اسماعيل) حالا باتخاذ الاحتياطات ، وإجراء التصليلات والترميمات اللازمة . فلم تمض ثلاثة أيام إلا والحاجز قد أعيد الى حالة من المتانة خير من الأولى .

ثم اتفق بعد يومين أن جسرا آخر عند كفر الزيات انهار أيضا : ففرقت مياه النيل البلد وجملة نواح مجاورة ؛ وجرفت خط السكة الحديدية أو كادت . ولكن بفضل عناية الأمير لم يمت أحد من الناس ولم تهلك ماشية مطلقا . وذلك لأن (اسماعيل) كلف الجند ورجال حاشيته ، بما فيهم أصحاب الرتب والألقاب ، بالعمل على رتق الخرق وسد الشغرة ، وقدم للحيثاجين كل أنواع الاسعافات التى استدعتها حالتهم من خيام وماكولات وملابس ^(٢) .

وكانت نتيجة ذلك الفيضان الجارف القضاء على جانب عظيم من المغل : فارتفعت أسعار الحنطة والذرة ارتفاعا فاحشا ، طار بسببه غلاء شديد ، أوجب ارتفاع عموم

(١) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسكلكى ص ٢٤ وما يليها .

(٢) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأودسكلكى .

أسعار حاجات المعيشة ارتفاعا مخيفا . ثم انقطع وارد القمح بالمرة ، واشتد الطلب : فلم يجد الفقراء له أثرا لا في سواحل بولاق ولا في مصر القديمة ، ولا في جميع رقع الغلال الأخرى . فضجوا وعجوا ؛ وكثر طواف النساء في الأسواق يحملن المقاطف ، لعلهن يجدن من يبيعهن قمحا أودقيقا .

فلما علم (اسماعيل) بما عليه الناس من الضر ، هاله الأمر وأزعجه ؛ ورسم يجلب القمح والدقيق من البلاد الخارجية ؛ فأتى بشئ كثير منهما ، وفترق على الوكائل وجهات الرقع ؛ ورتب للبيع وقتان في الصباح والمساء ؛ ونودى في الناس بذلك . ففرحوا وتزاحوا على أبواب محال صرفه تزام الجياح . واستمروا على هذه الحال شهرين وبضعة أيام ، حتى تواردت الغلال من الأقاليم القبلية ، وملأت مخازن التجار وأشوان الدولة ، وعم الواود منها الأقاليم البحرية^(١) .

على أن النيل عاد الى الطغيان سنة ١٨٦٦ : فبلغ ارتفاعه نيفا وخمسة وعشرين ذراعا وأربعة عشر قيراطا . فعادت ويلات سنة ١٨٦٣ ، وزادت شدة . وكان ذلك هو العام الذى فاز (اسماعيل) فيه بمصر لإرث العرش المصرى فى الابن البكرى فالابن البكرى من ذريته ؛ فأبى أن يشوب كدر عام أفراحه . لذلك بذل قصارى جهده فى منع كل غرق ونحراب عن البلاد وساكنيها ؛ وما فنى ، كالمرة الأولى ، متنقلا فى جهات القطر ، لا سيما فى الصعيد ، مراقبا بنفسه شؤون المحافظة على الجسور ، حتى تمكن من درء شر جسيم .

وأما فى سنة ١٨٦٨ فقد شخ النيل فى فيضانه ، ولم يبلغ أقصى ارتفاع مياهه سوى تسعة عشر ذراعا وثلاثة عشر قيراطا . فنجم عن ذلك أن ثمن أراضي الوجه القبلى

(١) أنظر : "الكافى" ج ٤ ، ص ١٤٠

بقى شراقي ؛ وأنه وقع غلاء شديد في البلاد ، دل عليه ارتفاع أسعار النقود : فان الجنيه الانجليزي - وقد كان في سنة ١٨٦٦ يساوي ١٧٦ قرشا من العملة الداريجة ؛ وفي سنة ١٨٦٧ ، ١٨٥ قرشا ، أصبح في سنة ١٨٦٨ يساوي ١٩٢ قرشا ؛ والجنيه المصري - وقد كان في السنتين السابقتين يساوي ١٨٤ و ١٨٩ قرشا ، أصبح يساوي ١٩٧ ؛ وأما البتو (القطعة ذات العشرين فرنكا) فأصبح يساوي ١٥٢ قرشا ، بعد أن كان في السنتين عينهما يساوي ١٤٢ و ١٤٧ ؛ كذلك أصبح الجنيه المجيدي يساوي ١٧٢ قرشا ، بعد أن كان يساوي في سنة ١٨٦٧ ١٦٦ قرشا ؛ وفي سنة ١٨٦٦ ١٦١ قرشا^(١) . وبينما الناس ينتظرون أن يعوض عليهم الفيضان التالي المضار التي لحقت بهم من جراء قلة الفيضان السابق ، اذا بمياه النيل قد ارتفعت في سنة ١٨٦٩ ارتفاعا فاحشا ، وبلغ علوها نيفا وستة وعشرين ذراعا وقيراطا . فغرقت السواحل ؛ وتلف كل الزرع الذي عليها ؛ وانهارت الجسور ؛ وهتد القطر جميعه بالغرق . وكان (اسماعيل) قد اتفق مع المسيو فرديان دى لسبس على أن يكون فتح ترعة السويس للملاحة والتجارة العالميتين في نوفمبر من ذلك العام ؛ فرأى أن أقل تهاون يبدو من حكومته في أمر مقاومة مهاجمة ذلك الفيضان المريع يؤدي حتما الى إفساد مجرى الحفلات الفخمة العتيدة ؛ ورأى أنه يجدر بهمته إذا أن تهب لمقاتلة همة المياه ، والتغلب عليها . فأصدر الأوامر المشددة الى جميع المديرين ومأموري المراكز بعدم مفارقة الجسور ، لا نهارا ولا ليلا ، والعمل باستمرار على تقويتها وتعليتها ، وسرعة تصليح ماينهار منها ، وملافاة المضار الناجمة عن الانهيار . واغتنم فرصة سياحته على النيل مع الامبراطورة أوجيني ، في أوائل أكتوبر ، لمراقبة تنفيذ أوامره بنفسه ،

(١) أنظر : "التوقيعات الالهامية" لعماد مختار باشا المصري ص ٦٤٣

حتى تسنى له انقاذ البلاد من تلك المصيبة المدممة ؛ ولو أنه لم يستطع تخليصها من براثن الغلاء ، الذى تلا حتما ذلك الفيضان الطاغى ، ورفع سعر النقود فأصبح الجنيه المصرى يساوى ٢٠٣ قروش ، والإنجليزى ١٩٩ قرشا ، والبتنو ١٥٨ قرشا ، والمحيدى ١٧٩ قرشا ، والمجر ٩٥ قرشا بعد أن كان يساوى ٩١ قرشا و ٨٩ قرشا فى الستين السابقتين^(١) .

على أن كثرة توافد الزائرين فى هذا العام — وقد بلغ عددهم ٧٧٧٦٧ — وكثرة ما أنفقوه أو أنفق عليهم جعلتا ذلك الغلاء فى مصلحة منى المواد الأولى وموئديها وفى مصلحة التجار والصناع على العموم . فعوضتاهم خسائرهم وزيادة . ولكن الفقراء — وهم ، بكل أسف ، الأغلبية — لم يستفيدوا إلا قليلا من الملايين المقنطرة التى صرفت فى هذه السنة واحتفالاتها . فلم يخفف بؤسهم ، ولا فاقهم لطف . وهم الذين كانت تقع عين الأجنبي عليهم فى الغالب ؛ فيحكم بانتشار البؤس وينسبه الى مظالم الحكام ومغارمهم ؛ أو الى تعسف الحكومة بالرعايا ؛ مع أن الحكومة ، فى هذه السنة عينها ، وضعت تعريفة عمومية للنقود منعا لتلاعب ذوى المطامع بها . ومع أن فيضان سنة ١٨٧٠ كان أقل علوا من سابقه ، إلا أنه كان طاغيا أيضا — فان ارتفاع مياهه بلغ نيفا وأربعة وعشرين ذراعا وسبعة عشر قيراطا . فأتلف كل الذرة المزروعة على السواحل النيلية ، وأندرت ، لا سيما فى جهات الصعيد ، أطيان الفقراء من مزارعيها بالطغيان عليها وتخريبها . فما كان من (اسماعيل) إلا أنه أمر بكسر جسور النيل أمام أطيانه الخاصة لتحويل مياهها اليها وصرفها عن أطيان أولئك البائسين ؛ ولم يبال ، فى سبيل منفعتهم ، بالضرر الذى أصابه .

(١) أنظر : "التوفقات الالهامية" البادى ذكرها ص ٦٤٣

ومما زاد الطين بلة في فيضان تلك السنة أن الأمطار انهمرت انهمارا غير معهود في عموم بلاد مصر السفلى ومصر الوسطى ؛ فهدمت ما هدمت ، وجرفت ما جرفت ، واستمر نزولها بمصر القاهرة وحدها نيفا وتسعة أيام متواليات ؛ واستمرت ، في ذات يوم منها ، تنهمل تسع ساعات وست دقائق بلا انقطاع .

على أن كثرة ورود السائحين في هذا العام أيضا ، بناء على المحييات والمرغبات التي بذلها لهم (اسماعيل) ، نسواء أكانت باقائمه المراقص والملاهي التمثيلية بالقاهرة والاسكندرية ، أم بالتسهيلات الكثيرة التي أوجدها لتمكينهم من زيارة عجائب القطر ، حتى بلغ عددهم نيفا و٦٤٣٢٨ ؛ وكثرة ما بذلوه من مال عن يد سخية ، عوضنا البلاد ، الى حد ما ، من المضار المتتابة التي أصابتها . ثم عاد النيل فزاد زيادة خفيفة أيضا في سنة ١٨٧٢ ؛ وبلغ ارتفاع مياهه نيفا وأربعة وعشرين ذراعا فزاد في رؤس صغار الفلاحين والفقراء من الناس . ولكن عدد الزائرين الأجانب وبلغ - ٦٧٧٧٢ - جاء مخففا لشئ من ذلك المصاب . كأن الله ابتلى عباده من جهة ، ولطف بهم من جهة أخرى ^(١) .

غير أن السيل بلغ الزبى ، حقيقة ، في سنة ١٨٧٤ : فان الفيضان ما قفى في ذلك العام يرتفع ، يرتفع ، حتى بلغ نيفا وستة وعشرين ذراعا واثني عشر قيراطا . فتدفقت المياه من كل صوب ، وتبطحت ، وأدركت ذات الأماكن المرتفعة ؛ وأصابت القطر كله بمضار جمة ، نشأ عنها عسر شديد ، وغلاء فاحش ، اضطرا الخديو الى العدول عن السفر الى الخارج ، والاقامة في الاسكندرية لمراقبة خدمة الجسور وصيانتها وترميمها ، من جهة ؛ ولمنع نزوح الأموال المصرية الى خارج القطر ،

(١) أنظر : "التوفيقات الالهامية" ص ٦٤٥ لمحمد مختار باشا المصرى .

من جهة أخرى ، ببقاء ثروة البلاد فيها . ومما زاد ، تلك السنة ، في البؤس العام هو أن وزارة المالية قوّرت استيفاء العوائد على سائر الأملاك بمصر والثغور والبنادر والجبالك ، باعتبار السنة الهلالية ، بدلا من السنة الشمسية القبطية^(١) .

واستمر النيل على الطغيان في العامين التاليين ، ولو أن شدته فيهما لم تضارع شدته في عام ١٨٧٤ ؛ ففي سنة ١٨٧٥ أناف ارتفاع مياهه على أربعة وعشرين ذراعا وأربعة قراريط ؛ وفي سنة ١٨٧٦ على أربعة وعشرين ذراعا وخمسة عشر قيراطا . فزاد الطين بلة ، وحلقات البؤس تعقدا . أضف الى ذلك تعسف وزير المالية في تحصيل الأموال مقدما ، بدون مبالاة بالمضار المهلكة ، اللاحقة بالفلاحين من وراء إتلاف تلك الفيضانات الثلاثة الطاغية المتوالية جانبا عظيما من مزرعاتهم ومحصولاتهم .

وبينا النفوس ، المبتهجة بنكبة اسماعيل صديق ، والمتربة بعدها فرجا ، تنتظر بفارغ صبر أن يعوّض الله خيرا ما أصابت به تلك الفيضانات البلاد من ضرر ، ويمنّ على القطر بنيل محسن ، اذا بفيضان سنة ١٨٧٧ أشجع ما رآه عهد (اسماعيل) قاطبة ، لعدم بلوغ مياهه سوى سبعة عشر ذراعا وثلاثة قراريط ؛ واذا به لا يكفى لرى جانب يسير من الأطيان . فضج المزارعون والأهالي ؛ وانخلعت قلوبهم وقلب كل ذى مصلحة في القطر معها ؛ وتوقع الجميع مجاعة لا نظير لها في العام التالى . ولم تحيب الأقدار السيئة توقعهم . فان نتيجة شح المياه ، بعد طغيانها ثلاث سنوات متواليات ، طغيانا مدمرا ، وإتلافها جانبا عظيما من المزرعات ، كانت في الواقع مجاعة شديدة ، انتشرت في صميم الربوع المصرية وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف ، لا بل

(١) أنظر : " التوفيقات الإلهامية " ص ٦٤٦

ذات عظامهم، لا سيما في الصعيد. وكان ذلك لم يكن كافيا لإهلاك الحرث والنسل، علاوة على الزرع والضرع، فات الذين خلفوا اسماعيل صديق على دفعة المأيلة من الغربين قاموا يسلكون مسالكه للأسباب التي سنبينها فيما بعد، وابتزوا من فلاحى القطر الأموال مقدما. فطاررت صرخة التالم فى البلاد قاطبة، ودوت فى مسامع الغربين أنفسهم، وهم فى عقر دورهم ببلادهم.

فتقرر إرسال مفتشين من الانجليز لاستطلاع حقيقة الحال. فوجدا أن نيفا وعشرة آلاف شخص هلكوا من الجوع فى مديريات جرجا وقنا واسنا، وأن الباقين على قيد الحياة، يتغذون بأعشاب برية، وحنالة قصب السكر، وما مائلها من التافه؛ وأخبرا أن أكبر أسباب البلية إنما هو ابتزاز الأموال من الفلاحين، مقدما، وفى أوقات غير ملائمة ولا مناسبة، واستعمال القسوة فى جبايتها الى حد تجريدهم من مخزوناتهم الطعامية وحبوبهم ونقودهم وكل وسيلة تعيش أخرى. ناهيك بفتك طاعون الجير بمواسمهم وبمألمهم.

فهبت حكومة (اسماعيل) وأرسلت الى أولئك البؤساء كمية من الخبز يقتاتون بها. ولكن الفناء ما انفك يعمل عمله، لا سيما فى الأطفال والشيوخ، حتى لم يعد يبقى منهم فى بعض القرى والنواحي إلا القليلون.

فهل من المدهش، بعد توالى هذه النكبات والكوارث الطبيعية على القطر فى مدّة (اسماعيل)، أن يظهر الريف، لا سيما فى الوجه القبلى، فى مظهر البؤس الذى وصفته اللىدى دف جوردون فى رسائلها، والذى أدى الى تخييم كآبة على وجوه الفلاحين،

(١) أنظر: التقرير المرفوع من السير الكسندريرد الى وزير المأيلة المصرية فى سنة ١٨٧٨ و١٨٧٩ وأنظر:

”مصر فى عهد اسماعيل“ لمالك كون ص ٢٤٨

كالتى رآها بعضهم فخيمة عليها منذ سنة ١٨٦٦ ؟ هل من المدهش ، والناس فى الشرق ماقتنوا مبالين الى الاستبشار بملوكهم ، أو التطير منهم ، حسب يروونه ، فى أيامهم ، من بواعث على الرضاء والهناء ، أو من موجبات للخراب والشقاء ؟ هل من المدهش أن الكثيرين ، من الذين عاشوا فى تلك الأيام ، لم يستطيعوا ذكرها إلا بشر ، وبإظهار نعمتهم عليها ، وهم — لا بتعاضدهم عن الأشعة المنبعثة عن ولى النعم — لم يتمكنوا من التأثير بنعم هذه الأشعة ، وإنما تأثروا فقط بتلك الكوارث الطبيعية المتعاقبة المتتابعة ؟ أو ليس من المدهش بالعكس ان (اسماعيل) ، بالرغم من كل موجبات الأكدار هذه ، استطاع أن يضع فى سنى ملكه البهجة والسطوع للذين وصفناهما فى فصل سابق ، وأن يجعل تلك السنين عبارة عن سلسلة أفراح ومواسم ارتفاع عام لا انقطاع لها ؟ وأن لا يتنكب ، على الأخص ، عن العمل على تنفيذ الخطة السامية التى وضعها لنفسه ، على كثرة ما تستدعيه من نفقات ، وبالرغم أيضا من العقبات التى أوجبتها ، على غير انتظار ، تبعية مصر للدولة العثمانية ؟

أما وقد تكلمنا عن الكوارث الطبيعية ، فلتكلم الآن عن هذه العقبات ولو بإيجاز .

(١) أنظر : "كتاب مصر" للسيورونييه ص ١٦٢ طبعة باريس سنة ١٨٧٧

الفصل الثاني^(١)

الحملة المصرية المرسلّة مساعدة لتركيا

وأثبتت عمرا بعض ما في حوائجي * وجرّعته من مرّة ما أتجمّع

حملة العسير

١ - حملة العسير

ما ارتقى (اسماعيل) العرش إلا وناداه منادٍ من الأستانة أن « أرسل قوّة الى بلاد العرب لمساعدة القوّات العثمانية المقاتلة هناك على إخماد الثورة المنتشرة فيها ! » .
وبلاد العرب، منذ أن امتدّ ظل سلطة الدولة العثمانية عليها في أيام سليمان القانوني الفخيم حتى الحرب العالمية الأخيرة، ما فتئت تشور على حكم بنى عثمان، بين حين وحين، وتكلفهم عناء شديدا في اعادتها الى مظال السكينة والخضوع .

فأرسل (اسماعيل) ست أوطرط كاملة العدد والعدّة الى درجة غير معهودة ولا متوقعة من مصر في ذلك الوقت ؛ وجعل أجور رجالها وضباطها ضعف ما كانت عليه ؛ واعتنى بصرفها لهم في أوقاتها المعينة ؛ وتشدّد في عدم التقدير عليهم في المآكل ، مع الالتفات الى جودتها ؛ وفي وجوب الانتباه التام الى الوقايات الصحية^(٢) .

فكفى مجرّد ظهور تلك الجنود بهيئتها المنظمة ، وعدّتها الهائلة بالعسير، لحمل الثائرين على الانتابة الى الرشد والخضوع الى الدولة .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كرن، و "منتخبات الجوانب" لأحمد فارس الشدياق .

(٢) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كرن ص ٣٥ ، و "منتخبات الجوانب" لأحمد فارس الشدياق ج ٥ ص ٧٨

فأرسل السلطان عبد العزيز، في شعبان سنة ١٢٨٢، خطا همايونيا الى (اسماعيل) يشكره فيه ، هذا نصه كما عثرنا عليه في مستخبات الجوائب ج ٥ ص ٧٨ : « ان الإقدام والمساعي المصروفة منكم ، لبقاء توجهننا اليكم ، واستمرار حسن ظننا القديم فيكم ، انما هو لمحيتكم واستقامتكم الذاتية التي أنتم متصفون بها ، ومحبولون عليها ؛ وذلك هو المستحسن لدينا دائما . وهذه المرة قد أكد اعتمادنا عليكم ووثوقنا بكم بزيادة ما وقع منكم من الهممة والغيرة بخصوص اندفاع مسألة عشيرة العسير المهمة ، من دون حرب . جعلنا جناب الحق ، في سائر الأحوال ، مظهرا لتوفيقاته الالهية آمين » .



٢ - الحملة الى كريت

الحملة الى كريت

وفي سنة ١٨٦٦ شبت ثورة عامة في كريت - وكريت أيضا ما فتئت ، منذ أن أخضعها جنود محمد الرابع في سنة ١٦٦٠ ، قائمة على الدولة العثمانية ، تنور المرة بعد الأخرى ، لتتخلص من نيرها الأجنبي الثقيل - فلما أعيت الباب العالي الوسائل ، تذكر أن جنود (محمد علي) ، في الحلقة الثالثة من القرن ، كانت قد تمكنت ، دون الجنود العثمانية ، من اخضاع ثوار تلك الجزيرة ، مقابل تقليد أمير مصر زمام ولايتها . فأرسل يطلب من (اسماعيل) الاقتداء ببجده العظيم ، وانجاد الدولة بفرقة من جنوده البواسل .

وكان (اسماعيل) قد أقبل يخبر السلطان في أمر تغيير مجرى الوراثة المصرية ؛ فعز عليه أن يرفض الاجابة ، خوفا من تغيير الخواطر بالأستانة عليه ؛ مع أن فرمانات لم تكن لتلزمه على المساعدة ، في مثل تلك الأحوال ، ولا كان لمصر مصلحة في تضحية أولادها ، وبذل أمواتها في سبيل الدفاع عن تركيا بدون فائدة .

بفهمز، اذا، نيفا وخمسة آلاف جندى تامى العدد تجهيزا عظيما ؛ وعقد لواءهم لشاهين باشا - وكان من رجال الحرب المشهود لهم - وأرسلهم لانتجاد الجنود العثمانية التى كان الثوار قد ضيقوا عليها المسالك والمنافذ ، لا سيما بعد أن خابت مساعى مصطفى باشا الكردلى المرسل اليهم فى أول أمرهم من لدن الدولة ليجاملهم ، حققنا للدماء . ومصطفى باشا هذا هو الذى عهد اليه (محمد على) العظيم فى سنة ١٨٢٢ أمر لإطفاء الثورة فى تلك الجزيرة عينها ؛ ثم عاد بعد احدى عشرة سنة وانتدبه مرة أخرى للفرض عينه ، وجعل عساكر مصر كلها هناك تحت امرته . فأعاد السكنة الى نصابها ، وبقي واليا على الجزيرة من قبل العاهل المصرى لغاية سنة ١٨٤١ وهى السنة التى عادت الدولة العلية فيها الى تولى أمركريت بنفسها ، عقب الفرمانات المشهورة .

فما نزل الجنود المصريون الى سواحل الجزيرة النائرة إلا وجعلوا ثوارها يشعرون بشدة وطأتهم عليهم ، ويدركون الفرق ما بين أولاد النيل البواسل ، حينما تكون كتائبهم وجحافلهم منظمة ، تامة المهمات ، وبين شراذم الباشبوزق المجموعة بدون نظام من كل فج عميق . فساقوا طوائف الثائرين أمامهم ، وتوغلوا فى داخلية الجزيرة ، حتى تمكنوا من فصل بعض فرق الأعداء عن خميسهم المهم ، وأوقعوا بهذا الجيش عينه ، بالقرب من أرقاذى ، وضربوه ضربة تزلزلت لها أركان كريت بأسرها ، وخيل معها للأن أن الثورة قد قضى عليها .

فأرسل (اسماعيل) الى جنوده البواسل تهانته الخالصة محزنة بقلم عبدالله بك فكرى (الذى أنعم عليه فيما بعد برتبة الميرميران ، وعرف باسم "عبد الله باشا فكرى" ، صاحب كتاب "الفوائد الفكرية") - وكان حينذاك ناظر قلمى التحريرات والعرصخالات . وانا لا نرى بأسا من إيرادها هنا ، للدلالة على ما كان لفوز المصريين من رنة طرب

واعجاب في القطر؛ وعلى الفرق بين انشاء المراسلات في مصر، وانشائها في الأستانة :
«الى من باسروا وقعة أرقاذى من الضباط الجهادية ، وأفراد العساكر المصرية ،
سلام من الله وتسليم ، ورضوان كريم ، يهدى لأؤلئكم وأحرکم ويسدى لمأوركم وأمرکم .
لا زلتم محفوفين من الله بنصره ، محفوظين بأمره ، غالبين على عدوكم بجهره ، متقلبين
في نعمته وبره ؛ ولا انفكت عزائمكم في كروب الحروب عزائم ، وصوارمكم في قطوب
الخطوب بواسم ، وأعلامكم للنجح ولتمكين علائم ، وأيامكم للفتح المبين مواسم ، ورياح
الفهر والدمار على عدوكم سمائم ، ونسمات النصر والفخار في رواحكم وغدوكم نواسم !
وبعد فإلت أنشوق من أخبار شجاعتكم ما يسر الخواطر ، وأنشوق من آثار براعتكم
ما يقتر النواظر ، وانقا بعزمكم وحزمكم في المضايق ، مبتهجا بما أبدىتموه من حسن السوابق ،
حتى ورد "خابور الشرقية" من طرف حضرة الباشا ناظر الجهادية بيوميات الوقائع
العسكرية ، مشتملة على وقعة أرقاذى وتفصيلاتها ، وما كان من رسوخ أقدامكم
وشباتها ، واقدامكم في جهاتها ، واقتحامكم مضايق حصونها واستحكاماتها ، وتسخير
مستعصماتها ، وتدمير أشقياء العصاة وكياتها ، حتى زلزلت صياصيبها ، وذلللت نواصيبها ،
ودنالكم قاصيبها ، ودان عاصيبها . فهكذا تكون رجال الجهاد ، وإبطال الجدل والجلال ،
وهكذا تفتح الحصون ، ويعرز سر النصر المصون ؛ وفي ذلك فليتنافس المتنافسون . فقد
أسفر لكم ، بحمد الله ، وجه التهاني ، وأثمر فيكم ، بعون الله ، غرس الأمانى ؛ وأيدتم
ما نبت للعساكر المصرية ، من حسن الشهرة في الأمور العسكرية . فحصل لى من الأئس
والسرور بهذه البشارة ، ما لا تقدر الألسن أن تصف مقداره ، ولا يتسع له مجال
الاشارة ؛ وتأيد فيكم حسن أنظارى وظهرت ثمرات أفكارى ؛ وتحققتم أنكم بعد
الآن ، بعون الله الكريم ، لا تزلون عن هذا الطريق القويم ، ولا تزالون فى تأييد مالكم

من المجد القديم . وقد شاع حديث نصرتم بين الأهل والديار، وسارت الركبان بحاسن هذه الأخبار، كما نقلته صحائف الوقائع الى جميع الأقطار . فانشرت صدور أهلكم واخوانكم ، وفرحت بكم جميع أهل بلدانكم ، وابتسمت ثغور أوطانكم ، وافتخرت بأحاديث شجعانكم ، وارتاحت أرواح الشهداء من أقرانكم . والمأمول في ألطف الله العلية، وبركات السلطنة السنية، ثم في حمتكم الملية، وغيركم الوطنية، أن يزول حال الاختلال عن قريب، ويتهى أمر القتال والحرب ويطيع الجميع، ويسهل كل صعب منيع، وتعودوا لوطننا العزيز، ظافرين بالنصر والتعزيز . وقد قرب حصول الأمل، ونجاح العمل ، ومضى الأكثر وبقي الأقل ؛ والحرب للرجل العسكى ، والبطل الجرى ؛ سوق عظيم، وموسم كريم، تشتري فيه غوالى المعالى، بأعلى العوالى، وتسال فيه منازل الأكارم، في ظلال السيوف الصوارم، ويدرك الفخر الصادق، بمرامى المدافع والبنادق . وقد علمتم أن الشجاعة تبلغ الآمال، ولا تقصر الآجال ؛ كما أن الجبن يورث العار، ولا يؤخر الأعمار؛ وأنما هي آجال محدودة، وأنفاس معدودة، ولا تقبل التغيير، ولا التقديم ولا التأخير . والشجاعة صبر ساعة، ثم ينكشف الغبار، وتفسر الأخبار ويتناقل حديث الشجعان، ويخلد في توارىخ الزمان . فدوموا على إبداء الاجتهاد، وقوموا بأداء حقوق الجهاد؛ واثبتوا على الشجاعة والإقدام، وثبات القلوب والأقدام؛ وأنجزوا، بمعونة الله، تمام هذا المرام، وكما جودتم براعة المطلاع فأحسنوا براعة الختام ! » .

غير أن الدهر لم يحقق هذه الأمانى، ولا تم ما التهببت بتصور وقوعه المخيلات والأحلام . فان الثوار، كأن كل واحد منهم أنتيؤس القديم^(١)، ما كادت تطرحهم

(١) "أنتيؤس" في ميثولوجية اليونان كان تيتانا جبّاراً ابن الأرض إذا ما صار أحد وألقاه أرضاً استمدت من الأرض أمه قوة جديدة فقتله "هركلس" بأن رفعه عن الأرض، وضغط عليه بين ذراعيه القويتين، وضغطاً مستمراً .

الشجاعة المصرية أرضا إلا ونهضوا مستمدين من روح وطنيتهم قوة جديدة وبأسا أجدد، وعادوا الى القتال والجلاد، عودا أشد مما كان .

وبما أنهم إنما كانوا يقاتلون ابتغاء الحرية الثمينة ، ورغبة في تخليص بلادهم من نير أجنبي لم يكن ثقبلا فحسب ؛ بل كان ظالما ، ومدمرا مخربا ؛ وأما المصريون فانما كانوا يقاتلون للفخر والشرف ليس إلا ؛ وبما أنه لا بد لمن قاتل في سبيل الحرية والوطن أن ينتصر في نهاية أمره على المقاتل لمحض الفخار أو لتوطيد دعائم الظلم ، فان الكريتين ما لبثوا أن اغتصبوا الفوز من أيدي جنودنا ، وقهروهم ، ودمروهم ، وما فتئوا يزحزحونهم عن المعقل تلو المعقل ، والموقع تلو الموقع حتى أجلوهم الى الساحل ، وهددوهم بطرحهم بحرا .

ولم يكن (اسماعيل) ، في صميم قلبه ، راضيا عن موت بنيهِ المصريين ، في تلك الجزيرة ، إكراما لعيون الأتراك ؛ لا سيما وأنه كان يكره — وهو الساعى الى الاستقلال عن تركيا ، والعامل على تحقيق ذلك المسعى ، بما في وسعه من الجهود — أن يكون آلة للبطش بقوم يسعون سعيه ، ويعملون عمله . ولما كان من جهة أخرى قد قضى لبائته من الأستاذة ، ونال فرمان تغيير مجارى الوراثة ، وفرمان منحه لقب خديو السلطاني ، فانه أصدر أوامره الى شاهين باشا بالعود بالحملة المصرية الى ديارها ؛ ولم يبال بمطالب على باشا ، الراغب في بقاء أولئك الجنود في الجزيرة ، ريثما يرسل اليهم مددا عثمانيا يمكنهم ويمكن معهم من إعادة الكرة على الثوار وإخماد أنفاسهم . ولا غنى بالعداء الذى أثاره رفضه تلك المطالب في صدر مبديها .

على أن ثورة كريت دامت بضع سنوات . وشعر (اسماعيل) فيما بعد ، لا سيما عقب انخزال فرنسا في حرب السبعين أمام ألمانيا ، بوجوب العود الى مجاملة

تركية : فأرجع جزءا من تلك الحملة الى كريت إرضاء لعالي باشا عينه ، ليحمله على تجنب معاكسة مشروع الاصلاح القضائي ، وعلى التساهل في منحه الامتيازات الملكية الجديدة التي أقبل يطلبها .

وقد قرأت في كتاب الانجليز والفرنساويين بمصر لالسيو اشيل بيوفيس ، طبعة باريس سنة ١٩١٠ ، أن محمود سامي البارودي باشا — وكان (اسماعيل) قد زوجه من إحدى غادات قصوره الألف جمالاً — خنق في سنة ١٨٧٢ زوجته ورجلا من أرباب الموسيقى لأن هذا الآلاتي كان مغرماً بالزوجة ، فاستولت حمى الغيرة على البارودي فخنق الزوجة وخنق معها ؛ فأثار بذلك غضب (اسماعيل) عليه وأراد نفي المحرم الى السودان ، أي الى القطر الذي لم يكن أحد يعود منه ؛ ولكن أصدقاء البارودي توسطوا له ؛ فاكتمى (اسماعيل) بارساله الى كريت ، حيث كانت الكتائب المصرية تقاتل الثوار ، وأوصى بأن لا يعنى من المأموريات الخطرة ؛ ولكن محموداً ، بالرغم من ذلك ، عاد سليماً من تلك الحملة . ثم تمكن من استعادة رضى مولاه ، والترقج باحدى غايات البيت اليكنى الرفيع العماد . فهل كانت كريت ، في فكر (اسماعيل) ، منذ لم يعد في الامكان التخلي عن مساعدة السلطان عليها ، قد أصبحت "فازوغلي" ثانية ؟



٣ — الحملة الى البلقان

الحملة الى البلقان

ما فتئت شعوب البلقان ، منذ أن ظهرت روسيا على تركيا ، بعد بطرس الأكبر ، متحركة ، نائرة على الحكم العثماني : (أولاً) لاختلاف الدين ؛ و(ثانياً) لاختلاف العقيدة بينها وبين حاكمها ؛ و(ثالثاً) رغبة منها في الاستقلال . وما فتئت روسيا تساعد كل حركة وثورة فيها ، تارة في السربدسائس خفية ، وطوراً جهاراً وبحرب عوان .

فلما كانت سنة ١٨٧٥ ، دفعت بالصرب والجبل الأسود الى مقاتلة دولة بنى عثمان لأسباب لا محل لذكرها هنا ، وكانت الدولة العثمانية قد رأت من انصياح مصر لمساعدتها فى العسير وكريت مسوغا لمطالبتها بأولادها ، ليقوموا فى ميادين القتال مقام بعض أولاد تركيا أنفسهم ؛ ويضحوا بأموالهم وأعمارهم فى سبيل خدمتها . فبعثت الى (اسماعيل) تطلب منه المساعدة والإنجاد .

ولكن (اسماعيل) كان منشغلا فى تجهيز الحملة الى الحبشة للأخذ بثأر أرندروب ورجاله ، وغسل عار الكسرة التى أصيب بها . فاتخذ من ذلك مسوغا ومبررا للاعتذار عن إجابة طلب الباب العالى — ولم يكن يميل فى صميمه الى إجابته ، لا سيما وانه لم يعد له لبانة لديه ، وكان قد سحب جنوده من كريت عقب ان هدأت الثورة فيها . على أن أعداءه والراغبين فى تعكير ماء الصداقة بينه وبين تركيا أخذوا يذيعون أنه انما يدير حملته على الحبشة ، ليتذرع بها الى التنصل من تلبية طلب السلطان .

ولكن روسيا ما فتئت أن خاضت بنفسها غمار الحرب مع تركيا ، بعد إخلاد الصرب والجبل الأسود الى المسالمة والسكينة ؛ وتدفقت جنودها الى الحدود ، وتعدتها فى سنة ١٨٧٧ ، وكانت ثورتان تركيتان متتابعتان قد ثارتا عرش (عبد العزيز) فعرش (مراد الخامس) ابن أخيه ، وخليفته ، وأجلستا مكانهما (عبد الحميد الثانى ابن عبد الحميد) .

فبعث هذا من فوره الى (اسماعيل) يطلب منه ارسال القوة المصرية التى تقتضيها نصوص فرمانات الى محاربة العدو الوراثى ، بجانب الجنود العثمانية . ولكن تلك الأيام كانت بدء الأعاصير المالية على القطر . فاعتذر الخديو عن تلبية الطلب بعبءه عن القيام بمصاريف تعبئة الحملة ، وإقامتها بميادين القتال ، ودخولها الفعل فى المعمعان .

فأبى الباب العالى قبول عذره، وتشدّد في طلبه .

فعرض (اسماعيل) ارسال الجنود، على أن تتولى الدولة العثمانية أمر الاتفاق عليهم في التعبئة والسفر والإقامة . فرفض الباب العالى ذلك أيضا، وأمر الخديو أمرا صريحا بتعبئة فيلق مؤلف من اثني عشر ألف جندي، تسمى المعدات وآلات الحرب، وإرساله حالا، على نفقة الخزانة المصرية، الى ميدان القتال . وهذّده، إن لم يصدع بالأمر، بدون أقل تأخير، بإرسال مدرّعات عثمانية، تحت قيادة هوبرت باشا، الى المياه المصرية، لإجباره على الطاعة^(١) .

فاضطر (اسماعيل) الى استدعاء مجلس النواب، واستئذانه بربط ضريبة جديدة على كل فدان، قدرها عشرة قروش ضخمة، تدعى "ضريبة الحرب"، وتتفق على تعبئة الحملة وتسفيرها، وإقامتها في مواطن الطعان . ولما وافق المجلس على ذلك، أعدت القوة المطلوبة، ووضعت تحت قيادة الأمير حسن باشا، وأرسلت الى فارنا على السفن الخديوية، يحرسها اسيتيل عثمانى؛ بعد أن دفعت مرتبات سنة برمتها كانت متأخرة للمهندسين الغربيين المتولين زمام تلك السفن، لحملهم على الإقلاع عن اعتصاب لجأوا اليه لنيل دفعها، وهذّدوا به بتعطيل سير الحملة الى مقرها^(٢) .

ولسنا نرى لوصف تلك الحملة خيرا من إيراد ما كتبه عنها مراسلا جريدتي "الجورنال دى ديباه" و"الريپليك فرنسيز" (جريدة المرافعات وجريدة الجمهورية الفرنسية)، المرافقان لجيوش تركيا في تلك الحرب .

قال المراسل الأول، مراسل "الجورنال دى ديباه": «إن العساكر المصرية تامة الملبس والهندام والتجهيز . طرابيشهم حمراء وسترهم زرقاء كلون السماء، وبنطلوناتهم

(١) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢١٣

(٢) أنظر: الكتاب عينه والصحيفة عينها .

كذلك ؛ إلا أنها ملفوفة من الأسفل داخل "تزالك" بيضاء ؛ وكلهم مسلحون ببنادق رمنجتن ؛ ولا شك في أن ضباطهم أرق في معلوماتهم من الضباط الأتراك ؛ وأما جنودهم فلا سبيل الى قياسهم بجنود الترك . فالطابع الفلاحى ، بأثقه الأفقى عند قننه والمفطوس عند قاعدته ، سائد على مجموعهم ؛ ومعظمهم ذووقامات مرتفعة ؛ ومع ذلك ، فهم لطاف المعشر ، ضاحكو السن ، وسماء الأطفال على وجوههم ومشيتم . وهم فى الواقع أحداث فى مقتبل اليفاعة ؛ لم تنبت بعد شواربهم ولحاهم ؛ ولا ينتظر من ضالّة صدورهم أن يكونوا أبطال هيجاء يستطيعون احتمال مصاعب الحروب .

وقال مراسل "الريپليك فرنسيز" : «وكان قد وصل الى فارنا ، منذ بضعة شهور ، على مراكب حربية فاحشة ، بضعة آلاف عسكرى صغار ، خفيفى الأرواح ، وجوهم كلون الشوكولاتة ؛ ولباسهم أزرق سماوى . وكانوا من لطف البزة ، وحلاوة الشمائل ، وظرف الهندام ، بحيث أن المرء كان يشتهى أن لا يقع مطر لثلا يذيبهم كسكر . وكان يستلقت الأنظار فيهم أن بنادقهم كانت صغيرة وظريفة ، ومدافعهم صغيرة وظريفة ، والمناديل التى يتفون فيها صغيرة وظريفة ؛ وأنهم كانوا تحت إمرة أمير بديع الظرف ، يحيط به أركان حرب كلهم ظرفاء ، حتى إنه كان ينجيل للناظر اليهم أنهم خارجون من علب لعب ، مصنوعة فى الغابة السوداء . فيتصوّر بسهولة أن مثل تلك الجنود الحلوة الشمائل لم تكن معدّة لتشاطر العثمانيين مشقات الحروب ، ولا لخوض غمارها ؛ لأن مظهرها لم يكن يصح أن يجعلها لها ؛ إلا إذا صح أن تكون سيدات قيفات ، كيبسات ، مجعولة لحراثة الحقول^(١) ! » .

(١) أنظر : كتاب "الروس والأتراك" حرب الشرق المطبوع بباريس سنة ١٨٧٧ بمطبعة مانسو

ولكن الحند المصري ، بخلاف ما كان يتوقعه ذاك المراسلان ، خاض غمرات الحروب وشاطر العثمانيين سعيها ولبسها ، لا سيما في وقعة (بوب كوى) .

فقد كان قصد القيادة العثمانية ، من قذفها بجناح الجيش التركى الأيسر الى مهاجمة الروس في تلك الوقعة ، جعل رجوع هؤلاء من الطريق ، الماضية من (بوب كوى) الى (بيلا) عن سيل (أوپاكا) و (كربتسى أورنجيك) و (سنان كوى) ، متعذرا ، بل محالا ؛ ومنعهم بذلك من اللحق بالفيلق الروسى الثانى .

ولما كان لأمر حسن حائرا "محظوظية" السلطان الكبرى ، علاوة على كونه ابن أمير مصر ، ومن ضباط الجيش الألمانى ، فان محمد على باشا ، قائد عموم القوات العثمانية ، لم يتردد لحظة فى تسليمه قيادة ذلك الجناح . على أنه كان يأمل أن يتخلى الأمير الشاب ، الغير زائد عمره على ثلاثة وعشرين عاما ، عن الإمرة الفعلية ، للقائد المحنك ، الجنرال صالح باشا .

وكان غرض صالح باشا هذا دحر الروس من (بوب كوى) ، بينما تقوم فرقة الجنرال ثابت باشا ، المعسكرة على الأعلى ، (بين بكيرين بنى كوى) (وقره حسن كوى) ، بشهيد خط الرجعة عليهم من (بيلا) ، وقذفهم على طريق (ترنوفا) .

فى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم السادس من سبتمبر هاجم صالح باشا (بوب كوى) بعنف ؛ وسلط بطارياته على القرية ، فتناولت مقذوفاتها صفوف البيادة الروسية ، وفكت بها فتكا ذريعا . وزحفت البيادة التركية فى الوقت عينه ، تحت حى المدفعية ، بنظام حسن الى (بوب كوى) من اليمين ومن الشمال ؛ فاضطر العدو أن يتقهقر الى وراء القرية ، وأخذ ينسحب من (بوب كوى) ، كما انسحب

من (قره حسن) . ولولا أن الأمير حسن أوقف القتال في ذلك الوقت ، لأسباب لا نعرفها ، لحل بالروس مصاب جلل .

وفي اليوم التالي ٧ سبتمبر، شرع الروس ينسحبون من (بوب كوى) وضواحيها ويتجهقرون الى (بيلا) . وإذا كان لدى صالح باشا كل ما يلزم لينقض على مؤخرتهم ، ويصليهم بأذى بليغ ، أقبل يجهز الهجوم . فأمر الأرط بالاستعداد للزحف ، والمدفعية بالاستعداد للضرب . ولكن الأمير حسن ما فتى مترددا ، يأبى مفارقة مواقع سارنا سوفلار ، لاعتباره إياها في منتهى الجودة ، وأسفر تردده في نهاية الأمر عن منعه كل إجراء وهجوم . فتمكن الروس من الانسحاب ، بسلام وطمأنينة ، الى (بيلا) ، بأسلحتهم ومهماتهم . ولكن الجند التركي طفق يتأمل ، وأخذت السخيمة تغلى في صدره ، كلما حملته بداهته الفطرية على أن يتساءل لماذا يمنعه قواده من الانقضاض على العدو المنهزم .^(١)

على أن التاريخ لا يدري ، لغاية هذا اليوم ، ماهى الأسباب التى حملت الأمير حسن على سلوك المنهج الذى سلكه ؛ لاسيما أن الجنود المصرية ، وهو على رأسها ، أبلت فيما بعد بلاء حسنا فى سلسلتيها وغيرها ، وما فتئت تقاتل ببسالة الى أن وضعت الحرب أوزارها ، فعادت الى أوطانها^(٢) .

وقد كلفت هذه الحملات المصرية الثلاث المرسلة الى الخارج بناء على دعوة الباب العالي نيافا وثلاثة ملايين من الجنيهات على الخزينة المصرية ، فى وقت كانت البلاد فى أشد الاحتياج الى تلك النقود .

(١) أنظر : كتاب "الروس والأتراك" حرب الشرق المطبوع بباريس سنة ١٨٧٧ بمطبعة مانسو ،

ج ١ ص ٤٦٨ وما يليها .

(٢) ربما كان ، فيما تقرأه فى كتاب "حياة البلاط بمصر" لبتر ، ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ، شبه إمالة

الثام عن بعض تلك الأسباب .

الجزء الرابع

السحاب في السماء

الجزء الرابع

السحاب في السماء

إذا تم أمر بدأ قصه * توقع زوالا إذا قيل: تم!

إجمال^(١)

ان تنفيذ الخطة التي رسمها (اسماعيل) لنفسه، يوم ارتقى عرش جده وأبيه، بالكيفية التي شرحناها في الجزء السابق، استلزم مصاريف جمة للتمكن من إزالة جميع العقبات — أيا كان نوعها وسببها — من الطريق المطروقة منه .

فمسألة ترعة السويس وأشغالها كلفت الخزينة المصرية والشعب المصري، أولا وآخرا، نيفا وسبعة عشر مليونا من الجنيهات بما في ذلك نفقات الاحتفال بالفتح .
والترع اأ ففورة كلفت ثلاثة عشر مليونا تقريبا .
والسكك الحديدية الممدودة، بما فيها سكة حديد السودان، كلفت ما يقرب من ثلاثة عشر مليونا ونصف .

وميناء الاسكندرية كلفت ما يقرب من ثلاثة ملايين .
وأحواض السويس كلفت ما يزيد على مليون ونصف .
والتلغرافات والفنارات معا كلفت فوق المليون .
والشركة الزراعية المنشأة لترويح الزراعة المصرية وما مثلها كلفت مليونين .

(١) أهم مصادر هذا الإجمال : "مصر" لمالورق ص ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣

وجلب المياه الى الاسكندرية وتوزيعها عليها كلف نحو نصف مليون .
 والمباني والتحسينات والانشاءات الأخرى ، من أحياء ومسارح وغيرها ، بمصر
 والاسكندرية ؛ وتزوير البلدين والسويس بالغاز — كل ذلك كلف ثلاثة ملايين .
 والكبارى المنشأة كلفت مليونين وأكثر .
 ووابورات السكر والورق وخلافها وتأسيس العزيرية كلف نيفا وستة ملايين .
 والسفن الخديوية ومراكب بخارية أخرى كلفت مليونا ونصفا تقريبا .
 ومشترى البوستة والمكتبة الفاضلية كلف نحو مائه ألف جنيه .
 وطاعونا المواشى والخيول ، والغلاءات المتتابعة ، حملت الخزينة المصرية خسارة
 قدرها أربعة ملايين تقريبا .
 وديون القرى استغرقت نيفا ومليونا .
 وصرف على تحسين الجيش ومشترى مدافع وبنادق له مليونان .
 وأنفق على حملتى الحبشة وحملات السودان مليونان وأكثر .
 وأنفق على الحملات المرسلة الى الخارج لمساعدة تركيا ما يقرب من ثلاثة ملايين .
 وأنفق على المدارس ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف .
 وبلغ ما خسرت الخزينة بسبب قطع الحواجز لإنقاذ أطيان الفلاحين من الغرق
 مليوناً .
 وزادت الخسارة الناجمة عن شركة البواخر النيلية على مائة ألف جنيه .
 ودفع ، للحصول على فرمان تغيير مجارى الوراثة ، حسب تقدير المؤرخ الألمانى ،
 فون ها استفان ثلاثة ملايين .

وقدر بعضهم مادفع لرجال الأستانة والسلطان ، وما صرف في ولائم وهدايا لهم ،
 للحصول على باقي الفرمانات وامتيازات الاستقلال الداخلى التام المذكورة في سياق
 حديثنا السابق ، ما يقرب من سبعة وثلاثين مليوناً . فاذا استعظمنا المبلغ ، وأنقصناه ،
 فلن يكون ما صرف في هذا السبيل أقل من ثلاثين مليوناً .
 فمجموع ذلك مائة وثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة ألف جنيه .



وربما أفاد هنا أن نضع أمام أعين قرائنا ، إزاء هذا المبلغ الجسيم ، المقارنة الآتية
 بن حالة القطر العمومية حينما ارتقى (اسماعيل) عرشه ، وبينها حينما تخلى عنه :

سنة ١٨٧٩	سنة ١٨٦٣	
فدلت	فدلت	
٥٤٢٥٠٠٠	٤٠٥٢٠٠٠	عدد الأطنان المزروعة في القطر...
جنيه	جنيه	
٥٤١٠٠٠٠	١٩٩١٠٠٠	قيمة الواردات...
١٣٨١٠٠٠٠	٤٥٤٠٠٠٠	» الصادرات
٨٥٦٢٠٠٠	٤٩٣٧٠٠٠	» الإيرادات...
عدد	عدد	
٤٨١٧	١٨٥٠	المسدارس
١١٨٥	٢٧٥	أميال السكك الحديدية...
٥٨٢٠	٦٣٠	» الأسلاك التلغرافية
٥٢٠٠٠	٤٤٠٠٠	» الترع
٤٠٨	١٠	الكبارى
١٨	١	المنارات
٥٥١٨٠٠٠	٤٨٣٢٠٠٠	السكان

وذلك علاوة على ما لم يكن له وجود بالمرّة فأنشئ مما ورد ذكره آنفاً .



وإذا أضفنا الى المنصرف مبلغ ١١٥٨٥٠٠٠ جنيه الذى دفع جزية الى حكومة
الأستانة من الخزينة المصرية فى سنة (اسماعيل) الست عشرة. كان جميع المنصرف
من (اسماعيل) على الشؤون المصرية البحتة ، وفى مصالح مصر المحضة ، مبلغا يزيد
على مائة وخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات .

وبما أن عموم إيرادات القطر المصرى ، فى تلك السنوات الست عشرة ، انما بلغت
مائة وستة عشر مليوناً ، باعتبار سبعة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه سنوياً
على المتوسط ، وهو متوسط مبالغ فيه ، فاذا استزلنا منها عموم المنصرف على الإدارة
المصرية وفى شؤون الحكم فى تلك المدة عينها — وهو أربعة وستون مليوناً وستمائة
ألف جنيه ، باعتبار ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف جنيه سنوياً ، لا أربعة ملايين ، كما
قُور السير كيف الآتى ذكره فيما بعد — فإن الصافي الباقي من تلك الإيرادات لا يكون
إلا مبلغ اثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات وهو قيمة ما دفع للأستانة فقط — أى
أن هذا الباقي يقل ثلاثة وسبعين مليوناً عما صرفه (اسماعيل) !

ولكنه كان لابد من صرف ذلك المبلغ ، بل وأكثر منه أيضاً — لو أمكن الحصول
عليه لتحقيق الخطة التى رسمها الأمير المصرى لنفسه ، لا سيما وأن جوف الأستانة
لم يكن ليشبع .

فاضطرز ، والحالة هذه ، الى الاستدانة والاقتراض .

ولما كانت مصر من أغنى بلاد الأرض ، وكان المشهور عن الأمراء الشرقيين ،
عموماً ، عدم التدقيق فى المحاسبة ، وعن (اسماعيل) ، على الأخص ، سعة سماحة

الكف ، وعظم كرم النفس ، فان المالين الغربيين ، لا سيما اليهود ، أظهروا من الاستعداد لإجابة جميع طلباته أغرب ما يتصوره الانسان . بل بالغوا ، في بادئ أمرهم ، في إغرائه على الاستدانة منهم الى حد من المرغبات والمحبات يكاد لا يتخيله التصور: فتلا الاقتراض منهم الاقتراض ، و(اسماعيل) في تلهبه الفائق لتحقيق أمنيته السامية لا يفكر في أن يعمل للأعباء المالية ولكيفية تراكمها على ساعديه حساباً ، ولا يرى من نفسه ميلاً مطلقاً الى تقدير عواقبها ، بفعل تربيته ومنهته ومركزه . فاستمر يجرى في سيره السريع ، وعيانه غير شاخصتين إلا الى المرمى الفخيم الذى كان سيره يدينه منه ؛ ولا يهمه من أمره إلا أن يرى الذهب ، الذى هو فى حاجة اليه للوصول الى ذلك المرمى ، طوع بنانه دوما .

على انه ليس أدل على معرفة مقدار المنافع والفوائد التى أصابها من جراء ذلك وسطاء الاقتراض ، من أن نذكر ما حكاه فرديناند دى لسبس عن نفسه حينما أراد فتح الاكتاب بشركة ترعة السويس . قال : « كنت محتاراً فى أمرى . فقال لى بعض الأصدقاء : اذهب الى روتشلد وهو يريحك . فعملت بنصحهم ، وذهبت الى ذلك المسالى . فقال لى : أجل ، اذا شئت فتحت سلك الاكتابات فى مكنتى . فسألته وماذا تطلب منى ؟ قال : يا سلام ! أرى انك لست رجل شغل . ماذا أطلب منك ؟ المعروف المتفق عليه ، أى خمسة فى المائة . قلت خمسة فى المائة على ثمانية ملايين ، هذا ينتج أربعائة ألف جنيه . كلا . كلا ياسيدى . انى أفضل أن أؤجر محلاً بستين جنيهاً وأباشر شغلى بنفسى .^(١)

(١) انظر : "مصر" لمالورق ص ١٣٨ حاشية ٥٥٢

وليت الوسطاء بين (اسماعيل) ومقرضيه اقتصروا على الخمسة في المائة! بل ليتهم اقتصروا على ضعفها!

وكان الدهر قد وضع بجانبه ، منذ طفولته ، انسانا نبيا وشب وترعرع معه ؛ فكان أدري الناس بأمال روحه العظيمة ، وتجزدها من الاهتمام بالمساكين إلا لتحقيق النفسانيات . فرأى أن يثرى — وأيما إثراء — من موارد الثروة التي يستطيع أن يضع عنها تحت تصرف مولاه — ولو تعسر عليه السمن إلا من يؤس مواطنيه — فأقبل يتلمس تلك الثروة من كل باب ؛ وشرع يملأ خزائنه بها ، بينما هو يدفع المال ، المتسنى له استخلاصه ، بكل تفنن ، من الجيوب ، الى أيدي مولاه .

فأدى هذا وذاك الى تراكم سحاب في سماء (اسماعيل) ، ما فتئت الأيام تزيده تلبدا ، كلما زادت في فؤاد الخديو حرارة الرغبة في تحقيق مساعيه .

وهذا هو ما سنشرحه مفصلا في الصفحات الآتية .

سفر في تاريخ مصر المالي^(١)

مات (سعيد) وعلى القطر دين سائر، ودين مقترض، يزيد مجموعهما على أحد عشر مليوناً من الجنيهات ؛ وعليه فوق ذلك قيد الامتياز الفاحش الممنوح لشركة ترعة السويس^(٢) .

الدين الذي أخلفه
(سعيد)

فما لبثت أن أوجبت زيارة السلطان عبد العزيز للبلاد المصرية ، والكوارث الطبيعية التي تلتها ، وحملة العسير ، وإقدام (اسماعيل) على بث روح الحياة في أعمال القطر قاطبة ، وعلى إزالة ما في امتياز شركة السويس من جائرنفقات ومصروفات جعلت الخزينة المصرية تشكو العوز والضييق ، بالرغم من الخيرات الكثيرة المتدفقة الى البلاد من وراء ارتفاع أسعار القطن وزيادة صادراته .

فكلف (اسماعيل) نوبار باشا بالسعى الى عقد قرض جديد في الأسواق الأوروبية ، أثناء وجوده في باريس ، للعمل على الفوز بالمطالب المصرية من شركة القنال .

فأقبل نوبار ، في شهر يونيه سنة ١٨٦٤ ، على مخبرة المحال المالية في شأن ذلك القرض ؛ واستمر في أخذ ورد معها ، مدة ثلاثة أشهر ، حتى تمكن من إبرام

قرض سنة ١٨٦٤

(١) أهم مصادر هذا السفر: "تاريخ مصر المالي" ما بين سنة ١٨٥٤ و ١٨٧٧ لمجهول اسمه ج . س .
فيحسن الرجوع اليه بكتباته . وهو يوجد بمكتبة بلدية الاسكندرية ومكتبة سليمان سامي بك ، وفي دار الكتب المصرية بمصر ، و "المالية المصرية" لمكهمل . في الكوتنپوردى رفبوا أكتوبر سنة ١٨٨٢
(٢) أنظر : "مصر" لمالورقي ص ٧٠ و ٧١ ؛ وأنظر : "مصر كما هي" لمالك كون ص ٩٢ ،
و "مالبة مصر" لزدجواي ص ٤ والخاشية نمرة ٣٢٠ في كتاب "مصر" لمالورقي .

عقد الاتفاق فى ٢٤ سبتمبر من السنة عينها . فتعهد بموجبه المتعاقدون بأن يدفعوا الى الحكومة المصرية خمسة ملايين جنيهه انجليزى ، على أربع دفعات متساوية ، تستحق فى نوفمبر سنة ١٨٦٤ ، ويناير وفبراير وابريل سنة ١٨٦٥ ؛ وأن تستد لهم الحكومة المصرية ذلك المبلغ بفوائده ، على خمسة عشر قسطا سنويا ، قدر كل قسط منها ستمائة وعشرون ألفا ومائتان وأربعة وتسعون جنيها ؛ وأن تكون إيرادات مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة ضمانة لذلك ، وتحول رأسا الى الدائنين .

والذى استلقت الأنظار فى تحرير هذا العقد بادرة ذكرت فيه أشارت من طرف خفى الى رغبة البلوغ الى الاستقلال المتقدمة فى قلب (اسماعيل) : فبينما اشترط فى المادة الرابعة منه وجوب حصول المقترض على رضى السلطان ، كما كان ذلك مشروطا فى عقد القرض الذى أبرمه (سعيد باشا) فى سنة ١٨٦٢ ، فقد اتفق ، من جهة أخرى ، على أن يكون المرجع والحكم فيما قد يحدث من منازعات أو خلافات بسببه الى (اسماعيل) ، بدلا من أن يكون للصدر الأعظم ، كنص قرض سنة ١٨٦٢

القرض
لنجدة المزارعين

ثم تلا هذا القرض القرض الذى عقده (اسماعيل) لنجدة المزارعين المصريين فى الأزمة التى أصيبوا بها على أثر نزول أسعار القطن نزولا فاحشا عقب وضع الحرب الأمريكية الأهلية أوزارها ؛ وبلغ نيفا وخمسة وثلاثين مليوناً من الفرنكات ؛ وقد سبق لنا بيانه فى غير هذا المكان .

غير أن ما أنفق فى سنة ١٨٦٥ على مقاومة الكوليرا ، والثلاثة ملايين التى دفعت فى سنة ١٨٦٦ للحصول على فرمان تغيير مجارى الوراثة ؛ والعشرة الملايين من الفرنكات التى استرد بها تفتيش الوادى من شركة ترعة السويس ؛ وما أنفق أخيرا فى تجهيز الحملة

الى كريت وتسفيرها وإقامتها ، من جهة ؛ وما اعتاده (اسماعيل) من الانفاق عن سعة والاكتثار من دواعى الترف ومظاهر العز والعظمة حول عرشه ؛ وتوسيعه قصوره وحدائقه ؛ وإنشائه منظرة الجيزة بالقرب من الأهرام ؛ واقتناؤه فى دار السعادة عينها سراى الأميركون البديعة ، واسرافه على إعدادها وتجهيزها ، إعدادا وتجهيزا فائقين ، من جهة أخرى — كل ذلك جعل الخزينة المصرية ، وخزينة الأميرالخصوصية ، فى حاجة الى نقود ، بالرغم من زيادة الإيرادات ومن سلفة الخمسة الملايين الأخيرة . وكان (اسماعيل) يتوقع ذلك الاحتياج قبل حصوله .

لذلك رأى ، وهو فى فيشى ، أن يتدبر للطوارئ قبل حدوثها ، شأن المتبصر فى العواقب . فاستدعى اليه نوبار باشا وكلفه بالسعى الى عقد قرضين جديدين يكونان شخصيين ، وتكون ضمانتهما السكك الحديدية — وكانت ملكا خاصا للأمير — وأملاك (اسماعيل) الشخصية الأخرى ، أى دائرته السنية .

فقد نوبار حتى تمكن فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٦٥ من عقد القرض الأول مع محل "أپنهايم نيقيه" قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات الانجليزية ، وضمانة سداده السكك الحديدية .

وكانت تعليمات (اسماعيل) تقضى بأن يكون معدل الفوائد ثمانية أو تسعة فى المائة سنويا . ولكنهم وجدوا ، عند فحص حساب التقسيط ، أن معدلها يبلغ أربعة عشر فى المائة تقريبا .

فاستاء (اسماعيل) ، وامتنع من نوبار ، وضاعت ثقته فى كفاءة هذا الوزير للأمر المالية .

ولكن الفريقين المتعاقدين ، بعد أخذ وردّ عنيقين ؛ وبعد أن تشبّث كل منهما برأيه : هذا أن العقد باطل وملغى ؛ وذلك أنه صحيح وواجب التنفيذ ؛ اتفاقاً ، في نهاية الأمر ، على الغائه وإبداله بعقد آخر ، عرف بعقد ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ؛ أقرض (اسماعيل) بمقتضاه ملايين الجنيهات الثلاثة السابق الاتفاق عليها ، بسندات السكك الحديدية ، تضمّنها المالية المصرية ، وبمعدل ستة في المائة سنوياً ؛ على أن يستد ذلك جميعه على ستة أقساط سنوية متساوية ، ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٩

قرض ٥ يناير
سنة ١٨٦٦

فأصدرت تلك السندات ؛ وابتاعها محل "أوپنهايم وشركائه" بمبلغ مليونين وستمائة وأربعين ألف جنيه انجليزي : على أن يدفع نصف المبلغ نقداً ؛ ويقدم ، بالنصف الآخر ، أدوات سكك حديدية ، يكون له عليها عمولة معدّها خمسة في المائة .

قرض الدائرة
السنية الأولى

أما القرض الثاني — قرض الدائرة السنية — فبعد تراحم بنك الأنجلو ومحل أوپنهايم وشركائه على عقده ؛ فاتفقهما على عقده معا ؛ فانسحاب محل أوپنهايم في آخر لحظة ، بل في دقيقة التوقيع عنها ، بناء على إشارة برقية وردت من باريس الى النائب عنه في العباسية بمصر ، حيث كان الاجتماع معقوداً في كشك أنشاء الأمير حديثاً ؛ وبعد قبول الأنجلو القيام به وحده ، على أن يكون ثلاثة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثمانين ألفاً وثلاثمائة جنيه أوراقاً مالية ، بفائدة سبعة في المائة ، ولا يقرض نقداً في الواقع سوى ثلاثة ملايين فقط ؛ وتكون مدّة التقسيط خمسة عشر عاماً ؛ وضمانة السداد تحويل إيرادات أملاك (اسماعيل) الخاصة الى الدائنين ؛ وتوقيع رهنية على ثلاثمائة وخمسة وستين ألف فدان ألحق كشف ببيانها بعقد القرض عينه ؛ وبعد طرحه في السوق لتفطيته ، والفشل في ذلك ، لعدم تغطية سوى سبعة ملايين من الفرنكات من الخمسة والسبعين مليوناً المطلوبة ؛ ورجوع الأنجلو على الدائرة السنية

لإجبارها على استرداد السندات غير المكتتب بها - بعد ذلك جميعه ، قر الرأى فى نهاية الأمر بين حافظ باشا ناظر الدائرة السنية عن الأمير ، ومالى يقال له المسيو تشرنسكى ، على أن هذا المالى ، مقابل قيام (اسماعيل) بإيداع ما قيمته مليون وخمسمائة ألف جنيه انجليزى من تلك السندات فى البنك العقارى فى باريس ، يضع تحت تصرف الدائرة السنية اثنين وعشرين مليوناً وخمسمائة ألف فرنك . منها اثنا عشر مليوناً وخمسمائة ألف فرنك فى نوفمبر ، وعشرة ملايين فى ديسمبر سنة ١٨٦٦ ، مقابل عمولة قدرها واحد ونصف فى المائة ، تستقطع عند صرف كل من القسطين ، وفى نظير فوائد قدرها عشرة فى المائة سنوياً . على أن يسدد رأس المال والفوائد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٧ ؛ وإلا بيعت ضمانات السداد .

ولكنه ما أتت سنة ١٨٦٨ إلا وكان الحصول على فرمان ٨ يونيه من السنة السابقة المأخوذ (اسماعيل) لقب "خديو"؛ واقامة قسم المعرض المصرى فى معرض باريس العام ؛ وزيارة (اسماعيل) للعاصمتين الفرنساوية والانجليزية ، وما أحاط تلك الزيارة به من مظاهر الترف والبهخ ليجعل مركز مصر سنيا ، ودرجتها رفيعة فى الأنظار ؛ وما أنفقه بعد ذلك فى الأستانة ، لإظهار ولائه للسلطان ، ولا تصدأر فرمان سبتمبر سنة ١٨٦٧ ، الموضع ماغمض فى فرمان ٨ يونيه السابق ، من الامتيازات الممنوحة ، قد أدى الى ضيق فى المالية ، ارتفع معه معتل الخضم الى ١٦ فى المائة ، وبات من الحتم النظر فى افراجه .

فقر الرأى على اقتراض قرض جديد ؛ ووافق (اسماعيل) على ذلك .

وما ذاع سر الرغبة فيه إلا وبرز محل أوپنهايم وشركائه على مسرح المعاملات ، وتقدم ليكون واسطة فى استصداره .

غير أن ذكر الفصل البارد، الذي ارتكبه أثناء المخبرات في قرض السنة السابقة، كان لا يزال ينغل قلب (اسماعيل) عليه . فوسع ذلك الحل إلا مراقبة تطورات المخبرات الجديدة ، عن كذب ، لاغتنام أول سانحة تجيز تداخله ، وخلا الجؤ لنشر نسكى - وكان نجاحه في إتمام قرض سنة ١٨٦٦ قد جعله مقربا الى قلب الخديو الأول - فكلفه راغب باشا ، كبير الوزراء ووزير المالية في تلك السنة ، بالسعى الى إتمامه .

وكان راغب باشا هذا من الأسرى اليونان المسيحيين الذين أتى بهم (ابراهيم) الهام أرقاء الى مصر ، فلما اعتنقوا الدين الاسلامي ، أعتقوا وأحسن تربيته . (وهو والد ادريس راغب بك أستاذ الماسونية المصرية الأكبر^(١)) . وكان في سنة ١٨٦٨ شيخا جليل القدر ، ضيق الفكر ، ليس عنده من الحذافة المالية إلا ما يتفق له ذهنه من الحيل في سبيل تأجيل دفع المستحقات من أجل الى أجل ؛ ودفعها بعد ذلك ، نقطة نقطة . فلم يكن اذا بالمالى الذى يميز الغث من السمين في الارتبكات المالية ؛ ولا بالرجل الذى يصح الاعتماد عليه في الشدائد .

وكانت الأقدار قد ساقته اليه ، لسوء حظه ، رجلا أزرasia أتى مصر قبل بضع سنوات ، فتعين رئيسا لقلم قضايا وزارة الأشغال العمومية ، في عهد إسنادها الى نو بار باشا ، لشدة الاحتياج فيها الى رجل خبير بالتشريع والقوانين ، يمكن الوقوف ، بواسطة خبرته ، في سبيل مطامع الأجانب الذين يتعاقدون مع الحكومة ، وغرضهم الحقيقى ليس اتمام عمل ، ولكن التذرع بأية وسيلة لجعل الحكومة مسئولة عن عدم إتمامه ؛ وإلزامها ، ثم ، بتعويضات يثرون منها بسهولة .

(١) كتب في سنة ١٩١٨

وكان ذلك الالزاسى على تمام درايتيه بالقوانين ، تام الاستقامة ، نزيه النفس ، ذا ذاتية خاصة به ، تميز ذكاه عن كل ذكاء آخر ؛ حسن المعاشرة ، مذهب المحادثة محبا للكلاب ، مغرما بالصيد والقنص ، ذا دراية لا بأس بها بالطب البيطرى ؛ لا يحنف عن التنجيم أحيانا - وتصح معه صناعته - لطيف التنكيت والمزاح ، فصيح اللهجة ، حائزا ، بالاختصار ، كل ما كان من شأنه جعله محبوبا عند الخديو ومقربا اليه . وكان ، على قلة بضاعته فى الأمور المالية ، قد انتقل من وزارة الاشغال العمومية الى وزارة المالية .

فعهد الوزير اليه أمر الاهتمام . باتمام القرض الحديد ووضع شروطه مع المسيو تشرنسكى .

ولكن ذلك الالزاسى رأى انه يستطيع تقديم خدمة الى الخديو أجل من الخدمة التى كلف بها ؛ وأخذ على نفسه إتمام مخبرات خاصة ينشر لنتيجتها صدر (اسماعيل) انشراحا كبيرا .

فشرعت الألسنة لتداول ذكره ، وبدأت التخمينات تتضارب فيما عسى أن يكون العامل المالى الحديد العتيد ظهوره : فبعضهم يذهب الى أن المخبرات دائرة مع "المصرف الشرقى" ؛ وآخرون الى أنها دائرة مع رجل يقال له (لاشيفاردير) ، بالنيابة عن بيت "كارترية" الشهير ؛ وغيرهم يذهب مذهبا آخر ؛ والكل ، على اختلاف مسراكرهم ، من الوزير الى آخر سمسار فى البورصة ، يتطلع الى لإنهاء تلك المخبرات ونجاحها بسرعة كلية .

وذلك لأن الضيق المالى كانت قد استحكمت حلقاته ؛ وباتت النقود قليلة فى السراى الخديوية عينا ؛ وأمسى الحريم المصون نفسه فى حاجة إليها - و(اسماعيل)

مع ذلك ، مكب بكل ما أوتى من نشاط على إشباع رغبة التشييد والتعمير التى عادت نفسه ممثلة بها أثر زيارته لباريس ولندره ؛ مشدداً فى طلب الأموال من خزانة المالية ، لتصلح الأزبكية وتكيفها تكييفاً جديداً ، وأنشاء مضمار سباق للخيل ، وإتمام حى الاسماعيليه ، وفتح شوارع العاصمة الجديدة ، وإبتناء قصور فى العباسية ، والقبة ، وعابدين ، والجيزة ، وتجاه جزيرة الروضة ، وفى مصطفى باشا ، وتزينها بالرياش الفاخر ، وهلم جرا — فبذل المتخابرون جهدهم حتى وصلوا الى اتفاق أقروه . وللحال ذاعت فى الأسواق والأوساط المالية أنباء عقد القرض المرغوب فيه ، بين الوزير راغب باشا عن الخديو ، وبين (لاشيفاردير) عن محل كارتريه وشركائه (٣ فبراير سنة ١٨٦٨) .

فزلت أسعار الخصم من ١٦ فى المائة الى ١٢ فى المائة ؛ وبات تحسينها المطرد منتظرا من الجميع ، لما أشيع عن اشمال ذلك القرض على مزايا قل توقع نظيرها أو ما يضاهيها فى عالم الاقتراض .

فتناقلت الألسنة أن المبلغ المقدم سيكون ٦٤٥٠٠٠٠٠ من الفرنكات ، لتوحيد عموم الديون المصرية (بما فيها دين السكة الحديدية وما خلا أذونات القرض) ؛ وأنه سيقسط على ٤١ سنة باعتبار القسط السنوى ٨٧٥ فى المائة من الدين الاسمى ؛ أى أن المبلغ الذى يجب على الحكومة المصرية دفعه كل ستة أشهر لا يزيد أبداً على ٣٧٣٤٣٧٥٠ فرنكا ؛ وأنه يدفع فى أول يناير ، وأول يوليه من كل سنة ؛ وأن العربون الذى يقدم فوراً سيكون عشرين مليوناً من الفرنكات . وأما ضمانات السداد ، فعموم الإيرادات التى مازالت حرة ، والتى ستصبح حرة فى المستقبل بعد سداد الدين الذى هي ضمانته . وأنه اشترط أن تنشئ الحكومة سجلاً عاماً للديون

المصرية ، وتضع له نظاما خاصا به ؛ وتتعهد بأن لا تقترض في المستقبل إلا على قدر الزيادة في ميزانيتها السنوية .

غير أن المزايا النادرة ذاتها ، المتفق عليها لمصلحة المقترض في ذلك العقد كان من شأن المبالغة الظاهرة فيها القاء الريب والشك حول إمكان توقيعه حقيقة : لذلك أخذ الخبIRON في الأمور المالية يتسارون بأنه لا بد من وجود مخدوع بين الطرفين المتخابرين ؛ وأنه يصعب أن يكون ذلك المخدوع المحل المالى .

وما لبثت الأيام أن أظهرت أن همسهم كان على حقيقة : فانه لما كلف الخديو الموظف الأتراسى بدرس أوراق التوكيل التى قدمها (لاشيثارددير) فى أول المخابرات الى وزارة المالية ، والتثبت من حقيقتها ، لمعرفة ما اذا كان محل كارتريه وشركائه قد خول ويكله المذكور حق التوقيع على العقد بالنيابة عنه أم لا ؛ وأقبل ذلك الموظف على البحث عنها فى ملف أوراق المفاوضات ، وجد — وكل كيانه ينتفض وجلا — ان تلك الأوراق قد أخفيت ؛ وانه لم يبق لها من أثر . فادرك فى الحال أنه قد هنزئى به ونصب عليه وعلى موكله معا ، وكاد يفقد رشده .

وشاع نبأ ذلك فى الدوائر المالية ، فأثار فيها عاطفة سخرية وقلق معا . ولما اطلع (اسماعيل) على الأمر ، استشاط غضبا وصب جام سخطه على رأس وزير ماليته التعس ، راغب باشا ، وعلى رأس ذلك الأتراسى المتداخل فيما لم يكن من اختصاصاته ؛ وعزلها من خدمته .

فرض كلاهما مرضا كاد يودى بحياتيهما . واضطر الأتراسى ، بعد ما نهض من سرير أسقامه ، الى مغادرة الديار .

فلما خلت وزارة المالية من شاغليها ، رأى الخديو أن يقلد منصبها رجلا قريبا من قلبه ، كان سبق له امتحانه في وظائف أخرى ، ذات مسئولية خطيرة ؛ فوجده راجحا ، وأنس منه ذكاء نادرا ، وتفننا غريبا ، وإخلاصا متناها في خدمته . فاستدعاه اليه وعينه وزيرا لماليته .

ظهور اسماعيل
صديق باشا على
دست المالية
المصرية

وكان اسم ذلك الرجل اسماعيل صديق ، ويعرف "بالمفتش" لسابق تقلده وظيفة التفتيش في الصعيد على أعمال دائرة الخديو الخاصة أولا ، فعلى أعمال الحكومة المصرية .

وكان ابن والدين من فلاحي الوجه القبلي ؛ عقليته عقلية فلاحينا المصريين ، وأخلاقه أخلاقهم .

ولما كان أخا الخديو في الرضاة ، اختص (اسماعيل) بخدمته لذاته ، منذ أن كان لا يزال أميرا ؛ وما فتئ يقدمه في أعمال دائرته ، ويرفع من درجته فيها بقدر ما كان يبدوله منه من الدراية والكفاءة ، الى أن أبلغه أسماها . ثم نقله الى خدمة حكومته ؛ وما زال يرقيه فيها — واسماعيل صديق يعمل على ما فيه مصلحة مولاه ورضاه قبل كل شيء ، وفوق كل شيء — الى أن بات أكبر المقترين من قلبه ، وآمن المؤتمدين عنده .

وكان اسماعيل صديق هذا رجلا ماهرا في الواقع ، ثاقب الرأي ، أصيلة ؛ متفتق ذهن ؛ يدرى ، كما لا يدرى أحد غيره ، كيف تستخرج النقود من مدافنها ، وكيف يتوصل الى تحقيق الرغائب ونيل الأغراض . لا يوقفه في سبيل إحراز رضا مولاه هاجس ، ولا يهيمه أن يرتكب دنية ، بل ولا إثم ، اذا كانت تلك الدنية وذلك الاثم يعززان مركزه ، ويظهرانه في مظهر الرجل المخلص . . وكان ، علاوة على ذلك ،

صفاته

هماما، نشيطا، يحب الشغل، ويلج أبوابه برغبة أكيدة؛ كما أنه كان كبير المطامع، شبقا نساء وأموالا ولذائذ.

فما استلم دفة وزارة المالية إلا وظهر حالا الفرق بينه وبين سلفه؛ وحل تشهيل الأعمال محل المثل فيها؛ والبت بسرعة في الأمور محل التخبط والتردد؛ ودفعت الأذونات المالية في أوقات استحقاقاتها، بدون إبطاء، لادراك الوزير الجدي ما في عمل ذلك من المصلحة لمركز الحكومة.

وبما أن اسماعيل صديق لم يكن، في بادئ أمره، خبيرا بالأمور المالية — وإن صحت تسميته ماليا ولادة — فانه اتخذ أخصاء من ذوى الدراية فيها، وتلقى عليهم دروسا عملية جعلته في مدة يسيرة كفوًا لمقاومة أحذق عمال السلفيات ومتداوليها، ومناضلتهم. فلم يعد يوقفه وسواس، مهما كان نوعه، عن السوق مباشرة الى ما يقصد من الأغراض؛ وبرع في ضروب المختاتلة براعة حملت بعضهم على الإلباسه بحق قول القائل: "انما أعطيت الكلمة للانسان لكي يخفى فكره".

وظهر ذلك جليا للالين الغربيين الذين استمروا حلاوة التوسط بين الخديو والأسواق المالية الأوروبية.

فما خلا الحق من لاشيفارديير ومحل كارتره إلا وتقدم المسيو تشرنسكى لإنهاء مسألة القرض الذى فشل. فدارت المخابرات بينه وبين الوزير الجدي؛ وفي الليلة ما بين ٢٠ و ١٩ أبريل انعقد في سراى الجيزة اجتماع حضره الخديو نفسه، وشريف باشا كبير وزرائه، واسماعيل باشا المفتش، وحافظ باشا ناظر الدائرة السنية، من جهة؛ والمسيو تشرنسكى والمسيو باستري، من جهة أخرى. وبعد تباحث جدى دام

طويلا ، انتهى بهم الأمر ، حوالى الساعة الثالثة صباحا ، الى اتفاق تام ، كانت نتيجة ان لسان البرق كلف بحمل بشائر انعقاد السلفة الى محافظ الاسكندرية ومديرى الأقاليم ، والى الوسطاء المجدين فى باريس للاستقراض أو الخصم .

وبناء على اشارة الخديو ، وقع المسيو تشرنسكى على العقد . فوضعه وزير المالية فى جيبه ، ووعد باعادته اليه فى الصباح ، محتوما منه ، لتقدم ساعات الليل واحتياج الكل الى راحة . وانفصل المتعاقدون وصدورهم منشرفة .

فلما كان الصباح اكتشف الوزير عيا فى شكل العقد ؛ وحمل مولاه على نقض ما أبرم .

فكان ذلك أول تأثيرات المفتش السيئة فى الشؤون العمومية . وهى تأثيرات توالى فيما بعد حتى أدت فى نهاية الأمر الى انحراف القلوب عن الخديو ، بالرغم من استمرار نياته حسنة ؛ والى خراب البلاد ، بالرغم من كثرة الأسباب الموجبة عمارها . فما علم محل أو نهائم بفشل مسعى المسيو تشرنسكى إلا وتقدم خاطبا ودّ المالية المصرية ؛ وعرض إقراض ثلاثة ملايين من الجنيهات ، نصفها يدفع فورا ؛ والنصف الآخر عند الاختيار .

ولكن الشروط التى عرضوها كان فيها من التقييد لحرية الخديو وسلطته ما حمله على رفضها . فتحول عن ذلك المحل مؤقتا ؛ ورأى أن يشرك معه فى الأمر ، مجلس النواب المنعقد اذ ذاك .

فبناء على طلب اسماعيل باشا صديق ، وعلى أمر الخديو ، اقترح رئيس ذلك المجلس العدول عن الاقتراض الخارجى الى الاقتراض الأهلى ؛ وحمل المجلس على قبول اقتراحه .

فقّر أن يكون القرض ثلاثة ملايين من الجنيهات الانجليزية ؛ وأن تسرى عليه فوائده ، للمكتنين فيه ، بواقع عشرة في المائة سنويا ؛ وأن يستد ذلك القرض في بحر ثماني سنوات ، بسحب يانصيبية يبدأ بها بعد مضي ثلاث سنين على الاصدار . ولكن الوزير أهمل أن يقدم ضمانا للسداد . فلم يقبل على الاكتاب إلا نزيير . فرأى أن يشرك غير الأهالي مع الأهالي فيه ؛ وأن يجعل القرض داخليا بدلا منه أهليا فقط . ولكنه أهمل أيضا تقديم الضمانات : فكان نصيب القرض الداخل نصيب القرض الأهلي .

على ان وزير المالية لم ينتظر انجلاء نتيجته ؛ بل أقدم تحت طى الخفاء ، على خصم أذونات مالية ، بما بلغ قدره مليونين من الجنيهات ، ثلاثة أرباعها عند محل أوبنهايم وبعض مصارف مصر والاسكندرية .

بدء خصم
أذونات مالية

وفي الوقت عينه دبر مشترى مياه الاسكندرية بأذونات مالية أيضا ؛ ودفع بها ، كذلك ، الباقي — وقدره ثلاثون مليون فرنك — من أصل المبلغ المحكوم به لشركة ترعة السويس .

فكانت نتيجة ذلك جميعه زيادة ما يقرب من مائة مليون فرنك على الدين السائر ؛ وملء الخزانة ، مؤقتا ، بمبالغ تمكنت بها الحكومة من سد الطلبات الملحة الوقتية . وتمكن الخديو من الذهاب الى رحلته الصيفية التي أشار الأطباء عليه بها للعلاج من الداء الذي ألم بحجرتة ، وجيو به ملأى ذهابا ، يصرف منه على تحقيق رغائبه .

زيادة مائة مليون
فرنك على الدين
السائر

على أن الجريدة الرسمية لم تعلن خبر سفره إلا بعد ثلاثة أيام ، ، في عددها الذي نشرت فيه ملخص المباحث التي دارت في مجلس النواب على الحال المالية ، وميزانية

الحكومة عن العام القبطى سنة ١٥٨٥ أى من سبتمبر سنة ١٨٦٨ الى سبتمبر سنة ١٨٦٩

ولما كان يتضح من تلك الميزانية أن هناك زيادة للحكومة فى الإيرادات على النفقات تقدر بأكثر من ثلث مجموع تلك الإيرادات فإن مجلس النواب أقدم على المناقشة والتماس الإيضاحات عن ضيق المالية المزعوم واضطرابها الى الاقتراض . فكلف ناظر المالية وناظر الداخلية بتقديم تلك الإيضاحات الى لجنة يعينها المجلس خاصة لهذا الغرض . وقدماها فى الواقع .

فرفعت اللجنة بها تقريراً الى المجلس ، اتضح منه أن مصدر الضيق إنما هو الدين السائر البالغ قدره عشرة ملايين من الجنيهات الإنجليزية تقريباً ، ومصدر الإحراج اضطراب الحكومة الى سداده فى الحال .

ضريبة السدس
الاضافية

فاتفق المجلس مع وزير المالية على إبدال القرض الداخلى ، الذى فشل ، بضريبة سدس ، تضاف من باب الاستثناء الى مجموع الأموال المربوطة وتحصل مدة أربع سنوات متواليات ابتداء من سنة ١٥٨٤ القبطية .

ولما كانت قيمة هذا السدس الاجمالية لا تزيد على مليونى جنيه انجليزى ، اقترح الوزير إصدار قرض قدره ستة ملايين من الجنيهات الإنجليزية ، يخصص فقط لسداد الدين السائر ، بحيث لا يعود لذلك الدين من أثر فى الوجود .

فصتق المجلس على ذلك ؛ وشرع الوزير ، حالاً ، يخبر محل أوبنهايم فى تولى أمر إصداره ؛ على أن يكون سداده على خمسة عشر قسطاً سنوياً ، وتكون ضمانته إيرادات الجمارك ورسوم الهواويس ، والمتحصلات من المصائد ومكوس الملح والمملحات الخ —

ومجموع مبالغها كلها مليون جنيه انجليزي سنويا — وتعهدت الحكومة بأن تدفع للمتعاقدين كل ستة أشهر قسطا قدره ٨٤٨٥٩٥ جنيه انجليزي ، فوائد واستهلاك وجوائز انصيب . وحظرت على نفسها عقد أى قرض جديد قبل مرور خمس سنوات .

على أن الوزير لم يقف عند هذا الحد . ولكنه في ٤ يونيه ، أمضى مع محل أوپنهايم ملحقا تعديليا للاتفاق الأول ؛ ثم أمضى ، في ٨ يونيه ، ملحقا غيره رفع بمقتضاه مبلغ القرض الى سبعة ملايين من الجنيهات الانجليزية ومدّ أجل السداد ، بفعل واحد عشرين عاما ؛ وزيد مقدار القسط السنوى بفعل ٢٠٤٧٠٠٠ جنيه انجليزي ؛ وأضيف الى الضمانات السابقة عوائد الأملاك والمواشى والسرّج .

وأخيرا قرّ القرار النهائى في ٧ يوليه على أن يكون مبلغ القرض ثمانية ملايين من الجنيهات الانجليزية ؛ ومبلغ القسط السنوى ٩٥٣٢٩٧ جنيه مصرى ؛ ومدة التقسيط الاستهلاكى ثلاثين سنة ؛ وأبدلت ضمانات عوائد الأملاك بضمانة رسوم القبانة والملاحة النيلية . واتفق على أنه اذا أخذ محل أوپنهايم وشركائه على عهده دفع مبلغ الثمانية الملايين ، فانه يكون حرا في ترتيب إصدار الأوراق المالية الجديدة ، إزاء الجمهور .

فكان الوزير أراد ، من رفع مبلغ القرض من ستة ملايين الى ثمانية ملايين ، أن يضع تحت تصرف الخديو المطلق مبلغ الفرق — أى مليونين من الجنيهات — لينفقه في دار السعادة ، على تقديم مشروعاته في سبيل تحقيقها ، وعلى إزالة العقبات التى قد تصادفها في طريقها .

وبما أن العملية كانت ، في الحقيقة ، في منتهى النفع للكتبتين — لأن المائة فيها لم تكن ، في الواقع ، مائة ؛ بل واحدا وستين وربعا فقط — نصح تصدير القرض

قرض سنة ١٨٦٨

نجاحا بينا فى ١٦ و ١٧ و ١٨ يوليه سنة ١٨٦٨ ؛ وبلغ عدد المكتتب به أحد عشر مليوناً وثمانمائة وتسعين ألف جنيه انجليزى .

ولكنه ، بعد تصفية كل حساب ، لم يدخل منه فى خزينة الحكومة سوى سبعة ملايين ومائة وخمسة وتسعين ألفاً وثلاثمائة وأربعة وثمانين جنيهاً انجليزيا . وذلك رفع معدل الفوائد من سبعة فى المائة الى $\frac{1}{4}$ ١٣ فى المائة ؛ وزاد على سابقة الديون المصرية ثمانية ملايين أخرى .

العود الى إصدار
أذونات مالية

ولو أن الوزير اكتفى بما فعل لكان الشريسيرا على جسامته ! ولكنه عاد الى إصدار أذونات مالية جديدة ، حتى قبل الفراغ من تسليم سندات القرض الجديد . وكان الخديو فى تلك الأثناء مقيماً فى الأستانة العلية ، يعالج نجاح مشروعه القضائى ، ويبحث فى توسيع دائرة استقلال البلاد الداخلى .

على أن مساعيه فى هذين السبيلين كلفته أموالاً جسيمة ، ابتلعتها العاصمة العثمانية : فبلغ القلق فى الأوساط المالية أشده ؛ وباتت القلوب تشتهى بحرقه أن يقصر مدة إقامته فى تلك المدينة الشرهة .

وكأنى به قد شعر باشتياق رعاياه الى عودته : فاقطع نفسه من وسط أسباب الغواية العديدة الحافاة به ؛ ورجع الى القطر المصرى فى اليوم الثانى والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٨

فاحتفلت الاسكندرية والعاصمة احتفالها المعتاد بعودته ؛ وأطلق فى كل منهما مائة مدفع ومدفع ؛ وأهدته والدته الجليلة ثلاث حوريات شركسيات ؛ أرادت أن ينافس جمالهن السماوى جمال صبية يونانية اشتراها (اسماعيل) عينه ببيكوس بثن

خرافي؛ وكان من شأن حسنها الفائق وتأثيره العميق في قلبه إثارة ثورة غيرة بين نساؤه الأخرى، طول مدة السفر البحري من الأستانة الى الاسكندرية؛ واضطر الخديو، لاجتناب تكرار مثلها في سراي رأس التين، أن يرسل تلك اليونانية رأسا الى القاهرة. وكانت أسعار السوق مستمرة في تحسينها الذي أعقب عقد القرض الجديد.

مكيدة

ولكن البوليس، لكي ينال محظوظية عند الخديو، ويظهر لسموه تيقظه وسهره على حياته، أخذ على عاتقه إثارة القلق. فأقدم في شهر أكتوبر من السنة عينها على اكتشاف مكيدة زعم أن حليم باشا دبرها لاغتيال ابن أخيه. فنصب شراكه وبث زبائنه. وفي الثاني والعشرين من الشهر المذكور أعلن للأجانب مسعاه، وتمكنه من القبض على المتآمرين على حياة ملك البلاد.

فاضطر (اسماعيل) الى إبعاد عمه عن القطر، واتخذ في ذلك احتياطات، صبغتها التفاتات في العقد السياسية صبغة غير حقيقية، أدت الى انسداد قنات على سوق الأوراق المالية المصرية.

فبالرغم من الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة عودة الأمير الى القطر، ودامت أياما، وكلفت البلاد نيفا وستة آلاف جنيه في كل ساعة؛ وبالرغم من الاحتفالات البهية والمراقص التي تلتها، بسبب حضور اللورد نايبير أوف مجدلا، قاهر النجاشي تيودوروس، ليقلد سمو الخديو وسام نجم الهند الأكبر؛ وتصادف وجود والي الهند، اللورد مايو، في ذلك الوقت بمصر؛ وبالرغم من نجاح القرض؛ انتهى عام سنة ١٨٦٨ والحقو المال مكفهر بمصر، لا سيما عقب نشوء الخلاف بين اليونان والدولة العلية بسبب الثورة الكريتية المستمرة.

ذلك الخلاف ما فقى يتطور ويشتد، حتى بلغ منتهاه فى أوائل سنة ١٨٦٩ ، إذ باتت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى ؛ وأخذت الجالية اليونانية الغنية والقوية بمصر تشعر باضطراب وارتجاج فى حياتها المدنية ، لدى تصوورها اضطراب مصر الى ولوج باب تلك الحرب ، فيما لو شئت ؛ وتأدية ذلك الى نزاع عنيف بين وطنيتها الشديدة الاستعار، ومصالحها المادية — من تجارية واستغلالية كثيرة — المتشعبة فى القطر المصرى .

فاغتنمت السنة السوء اكفهرار الجؤ المالى المؤقت لتذيع فى الملاء على لسان بعض جرائد أوروبية أنباء إقدام الحكومة على عقد قرض جديد، عقب مصاريف الصيف الجسيمة فى الأستانة العلية .

فرأى (اسماعيل) أن يهدئ روع بلاده المضطرب بدون سبب . فافتتح سنة ١٨٦٩ بسلسلة أعياد واحتفالات باهرة ، بينما كان جميع مستخدمى الحكومة ، الذين لهم معرفة باللغة الفرنساوية ، يشتغلون فى نقل مؤلفات ”أفنباخ“ — مثل ”العين المثقلة“ و”هيلانة الجميلة“ و”ثلاثاء المرفع“ وغيرها — الى العربية ليتمتع برؤية تشخيصها ساكنات دور الحريم ومن لم يكونوا يفقهون سوى العربية من اللغات . وتوجت تلك الأعياد كلها بالمرقص العظيم الذى أقيم ، احتفالاً بعود يوم الجلوس المائوس ، فى سراى الجزيرة وبستانها ؛ وكلف الكوبرى المؤقت ، الذى أنشئ على النيل لخدمة العبور فى تلك الليلة فقط ، ثمانية آلاف جنيه . فما بالك بالتكاليف الأخرى !

ثم أمر باجتماع مجلس النواب ؛ وافتتحه فى ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ بخطبة جميلة ، شرح فيها أولاً حالة الحكومة المالية : فترجميع الديون التى عليها ، وقال انها بعد أن

كانت ٢٢ مليوناً من الجنيهات عند موت (محمد سعيد باشا) ، أصبحت في تلك السنة ١٧ مليوناً فقط ، بما فيها مبلغ القرض الأخير .

ثم توسع في تعداد الأعمال العمومية المفيدة ، التي تمت على يدي حكومته ، منذ ارتقائه العرش ، ليرر الأقراض المعقودة : فذكر السكك الحديدية المنشأة حديثاً ، وأحواض تصليح السفن ، والأرصفة ، والجسور والترع والمستنقعات (هواويس) ، والمدارس على أنواعها ، الخ . وأفاض أخيراً في بيان الإصلاحات العديدة المدخلة على تنظيم القوى البرية والبحرية وتسليحها بالأسلحة الحديثة .

وختم خطبته الجليلة بشكر العناية الإلهية التي ألهمته ، في شؤون إدارته الداخلية ، تنفيذ أجزاء خطة السير الخمسة التي وضعها نصب عينيه عند ارتقائه سدة الأحكام تنفيذاً تاماً في جميع دقائقها ، وهي : (١) إلغاء السخرة ؛ (٢) توسيع نطاق التجارة والزراعة ؛ (٣) نشر التعليم العام ؛ (٤) تعيين مرتب خاص لنفقاته الشخصية ؛ (٥) الإصلاح القضائي ، الذي أكد للجلس أن جميع الدول الكبرى قد صدقت على مبادئه .

ولم يكن في جميع ما ورد في تلك الخطبة ، من شئ مخالف للواقع ، إلا ما جاد به منجم اسماعيل صديق باشا : فإن الدين المخلف من (سعيد) لم يكن ٢٢ مليوناً من الجنيهات ولا ما يقرب من هذا المبلغ الجسيم بالكلية ، بل كان مائتين وتسعة وسبعين مليوناً من الفرنكات فقط ، أى ما يقرب من الأحد عشر مليوناً ونصف من الجنيهات . ومبلغ الدين المصرى ، في تلك السنة ، لم يصبح سبعة عشرة مليوناً كما ورد في الخطبة ولكن ثلاثين مليوناً من الجنيهات الانجليزية .

على أن تأثير الخطبة على السوق المصرية كان حسنا للغاية . فعادت الثقة عن تزعمها الى ثباتها . وخلصت أفكار (اسماعيل) من كل شاغل مؤقت إلا شاغل الاحتفال (أولا) بمقدم البرنس أو ف ويلز والأميرة زوجته ؛ و (ثانيا) بفتح ترعة السويس فى أواخر ذلك العام .

ولكن ذنك الاحتفالين أعقبا ضيقا ماليا شديدا بسبب ما أنفق عليهما من أموال طائلة ، نعم إن قرض سنة ١٨٦٨ كان يساوى فى لندن بفضل الضمانات الخصوصية التى أسند إليها ٧٧ ، أى وحدتين فوق سعر إصداره ؛ ولكن أذونات أى إفادات المالية آلت الى نزول مستمر . وخضم المستحق منها بعد مرور شهر الى بعد مرور أربعة وعشرين شهرا كان بمعدل ١٣ ١/٢ و ١٤ فى المائة .

ومع ذلك فإن إقبال الأسواق الأوروبية على مشتراها كان كبيرا بسبب ما حملت بهجة أعياد ترعة السويس من ثقة الى القلوب .

فرأى الوزير اسماعيل صديق أن يغتنمها فرصة للحصول على جانب من النقود التى كان فى احتياج إليها لدفع جانب من المستحقات التى أوجبتها احتفالات فتح الترعة . فقدم الى سوق باريس إفادات مالية بمبلغ مليونين وأربعمائة ألف جنيه انجليزى بخضم معدله ١٢ ١/٢ ، واستحقاقات متسلسلة من ١٢ شهرا الى ٢٠ شهرا .

ولكن تسرعه فى التقديم أيقظ مخاوف المشترين . فلم يكتفوا بطلب ١٤ ١/٢ ، بل حتموا أن يكون الدفع فى باريس ، وأن نتعهد الحكومة بعدم إصدار إفادات جديدة لمدة حددوها . وبما أن الوزير لم يكن ليرضى مطلقا أن يتقيد بمثل هذا القيد ، أهمل مخبراته ، ورجع عن غرضه .

غير أن المطالبة بسداد الديون ، التي أوجبتها الاحتفالات العظمى المنقضية ، ازدادت اشتدادا عليه . فاضطر، لكيلا يخرج مركزه ، إلى ربط ضريبة جديدة مقدارها خمسة عشر قرشا صاغا على كل فدان يزرع ، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية — فانها لم تكن تدفع ضرائب مطلقا — فاجتمع لديه من ذلك خمسمائة ألف جنيه المجلزى — أى أقل من نصف المبلغ المطلوب — فأصدر، للمحصول على الباقي، إفاذات مالية جديدة، خصمها ٢٢ ٪ ، بيد أن ذلك لم يجد نفعاً . فالتجأ الى وسيلة حال ضيقه دون إدراك فهمه عدم مشروعيتها .

وذلك أنه كان، في بحر صيف سنة ١٨٦٩ ، باع، نقداً، نيفا وخمسمائة ألف اردب بذرة قطن، على أن يسلمها بعد خمسة أو ستة أشهر، أى بعد بيع المحصول الذى كان لا يزال قائماً على ساقه فى الأرض .

فقرّبص المشترون ريثما تنقضى أشهر المهلة . ولكن ، ما أكبر ما كان اندهاشهم حينما تحققوا استمرار شون الحكومة خالية خاوية ، بالرغم من بيع أقطانها، وحلول مواعيد التسليم ! وذلك لإقدام الوزير على بيع كل ما وصل اليه من بذور القطن ، أولاً فأولاً، ونقداً نقداً، بدلا من تخزينه لتغطية تعهداته .

على أن بيع الشئ عينه، مرتين، كان من شأنه وضع ذلك الوزير الحرب الذمة تحت رحمة مدائليه . ولا شك فى أنهم لو أرادوا مقاضاته لوجدوا اليها سبيلا واسعا، وتعصيذا حقا من صاحب الأمر الأسمى . ولكنهم، لحسن حظ اسماعيل صديق المؤقت، وسوء حظ الحكومة المصرية، كانوا أبعد الناس عن الإقدام على قتل الدجاجة ذات البيض الذهبى . وعليه، فانهم اكتفوا بأن باعوا الى الحكومة بسعر ٧٨ قرشا صيحيا ما كانوا قد اشتروه منها بسعر ٧١ قرشا، ورضوا بأن تدفع لهم القيمة إفاذات

مالية ، تسرى عليها فوائد بواقع ١٢ ٪ سنويا ؛ أى أنهم رجحوا ، في ذلك ، فائدة تعدل بثمانية عشر في المائة سنويا .

غير أن هذا جميعه لم يكن إلا تحايلا على التخلص من ضيق مؤقـت : ولم يكن ليرضى وزير المالية . لذلك أخذ يفكر في كيفية تمكنه من جمع مبالغ وافية ، تعدد بملايين الجنيهات . ورأى ، بعد طول التدبر ، أن خير وسيلة لنيل المبتغى إنما هي إجبار الأرض المصرية على تقديم قرض قدره خمسة عشر مليون جنيه ، يوزع على مساحتها المزروعة ، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية (السنية) ، باعتبار خمسة جنيـهات عن كل فدان . ولما استقر هذا الرأي في تصميمه ، طفق ينتظر ، بفروغ صبر ، التمام لمجلس النواب السنوى ليحمله على تقريره .

فالتأم ذلك المجلس كالعادة ، في أول فبراير سنة ١٨٧٠ ، وكان الكل شيقا للوقوف على ما عساه يقال ويتم في جلساته : لان الكل كانوا يتوقعون أن توضع خطبة الخديو حالة القطر الداخلية والخارجية ، إيضاها تاما ؛ ويؤمنون أن يجحدوا فيها ، على الأقل ، تأكيدا صريحا بتسوية الخلاف الذى نجم مع الأستانة عن حفلات ترعة السويس ؛ وبيانا لما تراه الحكومة في أمر مبلغ الضرائب ، وتسوية الدين السائر . ولكن الخطبة الخديوية لم تذكر من ذلك شيئا ؛ واكتفت بشكر العناية الإلهية على ما أولت من نعم ، وطلب معونة الله فيما ينوى من مشروعات خيرية . ثم أحالت النواب الراغبين في الوقوف على أعمال الإدارة ، على الوزارات المختصة . ووقفت عند ذلك الحدة .

فكان وقعها في الأوساط المالية الأجنبية سيئا : لأن تلك الأوساط علقت على عدم تكلمها عن الحالة المالية ألف تعليق وتحرص .

فرأى المفتش أن يزيل التطير الذى أوجده تلك التعاليق والتخترصات فى القوم .
فأذاع قرب وصول صرّ من الأستانة قدره أربعائة ألف جنيه انجليزى ، من أصل
ثمان المدرعات والبنادق ذات الإبر المسلمة الى الباب العالى .

ولكن الاشاعة لم تجد تصديقا . وطار فى البلد القول : « ما هذا ؟ ذهب السلطان
يسير الى القاهرة ؟ ان من يصدق هذا ، يصدق أيضا أن ماء النيل يجرى من مصبيه
الى منابعه ! » .

على أن الوزير أراد ، فى الوقت عينه ، أن يضمن لنفسه مبلغا يكون وصوله الى
خزينته أكد من وصول تلك الأربعائة ألف جنيه !

لذلك بذل ما فى وسعه لجعل مجلس النواب يعتمد القرض الاجبارى الذى ارتآه ،
ويطلب لإجراؤه مقابل اثنى عشر إذنا سنويا ، يقوم تقديم كل واحد منها مقام دفع
الضريبة السنوية !

ولكن بالرغم من تصديق المجلس على طلبه ، لم يمكن الوزير تنفيذ ذلك القرض
الاغتصابى ، لعدم استطاعة الأهالى تقديمه ؛ وبعد تحصيل بضعة آلاف جنيه فقط ،
اضطر الى العدول عنه .

غير أن الخزينة كانت فارغة ، والطلبات ملحة ؛ ودفع قطعية قرض سنة ١٨٦٤
مستحقا فى أول أبريل التالى ، والاضطرار الى النقود هائلا . فما العمل ؟

فتمارس الوزير ، أولا ، فى بيع عدّة إفادات مالية تعهد بسداد قيمتها بعد
ثلاثة أشهر ، بفوائد قدرها ١٤ ٪ ، علاوة على نصف فى المائة ، على سبيل
العمولة .

ولكن هذا لم يجد؛ بل زاد الطين بلة . لأن مهلة الثلاثة الأشهر، فقط، جعلت الناس يتساءلون: «هل هذا يكون، من الآن فصاعدا، أقصى حد لثقة المالكين وأصحاب المصارف بالحكومة المصرية؟» .

وزاد اضطراب السوق وقلق الدائنين؛ وبات الوقت حرجا جدًّا للوزير!

مضاربة

ولكن الرجل كان جسورا، مقداما . فرأى أن يدع جانبا كرامة المنصب السامي الذي هو فيه، ويتدنى الى انتهاج أكثر الوسائل تلبسا بالمخاطرة، من المضاربة عينها . غير أن المال ذاته اللازم للمضاربة المنوية كان يعوزه . فسعى حتى تحصل عليه، بعمل عملاء موثوق برصاتهم وحنقهم، باع بواسطتهم كميات عظيمة من الافادات المالية المتسلسلة الاستحقاق، من اثني عشر شهرا الى ثلاثين شهرا، على أن يكون دفع ثمنها نقدا، مقابل خصم $\frac{13}{2}\%$. ويكون تسليمها بعد ثلاثين يوما .

ولما بات المال المجموع هكذا في قبضة يده، كلف بعض المصارف بمشترى كل ما يعرض من افادات للبيع داخل ستة أشهر، معينا بنفسه الافادات التي يعرف أنها أخف من غيرها ثقلا، وأكثر، بالتالي، قابلية للتحسين .

فكانت النتيجة مدهشة! وتهاوت الناس على بيع ما كان لديهم من تلك الافادات! فسقط معدل الخصم من 14% الى 9% . ولما شئت الافادات ذات الاستحقاق القريب، اضطر أصحاب ربوس الأموال الى مشترى الافادات البعيدة الاستحقاق، لتجد لنفسها استثمارا . فتمكن الوزير، بذلك، من تسليم المشتريين منه ما شاءوا من كمية الافادات المباعة اليهم . واستمرت العملية رابحة ناجحة، حتى نفر الناس من الطلب هبوط الأسعار المتجاوز كل حد .

ولكن اللعبة كانت قد تمت ؛ والدين السائر، الذى كان بالأمس موجبا قلعا لا يطاق، أجلت المطالبة به الى ثمانية عشر شهرا، على أقل متوسط .

فلو أمكن تثبيت الأمور على هذا المجرى، وتقييد المستقبل، بحيث لا يعود يتقل على الحاضر، كان ذلك منتهى الخلق والمأمول .

لذلك أخذت المخابرات بين المالية المصرية ، والشركة المصرية العمومية التى أنشأها الخديو فى باريس تروح وتجيء والآمال بالحصول على نقود منها تحيا تارة ، وتموت أخرى ، حتى تغلب اليأس على الأمل ، وبات لا يرجى من تلك الشركة خير .

فتحوّلت الأنظار عنها الى محل أو بهائم وشركائه . وكادت المخابرات معه تفضى الى النتيجة المرغوبة، لولا أن شخصا يقال له هكتور بك، كان ويكلا بمصر لمحل يشوفشهم وجرايدشمدت وشركائهما، وتمكن من نفس (اسماعيل) بحسن أساليبه، حال دون توقيع العقد، وحول الطلب الى محل مخدّميه .

ولما كان فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ يحظر فى بعض منطوقه عقد أقراض جديدة على خديو مصر، اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون القرض الحديد باسم الخديو الشخصى؛ وأن ترهن أملاك الدائرة السنية، ضمانا لسداده .

وبناء على هذا الاتفاق ، قدّم محل يشوفشهم وجولدمدت للخديو مبلغا اسميا قدره سبعة ملايين ومائة واثنان وأربعون ألفا وثمانمائة وستون جنيا انجليزيا ، ونال مقابل ذلك امتيازا لتأسيس مصرف (بنك) يدعى "البنك الفرنساوى المصرى" كان الخديو نفسه أكبر مساهميه ، واكتتب بربع أسهمه ، أى بما بلغت قيمته

قرض الدائرة
السنية الثانى

ستة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرنك . وقام مؤسسوه ببعض شؤون تصدير القرض الحديد .

على أنه بالرغم من تصديره بواقع $78 \frac{1}{2}$ - ويقول بعضهم بواقع ٧٠ فقط - وبالرغم من أنه ، بعد استبعاد المتعات والعمولات ، نزل صافي التصدير الى ٦٧ ، فإنه لم يغط سوى ثلثيه ، فقط ؛ ولم يكتب أحد في الثلث الباقي . فأوجبت الحال خفض أسعاره ، فيما بعد ؛ وكانت نتيجة الصافية أنه ، بالرغم من كونه قرضاً بفوائد قدرها ٧ ٪ ، وواجبا تسديده بكال قيمة تصديره الاسمي ، إلا أنه لم ينتج للمقترض سوى خمسة ملايين من الجنيهات ، فقط ؛ ورتب عبثاً على إيرادات الدائرة السنوية السنوية قدره ستمائة وثمانية وستون ألفاً وتسعمائة وستون جنيهاً إنجليزياً ، أي ما يقرب من ١٣,٣٨ ٪ من أصل رأس المال المدفوع .

على أن المرجع في عدم نجاحه بالرغم من الاحتياطات التي اتخذت لذلك : كتكليف "الكينوار دسكيت" أي "بنك الخصم" بمهمة إصدار معظمه ؛ وإقدام توكيل هذا البنك بالاسكندرية على طلب زمرة قواصة من الحكومة لأقامتهم عند الحواجز التي أنشأها أمام محله ، لحفظ النظام بين جمهور المكتبيين : إشعاراً بتوقعه ازدحام أقدامهم هناك ؛ وكجىء وزير المالية نفسه على رأس فئة من أصدقاء الحكومة ، ليكتب ، فيكون مثله قدوة للغير ويحيي خور تلك الحواجز ، ولو لحظة ؛ بالرغم من أن الغرض الذي أذيع أن القرض معقود لأجله كان من أجل الأغراض : ألا وهو إنشاء معامل للسكر ، وسكك حديدية زراعية لاستغلال المائة والخمسين ألف فدان المقدمة رهناً على سداد المال المرغوب في اقتراضه - إن المرجع في عدم نجاحه ربما كان إلى قيام بعض الصحف للتشديد به ؛ وإدعاء عدم مشروعيتها ؛

ومطالبتها الباب العالى والمتعاقدين فى قرض سنة ١٨٦٨ الى التداخل لمنعه ؛ و الى تداخل الباب العالى ، فى الواقع ، واصداره أمره الى القنصل العام العثمانى فى لندن بالاحتجاج عليه ومعاكسته !

وبينا الكل بمصر، من الأمير الى أصحاب المصارف وأصحاب رؤوس الأموال وجميع المشتغلين فى الأمور المالية، مرتاحو الفكر، مظمثنو البال، يقضون أيامهم فى أتم هناء ؛ وبينما خصم افادات المالية ، فى أوائل شهر يوليه لا يتجاوز ثمانية ونصفا فى المائة ، متى كان الاستحقاق قريبا ؛ ولا يتجاوز عشرة فى المائة ، فى الاستحقاقات البعيدة ، المتراوحة بين ٢٤ شهرا و ٣٠ شهرا ؛ وسعر قرض سنة ١٨٦٨ الذى كان الاقبال عليه أكثر منه على غيره ، يتراوح بين ٨٣ و ٨٤ ، اذا بأنباء الحرب بين بروسيا وفرنسا دوت فى الآفاق ، وألقت الفزع فى الأسواق المالية كلها .

ففى بضعة أيام سقط سعر القرض المرغوب فيه الى ٦٤ أى بنقص عشرين بنطا ؛ وارتفع معدل خصم الافادات المالية القريبة الاستحقاق الى ٣٠ و ٣٥ فى المائة ؛ ومعدل خصم الافادات المستحقة بعد سنة فقط الى ٢٠ و ٢٢ فى المائة ؛ ومعدل خصم الافادات المستحقة بعد ١٨ شهرا لغاية ٣٠ شهرا الى ١٦ و ٢٠ فى المائة . فعم الضيق ، واشتدت الأزمة .

إشاعات تفريج
فراى اسماعيل صديق باشا أن خير ما يداوى به الحال الحرجة ويحيى به الآمال ، ويبقى الوثوق بالمالية المصرية محفوظا ، هو اذاعة أنباء تفريج عتيد يوسع حلقات الضيق المؤقت .

فشرع يشيع ، تارة ، أن الحكومة عازمة على بيع سككها الحديدية الى شركة انجليزية يمثلها المستر فولر المهندس بمبلغ قدره عشرون مليوناً من الجنيهات ؛ وطورا

أن المسألة على وشك إجراء عملية بعيدة الأطراف تستبدل بمقتضاها الافادات القرية الاستحقاق بالافادات التي لا تستحق إلا سنة ١٨٧٣ ؛ فتصيب من وراء ذلك البديل ربما قدره اثنا عشر مليون جنيه . واشاعات أخرى من هذا القبيل كان لها ، حقيقة ، وقع حسن ؛ وأدت الى ارتفاع سعر قرض سنة ١٨٦٨ الى ٧٤

هكذا تمكن من حفظ كفة التوازن ، بينما وقائع الحرب لتتوالى بسرعة صاعقية ، تجعل عقد الصلح بين الدولتين المتحاربتين قريبا ، تمكن احدهما من الأخرى تمكنا لم يرو التاريخ مثله .

ولكى يشعر الخديو العالم المالى كله بأن مركز مصر المالى أقوى من أن يتأثر تأثرا سيئا بالتماوجات البورصية التي أحدثتها وما فتئت تحدثها تلك الحرب الشعواء ، عقد قبل نهاية عام ١٨٧٠ ، مع محل جرينفيلد وشركائه الهندسى بلندن ، العقد الذى كلف بمقتضاه ذلك المحل ببناء ميناء الاسكندرية .

وبينا الأشغال فى انشائها سائرة ، عقد الصلح بين ألمانيا وفرنسا ؛ وبات من المتظر صعود أسعار الأوراق المالية .

ولكن التحسين لم يكن على نسبة المتوقع ؛ ولم يطرأ فى الحقيقة إلا على قرض سنة ١٨٦٨ ؛ وأما الافادات فبقي معدل الخصم فيها ، طوال فصل الصيف ، متراوحا حول ١٤ فى المائة . وهذا لم يكن ليدل على أن مركز مصر المالى فى الأسواق الأوروبية مركز ثقة متينة .

فالحال باتت اذا حرجة ، لا سيما أنه حتى خريف سنة ١٨٧١ كان جانب عظيم من قرض يشوفشهم لا يزال مكشوبا ؛ بين أن جانبا عظيما من الافادات المالية وأذونات

الدائرة السنوية كان يقترب من مواعيد استحقاقه ؛ وأن عدم الدفع لدى الاستحقاق كان من شأنه القضاء على الثقة في كليهما، إلا إذا جددت تلك الافادات والأذونات . على أن تجديدها لم يكن بالشئ السهل ، ولا إجراؤه ممكناً إلا بخسائر باهظة . وأما الدفع من الإيرادات العادية فكان متعذراً بالكلية ، حتى لو لم يكن الوزير قد تصرف ، مقدّماً ، في ضرائب ذلك العام .

ولكن مهارة اسماعيل صديق المالية وتفننه لم يكونا لينكسرا أو ينخورا أمام مثل هذه العقبات البسيطة . بجمع شتات فكره ، لحظة ؛ ورأى أن الوقت آن لتحقيق فكرة استخلاص نقود كثيرة من الأرض المصرية ؛ وهى الفكرة التى جالت فى خاطره فى أوائل العام الماضى ، وحمل مجلس النواب على اعتمادها ومطالبة تنفيذها .

ولكن ، حيث انها لم تتجح فى شكل ساقطة إجبارية ، وجب وضعها فى شكل جديد يضمن لها النجاح .

فأخذ ، اذا ، يعمل فكرته ويجهدها ، حتى جعلها تجود بمشروع لم يسبقه أحد اليه ؛ لا فى العالم الغربى مهد التفنن المالى ، ولا فى العالم الشرقى مهد التفنن فى المظالم . ذلك المشروع هو "قانون المقابلة" .

المقابلة

وما أدراك ما "المقابلة" ؟

"المقابلة" دفع الضرائب المربوطة على الأرض المصرية عن ست سنوات مقدّماً ، مقابل إعفاء هذه الأرض ، فيما بعد ، من نصف تلك الضرائب الى الأبد ! فلما اختتم المشروع فى فكره ، جمع المجلس الخاص ، وأقنعه بوجوب إجراء ذلك القانون ، بعد تفهيم المصريين ماهو الغرض المقصود منه ، وتحبيبه اليهم .

فاتفق رأى المجلس الخاص على رفع تقرير الى الخديوي يميّط اللثام عن دواعي وضع ذلك القانون ؛ وعلى نشر نبذة باللغة العربية ، وتوزيعها في كل جهات القطر ، لتوضيح المقصود من تلك "المقابلة" .

أما التقرير فهالك أهم ما جاء فيه :

«ان المجلس الخاص يرى ان حالة مصر المالية لا توجب القلق مطلقا ؛ ولكنها تستلزم عناية سموكم من جهة مراعاة رخاء البلاد في المستقبل . ومن المعلوم أن الأسباب التي أدت بالخزينة العامة الى شبه الضيق المالي هي : (أولا) العجز المخلف عن سعيد باشا ؛ (ثانيا) الاشتراك في انشاء القنال ، والمصاريف الباهظة التي جرت اليها ذلك الاشتراك ؛ (ثالثا) الأموال الجزيلة المصروفة في سبيل مقاومة طاعون المواشي ، وملافاة مضارّه ؛ (رابعا) الأشغال التي أجريت لترقية شؤون الزراعة والتجارة ؛ (خامسا) وأخيرا الأزمة القطنية المسببة عن انتهاء الحرب الأمريكية . فالبلاد لغاية الآن ، بفضل الرخاء المنتشر فيها وفلاحها ، تمكنت من القيام بمقتضيات العبء الثقيل الملقى على عاتق الخزينة ؛ ولكن الفطنة تشير ، مع ذلك ، بالبحث عن دواء ناجع للمستقبل .

غير أن الوصول الى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الداء . فأين هو الداء ؟

الداء في سعر الفوائد المرتفع التي تدفعها حكومة سموكم ؛ والتي تبلغ ، وحدها ، أكثر من نصف الإيرادات العمومية . فهل لا يستطيع الأهالي تحويل دفع هذه الفوائد اليهم باقدامهم على مشترى رأس مال الدين ؟ فانه ، على قول وزير المالية ، يوازى ستة أضعاف مجموع الضرائب العقارية التي نتقاضاها حكومتكم سنويا من الأرض .

فليدفع الأهالى ، اذا ، ضرائب مضاعفة ، مدّة ست سنوات ، والدين كله يستدّد ، وفى مقابل ذلك تعفيهم الحكومة ، الى الأبد ، من دفع المبالغ المقدّمة منهم لسدادته ، على هذه الطريقة ؛ أى أنها تعفيهم أبداً ، من نصف الضرائب المربوطة على أرضهم ؛ وتجري ذكر هذا الاعفاء على حجم ملكيتهم .

وعلاوة على ذلك فانه سيصدر قانون يضمن لهم : (أولاً) أن الضرائب المنقصة على هذا النمط لن تعلى فى المستقبل مطلقاً ، مهما كانت الظروف ؛ و (ثانياً) أنه حتى تحت تأثير قوة القاهرة ، ككشرق أو غرق أو أشغال منقصة عامة ، لن يجوز مطالبتهم ، ولو بسلفة مؤقتة ، إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النظار ومجلس النواب .

وأما النبذة العربية التى وزعت فى كل قرى مصر ومدنها ، فان أهم ما جاء فيها تفهيم الأهالى ان هذا المجهود العظيم المطلوب منهم انما هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ الوطن من مخالب المرايين الغربيين ، الذين أدّى تقاضيهـم ربا فاحشا من الحكومة المصرية الى ضيقها المالى المؤقت ، واضطرارها الى ربط الضرائب والمغارم الثقيلة ، حول أعناق الأهالى !

فصنّق الخديو على تقرير مجلسه الخاص ، واعتمده ؛ وبعد أخذ رأى مجلس النواب أمر بوضع قانون "المقابلة" وتنفيذه . وطفق اسماعيل صديق نفسه يطوف الوجه البحرى كله مقنعا الاهالى بيجودته وفائدته ، محرضا إياهم وحاثا على نفاذه بكل ما فى وسعهم ؛ بينما كان شاهين باشا وزير الحربية يطوف الوجه القبلى للغرض عينه . أما قانون "المقابلة" فخمس وأربعون مادّة ، لا بأس من ذكر بعضها لأهميتها .

فالمادة التاسعة والعشرون تقضى بأنه لا يسوغ لوزير المالية، بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، إصدار إفادات مالية جديدة، ولا عقد أى قرض مطلقاً .

والمادة الثالثة والثلاثون تقضى بإنشاء مجلس إدارة مالية يناط به وضع ميزانية عامة سنوية، مبنيه على الميزانيات الخصاصية المرفوعة اليه من كل إدارة من إدارات الحكومة ومصالحها، تعرض على مجلس النواب، ولا تصبح تنفيذية إلا بعد تصديق سمو الخديو عليها .

والمادة السابعة والثلاثون تقضى بتعيين لجنة يناط بها تحصيل الدفع واستلام الأذونات والوصلات المقدمة إشعاراً بالدفع .

والمادة الأربعون وما يليها من المواد تنص على أن المبالغ المحصلة تودع في خزانة خاصة تحت حفظ صيارف خصيصين ؛ وتخصص فقط لاستهلاك الدين لا سيما الإفادات المالية التي يجب أن تكون أول ما يستهلك .

هذه اللجنة تحرر كل خمسة عشر يوماً كشفاً بالإفادات المالية وأوراق الإقراض الداخلة خزنتها في هذه المدة؛ ويقوم وزير الداخلية بإحراق تلك الإفادات والأوراق المالية بحضور أعضاء المجلس الخاص . ثم يحاط العموم علماً بمجموع المبالغ المتلفة هكذا .

والمادة الخامسة والأربعون تقضى بأنه إذا أعوزت النقود الخزنة الخاصة ، فلم يتمكن من مواجهة سداد افادات مستحقة، فلوزير المالية أن يفتح اعتماداً قصير المدى يستد حالاً ترد النقود الى تلك الخزينة، حيث انه لا يجوز له ، عملاً بنص المادة التاسعة والعشرين، إصدار افادات مالية جديدة .

هكذا كان كل شئ مرتبا، مقننا، منظما، على ما ورد في الأمر العالى الذى صدر به ذلك القانون، "لتحسين حال الحكومة المالية، وزيادة الرخاء والفلاح العامين، وضمانة للسير بالبلاد فى معارج التقدم والرقى".

وكان صدور الأمر العالى الى وزير الداخلية بتنفيذ قانون "المقابلة" فى أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٧١؛ فما أتى آخر ديسمبر من السنة عينها إلا وقدر أن ما ورد بموجبه الى الخزينة الخاصة بلغ خمسة ملايين من الجنيهات الانجليزية .

هذا كان بدءا يبشر بنجاح . ولولا أنه علم أن معظم موزنى ذلك المبلغ الضخم انما هم كبار المزارعين والباشوات — لتحزرت لهم وتسلم اليهم بسرعة هجوم أملاكهم الحديدية؛ وهؤلاء إرضاء للخديو مولاهم — لأمكن بناء التفاؤل بنجاح المشروع نجاحا تاما على أسس متينة لا تتزعزع . ولكن الصعوبة كانت كلها فى تحصيل الضرائب المضاعفة من صغار الملاك والمزارعين، وفى مقدرة هؤلاء على دفعها .

مهما يكن من الأمر فان ذلك المبلغ كان كافيا لمشتري نصف الدين السائر تقريبا، وسداد استحقاقاته لغاية أبريل سنة ١٨٧٢ .

فعمّ الفرح دوائر الحكومة والقصور الخديوية والوزيرية . وأمكن القيام بالحفلات والأعياد الشتائية المعتادة فى سنة ١٨٧١، بأبهة وبهجة وبذخ فاقت مظاهره مظاهر كل ما روى من نوعها فى السنوات الماضية . وافتخرت الأوبرا الخديوية والمسارح الأخرى واليهود وروم بحور وغادات، كأنها النجوم المتألثة، شمت شعاعا غير معهود أخذ يجامع الأبصار والقلوب والجيوب . بخرى الذهب من المالية وعابدين، كأن نهر الپكتول — نهر ليديا الذهبى الذى أترى منه قارون ملكها — هو الجارى بالقرب منهما — لا نهر النيل — ولو أن النيل فى يد حكم حكيم خير من ألف يكتول .

فنجم عن ذلك أن وزير المالية، بالرغم من أنه تعهد تعهدا صريحا نشرته "الوقائع الرسمية" الصادرة فى ١٣ أكتوبر من ذلك العام بأن لا يصدر إفاذات مالية جديدة، تذرع بحرفية نص المادة التاسعة والعشرين من قانون "المقابلة" القاضية بأن إصدار الافادات المالية يحظر عليه بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، لى يبرأ أولا، فى بحر شهر أكتوبر ذلك عينه، إصدارين بلغ مجموعهما مليونين ونصفا من الجنيهات، بحجة أنه لم يرد بعد الى الخزينة إلا قليل من الأموال المطلوبة؛ ثم فى يناير ومارس ويونيه من سنة ١٨٧٢ إصدارات أخرى بلغ مقدار واحد منها فقط خمسة ملايين من الجنيهات، بحجة أنه لم ترد بعد الى الخزينة جميع الأموال المطلوبة !

استدانة جديدة
مرهقة

فاستدان، بذلك، ما بين ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧١ وأول يوليه سنة ١٨٧٢، أى فى ظرف تسعة أشهر فقط اثنى عشر مليوناً من الجنيهات الانجليزية !!!

وليت الاستدانة كانت بافاذات مالية من نوع سابقاتها، فقد كان الشريكون أهون : لأن المشترط فى الإفادات المالية السابقة كانت أن تدفع قيمتها بمصر أو الاسكندرية. ففى حل الاستحقاق، وتعذر وجود نقود فى الحال، كان الصراف يعطى نمرا ترتيبية للمطالبين المزدحمين على بابه، فيتمكن، بفضل تباطئه المفتعل فى الصرف، من كسب ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة، وتارة ستة؛ وربما لجأ الوزير، انما وجد نفسه مخنوقا بالمرّة، الى طلب تجديد، قلمما كان المطلوب منه التجديد يرفضه .

وأما الإفادات الجديدة، فقد اضطر تداخل رؤس الأموال الأوروبية فى ماجرّيات الأمور المصرية الى تغيير شكلها؛ والتزم الوزير، بعد أن أبدى مقاومة لم تجده نفعاً، بقبول تحميم دائئيه الجديدين، وتحويل تعهداته من إفاذات الى محض

حوالات قابلة الدفع في لندن وباريس ، بالرغم مما في ذلك من خسارة للخزينة ، ومضايقة للحكومة ، التي عذمت كل طريقة تحايل ، وأصبحت مضطرة الى الدفع في يوم حلول استحقاقه ، وإلا صودرت قضائيا : وهو ما أصبح من شأنه أن يسبب خسائر جمة للاقتداء من ضيق مؤقت ، علاوة على استدعائه عمولات ومصاريف باهظة .

وليت الخزينة وجدت في تخفيض خصم هذه الحوالات ملطفا ومخففا لبهاظة جميع الأعباء الناجمة عنها ! ولكن الأمر كان بالعكس ، وبلغ معدل الخصم فيها ١٤ في المائة سنويا !

فما أضر وجود رجل مثل اسماعيل صديق على دفعة خزينة حكومة ! وما أسوأه على سمعة مولاه الواثق به ! — وإن التمس للولى عذر مما في قول الشاعر « وعين الرضا عن كل عيب كليله » من حقيقة ناصعة !

وماذا كان الإصدار الذي قلنا انه بلغ وحده خمسة ملايين من الجنيهات ؟

اصدار غريب

كان عملية اشترك فيها محل أوپنهايم والبنك السلطاني العثماني والبنكان : الفرنسي والمصري (فرنكو اچيسين) والانجليزى المصرى (انجلواچيشن) ، موضوعها لإبدال إفادات قصيرة المدى بإفادات استحقاقاتها متسلسلة من سبتمبر سنة ١٨٧٣ الى مارس سنة ١٨٧٦ ، وبلغت قيمتها بما فيها الفوائد بواقع ١٣ في المائة والعمولة بواقع واحد في المائة ستة ملايين وخمسين ألفا من الجنيهات الانجليزية .

ولكن ما الذى حدا بمحل أوپنهايم وشركائه المعروف بالرصانة والطمع معا الى تحمل مبلغ جسيم كهذا ، بدون تحميم ضمانات تتراح اليها المسئولية ؟

الأمل !

فقد كان المتوقع ، بمجرد الوقوف على حركة مصروفات الحكومة المصرية ، أن هذه الحكومة لن تبلغ شهر يوليه سنة ١٨٧٣ بكل جهد جهيد إلا وترى نفسها مضطرة الى توحيد دينها السائر مرة أخرى .

فكان بهم جدًا ، والحالة هذه ، محل أو بنهايم أن يضمن لنفسه عملية ذلك التوحيد ، بأن يقيم نفسه مقدما فى مركز يمكنه من وضع السكين على العنق فى الوقت المناسب .
لذلك قبل تحمل مسئولية الملايين الخمسة من الجنيهات التى أتعجتها تلك العملية .
على أنه لم يكن ، فى الحقيقة ، يخاطر بمخاطرة كبيرة حتى فيما لو خابت ؛ لأن باب إدخال قيمة الافادات ، التى قد يكون لا يزال حاملا لها ، ساعة عقد القرض المستقبل ، فى هذا القرض عينه ، كان مفتوحا أمامه ، علاوة على أنه كان فى وسعه ، فيما لو لم توافقه شروط ذلك القرض العتيد ، إما بيع تلك الافادات وإما المطالبة بقيمتها لدى استحقاقها .

ولم يكن يقع فى خلد أحد ، حينذاك ، أن الثقة قد تعوز يوما ما الحكومة المصرية ، وأن الأرض قد تنخسف بقواعدها بسبب ثقل الديون المتراكمة عليها . بل إن منظور ما كانوا يدعونه ، منذ ذلك الحين ، ”بالقرض العظيم“ كان يحمل جميع حملة الأسهم والافادات ، بدون فرق ، على الثقة والاطمئنان . وكان الكل يتهافت على اقتناء كل تصدير ، بحيث ان الدائرة السنية ذاتها ، بعد أن بقيت متنجية برهة ، نزلت الى المعمعان ، ووضعت امضاءها على أذونات بلغت ما ينوف على أربعة ملايين من الجنيهات ، فيما بين نوفمبر سنة ١٨٧١ وديسمبر سنة ١٨٧٢ ؛ وبحيث ان معدل الخصم هبط من ١٤ فى المائة الى ٩ ١/٢ فى المائة .

فنجم عن ذلك جميعه ان النقود أفعمت الخزائن والجيوب وأن الخديو تمكن في الأسبوع الثالث من شهر يونيه سنة ١٨٧٢ من السفر الى الأستانة سفرته السنوية، وعينه قرية وقلبه محط آمال يثق بتحقيقها .

وكانت أبناء عملياته المالية مع محل أوپنهايم قد سبقته الى تلك العاصمة الجشعة . فلعلها يجيئه اليها مملوء الجعبة ، استعدت لاستقباله استقبالا حافلا . وما وطئت قدماه أرضها إلا وأظهر له السلطان من الحفاوة فوق كل متظر ، ورحب به محمود باشا الصدر الأعظم ترحيبا بالغا .

ولما كان (اسماعيل) قد صمم على إجراء عملياته المالية العظمى التي كان الملاء يدعونها مقدما "القرض الكبير" ، والتي حببها اليه وزير ماليته ووضعها في شكل العملية الوحيدة التي يمكن انقاذ البلاد بها ، أقبل من فوره يبذل الوسائل الذهبية التي تقضى في دار السعادة كل الأوطار ، لينال فرمان الذي يمنحه الحق في عقد ذلك القرض ، ليس فقط ، بل وينيله توسيع حدود الاستقلال وأبهة مظاهر الملك الحقيقي : فنجم عن ذلك ماقد يأبى التاريخ تصديقه ، لولا أن أكبر الثقات المعاصرين شهدوا بوقوعه . وهو ما سبق لنا بيانه في حينه .

على أنه حينما عاد الى عاصمة بلاده ، بعد فوزه بجميع مطالبه ، وجد أنه لم يكن يمر شهر ، بل أسبوع ، بل نكاد نقول يوم على وزارة ماليته بدون إقدامها على عمل جديد . وبلغت قيمة ما جادت به قريحة اسماعيل صديق في شهر نوفمبر وحده ، بين عمليات مالية كبيرة وصغيرة ، نيفا ومليونين ونصفا من الجنيهات ، بمعدل خصم سنوى من ١٣ الى ١٣ ١/٢ في المائة .

عمليات استدانة
جديدة

على أن الذي استلقت اليه الأنظار ، في تلك العمليات ، لم يكن جسامتها ، على بهاظتها ؛ ولكن ظهور أوراق مالية جديدة فيها كانت غريبة الغرائب ، وأبعد ما ينتظر من الوقائع .

وما أدراك ما كانت تلك الأوراق المالية الجديدة ؟

حوالات متكرة

كانت حوالات على لندره بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، يستحق دفعها بعد مضي سنة ، بضمانة وامضاء رئيس لجنة "المقابلة" ! أى أن الوزير حوّل عملا ، وضع لاستهلاك عموم الديون المصرية ، الى معمل اصدار ديون جديدة !

فأوجب الأمر ، في بادئه ، ترددًا في السوق . ولكن ذلك التردد لم يمكث إلا لحظة وانقضى ، لأن الجدد لم يكن له من أساس في الأخلاق . فاستطاع الوزير ، في أيام ديسمبر الخمسة عشر الأولى ، تصريف أوراق من تلك الأوراق الجديدة الغريبة بما بلغت قيمته مليونًا ومائتي ألف جنيه !

ولما رأى الربح موافقة ، أقدم على عمليات أخرى ، لحساب وزارته وحساب الدائرة السنوية ، بلغت قيمتها المجموعة لغاية آخر ديسمبر نيفا وأربعة ملايين ونصفًا من الجنيهات .

فلما كثرت الأموال على هذا المنوال ، أقدم الخديو على تزويج أولاده الأمراء الثلاثة : محمد توفيق (ولى العهد) وحسين وحسن وابنته الأميرة فاطمة هانم ؛ وأقام لهم مهرجانا لم ترمصر نظيره أبدا .

وكان الأمير حسن قد عاد من أوروبا من عهد قريب : فان أباه أرسله أولا الى أكسفورد حيث قضى مدة في قسم كليتها المعروف "بكرابست شيرتش" (كنيسة

المسيح)؛ وحاز منها في يونيه سنة ١٨٧٢ شهادة فخارية تعرف في تلك البلاد بشهادة D. C. K.؛ واشتهر، في مدة اقامته هناك، بالولائم الفاخرة التي كان يولمها لزملائه وأصدقائه، وببهجة الملاهي التي كان يدعوهم اليها وكثرتها؛ ثم سار من أكسفورد الى برلين؛ ودخل هناك، بصفة ملازم ثان، في فرقة الهوسار البروسانية؛ ثم غادرها بعد سنة، وعاد الى مصر مؤقتا ليتزوج، وقد أنعم عليه برتبة القائمقامية الاكرامية.

وبينما احتفالات هذه الأعراس، وباقي الملاهي الشتوية، سائرة في مجراها، كان الوزير اسماعيل صديق باشا مستمرا على المخربس في الخزينة المسلمة الى عهده في المياه المضطربة التي ذكرناها، حتى بلغ دين الدائرة السنوية السائر أربعة ملايين من الجنيهات؛ وبلغت ديون الحكومة السائرة ستة وعشرين مليونا، باستحقاقات يتوالى معظمها من مارس سنة ١٨٧٣ الى آخر مارس سنة ١٨٧٤؛ ومن ضمنها حوالات بامضاء رئيس لجنة "المقابلة" وضمانته تبلغ قيمتها ثمانية ملايين ونصفا.

وكان الوزير يعلق آماله في سداد هذا الدين الهائل، الذي كانت فوائده بواقع ١٤ في المائة تقريبا، تتبلغ أكثر من نصف الإيرادات العقارية، على القرض العظيم العتيد!

ولكن أئى كان له أن يبرر ضرورته، بعد انتهاكه حرمة التعهدات التي تعهد بها قانون "المقابلة"، وتعهد بها هو نفسه في عدد "الوقائع الرسمية" الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١؟

مهما كان جبينه من نحاس فانه لم يستطع حمل نفسه على عمل ذلك بشخصه. وعليه فانه بعد أن أشار على مولاه بعقد مجلس النواب، لنيل التصديق منه على

ما جرى ، رجا منه أن ينيط بشريف باشا ، وزير الداخلية ، أمر عرض الحال كما هى على تلك الهيئة النيابية .

فأمر المجلس بالالتزام ، وفى جلساته المتوالية فى شهرى مارس وابريل من سنة ١٨٧٣ قام شريف باشا بالمهمة الثقيلة التى ألقى عبئها عليه ، إرضاء لمولاه ، بالرغم من امتعاض نفسه .

فتلا على المجلس تقريراً وافياً من وضع اسماعيل صديق باشا ، ذكر فيه « أن الأقراض المختلفة التى أقدمت الحكومة المصرية عليها لم تكن شيئاً يذكى بجانب الأعمال المفيدة العظيمة التى أجزتها فى البلاد ، كإقامة الجبائر والجسور والخزانات ، ومدة خطوط السكك الحديدية والتلغرافات وغيرها . ولئن بلغ الدين السائر خمسة وعشرين مليوناً ونصفاً من الجنيهات ، فما شئ أسهل من تبرير الدوائى التى أوجبت : فان إنشاء ترعة السويس ، وثن الأسهم المأخوذة من الحكومة فى شركتها ، والتعويض الذى دفع لهذه الشركة بناء على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث ، ومشتري التركة الحلوة من الشركة عينها وتقييمها ، ومشتري تفتيش الوادى منها أيضاً — كل ذلك كلف الحكومة مبلغ ستة عشر مليوناً وثمانمائة ألف من الجنيهات ، وتصفية الشركتين الزراعية والعريزية كلف ثلاثة ملايين ونصفاً ، وما صرفته الحكومة لمعالجة أضرار طاعون المواشى بلغ ، كذلك ، ثلاثة ملايين ، وما ستدته عن المزارعين بما هو معروف باسم أذونات القرى بلغ ثلاثة ملايين أيضاً ، وما تنازلت عنه من الضرائب للصايين بشرافى سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ بلغ مليوناً ومائتى ألف جنيه . فالمجموع خمسة وعشرون مليوناً ونصف أى مبلغ الدين السائر ! وهو دين يستهلكه مع فوائده ما يرد أولاً فأولاً الى الخزينة من جراء تنفيذ قانون "المقابلة" !!!

على أن هناك أمرا جديرا بالاعتبار وهو أن قيمة مجموع الصادرات زادت على قيمة مجموع الواردات ، منذ ارتقاء سمو الخديو عرش أبيه وجده ، بما ينوف على سبعين مليونا من الجنيهات . فاذا علم أنه لم يدفع من هذا المبلغ الحسيم الذى دخل جيوب الأهالى سوى عشرين مليونا فقط لأوروبا لاستهلاك مبالغ الاقراض ، كان مبلغ النقود الباقية فى البلاد ، مما ورد اليها من الخارج فقط ، خمسين مليونا من الجنيهات . ومما يؤسف له ان البلاد لاستفيد شيئا مطلقا من هذا المبلغ الهائل ، لعدم استغلاله . فيجدر ، والحالة هذه ، بالمجلس الموقر أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لملافاة هذا الضرر» .

وما ذا كان اسماعيل صديق يقصد ياترى من هذه الجملة الأخيرة التى ختم تقريره بها؟ أنيل التصديق ، ضمنا ، على القرض العظيم العتيد؟ أم أراد منها أن ترن فى آذان الحائزين المزعومين لتلك الملايين الخمسين ، بمثابة إنذار يزعج أعماقهم ، ويذيب عزائمهم عن مقابلة ما سيستنبطه من الطرق لاستخراج ذلك المال من مدافنه ، بضروب واحتمالات من عندهم ، لمنعه عنه ، وحمايته منه ؟

مهما يكن من الأمر ، فان شريف باشا ، بعد فراغه من تلاوة ذلك التقرير ، تلى على المجلس أيضا ميزانية السنة المالية الجديدة ، التى أولها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وأخرها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٤ ؛ فعين المجلس لجنة لفحصها . ففحصتها فى أربعة أيام ، ورفعت عنها للتدوين تقريراً موجزاً ، لا يتجاوز خمسة سطور . فوقعها الخديو ؛ وارفض المجلس فى الحال ، بعد أن بلغ عدد جلساته ستا فقط .

على أنه إن لم يكن هناك من شئ يستغرب له فى أمر اعتماد لجنة مجلس النواب الميزانية الجديدة فى مدة وجيزة ، كالتى ذكرناها ؛ لأن موادها كانت تقريبا مواد السنة

السابقة بعينها، ما عدا بعض تعديلات طفيفة، فان الأمر لم يكن كذلك فى عدم انتباه اللجنة والمجلس معا الى أن عجز الإيرادات العقارية فى الميزانية الجديدة عن التى سبقتهما بلغ ستمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه. وبما أنه كان ناجما عن إعفاء الأتبان، التى دفعت ضعف الضرائب المطلوبة، من نصف الضرائب المربوطة عادة عليها، تنفيذاً لقانون "المقابلة"، فانه كان يعنى أن المال الذى ورد الى الخزينة، ليكون "مقابلة"، لذلك الاعفاء، بلغ سبعة ملايين من الجنيهات .

فكان الواجب، إذا، أن يتساءل المجلس ويستقصى عما فعله الوزير بذلك المبلغ الهائل؛ وفيما صرفه؟ إذ أن الدين السائر الذى كان قبل اصدار قانون "المقابلة" نيفا وأحد عشر مليون جنيه، أصبح بعد اصدار ذلك القانون وتنفيذه خمسة وعشرين مليون جنيه ونصف مليون؛ وإن عشرة ملايين جنيه تقريبا، من هذه الملايين الخمسة والعشرين ونصف، كانت حوالات تعهدت بدفعها لجنة "المقابلة" أى لجنة الضريبة التى انما قررت لسداد عموم ديون القطر المصرى من المال المتحصل بموجبها! ولكن المجلس لم يسأل، ولم يستقص: كأن الأمر لم يهيمه مطلقا. وكأنه لم يكن، هناك، للدفاع عن مصالح البلاد! فكان سكوته عن تصرفات وزير المالية الغربية إما اعترافا منه بأنه لم يكن يفقه شيئا، حتى ولا المبادئ فى الأمور المالية؛ وإما أنه يغطى، تحت رداء مسئوليته النيابية، مسئولية ذلك الوزير الوظيفية .

على أن كلا الأمرين ثبتا لدى اسماعيل صديق باشا. فرأى أن الجحوا أمامه خلا خلوا تاما لانتهاء مسألة القرض العظيم المنتظر، الذى بات الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق البالغ منتهى الحرج، والمسبب عن اضطرابه الى دفع فوائد قدرها ١٤٪/ على مبلغ الدين السائر، فوق دفع فوائد الديون الثابتة!

على أنه كان لديه وسيلة أخرى للخروج من ذلك المأزق ، وهى : إشهار إفلاس الحكومة المصرية . وربما كان هذا ، فى تلك الظروف ، أقل ضررا على البلاد من الإقدام على ما كان قد ثبت الإقدام عليه فى تصميم الوزير . ولكن اسماعيل صديق لم يكن ليجد ، فى مثل ذلك الإشهار ، الفوائد الشخصية التى كان يبنى نفسه بها فى عقد القرض .

فلكى يبرر عمله ، أوعز الى مشايخه أن يهولوا بعظيم الفائدة التى تعود على المالية المصرية من وراء تحويل الدين السائر الى دين ثابت ، لما يوجبه هذا التحويل من وفر واقتصاد فى سعر الفوائد المتقاضاة . ولما وثق بأن كيفية نظره الى الأمور وقعت فى النفوس ، أقبل يخلق وسطا يكثر فيه حب استطلاع كنه القرض العتيد ، والميل الى الاشتراك فيه .

فشرع الناس يتساءلون كم عسى يكون مبلغ هذا القرض . فبعضهم يؤكد أنه لن يقل عن ٤ مليوناً من الجنيهات ؛ وآخرون يزعمون أنه قد يزيد على ذلك ؛ بينما غيرهم يذهبون الى ان المصلحة قد لا تقضى باستلاف أكثر من خمسة وعشرين مليوناً — أى المبلغ المطلوب لتحويل الدين السائر الى دين ثابت — ويقول فريق آخر إنه قد يكون ذلك ، ولكن على شرط أن لا يزيد مبلغ الدين السائر فاذا زاد ، زاد أيضا مبلغ القرض . وبينما هذه الأحاديث تجعل النفوس قائمة قاعدة ، كانت المخبرات بشأن ذلك القرض جارية مجراها على قدم وساق مع المحلات التجارية ؛ وكان محل أبنهايم وشركائه فى مقدمتها ، طبعا ، إذ آن له وأوان جنى مازرع .

على أن اسماعيل صديق باشا ، ليمكن من انتظار يوم الوصول الى الغاية ، وهو فى سعة من المال ، عاد الى إصدار افاداته المالية . فصرفت الدائرة السنوية منها

إفادات مالية
أيضا

في ظرف سنة ما قيمته ٦٣٠ ألفا بنخصم معدله ١٣٪ وتلتها "المقابلة"؛ فصرفت ،
هي أيضا ، ولكن في ظرف شهر فقط ، حوالات بلغ قدرها مليوناً وستمائة وخمسين
ألفاً من الجنيهات ، بفائدة معدنها ١٢٪ !!

وبذا تمكن الوزير ، في أوائل ابريل ، من لصق إعلان في بورصة الاسكندرية ،
مؤداه استعدادده لنخصم كل إفادة مالية ، وحوالة ، وأى ورقة أخرى بواقع ٨٪ ،
على شرط أن تكون من المشتراط دفعها بالقطر المصري . فكان من شأن ذلك
تحسين معدل أسعار النخصم بسرعة ، وتخفيفها ، بعد أن كانت قد ارتفعت من ٣٪
إلى ١١٪ .

وبنينا الأمور جارية على هذا المنوال ، وردت من مصر الى البورصة عينا اشارة
تلغرافية في ١٩ ابريل منبئة بعقد القرض ، وبلوغ مبلغه ٢٥ مليوناً من النقد : منها
١٥ مليوناً مدفوعة حالا ، والباقي عند الاختيار ، بفوائد قدرها ٩٪ ، وعمولة
قدرها ١٪ .

فصدق ذلك النبأ تصديقا أعمى ، أدى إلى إقبال هائل على عمل عمليات على
قاعدة ١/٢ و ١٠٪ . ولكن الثقة بدأت تتزعزع في اليوم التالى ، لعدم ورود
تأكيد لخبر الأمس . وما لبث المثل أن علموا أن المخبرات - ان لم يصح القول عنها
إنها خابت كلية - قد أجلت ، على الأقل ، إلى أجل غير مسمى .

أقراض ثلاثة
ملايين مؤقنا

ثم انقضى شهر ابريل . وفي ١٧ مايو انتشر في البورصة خبر مؤداه أن وكيل الخديو
بالأستانة أجرى عملية مالية مبلغها ثلاثة ملايين من الجنيهات . فتطيرت الأوساط
المالية ، وثبت لديها أن البت في مسألة القرض الكبير أصبح بعيدا .

ولكنها لو علمت أن هذا المبلغ لم يقتض لمواجهة الاستحقاقات المقبلة البالغ قدرها من أول يونيه إلى آخر ديسمبر نيفا و ٢٤ مليوناً من الجنيهات، ولكن لوضعه تحت تصرف الخديو في رحلته العتيدة إلى الأستانة ، لما تطيرت ذلك التطير ، ولأدركت أن القرض لابد منه .

وفي الواقع فإن الخديو لم يكن ليستطيع الذهاب الى الأستانة في غرض والمثول بين يدي السلطان، ووافضه خال من نقود . فخصم وزيره ، إذا ، جانباً من حوالات لجنة "المقابلة" عند بعض صيارفة "غلطه" ، وسلم مولاه معظم المتحصل من ذلك الخضم . ثم صرف حوالات "مقابلة" أخرى بما قيمته مليوناً جنيهاً . وأعطاه له أيضاً .

وأما القرض — فسوى الآخذين مهمة إصداره على أنفسهم ، والوسطاء الذين كانوا يأملون إصابة فوائد كبيرة من وراء توسطهم في عقده ، وعلى رأسهم اسماعيل صديق باشا — فإنه لم يكن في وسع أحد الرضى عنه أو تحبيذه .

وذلك لأنه — والخديو في الأستانة يسعى الى نيل آخر فرماناته — اتفق بين وزير المالية والراغبين في تصديره على أن يكون مبلغه الاسمي اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات الانجليزية ؛ وأن يستد هذا المبلغ كله ، حقيقة ، في ظرف ثلاثين سنة ، بعد دفع فوائد سنوية عليه قدرها ٧ ٪ .

وتعهد مصدروه ، أى محل أوبنهايم وشركائه ، بأن يأخذوا على عهدتهم الشخصية تقديم نصفه الاسمي ، أى ١٦ مليوناً بسعر ٧٥ ، على ما قد يساوى من الثمن في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ؛ أى أنهم قبلوا دفع ١٢ مليوناً في الواقع ؛ وتعهدوا بأن دفعوا مقدماً من هذا المبلغ بلندن ٥٠٠ ألف جنيه في أول يوليه سنة ١٨٧٣ ؛

و ٥٠٠ ألف جنيه فى أول أغسطس الثانى ؛ ومليوناً فى أول سبتمبر؛ وأن يستدوا العشرة الملايين الباقية بلندن أيضا فى ١٥ أكتوبر، على شرط أن يكون لهم الحق فى دفع تسعة ملايين منها "أوراقا مالية" أى "إفادات مالية" و "حوالات مقابلة" من جميع الاستحقاقات، بنخصم معذله ٧٪، بدلا من الدفع نقدا - فكانهم اشترطوا، والحالة هذه، وقبلت الحكومة شرطهم، أن يشتروا مبلغ الخمسة الملايين التى قدموها فى العام السابق، ويتخلصوا أيضا من أوراق مالية قيمتها فى نزول مستمر، بما يوازى ذلك المبلغ، تقريبا - وتعهدوا بأن يصدرها فى الوقت عينه، لحساب الحكومة المصرية، اكتتابا بالنصف الثانى، أى بالملايين الستة عشر الباقية من قيمة القرض الاسمية. فاذا ما تجاوزها الاكتتاب العام، فالزيادة تكون للحكومة المصرية، مقابل عمولة للصدين قدرها ٣٪ من أصل تلك الزيادة الاسمية، تخصم أولا؛ ثم يكون الباقى موضوع خيار بسعر ٧٥ أيضا .

واففق على أن يعطى للصدين، علاوة على كل امتيازاتهم، مبلغ ٦٠ ألف جنيه للصاريق؛ وربع فى المائة على عمليات القطع (كوپون) والسندات المستهلكة! وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تمتنع عن تصدير أى قرض عام آخر لغاية ١٥ يوليه سنة ١٨٧٥؛ على أن يكون لها الحق فى اصدار عشرة ملايين من الجنيهات، تحت أسماء مختلفة، ما بين ١٥ يوليه سنة ١٨٧٥ و ١٥ يوليه سنة ١٨٧٨ بشرط أن يصرف هذا المبلغ على أعمال تكون فائدتها عامة .

وأمام فوائد ومزايا للصدين، كالتى ذكرناها، كان من المؤكد أن يجد محل أوفنهايم وشركائه مزاحمين عديدين . وفى الواقع، فإن محلا فرنساويا آخر تقدم إلى الحكومة المصرية بشروط أحسن من شروط المعروضة عليها، وإلى الوزير

ووسطائه، برشاوأجسم من التي منوا بها . وظن، لحظة، حتى في نفس الليلة السابقة ليوم عقد القرض، أن المحل الفرنساوى المذكور يجعل محل أولئك اليهود، وينتزع منهم امتياز الاختصاص بتصدير القرض .

ولكن النائب عن محل أوبنهايم وشركائه أبدى . في تلك الليلة، من التهديدات والتهويلات ماحال دون نجاح مزاحميه . ولاعترازه بما أكسبته من خبرة العمليات المالية السابق لمحله عقدها مع الحكومة المصرية، باءت به القحة مبلغا حملا على أن لايبالى بأن يقول للوزير بتمال وتشاىخ « ان ما للالأ من ثقة بماليتك انما هو تحت رحمتنا . فان عدلت عن الاتفاق معنا، هدمنا تلك الثقة، وحلنا دون أن يهب أحد إلى مساعدتكم بسلتيم، واحد! » .

ولما كان يعلم من هو في الحقيقة ذلك الوزير، تركه . بعد أن قال له ذلك، لينام بصحبته الخوف الذى أوجده في قلبه، وانصرف، وهو متأكد به من أن اسماعيل صديق باشا سيدعوه في الغد ليقع العقد .

وقد كان !

فانعقد الاتفاق على ذلك القرض المشنوم، في ساعة سوداء، وبالشروط والبنود التى ذكرناها، مقابل تقرير الضمانات الآتية : (أولا) كل إيرادات القطر المصرى العامة ؛ (ثانيا) إيرادات سكك الحديد فى الوجه البحرى، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه ؛ (ثالثا) إيراد الضرائب الشخصية وغير المقررة، ومبلغه مليون جنيه ؛ (رابعا) إيراد المكس على الملح، ومبلغه ٣٠٠ ألف جنيه ؛ (خامسا) مليون جنيه من المقابلة ؛ (سادسا) كل الإيرادات المؤمنة لسداد الاقراض الأخرى، حالما تصبح حرة؛ أى فى الواقع كل مورد من موارد الحكومة التى يصح تأمينها بلا استثناء .

القرض الأكبر
المشنوم

ولما كان مجموع إيراد هذه الموارد السنوى مليونين وتسعمائة وخمسين ألفا من الجنيهات ؛ وكان المبلغ الواجب استهلاكه سنويا من أصل الدين ، بما فيه الفوائد ، مليونين وخمسمائة وخمسة وستين ألفا وستمائة وواحد وسبعين جنيها ، كان الاتساع بين الرقين خير ضمان لسهولة السداد ومتانة الثقة به .

على أن باطن الضمانات المقدمة كان غير ظاهرها .

فالضرائب الشخصية ، مثلا ، وإن ذكرت في ميزانية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ ، فإنما ذكرت وعليها التأشير الآتى : « هذه الضرائب الشخصية قد ألغيت بعد عرض هذه الميزانية ! » . وفي الواقع فإنها لم تذكر في ميزانية سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٣

والضرائب غير المقررة لم يكن لها أثر بالمرة ، حتى ولا في الميزانية المصححة المنشورة في ٣ أكتوبر سنة ١٨٧٣ ؛ والمكس على الملح ، فإنه كان من ضمن الضمانات المختص بها قرض سنة ١٨٦٨ ، عملا بالبند الأول من عقده . والمليون الناتج عن "المقابلة" لم يكن الاعتماد عليه ممكنا إلا لغاية سبتمبر سنة ١٨٧٧ ؛ وذلك عملا بالمادة الثانية من قانون "المقابلة" عينها ، المعين لتتام إجراءات مهلة ست سنوات . وأما القرض فنهاية استهلاكه سنة ١٩٠٣

ولا شك في أن اليهود الذين أخذوا على أنفسهم تصدير القرض بالضمانات التي ذكرناها كانوا أدرى الناس بحقيقة قيمتها الصحيحة . فإذا أقبلوا ، بالرغم من ذلك ، على تصديره ، فلأنهم كانوا متعمدين السرقة تعمدوا أكيدا ؛ ولم يكن ليهمهم ، ماداموا يستردون من الحكومة المصرية الملايين الخمسة التي أقرضوها إياها في العام الماضي ، بأرباح هائلة ، ويصرفون أيضا بما يوازيه ، وبسعر جيد أوراقا مالية مصرية

لا يستطيعون مطلقا تصریفها فى أى سوق بذلك السعر، لم يكن لیهمهم أن یحرق دم الشعب المصرى ، ولا أن تعرض أموال المکتتبین المزمعین فى القرض الى بعض الضیاع .

أما وزیر المالیة ، فلم یکن هو أيضا لیجهل طبعاً أن الضمانة الوحيدة الأكيدة التى یصح أن یرتکن الیهأ أصحاب أموال ”القرض الکبیر“ العتیدون ، إنما هی ایرادات السکة الحدیدية لا غیر؛ لأن ضمانته الايرادات عینها ، المؤمنة لسداد الأقراض السابقة الأخرى ، حیثما تصیح حرة ، كانت وهمة أكثر منها صحیحة ؛ وذلك لأن تلك الأقراض لم تکن لتستد إلا فى سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٨ ، ما عدا قرض سنة ١٨٦٢ الذى کان یتم سداده فى سنة ١٨٧٩

فإقدام اسماعیل صدیق باشا على عقد اتفاق ذلك القرض المشئوم لم یکن لیبرر إلا بأن هذا وزیرأصاب من عملیته فائدة شخصية جسیمة ؛ وأنه ربما أقدم على عملیته وهو موطن نفسه ، منذ ذلك الحین ، على أن ینخرج مؤقتاً من الورطة التى هو فیها ؛ فیتسکن بذلك من سرقات جدیدة ما استطاع الیهأ سبیلاً ؛ ثم یشهر إلفلاس الخرینة المصریة ، حیثما لا یعود یجد فى السداد باباً لانتفاع تال .

وإلا فإنه کان یعلم حق العلم أنه إذا اتخذت میزانیة سنة ١٨٧٢ — ١٨٧٣ قاعدة للیزانیات التالية ، فإن الزیادة التى تقررت تعلیلتها على الجزیة السنویة المربوطة سابقاً ؛ والمبلغ الذى یصبح دفعه واجبا سنویاً فى استهلاك القرض الجدید ؛ وعجز النصف فى ایرادات الضرائب العقاریة ، بسبب تنفيذ قانون ”المقابلة“ ؛ کل ذلك اذا أضيف الى المصروفات السنویة المقررة فى تلك المیزانیة أوجب عجزاً سنویاً قدره أربعة ملايين ونیف وربع مليون من الخبیثات — وهو عجز یتعذر استمرار الحكومة على احتماله !

وكان يعلم ، من جهة أخرى ، حق العلم ، أن الدين السائر— وقد قدره هو نفسه بخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات في شهر مارس المنصرم — كان قد ازداد ، في بحر الثمانين يوماً التالية ، بما صرف من حوالات ”المقابلة“ ، أى بما بلغت قيمته سبعة ملايين ومائة وخمسين ألف جنيه : فأصبح ذلك الدين السائر اثنين وثلاثين مليوناً على الأقل ! — وهو مبلغ لم يكن في الاستطاعة تغطيته بما يحصل من صافي القرض حتى لو حصل هذا الصافي كله : لأنه يستحيل أن يزيد على أربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، في أحسن الافتراضات . فكيف ، ولم يكن يصح لعاقل توقع تحصيل ذلك الصافي كله ، لا سيما بعد التصريح لحل أوبنهايم وشركائه بدفع تسعة ملايين ، ورقاً مالياً ، بدلاً من دفعها نقداً ؟ !

فالمعقول ، إذاً ، هو أن الوزير انما رأى في ذلك القرض الباهظ وسيلة للخروج من ضيق مؤقت ، بملء خزائنه الشخصية ، دون مبالاة بالعواقب ؛ وذلك لاعتماده ، منذ تلك الساعة ، على أن تكون العاقبة النهائية الافلاس !

في هذه الظروف ، وبتأثير الرغبة في السرقة عند المتعاقدين ، أصدر محل أوبنهايم وشركائه ”القرض الكبير“ ، موزعاً على مليون وستمائة ألف سهم ، قيمة كل منها عشرون جنيهاً إنجليزياً ، بفائدة سبعة في المائة . وفتحوا قوائم الاكتتاب فيه يومى ٢٩ و ٣٠ يولييه سنة ١٨٧٣ بباريس ولندن والاسكندرية وأمستردام وبروكسل وأنقرس وجنيفا والأسنانه و ٦٤ مدينة من المدن الفرنسية التي كان ”للشركة العمومية“ توكيلات فيها ؛ بعد أن أعلنوا عنه ، مدة ، في كل جرائد المعمور ؛ وبعد أن نشر في ٢٢ يولييه من السنة عينها ، في ”الوقائع الرسمية“ ، نص الفرمان الأخير الصادر من السلطان ، ومصدق عليه من الدول ، اطمئناناً للخواطر ، ولكيلا يحول ،

دون نجاح الاكتتاب خوف على المصالح المالية من نشوء خلاف بين مصر وتركيا
تخلّف سنة ١٨٦٩ !

ولكن ، إما بسبب الاضطراب المالى الناشئ عن الخوف الفجائى الذى أسقط
الأسعار إسقاطا فاحشا فى أميركا قبل ذلك بأشهر ؛ وإما بسبب أن سعر التصدير كان
فى البدء عاليا أكثر مما يصح (٨٤/٢) ، فان هذا القرض ، الذى اشرأت اليه الأعناق ،
وانتظرتة المضاربة ، أكثر من سنتين ، خاب خيبة تامة ، بالرغم من كل الاحتياطات
التي اتخذت لإنجاحه !

فلم يغط منه إلا القليل من الزائد على ما كان يلزم لتغطية مسئولية مصدريه أو بهناميم
وشركائه ؛ ولم يصل منه ، نقدا ، الى الخزينة المصرية ، فى نهاية الأمر ، وبعد تقلبات
أسعار لا داعى لذكرها هنا ، سوى صاف يقرب من أحد عشر مليونا من الجنيهات ،
فى نظير دين أركب على عنق تلك الخزينة قدره اثنان وثلاثون مليون جنيه ، وسعر
فائدته ٨ فى المائة سنويا !!!

وهو ما لم يرو ولم يسمع عن مثيله فى تواريخ قروض العالم كافة ، بل ولا فى تواريخ
الربا والمرابين قاطبة ؛ بل لم يذكر فى تواريخ العالم كلها أن شعبا وحكومته سرقا ،
سرقة وحقّة ، كهذه السرقة^(١) !!!

وعليه ، فان هذه السنة ، سنة ١٨٧٣ ، التى حصل (اسماعيل) فيها على فرمان
٨ يونيه ، فأصبح بمقتضاه ، فيما عدا الجزية السنوية المفروضة عليه ، ملكا حقا ،
مستقلا تمام الاستقلال ببلاده ، وحقق ، بالتالى ، كل أمانى أيامه الماضية ؛ هذه
السنة ، التى كان يجب ، والحالة هذه ، أن تكون بدء ارتقاء سعده ، وتاريخ بلوغه أوج

(١) أنظر : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون ص ١٥٦

مجده، وفاتحة سيره الى عز أقعس ، بلا قيد يعرقل أعماله ، ولا عقبة تسد السبيل في وجهه ؛ هذه السنة عينها أمست ، بفضل القرض المشثوم الذى عقده وزيره اسماعيل صديق باشا ، بواسطة أو بنهايم وشركائه المالىين اليهود ، بدء اشتداد الصعوبات المالية حول مشاريعه ومصرفاته ؛ وتاريخ بلوغه الى مأزق ملكه الحرج ؛ وفاتحة تنازعه على البقاء ، تنازعا دخل فيه غشمشما مستبسلا ؛ ولكنه أدى به في نهاية أمره ، وبفضل قيام الدول الأوروبية معضدة للرأيين وحملة الأسهم ، وازدراؤها بالحقوق المكتسبة من القرارات المصدق عليها منها ، هى نفسها ، الى السقوط والمنفى ، عقب حوادث لم يكن التاريخ ليصدقها ، لولا أنه مضطر الى اعتمادها لكونها واقعية .

فالمؤرخ غير المتحيز ، الكاتب تحت تأثير ما توحى اليه الحقائق ، لا يسعه إلا أن يأسف أسفا شديدا على ما كان من غض نظر (اسماعيل) عن تصرفات وزير مالىته ، لشدة وثوقه به ، واعتقاده أنه انما يعمل لخدمته وخدمة مجده ، بينما الرجل لم يكن يعمل إلا لمصلحته الشخصية ! لأنه لولا ذلك ، لتمكن هذا الخديو الهام ، البعيد النظر والكبير المطامع ، من انشاء دولة مصرية مجيدة ، لها القدح الملى والكلمة العليا ، فيما يتعلق بشؤون المدينة الحديثة ومقتضياتها ، فى القارة الأفريقية بأسرها .



لإزاء الخيبة التى صادفها تصدير ذلك القرض ، فانه لم يكن فى الاستطاعة عمل شئ ما سوى استهلاك الافادات المالية ، وحوالات المقابلة ، والأوراق المصرية الأخرى التى من هذا القبيل ، ذات الاستحقاقات القريبة جدًا .

وأما الافادات المالية وحوالات المقابلة والأوراق المصرية التى لم تدفع احتسابا من ثمن أسهم ذلك القرض المشثوم ، فتركت وبجتها ، وأجل النظر فيها الى يوم

استحقاقها ليقضى الله فيها أمرا كان مفعولا . فإما أنها تدفع ، يومئذ ، إذا تيسر المال لدفعها ؛ وإما أنها تجدد بفوائد أخرى محرقة .

أى أن الحكومة المصرية بعد استدانتها ذلك الدين الحديد الفظيع ، لم تستفد منه سوى تأجيل استحقاقات همومها ، بضعة أشهر فقط ؛ ولم تربدا من العود الى دحجة صخرة "سيزيف"^(١) الهائلة ، المكتوب عليها "الديون المصرية" ، المقضى عليها بدرجتها الى ما شاء الله !

فكانت أولى نتائج ذلك أن معدل الصرف صعد بالاسكندرية صعودا مزعجا ؛ ولولا تحالف بعض المصارف للملافاة الضرر ، لانتقل إلى كارثة خيفة .
وبلغ من قلة ثقة المالين انهم بدأوا ينفرون من تجديد أذونات الدين السائر ، حتى في مقابل فوائد قدزها ٢٥ ٪ .

فأراد الوزير أن يسترجع تلك الثقة ؛ ولكنه لم يزل ذلك وسيلة خيرا من الكذب : فأصدر في ٣ أكتوبر نشرة تصحيحية لميزانية سنة ١٨٧٤ و ١٨٧٥ ، أظهر فيها أن الإيرادات تزيد مليونا على المصروفات ؛ ثم نشر في "الوقائع المصرية" كشفًا بالدين السائر ، يتضح منه أن المتبقى قبضه من أصل القرض يكفى لسداد كل هذا الدين ، ما عدا ٨٦ ألف جنيه منه ! وهو مبلغ لا يؤبه به .

غير أنه رأى ، حالا ، أن الكذب لم يعد يجدى نفعا ؛ وأنه لا بد له من إيجاد وسائل أخرى . فأقبل يتخاثر في بيع السكر ؛ ففي بيع بذرة القطن ؛ ففي الاتفاق على

(١) "سيزيف" مؤسس مدينة كورنثس بشبه جزيرة المورة ، وملكها اشتهر بنهبه وسلبه وقطعه الطريق على عابريها ، قتله تيزئس ملك أثينا جزاء شروره وحكم عليه في جهنم بدرجة صخرة كبيرة مستديرة ، من أسفل جبل الى قمته . فكانت قواه ، كلما بلغت الصخرة الذروة ، تنحور ، فتسقط الصخرة الى الأسفل فيعود الى درجتها . وهكذا الى الأبد !

اعلان الاختيار؛ ففى الحصول على مليونين من الجنيهات لمواجهة استحقاقات ديسمبر؛ وبالاختصار فى كل ما من شأنه حمل النقود على التداول، واعادة الثقة الى الحكومة .

ولكن الخلية كانت ملازمة لمساعيه . فلم يلبث الملاء أن علم أن بيع السكر لم ينجح اتمامه فى ساعة توقيعه عنها، دون أن يعلم ما السبب .

ولئن نجح بيع بذرة القطن ، فانه كان نجاحا شرا من خيبة . لأن الوزير التزم ، بموجب عقد الاتفاق ، أن يبيع مليوناً و ٢٠٠ ألف إردب بسعر ٥٥ قرشا ، يدفع ثلث ثمنها فى ٢٥ نوفمبر، والثلث الثانى فى ٥ ديسمبر، والثلث الثالث فى ١٥ ديسمبر؛ على أن يعود الى مشتراها بسعر ٦١/٢ فى ١٥ يناير و ١٥ فبراير و ١٥ مارس التالية بأذونات على الدائرة تستحق بعد ثلاثة أشهر بفوائد ١٢ ٪ . أى أن عملياته هذه كلفته دفع فوائد قدرها ٣٣ ٪ ! ونجم عنها أن خصم أذونات الدائرة السنوية صعد حالا الى ٣٠ ٪ .

فكانت النتيجة النهائية لكل ذلك ان اسماعيل صديق باشا، لكى يتمكن من دفع استحقاقات النصف الثانى من شهر ديسمبر، اضطر الى تحرير حوالات ، يدفع أصلها مع فوائده (بواقع ٢٠ ٪) بعد شهرين وثلاثة أشهر، مقابل سندات تدفع قيمتها بلندن بعد خمسة عشر يوما ، بخسارة قدرها ١١/٢ ٪ قيمة فرق صرافة ، وعمولة قدرها ١ ٪ !

وهذا كان منتهى استسلام حكومة الى الاختناق فى برائن الربا ! فاتته سنة ١٨٧٣ . وتلك المخالب قد تعمق انغراسها فى عنق مصر تعمقا مزعجا !

مشكلة مع شركة
ترعة السويس

وبينما هذه الحالة السيئة تختص بصعوبات جديدة للمستقبل ، شجرت في أوائل سنة ١٨٧٤ ، بين شركة ترعة السويس والدول البحرية ، بخصوص الرسوم المطلوبة على محمول السفن ، نزاع كاد يفضى الى تحميل الخزينة المصرية عبء نفقات لم تكن في الحسبان .

فان الشركة ، اتباعا لحرفية الامتياز الممنوح لها ، كانت لغاية صيف سنة ١٨٧٢ قد تقاضت عشرة فرنكات على كل شخص ، وعشرة فرنكات على كل طن ، من السفن التي اجتازت ترعتها . على انها تقاضت ذلك الرسم ، فيما يختص بوزن الحمولة ، على قاعدة المتبع لدى كل دولة في تقرير حمولة سفنها .

فما لبث أن اتضح لها أن المبالغ المتحصلة على هذه القاعدة لا تكفى لتوزيع أرباح . فأعلنت العموم بأنها ابتداء من أول يولية سنة ١٨٧٢ ستحصل الرسم المفروض على محمول السفن ، على قاعدة محمولها الحقيقي ، لا على قاعدة محمولها المسجل .

فأبت شركة " المساجرى البحرية " الاذعان الى ذلك الطلب . فقاضتها شركة ترعة السويس أمام المحاكم الفرنسية ، وفازت عليها .

فطلب التجار وأصحاب المراكب البريطانيون الى وزارة الخارجية البريطانية التدخل في الأمر . فأدى ذلك الى مخاطر سياسية ، فالى تعيين مندوبية دولية مؤلفة من مندوبى اثنتى عشرة دولة بحرية اجتمعت فى الأستانة فى أكتوبر سنة ١٨٧٣ ، لدرس المسألة .

فبعد تداول آراء وأفكار ونتائج ، مدّة ثلاثة أشهر ، أصدرت المندوبية تقريرا أنكرت فيه على الشركة مطلوبها ؛ ولكنها ، اعتبارا للضحايا التي تكبدها المساهمون ،

أشارت بزيادة أربعة فرنكات على الرسم المقترز على كل طن مسجل على غير الطريقة الانجليزية ؛ وزيادة ثلاثة فرنكات على الرسم المقترز على صافي كل طن مسجل طبقا لتلك الطريقة .

وصدق الباب العالي على هذه القاعدة ، بصفته صاحب الشأن السياسي على القتال . وكلفت الشركة بتنفيذ قرار المندوبية ، ابتداء من ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤ فاحتج المسيودي لسبس على ذلك ، وهدد بغلق القتال . فأندره الخديو ، بناء على أمر ورد اليه من الأستانة ، بأنه إذا نفذ تهديده فالحكومة المصرية تأمر جنودها باحتلال التركة ، وتدير شؤونها بنفسها .

فامثل دى لسبس ، إذ ذاك ، وحصلت الرسوم لغاية فبراير سنة ١٨٧٦ على القاعدة التي قررتها المندوبية إلا فيما يختص بسفن جميع الدول الحربية وجنودهم ؛ فانها استمرت تدفع الرسم الأول .

وكاننا بالخديو ، لغاية هذا الحين ، لم يكن واقفا على حال ماليته الحقيقية ؛ ويظنها ، بناء على تفهيمات وزيرها ، متينة القواعد ، مفعمة الخزائن .

ودلينا على ذلك انشغاله بتوسيع نطاق الأعمال التجارية في بلاده ، وفي توسيع دائرة فتوحاته .

أما توسيع نطاق الأعمال التجارية فقد رأينا ، في غير هذا المكان ، أن سموه ماقئ يواليه منذ ارتقائه عرشه . ولا غرابة ، فان ميوله التجارية لم تكن سرا لأحد ؛ وإقدامه على الاتجار بمحصولات أملاكه ، حتى بعد ارتقائه سدة الامارة ، بلغ حدا حمل من كان يزاوهم في الميدان على الطعن عليه بمراة في مدة جرائد : كأن الاتجار

توسيع نطاق
الأعمال التجارية

محظور على أمير . وبلغ من هيامه في ذلك أنه قال يوما في باريس عند اطلاعه على حركة العمل في بورصتها (إذا صحت الرواية) : « لولم أكن خديو مصر ، لتمنيت أن أكون سمسارا هنا ! » .

ففى أوائل ربيع هذا العام ١٨٧٤ بعث يطلب من وزارة الخارجية الانجليزية أن ترسل اليه موظفين من ذوى الدراية والخبرة لتنظيم وزارة التجارة التى عزم على ايجادها ؛ ولوضع خطة لعدة اصلاحات وانشاءات يرى البلاد فى أشد الاحتياج اليها ؛ من ذلك تحرير احصائيات كاملة لحركة التجارة المصرية ؛ واجراء تعداد شامل لسكان القطر المصرى ، وانشاء غرف تجارية ومراقبة سيرها وأعمالها ؛ ووضع قوانين للسماسة والصيارفة والباعة المتجولين ؛ وتشجيع العمل الاستغلالى والفنون الاستغلالية وتوسيع نطاقها بايجاد مدارس للصنائع والفنون ؛ وتقرير الموازين والمكايل وتنظيمها ؛ وتجهيز ما يلزم من معاهدات تجارية ، وتعريفات للجمارك والمكوس ؛ ومراقبة جميع الأحواض والمخازن الجركية المصرية ؛ ووضع نظام للصايد فى النيل والبحيرات ؛ ومراقبة أعمال ترعة السويس ؛ ودرس مالى البلاد الأخرى من تشريعات تجارية .

وطلب أن يكون المندوبان مستعدين ، اذا لزم الحال ، للسفر الى الخارج فى مهمات تجارية . فلبت وزارة الخارجية طلبه ، وأرسلت موظفين من كبار موظفى وزارة التجارة البريطانية ، اسماهما نيل واكتن ، أخذا على عاتقهما القيام بالمهمات العديدة التى عهدت الى كفاءتهما .

وأما توسيع دائرة فتوحاته فقد تكلمنا عنها بتفصيل فى غير هذا المكان . وبينما هو منهمك فى ذلك جميعه كان اسماعيل صديق ، السيزيف الحديد ، يكده ، من جهته ، كذا عنيفا فى درجعة مضمرة مالىته .

ولكن الأنباء التي وردت من دار السعادة ، في تلك الأثناء ، زادت في مشقة مهمته . فان الحوالات التركية المستحقة الدفع في ١٣ يناير سنة ١٨٧٤ بلندرة لم تدفع واحتج عليها . ومع أن المالية المصرية كانت منفصلة تمام الانفصال عن المالية التركية ، وليس هناك تضامن بين الاثنين ، فان الملاء لم يسعه ، لدى ذلك التوقف ، إلا تقرير مقارنة وارتباط بينهما وتوقع حذو المصرية حذو التركية .

فنجم عن ذلك رعب فجأى في الأسواق المصرية كاد يكون قاتلا .

ولما كانت الأملاك الخديوية قد أصبحت ، بمجهودات اسماعيل صديق باشا ، مشتبكة تمام الاشتباك بصعوبات الخزينة المصرية ، ومهددة بما يهدد هذه ، رأى الوزير أن يعزز مركزه لدى مولاه ببدء نصيحة مفيدة له . فأشار عليه بأن لا يبقى على اسمه من ممتلكاته سوى معاملته السكرية المرهونة ضمانا لسداد قرض سنة ١٨٧٠ ، وما يقرب من مائة ألف فدان ، وأن ينقل باقى أملاكه ، بكيفية شرعية الى أسماء الأميرات والأمراء من أسرته الخاصة .

نقل الأملاك
الخديوية الى
أسماء الأمراء
والأميرات من
البيت الاسماعيلي

فاستحسن (اسماعيل) رأى ، بعد أن وثق من الخطر الذى بات يهدد ثروته ، وأنشأ دائرة جديدة دعاها " دائرة الأمراء " وكلف قاضى القضاة ، ومفتى الديار ، ورجال الشرع ، ومستخدعى المحاكم بالاشتغال فى نقل تكليف أملاكه الباقية الى أسماء الأميرات زوجاته ، والأمراء أولاده . ففضى رجال الشرع فى ذلك العمل نيفا وشهرين ، وأبرزوا المحجج الجديدة منصفة بجميع الأوصاف الشرعية المطلوبة ، وموقعا عليها بالأختام التى من شأنها حمايتها من كل طعن .

وأقبل (اسماعيل) يفكر فى الوقت عينه فى أمر تأسيس شركة فنية استغلالية ، يكون غرضها حفر ترعة تسير من مصر الوسطى ، فتتحد نحو الشمال ، محاذية

السلسلة العربية، فتجتاز القاهرة بين تجايف جبل المقطم الوسطى؛ فتمكن من رى الجزء الشرقى من قمة الدلتا ومن انشاء جملة شلالات مياه متعاقبة ذات قوة هائلة، يستطيع استخدامها لتحريك آلات مصانع كبرى .

ولكن المالين أبوا، بالأسف، أن يمدوه بالأموال اللازمة لانجاز ذلك المشروع البديع . ولا ندرى لماذا لا يقدم على تنفيذه الآن، فتولد من تلك الندافات قوة كهربائية عيفة تغنى مصر، فى استنارتها بالنور الكهربائى، وفى تشغيل معاملها، عن الفحم الحجري والكيروسين .

وكانت نتيجة الاضطراب الهائل الذى أحدثه فى السوق المصرية توقف تركيا عن الدفع، ونتيجة ازدياد الصعوبات والشدائد حول المالية المصرية، ان اسماعيل صديق باشا شرع يفكر، للخروج من مأزقه الحرج، فى الإقدام على بيع أطيان الأوقاف الخيرية كلها التى فى القطر المصرى؛ وعرض المشروع على الخديو، وحببه اليه .

ولكن (اسماعيل) أبى اعتماده وزجر وزيره عنه . فقول الوزير وجهه شطر عمليات بيع؛ وتمكن : (أولا) من تصريف حوالات بمبلغ مليون من الجنيهات يستحق دفعها بعد ستة أشهر، بفوائد قدرها ٢١ فى المائة؛ و(ثانيا) من بيع مليون إردب قمح، بسعر جنيهه الإنجليزي الإردب، وخمسمائة ألف إردب فول بسعر ٨٢ قرشا صاغا الإردب، تسليم سبتمبر وأكتوبر، على أن يكون دفع ثلثي ثمنها فى مارس، والثلث الباقي فى أبريل .

ولكن الأحوال، بالرغم من ذلك جميعه، استمرت سائرة من سيئ الى أسوأ . فبلغ خصم حوالات المقابلة، فى أواخر شهر مارس، من ٢٣ الى ٢٦ ٪؛ وبلغ سعر

الفوائد المطلوبة على كل عملية من عمليات التحويل أو العكس بالبورصة ، ٤٨٪ .
وما فقي سبر القرض يتدهور حتى نزل الى ٦١٪ .

فبلغت الأنفوس التراقى وأخذ كل المشتغلين فى الأمور المالية ينتظرون بأنفس
جزعة حلول ساعة الخراب العام .

ولكن اسماعيل صديق باشا ، وقد أصبح مركزه أخرج من مراكز الجميع ، وفق ،
لكثرة ما أتعب فكره ، وفتقه الى تدير جاء للكل بمثابة الفرج الذى لم يعد أحد ينتظره
ويمكنه من الاستحمام بالذهب استحمامه الأخير .

فقد كان يوجد ضمن مصالح الحكومة مصلحة بقيت بعد ذلك دهرا ، كانت
تعرف باسم "مصلحة الرزنامة" ؛ وأحسن تعريف لها أنها كانت عبارة عن صندوق
أمانات ، له حق التصرف فى رءوس الأموال المودعة فيه ، تصرفا أبديا ، على شرط
قيامه بدفع معاشات متفق عليها للمستحقين .

بجمع وزير المالية المجلس الخاص ، كما كان جمعه لمسألة المقابلة ، وبعد أن عرض
فكرة مشروعه عليه ، وحمله على استحسانها ، استكتبه تقريراً للحدود جاء فيه : « أن
عددا كبيرا من الأهالى يحتفظون بأموال جسيمة لا يستثمرونها لعدم معرفتهم كيفية
استثمارها ، ولأن القرآن الشريف يحظر الأقراض بفوائد . فوزير المالية ؛ بعد كثرة
التفكير والتأمل ، وفق الى إيجاد وسيلة لاستثمار تلك الأموال بما يعود على البلاد
بكبر رخاء ؛ وعلى المشروعات التجارية بأكبر سعة ؛ وعلى الفنون والصنائع الاستغلاية
بأعظم فائدة ؛ تلك الوسيلة هى أن تصدر الرزنامة سندات لإيراد مؤبد بما لا يتجاوز
قيمتها خمسة ملايين من الجنيهات الانجليزية .

ولا يرى المجلس أن يتعدى هذا المبلغ ؛ لا لأن المال غير موجود في البلاد ، ولكن لأن مشاغل الحكومة كثيرة ؛ ومهما بلغت رغبتها في العمل على الخير العام ، فلا قبل لها على تحمل أعباء قد تنوء بها .

وبناء على ذلك ، فإن المجلس الخاص يقترح إصدار سندات رسمية بالقيمة المذكورة ، تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن بعضها جنبيين ونصفا ، وثمن البعض الآخر خمسة جنبيات ، وتسرى عليها فوائد بواقع ٩ ٪ سنويا تدفع شهريا للمكتتبين في عموم المراكز . وأن تبقى سجلات الاكتتاب مفتوحة مدة خمسة أشهر ، وتدفع قيمة السندات حين الاكتتاب بها » .

فاعتمد الخديو ذلك التقرير ، وأمر بتنفيذه في الحال ؛ وهو معتقد أنه ينفع رعاياه وحكومته معا .

فما مضت أيام قلائل على فتح سجلات الاكتتاب إلا ووردت الأنباء من داخلية البلاد بأن الدفع فاق مليونين وخمسمائة ألف جنيه ، وإن اكتتاب أهالى مدينة طنطا وحدها بلغ نصف مليون جنيه ؛ ومع استمرار الضغط والتأثير على عقول الريفيين والمدنيين ، وعلى بطون أرجلهم ، ما قى قدر المبالغ الموزدة يرتفع ، حتى بلغ ثلاثة ملايين وأربعمائة وعشرين ألفا من الجنيحات !

فلم يكن بد ، والحالة هذه ، من أن تتأثر أسعار السوق بهذه النتيجة الباهرة . ففي طرفة عين تحسن معدل خصم حوالات "المقابلة" وأذونات الدائرة ٥ ٪ . وصعدت أسهم القرض الأخير ٣ ٪ .

وبفضل تلك العملية أصبح في الامكان التطلع بهدوء سريرة وارتياح قلب الى دخول الصيف . وما زاد الطمأنينة رسوخا هو أن الخديو صمم على عدم مغادرة القطر

في تلك السنة ، للذهاب الى أوروبا أو الأستانة وعزم على تمضية فصل الصيف على ساحل البحر الأبيض في مصيفه بالرمل ؛ وان هذا العزم حدا بجميع ذوات القطر الى الاقتداء به ؛ لأنه مع بقاء سموه على ضفاف النيل لم يكن يحسن بكل من كان ذا وجهة السفر الى الخارج ؛ فان (اسماعيل) كان يعرف سراة عاصمته واحدا واحدا ؛ ولم يكن يرى بعين مرتاحة مغادرة أحدهم القطر ، مع بقائه هو فيه . فاقصدت بذلك مبالغ جسيمة ، كانت تصرف سنويا في المصايف الأجنبية ؛ وعاد اقتصادها على المداولات النقدية بخير عميم .

ووقرت في النفوس مقدرة المسالية المصرية على الخروج من المآزق الحرجة . وشرع الوزير يؤيد هذا الاعتقاد في قلوب المرتابين ؛ بإماطة اللثام عما لا يزال لدى الحكومة من الوسائل والموارد ، كخصص التأسيس في شركة القنال ، وأسهمها - وكلها لا تزال خالية من كل رهن - والخيرات العميمة الموجودة في البلاد ، والتي في استطاعة ادارة جيدة انحراجها منها ؛ وشرع يرّد الكلمة المروى صدورها عن أحد أكابر الماليين في ولاية في باريس ، وهى : "ما دام النيل يجري ، فصر لن تنفك تسدّ ديونها" .

فوقرت الثقة ، شيئا فشيئا ، في النفوس ؛ وامتألت أوروبا ذاتها بها . فأقبلت لتعامل ، من جديد ، مع وزير المالية بمشترى إفاداته وحالاته ؛ وأقدمت نقابة قوية على رفع شأن القرض الأخير . فصعدت أسعاره حتى بلغت في ٢٦ سبتمبر ١٧٧ ١/٢ ؛ وصعدت أسعار الدين السائر أيضا .

ولما كان هذا الأمر غريبا ، بدأت السوق تعتقد أن عاملا جديدا دخل في المضمار ؛ وأنه لا بد من أن يكون وراء "الانجلو اچيشن بانك" - الذى طفق يحتكر الأعمال

المالية ، وكان لمديره بمصر مركز سام في السراى — قوة مالية من الدرجة الأولى
تسند إجراءاته ؛ لا سيما منذ أقدم ذلك البنك على تسليف الوزير ثلاثة ملايين جنيه ،
مقابل سندات تدفع قيمتها بفوائدها ، بواقع ١٤ ٪ . بعد مضى سنة .

ولم يكن اعتقاد السوق في غير محله . فان تلك القوة انما كانت مشخصة في بنك
فرنسا العقارى . وكان من شأن اقباله على مساعدة المالية المصرية تثبيت قلوب
الخائفين ، وتبديد مخاوف الوجلين .

دخول البنك
الى فرنسا
في المضار

فاخذت الأوامر بمشترى حوالات المالية وأذونات ترد الى الاسكندرية من
لندن ، وعلى الاخص من باريس ؛ وأخذت كل سفينة ترد من الأستانة وسوريا
أو من أوروبا تأتى الى القطر بكمية لا يستهان بها من النقود ، حتى نزل معدل الفوائد
الى ٩ ٪ .

فما وسع الوزير إزاء ذلك جميعه إلا إبداء استغرابه واستعجابه اللذين ؛ وبعد
ما كان يتصيد المشترين والنقود ، أصبح المشترى يهرولون اليه ، والمال يتدفق
نحوه . وأذاعت الجرائد اليومية إذ ذاك أنه رأى نفسه مضطرا ، ذات مرة ، الى
رفض اقتراح ابدال عدة أذونات تستحق بعد ثلاث سنوات بفائدة قدرها ١٢ ٪ ،
بعده ملايين من الجنيهات .

وأصبحت مصر مرمى أنظار المطامع المتقدمة فى الدوائر المالية فى الاستانة
وباريس ؛ وبلغ من تلك الدوائر أنها أرسلت مندوبين من قبلها الى الخديو لتخاطبه
فى عقد قروض جديدة . ولكن الخديو أبى الدخول فى عملية مالية من ذلك النوع
لاعتقاده أن البلاد غير محتاجة إليها ؛ والوزير عينه أصم أذنيه لوقع كل اقتراح ، مدعيا
أنه لا يستطيع البت فى أى طلب من الطلبات المقدمة اليه ، حتى يتضح له مبلغ

ما حصل من اكتتابات الروزنامة . فبقيت عدّة مئات من آلاف الجنيهات فى أيدي أصحابها الممولين بدون استثمار .

غير أنها لم تبقى طويلا ؛ وما لبث الوزير أن عاد الى عبثه بالمسألة المصرية .

عود الوزير الى
العبث بالمسألة

ففى أوائل فبراير سنة ١٨٧٥ اتفق على عملية قدر قيمتها مليونان ونصف من الجنيهات ، على أدونات تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر ، بفوائد ١٢ ٪ فى السنة ؛ ثم بعد أيام قليلة ذاع فى الملاً نبا اتفاقه على عملية أخرى قيمتها خمسة ملايين جنيه بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، تدفع ما بين أول أبريل وأول أغسطس ، بدل حوالات تستحق ما بين أول فبراير سنة ١٨٧٦ وأول يناير سنة ١٨٧٧ ؛ ويجب دفع قيمتها فى لندن .
وتلاهذه العملية عملية أخرى قيمتها ثلاثة ملايين ، صدرت حوالات دائرة سنّية بضمانة المسألة .

فما تمت هاتان العمليتان إلا وارتج الرأى العام بأوروبا ، لا سيما بلندن ، ارتجاجا أليما ؛ ولكن موقف سوق باريس وعطفها على الأوراق المسألة المصرية أزال ذلك الارتجاج : فعادت الحال الى ما كانت عليه من ثقة ثابتة وقود غزيرة ؛ وعاد الاطمئنان الى القلوب .

الخلاف بين
الباب العالى
والجبل الاسود

غير أن نشوء الخلاف بين الباب العالى والجبل الأسود ، وقضية فلبار التى أزعجت الأسواق برهة ، ونزول الأوراق المسألة التركية المستمر ، ومشكلة الهرسك — هذه جميعها ما لبثت أن عكرت صفاء الجوّ ؛ وزادته تعكيرا الحالة المسألة فى تركيا ، بالرغم من الجهود التى بذلتها بعض الجرائد ، لتبرهن على عدم وجود تضامن ولا ارتباط بين مالىتى مصر وتركيا ، ولا وجه للمقارنة بينهما .

وبينما تشتد قلة النقود بالاسكندرية ، أخذت أنباء أوروبا تزداد سوادا :
فالأزمة ازدادت حرجا في الهرسك ؛ والضيق المالى وارتفاع الخصب بلغا أشدهما
في فرنكفورت وبرلين ؛ وطلبات النقود توالى بكثرة غير معتادة في أسواق لندن ؛
والعلائق السياسية توترت بين لندن وبيكين .
فقلقت الأفكار ، وسقطت القلوب .

وإذا بأشارة برقية وردت في مساء ٧ أكتوبر الى البورصة ، تنبئ بأن الباب العالى ،
شبه افلاس تركيا
ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ ، سيدفع فوائد ديونه : النصف نقدا ، والنصف
الثانى سندات تحمل فوائد قدرها ٥٪ .

فأبى الناس ، فى الأول ، تصديق ذلك النبأ ، لاستبعادهم اهتمام رجال الأستانة
بما توجه تعهداتهم ثلاثة أشهر مقدما . ولكن الخبر مافى أن أكد ، وأعلن رسميا .
فضجعت السوق دهشة ، فغضبا ، فرعبا . وانهارت الأسعار انهيارا مزعجا .
فأسرع الوزير الى ادعائها : فأمر أن تدفع استحقاقات أول نوفمبر التالى ، مقدما ؛
وأن تخصم استحقاقات ٩ نوفمبر بسعر ٤٪ ؛ ووضع تحت تصرف بنكين سماهما
للعوموم مبالغ جسيمة ، لتسهيل التصفية التى كان الكل يخاف عواقبها ؛ وشمل ،
فى الوقت عينه ، تحصيل الضرائب ؛ وبعث ، أولا فأولا ، كل ما حصل منها الى
محافظة الاسكندرية .

غير أن أنباء الغد كانت نكبة على الأوراق المالية الشرقية : فالورق التركى المعروف
بخمسة فى المائة هبط الى ٢/٣ ؛ واتبع الورق المصرى حركة الهبوط ؛ فوقفت حركة
الأعمال ، وحمد دولابها ! وبات الجميع يتوقعون فى التصفية المقبلة الخراب التام .

وإذا بجرائد لندن هبت تقبح المخاوف ، وتتلج القلوب ، بنشر مقالات متتابعة لرجلين من كبار الخبيرين بالأحوال الشرقية : المستر فولر والسير صموئيل بيكر .

أما المستر فولر فمهندس الحكومة المصرية الاستشاري ، وكان الخديو قد كلفه ، ضمن أعمال أخرى هامة ، مد خط حديدى بين البحر الأحمر والنيل الأعلى ، فما كان ليسع أحدا إلا تضديق أقواله فى كل ما يختص بالفن والأشغال التى تمت بمصر ، كتوسيع مرفأى الاسكندرية والسويس ، وزيادة سكك الحديد ، وحفر عدّة ترع للرى ، وتبليط شوارع الاسكندرية ، وتصليح شوارع مصر ، وإنشاء الكثير منها والأحياء العديدة ، والتنوير بالغاز ، وتحسين نظام الطرق العمومية فى عدّة مدن داخلية ، وإنشاء معامل السكر فى الصعيد الخ الخ .

فالمستر فولر أكد فى مقالاته أن كل الأموال التى حصلت الحكومة المصرية عليها ، بطريقة الاقتراض ، صرفتها فيما عاد بالمنفعة الكبرى على البلاد ، وعلى إنماء خيراتها وتكثيرها .

وأما السير صموئيل بيكر — ونحن نعلم من هو ، وما كان لمؤلفانه عن رحلاته وأعماله من دوى كبير فى عالم الجغرافيا والتحرير — فقد قال بصراحة ، فى مقالاته ، إن السبب فى الأزمة المتعبة السوق المصرية إنما هو جهل ثلاثة أرباع حملة الأسهم ماهية العلائق بين مصر وتركيا ، جهلا تاما ، وأكد أنه ليس بين طريقي البلدين الادارية والمالية شبه مطلقا . وختم أقواله باطراء الخديو ثناء مستحقا ، فمجده روحه الاجتماعية اللطيفة ، وتصور ذهنه الفائق ، وهمته الشماء ، ونشاطه الذى لا يعرف الكلل ولا المال ، وسعة معلوماته ، ورق أفكاره وسيرها فى مجارى العقليات الحرة السامية ،

ورغبته الأكيدة في وضع القطر المصري في مصاف دول أوروبا الأكثر تمدنا ، واهتمامه في حفظ سمعته نقية ، لا تشوب طهارتها شائبة الخ الخ .

وانضم الى هذين الكاتبين كاتب ثالث يقال له المسترشو تطوع ، هو أيضا ، من تلقاء نفسه ، بإزالة الريب والشكوك المحيطة بحال السوق المصرية .

فوقعت كتاباتهم موقع الاستحسان عند "الستوك اكستشينج" (بورصة) بلندن ، وساعدت حركة التحسين التي بدأت بشاثرها في ٢٥ أكتوبر ، واستمرت آخذة مجراها : حتى مرت تصفية القرض الأخير بسهولة ، خلافا لما كان يخشى .

وإثباتا لحقيقة أقوال أولئك الكتاب ، وتأكيدهم بأن المالية المصرية قوية لا تترزعزع ، أصدر محل "درفيني وشركائه" — وكان بنكا من بنوك الاسكندرية الأكثر أهمية — تقريرا جاء فيه : « ان مبلغ عموم أقراض الحكومة والدائرة معا يبلغ ، لغاية أول يناير سنة ١٨٧٧ ، ستين مليونا وخمسمائة وواحد وثلاثين ألفا وثلاثمائة وستين جنيها توجب دفعا سنويا ، للفوائد والاستهلاكات ، قدره ستة ملايين ومائة وثلاثة وثمانون ألفا ومائة وأربعة وثلاثون جنيها ؛ وان مبلغ الدين السائر بات ينحصر في العمليتين الأخيرتين اللتين تمتا بواسطة "الانجلو اچپشن" أى في ستة عشر مليونا ، توجب دفعا سنويا ، للاستهلاك والفوائد ، قدره مليونان ونصف من الجنيهات . أى أن جميع ما يوجبه الدين المصري بأكماله من الدفع ، للاستهلاك والفوائد ، مبلغ ٦٦٨٣١٣٤ جنيها .

وبما أن مجموع إيرادات القطر يبلغ نيفا وعشرة ملايين ، جنيه فاذا خصم المبلغ المذكور أعلاه منه ، بقي لدى الحكومة مبلغ ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه لمصاريف الإدارة . وهو مبلغ كاف تمام الكفاية » .

هذا التقرير المبني على أرقام صحيحة قوبل من الرأى العام مقابلة جميلة ، وكان له الشأن الممدوح فى إعادة الثقة بالحكومة المصرية الى حملة أسهمها .

أنباء السوء

ولكن أنباء السوء ما فتئت لتتوالى وتتعاقب : فلا لندن ولا باريس كانتا خاليتين من المشاكل السياسية والمالية ؛ وأخبار الأستانة كانت تزداد خطورة يوما فيوما ؛ وأخيرا ماورد منها مقابلة بين السلطان والجنرال اجنا تيف الروسى ، علقته الجرائد والمحادثات العمومية عليها تعليقات ذات شأن ؛ والاشارات البرقية أخذت تتخصض بأهوال عما قد يقع على الحدود الفاصلة بين النمسا وتركيا ؛ وأتت خطبة ، ألقاها المستر دزرائيل ، كبير وزراء الانجليز ، واشتملت على خوف وهلع من جراء ما قد تجر اليه نكبة تركيا المالية من مصائب ، ضغنا على إبالة . وذلك بينا الأيام تدنى استحقاق أقول ديسمبر ، أى استحقاق دفع عدة ملايين من الحنيها ، إدناء سريعا ؛ والشعور عام بأنه ليس لدى المالية ما يمكنها من دفعها ؛ بل وحديث البعض أن الوزير — وقد أعيته الحيل — صخر وملّ واعتراه يأس لا يقاوم : فبات ينتظر وقوع الحوادث بما تشاء أن تجرى ، دون أن يكون لديه رغبة أو نية فى درء عواقبها أو تحويل مجاريها ، قائلا لمن أراد تنبيهه الى أى عمل : ”المكتوب مكتوب !“ .

فهل من الغرابة اذا بات الموقف فى منتهى الحرج ؟ واذا تناقلت الألسن أن أحد أصدقاء اسماعيل صديق باشا ذهب ليزوره ، لكى يقف منه على حقيقة أحوال المالية ، فرجع من عنده ، والهول كاد يجعل شعر رأسه أبيض ؟ فان الوزير ، حينما رأى نفسه مشددا عليه فى عقرداره ، اعترف لزارئه بأن الخزينة لم يعد فيها من النقود إلا ما يكتفى لسداد احتياجات بضعة أيام فقط . وأما بعد فيفعل الله ما يشاء !

فذهب الزائر من عند اسماعيل صديق باشا الى قصر الخديو ، ووجه اليه ، باحترام ، بعض أسئلة من التي كان قد وجهها الى وزير المالية ؛ فأبدى (اسماعيل) جهله الحالة المالية بالتام لتركه إياها تحت تصرف وزيره الأمين ؛ وقال انه لا يشك مطلقا في أن الخزينة ستقوم بدفع ما عليها حينما يطلب منها دفعه ؛ لأن صديقا لم يقل له أبدا ما يشتم منه انها في ضيق . فنقل محادثته اليه ، في الحال ، آخر ما أجاب به اسماعيل صديق على أسئلته ؛ وأكد له أن الخزينة تصبح خالية خاوية بعد خمسة عشر يوما . فأجاب (اسماعيل) : «أجل ! ان يكن الأمر كما تقول ، فانا سنفعل كما فعل السلطان ! » .

وليته فعل ، حينما آن الوقت ! أوليت فعل ذلك كان في الاستطاعة ! فان المرابين الذين استغلوا مجهوداته المبذولة في سبيل تقدم بلاده الأدبي والمادى ، وجعلها شقة من أوروبا ، ليختربوه ويخربوا بلاده ، انما كانوا لاقوا ، في خسارة جانب من أرباحهم الجائرة ، لا من رعوس أموالهم المقروضة ، جزءا من الجزاء الذي كانوا يستحقونه ، والذي كان يجب قانونا أن يناهم ! لأنهم انما تقاضوا ، على زعمهم ، ربا فاحشا ، بسبب وجود خطر على تقودهم المسلفة . فما كان أجدر بهم ، إذا ، أن يتحملوا عواقب تلك المخاطرة !

ولكن شأنا (اسماعيل) أخذ يبرهن له أن موقف تركيا إزاء أوروبا فريد في بابه ؛ وأن المقتضيات السياسية الموجبة مراعاة المالية العثمانية ، بنوع خاص ، لا وجود لها بالنسبة لمصر ؛ وأن الأفضل ، والحالة هذه ، دفع الدين ولو باحتمال تضحيات جمة : أولى من خلق أسباب لمداخلات أجنبية في شؤون الحكومة ، قد تغير الأيام والحوادث شكلها ، وتصبغها بغير صبغتها الأصلية ؛ وأنه يرى أن الأنسب ، إزاء

الصعوبات الكائنة، أن يتقدم الخديو بنفسه الى طلب مراقبة أوروبية على ماليته، لإثبات استقامة حكومته التامة ومحاسن نياتها، وصدق مجهوداتها فى خير الشعب، وشدة اجتهادها الاجتهاد كله للقيام بتعهداتها المالية، قبل أن تقدم أوروبا على إيجاب تلك المراقبة عليه؛ لأنه إن يفعل ذلك، فقد يجد فى المستقبل درءا لكل شبهة بل لأردأ الطوارئ، فيما لو أبى النحس إلا وقوع ما ليس فى الحسبان !

فراقت النصيحة فى عين (اسماعيل) . ولم يمض أسبوع على إبدائها إلا وشاع الخبر فى لندن فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أن خديو مصر بعث يطلب من الحكومة البريطانية إرسال بعض كبار موظفى ماليتها لمراقبة الأقاليم المالية المصرية .

وفى الوقت عينه أصدر الخديو أمره الى وزير ماليته ببذل ما يمكن لضمان سداد استحقاق أول ديسمبر، والدفع المطلوبة على الدين السائر لمدة أربع سنوات، على قدر ما يستطيع .

فأقبل الوزير، بواسطة الانجلو اچبشن، وتحت رعاية البنك العقارى الفرنساوى الخفية، يتخاير فى أمر إصدار سندات مالية قيمتها ستة عشر مليوناً من الجنيهات لمدة أربع سنوات، تسرى عليها فوائد بواقع ١٥ ٪؛ وتكون أسهم شركة السويس التى بيد الحكومة المصرية ضماناً لسدادها؛ على أن تحول تلك السندات، فيما بعد، الى قرض، حالماً يفرغ من سداد فرض سنة ١٨٦٤

ولكن المخبرات طالت، والوقت أزف، والوزير لم يكن يستطيع الانتظار. فرغب فى أن يستفيد حالاً من الـ ١٧٦٠٠٠ سهم التى بيده، وشرع يتخاير سرا فى بيعها بواسطة بنك فرنساوى بالاسكندرية .

فعلم قنصل إنجلترا بالمخابرات المعقودة؛ وأبلغ سمو الخديو، بناء على تعليمات وردت إليه من دولته، أن الحكومة البريطانية وطنت عزمها على المزايدة على كل ثمن يدفع في الحاضر أو في المستقبل من أى كان، لمشتري تلك الأسهم.

فأدى ذلك الى تراحم بين عمال النفوذ الفرنسي وعمال النفوذ الإنجليزي بمصر وأوروبا؛ وأخذت المخابرات هنا وهناك لتكيف تارة بشكل تأمين تلك الأسهم على سلفة، وطورا بشكل بيعها؛ والقنصل الفرنسي بمصر يجتد ويحتد ليضمن لمالي أتمته، أو لحكومته، إما هذا الأمر وإما ذاك؛ والإنجلو أچپشن يسعى في تخييب مجهوداته، لرغبته في أن يكون هو المفضل؛ والقنصل الإنجليزي يجاهد جهادا عنيفا لتحويل أنظار الحكومة المصرية نحو عاصمة بلاده، حتى أدى السعى في النهاية الى تخلي الحكومة الفرنسية والدوق دى كاز وزير خارجيتها، بالرغم من صداقته الشخصية للخديو، عن رغبة الشراء، والى تشبث المستر دزرائيل، كبير وزراء إنجلترا، به تشبثا كليا.

ولما كان البرلمان مفضوضا مسرحا، وكان غير متيسر لذلك السياسى الحصول على تصديق منه لمشتري تلك الأسهم، توجه دزرائيل من وقته الى بيت روثشايلد الإنجليزي وعرض رغبته عليه؛ وسأله عما كان يريد أن يقرضه المبلغ المطلوب، ريثما ينعقد البرلمان، على أن تكون ضمانته الوحيدة، لغاية ذلك الحين، كلمة شرف وزير بريطانيا العظمى الأول. فكان جواب روثشايلد أنه قام، وأخرج من خزينته المبلغ المطلوب، ووضعه من وقته تحت تصرف قاصده.

فأبرقت أسرة دزرائيل طربا، وأبرق في الحال الى قنصل إنجلترا بمصر: «أن أخبر الخديو أن الحكومة الإنجليزية تقبل شراء أسهمه في ترعة السويس بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات!» — وهى تساوى الآن مائتى مليون تقريبا.

بيع أسهم مصر
في شركة ترعة
السويس

فرع القنصل الخبر الى (اسماعيل) . ولما كان في المبلغ المعروض ربح للحكومة المصرية قدره ٤٥٠٠٠٠ جنيه ؛ وكانت كوربونات - قطيعات - تلك الأسهم ، لغاية سنة ١٨٩٤ ، قد فصلت عنها ، فيما دفع لدى لسبس ؛ فلم يكن تمت خسارة أى ايراد وقضى للحكومة المصرية ، قبل (اسماعيل) البيع ، وصدق عليه . فلما انتشرت انبأؤه وذاعت ، كان لها وقع شديد في كل جهات المعمور ، ماليا وسياسيا .

أما سياسيا ، فلأن الكل رأوا في إقدام إنجلترا على مشترى تلك الأسهم عملا خطيرا ، قد تنجم عنه نتائج تؤدى إلى انقلابات ليست في الحسبان ، ان لم تكن قاضية قضاء مبرما على مستقبل تركيا ومصر معا ، فعلى علاقات مصر بتركيا على الأقل . وعليه فان الدوائر الرسمية في فيينا وبرلين وبتروجراد وباريس علقّت على المشترى تعليقات اشعرت بالاضطراب العميق الذى اعتراها .

وأما ماليا ، فلأن دفع استحقاقات أول ديسمبر أصبح ممكنا ، بل مضمونا ؛ وبات شجون القلق ، والخاوف المتتابة الصدور بخالب حادة ، مقضيا عليها ؛ واضمحى من المؤكد بعد ذلك أن مساعدة إنجلترا المالية لمصر لن تقف عند ذلك الحد .

إيفاد إنجلترا
كيف ولجته

وفي الواقع فان حكومتها أجابت طلب (اسماعيل) ، واختارت المستر اسطفان كيث ، ليشغل مركز مستشار مالى له .

والمستر اسطفان كيث كان من الاهمية الشخصية بحيث لم يكن يمكن أن تقف مهمته عند حدّ التقاط الاستعلامات اللازمة لتحرير تقرير شامل عن الحال فقط ؛ بل كان لابد من أنها تتجاوز إلى الإشراف على أعمال الحكومة المالية ، وتسييرها في طريق قويم .

وظهرت نتائج ما كان لبناء شراء الأسهم من وقع في التمل الذي لعب برهه بعقول المضاربين ، لا سيما المطلعين منهم على لهجة الجرائد الانجليزية . فانه خيل اليهم لحظة أن الأوراق المصرية أصبحت تساوى الأوراق الانجليزية عينها ، وإلا فانها أصبحت تساوى على الأقل مساواة تامة الأوراق الهندية في قيمتها ومتانتها . كما أن تلك النتائج ظهرت أيضا في حركة الصعود التي ذهبت بأسعار قرض سنة ١٨٧٣ من ٥٤ إلى ٧٢ في ظرف خمسة عشر يوما .

ومما زاد في ثقة السوق أن أموال الضرائب أخذت ترد بغزارة إلى محافظة الاسكندرية ، لحض عمال الحكومة المزارعين على دفعها حضبا فعلا .

فأصبح مركز وزارة المالية قويا ثابتا، وعاد الطلاب يبحث عن افاداتها، ويقتنى أطولها استحقاقا، كأنه يخشى أن لا يعود يجد منها .

في وسط هذا التمل العام، أى في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وصل الى الاسكندرية المستر كيث، ومعه الكولونيل ستوكز ، وزمرة منتخبة من موظفى وزارتى المالية والخارجية الانجليزييتين ؛ وسافر جمعهم إلى العاصمة في الحال .

فاستقبلوا فيها استقبالا شائقا؛ وأزبلوا على الرحب والسعة في ضيافة ولى النعم .

فلما وقف الجمهور على ماهية وظائف الأعضاء المؤلف منهم هذا الوفد، والمختلفين حول رئيسهم ، المستر كيث، أخذ يتأكد من أن المهمة التي اتوا من أجلها ليست مالية فحسب، بل مالية وسياسية معا . وأقبل حملة الأسهم يمينون أنفسهم بأعذب الأمانى . ولكنهم ماعتموا أن رأوا أن الحقائق غير الآمال، حينما دنت تصفية أول يناير سنة ١٨٧٦ فإن النقود أخذت لتتوارى وتقل ؛ وارتفع الخضم من ٣ إلى ٤ ٪ ؛

وتزل القرض ثلاثة بنوط ؛ وبدأت السوق تشعر بأن مؤثرات مختلفة لتضارب حول العرش المصرى ، بين أن دى لسبس ، حالم علم بيع أسهم الحكومة المصرية فى ترعة السويس ، هروى إلى مصر ، فى أمل شراء حصص التأسيس المعطاة لهذه الحكومة عينها ، وعددها خمس عشرة فى المائة من مجموع الحصص كلها .

ولكن الحكومة طلبت ، لتبيعها ، مبلغ أربعين مليوناً من الفرنكات . وحيث لم يسع دى لسبس دفعه ، فان البيع لم يتم ، وبقيت الحصص بين يدى مصر . ولى ذلك انتهت سنة ١٨٧٥ !

على انه بالرغم من المصاعب المالية والسياسية ، المشتتة حول عرش (اسماعيل) اشتدادا بلغ حدًا أحرمه استمراء كل لذة ، بل حال دون دخوله دور حريمه نيفاً وستة أشهر ، على ما أكد هو نفسه للاسترايدون دى ليون ، قنصل أمريكا العام ؛ وبالرغم من دوى المدافع المصرية فى جنوب القطر ، وجنوبه الشرق ، دوىاً أزعج هذا القطر عينه ، وأوجب زيادة فى اشتداد المصاعب المالية والسياسية ، فان هذه السنة التى تم فيها (لاسماعيل) تأسيس المحاكم المختلطة الاصلاحية ، أى تقرير سلطته التشريعية المدنية على عموم النازلين فى بلاده ، تقريراً نهائياً ، كانت العام الذى بلغ هو فيه سؤدده الحقيقى ؛ وحق له ، لولا تلك المصاعب المالية الواخرة وخزاً أليماً ، أن يستوى بهناء على غرشه ويقول : «لقد أصبح المستقبل لى حقاً !» .

الجزء الخامس

الهاوية تحت الأقدام

الفصل الأول^(١)

نحو التوقف عن الدفع

إذالرياح إذا ما أعصفت قصفت * عيدان نبع ولا يعبان بالرم

ولكن الأيام الغشومة أبت إلا أن يكون بلوغ (اسماعيل) أوج عزه وذروة مجده سرايا فقط! وأبت — أنظر الى تهكم الاقدار وعيها بالموضوعات البشرية! — أبت إلا أن يكون الاصلاح القضائى ذاته ، الذى اعتبره هو نفسه ، والذى كان فى الحقيقة تاج مساعيه كلها ، الآلة الهادمة لذلك العز ، والعجلة المدهورة لذلك المجد ، من الذروة الى الحضيض! فما أكبرها عبرة! وما أشد وقعها على النفوس!

ولو لم يكن هناك دليل على أن (اسماعيل) كان يفضل المصلحة العامة على مصلحته الشخصية ، وعلى أنه كان يعتبر قيام مجد ملكه الحقيقى على ما يعمل به من مصلحة لبلاده ، لاعلى ما يحتاج به من ملاذ ، ولا على ما يحتفظ به لنفسه من استبداد بالسلطة والنفوذ ، سوى سعيه الى اصلاح شؤون العدالة فى القطر ورغبته فى توحيد المحاكم ، ومنحه لها حق القضاء حتى بينه وبين العموم من رعاياه ، ورعايا الدول الأجنبية ، فيما قد ينجم بينه وبينهم من منازعات ، لكفى!

(١) أهم مصادر هذا الفصل : الفصلان التاسع والعاشر من "تاريخ مصر الجالى" لمجهول البادى ذكره ،

والفصل التاسع عشر من كتاب "مصر الخديوى" لادون دى ليون ، و"المالية المصرية"

للهل ، والفصل السادس من كتاب "مصر كماهى" لمالك كهن .

ولا غرابة اذا أجمع كل المؤرخين والمعاصرين على اعتبار تأسيس تلك المحاكم أكبر إصلاح أجراه (اسماعيل) في مدة ملكه ، وخير ما دل به على حقيقة نياته الصالحة نحو أمته وبلاده .

بيد أنه ، بينما كان هذا الإصلاح الخطير يتأصل في الديار ، ويبدأ بنشر ظله الوارف عليها ، كان المستر كيف والموظفون الذين معه يوالون العمل الذي أتوا من أجله ؛ ويغربلون حسابات وزارة المالية والدوائر الخديوية ، للوقوف ، بقدر الاستطاعة ، على ديونها وإيراداتها ؛ والخديو يصدر الأوامر تباعا ، ويتخذ الاحتياطات كلها ليوصلهم جميع التسهيلات التي بها يتمكنون من الوقوف على حقائق الأمور .

فكانت نتيجة مجهوداتهم تقريراً مفصلاً وضعه المستر كيف بعد وصوله بشهرين ، ورفعته الى الوزارة البريطانية ، دون أن ينشره بمصر ، أو يعلن أهم محتوياته ، على الأقل ؛ مع أن الرأي العام المهتم بالشؤون المصرية كان ينتظره ، ويترقب اعلانه بفروغ صبر ، تهدئة للخواطر واطمئنانا للقلوب ، اذا أظهر أن الحالة موجبة ذلك ؛ أو انذارا لاتخاذ الوسائل الواقية الممكنة ، اذا أظهر أن الهاوية أصبحت مفتوحة تحت الأقدام .

وانما كانت مشغولية الرأي العام وقلق أفكاره ناجمين عن أنه منذ حضور المستر كيف هذا انقسمت المعية الخديوية الرسمية وغير الرسمية الى دائرتين متعاكستين ، لكل منهما زعيم أو مدره ، وماليون ، ومؤثرات صغيرة وكبيرة ، لا بل وعيون مبثوثة حول الأمير ، ونظام احتياطات يرمى الى تملك أذنه وقلبه ، دون الدائرة الأخرى .

الحزب الفرنساوى
والحزب الانجليزى

هاتان الدائرتان كانتا دائرتى الحزب الفرنساوى والحزب الانجليزى ؛ والنتيجة الوحيدة الواضحة لمجهوداتهما كانت تعذر الوصول الى إتمام أى مشروع ، بسبب

العراقيل التي أخذ يقيمها كل حزب في طريق خصمه ، وعدم تمكنهما من الاتفاق على العمل معا ، لأنه ، بينما كانت مرامى الحزب الفرنساوى مالية اقتصادية فقط ، كانت مرامى الحزب الانجليزى سياسية قبل كل شئ .

فانقضى شهر يناير سنة ١٨٧٦ ، والحالة هذه ، بدون التوفيق الى اتخاذ أية وسيلة لدرء الطوارئ المخيفة ، المتوقع قدومها مع استحقاقات الدفع الموشك حلولها . وزاد المخاوف هلما استمر إقامة المستر كيف في القطر ، واستمرار مباحثه ، ودروسه ، دون ظهور أية نتيجة لها بعد ، وانتشار أبعاد الأخبار غرابة في الأوساط المالية المحلية عن المجهودات المبذولة من كلا الحزبين البادى ذكرهما ، لحمل الخديو على قبول هذا الاقتراح أو ذاك العرض ، المقدمين تارة من هذا الحزب ، وطورا من ذاك .

أما المشروع الذى كان ينسب السعى في تحقيقه الى الحزب الفرنساوى ، والذي كان في الواقع مرمى مساعى هذا الحزب وعلى رأسه الانجلو اچيشن بنك ، فكان توحيد الدين السائر .

وأما ما كان ينسب السعى نحو تحقيقه الى الحزب الانجليزى ، وما كانت الأوساط المالية الغربية وغيرها بمصر تعتقد في نجاحها لرغبتها فيه ، فكان أن تأخذ الحكومة الانجليزية على عاتقها جميع الديون المصرية ، المضمونة منها وغير المضمونة ، وتولى هى سدادها ، على شرط التنازل لها عن السكك الحديدية وميناء الاسكندرية والسويس ، وأشياء غيرها من هذا القبيل ومن هذه الأهمية .

وبينا هذه الاشاعات تذاع وتنتضارب ، اذا بنا طار في ١٧ فبراير أن الانجلو عقد مع اسماعيل صدقي باشا عقدا ماليا قدم له بموجبه ، ومن أصل المطلوب

لثبیت الدين السائر، مبلغ ثلاثة ملايين جنيه : منها مليونان نقداً، والمليون الباقي عند الاختيار .

فدل ذلك على تفوق الحزب الفرنساوى على خصمه .

ولم تمض على ذلك أيام إلا وطار نبأ آخر بسفر مسيو باسترى ، مالى هذا الحزب ، الى باريس ؛ وفى جيبه مشروع مصدق عليه من الخديو لى يعرضه هناك على النقابة التى كان هو مندوبها بمصر؛ أى على فريق المالين الذى كان البنك العقارى الفرنساوى زعيمهم وروحهم .

وبما أن العالم المالى المصرى لم يكن مرتاحاً إلا الى نجاح المشروع المنسوب الى الحزب الانجليزى ولا كان يهمه إلا قليلاً نجاح الحزب الفرنساوى ، فانه قابل النبأين يروود وظنون تأثرة ؛ ولم يتبع إلا بفتور ، المخبرات التى باشرها المسيو باسترى بعد وصوله الى باريس مع نقابته .

أما المشروع الذى ذهب ليعرضه عليها فكان عبارة عن إنشاء بنك أهلى ، رأس ماله من أربعة الى خمسة ملايين جنيه ، يناط به جمع كل إيرادات القطر المصرى فى خزانته ، فيستبعد ما يلزم منها لخدمة الدين ، ويسلم الباقي الى الحكومة ، أو يتيقه تحت تصرفها ؛ ويناط به أيضاً أمر سداد الدين السائر ، بواسطة إصدار أذونات لثلاثين سنة ، تكون ضمانه سدادها إيرادات سكك حديد الصعيد والدخوليات وميناء الاسكندرية ، وما يخص حصص التأسيس فى شركة ترعة السويس الباقية فى حيازة الحكومة .

ولكى يضمن أن يكون عمل ذلك البنك نظامياً مرتباً ، وتقام الثقة به على أسس متينة ، فان الدول الثلاث ذات المصالح الكبرى فى القطر ، وأعنى بهنّ فرنسا

والجبلتروا إيطاليا ، تعين ثلاثة مندوبين غربيين يختارهم الخديو ، فيراقبون الأعمال ، ويسهرون على أن لا تتحول الإيرادات الخاصة بخدمة الدين عن الغرض الذي جعلت لأجله .

وبينا الميسيو باستري يتبع مجرى مخبراته في باريس ، كان المستر كيث قد فرغ من العمل الذي انتدب لأجله ؛ وبعد أن رفع التقرير الذي قلنا عنه ، أفلح الى برنذرى ، وقد تلاشت ، عند مؤنح السفينة التي أقتله ، جميع الأحلام والأمانى التي أثارها مقدمه في القلوب والعقول ، وتغذت هذه القلوب والعقول بها ، طوال مدة إقامته . فازداد القلق والاضطراب وكثر الأرق في الأوساط المالية ، كلما أدنى تصرف أيام فبراير شهر مارس ذا الاستحقاقات المخيفة ؛ وتناول المعية الخديوية ذاتها .

أذونات على بياض فآخذ الوزير اسماعيل صديق باشا ، وقد كثر حوله ضرب الأنحاس للأسداس ، يتفنن ، ويجهد ، ويبذل وسعه ، ويستنبط الحيلة بعد الحيلة لانخراج النقود من كل خزنة يظن أو يبلغه أنها نائمة فيها ، ومن أيدي المالكين الزائدة الفطنة فيهم على الطمع ؛ حتى اهتدى في نهاية أمره الى طريقة إصدار أذونات على بياض : وهي أذونات من نوع خاص تستخرج من سجلات ذات قطع متسلسل خاص ، وذات حساب خاص بوزارة المالية ؛ وشرع ، مثلاً ، مقابل مائة ألف جنيه تدفع اليه نقداً ، على أن يستدها بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر بفوائد ٢٠ ٪ أو أكثر سنوياً ، يعطى أذونات بقيمة مائتي ألف جنيه وثلاثمائة ألف جنيه وأربعمائة ألف جنيه ، ضماناً للسداد .

ولما كانت الفوائد الجسيمة الموعود بها ، على هذه الطريقة ، من شأنها إثارة مطامع الجشعين ، أقبل كثيرون على هذا الفخ الجديد وسقطوا فيه ، ولات حين مندم !

فتمكن الوزير، بهذه الوسائل، من دفع استحقاق أول مارس في حينه؛ ولم تكن على الدفع شية سوى أنه لم يكن كله ذهباً؛ واضطر حاملو الأسهم إلى استلام من ١٠ إلى ١٢ ٪، من الواجب لهم، ريات مجرية فضية عليها صورة الامبراطورة ماريا تريزا.

ويمكن كذلك من دفع استحقاقات ١٠ مارس و ٢٠ مارس بواسطة تجديدات قبلت بعض المصارف أن تجريها له مقابل إعطائه لها، ضماناً للسداد، أذونات على بياض قيمة كل منها ضعفا قيمة السند المجدد بل ثلاثة أضعافه أحيانا.

وتمادى الوزير في أمر اصدار تلك الأذونات على بياض والتعامل بها إلى حد رأى نوبار باشا معه أن اسماعيل صديق باشا عامل على حفر فوهة بركان، في الحقيقة، تحت قواعد الحكومة المصرية. فسافر إلى أوروبا في ٢١ مارس بدون إخطار أو إشعار أحد.

ولما كان الملاء الأجنبي ينظر إليه ويعتبره بطل المقاومة البادية حول العرش ضد الإجراءات المصبوغة بصبغة اليأس وقلة الذمة، التي كان يجريها زميله اسماعيل صديق باشا، وكان يعتقد فيه، وحده، الكفاءة والحكمة اللازمتين للخروج من تلك الأزمة الحادة، بدون إلقاء الشرف المصري في مهاو بخيعة — وليس من داع هنا للبحث في ما اذا كانت نظرية الملاء الأجنبي وآراؤه فيه صائبة أم مخطئة — فإن سفره الفجائي أبلغ الاضطراب والقلق أقصاهما، وعدّه الناس إنذاراً بأن السقطة باتت قريبة لا مفتر منها؛ لا سيما أن الأنباء عن تأسيس البنك الأهلي، الذي كان المسيو باستري يتخبر في أمره، انقطعت بالمرّة.

ولكن الحكومة المصرية رأت أن ترفع ثقة النفوس قليلا، وتقوى آمال القلوب؛ فأشاعت أنها اتفقت مع الحزب الفرنساوى على استبدال ذلك البنك الأهلى بصندوق استهلاك تدفع الخزينة اليه سنويا المبالغ اللازمة لدفع فوائد الدين المصرى واستهلاكه . والمقصود بالدين المصرى أقراض سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ ، والدين السائر ، والقسط السنوى المطلوب للحكومة البريطانية بصفة فوائد على الـ ١٧٦٠٠٠ سهم من أسهم القنال التى اشترتها ، والجزية الواجب دفعها سنويا الى الأستانة .

ولزيادة الضمانة يحظر على ذلك الصندوق الدخول فى أية عملية تجارية أو استغلائية، وتسلم ادارته الى ثلاثة مندوبين أوروبيين الخ . (كما أشيع عن نظام البنك الأهلى المزعوم)؛ ويوضع تحت ضمانة المحاكم المختلطة، المنشأة حديثا، ويصدر فى أول يناير من كل سنة بيانا لمجارياته ، طبقا لجداول يضعها وزير المالية بالاتفاق مع المندوبين وهلم جرا .

ودارت المخبرات فعلا بين المالين الفرنسيين والحكومة المصرية على انشاء ذلك الصندوق .

ولما رأى الدوك ديكاكاز وزير الخارجية الفرنسية أن مدارك أعضاء وفد التخابر الفرنسيين المالية ، وثبات أخلاقهم ، ليست مما يوجب الثقة والطمأنينة ، أوفد حالا الى مصر المسيو أوتريه ، أحد عماله الأكثر ذكاء وحذاقة ، لى يعضدهم بنصائحهم وما له من الهيبة فى النفوس ، وينورهم بما له من الخبرة الشخصية فى الأمور المصرية — وهى خبرة اكتسبها بمقتضى السنين الطوال التى أقامها بالاسكندرية ، بصفته قنصلا عاما للحكومة الفرنسية .

ايضاد الحكومة
الفرنساوية المسيو
أوتريه

فقابل الملاً الغربى، بمصر، جيئته بارتياح تام، لوثوقه من أنه، لسابقة احتكاكه بكثرة بالحكومة المصرية، ولسابق وقوع حادث بينه وبينها أثناء توظيفه، لم يكن من شأن عبرته أن تنسى، ليس بالرجل الذى يستطيع اسماعيل صديق باشا الضحك على ذقنه والتلاعب به .

ذلك الارتياح تطور حتى صار ثقة تامة : لأن المسيو أوتريه ما أقام بالقرب من الخديو برهة إلا ووثق من صدق شعوره وحسن نياته، ومن أنه لن يستطيع على مجرد فكرة الافلاس صبرا، وانه سيبدل، إذا، وسعه للقيام بتعهداته الى النهاية .

وبلغت به الثقة التى أخذ يجهتد فى إدخالها الى القلوب أنه أنبا، يوما، بأن قرض سنة ١٨٧٣ لا بد من أن يصعد عن قريب الى ٨٠، ولا غرابة فى ذلك : فان سياسة الحكومة الفرنسية بمصر كانت مبنية على عمل ما فى الامكان لمساعدة مصر على الخروج بشرف من الأزمة الحادة المنشبه مخالبا فى صدر خزيتها : لأنه كان يهيمها جدًا أن لا تصاب بضرر المصالح المالية الجسيمة التى كانت للفرنساويين فى القطر، لا سيما للبنك العقارى الفرنساوى الذى كان تحت مراقبتها .

ولكن، بينما كانت خطة الحكومة الفرنسية ترمى الى إحياء الثقة فى القلوب والى ايجاد أدوية فعالة تخفف وطأة الداء، ان لم تشفه تمام الشفاء، كانت مظاهر خطة الحكومة الانجليزية تمجلى على الاعتقاد بأنها انما تريد بالخديو سوءا، وانما تقصد جره الى التهلكة، لكى يتسنى لها فيما بعد، وفى الوقت المناسب، أن تمتد اليه يدا منقذة لن يعود يستطيع سوى التمسك بها، فيصبح هو ومصر تحت رحمتها .

وما كان يدل على أن هذه هى خطتها، على ما فيها من حوامل على الاشتزاز والكراهة، هو أنه كلما وفق الراغبون فى مداواة الأدواء المصرية الى استنباط طريقة

أو تدير من شأنهما تخفيف الوطأة عن الصدور، كان ممثلو تلك الحكومة يهبون حالا الى معاكستهما باقتراح مشروع عكسهما تجود به قرائح الخواجات ايليوت وجرينفيلد، أو يبنى على نصائح المستر كيف، أو المستر ريفرس ولسن، بعده؛ أو أيضا على نصائح الكرنيل ستنتن، القنصل البريطانى العام نفسه، فيؤذى الاقتراح الى تأجيل الطريقة أو التدير .

ومع أن الحكومة البريطانية كانت أول الطالبين بوضع الادارة المصرية تحت مراقبة مالية أوروبية، فانها، حينما طلب اليها أن تعين مندوبا من قبلها للاشتراك مع المندوبين الفرنسيين والاطالى والقيام بشؤون تلك المراقبة، ترددت؛ ثم اختلفت العائق بعد العائق؛ وأخيرا تفهقرت ورفضت . وبلغ من اغراق الماليين البريطانيين، فى الوقت عينه، فى الإقدام على الخط من سعر الأوراق المالية المصرية فى بورصة لندن أنه لم يعد فى الاستطاعة نسبته الى مجزء المضاربة؛ وإن أحاديث الناس أخذت تنسبه الى إيعاز سرى صادر من الحكومة الانجليزية عنها الى أولئك الماليين .

ومما زاد الطين بلة، وألبس أعمال هذه الحكومة ثوبا ضيقا من الريب والشكوك، هو أن المستر دزرائيل، رئيس الوزارة البريطانية، اليهودى الأصل، المرفوع اليه تقرير المستر كيف، بدلا من الاسراع الى نشره، تهدئة للخواطر، واجابة للرغائب البادية من كل حذب وصوب، رأى أن يعلن فى خطبة ألقاها فى ٢٣ مارس من هذه السنة على مجلس العموم « أن الخديو سأل — بناء على أن حالة المالية المصرية سيئه، وإن البيانات التى قدمها للمستركيف انما كانت من نوع ما يسر الى الصديق، لا من نوع ما تستحب اذاعته — أن لا ينشر التقرير الذى وضعه المستركيف » .

خطبة دزرائيل
فى ٢٣ مارس
سنة ١٨٧٦

فكان لقوله هذا أسوأ وقع في النفوس ، وأوجب فرقة غضب وغيظ في الأوساط المالية أدت الى هبوط سعر قرض سنة ١٨٧٣ من ٦٣ الى ٥١ !

نعم ان المستر نورثكوت ، وزير المالية البريطانية ، حاول في جلستي ٢٧ و ٢٩ مارس تخفيف وطأة ذلك الوقع السيئ المسبب عن كلام رئيسه ؛ ولكنه لم يفلح إلا قليلا ؛ لأن الضربة كانت قد أصابت مقتلا ! لذلك لما أعلن في ٣١ منه وصول اشارة تلغرافية من الخديو الى وزارة الخارجية تظهر رغبة الملك المصري في أن ينشر تقرير المستر كيثف ، لم يكن لاعلانه هذا أقل تأثير ؛ ولم يبق التحسين الناشئ عنه في أسعار الأوراق المصرية سوى بضعة أيام ؛ مع أن التقرير كان ، في مجموعه ، موجبا للارتياح والاطمئنان !

نعم انه اعترف ، صراحة ، بأن مبالغ جسيمة صرفت في وجوه عديمة الفائدة أوفى أعمال مفيدة نفذت على غير المرام أو بسرعة ضائعة — على أن مصر تشترك فيما هو خاص بهذا النوع من الأعمال مع كل البلاد الحديثة ، كالولايات المتحدة وكندا — وان مبالغ أخرى جسيمة فقدت في حملات عسكرية لا طائل تحتها ، أو التهمها أفاقون ماليون وسياسيون ، أو موظفون تمكن بعضهم ، بعد خدمة بضع سنوات ، من الانسحاب بثروة طائلة ، بالرغم من أن مرتباتهم لم تزد على أربعين جنيها شهريا . نعم انه أعلن بأن كل ما يمكن أن يكون ضمانا لسداد الديون قد أصبح مرهونا ، وإن لم يعد في وسع الحكومة اقتداء الدين السائر ؛ ولكنه أكد في الوقت عينه أن مصر ، بالرغم من ذلك جميعه ، اذا ساعدتها قوة خارجية كافية على الاقتصاد

(١) انظر : "تاريخ مصر المالي" مجهول اسمه ج . ٠ س . ٠ من ص ٢٢٢ الى ٢٢٥

في مصروفاتها، وأعادت اليها ثقة الغير بها، تستطيع سداد جميع ما عليها من الديون، والخروج من الأزمة التي هي فيها بشرف وسلامة معا .

على أنه يجب لذلك : (أولا) أن توحيد ديون الحكومة والدائرة السنوية معا ومقدارها ١٢٦٨٧٤٦٨١٢ جنيهاً (ثانياً) أن تستبعد من هذا القدر أقراض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ القصيرة المدى ، وتستد من متحصلات "المقابلة" ؛ (ثالثاً) أن الباقي، مضافاً اليه مبلغ مليوني جنيه، قيمة هذا الاتفاق الجديد، ومليون جنيه، قيمة تكاليف حرب الحبشة، يجمد ويحول ديناً واحداً بفائدة ٧ ٪ سنوياً، ويستد في سنة ١٩٢٦

وكان المسيو بتريه قد عاد ، في الأثناء ، الى مصر بخفي حنين ؛ وأخذ يجري المحادثات ، ولكن في وجهة أخرى .

غير أنه ما لبث ، برهة ، إلا واضطر الى إيقافها بغتة . وذلك لأن الساعة باتت خطيرة وحبل بحوادث جلي : فان أثمار مماطلات اسماعيل صديق باشا بلغت النضوج وأصبح الزمان لا يستطيع سوى قطفها .

هذا الوزير، بفضل مركزه ، وقربه من قلب أخيه في الرضاعة السامي، كان قد تمكن ، لغاية ذلك الحين ، من التملص من كل ارتباط مقيد بضوابط محدّدة ؛ ووجد طريقة لتأخير توقيعه أو رفضه ، كلما كانت تدق الساعة الموجبة ذلك التوقيع . وغرضه استغلال سهولة تصديق عمال البنك العقاري الفرنسي في وعوده المزوقة ، ليثبت عندهم الاعتقاد بأنه لن يتفق مع غيرهم مطلقاً على إنشاء البنك الأهلي أو صندوق الاستهلاك ، أو مشروع تعجيد الدين السائر ؛ ويتذرع بهذه الوسيلة الى وضع معظم هذا الدين السائر على عاتق ذلك البنك ، بأمل جعله دائته الوحيد، دون غيره .

ولكن أولئك العمال أدركوا فى نهاية الأمر أن تلك الوعود انما هى فى الحقيقة شركاء ينصبها ذلك الوزير لهم . فأخطروه بصراحة أنهم يرفضون تقديم أية سلفة جديدة قد يطلبها منهم إن لم يعلن ، أولا ، اعتماده اقتراحاته الأخرى اعتمادا نهائيا ، ويوقعها .

تلك كانت الحال فى ٢٨ مارس ، أى خمسة أيام بعد أن اضطربت الأسواق المالية لخطبة المستر دزرائيل اضطرابها الهائل ، وثلاثة أيام ، قبل استحقاق أول أبريل . فالساعة كانت ، إذا ، خطيرة كما قلنا : لأنه ما من أحد إلا وكان يعلم أن الوزير ، لمورر فصل تحصيل الضرائب ، وضياح الثقة فى القطر وفى أوروبا على السواء ، لم يستطع جمع النقود اللازمة لتغطية المطلوب فى ذلك الاستحقاق . فالى أين يكون ، والحالة هذه ، المصير ؟

على أن اسماعيل صديق باشا ، لما وجد الأبواب كلها موصدة ، لم يرتدأ من اطلاع مولاه على الضائقة التى باتت ماليته فيها . فأدرك الخديو أن تدخله فى الأمر أصبح محتما ، وأن النجاة لن تأتى إلا من عمل يعمل به هو .

الالتجاء الى
فرنسا وانجلترا

ففى الحال ، لكى يحفظ سمعة بلده وشرفه ، أقدم على مخافة الحكومتين الفرنسية والانجليزية ، وطلب اليهما بتوسل ، على ما فى التوسل من مضاضة على نفسه الأبية ، ان تذكرنا وثاقات الصداقة القديمة التى تربطهما به ، وتمتد يد المساعدة الى حكومته واليه ، ليكلا يحقق به عار الاحتجاج على السندات الممضاة بمضائه .

أما الحكومة الانجليزية ، فأجابت برفض مرة ، فى مبناه ومعناه . ولا غرابة : فان نيات المستر دزرائيل اليهودى الأصل ، السيئة بمصر وخديوها ، لم تعد سرا لأحد .

وأما الحكومة الفرنسية ، فهاجتها رسالة (اسماعيل) المسلمة اليها في صباح ٣١ مارس . فطرح المسيو ديكاز مضمونها على بساط مداولة مجلس الوزراء الملتئم لهذا الغرض . ولما كانت مصالح البنك العقارى الفرنساوى ، ومصالح تابعه ، البنك الزراعى ، مرتبطة ارتباطا كلياً بالمصالح المصرية ، فانه كان من البديهي أن لا تتغفل الحكومة الفرنسية عن مساعدة المالية المصرية ، لئلا يصاب بمصيريتها ثانى محل مالى بفرنسا كلها ، وتنجم عن تلك الاصابة عواقب فى منتهى الخطورة لمركز فرنسا المالى .

فاقتنع الوزراء الفرنسيون بما أبداه لهم زميلاهم الدوق دى كاز والمسيو ليون ساي من البيانات الموجبة للتدخل ؛ وبعد أن اتفقوا مع المسيو جمبنا ، زعيم أكبر الأحزاب البرلمانية ، لى يتقوا كل سؤال فى هذا الشأن يعن لأحد النواب طرحه عليهم ، فيخرجهم ويزيد فى حرج مركزهم ، أرسلوا فى مساء ذلك اليوم عينه الى لندن المبالغ اللازمة لدفع استحقاق الغد .

وبينا تلك المداولة الوزارية تدور فى باريس ، كان قلق النفوس بالاسكندرية ، لاسيما فى البنوك ذات الشأن الكبير فى استحقاق أول أبريل ، قد بلغ أشده ؛ وأخذت الهواجس تعذب القلوب عذاباً أليماً ؛ لأن اقتفار الحكومة الكلى الى تقود كان معروفا لدى الجميع ، وبالتالى ، تعذر الدفع عليها بما لديها من الوسائل . فان لم يأت الفرج من الخارج ، أفلا تقع الصاعقة ؟

فلا غرابة ، والحالة هذه ، فى أن الكرى هجر جفون رجال البنوك كلهم فى الليلة ما بين ٣١ مارس وأول أبريل سنة ١٨٧٦ ؛ وأن عيونهم اكتشلت بسواد الاضطراب الناشب فى أفئدتهم .

ليلة قلق

فأخذوا يسأرون شجونهم، باجتماعات هنا وهناك، يتداولون فيها فيما يجب عمله ؛
ويترقبون، بفارغ الصبر، ورود الأنباء من الخارج ؛ و يقيمون حول توا كل التلغراف
من يكلفونهم بأن يأتوهم بالاشارات البرقية ساعة ورودها ، عس أن يكون ضمنها
الاشارة المنقذة ! و يجتازون ساعات الليل وهم حاملون عبأ يزداد شعورهم بثقله ،
كلما تقدمت تلك الساعات نحو النهار، واشتد الأمل بقرب الفرج !

فلما كان الفجر — وقد أخذ اليأس يخنق الحناجر، وبلغت مغالب الاضطراب
صميم الأئدة — وردت الاشارة الطيبة المنتظرة . وماهى إلا لحظة وطيرت فى جميع
أرجاء المدينة ! فأوجبت ارتياحا عظيما وشكرانا لرجال البنك العقارى الفرنساوى يشوبه
شئ من التهكم .

على أن الطمأنينة النائمة ما زالت مبتعدة عن القلوب ، لعلم الناس أن الأزمة انما
انفجرت مؤقتا ، وأن استحقاقات ١٠ أبريل و ٢٠ أبريل وأول مايو ، وهلم جرا
تقفوا أثر استحقاق أول أبريل ؛ وأنه مادام الدين السائر متحركا فى الفضاء المصرى ،
كسجم ذى ذنب لا ضوابط له ، وما دام وزير المالية حرا فى تصرفاته ، لا قيد عليه ،
فلا بد من بقاء الحال مضطربة ، والخوف من المستقبل حيا .

على أن المسيو باستريه كان قد عاد الى مخبراته ، وطارت الأنباء بأنه أوشك أن
ينجح فيها !

ولكن وزير المالية ولقيف المحيطين بالخدو اجتمعوا فى الأثناء اجتماعا سريا ؛
وشرعوا يتباحثون فى اللازم عمله : « أيصبرون على سقوط موارد الثروة المصرية
العمومية ، الواحد تلو الآخر ؛ وعلى الاستمرار على مص ثدى تلك الثروة ، بالرغم من
جفافهما ، للتمكن من سداد الفوائد الهائلة ، الهائلة ، المطالب بها جمهور المرائين ،

أصحاب الديون المصرية ، الذين لو حوسبوا حسابا دقيقا لظهر أنهم استردّوا ، فوائد ، ما أقرضوا أصلا ، وزادوا عليه كثيرا ؟ أيصبرون على ذهاب ثروة الخديو وثروة أسرته الكريمة ، برهن بعد رهن ، وتحويل لإيراد تلو تحويل لإيراد الى أيدي أولئك المرايين أنفسهم ، الذين إنما غشوا في الأول ، إذ أطمعوا في الاقتراض منهم ، وتفرعنوا في الآخر ، إذ علموا أنه لم يعد هناك باب لتحقيق المكاسب الفظيعة التي حققوها في بادئ عملهم ؟ وما الفائدة من ذلك الصبر ، اذا كان لابد في النهاية من التوقف عن الدفع ؟ فلم لا يكون التوقف منذ الآن — ولا يزال بعض الشئ في الأيدي — بدلا من التوقف بعد غد ، إذ تكون بصرة قد خربت ، ولات حين مندم ؟ » .

وعلى ذلك أفتوا التوقف عن الدفع ، منذ ١٥ ابريل . ولكن كيف يبلغ التوقف الى من يهمهم الأمر ؟ وكيف يكون شكله ؟

فاتفقوا ، بعد بحث خفيف ، على أن التوقف يتخذ في الأول شكل مد أجل فقط ؛ أى أن دفع استحقاقات ابريل ومايو يؤجل الى بعد ثلاثة أشهر . وقر الرأي على أن يخطر العموم بذلك ، بموجب اعلان تصدره محافظة الاسكندرية .

التوقف عن الدفع فعلق هذا الاعلان ، فعلا ، يوم ٨ ابريل صباحا في بورصة الاسكندرية ؛ ومع أن الجميع كانوا يتوقعون مضمونه ، إلا أن وقعه في النفوس كان شديدا . على أن بورصتي الاسكندرية ولندن بقيتا متماسكتين : إما لأن الاعلان دَوَّخهما ، فلم تفقهما معناه في الأول ؛ وإما لأنهما رأتا اضطرارهما الى التجلد واجبا للتبصر .

ولكن التردد لم يستمر طويلا ؛ وما لبثت الأسعار أن انهارت انهيارا مخيفا : فمن ١١ ابريل الى ١٥ منه هبط قرض سنة ١٨٧٣ الى ٤٢ !

الفصل الثاني^(١)

انقلاب ظهر المجن

وقد يرجى بلحرج السيف برء * ولا برء لما جرح اللسان

على أن الطريقة الاستخفاية التي قزر بموجبها التوقف عن الدفع ، في الاجتماع السرى الذى قلنا عنه ، بعيد تقديم الحكومة الفرنسية المساعدة التي جادت بها ، بناء على طلب الخديو ، بأيام قلائل ؛ والكيفية المشوشة أن تكون استهزائية ، التي أبلغ بموجبها ذلك التوقف الى علم العموم ، أثارنا تميزا عنيفا في صدور الجالية الأوروبية بالاسكندرية ؛ زاده أيضا ، زيادة هائلة ، موقف عمال الحكومة وموظفيها . فانهم : إما لكونهم اعتادوا الغطرسة والخيلاء والنظر الى الناس من عل ، فلم يعودوا يستطيعون أن يصبغوا معاملاتهم معهم بغير تلك الصبغة الكريهة ؛ وإما لأنهم لم يدركوا حقيقة الحال الجديدة ، ولم يفقهوا أن مركز حكومة غنية قوية ، في القلوب ، غير مركز حكومة ضعيفة مفلسة ، استمروا ملتحفين مظهرهم العادى من عدم الاهتمام المنغطرس بانهيار الثروات الشخصية ، وتخرب بيوت أصحابها ؛ ومن عدم التقلقل في إقدامهم على الاتجار والبيع والشراء ، والاستفادة من الثقة العمومية ، وقوة الاقتراض والأقراض الناجمة عنها ، وتجاوز الحدود في جميع ذلك التجاوز المعتاد ؛ كأن الماضى لا يزال

(١) أهم مصادرها هذا الفصل : الجزء الأخير من الفصل التاسع من "تاريخ مصر المالى" لمجهول والفصل العاشر منه ، والفصل الثانى من "مصر الحديثة" للورد كرومر ، و"مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون .

حاضرا ، وكأنهم لا يشعرون مطلقا انهم انما يتكلمون باسم ادارة ، دخلت في دور الافلاس .

هياج وتجاوز هياج الأفكار والأرواح على ألف نوع ؛ واقترن بعدة مظاهر تُجوز فيها حدّ الاحترام الواجب لشخص ملك البلاد . من ذلك أن ناظر دائرته الخاصة عرض في سوق مينا البصل بيع أقطان يسلمها مقابل دفع نقدي . فهاجت السوق وهاجت ، وانهار عليه الملاّ بهاليل الازدراء والاشتم والاهانة المتنوعة ؛ ولولا قليل لضربه وأخرجوه من الحلقة .

وانعقدت في المدينة عدة اجتماعات ، تليت فيها خطب في منتهى الطعن والشدة . وذهب الخطيب ، في إحداها ، إلى وجوب خلع الخديو ؛ وعلقت إعلانات كبيرة في الأحياء الآهلة بالسكان ، وفي معظم جهات البلد ، حرض الرأي العام فيها على المطالبة بقلب نظام الحكومة ، رأسا على عقب ، واستلام تداخل أجنبي زمام الأمور في القطر^(١) !

إلى ذلك الحدّ البارد وصلت حقة زمرة من المرايين وجمهور من الدائنين ، الذين طالما كانوا يتوقعون مكسبا من الخديو ، لم يروا للثناء عليه حدّا ؛ فكالوا له المديح جزافا ، وأنواعا مختلفة في جرائد بلادهم ومتدياتها ، وأقوال الخطباء فيها ، ورفعوه إلى مافوق السبع السماء ! واندلثوا الان عليه ، حالموا شعروا باقطاع مورد المكاسب والانتفاع !

فليتعظ بذلك كبراء الأرض ؛ وليعلموا أن بخور الثناء الذي يحرقه حولهم القوم المستغلون مركزهم وثروتهم قد يتلاشى بسرعة ؛ وقد لا يبقى له من أثر سوى الحجر الذي

(١) أنظر : "تاريخ مصر المالى" لجهول ص ٢٣٢

أحرق به ، والذي قد يستعمله القوم أنفسهم ليحرقوا به سمعة من كان معبودهم بالأمس ، والقليل الباقي من مصالحة ، حالمًا ينتهي استغلالهم الطويل إياه بحمل الدهر على قلب ظهر المجن له !

مظاهرة وثقة على أن المظاهرة التي أساءت إلى قلب الخديو ، وجرحته جرحًا أبلغ من كل كلم سواء فتحته في قلبه أية مظاهرة أخرى ، إنما هي المظاهرة التي حدثت في بورصة الاسكندرية عنها . فان إدارة هذه البورصة ، بتأثير الإعجاب الماسخي الحاف من كل جهة بشخص (اسماعيل) ، كانت ، منذ عهد قريب ، قد أقامت صورته في صدر قاعة جلساتها ، بحفلة حافلة ، دوى صداها في جميع أنحاء القطر ، مدة .

ففي ثورة النفوس التي نحن بصدها ، اقترح بعضهم نزع تلك الصورة من هناك ، وطردها من المحل كله ، كغير جدية وغير مستحقة أن تكون فيه ؛ ولم يمكن إلا بكل تعب واحتياط حمايتها من المعاملة المهينة المهددها بها سخط أولئك المرائين والدائنين الجشعين ^(١) !

ولم تكن قد مضت سنة ، بعد ، على إحراق أولئك الأقوام بنحور ثنائهم المفروض أمامها ! فما أقرب الصخرة الثريبية من الكابيتول في ماجريات الحياة الاجتماعية البشرية !

وبينا كانت هذه المظاهرات السمجة تتعب آذان الهواء ، بضجتها وجلبتها ، وضوضائها الوثقة ، وتثير انفعال الغضب والسخط في قلوب الأهالي المخلصين الولاء لخديومهم ، بل تجمع حوله ، بتأثير الرابطة الوطنية والرابطة الدينية ، ذات النافرين عنه ، لسوء ما أصابهم من حكومته ، اجتمع في البنك السلطاني العثماني كبار حملة الديون ،

(١) أنظر : "تاريخ مصر المالي" مجهول ص ٢٢٢

الذين وقع عليهم أعظم الضرر في أمر توقف وزير المالية المصرية عن دفع المستحق لهم ، وطفقوا يتداولون فيما يجب عمله .

فقر رأيهم على أن يبعثوا وفدا الى الخديو ، ليستفهموا من سموه عما وصلت اليه المخابرات الدائرة بغرض الوصول الى اعادة مجارى الدفع ؛ وليطلبوا ، فيما لو خابت تلك المخابرات ، إشراكهم مع حكومته في البحث عن الطرق التي قد توجب الحال اجراءها في المستقبل ، محافظة على مصالح الجميع .

ولكن الخديو ، في تأثره الشديد مما كان قد حدث بالاسكندرية ، واطهارا لعدم رضاه ، أبى مقابلة رجال ذلك الوفد ، بالرغم من أنه لم يكن يرفض أبدا مقابلة أحد ؛ وبالرغم من أن أولئك الرجال كانوا يمثلون في الحقيقة مصالح تقدر بملايين الجنيهات ؛ وأحاطهم على وزير مالىته .

فقابلهم اسماعيل صديق باشا بمنتهى اللطف والبشاشة ؛ وأجاب على أسئلتهم ، مؤكدا أن الحكومة تنوى القيام بكل تعهداتها ، بدون الالتجاء الى تحويل قهرى ؛ وأن المخابرات ، التي أوقفت عند حلول استحقاق ابريل ، استؤنفت من جديد مع زمرة المالىين القدماء عندهم ، ومع مالىين آخرين ؛ وأنه سيوقع عن قريب اتفاق يمكن من دفع المطلوبات كلها الى حملة الأسهم . فاذا خابت — لاسمح الله — تلك المخابرات ، فانه يكون لحملة الأسهم الحق في انتداب من يشاءون لحضور المباحثات في الاجراءات الواجب اتخاذها .

فارتاح رجال الوفد الى أقوال الوزير ؛ وعادوا اليه من غدهم ليحزّر لهم كتابا بها . فأبى . ثم لم تمض أيام قليلة إلا وأشيع عزله من منصبه . ولكن الاشاعة كانت في غير محلها .

على ان المسيو پستريه ، بالرغم من كل ماحدث ، كان لا يزال مجدا في مخبراته ؛
لا سيما انه ، بعد انسحاب الحزب الانجليزى المعرقل لجميع المشروعات المعروضة من
الحزب الفرنساوى ، أصبح سيد الميدان دون غيره . وعزا بعضهم انسحاب الحزب
الانجليزى إلى كونه أدرك أن الحالة باتت ميثوسا منها !

فأدت نتيجة مخبراته الى ولادة مشروع عرضه البنك العقارى الفرنساوى على
الحديد ، والتمس موافقته عليه . فأجل الحديدو إجابته ٤٨ ساعة ، لم تضيق الهيئة
الرسمية الفرنساوية منها دقيقة ، بل شغلها كلها بالتأثير على (اسماعيل) ، تأثيرا قويا ،
لتحمله على قبوله .

مرسوما ٧ مايو
سنة ١٨٧٦

فاعتمده (اسماعيل) في نهاية الأمر ؛ وأصدر مرسومين ، نشرتهما "الوقائع الرسمية"
في عدد ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، عين أولها شروط الاتفاق وضمائنه ، وبين الثانى طريقة
إجرائه .

أما مضمون المرسوم الأول ، فهو : أن عموم ديون الحكومة والدائرة السنية توحد
وتجعل دينا واحدا عاما ذا فوائد سعرها ٧٪ ؛ ويستد في ٦٥ عاما بسحوب في كل
سنة أشهر ؛ وسندات هذا الدين العام تعطى هكذا : (أولا) بقدر القيمة الحقيقية ،
فما يختص بأقراض سنة ٦٢ وسنة ٦٨ وسنة ٧٠ وسنة ٧٣ ؛ (ثانيا) باعتبار ١٠٠ جنيه
لكل ٩٥ جنيها فيما يختص بأقراض سنة ٦٤ وسنة ٦٥ وسنة ٦٧ ؛ (ثالثا) باعتبار
١٠٠ جنيه لكل ٨٠ جنيها من الدين السائر . وأن مجموع الدين العام الموحد هكذا
يكون ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه اسميا ، تتمتع أول يولييه سنة ١٨٧٦ ؛ ويحتاج لسنوية
قدرها ٦٤٤٣٦٠٠ جنيه ، منها ٦٨٤٤١١ جنيها لحساب الدائرة ، و٥٧٥٩١٨٩ جنيها
لحساب الحكومة .

وان ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ؛ ودخوليات مصر والاسكندرية ؛ وجمارك الاسكندرية والسويس ورشيد ودمياط وبور سعيد والعريش ؛ والسكك الحديدية ؛ ومصلحة التبغ (الدخان) ؛ ومصلحة الملح ؛ ومصائد المطرية ؛ والمستنات (الهاويس) ؛ ورسوم الملاحة في النيل وكوبرى قصر النيل ؛ وقدرها كلها ٥٧٩٠٨٤٥ جنيها تخصص لخدمة ذلك الدين الموحد العام .

وأن دفع ما يجب على الدائرة السنوية دفعه ، وقدره ٦٨٤٤١١ جنيها يكون مع تحصيل المطلوب لها أولا فأولا ؛ وأن ضم هذا المبلغ الى المبلغ السابق يكون مبلغا اجماليا قدره ٦٤٧٥٢٥٦ جنيها لخدمة لن نتقاضى سوى ٦٤٤٣٦٠٠ جنيه .

وذكر ذلك المرسوم أن عدة محال مالية أخذت على نفسها القيام بنفاد المشروع ؛ وأن الخديو يعين مندوبين خصوصيين لمراقبة نفاذه ؛ وأنه سينشأ لخدمة الدين الموحد صندوق خاص يفصل المرسوم الثانى نظاماته وقوانينه .

وأما مضمون المرسوم الثانى هذا ، فهو : ان ادارة الصندوق الخاص تتأط بمندوبين أجانب يعينهم الخديو ، بناء على تقديمهم من دولهم ؛ ويكونون موظفين مصريين . وان الأموال التى خصصت بسداد الدين الموحد تؤرد إلى هذا الصندوق الخاص ، كما يؤرد اليه القسط السنوى المطلوب من الدائرة السنوية ، ومبلغ الفوائد المطلوبة للحكومة الانجليزية عن أسهم السويس . فاذا لم يكف الموجود لدفع ستة أشهر ما ، فان وزير المالية يتدبر فى سد العجز قبل حلول الميعاد بخمسة عشر يوما .

وان كل نزاع ينجم بين مديرى هذا الصندوق ووزير المالية يرفع أمر النظر فيه وفصله الى المحاكم الجديدة (المحاكم المختلطة) .

وان المندوبين يعينون لمدة خمس سنوات ؛ ويجوز اعادة انتخابهم ؛ وأنهم يقيمون بمصر ؛ وأنه يحظر على هذا الصندوق الدخول في أى عمل ، بنكى أو تجارى أو صناعى فى ، كائنا ما كان ؛ وأنه لا يسوغ للحكومة ، بدون موافقة المندوبين ، إدخال أى تعديل فى الضرائب المخصصة لخدمة الدين الموحد ، أو فى المعاهدات التجارية المنظمة لرسوم الجمارك ، من شأنه أن يقلل من مقدار الإيرادات .

وان الحكومة تلتزم ، هى والدائرة معا ، بأن لا تصدر أذونات جديدة ، ولا تعقد قروضا جديدة إلا بموافقة المندوبين المذكورين ؛ ولكنها ، لكيلا تعرقل أعمال الادارة اليومية ، يمكنها أن تفتح لنفسها حسابا جاريا ، عند أحد البنوك ، لغاية ٥٠ مليوناً من الفرنكات ، على شرط سداذه من أصل الإيرادات ؛ فى نهاية كل سنة .

مرسوم ١٤ مايو
سنة ١٨٧٦

ثم أصدر (اسماعيل) مرسوما ثالثا ، فى ١٤ مايو عينه ، عدل بموجبه تشكيل ادارة وزارة المالية ، بأن أدخل عليها مجلسا أعلى للخزينة ، منقسما الى ثلاثة أقسام : القسم الأول مخصص بمراقبة خزائن الحكومة المركزية وحساباتها ؛ والقسم الثانى مخصص بمراقبة الإيرادات والمصروفات ، والنظر فى أمر الموظفين والمستخدمين ، الثابت عليهم أنهم أجروا دفعا ، لا شئ يبرره ؛ والقسم الثالث مخصص بتحقيق الحسابات وتصفياتها والتصديق عليها أو انتقادها اذا كان هناك محل للانتقاد .

ذلك المجلس الأعلى يبدى رأيه فى كل الميزانيات النظرية التى يضعها وزير المالية ، قبل نهاية كل سنة بثلاثة شهور .

ويكون من عشرة أعضاء : خمسة منهم أجناب ، وخمسة وطنيون ؛ ومن رئيس يعينه الخديو .

ويكون قسمه الأول من ثلاثة أعضاء ، أجنب كلهم ، وقسمه الثانى من خمسة أعضاء ، منهم أجنيان ، وقسمه الثالث من ثلاثة أعضاء ، كلهم وطنيون .

وتعين أعضاء هذا المجلس وعزلهم وإيقافهم وإحالتهم على المعاش — جميع ذلك يكون حقا من حقوق الخديو ، بعد أخذ رأى مجلسه الخاص . على أن المجلس الأعلى يكون مطلق التصرف فى أمر وضع النظمات اللازمة لخدمته الداخلية ، وتنظيم أقالمه ، وتوزيع الأعمال على موظفيه ومستخدميه .

وبما أنه لم يرشح أحد ، سوى الفرنساويين ، الى هذا التدبير الجديد ، فان سعر قرض سنة ١٨٧٣ — وكان قد ارتفع الى ٤٧ ، على أثر انتشار خبر نجاح المفاوضات التى كان المسيو بستره مكبا عليها — هبط فى ٣٠ مايو الى ٤٠ بميل الى زيادة فى الهبوط ، لا سيما بعد اطلاع الجمهور على نصوص المرسوم الأخير الفرنساوية — وكانت من وضع المسيو شالويا رئيس مجلس المالية المصرية الأعلى ، والعضو فى مشيخة مملكة ايطاليا — وهى نصوص ظن الملاء أن المقصود منها المزاح والهمزار فى أمر حيوى ، لغرابة تعابيرها^(١) .

ولكن التدبير المتفق عليه سير به بالرغم من ذلك . وعين كل من المسبودى بلينبير والهرفون كريم ، والمسيو بارافلى مندوبين فى صندوق الدين ، بناء على اقتراح الحكومات الفرنساوية والنمساوية والاطالية .

وأما الحكومة البريطانية ، فانها ، اتباعا لخطةها السابق اعلانها ، من عدم رغبتها فى التدخل فى أمور مصر الداخلية ، أبت تعيين مندوب من قبلها ، مع أن سندات

(١) انظر : "تاريخ مصر المال" لمجهول ص ٢٥٨ و ٢٥٩

معظم الدين المضمون كانت في أيد بريطانية . وعليه فان رجال المال بلندن أعلنوا عدم رضاهم عن المشروع الفرنسي ، وعدم ارتياحهم اليه بالمتة . وعبرت لجنة البورصة فيها عن ذلك الشعور العام ، باعلانها نيتهما على رفض أسعار الدين المصري الموحد بالكيفية التي ذكرناها ، في جدول الأعمال البورصية .

فبذل المال يون الفرنسيون وسعهم لمقاومة تلك النية ، والتغلب على هذه العراقيل . ولكنهم لم ينجحوا ، واضطروا الى التنازل عن مشروعهم ، ومخابرة المالين البريطانيين في أمر وضع مشروع آخر ، يكون أقرب الى الانصاف ، وأجمع للآراء ، وأضمن للصالح المتضاربة .

فبات مشروعهم ، اذا ، في خبر كان . وشعور الناس بأن ثلاثة مراسيم خديوية باتت حبرا على ورق ، وأن ادارة وأقلاما أسست بشكل رسمي ، واشتغلت بشكل رسمي ، عادت الى العدم ، بتأثير المعارضة الانجليزية ، ذهب بجانب عظيم من المهابة التي كانت للليك في القلوب .

الاحتجاج
على الاتفاق
الفرنساوى الخاص
بتوحيد الدين
المصرى

وكان المستران فرونج وجوشن ، بصفتهم مصدرى ثلاثة من الأقراض المضمونة ، قد قدما الى وزارة الخارجية البريطانية احتجاجا شديدا ، حينما بلغت لندن أنباء الاتفاق على توحيد الدين المصرى .

وكذلك فعل مجلس ادارة حامل الأسهم الأجنبية . وأكد اللورد دربي ، وزير الخارجية ، لكل منهما أنه أصدر تعليمات الى قنصل بريطانيا العظمى العام بمصر ، لكي يشد أزر كل مجهود يبديانه بما يستطيع من الوسائل غير الرسمية ^(١) .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ص ١٨٨

فلما سقط المشروع الفرنساوى ، عقدت بلندن ، فى أوائل شهر يولييه ، جمعية عمومية لحاملى الأسهم ؛ وكلف فيها المسترج . ي . جوشن ، العضو فى البرلمان البريطانى ، لماله من الخبرة فى الأمور المصرية ، ولأهمية مركزه الشخصى ، بالذهاب الى مصر ، صحبة فرنساوى ، يقال له المسيو جوير ، بصفتها وكيلى أصحاب الشأن البريطانيين والفرنساويين ، ليتفاوضا مع الخديو ، ويجهدا فى الاتفاق سوية على تدبير يكون أصلح من التدبير المقدم من جانب رجال البنك العقارى الفرنساوى .

وكان المسترجوشن قد أبدى لبعض أصدقائه رغبته فى قبول تلك المهمة .

تهديد من ودا
ستار

فلكى يمهده اللورد دربى الطريق أمام المندوب البريطانى ، اجتهد فى تفهيم الخديو بواسطة الكرنل ستانتن ، القنصل البريطانى العام ، بأن « المسترجوشن كان عضوا فى الوزارة السابقة ، ولا يزال رجلا ذا مركز سام وشهرة بعيدة فى بلاده » . وأكد الكرنل ستانتن للخديو أن الرجل « سيقم الميزان باستقامة بين سموه وبين الذين هوأت نائبا ومحاميا عنهم ؛ وإنه ، اذا ظهر أن الاتفاق أمر يتعذر الوصول اليه مع مندوب غير متحيز كالمسترجوشن ، فانه يصبح من المحال الاستمرار على حال مجلة الخراب للبلاد وداثلها^(١) » .

وبمناسبة هذا التهديد والتخويف المبينين ، يجدر بنا إيراد قول للاستر ماك كون ، المؤرخ الانجليزى فى هذا الشأن .

قال : « وانه لمن الغريب جدّا أن تكون الحال المصرية المسالية الحالة الخارجية الوحيدة التى أوجبت تداعى وزارة خارجية بريطانيا العظمى . فانه فى نفس هذه السنة التى شدت فيها أزر إرسالية المسترجوشن والمسيو جوير ، الشدّ كله الذى

(١) أنظر : "مصر فى عهد إسماعيل" ، لماك كون ص ١٨٩

كان يمكن لها ابدائه بكيفية ملائمة ، كان يوجد لا أقل من سبع عشرة دولة مفلسة في جدول نقابة حاملي الأسهم الخارجية الأسود . وبلغت الديون المطلوبة منها ٤٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فلم يرو ، مطلقا ، أن الحكومة البريطانية أبدت على احدها احتجاجا ، ولو برسالة قنصلية ، في مصلحة المقرضين . ولكن الشيلوكات^(١) الذين جزروا مصر لم يكونوا دائنين من نوع بقية الدائنين : فانهم كانوا في باريس ولندن على السواء ، أصحاب قوة وبأس في البرلمان والصحافة ؛ وعليه فان كل وسائل الدوائر الرسمية في البلدين استخدمت لتمكنهم من الحصول على أكثر من الست عشرة أوقية المطلوبة لهم من لحم الفلاحين المصريين البائسين^(٢) ! » .

على أن المأى المالى المصرى لم يجد من نفسه صبرا يمكنه من انتظار تطور الحوادث وجمى الأيام بالأدوية الموافقة لمداواة المرض المالى الناشب مغالبه في خزينة الحكومة . بل حالما سمع أن الخديو أبى مقابلة وفد الجمعية التى انعقدت في البنك السلطاني العثماني ؛ وأن الوزير اسماعيل صديق باشا أبى أن يثبت ، كتابة ، وعوده الشفهية لذلك الوفد ؛ وحالما ظهرت في الوجود المراسيم الخديوية الثلاثة البادى ذكرها ، لم يسكت حتى يرى ماذا تكون نتيجتها ، وكيف يقابلها رأى العام المالى بأوروبا ؛ بل أقبل ، من ساعته ، وأرسل الى الحكومة والخديو ، على أيدي محضرى المحاكم المختلطة الجديدة ، احتجاجات رسمية على السندات المستحقة عليهما ، التى لم تدفع قيمها .

(١) أنظر : " شيلوك " ، في رواية " تاجر البندقية " لشكسبير ، اسم اليهودى الذى اتفق مع التاجر انطونيو — وكان يكرهه كراهة شديدة — على إقراضه مبلغا من المال على أن يحق له ، في حال عدم

سداده ، قطع أفة من لحمه في أى جهة يريد بها من جسمه .

(٢) أنظر : " مصر في عهد اسماعيل " لمالك كون ص ١٨٩

وأعقب الاحتجاجات بطلب حجوزات يوقعها على ممتلكاتها ؛ وقفى ذلك كله بقضايا تجارية ، رفعها عليهما ، باستناده على المادة العاشرة من لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة .

فأصدرت هذه المحاكم أحكاما ألزمت بها الحكومة والدوائر الخديوية بدفع المستحق عليها ، وجعلت أحكامها مشمولة بالنفاذ المؤقت ، حيث نصت القوانين الجديدة بوجوبه .

نزول المحاكم
المختلطة الى ميدان
النزاع

فأكبرت الحكومة وأكبر الخديو ماعداه — لعدم سابقة حدوثه ، ولاستبعادها توقعه ووقوعه مطلقا — وقاحة ورقة في الدائنين والمحاكم معا ؛ وأصدرت الحكومة أوامرها الى عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الأحكام امتناعا كليا .

فقام ، على أثر ذلك ، نزاع عنيف بين هيئة القضاء المختلط والحكومة ؛ وأعلن معظم القضاة الأجانب عزيمتهم على ترك مناصبهم ومغادرة الديار المصرية اذا لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذ الأحكام القانونية التي يصدرونها . وتطرف أحدهم — وكان هولنديا يدعى المسيو هاكن من قضاة محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة — وأعلن إقفال المحكمة وتوقفها عن القضاء بين الناس ، حتى تمنح الحكومة الى أحكام المحاكم ، وتقوم بتنفيذها ، وهى صاغرة ؛ وحتى تعطى الضمانات الكافلة على عدم عودها فى المستقبل الى عرقلة أعمال القضاء ووضع العقبات فى سبيل سيره .

وتداخل قناصل الدول العموميون بمصر فى النزاع تداخلا سياسيا ، وتمهيزوا للمحاكم على الحكومة ، واندروا هذه بالويل والثبور ، اذا استمرت متمادية فى عنادها واصرارها عليه .^(١)

(١) أنظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" . لما يكون هن ١٩٠

فلما رأى الخديو أن موقفه بات خطيرا، وتيقن أنه بادخاله في القوانين الجديدة، نص المادة العاشرة المذكورة - سواء أ كان ذلك لأن نوبار باشا خدعه وحول نظره عن نتائجه، أم لأنه أراد من تلقاء نفسه - بات لا يستطيع إلا الامتنال لما أصبح قانونا مصدقا عليه من الدول؛ أولأنه غلب صوابه على هواه، كما كان المنتظر من رجل حنكته الأيام مثله، فانه رفع التحذير الذي كان وضعه على أيدي رجال التنفيذ الإداريين؛ وأذن لهم بالامتنال لمنطوقات الأحكام الصادرة والتي ستصدر، أيا كان نصها، ومهما كان موضوعها .

ولكنه، لاعتباره ما وقع من بعض القضاة الأجانب، لا سيما من المسيو هاكن مهينا لشخصه، وحاطا من كرامته، اشترط، نظير رفعه العقبات من سبيل أحكام القضاء ضده وضد حكومته، أن تقدم له الترضية اللازمة .

استقالة القاضي
هاكن

فاجتمعت جمعية محكمة الاستئناف المختلطة العمومية؛ وقررت أن يقدم المسيو هاكن استعفاءه من خدمة الحكومة المصرية .

ففعل . وبذلك عادت المياه الى مجاريها : أى أن دائئى الحكومة والدوائر الخديوية أصبحوا يجدون، من أحكام القضاء المختلط، قوة قانونية يتمكنون بموجبها من الحصول على حقوقهم . فاستخدموها، واستعملوها لدرجة توقيع حجز على منقولات سراى الرمل الخديوية والانداز ببيعها !

الفصل الثالث^{١)}

نكبة اسماعيل صدّيق باشا

فان تصبّك من الأيام جائحة * لم نبك منك على دنيا ولا دين
« ابن الزبير »

وبينا هذه الاضطرابات الغريبة آخذة مجراها، المندھشة له أرض الفراغة، لعدم وقوع مثله على سطحها، منذ أن رشح في أذهان ساكنيها وقلوبهم ان "ولى النعم" لا يقاوم ؛ وأنه يملك ذات الأعمار والأعراض ، لا الأموال والأطيان فقط ؛ وبينما الحكومة تتوقع اشتداد الضيق حول عنقها في المستقبل ، بسبب التدخل الدولى بينها وبين دائئها ، وتلوم نفسها لوما شديدا على أنها هى التى فتحت الباب لذلك التدخل بإقدامها على استدعاء التفتيش الأوروبى على إيراداتها وحساباتها، الاستدعاء الذى أدى الى مأورية المستركيف ، كان المستر جوشن وزميله المسيو جويير يشدّان رحالهما الى القطر المصرى ، ويتزوّدان تعليقات من ناديهما ؛ حتى اذا كان منتصف أكتوبر، وصلا الى مصر ، ونزلا ضيفين رسميين على الخديو . ونقول "رسميين" لأن كلا منهما كان معضدا من وزارة خارجية دولته .

مجي . جوشن
وجويير الى
القطر المصرى

(١) أهم مصادر هذا الفصل : كتيب لكاتب اكتفى من اسمه بذكر أحرفه الأولى وهى پ . ل . هـ . دى . س ؛

وعنوان الكتيب : "تراجم مصرية : اسماعيل صدّيق باشا وموت المفتش" و "تاريخ مصر فى عهد

اسماعيل" لمالك كون .

فوضع الخديو، تحت تصرفهما، كل التسهيلات اللازمة لكي يتمكنّا من الوصول الى الغرض الذى أتيا من أجله ؛ وأمر عموم موظفى حكومته بأن لا يضمنوا عليهما بمعلوم أو بيان يرغبان فيه . فامثلوا، على مضض منهم .

وكان أكره الموظفين المصريين لماورية المنسويين الانجليزى والفرنساوى ، وأعظمهم تغيظا منها ، وأقلهم موافقة وصبرا عليها ، وزير المالية اسماعيل صديق باشا . والقارئ يفهم لماذا .

وكان المسترجوشن ، لسابقة اختلاطه بالأمر المالية المصرية ، يعلم ذلك حق العلم . فصمم على أن يبادئه العداء ، ويقاطعه مقاطعة تستلزم إبعاده حتما عن منصبه السامى .

عداء جوشن
لصديق

فزار، حال وصوله ، عموم أعضاء الوزارة المصرية ، ما عدا "المفتش" ؛ مع أنه الوزير الذى كان نوع الأشغال التى أتى من أجلها يجبره على الاختلاط به أكثر منه بباقي زملائه .

ولم يدع بعد ذلك مناسبة، مهما كانت بعيدة، تمر بدون أن يعلن ويذيع أن إقالة اسماعيل صديق لازمة لنجاح مشروعه ومهمته ، ولانقاذ الخديو من الورطة التى أصبح فيها ؛ حتى بات مجهوده فى هذه الوجهة حديث عموم الدوائر فى القاهرة ؛ وحتى رشح فى أذهان أكثر المقربين من الذات الخديوية ، لا بل فى أذهان أولادها انفسهم ، الأمراء : محمد توفيق وحسين وحسن ، أن بقاء اسماعيل صديق فى منصب الوزارة ضار بمصالح الخديو والبلاد المصرية معا ؛ وحتى أصبح الجميع يتمنون ويرومون إبعاده عنها .

ولا غرابة . فان الرجل كان قد بلغ من العز، والنفوذ، والمكانة، من قلب مولاه، والسطوة على عموم المصالح والادارات، ما لم يرو له نظير أو مثيل في التاريخ المصرى بأسره .

مكانة صديق
من الخديو

فاسماعيل باشا المفتش — وكان يقال له "الخديو الصغير" — كان، في الحقيقة، الصدر الأعظم المصرى ؛ وكان، وحده، دون زملائه كلهم، يعمل باستقلال تام فى رأى والتنفيذ، وبدون مشاورة مليكه، الواصل به كل الوثوق . ومع أن إدارة الأقاليم كانت من شؤون وزير الداخلية، وأن وزير الداخلية كان، فى مدة كبيرة من عهده، ولّى العهد نفسه، الأمير محمد توفيق باشا، فان اسماعيل صديق كان المعين، فى الحقيقة، لكل مدير ووكيل مديرية، ومحافظ ووكيل محافظة، ومعظم المأمورين ونظار الأقسام، فى القطر كله، فكان الكل محاسبيه يفعمون جيو به بالمال الذى يعصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم .

وبلغ من إغراق الرجل فى الاستئثار بالسلطة، دون أصحابها الشرعيين، أن كل محاسبيه هؤلاء صاروا إلى الاعتقاد بأن الخديو نفسه لا يستطيع أن يمسهم بضر مادام اسماعيل صديق باشا يظللهم بحمايته القديرة .

من ذلك ما يروى عن أحد رؤساء ميناء رشيد : فانه لما كان مدينا بتعيينه للمفتش أبى الامتثال لأمر خديوى قاض بعزله من وظيفته لسوء سلوكه، ورفض التخل عن منصبه، حتى وافاه ماك يكلوب باشا عينه، مدير مصلحة الموانئ والفنارات بنفر من حرس البحرية، وأمر مختوم بخاتم الخديو، وطرده من مركزه طردا بالقوة^(١) .

(١) أنظر: "مصر كما هي" لماك كرن ص ٩٥ الحاشية .

على أن هذا وقع عن طريق الشواذ . وإلا فإن الخديو كان يريد ، عادة ، ما كان أخوه في الرضاعة ، اسماعيل صديق باشا ، يريده ، لا سيما في الأمور المالية .

ولما كان هذا الوزير أقرب الى الرأيا ، وأكثرهم اختلاطا واحتكاكا ، ودون المليك لهم تقليبا ، كان الخوف منه في الصدور يفوق الخوف المنبعث عن شخص الخديو اليها .

فكان من الحتم ، إذا ، لجميع ذلك ، أن يكون اسماعيل صديق باشا موضع حسد الكثيرين وغيرتهم ، وموضوع كراهة الجميع .

ولما كان من المؤكد ، المعروف لدى كل انسان ، أن المرجع ، في أن القروض التي عقدت في عهده كانت كلها خرابا في خراب للخزينة المصرية ، إنما هو للرشاوى الجمة القدر التي كان مصدر و تلك القروض يفرغونها في جيوب وزير المالية ؛ وأن السبب الأكبر في تراكم الدين على مصر إنما هو رغبة هذا الوزير في إقامة سراب ذهب أمام عيني مولاه — كما فعل قبله المسيودي كانون وزير لويس السادس عشر الفرنسي ، لإحراز رضا الملكة ماري أنطوانيت ، وأمرء بطاقتها وأميراتها — لكي يتمكن ، هو نفسه ، مع وجود ذلك السراب ساطعا أبدا أمام نظر (اسماعيل) ، من إشباع طمعه الأشعبي في الأموال ، وإثثار ملاذ الحياة حوله ، وتمتعه بها ، كان من البديهي أن ثور عليه وتغلي مراحل السخيمة العامة .

ولما كانت الثروة التي جمعها — بالطرق غير المشروعة ، والفظيعة ، والمثيرة لتلك السخيمة — فاقت في مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أى أمير مصرى ؛ وبلغ من وقاحة كيفية الانفاق منها عن سعة متناهية أن ملابس نساء المفتش وحليهن

والرغد المحيط بهن ، وكثرة حشمن وخدمهن ، ونخامة دورهن ومواكهن ، وكل ما كان يحيط بحياتهن من مظاهر الأبهة والجلال ، أصبح مما تحسدهن عليه حسدا حقيقيا ذات أميرات البيت الخديوى وتغرن منهن عليه غيرة صحيحة ! — فان ثمن احدى مراوح زوجة ذلك الوزير المحبوبة بلغ ٣٧٥ ألف فرنك ؛ وثمن شمسية من شماسيها بلغ ستمائة ألف من الفرنكات^(١) — ؛ وكان من البديهي كذلك أن يحقد أمراء البيت المالك وأميراته على اسماعيل صديق باشا ، ويغضونه ، ويرغبون في إزالته ، ويعملون عليها ، إن لم يكن لسبب آخر ، فلعدم صبرهم على أن تبسم الدنيا كل ذلك الابتسام لمن كان مثله ابن فلاح وصعلوك الأصل ، طالما مد أجداده ، بل أبوه ذاته ، تحت الكراباج ، وازرقت أرجلهم ، ودفقت دما من تعاقب السياط عليها !

فلما رأى تحالف هذه الأحقاد والأحساد النفور المستحكم بين المسترجوشين والمفتش تأكد من أنها فرصة في منتهى المناسبة لذلك قوائم نفوذ الوزير المكروه ، وتقويض أركان كرسيه . فالتف المتحالفون ، على غير قصد ، حول المسترجوشين ، وأقبل جمعهم يذكي في قلبه العزم على مناوأة المفتش عداوة فعالة ، ويوطد رغبته في العمل على عزله .

ولم يكن المفتش ، من جهة ، يخفى كراهته للندوب البريطاني واحتقاره له ، لاعتباره إياه رجلا من الوقاحة بمكان ، حيث أنه يتجاسر على تقرير اختلال موازين المالية المصرية ، مع أنه هو عينه أحد كبار المرابين الذين كانوا السبب الأكبر في ذلك الاختلال ؛ كما أنه لم يكن يخفى أن مقترحات ذلك الرجل والمشروعات التي كانت

(١) أنظر: الكتيب المعنون "تراجم مصرية: اسماعيل صديق باشا وموت المفتش" طبعة سنة ١٨٧٩

تجود بها قريحتة لم يكن من الحكمة ولا من السياسة الحسنة الموافقة عليها أو قبولها ؛ لأن المقصود منها لم يكن حمله ، هو ، على الاستقالة والتخل عن دفعة المالية المصرية ، بل وضع مصر تحت مراقبة الدائنين ؛ وأنها لو أخرجت الى حيز النفاذ ، لقضت على السلطة الخديوية وعلى استقلال البلد قضاء مبرما .

فاشتد ، اذا ، النزاع بين الاثنين ؛ وأخذ كل منهما يحاول التغلب على خصمه فى استمالة الخديو الى مراميه ، واجتذابه الى نظرياته .

ولما كانت منزلة المفتش من نفس الخديو أمرا مشهورا عند الخاص والعام ، فان المملأ اعتقد اعتقادا أكيدا ، لغاية الأسبوع الأول من نوفمبر ، أن الفوز فى النزاع القائم سيكون للمفتش حتما ، لا سيما بعد أن رفض الخديو مرارا التخل عنده ، بالرغم من أن الأصدقاء الأشد إخلاصا له ، والرأى العام المهتد ، وأقرب الناس الى سموه ، بل أولاده أنفسهم ، طلبوا منه إبعاده .

النزاع بين
جوشن وصديقي

ولكن جوشن لم يكن بالرجل الذى يحهل كيف تكون طرق التغلب على خصمه .

ولما كان لا بد من تقديم ضمانات تطمئن لها ريب الدائنين وهو اجسهم ، اقترح أولا تعديل الحال المالية التى أوجبها ذكريتو توحيد الدين المصرى وتجميده ، بعض التعديل ، يجعل اليد العليا للعنصر الغربى فى مراقبة المالية المصرية . ثم عمل بحيث ان الألسنة فى أوائل الأسبوع الثانى من نوفمبر أخذت تشيع بمصر ، ولا سيما فى الدوائر القنصلية ، أن هياجا طفق بيدوفى المديريات ضد المشروع كله ، بل ضد ذات الخديو ، وشرعت تلك الألسنة تبدى كلاما يؤخذ منه أن مصدر ذلك الهياج اسماعيل صديقي .

وكانت الاشاعتان قد ذاعتا كثيرا في القاهرة ، لما قصد المستر ماكون الكاتب الانجليزى سراى صديق باشا ، في ظهر يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر لتناول طعام الغداء عنده ؛ فدار الحديث بينهما على النزاع القائم بينه وبين المستر جوشن .

ولما كان المفتش لا يتكلم غير العربية ، فان التفاهم بين محدثه وبينه كان بواسطة دهان بك ، محاميه الخاص^(١) . فلم يخل اسماعيل على جوشن بشئ من الاحتقار الذى ما قئى يتظاهر به نحوه . ولكنه لم يتفوه بكلمة واحدة ضد الخديو مولاه .

فلما كان المساء قابله الكاتب عينه ، مرة أخرى في عابدين ، على الشرفة الشمالية ، المطلة على الميدان الواسع الداخلى ، وسمعه هو وستة آخرون يمازح الخديو المزاح المعتاد الخالص من كل تكلف — شأنهما فى ذلك من سنوات عديدة .

ولكن الخديو بعد انصراف مدعويه ، اختلى بالمفتش ؛ ودارت بينهما محادثة طويلة ، لم يقف أحد على موضوعها . غير أن المظنون هو أن (اسماعيل) طلب من وزيره أن يوقفه بالتدقيق على جميع تصرفاته فى الوزارة ، وعلى دقائق الأعمال التى أدت بالمالية المصرية الى الضيق الحالى ، مع أنه هو الوزير الذى لم يفتأ يشع أمام عينيه الذهب أبدا ، ويضع دائما تحت تصرفه أى مبلغ عن له طلبه ، مهما بلغت قيمته .

فاضطرز المفتش الى إظهار الحقائق كلها ، وتوضيحها جليا ، وإيقاف مولاه على على كل أسرار ادارته .

صديق يطلع الخديو
على الحال المالية

(١) هو والد الأستاذ "دهان" الهامى بالاسكندرية لدى الحاكم المخططة . وقد قتلته سمسار رضى بالاسكندرية كان يقال له "مرزان" لأسباب لا تزال مجهولة .

الإشارة على
صديق بالاستقالة

ولما كان (اسماعيل) سريع العزم ، قريب البت في الأمور ، أشار على وزيره ، حيث ان الأحوال هي كما قال والأمور كما وصف ، باللين والموافقة ، والإقلاع عن مقاومة المندوبين الدوليين ومعاكستهما ، والتسحي ، مؤقتا ، ريثما تمر العاصفة .

فأبى المفتش محتجا بأن اللين والموافقة ليسا من مصلحة مولاه . وأنه لو كانت المسألة شخصية وتختصر في استقالته ، هو ، من منصبه الوزاري ، فانه لن يتأخر لحظة عن تضحية مركزه ، بل حياته ذاتها ، في سبيل إرضاء سيده ؛ ولكن المسألة ليست شخصية ، وإنما يرمى بها الى الإضرار بالسلطة الخديوية وتقييدها .

فلما كان صباح اليوم التالي ، أمر (اسماعيل) مجلسه الخاص ، ومنه المفتش ، بالاجتماع للداولة في الأمر .

وبما أن عموم أعضائه كانوا يكرهون المفتش ، ويتمنون زوال نعمته ، فان الآراء بدت ، كلها ، موافقة على مقترحات المسترجوشن والمسيو جوير ، ومخالفة لرأى وزير المالية .

فلم يحول ذلك الإجماع المفتش عن رأيه ؛ بل زاده تمسكا به ودفاعا عنه ؛ وتفتنا في إبداء الأدلة على أن ضياع سلطة الخديو واستقلال البلاد ناجم ، حتما ، عن نفاذ تلك المقترحات ؛ لا سيما ما كان منها متعلقا بالتعديلات المشير جوشن بإدخالها على الإدارة المصرية ، ألا وهي تعيين مراقبين عموميين افرنجيين : أحدهما لمراقبة الإيراد ، والثاني لمراقبة المصروف ؛ ووضع السكك الحديدية ، وميناء الاسكندرية تحت ادارة مجلس مؤلف من الإنجليز وفرنساوى ومصريين ؛ وأثبتت بحجج دامغة وبراهين قاطعة أن هذه التعديلات مرتبطة ارتباطا كليا بالاقترحات المالية الخاصة بتوحيد الديون المصرية ، وأنها لا ترمى ، مطلقا ، الى مجرد استقالته ؛ وأنه بما أن قبولها لا يمكن

إلا مع تنازل الخديو عن سلطته ، وتسليمه ادارة حياة البلاد ، أى موارد ثروتها ، الى قبضة أجنب ، فالأوفق رفض مشروع المسترجوشن والمسيو جوير برمته ، والتنكب عن هذين الرجلين مطلقا فى التبريرات المقتضى اتخاذها . وتطرق من ذلك الى الطعن على مشروعية مهمة ذينك المندوبين ، وتسوينغ تداخل المقرضين الأجانب فى شؤون الادارة الداخلية المصرية ، وتطاولهم على المقام الخديوى المقدس ، بحجة أن الحكومة المصرية مدينتهم . وختم كلامه بأنه يرى أن إشهار مصر إفلاسها ، مهما تكن العواقب ، مع تمسك الخديو بحقوقه وسلطته ، أقل ضررا من تسليمها بمقترحات مندوبى الدائنين وبالتعديلات التى يطالبان بإدخالها .

ولا شك فى أن كلامه كان على جانب عظيم من الصواب ، ولم يكن من عيب فيه سوى أنه صادر من اسماعيل صديق باشا ، الرجل الذى كان أكبر جان فى أمر صيرورة مصر الى ذلك الموقف الحرج : موقف الدولة التى ترى نفسها ، لضعفها ، مضطرة : إما الى التسليم بأن يعبث باستقلالها وبيع بعض حقوقها الملكية ، وإما الى تعريض نفسها للضياع كلية .

على أننا لا ندرى هل كان رفض مقترحات جوشن وجوير يؤدى الى إقبال الدول الغربية على حماية مصالح مدائنى مصر من رعاياهم ، بقوة السيوف والمدافع أم لا ؛ لا سيما وقد رأينا من الحكومة الانجليزية إعراضا ثابتا عن رغبة التداخل رسميا بين أولئك الدائنين والحكومة المصرية .

ولكننا نظن أن الرفض قد كان يؤدى الى تحرك الدوائر الرسمية الأوروبية للإقدام على عمل سياسى ضد الحكومة المصرية ، تخرج عواقبه عن حد التقدير . وهو ما خافه

رجال المجلس الأعلى المجتمعين للداولة في الأمر، علاوة على كراهم للفنش، ورغبتهم في التخلص منه بأية وسيلة كانت .

لذلك صمم جميعهم على وجوب قبول مقترحات المندوبين الانجليزى والفرنساوى واعتبار قبولها أخف الضررين المهتدة مصر بهما .

المجلس المصرى
الأعلى ضد
اسماعيل صدق

ولكى يتقبلوا على وزير المالية ، تظاهروا بأنهم يعتقدون أن مقاومته مبنية على كراهمته الشخصية للستر جوشن ، لعلمه بأنه إنما يرمى الى عزله .

وكان أشد أعضاء المجلس تظاهرا بهذا الاعتقاد الأمراء الثلاثة : محمد توفيق وحسين وحسن .

فنظر المفتش اليهم نظرة المستهزئ بجدائة سنهم ، العالم ما لا يعلمون ، وقال : «إنكم لا تزالون أولادا ، فلا تستطيعون إدراك كنه الأمور ؛ ولذا فانكم تأخذونها بطواهرها» .

فاستشاط الأمير حسين غضبا لهذا الكلام — وكان عصبيا ، سريع الانفعال — فهجم على المفتش ، وصفعه على وجهه صفعة شديدة لوت سلك نظارته الذهبية ، وقال : «أولادا ! وهل بلغت بك القحة الى حد مخاطبتنا بمثل هذا الكلام ؟» .

فاصلح المفتش سلك النظارة بهدوء ، وأجاب : «إنى أنما أتكلم للصلحة العامة ! ولو كانت المسألة شخصية ، كما تقولون ، ونختصر فى هل أبقى وزيرا أم لا ، أكان قناصل الدول كلهم يتدخلون لتعضيد طلبات المندوبين ؟ انهم لأحرص على كرامة دولهم من أن يعرضوا بها فى أمر داخل محض . فالمسألة ليست مسألة عزل وزير ، بل إلغاء وزارة المالية ، بصفتها وزارة مصرية^(١) محضة» .

١١ أنظر : الكتيب الممنون " تراجم مصرية " ص ١٢

فأرفض المجلس، والأمير محمد توفيق يقول : « ما أوقع هذا الرجل ! ما أوقع هذا الرجل ! » .

وكان (اسماعيل) ينتظر، على أحرم من الجمر، نتيجة مداولة مجلسه الخاص . فلما رفعت إليه أقرها واعتمدها، وأعلن بذلك المفتش لوقته .

فبعث اسماعيل صديق باستقالته إليه، ضمن خطاب أوضح فيه الأسباب التي حملته على تقديمها .

فأبى الخديو قبولها، وأجل مطالعة كتابه ريثما يعترفه لإرادته في المساء .

فلما كان المساء، انتشر في المدينة الخبر أن الاستقالة قبلت، وأن الأمير حسين باشا وزير الحربية عين وزيراً للمالية، وأن الأمير حسن باشا خلفه على الحربية .

ثم أشيع أن المفتش استدعى إلى السراى بعابدين، وأنه في محادثة طويلة مع سمو الخديو .

والذي علم، فيما بعد، عن هذه المحادثة هو أن (اسماعيل) استقبل وزيره القديم ببشاشة، ولطف فوق المعتاد، وأنه أمر أن يتركأ وحدهما، وأن لا يدخل عليهما أحد . فلما نفذت أوامره، أقبل على أخيه في الرضاعة، وقال : « اجلس بجانبى هنا، قريباً منى، وانظر الى، وكلبنى، قلباً لقلب : ما أنت عامل الآن ؟ » .

وكان المفتش لا يزال تحت تأثير انهيأر سلطته الوزارية الفجأى . فتر سؤال (اسماعيل) على أذنيه، وظهر كأنه لم يدخل اليهما . فكرره الخديو، مرة أخرى، وقال : « أسألك، يا اسماعيل صديق، ما أنت عامل الآن ؟ » .

وكان المفتش أفاق من منامه، فهذب سلك نظارته الذى لوته في الصباح صفعة الأمير حسين، وقال، وفي صوته شئ من التهكم : « ما أنا عامل يا مولاي ؟ لست محتاجاً

استقالة صديق

محادثة بين
الاسماعيلين

الى الاستفسار! فانى ، كما يقضى على واجب العبد الخاضع لارادة سيده ، سأسلم
زمام وزارتي الى خلفى البرنس حسين ، نجلكم ، متمنيا له كل توفيق » .

قال (اسماعيل) : «أراك زعلانا منى ، يا صديق ؛ فأنت غلطان . فان الذى عمله
هو الشئ الوحيد الذى كان يمكننى عمله فى هذه الظروف ، ريثما تنفرج حلقات
الضيق » .

قال صديق : « ليسمح لى مولاي أن أخالفه فى فكره ، وأن أرى رأيا غير رأى
سموه » .

قال (اسماعيل) : « يدهشنى ذلك منك . أولم تفهم ما هو قصدى من تأليفى الوزارة
الجديدة العائلية المحضة ؟ » .

بـ « كلا ، وإذا سمح لى مولاي أن أكلمه بالصراحة ... » .

ـ « تكلم ! تكلم . أنا أطلب منك ذلك ، لا بصفتك وزيرا ، بل بصفتك
صديقا لى » .

ـ « أنا ، إذا ، أرى أن سموك أخطأ فى أنه حملنى على الاستقالة . ثم أخطأ فى تعيين
أحد الأنجال مكانى . أما الخطأ فى حملى على الاستقالة فلأنه لم يرو التاريخ حتى هذا
اليوم ، على قلة علمى به ، أن مليكا ضحى وزيره لينتقد نفسه . وأما الخطأ فى تعيين
أحد الأنجال مكانى فلأن قلة مسئولية الأمير الشاب لن تخفى عن أحد . ولأنه لن
يقوم شئ بينه وبين سموك يحول سخط الناس عنك ، كما كان قائما بين سموك وبنى » .

ـ « هذا كلام صحيح ، يا صديق ؛ وأنت تعلم أنى لم أفترق عنك بطيب خاطر ،
وانى رفضت تضحيتك حينما طلبها منى قنصلا إنجلترا وفرنسا العايمان ؛ ورفضتها

بالرغم من الحاح جوشن وجوير على بها ؛ ولم أضطر اليها إلا بعد أن تخلى عنك المجلس الخصوصى» .

— « ليس المجلس الخصوصى فقط ، ولكن أولاد سموكم . لست ناقما عليهم ، لأنهم يجهلون ما ندرىه سموكم وأنا . وإذا دروا ، فانهم لا يستطيعون أن يفهموا أن هناك تضامنا لا يمكن هدمه أو تقسيمه . قد قلت لسموكم يامولاي ، وأعيد الآن ، أنه لو كان هلاكى ، وحده ، يكفى لانقاذكم ، فلا أدري اذا كان يكون لدى أقل رغبة فى أن أحمى منك القليل الباقى من عمرى ؛ ولكن الحال ليست كذلك . وأعتقد أن الخلاص لن يأتى للبلاد ولنا إلا ببقائنا متحدين : فكما انى لا أستطيع أن أنجو بدون سموكم ، فان مولاي لا يستطيع أن يخرج من المأزق بدونى » .

هنا سكت المفتش ، كأنه يريد أن يزن مقدار التأثير الذى كان لكلامه على مجرى أفكار مولاه ؛ ولكن الخديو لم يبد أقل تغير ، ولم يسمح لعرق فيه أن ينبض ؛ وقال للمفتش مظهرا إصغاء تاما : « كل حديثك » .

فقال المفتش : « انى أقبل يامولاي أن أحمل ثقل المسؤولية كلها وحدى ؛ وأن أقول فى كل مكان انى خالفت أوامرک ، بدلا من تنفيذها حرفيا — وهذا كان الواقع فى معظم الأحيان — فهل يصدقنى أحد ؟ أقبل أن أسلمك خاتمى لتوقع به على كل الأوراق التى تريدها ، إثباتا لأن الذنب فى الخلل الحاضر انما هو كله ذنبى ؛ فهل يصدق أحد ؟ والكل يعلم أن الخديو الدولة دون غيره ، وأنا كلنا آلات صماء بين يديه ؟ ثم انى مشير عثمانى — ومولاي يعلم انى كشير عثمانى ، لا أحاكم إلا فى الأستانة ؛ وهبنى تنازلت عن حقى هذا ، فالباب العالى لن يتنازل عنه . فىرى سموكم منذ الآن

ماذا تكون نتيجة محاكمتي هناك، ومقدار ما ينجم عنها من فضيحة، لا سيما في الظروف الحاضرة، والدولة التي خلفت، هناك، دولة عبد العزيز، شقيقة الى تسوى سمعة سلفتها .

وانما ذكر المفتش أنه مشير عثمانى لكي يقضى على عزم الخديو في مهده، فيما لو كانت ذلك العزم قد بدأ يتوجه نحو اساءته . وأشار الى ما قد تنتجه أية محاكمة أو تحقيقات احتمالية من مخوفات، ارهابا لمولاه، ورغبة منه في حمله على الرجوع الى آرائه .

وأدرك (اسماعيل) غرضي وزيره معا . وعلم أن الرجل يلعب معه لعبا دقيقا . فقال : « صحيح أنت مشير عثمانى ! » وضحك دقيقة . ثم قال : « قد كنت نسيت ذلك . هذا لقب فيه من الأمان ما في أي مؤمن آخر . ولا يسعني إلا الموافقة منذ الآن على كل ما ترى وجوب إجرائه ، فيما لو قضت الحال . على أننا لم نبلغ بعد الى هذا الحد، والله الحمد ! وتراني مقتنعا بأن فيما قلته جانبا عظيما من الحق ؛ وليس فيه ما يجرحني مطلقا . وانما الصعوبة، كل الصعوبة، في خروجنا من المأزق بكيفية ترضينا معا . فابحث يا صديق ؛ اجهد نفسك ؛ فتق ذهنك ؛ حك قريحتك . وإذا وفقت الى ايجاد طريقة غير التي اتبعتها أنا ، وكانت جيدة ، فتق بأنى لا أطلب إلا استعمالها ؛ وانى أعتبرها خدمة جلييلة منك ، أضيفها الى خدماتك الخطيرة السابقة » .

فتنهذ المفتش الصعداء ، ورفع نظارته ، لكي يسمح بطرف منديله دمعة بدأت تتلألأ في جنب عينه ، ثم أخذ يد (اسماعيل)، وقبلها، وقال : « قد استعدت الآن ، والله الحمد، سيدي وملاذى » .

وتذكر ، حينذاك ، الاشاعتين اللتين كانتا تتداولهما الألسن في العاصمة ، وخطر له في الحال أن يستخدم السلاح الذى أراد خصومه أن يحاربوه به ، ليطعنهم به فى نحرهم ، طعنة قاتلة .

فقال (لإسماعيل) : « ان الوسيلة يا مولاي جاهزة لدى ، ولست أشك فى أنها ناجحة ! » .

فهش الخديو وبش ، لأنه كان يؤد حقيقة الإفلات من أيدي مندوبى دائنيه ، بكيفية لا تمس شرفه ولا سلطته ، وسأله : « ماهى ؟ » .

فأجاب المفتش : « بما أن مطالبتنا المراكين الذين مصوا دماءنا بتخفيض مبلغ المطلوب لهم الى معدل المبالغ الحقيقية التى أقرضونا إياها ، وتخفيض سعر الفوائد التى يتقاضونها منا الى السعر القانونى المعقول ، لمطالبة لا فائدة منها ؛ وبما أن التجاءنا الى الأستانة لتساعدنا على نيل مطالبنا لن يجدى نفعا (لأن السلطان فى مأزق أخرج من المأزق الذى نحن فيه) ؛ فانه لم يعد يبق لنا ، لفض مشاكلنا كلها ، إلا الرجوع الى القرآن الكريم ، والاستعانة على تنفيذ نصوصه ، بالرأى المصرى العام ! » .

فقال الخديو : « وكيف ذلك ؟ » .

قال المفتش : « مولاي يعلم أن القرآن ينهى عن الربا ؛ وينذر المتعاملين به بعقاب شديد . فاعلىنا ، والحالة هذه ، إلا تفهيم الأمة المصرية أن معظم الأموال التى تدفعها الى خزينة الميرى ، لكى تقيم الحكومة بواسطتها قواعد إدارتها ، وتجبرى الأشغال العمومية التى تقتضيها المصلحة العامة ، وتوطد دعائم الأمن العام فى البلاد ، يذهب الى أيدي الفرنجة بصفته ربا الأموال التى قدموها لنا من تلقاء أنفسهم .

وان ذلك هو السبب فى أن الحكومة مضطرة الى إرهاب الأمة بالضرائب العديدة الثقيلة التى تحصلها منها .

فأبرقت أسرة (اسماعيل) وقال : « أجل . ولكن كيف تفهم الأمة ذلك ؟ » .

فقال المفتش : « نكلف علماءنا وقضائنا ومفتينا بهذا العمل . وأنا أضمن أنهم لن يخيبوا لنا غرضاً ، وأنهم يخدمونا خير خدمة . ومتى هبت الأمة بأسرها للطالبة بالتسك بنواهى القرآن الكريم ، فانا سنستخذ مظالبتها سلاحاً نرهب به أوربا الرسمية وقضى به على جشع دائلنا . وانى ، اذا سمح مولاي ، آخذ على نفسى تحريض رجال الدين الاسلامى على مباشرة هذا العمل منذ اليوم » .

فأذن له الخديو بذلك وشكره على فكرته ، ثم صرفه ، وهو يمتنى له النجاح ويريه المستقبل عائدا الى الابتسام له — وانما كان ذلك تظاهراً منه فقط ، لأنه صمم منذ ذلك الحين على إزال العقاب به .

ولم يكنه كان قد بلغه أن المفتش ، منذ أن اشتد توتر العداوات حوله ، شرع فى العمل على التجنس بجنسية أجنبية ، اقتداء بنوبار باشا المتجنس بالجنسية البروسيانة ، منذ زمن ، وشريف باشا المتجنس بالجنسية الفرنساوية . فلما جؤل المفتش انتباهه الى كونه مشيراً عثمانياً ، خطر فى باله أن يحقق صحة ما بلغه من عدمها .

فأرسل واستدعى أحد أخصاء اسماعيل صديق باشا — وكان هو نفسه المبلغ — وسأله عما اذا كانت مساعى المفتش التجنسية قد تمت . فأجاب الرجل أنها لم تتم بعد ، ولكنها سائرة على قدم وساق فى القنصلية الفرنساوية ، وأنها أوشكت تنتهى .

فبعث (اسماعيل) الى هذه القنصلية وغيرها يستفهم عن حقيقة الأمر . فأجابته كلها أنها لا تعلم من ذلك شيئا ، ولا حادشا اسماعيل صديق في ذلك مطلقا .

ولما كان اليوم الثانى ، وشاع في المدينة خبر اختلاء الخديو بوزير ماليته مدة طويلة من الزمان ، وان الوزير خرج عقب تلك المقابلة من عابدين ، وعلامات الابتهاج والاعتزاز بالفوز بادية على وجهه ، وبلغت تلك الاشاعة آذان المسترجوشن ، اعتقد أن المفتش تمكن من استمالة المليك الى آرائه ، والعود إلى الجلوس في صدر "محظوظيته" ثانيا .

فرأى أنه لا سبيل له الى التغلب على ذلك الداهية إلا بجره أمام المحاكم الجديدة بصفة لص ومقاضاته مقاضاة جدية .

جرجوشن صديق
الى المحاكمة أمام
القضاء المختلط

فبعث اليه من أنباء أن المتدوين الدوليين تحققا ، بعد التنقيب في حسابات المالية ومصروفاتها ، من وجود عجز فيما هو مخصص لها يبلغ مقداره أربعين مليوناً من الفرنكات لم يجد له مبررا . وأنهما ، بناء على ذلك ، سيعلنانه عن قريب ، بطريق وكالتهما عن حملة الأسهم ، للحضور أمام محكمة مصر المختلطة ، لكي يحقق معه هناك تحقيقا دقيقا عن سبب ذلك العجز وكيفيته .

فلما بلغ هذا النبأ الى اسماعيل صديق باشا ، أظهر له من الارتياح والابتهاج ما أدهش نفس مبلغه ، وتحول ذلك الاندهاش الى أخذ بعيد الوقع ، حينما قال المفتش له : « اذهب وقل لجوشن انه لن يستطيع عمل عمل يبسطنى ويسرنى بقدر هذا . وسترى المحكمة عند تحقيقها ما هو سبب ذلك العجز وما هى حقيقته » .

ولما خرج المبلغ من عنده ، أسرع اسماعيل صديق ، وأبلغ النبأ الى الخديو : لأنه كان لا يزال موجسا منه خيفة ، ويرى الاحتياط واجبا .

فأدرك (اسماعيل) الغرض الذي رمى صديقه اليه ؛ واضطرب ، لأنه تيقن أن الرجل غير مبق على صداقته ووده ؛ وأنه انما يهدده تلميحا ، بكل وسيلة يراها صالحة ، بأنه غير خاش بأسه ، من جهة ، لتدربه برتبة المشيرية العثمانية التي هو حائزها ؛ وأنه ، من جهة أخرى ، لن يحجم ، ساعة اللزوم ، عن نسبة كل خلل المالية المصرية الى أوامره السامية وطلباته .

وكان عنده في خزينته أربعة عشر مليوناً من الفرنكات ؛ فأخذها ، من وقته ، وأرسلها باسم المفتش الى المندوبين الدوليين ؛ ورجا منهما أن يرحنا اعلان صديق حتى يقابله ، هو نفسه ، مرة أخرى — ولم يخف (اسماعيل) الفضيحة مرة في حياته ، خوفا منها في ذلك اليوم .

وبينا هو في حجراته ، يحرق الأزم ، عقب إرساله تلك الملايين الأربعة عشر الى المسترجوشن ، وينتظر الرد ، أنباء أحد رجال التشریفات أن بالباب وفدا مؤلفا من شيخ الاسلام ، وقاضى القضاة ، ومفتى الديار ، ونخبة من كبار العلماء يريد مقابله . فتنهد (اسماعيل) الصعداء ، وقال : « ألا هل تمكن صديق من إتمام وعده بكل هذه السرعة ؟ » ، وأمر بادخالهم .

فأدخلوا . فقابلهم باكرام زائد واحتفى بهم ، وسألمهم عما أوجب حضورهم في تلك الساعة . فقال مدرهم : ان الذى جاء بهم انما هو مقابلة وقعت بينهم وبين وزير المالية اسماعيل صديق .

فابتسم الخديو ، وقال : « ان اسماعيل صديق رجل في منتهى الذكاء وتوقد الذهن وصدق التقوى ؛ ولكنه ، في الآن نفسه ، كبير البساسة وشديد على الأجانب جدا » .

وانما أراد من قوله هذا أن يحمل كلامه على مجملين : أحدهما في مصلحة المفتش ؛ فيكون دليلا على رضاه عنه ؛ وثانيهما في عكس مصلحته ؛ فيدل على غضبه عليه . وذلك لكي يتمكن رجال الوفد من التمسك بالمحمل الموافق للغرض الذي أتوا من أجله .

غير أن أولئك العلماء لم يدركوا مرامي كلامه ، لعدم تعودهم محادثة رجال السياسة في الأرض . وبينما كان ميل (اسماعيل) يذهب الى أن يدركوا أنه يكون مسرورا من انقيادهم الى إيماز المفتش ، تمسكت أفكارهم بالشطر الأخير من قول الملك ، وقال مدرهمهم : «نعم يا أفندينا ؛ انه لرجل خطر للغاية . فقد أتانا بالأمس زاعما أن أفندينا والبلاد في ضيق شديد بسبب الافرنج ، وتقاضيه من حكومة سموكم ربا فاحشا ؛ وأن هذا هو السبب في كثرة المظالم والمغارم الموضوعة على رقاب العباد — وحاش لله أن تكون مظالم ومغارم في عهد سموكم — وأنه يجدر بنا ، والحالة هذه ، اهاجة الرأي العام المصري على الدائنين من الافرنج ، وحمل الأهالي على إيقاد الوفود الى سموكم ليسألوكم ، بإلحاح ، الامتناع عن دفع الربا الى أولئك الدائنين ، واجبارهم على أن لا يأخذوا من الخزينة المصرية سوى النقود التي أقرضوها حقيقة ، والتي قد استردوها لغاية الآن وزيادة ! » .

فظن (اسماعيل) ، لأول وهلة ، أن المفتش نجح في مهمته ؛ وأخذ السرور ينتشر على محياه . فدنا من أريكة واستلقى عليها . ثم أدنى العلماء منه ، وسألهم مبتسما : «وأتم ، ماذا أجبتكم ؟ » .

قال مدرهمهم : «أجبنا ، يا أفندينا ، كما يجب أن يجيب العبيد المخلصون الولاء لسموكم وستدكم السنية . قلنا له : «اننا نعلم حق العلم أن الافرنج أصدقاء سموكم المخلصون ؛ وأن مركزهم في البلاد لا تقوم له قائمة يوم يروق لسموكم طردهم منها ؛ وأن الأموال

أموال سموكم ؛ وانا جميعنا بمالنا ونسائنا وأولادنا عبيد لسموكم ؛ والعبد وما ملكت يده لمولاه ؛ وأدركنا أن الرجل ، بعد أن تخلت نعمة سموكم عنه ، أصبح من الخائنين ؛ وأنه يرغب في تحريك فتنة في البلاد ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : (والفتنة أشد من القتل) » .

فتيقن الخديو أن بين ما أدركه القوم وبين ما كان يريد هو أن يدركوه ، بعد ما بين السماء والأرض . ولما كان قدرياً كمعظم الرجال العظماء المقامين من مدبر الأكوان لغرض خاص يريده ، اعتقد أن ما وقع كان لا بد من وقوعه ؛ وأن ما كتب للمفتش أصبح لا بد من نفاذه ؛ لأنه لعب آخر ورقة في لعبه وخسرهما .

فأطفأ نور الابتسام المشع من عينيه وثرغره ؛ وكسا وجهه جدّاً واهتماماً ؛ وقال : « أجل ، أجل ! ان ما أدركتم قد يكون الواقع ؛ ولكن الكلام حجة واهية ؛ ويفيد حكومتى أن يكون بين يديها دليل كتابى على مسعى المفتش . فليفضل أحدكم وليكتب ما قاله لى لسانكم ؛ وليفضل الباقون بتوقيعه ! » .

فأسرع رجال الوفد وامتثلوا لأمر الخديو ، وحرروا الكتابة المطلوبة منهم ؛ ثم قدموها الى (اسماعيل) فأخذها منهم وصرفهم .

ولكنه عاد ووقع في خلده ، بعد أن خرجوا من الباب ، أن يستدعيهم ، ثانية ، ويقول لهم « ان المفتش صادق فيما كلمهم عنه ؛ وانه هو ، الخديو ، يوافق عليه » . غير أن الأمير محمد توفيق ، وليّ عهده ، دخل عليه اذ ذاك وقال بانفعال : « رأيت يامولاي مساعى اسماعيل صدّيق ، وكيف أنه حاول ايقاظ فتنة في البلد ضدّ الفرنج ؟ ولولا أنى تداخلت في الأمر ، وأفهمت العلماء ما هى أغراضه الخفية ، لصدّقوا زعمه بأنه لسان سموكم ورسولكم اليهم ! » .

فهز (اسماعيل) كتفيه ، وأوقف نظره برهة ، وكله تهكم وسخرية ، على ولىّ عهده .
ولو كان للحركات لسان لفهم ذلك الهز وتلك النظرة ولىّ عهد العرش المصرى مقدار
الخطأ ادى ارتكبه أمام عيني أبيه بتداخله بين المفتش والعلماء .

على أن تيقن (اسماعيل) أن الأمير محمد توفيق الذى كان يعتبره أقل أولاده ذكاء
ونباهة ، هو هو السبب فى أن اسماعيل صديق ، الداهية ، الذى قلما كان له مثل
بين رجال الذكاء والتفنن بمصر ، خسر آخر ورقة وضعتها الأقدار بين يديه ، قوى
فيه الاعتقاد بأن المفتش لا مفتر له من نفاذ المقدور فيه .

فأمر ولىّ عهده باستدعاء أخويه الأميرين حسينا وحسنا والعود معهم .
فلما حضروا ، أطلعهم على الورقة التى كتبها العلماء ، وأوقفهم على رغبته فى إلقاء
القبض على اسماعيل باشا ، ومحاكمته أمام المجلس الخصوصى .
وكان الأمراء ، كما قلنا ، يكرهون الرجل كراهة كلية ، لجميع الأسباب التى ذكرناها ؛
وعلى الأخص لأنهم كانوا يعتبرونه العدو الأكبر لحسن سمعة المليك والدهم ، والسبب
الأعظم فى الإحن المتوالية عليه .

فأشار الأمير حسين على والده باتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك ، ليكلا يثير القبض
على المفتش فتنة فى البلد ، لكثرة محاسيب الرجل فى المصالح وبين الأهالى ؛ ولأنه
بلغه أن بعض أولئك المحاسيب جهزوا مركبا لنقله الى الأستانة ، لدى أول تهديد .
وقال الأمير محمد توفيق : « يجدر بسموكم ، والحالة هذه ، إصدار أمركم الى
مصطفى فهمى باشا ، محافظ العاصمة ، باعداد ألفى عسكرى وارسالهم ليحيطوا بسرارى
المفتش بالاسماعيلية ! » .

فقال الأمير حسين بتهكم : « ألقى عسكرى ! لمَ لا تقول الجيش كله ؟ » .

فقال حسن : « يكفى للغرض ضابط وبضعة عساكر ! » .

ولكن (اسماعيل) لم يوافق على آرائهم، وقال : «انى لا أحتاج الى جنود مطلقا؛ وسأقوم بالأمر بنفسى . على انى أريد منكم : (أولا) أن تأمروا محافظ العاصمة بتجهيز مركب بخارية غذا فى النيل عند مرسى سراى الجزيرة ؛ (ثانيا) أن تخطرُوا أعضاء المجلس الخاص بالاجتماع غذا الساعة الحادية عشرة صباحا ؛ وتكلفوا العلماء الذين حرروا هذه الكتّابة بالحضور لأداء شهادتهم أمامه » .

فانحنى الأمراء وخرجوا؛ ولكن ولّى العهد تردّد لحظة ، على الباب، كأنه أوقى فكرا مباغتاً أراد ابداءه . فلحظ (اسماعيل) ذلك ، وسأله اذا كان يريد أن يقول شيئاً .

فأجاب ولّى العهد : « نعم يامولاي ؛ فقد غاب عن فكر سموكم أن غذا الجمعة ؛ وأن العلماء ما بين الساعة الحادية عشرة والساعة الواحدة يكونون مشغولين فى أمر الصلاة الجامعة ولا يستطيعون الحضور لتأدية الشهادة ! » .

فضم (اسماعيل) شفّتيه ، لحظة ؛ ثم نظر لابنه النظرة عينها التى أوقفها عليه ، حينما علم أنه هو الذى كان السبب فى خيبة مسعى وزير المالية ؛ وقال له : « أجل ! دعهم ، إذا ، فى شؤون صلاتهم ، لا سيما أنه لا فائدة من حضورهم ، مع وجود توقعاتهم على هذه الكتّابة ! » . فانحنى ولّى العهد وانصرف .

وفى الغد أرسل الخديو الى اسماعيل صديق باشا واستدعاه لمقابلته فى سراى عابدين ، الساعة التاسعة .

وكان المفتش قد قضى الليل كله مضطرباً ، منفعلًا ، يعتقد ، تارة ، أنه ناجح في مساعده ، ساحق أعداءه : فتسكره أفكار الفوز ؛ ويعتقد ، تارة أخرى ، أن نجمة أفل ، وسعده ولى ؛ وأنه قد يصعق ، بغتة ، من حيث لا يدري : فيسقط في يده ، وتخور قواه . وكثيرا ما أوفد في السرّ الى سراى عابدين ، مستخبرا عما يفعله الخديو ، خائفا عودة المجلس الخصوص الى الانعقاد .

فلما أنته الدعوة الخديوية ، بلغت العواطف التي كانت تساوره أشدها : فابتهج ، أولا ، كأنه انما يدعى الى النصر ؛ ثم انقبض وارتعد ، كأنه يدعى الى الهلاك . ثم تذكر أن اليوم يوم جمعة ؛ وانه ، اذا صححت تذكارات صباه ، ليوم فضيل ؛ فهذأت أعصابه وسار الى عابدين ، وهو الى العشم بالخير أقرب منه الى الاضطراب بالعواصف .

فقابله (اسماعيل) خير مقابلة ؛ وأجلسه ، برهة ، الى جانبه ؛ ثم قال له : « انى فكرت الليل كله فى مركزنا ؛ فانتهيت الى الموافقة تماما على آرائك . فعساك نجحت فى المهمة التى انتدبت نفسك اليها » .

فأجابه المفتش ، وقد زالت عن قلبه مخاوفه كلها : « الآن ، وقد تأكدت أن قلب مولاي عاد الى ، فانى لن أدع ممكنا إلا وأقدم عليه لأبعد عن مولاي أى مزيج ! » وأخذيد (اسماعيل) رقبها مرارا بحرارة .

فترك الخديو يده له مدة ؛ ثم سحبها ، ومرّ بها على جبينه وقال : « لكنى أشعر بوجع فى رأسى على أثر هذا السهاد . فهل تريد أن نخرج لتنزّه معا كالمعتاد ؟ » . فطار قلب المفتش فرحا وهو يوجب بالقبول ؛ ومرّ أمام عينيّه ، مرّ البرق ، الوقع الذى يكون فى قلوب الناس حينما يرونه ، من جديد ، على يسار الخديو ، فى عربة (اسماعيل)

الخصوصية ، يجتاز معه شوارع العاصمة كالسابق ، وهما يتهاوسان . ورأى الغيظ والحنق اللذين يخفقان قلب المستر جوشن حينما ينظرهما معا ، أو يبلغه نبأ ذلك . فاعتزته هزة عزم ونصر بمرت في جميع عروقه ، وأبرقت في عينيه السوداوين . فلمحها (اسماعيل) ، وابتم لها ابتساما خفيا .

فلما صارا الى داخل العربة المكشوفة ، قال (اسماعيل) : « لا ندري الى أين نذهب . هل تريد أن نطرح ريشة في مهب الرياح ، فتذهب بنا الى حيث تشاء الأقدار ؟ » . فقال المفتش : « لنطرحها ، لنطرحها يا مولاي ، فان الأقدار لا تريد بنا إلا خيرا ان شاء الله ! » .

ففكر الخديو لحظة ، ثم قال للموذي : « سربنا الى الجزيرة ! » والتفت الى المفتش وقال : « قد يزيل نسيم النيل العليل الوجع الذي أشعر به في رأسي ، وأغتم ، بالمرّة ، فرصة وجودي في سراى الجزيرة لألاحظ اتمام بعض الأشغال الجارية فيها ، ثم اننا نمرّ في الوقت عينه على سرايك بالاسماعيلية ، فقد نرى ابنك ، فأسأله عن فايق هانم ، أميرتى الصغيرة ، وأوصيه بها خيرا . فأنت تعلم أنها عزيزة علينا جدّا ، أميرتنا الصغيرة ! » . فاحتار صديق كيف يشكر (اسماعيل) على كل ذلك اللطف والتعطف ، وزاد سروره لدى فكه أن آل منزله سيرونه مع الخديو متزها ، فيعلمون أن «محظوظية» مولاه عادت اليه ، وأنه رجع الى ما كان عليه من العز والسؤدد .

وأما فايق هانم ، الأميرة الصغيرة ، التي ذكرها (اسماعيل) فإنها كانت عادة في منتهى الجمال ، ربّتها والدة (اسماعيل) نفسها كأنها ابنتها مع زينب هانم بنت الخديو ، وزوجتها ابن المفتش ، إنماء لولاء هذا الوزير ، واستراة لنشاطه وتفننه في خدمة ابنها .

فلما مرّت العربيه بهما أمام سراى المفتش ، وجدا ابن صديق على الباب ، يستعدّ هو أيضا للخروج . فادناه (اسماعيل) منه ، وعطف عليه كأب . ثم استأنفا السير ؛ ولم تمض بضعة دقائق إلا ومرّت بهما المركبة على كوبرى قصر النيل البديع ، وانطلقت نحو السراى الخديوية التى كانت بالجزيرة ، ووقفت أمام أهم أبوابها . فنزل (اسماعيل) أولا . فرآه ضابط الحرس القائم هناك ؛ فصرخ بجنده أن يقدموا التحية العسكرية ، فقدموها ؛ فأومأ اليه الخديو بالاقتراب ؛ فدنا الضابط منه ؛ فأمره أن يلقى القبض ، حالا ، على المفتش ؛ وكان هذا نازلا من العربيه .

فلما سمع اسماعيل صديق الأمر ، ضحك أولا ، لاعتقاده أنه مزاح ؛ ولكن الخديو دخل السراى بدون أن يوجه اليه أية كلمة ؛ ولكن الجند بسطوا أيديهم عليه وأمسكوه من عنقه ، وجروه بعنف ، من رحبة السراى الفسيحة الى مدخلها الواسع ؛ فن حجرة الى حجرة حتى قاعة صغيرة فى مؤخرة البناء ، أقفلوها عليه ، وأقاموا عند مدخلها حارسا ، كأنهم ينفذون أوامر أعطيت لهم مقدما ، بالرغم من ندائه لمولاه وتكراره قول : «مولاي ! مولاي ! إنهم يقبضون علىّ ، وأنا ضعيفك ! » .

فأدرك أنه سقطا فى شرك ، وأن ساعة هلاكه دقت .

أما (اسماعيل) ، فانه عاد الى عابدين ، واستدعى اليه أولاده ، وسألم عما اذا كان المجلس الخصوصى قد التأم . فأجاب حسين : « ان الساعة الحادية عشرة لم تأت بعد ؛ وأن الأعضاء أخطروا جميعا واستدعوا للحضور » .

فنظر (اسماعيل) الى ساعته وقال : « حقا ، حقا ! ان الأمر قد انتهى بأسرع مما كنت أتوقع ! » .

وبعد أن أخبر أولاده بما تم ، أمر ابنه حسنا بالتوجه الى سراى الجزيرة لمراقبة السجين .

ولم تمض نصف ساعة إلا وانتشرت في عموم أنحاء العاصمة الأنباء بأن المفتش أمسك متلبسا بجريمة التآمر على سمو الخديو تأمرا خطيرا ؛ وأنه ألقى القبض عليه ، ووضع تحت المراقبة .

وبلغت تلك الاشاعة آذان الكاتب الانجليزى المستر مالك كون السابق ذكره . فادهشته دهشة عميقة ، لما شاهده قبل يومين ، فقط ، من حسن العلاقات الودادية بين الخديو ووزيره .

فأسرع الى عابدين ، ليتأكد من حقيقتها ، وتشرف بمقابلة (اسماعيل) . فأنبأه الخديو أن المفتش أرسل اليه بالأمس صباحا كتابا لم يفرضه إلا فى المساء ؛ وأنه لما فضله ، وجده عبارة عن استقالة من منصبه ، يقدمها له ؛ ولكنها محزنة بالفاظ لم يحسر وزير قبله ، أبدا ، على إبداء مثلها للملك . وقال : « انى لا أشك فى أنه كان سكرانا حينما حررها ؛ ولا أستغرب ذلك منه ، لأنه لا ينفك يتجرجع نحرا طول النهار ! » .

فقال الكاتب : « أتعشم يا مولاي ، عثما كبيرا ، أن هذا لن يؤدى الى موته ؛ لأنه اذا مات فى هذه الظروف ، فان موته لن يؤول فى أوروبا إلا تأويلا واحدا ، وسموكم أدرى به منى ! » .

فأجاب (اسماعيل) بانفعال : « وماذا يهمنى أن يحيى أو يموت ؟ الذى أعلمه هو أنه سيستمر ، غالبا ، على الاغراق فى السكر ، حتى يوافيه الحمام . ولست بمانع عنه أية نحر يطلبها ! » .

فلما سمع الكاتب هذا الكلام أدرك أن حياة اسماعيل صديق باتت لا تساوى
مراهنة على قرش، على فرض أن حبلاها لا يزال غير منصرم .^(١)

وكانت الأسلاك البرقية قد شغلت منذ الصباح . فلم ينقض يوم تلك الجمعة
الفضيلة إلا ووردت إشارات تلغرافية من نيف وأثنتي عشرة مديرية، تحمل إقرارات
مختلفة تؤيد التهمة على الوزير الذى هوى .

اتهامه بالخيانة
والتحريض على
الثورة

فلما اجتمع المجلس الخصوصى، عرضت عليه الكتابة التى وقعها وفد العلماء،
والبرقيات المرسلة من المديريات . فأظهر المجلس بالاجماع — ماعدا صوتا واحدا :
صوت أقل الوزراء ثروة — أنه مقتنع بادانة المفتش، وثبوت تهمة الخيانة والمؤامرة
عليه؛ وقضى، غيابيا، بنفيه الى دنقلا، ويحججه فيها مؤبدا .

وفى صباح اليوم التالى نشرت الجريدة الرسمية المصرية البيان الآتى، لتحيط عموم
الأهالى والدوائر الأجنبية علما بمضمونه، بكيفية رسمية :

« ان اسماعيل صديق باشا، وزير المالية السابق، سعى الى تدبير مؤامرة ضد
سمو الخديو، باثارة عواطف الأهالى الدينية ضد المشروع الذى اقترحه حضرنا المستر
جوشن والمسيو چوير . فاتهم الخديو ببيع مصر الى المسيحيين؛ وأقام نفسه مقام
المدافع عن بيضة الدين ومصلحة البلد . فأبلغ مفتشو الأقاليم العموميون ورجال
البوليس سر هذه المساعي، وأيدتها عدّة عبارات وردت فى كتاب أرسله صديق باشا
عينه الى سمو الخديو، يرفع به استقالاته الى سموه . فلدّى تلقى الخديو أنباء خطيرة
كهذه، طرح الأمر على مجلسه الخصوصى ليرى رأيه فيه . فحكم المجلس على
اسماعيل صديق باشا بالنفى الى دنقلا، ويحججه هناك، سجنًا سحيقًا . »

(١) أنظر، "مصر فى عهد اسماعيل"، لماك كون ص ١٩٤ و ١٩٥

ولما كان الغد، أرسل الخديو بما وقع من المفتش وما قتره المجلس الخصوصي نبأ بريديا الى الأستانة . فبلغها بعد أسبوع . فأبرقت في الحال تأمر بإرسال الوزير المتهم اليها ، ليحاكم فيها ، حيث أنه حائز لرتبة المشيرية العثمانية الرفيعة .

فتمهل (اسماعيل) في الاجابة أسبوعين وأكثر، ريثما أتاه النبأ الرسمي من دنقلا، يفيد بأن اسماعيل صديق باشا مات هناك من كثرة انهماكه في السكر . فأبلغه الى الأستانة . فاضطرت الى قبوله كما هو ، وأهملت كل مخبرة تاليسة في شأنه ، على حسب عادتها .

كيف كانت آخره
اسماعيل صديق
باشا

ولما كان الاقتداء بالأستانة في غير وسع التاريخ، وكان الوقوف على الحقائق أمرا من واجباته ، لكي يروى صبرها لقرائه ، فانه ، منذ أن رأى المفتش ييجز الى الحجر الصغيرة ، في مؤخرة بناء سراى الجزيرة ، أخذ يصيح بسمعه لما يقال ، ولو همسا ، وينقب على ما يدون ، ولو سرا ، حتى تمكن من معرفة نهاية المأساة التي ذهبت بحياة اسماعيل صديق ، بعد انهيار بنيان عزه ، ووقف على تفاصيلها المختلفة ، المتحدة في الجوهر ، بالرغم من اختلافها في العرض .

فما قصه اسحق بك ، أحد موظفي الدائرة السنية بالمينا في سنة ١٨٨٩ - وكان ، حينما سقط المفتش في الهاوية ، ضابطا بمصر معروفا بقوة العنصرية - هو ما يأتي ؛ والعهد في صدق روايته عليه :

«بعد إلقاء القبض على المفتش بساعة ، استدعيت الى الحجر التي كان ذلك الوزير محبوسا فيها . فوجدت هناك الأمير حسن باشا واقفا عند الباب ، والمفتش مجردا من ملابسه في أحد أركانها . فأومأ الأمير الى بيده ، فدنوت منه ، وسلبت السلام

العسكري . فهمس في أذني أمرا قاضيا باستعدادي لتقل المفتش ، في الليل ، الى الباهرة التي أعدت للسفر به الى دنقلا ، إلا اذا مات قبل ذلك . فأدركت من قوله "إلا اذا مات" أن موته مرغوب فيه . لا سيما أنه بعد أن قال ذلك ، سلم المفتش الى عهدي ، وتوجه الى مكان آخر . فسرت حينئذ الى المفتش ، وألقيته على ظهره ، وكمت فيه بيدي اليسرى لكيلا يسمع له صراخ ؛ وأقبلت أستحق خصيتيه بيدي اليمنى . فقاومني مقاومة عنيفة ، بالرغم من أنه كان نحيف البنية . ولما اشتد عليه الألم ، وأخذت روحه تتقطع في صدره ، بلغت مقاومته أشدها ، وخيل الى أنه أوتي قوة تضارع قوتي . فتمكن من القبض على أبهام يدي اليسرى بين أسنانه ، والعض عليه عضه قطعته لوقته . ولكن تلك كانت حركته الأخيرة . فاني بالرغم من شدة الوجع الذي شعرت به في يدي ، شددت عليه شدة أنحمت معها أنفاسه . فسقط تحتي جامدا ، ودقت رأسه بالأرض . ولما جنّ الليل لفت جثته في قماش ، وضمت اليها مثقلات جمّة ، ونقلت الى ظهر الباهرة الراسية عند قدمي السراي . فسارت بها نحو الجنوب ، حتى اذا جاوزت خربة الروضة ، طرحت تلك البحنة في النيل . فوارتها الأثقال في أعماقه » .

وكان استحق بك ، اثباتا لصحة كلامه ، بي يدا مقطوعا ابهامها ؛ ويبرز أوراها تؤيد ترتيب معاش له ، بعد ذلك ، ما قئ . ينذوله لغاية أوائل صيف سنة ١٨٧٩ ، لما ارتقى (محمد توفيق) عرش أبيه ، وقطعه عنه . فتحرّر بذلك لسانه من غقاله ، على زعمه ، وأصبح يستطيع رواية قصة قتله المفتش العظيم الذي كان مجرد اسمه يربع القلوب ^(١) .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كوز ١٩٩٠

هذا ما رواه اسحق بك . وربما كانت روايته صحيحة فيما يختص بما عمله ، هو نفسه ، ارتكانا على ما أساء فهمه من كلام الأمير حسن . ولكنا نستبعد صدق روايته فيما يتعلق بالمعاش الذي عين له ؛ اللهم إلا اذا كان جزاء لعمل غير إقدامه على قتل المفتش . فان الملوك قد يكافئون ، أحيانا ، أجراما ترتكب لإرضاء لهم ؛ ولكنهم انما يكافئونها بمبلغ يعطونه مرتكبها ، أو بمنصب يرفعونهم اليه . ولم نقرأ أبدا في التاريخ أنهم منحوا من أكرم ليرضيهم مكافأة مستمرة ، ما تفتأ قائمة تم عليهم ، وتثير حولهم وتشر رائحة الجنابة المرتكبة . هذا إذا صح التسليم بأن الخديو رضى عن الجرم الذي ارتكبه اسحق بك من تلقاء نفسه ؛ أو اعتبره خدمة أذاها ذلك الضابط له ؛ وهو ما لا يستطيع أحد التسليم به بسهولة وخفة ، أو بدون أن يدعم تسليمه به بمسندات تاريخية قوية .

رواية أحد كبار
رجال الجالية
العربية

وقد اطلعنا لأحد كبار الجالية العربية بمصر في تلك الأيام على رواية للواقعة كلها ، لا نرى بأسا من إيرادها هنا ، من باب الفكاهة ، لما في أسلوبها من أخذ للنفوس . قال :

«حالم وصل الخديو واسماعيل صديق باشا في العربة الى باب سراى الجزيرة ، نزل الأول مسرعا ، ونزل المفتش بعده . فدخل (اسماعيل) بالسرعة عينها الى السراى ، واجتاز الرحبة ، ودخل غرفة أمامه ، وأسدل على بابها الستار .

فأراد المفتش اثباعه . ولكن ٢٤ شاويشا تحت قيادة اسحق بك الياور وقفوا دونه وسدوا عليه الطريق . وتقدم اسحق بك منه ، وقال له بخشونة إنه أسيرهم .

فصاح المفتش : «مولاي ! مولاي ! يقبضون علىّ ، وأنا ضيفك ، يا أفندينا !» .

فلم يجب ندائه أحد . فقال المفتش : « أكان ، إذا ، شراكا ؟ » ولم يبد مقاومة مطلقا ؛ بل سقط في يده ، واستكان الى تصرف الشاويشية فيه .

فقادوه الى طرف الحجرة التي هو فيها ، وأقاموا حوله يحرسونه .

فسأل ضابطهم ، والخوف قد انتشر في عينيه : « ما أتم فاعلون بي ؟ ما هي الأوامر ؟ » فأجابه الضابط : « الأوامر هي أن نقيم عليك حراسا في هذه الحجرة ، وأن نعطيك كل ما تحتاج اليه » .

قال اسماعيل : « أشكرك . فأعطني إذا ورقا وحبرا » .

— « هذا لا . وأنت تفهم أنه خارج عما قد تحتاج اليه . وماذا تريد أن تفعل بالورق والحبر ؟ » .

— « أريد أن أكتب كلمتين توصلهما الى أفندينا » .

— « أفندينا لم يعد هنا . اسمع . ها وقع مركبته يبتعد » .

فأصاخ المفتش سمعه . فتحقق أن المركبة التي أتت به مع مولاه راجعة بالخديو وحده . فعض على أنامله حتى أدماها .

فقال له الضابط : « ألا تريد شيئا آخر ؟ » فأجاب : « كلا ! » .

واذا بأغوين دخلا بصينية عايها أكل وشرب . فخول الضابط انتباه المفتش اليها ، فيما لو كان جائعا ، أو كان يفتلج في صدره ظمأ .

ولكن المفتش قال له : « كلا يا اسحق بك ، كلا . فأنا أعرف طعام الخديو ، وأعرف أنه جيد للغاية ! فاذا أكل منه امرؤ ، لا يعود قادرا على أكل غيره . ولست أراى قد بلغت ذلك الحد » !

وكان الخديو قد عاد ، فى الأثناء ، الى عابدين ؛ وبعد أن سأل عن ولديه حسين وحسن وعن انعقاد المجلس الخصوصى ، اطلع على سجل أسماء الزائرين ، وقال : «انى أقابل ، اليوم ، كل من شاء مقابلتى . فلنبداً بالقناصل ؛ لآنى أريد أن أطلعهم بنفسى على الأمر .

فأذن للقناصل . فدخلوا عليه . فروى لهم حكاية المؤامرة التى سعى المفتش الى عقد عروتها ، وقال : « وقد أمرت بالقاء القبض عليه ، ومحاكمته أمام المجلس الخصوصى » .

فلم يجب القناصل شيئاً ؛ لأنهم لم يدروا ماذا يجيبون ؛ وإذا كان كلام الخديو يؤذن بتمثيل رواية مضحكة ، أم ينذر بقرب وقوع مأساة دامية .

وفى الساعة الحادية عشرة انعقد المجلس الخصوصى فى جلسة وجيزة ساكنة ؛ فعرضت عليه التهمة ؛ وأطلع ولى العهد الأعضاء ، واحداً فواحداً ، على الورقة الموقعة من وفد العلماء فأصدر المجلس حكمه فى الحال وباجماع الأصوات ، ما عدا صوت أقل الوزراء المصريين ثروة ، بنفى المفتش الى دتقلا وسجنه فيها تحت الاحتياط الشديد .

وكان الخديو قد سبق وأنبا الأستانة بالأمر ، وطلب التصريح للمجلس الخصوصى بمحاكمة المتهم . فلما ورد الرد كان المفتش قد صار الى حيث لم تعد محاكمة أية محكمة أراضية تمسه ، بعد نزع خفيف ، وآلام موت أدبية ومادية ترتعد لها الفرائص .

فانه حينما دقت ساعة الظهر ، بدأ يشعر أنه قد يضطر الى تناول طعام . فذهب نحو المسائدة التى كانت الصينية عليها ، واخذ زجاجة من الشامبانيا الموضوعة تحت تصرفه ، وشرع ينظر اليها ويزنها ، كأنه يريد أن يشف الزجاج عن سرها .

فقال أحد الجاوشية لزميله همسا : « ها قد أتى » .

فأجابه الآخر : « أجل ! فقد جاء بغيره خيرا منه الى موقفه هذا » .

فسمع المفتش الحمس والاجابة . فاضطرب ، وقال ملتفتا الى الجاوش الثاني :
« من أنت ؟ » فقال الجاوش : « لا تؤاخذنى ياسعادة الباشا ؛ فقد افكرت بأحمد بك
الخازندار ؛ ولست تتكرأ أنه كان خيرا منك ؛ ومع ذلك فسعادتك قد قتلتة » .

فارتعدت فرائص المفتش وقال بلهفة : « أنا لم أقتله . هذا كذب . هو الذى
قتل نفسه . هو الذى جلب المصيبة لشخصه ، بسبب علاقته بحريم أفندينا .

فهز العسكرى رأسه هزة غير المصدق وقال : « أنا أعرف الحكاية كلها .
فالخازندار قص على كل شئ ، فى هذه القاعة عينها . وأأسفاه ! أحمد بك ، الرجل
الطيب القدير ، كان قد أنقذ حياتى ، وكان فضله على عمي ؛ ومع ذلك ، فأنا المسكين
التعس الحظ لم أقدر أعمل شيئا له فى ساعة ضيقة وخطرة . واويلاه ! » .

فصمت المفتش ولم يجب ؛ وأحس بأن ذكر الخازندار ، فى موقفه ، والظروف
المحيطة به ، نذروا باللامحالة ؛ لأنه يذكره ، رغم أنفه ، بعمل شرير من أعمال حياته .
فزاد ارتعاد فرائصه ، ومرت أمام مخيلته الحادثة كما وقعت :

فأحمد بك الخازندار كان رجلا من الأخصاء ، حائرا لثقة الخديو ومقربا اليه .
ولما كان المفتش يأبى أن يقتررب غيره من قلب مولاه ، ويشاركه فى التعطفات
الودية الخديوية ، فان الحسد اتقد فى قلبه وجعله يؤد لو استطاع هدم مركز
مزاحمه بأية وسيلة تكون . فنتجم بينه وبين الخازندار نزاع عنيف لم تخف آثاره
على أحد .

ولما كانت الساعة الثالثة بعد الظهر ، أتى الى المفتش مصطفى فهمى باشا ، محافظ العاصمة فى ذلك العهد — وهو الذى آلت اليه ، فيما بعد ، رئاسة الوزارة ، مرتين ؛ وأقام عليها ، المرة الثانية ، فى عهد (عباس الثانى) ولورد كرومر ، ثلاث عشرة سنة — وأبلغ اسماعيل صديق منطوق حكم المجلس الخصوصى .

فاحتج المفتش احتجاجا عنيفا : (أولا) على صدور الحكم غيابيا ، مع أنه كان من الممكن دعوته للدفاع عن نفسه ؛ و (ثانيا) على تعرّض المجلس للنظر فى قضية ليست من اختصاصاته ، لكون المتهم مشيرا عثمانيا ، والمحكمة الوحيدة المختصة بالنظر فى أمره محكمة الدولة المتبوعة العليا . وأنذر مصطفى باشا ببلاغ احتجاجه الى الخديو رسميا ، وإلا كان خائنا نحو الباب العالى .

ومع أن مصطفى باشا كان متأثرا جدّا ، ومتكدرا غاية الكدر من أن وظيفته تحتم عليه عمل ما يعمل ؛ إلا أنه لم يستطع إجابة طلب المفتش وقال له : «ما الفائدة من ذلك ، يا باشا ؟ أنت تعلم جيدا أن الپاديشاه بعيد ، وأن الخديو قريب : فأنى ليد جلالته أن تحميك من يد سموه ؟ » .

فقال المفتش : «لا بأس ؛ جرب ، يا صديق ، جرب . فانى لست أدافع عن حياتى فقط ؛ بل عن حياتك أيضا ، وعن حياة ذات الذين حكوا على اليوم بدون سماعى . فما قد وقع لى قد يقع لكم . من ذا الذى يوقف الخديو فى الطريق الذى أقدم على السير فيه إذا تركتموه ينتهك ، فى شخصى ، حرمة الضمانات الممنوحة لمركزنا ، ويدوس على قداسة الحق الذى لنا بأن لا نحاكم إلا أمام الأستانة ؟ فان يكن اليوم دورى ، فقد يكون غدا دوركم . لا تقل : (كلا) بهزة رأسك هذه ، فانت غلطان . نعم ، أنا أقرأ فى عينيك الخاطر المتجول فى فكرك . أنت تقول : (نحن نكون أكبر

منك فطنة وحرصا . نحن لن نفعل ما فعلت . لن نتآمر على سلطنة الخديو)
 ألا، يا باشا، هل أنت معتقد صحة هذه المؤامرة؟ أنا؟ أنا أتآمر عليه؟ أنا أخامر
 عليه؟ كلام فارغ! مخابراتي مع العلماء ورجال الدين كانت باذنه وتصريحه، والله!
 والله! وثورتي وأملاكى، بالرغم من كل الظواهر، لم أقتنها بسرقة أموال الحكومة؛
 وإنما اكتسبتها بمضاربات خصوصية . أنا أقسم لك على ذلك، يا مصطفى! إذا
 كان يوجد اختلاس في الأموال العمومية، كما يقولون، فليست أنا اللص؛ والخديو
 يعرف ذلك! » .

وكان صوته، بتأثير الانفعالات الشديدة المتسلطة عليه، قد علا أكثر مما كان
 يوافق مصطفى باشا الحريص . فقال له: « هس، يا صديق! لا تتكلم هكذا، لاسيما
 بمثل هذا الصوت العالي . فربما كانت معرفة الخديو نصيب ما تقوله من الصحة
 هي السبب في أنك صرت الى الحال التي أنت فيها . تشجع! كل شيء لم يفقد بعد .
 ليس السفر الى دنقلا موتا! فقد رأينا من أتى من أبعد من ذلك، وعوّضت عليه
 خسارته المؤقتة أضعاف أضعافها » .

فشخص المفتش الى مصطفى باشا، كأنه يوجهه على محاولة الضحك عليه مثلما
 لو كان ولدا صغيرا، وعلى تعليله إياه بأمانى ليس لها في نفسه أثر. فلم يستطع مصطفى باشا
 احتمال اللوم المنبعث عن تلك النظرة، وحول رأسه عن المفتش .

ولما كانت الساعة الخامسة، وصلت الباخرة التي أعدت للسفر باسماعيل صديق
 الى دنقلا؛ وأخطر أحد الإلحويشية المحافظ بذلك .

وما هي إلا لحظة، حتى دخل اسمعق بك، هو وأجناده— وكانوا قد خرجوا لدى
 قدوم مصطفى فهمي باشا— وقال للمفتش: « هيا بنا يا باشا! » وأوما الى الإلحويشية

الأربعة والعشرين . فأحاطوا بصديق وقادوه الى ظهر الباخرة صاغرا ، وأزلوه حالا الى حجرته ، وأوصدوا نوافذها ، وتبعه مصطفى فهمى باشا الى الباخرة ، بحكم وظيفته .

وبعد أن أقام المفتش فى حجرته لحظة ، دنا منه چاويش الخازندار ، وقال له همسا : « إنى متأكّد ، يا سعادة الباشا ، انها هى هى بذاتها ! » .

فقال المفتش : « ما هى ؟ » .

قال الجاويش : « الباخرة التى حملت الخازندار الى حيث تعلم . ليس هناك شك . فقد وضع فى هذه الحجرة عينها التى أنت فيها ؛ وجلس حيث أنت جالس ، الآن ، بالضبط . فكأنى أراه حينما ضاقت به أخلاقه فعزم على الشرب على صحة أفندينا ! » .

وكان المفتش ، حالما وضع رجله على ظهر الباخرة ، أدرك أن أجله حتم ، وأنه لم يعد فى سعته اجتناب كأسه المقدورة . فلم يعد مهتما إلا بالخلاص ، حالا ، من الآلام المعنوية التى كانت تعذب روحه .

فلما سمع كلام ذلك الجندى ، أبدى حركة من انتهى به التفكير الى توطين العزم على حل نهائى وقال : « أجل ! لنفعلن ، إذا ، مثله ؛ ولنتنهين ! فقد مللت النزاع ؛ ولم يعد لى طاقة على احتمال ما أنا محتمل ! سأعمل مثلما عمل أحمد بك ، ياچاويش ، وأشرب أنا أيضا على صحة أفندينا ! » .

ثم دعا اسمحق بك وقال له : « قدم لى ما تريد ! » .

فأمر اسمحق بك : فأتى بالصينية ، وعليها الطعام والمشروب . فلأ المفتش كوبا شمپانيا — وكان المشروب المفضل لديه — وتجرّعه دفعة واحدة .

فلما مرت ساعة ، بدأ يشعر بالألم ؛ وأحس كأن نارا أخذت تزعج أحشائه . ولكنه كان خيرا بالمفعول ودرجته . يقال لمصطفى فهمى باشا ، ضاحكا : « يا عزيزى مصطفى باشا ، ماذا قلت لى ، منذ لحظة ، عن الرجوع من دنقلا ؟ أراى ان أرجع منها إلا يوم الحشر ! » .

فأراد مصطفى باشا أن يقاوم فكرته ؛ ولكن المفتش قال له : « صه ! صه ! يا مصطفى ! أنت تعلم ، كما أعلم أنا ، أن إحدى قدمى قد دخلت القبر ، أريد أقول " اللجة " ، منذ أن تجرعت هذا الكوب . غير أن هؤلاء البهائم قد غلطوا فى الكمية التى أمروا بوضعها فى الزجاجاة ؛ وما جاء منها فى الكوب التى تجرعتها منذ ساعة قد يبقينى حيا حتى غدا . وهذا ما لا أريده . فسأشرب ، إذا ، كوبا ثانية على صحة الذين سيتبعونى قريبا فى هذا السفر الميمون ! على صحتك ، يا مصطفى ! » .

وشرب كأسا أخرى .

ولكن بنيته كانت قوية ومتينة ، على ضالة جسمه . فزادت الكوب الثانية آلامه . ولكنهم لم تصعبه ، كما كان ينتظر ، ودقت الساعة السابعة وهو لا يزال على قيد الحياة . ولكنه كان قد شرع يتمرغ على أرض الحجرة ويشفق شيقا متقطعا . وأما ملك الموت فكان لا يزال واقفا بعيدا ، ينظر اليه بهكم ، ولا يدنو منه إلا خطوة خطوة .

وكان مصطفى فهمى باشا واسحق بك واقفين فى الحجرة يشاهدان ذلك المنظر المفجع . أما الأول فإن اصفرار الموت كان قد علا وجهه كما علا وجه المفتش ؛ وتصهب العرق من جبينه وجسمه كله ؛ ولم يسمعه ، وشقيق المفتش يترايد حتى بلغ درجة من الشدة مزعجة للغاية ، سوى أن يهم أذنيه ، ليكلا يسمعه .

وأما اسحق بك فكان متضجرا لا يخفى قلة صبره على طول ذلك التزع
المخيف !

فلما دقت الساعة الثامنة ، أسرع ملك الموت نحو الرجل المحتضر . فظهر كأن كل
شيء قد انتهى ، لأن كل حركة نهدت في المفتش ، وتخشب جسمه .

فاقترب اسحق بك منه ، لظنه أنه مات ، وشرع ينزع السلسلة التي فيها خاتمته .

وكان المفتش كان ينتظر هذه الحركة لكي يفارق هذا العالم الى الأبد . فأدار رأسه
بتشجيع فظيع ، وفتح فمه وعض ، بكيفية افتراسية ، يد الجسور الذي أقدم على سلبه ،
قبل أن يبيت جثة هامدة .

فصرخ اسحق بك صرخة عظيمة من شدة الوجع الهائل ، وإذا بأسنان المفتش
المائتة قد قطعت لإبهامه قطعاً باتاً .

بجئ الرجل ، وأمر الحاويشية فطوقوا عنق المفتش بحبل ، وشدوه . فختقوه . ثم
وضعوا جثته — وهي سخنة بعد — في الزكية المملوءة حديداً ، المعتة لذلك الغرض ،
وبعد أن اجتازت السفينة بهم سراى الوالدة ، جهة القصر العالى ، وتجاوزت جزيرة
الروضة ، طرحوها في النيل .

فلما توارت في اللجة ، نظر چاويش الخازندار حوله ، ثم هتف بتعجب حاد :
”بالضبط ! في المحل عينه الذى طرحت فيه جثة أحمد بك ! الله أكبر !“ .

ثم رست السفينة ، جهة مصر العتيقة ، بعيد قصر الشمع ، ونزل منها مصطفى
فهى باشا واسحق بك والأربعة والعشرون چاويشا ، وعادوا كلهم الى مصر : فان
مهمتهم كانت قد انتهت .

أما الباهرة فاستمرت فى سيرها بنوتيتها الى دنقلا كأن الأسير فيها ؛ وأخذت ، بين حين وحين ، ترسل برقية تنشرها الجريدة الرسمية ، بلا نجل ، فخواها هو هو دائما :
”أن المشير اسماعيل صديق باشا مكب على البكاء والسكر معا ، بلا انقطاع“ .

وربما استمر ذلك أشهراً وأشهر . ولكن الباب العالى طلب بعد ثلاثة أسابيع إرسال المفتش اليه ليحاكمه ، دون غيره .

ففى الغد نشرت الجريدة الرسمية المذكورة خبر موته ؛ وأن ذلك الموت وقع بدنقلا فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ » .

وما يدل على أن هذه الرواية التى سردناها انما هى بنت الخيلة أكثر منها بنت الحقيقة ، وأن خيلة صاحبها انما جادت بها لإشباع رغبته فى النيل من (اسماعيل) بريح حاد من وراء ستار ، هو ما أخذ الرأى العام يتقوّل به من أقاويل ، ويرويه من حكايات فى أمر زوال نعمة المفتش ومصيره . وأهم ماليك من تلك الحكايات هو أن المفتش انما مات فى الحقيقة يوم ١٠ نوفمبر ؛ وأنه مات مقتولا فى الليل على ظهر الباهرة التى أعدت لنقله الى دنقلا ؛ وأن الذى خنقه خصيان أرسلوا اليه من سراى الجزيرة ؛ وأنهما طرحا جثته فى النهر ، بعد فراغهما من مأموريتهما الموتية ؛ وأن الباهرة التى اجتازت النيل صعدا الى دنقلا ، بنوافذ موصدة ومسمرة ، كأنها نعش محمول على سطح المياه ، والتى قال نوتيتها للذين قابلوهم — ومن ضمنهم جوردون — أنها تحمل المفتش ، الى منفاه ، لم تكن ، فى الحقيقة ، تحمل الوزير لا حيا ولا ميتاً^(١) .

على أن المثل القائل ”ليس من دخان بلا نار“ ينطبق هنا انطباقا كليا .

(١) أنظر : ”مصر فى عهد اسماعيل“ لمالك دن من ١٩٩ ر ٢٠٠

نعم ان الحكومة كذبت الاشاعات والأقاويل تكذبا رسميا صريحا نشرته في "الوقائع المصرية"، وقالت : «إن الحقيقة هي أن المفتش وصل الى دنقلا حيا؛ ولكنه مات هناك من شدة إفراطه في السكر» . وأذاعت، إثباتا لذلك، صورة شهادة طبية بموته حرّرها بدقلا عنها طبيب ايطالى؛ واطلعت قناصل الدول عليها .

نعم انه أشيع في كل مكان وكل ناد أن إحدى نساء المفتش ، في اليوم ذاته الذى هوى فيه نجمه ، تمكنت من المثول بين يدى الخديو، وتوسلت اليه بدموع سخينة أن يبقى على حياة زوجها؛ فوعدها أفندينا وعد شرف بأن المفتش سيحاكم محاكمة عادلة أمام المجلس الخصوصى؛ وأنه ، مهما يكن الحكم الذى سيقضى به ذلك المجلس ، فان زوجها لن يعاقب بالاعدام، مطلقا؛ وأنه أرسل ، في الوقت عينه، رسولا الى ابن الرجل ليحمله على الاطمئنان ومداومة الثقة به .^(١)

ولكن علاوة على أنا نستبعد صحة هذه الاشاعات ، فانا نعلم من جهة أخرى ، علما يقينا، أن (اسماعيل) كان يقول، فيما بعد، للمخلصين من محادثيه الغربيين، لا سيما لموبرلى بل : « ان موت المفتش كان أصبح أمرا لازما لا بد منه » .^(٢)

فمنستتج من ذلك أن قصد المجلس الخصوصى من حكم النفى والسجن الدقيق الذى أصدره ضده انما كان في الحقيقة الاعدام .

ومتى تقرّر هذا — وهو ما لا شك فيه لدينا — فانه يصبح سيان عندنا أين وكيف نفذ ذلك الحكم .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ١٩٩

(٢) أنظر : "خدويون وباشاوات" لموبرلى بل ص ٢٢

وزارنا أميل الى الاعتقاد بأن مصلحة الدولة — كما فهمها القابضون على زمام الأمور — قضت بنفاذه في أقرب وقت ؛ ولو أنها قضت ، من جهة أخرى ، بتدبير "فرسة" الباهرة التي تظاهرت بنقل صديق إلى دنقلة ، وقابلها جوردون بالقرب من كورسكو ؛ ولما علم من تحمل ، وإلى أين ، ولماذا ، وتذكر أنه حينما أُلقي على السودان كان اسماعيل صديق باشا ، الوزير القدير ، صاحب التحكم المطلق في الشؤون المصرية ، أغرق في التفكير في أن مجد هذا العالم باطل وأنه سريع الزوال .

تأمر صديق
على (اسماعيل)

والذي يزيل كل شك من اعتقادنا في أن قصد المجلس الخصوصي من حكه إنما كان الاعدام هو أولا ما نعلمه من أن المفتش ، ان لم يتأمر على الخديو في مسألة الدين المطلوب للأجانب ، فقد خامر حقيقة على قتله . نأخذ ذلك مما رواه الأمير محمد توفيق نفسه للستر بتلر ، أستاذ ولديه الأميرين عباس ومحمد على . قال : « ماقتي والدي يسىء الظن بي ويسىء معاملتي إلى درجة أن أحد وزرائه — ولم يكن أرفعهم شأنًا — تطاول على ذات يوم إلى حد امتهاني وتهديدي بأن والدي قديعت بي الى السودان ان لم يجد مني زيادة لإقبال على مساعدته في مشروعاته الرامية إلى توسيع نطاق المدنية الغربية في القطر . فأجبتة : « ان الخديو أبى وولى نعمتي . فان شاء فله أن يبعث بي حيثما يريد ، ولو الى أقاصى السودان ؛ بل له أن يأمر بطرحي في النيل ؛ وما أنا إلا بممثل لأوامره بكل خضوع ! » . غير أن بعض أهل البلاط كانوا يعتقدون أن تلك المعاملة قد أقرحت قلبي ، وجعلتني أتمنى ، في صميمي ، أن تسرع الأيام نحوى بالعرش . فعرض على وزير آخر من وزراء أبى — ولعله كان أقربهم إلى قلبي — بكتابات ، مرتين ، أن يعمل على تفريقه في ميناء الاسكندرية ، لدى عودته اليها من الأسبانية ، فيما لو وافقت على ذلك . فأبيت باشتمزاز . وقد أطلعت

والدى فيما بعد على تلك الكتابات، فعانقنى طويلا والدموع ملء عينيه، وقال لى:
«لقد كنت مغشوشا فيك، يا بنى، وأعتقد أنك تخامر على قاصفخ عما مضى^(١) !» .
فأى وزير من وزراء (اسماعيل) - غير المفتش - كان يستطيع أن يعرض على
الأمير محمد توفيق ارتكاب مثل تلك الخيانة؟ فى خلد أى منهم - إلا خلد المفتش -
كان يمكن أن يقع فكر الإقدام على ذلك النكر بتلك الجسارة؟ فأخلاق شريف
ونوبار أعلام من أن تسمح بتطرق الريب اليهما؛ علاوة على أن أولهما كان أبعد الناس
عن كل ما يتنافى الصراحة والاخلاص، وأن ثانيهما كان لا ينفك متغيبا عن القطر
فى مهماته الخارجية . وأما رياض فلم تأت الأيام به الى هذا المستوى إلا فى سنوات
(اسماعيل) الأخيرة . فيبعد عن الظن أنه يجسر، وهو يطمع فى التقدم، على مراودة
(توفيق) على عمل من شأنه خسف الأرض به خسفا، فيما لو أبى (توفيق) -
كما كان المتظر من شاب تقى مثله - موافقته عليه . بعكس المفتش : فانه - إن
أفشى (توفيق) سره - كان له من قرب به الى قلب (اسماعيل) قربا شديدا، ومن مركزه
السنى فى دولته، ألف مكذب لمزاعم ولى العهد .

ولئن لم يعلن (اسماعيل) مخامرة المفتش على حياته، ويلشركتب ذلك الوزير الى
ولى العهد، فلأنه لم يكن يوافق مطلقا - والأفكار حوله مضطربة، وجمال الدين
الأفغانى ينشر تعاليمه النارية بين طلبة الأزهر، والبابية تقيم البطاح والجبال وتقعدها،
والثورة فى الأسس تارة قد ذهبت بعرض عبد العزيز وحياته، وبعرش مراد خليفته
وحريته - لم يكن يوافق مطلقا أن يقف المملأ المصرى على تلك المخامرة، وأن تفتح
الأذهان الى أن أقرب الناس الى الحديد وأحب وزرائه لديه تأمر هو نفسه على قتله !

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبترل، ص ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨

والأمر الثانى الذى يحملنا على الاعتقاد الثابت بأن قصد المجلس الخصوصى من حكمه بالنفى والسجن على المفتش انما كان لإعدامه — بالرغم من أن الحكومة ألفت القبض على كل من كان فى مكانه ، من خدم اسماعيل صديق وحشمه ، أن يروى روايات ويذيع إشاعات عنه ؛ وبلغ عدد المقبوض عليهم مائة شخص تقريبا ؛ وأنها نفتهم نفيا إداريا الى مصوع ، عيانا وجهارا ؛ (ولا نعلم أوصولوا اليها أم لم يصلوا : لأن أخبارهم انقطعت ، منذ أن بارحوا القاهرة ؛ وألستهم عقلت الى الأبد^(١)) — هو أنه تلا تنفيذ الحكم عليه تعيين مندوبية لتقوم عقارات المفتش ومجوهراته ومنقولاته وأسهمه وأوراقه المالية وجواريه ، لبيعها بالمزاد .

مصادرة أملاك
المفتش

أما العقارات فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الأقطان العشورية ؛ وثلاثة قصور فخمة فى القاهرة ؛ عدا قصر بديع على ضفاف المحمودية . وكلها مؤثثة ومفروشة بأنغر الأثاث والرياش .

وأما المجوهرات فكانت قيمتها تزيد على ستمائة وخمسين ألف جنيه انجليزى .
وأما الأسهم والأوراق المالية فكان ثمنها يربو على نصف مليون من الجنيهات .
وأما الجوارى فكان يزدن على سبعمائة ما بين حورية شركسية بيضاء ، ذات ثمن يفوق كل تقدير ؛ وحمريه مسكرة ؛ وسمراء غانجة ؛ وحبشية شعرية ، ذات أعين بقرية ؛ وبرنزىة موشومة ، ذات نهود سفرجلية ؛ وسودانية فخاء ، متقدة الدم الهائج .
ولكن المندوبية قدرت تلك الثروة كلها تقديرا إجماليا ، بولغ فى الميل به الى جهة البخس ، بمبلغ يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، مقابل دين يقرب من مائتى ألف جنيه .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٠٠

أما الجوارى فاختر أجملهن خلقا، وأخفهن دما، وأمهرهن صناعة؛ وأدخلن ضمن الحريم الخديوى، أو أهدين الى كبار ضباط الجيش، وكبار رجال الدولة : إما لى تقع نقطة من دم صديق على كل منهم؛ وإما ، وهو الأقرب الى المعقول ، لكيلا يفوت البغاث شئ من فضلات النسر . والباقيات بيعت الى من شاء مشترهن من الأفراد والنخاسين .

ثم أقيم مزاد فى سراى المفتش بالاسماعيلية لبيع الرياش والمجوهرات : فكأنما مزاد أعيدت فى القاهرة عينها أيام الاسبوع الذى تلا موت العاضد لدين الله الفاطمى إذ فرق صلاح الدين الأيوبى ، بين كبار رجال جنديته ودولته الجديدة ، متاع الخلافة الفاطمية، وجوارى الخليفة المتوفى .

والفارق الوحيد بين الأسبوعين هو أن البائع ، هناك ، كان الوزير الفائز؛ والمبيعة أمتعتة ونساؤه العاهل المذلول — وهو ما خولفت فيه المنظمات الاجتماعية العادية، ومجارى الأمور السياسية اليومية — وأما هنا، فإن البائع كان المليك القاهر؛ والمبيعة أمتعتة ونساؤه الوزير المقهور — وهو الجارى ، عادة ، بين بنى الانسان .

وكان المستر إدون دى ليون، قنصل الولايات المتحدة العام ، الحديث التعيين لدى حكومة سمو الخديو، قد وصل الى العاصمة بعيد نكبة المفتش . فأراد أن يفتنم فرصة البيع السائر، ويزور سرايات ذلك الوزير المشهور، عقب اعلان بيع منقولاته وممتلكاته ، سدادا للديون المطلوبة لدائنيه؛ وذلك لى يتأكد بعينه صدق ما كان يروى عن ثروة المفتش الفائقة حد التصور واسرافه .

وهاك ترجمة ما ديجيه يراعه الفصيح فى هذا الموضوع :

«ان وولسى، صاحب قصر هميتن كورت، الذى اعتبره الملك (هال) السمين أكبر مما يصح لأحد رعاياه امتلاكه^(١) يكاد يكون شيئاً لا يذكر اذا ما قورن بهذا اللص، الذى سرق ما لم يسرقه ملوك؛ والذى، مع أنه نبت من عشة وحل حقيرة على ضفاف النيل، بلغ فى أقل من عشر سنوات ما امتلك بمقتضاه قصورا ومجوهرات ونساء وجواري أكثر مما كان يستطيع سليمان، فى كل مجده، أن يفخر بامتلاكه من هذا جميعه .

فسراياته الثلاث فى حق الاسماعيلية عبارة عن مجموعات مباني منفصل بعضها عن بعض، يحيط بها كلها سور شاهق . وتغطي البساتين والحدائق التابعة لها مساحة من الأرض قد لا تقل عن مساحة الأرض التى عليها الأهرام الثلاثة . وهى كلها مبنية ومنقوشة على الطراز الفرنسى الحديث، بدون مبالاة بما قد تبلغ التكاليف . واذا أراد الانسان أن يتفزع عليها كلها، وهو مستمر على المشى بدون انقطاع، فلا يكفيه صباح برقته .

ولاشك فى أن الأبسطه والستائر والرياش والنقوش كلفت مبالغ ثعب التصور؛ لأن الذى يظهر للتفتج هو أن صاحبها أطلق اليد للتجدين فى الصرف كما يشاءون؛ ويقال ان ألوف الحجر فى تلك السرايات تحوى كلها رياشا فاخرا سنيا ، ومن طراز واحد نفم؛ وان الذهب واللاؤة يسطعان على ذلك جميعه ، فيبهران الأمن .

(١) الملك هال السمين هو هنرى الثامن ، ملك انجلترا ، المشهور فى التاريخ بتقارب غرامه ، وتسببه بانقصال المملكة الانجليزية عن الكرسي البابوى الرومانى . وولسى (أو كما يقول بعضهم روزلى) هو الكردينال الذى كان وزيره الأكبر وخادمه الأمين ، ونحلى الملك ، مع ذلك ، عنه لأنه أبى موافقته على طلاق زوجته الملكة كاترينا أوف اراجن .

كل ستائر الشبابيك من القטיפه الفاخرة جدًا ، وتختلف ألوانها بكيفية محسوسة من الشوكولاته الى الأصفر والسنجاني ، والكراسى والأرائك فى كل حجره مكسوة بالقטיפه ذاتها ومن لونها، على الطريقه الفرنسيه .

على أن عدد الأرائك كان قليلا ؛ ولم يكن يوجد منها إلا فى بعض الحجر المعده لاستقبال أصدقاء الوزير من أولاد البلد .

أما الميزه الجليه فهى أن لون كل حجره كان يتظلل بلون الحجره التاليه من الأسود الى الفاتح ، وبالجمل ما بين عموم ألوان قوس قزح . وكان التفنن فى ذلك عجيبا ؛ حتى أن ألوان ذات السدول على الأبواب ، والستائر الثقيله على الشبابيك كانت مندمجه فى بعضها بالكيفيه عينها .

ففى هذا الوسط الفخم كان يترج ذلك الفلاح العديم التربيه ، الذى لم يكن يفقه شيئا سوى السرقة والنهب ، وتحيط به أزواجه ونساؤه .

أما الأزواج ، فما بين شرعيات وسرارى ، فكثرت ستا وثلاثين ؛ وكان لكل واحده منهن ست جوار بيض وجسم غفير من الجوارى السود مخصصات لخدمتها ، بحيث كان عدد الساكنات داخل تلك القصور الثلاثه ، المجموعات هناك ، لتتراخى الى التمتع بهن كبرياء ذلك الفلاح الحقير وشهواته الحيوانيه ، يوازى عدد سكان قرية صغيره .

وما أكثر القصص التى أخذت الألسنه ترويها ، بعد سقوطه ، عن قسوته وفساد أخلاقه وتباريح شهواته — وهى قصص لم يكن ليهمس بها قبل نكبتة إلا الجسورون — وكان الكل متفقا على أنه استحق ، عن جدارة ، المصاب الخفيف الذى حل به ، بما جنت يده من آثام وجرائم ؛ ولو أنه لم يصدق أحد أنه نكب

بسبب المؤامرة التى أذاعتها الدوائر الرسمية ، ورأى الكل أنه انما نكب لضرورة دولية قاسية كضيق القبر .

فلما دخلنا السراى الأولى ، كان البيع بالمزاد سائرا بنشاط وهمة ، فى وسط بابل من الاختباط والاختلاط ، فى قاعة الاستقبال العظمى المكتظة بأناس من جميع الأجناس والألوان . وفى وسط هذا الجمهور المتنوع الأشكال ، كان يتجول نفر من الأرقاء ، من بيض وسود ، بصوانى مملأى بمجوهرات ، وعلب كبيرة تشتمل على حلل نسائية من كل صنف ووصف ، من الأحزمة الذهبية المرصعة بالماس ، البالغ ثمن الواحد منها سبعة آلاف جنيه ، الى المصوغات الرخيصة الأكثر تداولاً بين يدى الاستعمال . وكانوا يقدمونها ، ويدعحون التفقح عليها للجمهور ، فيتداولونها من يد الى يد ، بدون أقل اعتناء ، بينما كان حاملوها ينادون بأعلى أصواتهم الأثمان المعطاة للأشياء السابق عرضها . فاذا شاء أحد المزايدة ، فان كاتباً كان يقيد ، فى الحال ، اسمه وعطاءه ، وعند الفراغ من المزاد ، فى آخر النهار ، كان يقيد جميع المزايدات ، ثم تسلم الأشياء الى من رسا مزادها عليه ، اذا وافق الثمن المعطى من الشخص المنوط به أمر التصفية .

وقد قيل لى ان المبيعات كانت تأتى بأثمان غالية : إما لأن الشرقيين يميلون الى وضع تقوهم فى مثل هذه المجوهرات ؛ وإما لأنهم كانوا يخصصون ٥٠٪ من الثمن لدائى المفتش ولأن معظم هؤلاء الدائىين كانوا من يرون أن نصف رغب خير من لا رغب مطلقاً .

ولا شك فى أن المبدأ الشرقى القديم الذى يحيط الحريم بحجاب من القداسة لا يجوز تجاوزه قد انتهك فى هذه الظروف ؛ لأنه من البديهي أن تلك المجوهرات

كانت جزءا من المسلوب من زوجات هذا السردانا بال^(١) المصرى ونسائه . فليت شعرى ! ما الذى حل بصاحباتها البيضاء والسمراء ؟ المظنون انهن مزجن فى هياث أخرى من نوع التى كُنَّ فيها . ولكن هل كان ذلك بطريق البيع أم بطريق الهبة ؟ ليس من يعلم ، وليس من يهमे علم ذلك !
فياخلفة وزن التقدير البشرى !

ولئن بلغ من ذوق المفتش فى اختيار الحوريات ما بلغ منه فى انتخاب المجوهرات فانه كان ، إذا ، حائزا لجوقة ملائك فى خدمته ، مؤلفة من جميع الأجناس !
ومع انه لم يكن فى شخصه سوى ابن فلاح من الطبقة الحقيرة ، وقدر البزة على ما كان يصفه عارفوه ، فان التباين بينه وبين المظاهر المحيطة به كان لامشاحة آخذا بالألباب !
ثم سررنا من القاعة التى كانت تباع المجوهرات فيها الى مخادع أخرى ، أو بالحرى الى سلسلة مخادع (بلوكات) . فرأينا خوانات مغطاة بالآنية الذهبية والفضية ، من شغل الشرق ومن شغل الغرب : فان ذلك الفلاح الرغد عيشه لم يعد يوافقه أن يخدم إلا بالأوانى المصنوعة من هذين المعدنين الثمينين ! وذات الأباريق والطسوت المستعملة لغسيل يديه وأيدى ضيوفه كانت من الفضة الخالصة ! ولا نبالغ اذا قلنا ان قيمة عدّة آلاف من الجنيهات كانت مطروحة على خوانات احدى تلك الحجر فقط !
وكانت السراى الأولى ملأى أرائك . ولست أشك فى أنها كانت معدة لنساء المفتش أو ضيوفه : لأن مظهر الرجل ، فى النهار ، على قول معارفه ، كان مظهر رجل نام فى الليل على أريكة بملابسه .

(١) سردانا بال آخر ملوك نينوى ، بالقرب من الموصل ، اشتهر فى التاريخ بكثرة إغراهه فى اللذات الهيمية والترف ! ومات محروقا !

أما البساتين الممتدة أمام السرايات الثلاث فواسعة وجميلة للغاية ؛ ولا مشاحة فى أن ثمن كل هذه العقارات رفيع جدًا . ولكنهم ماذا عساهم يصنعون بهذه المباني الضخمة المكتظة بالرياش والستور، والتي لا قيمة لها بدونها ؟

يقول بعضهم انهم قد يحولونها الى مصالح عمومية . ولكنهم لو حولوها الى مستشفيات لكان ذلك أحسن، على ما أظن : لأنها فى منتهى الموافقة لهذا الغرض، لولا أن نقوشها وزينتها زائدة عما يلزم .

أما الآن، فهذه المباني هى الأثر الوحيد الباقي للرجل الذى حكم مصر ثمان سنوات بعضى من حديد؛ ثم مات، فى النهاية، موت كلب مسعور !

ورأينا ابن المفتش جالسا بهدوء فى إحدى الغرف كأنه يلاحظ سير المزاد؛ ويقدم القهوة لأصدقائه، كأنه لا يزال سيد البيت، لا إحدى ضحايا الكارثة التى ذهبت بأبيه وأصابته كل ما كان مرتبطا به : إمام من جهة الدم، أو من جهة المصلحة ! مع أنه لم يصب فى ثروته، فقط، وفى جميع أمنياته فى المستقبل، بل انتزعت زوجه منه أيضا، لأنه أجبر على طلاقها حالا بعد سقوط أبيه . وبالرغم من ذلك فانه كان جالسا، هناك، والابتهاج وعدم الاهتمام منتشران فى الظاهر على وجهه، كأن دعاء أسرته إنما هى فصل تمثيل ساكت من التمثيلات المعتاد إقامتها فى بلاد الغرب فى عيد ميلاد المسيح؛ وكأنه، هو، أحد المتفرجين على ذلك التمثيل، لا اللاعبين فيه . ولست أشك فى أن الأوروبيين قد يستطيعون وعظ الغير على التلبس بفلسفة عملية كهذه؛ ولكنهم لا يستطيعون التلبس بها، هم أنفسهم^(١) .

ومع أنه لا سبيل الى الشك فى أن المفتش إنما استحق، استحقاقا تاما، الجزاء الذى حل به، إلا أنه قد وجد من المؤرخين من أخذ (اسماعيل) على أخذه ذلك

(١) أنظر : "مصر الخديوية" لادون دى ليون من ص ١٩١ الى ١٩٨

الوزير أخذ عزيز مقتدر ؛ وعدّ انقاذه القطر المصري من قبضته الفظيعة ، حالمًا
اتضحّت له حقيقة تصرفاته ونياته ، جرما ارتكبه هذا الخديو .

وقد وجد من الغربيين القاطنين مصر ، في ذلك العهد ، من أول عمل الخديو تأويلا
مفاده أن (اسماعيل) ، حينما رأى جوشن وجوبير معضدين من وزارتي خارجيتهما ،
وأنة لا طاقة له على مقاومتهم ، ظن أنه بتضحيتهم (صدّيقا) لهما ، يرضيهما ويحوز
تقتهما . فأقدم على تضحيتهم ، لاسيما أنه باعدهما إياه إنما أعدم عاملا كانت مجموعة
معارفه تجعله خطرا للغاية ؛ وبات نفوذه عليه ثقيلًا على نفسه .

على أن هذا لم يكن رأى السير فيشين ، القنصل البريطاني العام ، في تلك الأيام ،
بمصر . فانه أبلغ النبا الى الوزارة البريطانية هكذا :

رأى السير فيشين
في صدّيق وما
جرى له

«حدثت البارحة بمصر حادثة فاجعة من الحوادث الخاصة بالحياة والتاريخ الشرقيين .
فقد وافاني وزير الخارجية بنبا مؤداه أن وزير المالية قد ألقي القبض عليه وسجن
بتهمة إثارة فتنة في الرأى العام ، وتدير مؤامرة ضدّ الخديو ، وتصويره أمام الملأ
في صورة الرجل المسئول ، وحده ، دون غيره ، عن المصائب والبلايا المحيطة بمصر ،
والسارق ثروة البلاد ، بالاتفاق مع الأوروبيين .

على أنه قد لا يعرف ، أبدا ، الى أى حدّ أساء الوزير المعزول استعمال الثقة الموضوعة
فيه ؛ وكم خان فيما أوّمن عليه من الأمور الهامة ؛ وما مقدار ما تأملت به مصر من قلة
ذمته ، وسوء إدارته وتصرفه !

وبما أنه كان أكبر حجر عثرة في سبيل كل اصلاح مالى أو إدارى فلا مشاحة في أن
سقوطه ، كيفما وقع ، لا يمكن أن يعتبر إلا مصلحة عامة كبرى وخيرا عميا ! » .

الجزء السادس

التنازع على البقاء

الفصل الأول^(١)

تعقد حلقات الضيق

عياش إنك للثيم واننى * مذ صرت موضع مطلبى للثيم
« حبيب »

ومن المؤكد أن سقوط المفتش كان بدء عصر جديد لمصر؛ ولكنه كان، في الوقت نفسه، فاتحة ويلات على الخديو، ومدخلا الى صعوبات قوية، جعلت أيام خديوته التالية تنازعا عنيفا على البقاء .

فما كاد النيل يجمع مياهه على جثة الوزير الملقاة فيه إلا وصدر مرسوم خديوى في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أشعر المملأ بفوز جوشن وجوير، وانصياح (اسماعيل) الى آرائهما، والى رغائب وزارتي الخارجيتين الانجليزية والفرنساوية، المعضدتين طلبات أصحاب الديون .

مرسوم ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦

ذلك المرسوم نص على ما يأتى :

ان الأقراض المعقودة سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ لما لم يكن مركز الخديو المالى مضطربا، اضطرابه الخطير التالى، والبالغ قدرها ٤٢٩٣٠٠٠ جنيه، تستبعد من الدين الموحد الذى أدخلها فيه مرسوم ٧ مايو الماضى، وتجعل موضوع اتفاق خاص بها .

وتستبعد كذلك من الدين الموحد أقراض الدائرة السنينة وديونها البالغ قدرها ٨ ملايين و٨١٥ ألف جنيه — وكان مرسوم ٧ مايو أدخلها فيه أيضا — وتجعل،
(١) أهم مصادر هذا الفصل: "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون، و"مصر الحديثة" للورد كرومر .

بالمثل ، موضوع اتفاق جديد خاص بها . وما بقى من الدين المصرى يقسم الى قسمين :
الدين الممتاز ، وقدره ١٧ مليوناً ، من الجنيهات ، لتقاضى عليه فوائد سعرها ٥ ٪ سنوياً ؛
والدين الموحد ، وقدره ٥٩ مليوناً ، لتقاضى عليه فوائد سعرها الاجمالى ٧ ٪ سنوياً .
وكان الخديو ، وكل الواقفين على حقيقة ثروة البلاد ، يودّون جعل الفوائد كلها
بسعر ٥ ٪ ، ودافعوا لينالوا ذلك ، دفاعاً قوياً ؛ ولكن الدوائر الرسمية بالإنجلترا وفرنسا ،
بواسطة القنصلين البريطانى والفرنساوى بالعاصمة المصرية ، أثبتت أن تجعل سعر
الفوائد على الدين الموحد ٧ ٪ سنوياً ، إرضاء لأطماع حملة الأسهم . فضجّت بذلك
الفلاح المصرى ، ولم تفد أصحاب الديون فائدة حقيقية ؛ لأنها خالفت المثل العامى
القائل "خشكار دائم ولا علامة مقطوعة ! " .

وقضى ذلك المرسوم أيضاً :

(أولاً) بتعيين مراقبين عامين للمالية المصرية ، أحدهما بريطانى والآخر فرنساوى ؛
الأول لمراقبة عامة الإيرادات ، وملاحظة دفعها الى الجهات المعينة لها ؛ والثانى لمراقبة
عامة المصروفات ، ومنع إنفاق أى شئ منها ، من أية جهة أو مصلحة تكون ، بدون
توقيعه . هذان المراقبان يكونان ، مع وزير المالية ، لجنة مالية عليا ترأب جميع
الاتفاقات التى توجب إنفاقاً يزيد على واحد من اثنى عشر جزءاً من الميزانية السنوية .
أويستلزم صرفاً فى أكثر من سنة واحدة .

(ثانياً) بتعيين مندوبية للدين العام ، مؤلفة من أجانب تعرض حكوماتهم
أسماءهم على الحكومة المصرية ، وتختصر مهمتهم فى استلام إيرادات الجهات المرهونة
ضمانة لسداد أقساط الدين السنوية من يدى مراقب الإيرادات العام ، وتسليمها
لبنكى إنجلترا وفرنسا ، واتخاذ الاحتياطات والاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثا) بتعيين مندوبية أخرى لإدارة مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية، مؤلفة من مصريين وفرنساويين وإنجليز، تحت رئاسة أحد العضوين الإنجليز، وتختص مهمتها، علاوة على الأشغال الإدارية، في تسليم إيراد هاتين المصلحتين إلى مندوبي الدين العام.

تعيينات

فعملا بهذه النصوص عينت فرنسا البارون دي مالاريه مراقبا عاما لفرنساويا، والمسيو دي بلينيير مندوبا لفرنساويا لصندوق الدين، وأبقت النمسا وإيطاليا مندوبيهما السابق تعيينهما، وهما: الهرفون كريم والسنور بارفلي، وأما الحكومة الإنجليزية فأبت تعيين المراقب العام، والمندوب البريطاني لصندوق الدين بنفسها. فطلب الخديو من المستر جوشن إرشاده إلى من يصلح تعيينه، فأرشده إلى المستر دي رومين للرقابة، والميجر بيرنج للندوبية، فعينهما، وعين الجنرال مريوت الإنجليزي مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية، فكان هو المندوبية كلها، لأنه لم يعين معه أحد خلافة.

فلما تمت هذه التعيينات، أخطرت الحكومة البريطانية الخديو بأنها لا تقبل أية مسئولية تتجمل عنها، ولا تعترض على أى تعيين منها.

فاستلم الموظفون الأوروبيون المعينون هكذا مهام الوظائف التي عهد بها اليهم، ولكي يتمكن المستر رومين، المراقب البريطاني، من ضبط أعماله، اصطحب معه المستر چرلد فترچرلد، أحد موظفي حكومة الهند، لترأس إدارة الحسابات المصرية، لأنها كانت في حالة من القوضى يصعب تصورها، ويستحيل معها إتمام أى إصلاح مالى أو ادارى.

يتضح مما تقدم أن فوز المستر جوشن والمسيو چوير تكيف بشكليين مختلفين: أحدهما مالى بحت، والآخر ادارى بحت،

فالمالى البحث لم يكن يختلف كثيرا عن المشروع الفرنساوى الذى قامت له الدوائر المالية بلندرا وقعدت ؛ وليس لتقديره حق قدره خير من وضع جدول هنا تفصل فيه المبالغ التى استأتمتها الحكومة المصرية حقيقة من دائئنها ، ازاء المبالغ التى وضع مشروع جوشن وجوير قيدها الثقيل على عواهن البلاد ، بالرغم مما كان قد سدد منها الى ذلك اليوم .

ومجرد الاطلاع عليه يكفى ليقنع من كانت عينه مجردة من القذى أن الرحلين لم يضعوا نصب عينهما ، فى مشروعهما ، سوى ضمانه كل الأرباح الجائرة للرأين الغربيين ، الذين انتدبوهما ، دون مبالاة بأبسط مبادئ الانصاف ، ودون التفات الى أن الفلاح المصرى ، المقدم دمه لإرواء عطش أولئك المرأين ، لم يتففع إلا بالجزء اليسير من تلك الأموال التى اقترضها حكاه . وها هو ذلك الجدول :

تاريخ القرض	المعقود باسمه القرض	الاسمى	المدفوع حقيقة
سنة ١٨٦٢	فروهلنج وجوشن ...	جنيه ٣ ٢٩٣ ٠٠٠	جنيه ٢ ٦٤٠ ٠٠٠
» ١٨٦٤	فروهلنج وجوشن ...	٥ ٧٠٤ ٠٠٠	٤ ٨٦٤ ٠٠٠
» ١٨٦٥	الانجلواچيشن بنك ...	٣ ٣٨٧ ٠٠٠	٢ ٧٥٠ ٠٠٠
» ١٨٦٦	فروهلنج وجوشن ...	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠
» ١٨٦٧	البنك السلطانى العثمانى ...	٢ ٠٨٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠
» ١٨٦٨	أوپنهايم وشركائه ...	١١ ٨٩٠ ٠٠٠	٧ ١٩٣ ٠٠٠
» ١٨٧٠	بيشوفشيم ...	٧ ١٤٣ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
» ١٨٧٣	أوپنهايم وشركائه ...	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
	الجملة ...	٦٨ ٤٩٧ ٠٠٠	٤٣ ٧٨٧ ٠٠٠

ويتضح من البيانات المقدمة من وزارة المالية المصرية الى المستركيف والتي تحقق هذا المندوب من صحتها، بمراجعتها على المستندات المرفقة بها، أن الحكومة المصرية كانت، لغاية سنة ١٨٧٥، قد دفعت على هذا المبلغ فوائد فقط قدرها مبلغ ٢٩٥٧٠٩٩٤ جنيها .

ومع ذلك فشروع جوشن وجوير أضاف الى تلك الديون الاسمية الدين السائر برمته ، ودين الدائرة السنوية السائر أيضا، وربط بذلك، على عواتق فلاحي مصر، سداد مبلغ إجمالى قدره خمسة وثمانون مليوناً من الجنيهات !

وأما شكل هذا المشروع الادارى فانه وضع بجانب الحكومة المصرية زمرة رجال غربيين، قلدوا سلطة واسعة لم يسبق لغربيين غيرهم تقلد مثلها بمصر؛ وكانوا على أخلاق وكفاءة لم يعهدوا أحد في الغربيين الآخرين الذين بليت البلاد بهم لغاية ذلك الحين، وجلبوا على أوروبا، بسوء تصرفاتهم وفساد سيرتهم ، سخط المصريين العام واحتقارهم .

ولو استطاعت الحكومة المصرية تقدير كفاءاتهم ونياتهم حق قدرها، وأقدمت على العمل معهم، يدا بيد، بذكاء وإخلاص، فلا شك في أن كثيرا من الشر التالى كان قد منع، وأن تدرج البلاد في معارج الرقى والحضارة كان اتخذ شكلا طبيعيا هينا، وتم بكيفية مرضية .

ولكن سوابق الغربيين الفاسدى الأخلاق والعديمى الكفاءة ، الذين تقلدوا وظائف الحكومة المصرية قبلهم ، حالت ، بما أوجبه من احتقار وضياع ثقة ، دون تقدير أولى الأمر الفرصة الجديدة التى جادت بها الأيام عليهم ، فتركوها تتر، ولم يقتنموها .

سوء تفاهم

فنجم عن ذلك أن أولئك الموظفين أنفسهم ، لما تبين لهم أن الحكومة المحلية إنما تحتملهم على غير صبر ، مجرد احتمال ؛ وأنها لولا خشية الارتباكات الخارجية لا طرحتهم جانبا ؛ وأنها تعتبر قيامهم بواجبات وظائفهم ، قياما حسنا ، افتياتا على حقوقها ، لا تستطيع عليه صبرا ؛ وأنها بالتالي تعمل في الخفاء على معاكستهم ، وتخيب الإجراءات التي يتخذونها ، لم يروا بدا من مقاومتها ، والانصراف بوجوههم عنها الى مجرد مراعاة مصالح دائئها .

فأدى ذلك إلى شدّ حبل الأمور ، من جهة ومن أخرى ، واضطرابه ، واختلاله اختلالا عميما ، فالى أزمت توالى وتعاقبت بشدة متناهية ، فالى نزاع عنيف بين الدول الأوروبية المدافعة عن حقوق المرائين ، وسموّ الخديو المدافع عن حقوقه الموروثة ، فالى تغلب تلك الدول عليه ، لا بقوة الحجّة التي تدرّعت بها فقط ، بل بقوة هيبتها ونفوذها .

ومن جهة أخرى ، فإن الظروف غير العادية ، التي أدت إلى تعيين أولئك الموظفين ، كان من شأنها أن تخلق ، حتما ، بينهم وبين الحكومة سوء التفاهم والمنافسة ، حتى لو رغب كل من الطرفين رغبة صادقة في حسن التفاهم والمحاسنة ، كما أنه كان من شأنها ، حتما ، أن تحوّل عن أولئك الموظفين قلوب المصريين ، وتملأها سخطا عليهم .

وذلك لأن القصد من تعيين أولئك الموظفين لم يكن مجرد مصلحة الحكومة بتنظيم إدارتها وماليتها ؛ ولا مجرد مصلحة الرعية بوضع أزمة أمورها بين يدي حكومة منظمة ساهرة على مصالحها ، بل قصد من تعيينهم مجرد مصلحة الدائنين المرائين الأجانب .

فكانت الحكومة مضطرة، بطبيعة الحال، الى اعتبار الخلل خير نظام لها، لأنه يمكنها من أن تحول الى جيها النقود التي كان أولئك المرابون يشتهون لإنساب مبالغهم في صررها .

وكان الموظفون الغربيون مضطرين بطبيعة الحال أيضا إلى ارهاق الفلاح المصري لكي يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات الفوائد المطلوبة لأولئك المراكبين .

فكان لا بد إذا للفلاحين من أن يعتبروهم خلفاء المفتش، ويحولوا كراهمهم لذلك الوزير اليهم، مزكاة بأن هؤلاء الخلفاء ليسوا أجانب فقط، بل وغير مسلمين !
وظهر كل هذا جليا مذ شرع في تنفيذ ما قضت به نصوص المرسوم الصادر في ١٨ نوفمبر، البادى ذكره .

فالحكومة، من جهة، رأت أن معظم إيرادات البلاد قد تحول الى صندوق الدين لسداد المراكبين، ودفع فوائد أسهم شركة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية ؛ وأنه لم يعد بين يديها للعرف على إدارة البلاد سوى ما لا يزيد عن مليون جنيه، إلا قليلا، من مجموع قدره نيف وتسعة ملايين ونصف من الجنيهات ؛ وانها أصبحت لا تستطيع، والحالة هذه، القيام بالشؤون العمومية إلا إذا احتالت على ذلك احتيالا .

ولم تكن تستطيع الاحتيال إلا بكيفيتين : (الأولى) بعدم دفع مرتبات موظفيها ومستخدميها ؛ و(الثانية) بالعمل على تحويل ما يمكنها تحويله من الإيرادات العامة الى صندوقها الخاص . ولما لم يكن لها بد من ركوب أى مركب خشن تضعه الظروف تحت تصرفها، أقدمت عليهما، بدون مبالاة، بالرغم من الأخطار المخيفة المحدقة بها .

عود بؤس أيام
(سعيد) الأخيرة

فعاد بؤس أيام (سعيد) الأخيرة، من جهة ، إلى التخييم على مصالح الحكومة ؛ وأخذت الشهور تلى الشهور وكل من فى الخدمة الأميرية لا يتعاطى مرتبا، فيتضور ضيقا وجوعا، أو ينصب على عيشته نصبا، ويكدس على رأسه الديون تكديسا .

موقف الموظفين
الوطنيين

ووقع الموظفون والمستخدمون، من جهة أخرى ، بين نارين : إن هم أدوا واجباتهم بأمانة وصدقة، فدفعوا الى ادارة صندوق الدين ايرادات مصالحهم، عملا بنصوص المرسوم الخديوى والتعليات والأوامر الرسمية ، أثاروا غضب الحكومة عليهم، وألقوا بأنفسهم فى محذور، إن لم يكن الى تهلكة .

وأقرب مثال على حقيقة ذلك ما رواه اللورد كرومر عن معرفة شخصية فى كتابه "مصر الحديثة" . ومفاده : انه بعد تعيين مندوبية صندوق الدين بقليل ، لوحظ أن مديرا جديدا عين لادارة جمرك السويس مكان المدير القديم ؛ وأن ايرادات هذا الجمرک، الواجب توريدها الى الصندوق، لکی تدخل فيما يدفع سدادا للدين، نقصت عقب تعيينه، وقلت دفعة واحدة، بدون سبب معقول ، وبالرغم من أن وصلوات التوريد ، لکی تكون صحيحة ، كان يجب أن يمضيها أحد المندوبين . فأثار العجز الغريب الظنون فى قلوب أعضاء المندوبية وبعثوا يستفهمون من الحكومة عن السبب الذى أوجب تغيير المدير . فأجيبوا أجوبة لا طائل تحتها . فألحوا، وطلبوا بشدة إحضار المدير السابق ، أمامهم ، حيا كان أو ميتا ، فأدى ذلك الى مكاتبات مرة اللهجة تبودلت بينهم وبين الحكومة ، كانت نتيجتها أن المدير القديم ، بعد مرور عدة شهور، حضر الى مكتب مندوبى الدين ، وأخبر، اجابة على أسئلة وجهت اليه ، أنه، لما كان مديرا ، تلقى أمرا من الحكومة مؤذاه دفع ايرادات جمرک السويس رأسا الى الخزينة الخديوية ، بدلا من دفعها الى صندوق الدين ،

فأجاب انه إذا فعل ذلك ، بعد صدور المرسوم الخديوى المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، يكون مخالفا للأوامر الخديوية السامية ، ومتجاوزا حدود وظيفته . فـ كان من الحكومة إلا أنها ألقت القبض عليه وأرسلته مكبلا بالحديد الى أحد الأصفاح السودانية القصية ، وأنه لولا تدخل المندوبين فى أمره ، والحاجهم الشديد ، لما عاد من منفاه السحيق ، العمر^(١) كله .

وان لم يؤد أولئك الموظفون واجباتهم بأمانة وصداقة ، ولم يدفعوا الى صندوق الدين ما حتم عليهم دفعه اليه ، عرضوا أنفسهم الى التأنيب والثریب ، فالى العزل والطرء على أيدى المندوبين الغربيين المؤتمنين على إيرادات ذلك الصندوق .

والموظفون الغربيون ، من جهة أخرى ، رأوا أن الحكومة لن تنفك محاولة الاستيلاء على ما أقره المرسوم الخديوى للدائنين ، ولن تنفك ناجحة فى محاولاتها ، مادامت موارد الإيراد غير معروفة بالتام ، وما دامت مواضع الانفاق غير محددة تحديدا بينا . وأنه يصلح ، والحالة هذه ، أن تدخل تعديلات جديدة على النظام الذى أقره مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، بناء على ارشادات المستر جوشن والمسيو چوير .

موقف الموظفين
الاجانب

غير أنهم ، بدلا من جعل مصلحة الحكومة ، ورفع الضيم عن الفلاح ، الغرض الذى يرمى اليه من اقرار تلك التعديلات ؛ بدلا من أن يحاولوا بما فى وسعهم أن يجعلوا المرايين القساة ، الغلاظ الأكباد ، الناهشين لحم مصر نهشا ، على القبول بتخفيض أسعار الفوائد التى يتقاضونها — فكان يكون مسعاهم مبرورا ، وعملهم احسانا — بدلا من اجتهادهم فى تفهيم أصحاب الديون أن مصلحتهم الحقيقية تقضى عليهم بأن

(١) أنظر : "مصر الحديثة" لورد كرومر ، ج ١ ص ٣١ الحاشية .

لا يقتلوا البقرة الحلوب، بالاغراق في حلبها، على جفاف دترها تدريجيا؛ وأن لا يمتنوا الدجاجة ذات البيض الذهبي، بقهرها بأشد الوسائل على بيض أكثر مما تستطيع بيضه، اضطروا، بحكم وظيفتهم، وبالنسبة للظروف التي قضت بتعيينهم، الى الأخذ بأقوال الدائنين الفرنسيين المؤكدين أن الخديون لن يجهدوا دفع ما عليه من ديون، اذا شاء دفعها حقيقة؛ وأن الضيق المصري المزعوم إنما هو حجة كاذبة؛ وأن الأدلة المتخذة من متربة البلاد لأدلة مصطنعة، والغرض منها إثارة عواطف الانسانية والشفقة، حيث لا يلزم اظهارها، وتوجيهها الى من هو غير جدير بها؛ وأن الخديو مدح كنوزا يمكنه السحب منها لو افترق أن السحب يجديه نفعا؛ كما أنهم اضطروا أيضا الى الأخذ بما كتبه اللورد فيثين، القنصل البريطاني العام، الى حكومته في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦، ومؤداه: «انه لمن المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة التي وصلت الى يد الحكومة المصرية في العام الماضي. فان الأربعة الملايين من الجنيهات ثمن أسهم ترعة السويس، والخمسة الملايين كذلك قيمة المسلف من الفرنسيين، وعموم ايراد العام — كل ذلك قد اختفى، بالرغم من تأجيل دفع قطعية (كوبون) الدين الموحد، وعدم صرف مرتبات مستخدمي الحكومة، وبقاء جملة ديون ثقيلة بدون سداد».

واضطروا، على الأخص، الى الأخذ بعرض الحال المرسل من الحالية الفرنسية بالاسكندرية الى الميسيو وادنجتن وزير خارجية فرنسا الوارد فيه ما يأتي: «ما هو مال النقود التي دخلت القطر، بتدفق، منذ عدة سنوات؟ فان الاحصائيات الجمركية تدل على أن جانبا عظيما منها لم يخرج من البلاد، فكيف يصح، والحالة هذه، الكلام على متربة البلد وعلى تعذر دفع ديونه عليه؟ لتوضع لنا الحكومة الى مآل

كل هذا الذهب؟ ولكننا لن تفعل . فن البين، إذا، أنه لاعدلها في عدم قيامها بالتعهدات التي أخذتها على نفسها ، علنا ، أمام وجه أوروبا بأسرها ، وان مسئولية الخراب الذي تكومه على الأرض المصرية، والمتألم منه، على الأخص، مجموع الجالية الأوروبية، تقع بكل ثقلها عليها وحدها»^(١) .

ترك أولئك الموظفون الغربيون كل باب كان في وسعهم ولوجه لإنماء إيرادات البلاد، بدون اخراج احساس الخديو، وكبريائه، وبدون جلب ويلات جديدة على الفلاح ؛ وأقبلوا يفكرون في إجراء تحقيق عام في حال البلد المالية، للتمكن من وضع قيود جديدة، أشد من الأولى، على أيدي الحكومة المصرية .

والفلاحون المصريون من جهة ثالثة ، مع أنه لم يكن بين عقلاهم من ينكر أن وضع تلك القيود يكون مفيدا جدًا ، لو كانت المقاصد من وضعها مراعاة المصالح العامة ، وتخفيف ويلاتهم الباهظة، وبؤسهم الفاحش، اضطروا الى الاعتقاد بأن الغرض الوحيد من وضعها إنما هو مراعاة فوائد الدائنين، دون سواهم؛ وذلك لأن المندوبين أهملوا، بتاتا، المطالبة بإبطال تجاوزات عديدة، كان الاستمرار عليها مفيدا للفرج وضارا بالبلاد، ولم يقوموا لمنع أى إجراء ينفذ بقوة المعاهدات ، وانصياعا للفرمانات ، بالرغم من عدم صوابية إجراءاته في تلك الظروف الحرجة ، ولم يتمموا مطلقا لتطلبات الأهالي والموظفين، مع اقبالهم من جهة أخرى على فحص مطالبات الغربيين أيا كانت، باعتناء تام، وتعريض معظمها قبل الحكومة، بالرغم من البؤس الذي باتت فيه، وتشديدهم في تحصيل الأموال لسداد أقساط الديون .

موقف الفلاحين
المصريين

(١) أنظر: "مصر الحديثة" للورد كرومر، ج ١ ص ٣٦ ، وانظر: الرضخال عينه برمه في دار الكتب

التجاوزات التي
كان يصح إبطالها

فمن التجاوزات مثلا التي كان يصح في عرف المصريين اهتمام الموظفين الغربيين بإبطالها، اهتماما قويا مستمرا، رفض الحاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد، حتى الضرائب العقارية ذاتها، وإقدامهم على التهريب، بالاسكندرية وعلى طول الساحل المجاور.

ومع أن كلا التجاوزين كانا فضاحين للكيفية التي كان الأجانب يسيئون بموجبها التمسك بحرفية امتيازاتهم، ويتوسعون في استعمال حقوق مزرعومة، استتجوها، بموجب التعنت، من تلك الحرفية عينها، ومع أن الضجة في الدوائر الرسمية المصرية ضد كلا التجاوزين كانت قد بلغت عنان السماء، وأن كليهما كانا يسببان للآلية المصرية خسارة سنوية لا تقل عن نصف مليون من الجنيحات، فإن الأجانب، من جهة، ما فتئوا يأبون دفع أى شئ للآلية المصرية سوى العوائد الجمركية المربوطة على الواردات الأجنبية، وقناصلهم، من جهة أخرى، ما فتئوا يحاولون دون إقدام الحكومة المصرية على تفتيش السفن والمراكب الأجنبية الراسية خارج النهر الاسكندري أو الداخلة فيه، وما فتئوا يكتنون رعايا دولهم من تنزيل البضائع المهربة، الى البرسرا، وتخزينها في أى بيت من بيوت تلك الرعايا، ثم يندرون الحكومة المصرية بالويل والثبور اذا تجاسرت على مسها، هناك: فيفعم القطر كله بتلك البضائع المهربة، ويبيعها مهزبوها بين لمس الحكومة المحلية ونظرها، وهى عاجزة لا تستطيع أن تبدى حراكا، ومع ذلك فالمندوبون الغربيون لا يبالون بوضع حد لهذين التجاوزين الضارين، بل لا يفتكرون فيهما مطلقا، ولا يرون أن هناك أصلا، غير قهر الخديو على أمره، وتنظيم دفع فوائد الديون الى المرايين!

ولما اضطّر (اسماعيل) — بعد أن بلغت روحه الترقوة من تهادى الغربيين في وضع أيديهم بقوة على القذى الذى فى عينه ، بالرغم من أنه سيد البلاد المطلق ، على حسب معقول قطره وتربيته وأيامه ، مع اغفالهم أمر القذى الذى فى أعينهم ، بالرغم من أنهم دخلاء ، ليس لهم من الحقوق عليه وعلى بلاده أكثر مما للدائن على المدين ، وليس لهم سوى طلب افلاسه ، فى حال تأخره عن دفع ما عليه ؛ وبعد أن أخرجته من جهة أخرى ، الضيق والعسر الماليان اللذان أصبح فيهما — الى الاحتجاج بشدة على ذنك التجاوزين ، ومطالبة الدول الغربية بوضع حدّ لها ، والالحاق على قناصلهن بمصر بمساعدة حكومته على اجتثاث جذورهما ؛ ولما عضد السيرفيقيين ، فنصل انجلترا الجنرال ، مطالب سموه ، وكتب عن ذلك الى اللورد دربي ، وزير الخارجية البريطانية ، فإذا كان رد هذا الوزير ؟ إنه ، أولاً ، لم يرد عليه إلا بعد سبعة شهور ؛ على أن جوابه لم يظهر اهتمامه بإبطال التجاوزين بقدر ما أظهر اهتمامه "بتنظيم المالية المصرية" — وهى عبارة تلطيفية لقولهم "مصالح الدائنين" — فقد ورد فى رده ما نصه : «ان حكومة جلالة الملكة لا يسعها أن تهمل بالمرة» مطالبة انخديو ، لا سيما فى ظروف المالية المصرية المضطربة الحالية ، ويحسن بالخدو أن يتأكد من رغبتها فى مساعدته على إبطال كل تجاوز تقدم عليه الحالية الغربية ، على شرط أن يسدو من سموه ما يدل دلالة واضحة على رغبته الأكيدة فى اصلاح ادارته» . فهل بعد هذه مراوغة ؟

والذى زاد فى ثقل وقع هذا الرد على نفوس المفكرين من المصريين فى ذلك العهد هو أن وزارة الخارجية البريطانية ، إزاء اظهارها عدم الاهتمام ، بالمرة ، بمصائب الفلاح المصرى وبؤسه ، كانت تبدى غير انسانية فى منتهى الحماسة على مطلب منع

الاسترقاق . وما زالت تؤثر على الخديو حتى حملته على توقيع معاهدة ٤ أغسطس

سنة ١٨٧٧

فحق للمصريين، لا سيما بعد اطلاعهم على البند الخامس من تلك المعاهدة، والتأثر به التأثير الذى لم يكن عنه بد، أن يهتفوا بملء أصواتهم : «ألا حقا قد أصبح الأرقاء أحرارا، وأصبح الأحرار أرقاء !» .

ومن الاجراءات، مثلا، التى لم تكن تنفذ إلا عملا بالمعاهدات، وانصياعا لمنطوق الفرمانات، بالرغم من عدم صوابيتها فى تلك الظروف، والتى كان يصح قيام المصلحين الماليين، للطالبة بعدم تنفيذها، رحمة بالمالية المصرية، وتخفيفا لأعباء الفلاح المصرى، اضطرار مصر الى ارسال حملة عسكرية على نفقتها لمساعدة الدولة العثمانية فى حربها مع الروس — وهى التى سبق لنا الكلام عنها .

فكان يجدر بالموظفين الغربيين، وهم أدرى الناس بفقر الخزينة المصرية وعجزها، أن يعارضوا، ولو من وراء ستار، السياسة الدولية فى ارسال تلك الحملة، ويعضدوا الخديو فى رفضه، ويحولوا فى الواقع دون ارسالها . ولو فعلوا، لمنعوا ربط الضريبة الجديدة، ولاقتصدوا للحكومة المصرية مبلغا وافرا .

هذا ما كان يراه الفلاح المصرى المفكر . ولا سييل الى لومه، والتماس العذر لأولئك الموظفين من باب أنهم خافوا وتحاشوا التداخل فى أمر له مساس بالعواطف الدينية المصرية، الناجمة عن ارتباط المصريين مع تركيا بوثاقات دين واحد . فانه كان لهم من معارضة الخديو نفسه خير مبرر لمعارضتهم، فيما لو أبدوها . وخير حجاب يستترون وراءه من انتقادات المتهوسين فى الشعور الدينى . وعلاوة على ذلك، فان

الرأى العام المصرى، فى ذلك الوقت، كان — لأمية معظم المصريين، من جهة، ولاشتداد البؤس على أغليبتهم، من جهة أخرى — لفظا لا معنى له، وليس من السهل اثارته، ولا من الممكن جمعه على استحسان أمر أو استقباحه، لا سيما متى كان الخديو لا يريد اثارته ولا جمعه.

ثم اتنا، فى الحرب التى نشبت بين تركيا واليونان فى سنة ١٨٩٧، قد رأينا اللورد كرومر، بالرغم من أن البلاد كانت فى رخاء، والخزينة المصرية فى نظام تام ومتانة كلية، وبالرغم من أن انتشار التعليم فى البلاد، ونمو قوة الصحافة فيها نموًا هائلًا، بالنسبة للحرية التى منحت لها، كانا قد أوجدا فى القطر المصرى رأيا عاما يسهل جمعه وتسهيل اثارته، رفض بتاتا، بصفته المؤتمن على الأموال المصرية وعلى راحة الفلاح المصرى، الانصياع الى ملزمات الفرمانات، وارسال قوة عسكرية لمساعدة تركيا، مع أن خديو البلاد، وقادة الرأى العام كانوا ضده، وكانوا يستطيعون إيقاظ فتنة عليه.

ومع أنهم لم تعوزهم الارادة فى ذلك، وأن النفخ على نار العواطف الدينية زاد فى تلك الأيام، عند الجاحلين النفخ عليها الوسيلة الوحيدة لتعيشهم، وأن قوائم الاكتتاب بالأموال لمساعدة الدولة العثمانية دارت فى القطر كله تحمل فى طياتها موقظات متنوعة للفتنة النائمة، ووقودا لها، لم يقيم فى البلاد اضطراب، ولا اختل فيها أمن، لشعور العقلاء بأن تركيا ليست فى حاجة ماسة الى مساعدة مصر العسكرية، وأن مصر فى غنى عنها. فكان ذلك حجة ناصعة، ودليلا ساطعا على أن المصريين على العموم يدركون ماهي مصالحهم الحقة، وأنهم، على حبهم للانتقاد، ولا انتقاد

المتحمس المزعينة ؛ يعرفون كيف يغلبون العقل ، عند الزوم ، على انفعالات القلب ، ويرجحون كفة فوائدهم على كفة عواطفهم .

فما كان أحرهم بهذا فى تلك الأيام العصبية ، اذ كانت الكوم التى فتحتها فى قلوبهم الحرب مع الحبشة لاتزال دامية ، وكانت بطونهم لاتعرف الشيع ، ولا تعرف جيوبهم سوى الخوى ، وكان المرابون يستصفون المتبقى من دمائهم ، وكانت الخزينة المصرية لا تدرى من أين تصرف على الإدارة العامة ؟ !



ومن تطلعات الأهالى ، والمستخدمين الوطنيين ، مثلاً ، التى كان يصح لأولئك الموظفين الغربيين الاهتمام بها ، مسألة اضطرار الحكومة المصرية الى الامتناع عن صرف مرتبات مستخدميها ، سواء فى ذلك الملكيين والجهاديين .

فانه بينما كان يصرف لكبار الموظفين الأجانب مرتباتهم على التمام ، لغاية آخر قرش ، بالرغم من أنها كانت سميكة وجسيمة جداً ؛ وبينما الجمهور من المستخدمين الوطنيين يمتدح بدون أجر ، ليدخل محله أبقار من الغربيين تربطهم بكبار النواب عن مصالح الدائنين روابط قرابة ومحسوبة ، فتعين لهم المرتبات الضخمة ، ويتقاضونها باكلها — كان الموظف المصرى محروماً من قبض ماهيته ، منذ عذة أشهر ، وكان ، هو وعائلته ، قد صاروا الى منتهى البؤس .

فلا غرابة اذا تساءل الأهالى وقالوا : «هل من العدل والانصاف لإرهاق الأمة التى انما هؤلاء الموظفون والمستخدمون المصريون أولادها ، واغتصاب آخر قرش معها ، وآخر قرش قد يكون لديها فى السنوات التالية ، منها ، بدون أن ينال أولادها

هؤلاء من أموالها شيئاً، مع أن اليسير المرتب لهم إنما هو حق عرقهم؟ هل من العدل والانصاف أن يضحوا لمجرد التمكن من دفع الفوائد الباهظة للدائنين الأجانب ، مع أن الفوائد التي تقاضاها هؤلاء الدائنون ، لغاية هذا اليوم ، أصبحت توازى قيمة ما أقرضوه كله ؟ » .

وهالك ما كتبه السير فيثين في هذا الموضوع : «ان الخزينة خالية خاوية ؛ والجيش والمستخدمين محرومون من مرتباتهم منذ عدة شهور ؛ وحال هؤلاء قد صارت الى أشد البؤس والفقر؛ والشعب المصرى يتذمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل ما لهم ، بينما المستخدمون ، وعليهم المدار فى تسيير سفينة الحكومة ، لا يتقاضون شيئاً » .

الفصل الثانى^(١)

الكتابة على الحائط

ستبلى لك الأيام ما كنت جاهلا * ويأتىك بالأخبار من لم تزود
« طرفة »

على أن الذى جعل على الأخص الفلاحين المصريين يسيئون الظن فى الموظفين
الغربيين ، ويكرهونهم كراهة لا حد لها ، ويزدادون تمسكا بالخديو وولاء له ، هو ما قلناه
عن اضطرار أولئك الموظفين الى إرهابهم إرهابا فاحشا ، ومضاغفة الضرائب
الشخصية عليهم ، لتحصيل الأموال اللازمة لسداد قطيعات (كوبونات) الديون .
فانه ما مضى على تنفيذ مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ شهران حتى استحققت
القطعية الأولى وقدرها ٢٣.٠١٠٠٠ جنيه انجليزى . فدفعت . ولكن كتابة السير
قيمين عن كيفية تمكن المندوبين الغربيين من دفعها أدل برهان على ما استعمله هؤلاء
من وسائل غليظة . فقد قال القنصل المذكور فى تقريره المرسى منه الى خارجية
دولته مانصه : « ان الضرائب تجمع فى بعض المراكز ، قبل أوانها بستة أشهر وبشدة
متناهية ، لأجل التمكن من دفع القطعية الأولى ! » .

على أنه لم يمض على دفع هذه القطعية ستة أشهر إلا واستحققت القطعية الثانية ،
قطعية شهر يوليه ، وقدرها ٢٠٧٤٩٧٥ جنيه انجليزيا . فدفعت أيضا . ولكن

(١) أهم مصادر هذا الفصل : « مصر الحديثة » للورد كرومر ، و « تاريخ مصر فى عهد اسماعيل » لمالك كون .

السيرفيثين عينه كتب الى وزير الخارجية البريطانية في ١٢ يولييه مانصه : « ان النقود المطلوبة دفعت كلها بالأمس . ولكني أخشى أن الوصول الى هذه النتيجة انما أمكن بتحميل الفلاحة المصرية خسائر وضحايا لا طاقة لها بها . فقد أجبر الفلاحون على بيع محصولاتهم قبل نضوجها وجنيها ، وجمعت منهم الضرائب تسعة شهور ، وفي بعض المراكز ، اثني عشر شهرا ، مقدما . لست أشك أن هذا جميعه خطأ في خطأ ، لا سيما في قطر أرهقته ، بل سحقته الضرائب . وأخاف في الأثناء أن تكون الادارة الأوروبية سائرة ، على غير شعور منها ، الى القضاء على الفلاحين الذين هم عماد هذه البلاد وقاعدتها ، القضاء المبرم . وأرى أن الانجليز ، بشدهم أزد مثل هذه المظالم ، يحملون أنفسهم مسئولية خطيرة ! » .

وفي سبتمبر التالى ذكر الخديو السيرفيثين عينه ، أثناء محادثة دارت بينهما « أن القطعتين اللتين دفعنا ، عملا بمشروع المسترجوشن ، انما دفعنا بتحصيل الضرائب مقدما ، وأن دفع قطعة شهريناير التالى ستلتهم ، طبعا ، كسابقتها ، معظم ضرائب سنة ١٨٧٨ » . فلم يستطع السيرفيثين إلا الموافقة على ذلك ، وكتب الى اللورد دربي : « أنهم يحصلون الآن الضرائب ، مقدما ، هنا ، وأن القطعيات انما تدفع بكل نوع من الصعوبة ، والاحتيايل ، والضحايا . ويلغى من عدة مصادر أن الفلاحين يرهقون ويسحقون ضرائب ومكوسا ! » .

تهديد خفى

فما كان من وزارة الخارجية ، حينما نقل اليها القنصل العام المحادثة التي دارت بين الخديو وبينه ، إلا أنها كتبت له « أن يفهم الخديو أن تغيير أى شئ فى التعهدات التي اتفق عليها منذ مدة يسيرة مع المسترجوشن والمسيو چوير ، أو تعديل أى جزء منها ، قد ينشئ أخطارا مخيفة جدا » .

ومع أنه لو اقتصر الأمر على دفع قطعيات الديون المسجلة لكان كافيا لتخريب القطر تخريبا تاما، إلا أنه كانت هناك ديون أخرى غير مسجلة لم تزال الدول الأجنبية بدا من مضايقة الحكومة المصرية بخصوصها والإلحاح عليها بدفعها ، بالرغم من أن دفعها يستنفد جانبا عظيما من المليون الحقيقى من الجنيئات الباقى لهذه الحكومة من إيرادات البلد العامة، بعد دفع كل أقساط الديون المسجلة السنوية .

تلك الديون كانت مطلوبة لمتعاقدين وخلافهم عن بضائع وزدوها للحكومة المصرية. فمع أن أصحاب المحال الأجنبية المتجرة بمصر أصدروا أوامره إلى وكلائهم بالامتناع عن تقديم أى شئ للحكومة إلا فى مقابل دفع ثمنه نقدا لدى استلامه ، فإن السير فثيقين أنذر الحكومة المصرية فى أغسطس سنة ١٨٧٧ بأن الدائنين سيضطرون ، حتما ، إلى مقاضاتها أمام المحاكم المختلطة ، عملا بما لهم من حق ، لانتزاع فيه ، وإنها ستجد نفسها ، بالتالى ، أمام عدد غفير من أحكام صادرة ضدها ، فلا يعود لها مناص من الازدعان والدفع فورا ، دفعا تاما ، وإلا استلقت ، حتما ، انتباه الدول التى كان لها يد فى انشاء المحاكم المختلطة ، وأثارت تهديداتها لها .

وكأن هذا الانذار كان محرضا لأصحاب الديون التى نحن بصدددها ؛ فانهم هبوا كلهم مرة واحدة ، وصبوا على رأس الحكومة المصرية وابلا حقيقيا من اعلانات دعاو ، وطلبات حضور ؛ واستصعدروا فى الواقع ضدها أحكاما مختلفة وعديدة من المحاكم المختلطة . ولكن الحكومة امتنعت عن تنفيذها ، لأنها لم تكن تستطيع تنفيذها إلا بمضاعفة الضيق على نفسها وعلى رعاياها .

فأذى ذلك فعلا إلى تدخل الدول التى أنشئت تلك المحاكم بالاتفاق معها . تدخل ألمانيا ونهضت الحكومة الألمانية ، على الأخص ، وقالت على رؤوس الأشهاد أنها تعتبر

عمل الخديو بإقدامه على رفض دفع ما تحكم به المحاكم عملا لا يصح السكوت عليه ويجب منعه؛ وأقبل السفير الألماني في لندن وقال للورد دربي: «إن البرنس بزمرك يرغب في أن تتخذ الدول كلها لتعمل معا في الموضوع، إن لم يكن لشيء فلاجتناب إمكان إقدام إحداهن على العمل بمفردها!». ذلك كان الطامة الكبرى!

فاذا أضفنا الى كل هذه الشدائد أن فيضان النيل في سنة ١٨٧٧ كان شحيحا؛ وأنه نجم عن ذلك مجاعة فتكت بفلاحي مصر، لا سيما فلاحى الوجه القبلى، فتكا ذريعا؛ وأن تحصيل الضرائب، مقدما، استمر — بالرغم من ذلك، ومن أن البلاد باتت لا تملك نفسا — أخذنا مجراه القهرى المهلك؛ وتحققنا أنه كان من شأن ظروف الوقت المعقدة إنماء سوء التفاهم بين العنصر الغربى والخديو والأهالى إنماء مطردا، أدركنا بسهولة أن حرج المركز للجميع كان لا بد صائرا الى نتيجة في منتهى الخطورة، وأنه كان لا بد من الانتهاء الى أن احدى القوتين تسحق الأخرى.

غير أن البلوغ الى هذا الحد لم يكن ظاهرا بجلاء في أفق السياسة؛ وكانت الحكومات الغزبية ثابتة الاعتقاد بنجوع الدواء الذى جادت به قريحتنا جوشن وجويير. ولكنها بعد ما تحققت أن مواسم المحصولات المصرية لا تتفق مع تاريخى استحقاق قطعى الديون السنويتين، وافقت على تغييرهما وابدالهما بتاريخين يكونان أكثر ملاءمة لمصالح الفلاحين البؤساء.

فصدر، بناء على ذلك، مرسوم سام فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ جعل موعدى استحقاقى القطعتين المذكورتين أول مايو وأول نوفمبر من كل عام، بدلا منهما فى ١٥ يناير و ١٥ يوليه؛ وعين يوم ٣١ ديسمبر لدفع الفرق الناجم عن الابدال.

مرسوم
١٥ ديسمبر
سنة ١٨٧٧

بيد أن تمانى الأيام، وتفاقم الشرور الناجمة، حتماً، عن استعمال الدواء الجوشنى
الجوىرى، وازدياد الصعوبات تعقيدا حول المندوبين الأوروبيين، وكل من كان
له احتكاك بالازمة المصرية، سواء أكان رسمياً أم عرفياً - كل ذلك أدى فى النهاية
الى تغيير فكر الدول فى نجوع الدواء المذكور، والى البحث عن تعديله، وإلا فابداله
بدواء غيره .

ولما كان مندوبا صندوق الدين الانجليزى والفرنساوى أول من اقترح بضرورة
ادخال تعديلات على المشروع الجوشنى ؛ وارتأيا ، قبل الإقدام عليها ، لزوم إجراء
تحقيق عام عن موارد إيرادات الحكومة وأوجه مصروفاتها، لى يكون التعديل الذى
يتفق عليه فيما بعد مبنياً على حقائق ، لا على أوهام ، فانهما ما فتئا يلحان على الدوائر
الرسمية الأجنبية فى القطر حتى حملوها على الانضمام اليهما فى رأيهما ، ومطالبة (اسماعيل)
باصدار مرسوم يعين أعضاء "مندوبية التحقيق" المطلوب انشاؤها .

غير أنه كان يلزم ، أولاً ، الحصول على رضا الدائنين أنفسهم ، بصفتهم أصحاب
شان فى الموضوع ؛ لأن نتيجة التحقيق قد تؤدى الى مطالبتهم بتخفيض سعر الفوائد
التي يتقاضونها .

فلما فوئح فى الأمر عقلاؤهم قبلوا على شرط أن يصطبغ التحقيق بصبغة عدم
التحيز ، ويتناول الدائرة المالية بجميع جزئياتها ، بحيث لا يترك شيئاً غير محص
وراءه ، فى شكل دين مطلوب أو ما شابهه يكون فيما بعد قاعدة للمطالبة بتعديل جديد .
فاذا اتضح حينئذ وجوب تنازلهم عن جانب من مصالحهم ، فانهم يقبلون تضحية ذلك
الجانب عن طيب خاطر .

نخاطب السيرثيين، الخديو، بعد وثوقه منهم، واقترح عليه تعيين مندوبية تحقيق جديدة، بناء على طلب الدائنين، يطلق لها الحرية التامة لاجراء بحث تفتيشى تام يتناول المصروفات والارادات ويخول لها حق ايجاد وسائل جديدة للبلوغ الى مراقبة فى الأقاليم على كيفية جبي الضرائب ودفعها، أقوى من الحالية. وثوقه له، فى الوقت عينه، ولكن بطريق غير رسمية، انه فى حال عدم نجاح تلك المندوبية فى اكتشاف موارد ايرادات غير المعروفة، فقد يطالب سموه بالتنازل عن كل الباقي له من أملاكه الشخصية للرقابة الدولية.

ولما كان هذا الاقتراح ثقيل الوقع على نفس أى انسان — فما بالك بثقل وقعده على نفس (اسماعيل) الأبية — فان الخديو رفضه بتاتا، وأبى الإصغاء اليه، وطالب القنصل بحمل الدائنين على تخفيض سعر الفوائد التى يتقاضونها اذا شاءوا أن تستمر البلاد قادرة على دفعها، بدون تداخلهم فى طرق إنفاق الحكومة النقود الباقية لها لأن ذلك ليس من شؤونهم.

ولكن مندوبى صندوق الدين هبوا لتجدة القنصل، وأرسلوا فى ٩ يناير سنة ١٨٧٨ كتابا الى وزير المالية أفاضوه كلاما عن خطورة الحال وأشاروا باجراء تحقيق.

فأجاب الخديو، بعد طول التردد، أنه يرفض كل تحقيق عام فى الحال المالية؛ ولكنه لا يعارض فى تعيين مندوبية تكون مهمتها الوحيدة التأكد من حقيقة مبلغ الارادات المصرية. وطلب من مندوبى صندوق الدين أن يكونوا هم أنفسهم أعضاء فى تلك المندوبية. فأبوا. وكتبوا كتابا آخر الى الحكومة المصرية قالوا فيه إنهم يعتبرون كل تحقيق جزئى أضر من لا تحقيق على الإطلاق، وأنهم لا يوافقون إلا على تحقيق تام.

فلم يبال الخديو برأيهم هذا ، وأصدر مرسوما عاليا في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ عين
مرسوم ٢٧ يناير
سنة ١٨٧٨
بمقتضاه مندوبية لتحقيق الإيرادات فقط .

وما انتشر ذلك المرسوم إلا وتبيح له الرأي العام الأوروبي بالقطر المصري ، تهيجا
ذكر بمثيله ، منذ سنتين ، حينما أعلن التوقف عن الدفع .

فعقد بالاسكندرية اجتماع تهوّر فيه المتطوفون من المعضدين لطلبات الدائنين
الأجانب ، تهورا شديدا ، وبالغوا في لوم أى إجراء تحقيق يراد عمله ، لأنه في غير محله ،
ولأن الحكومة المصرية تستطيع القيام بجميع تعهداتها . وأقدموا ، في غليان مراحل
سخطهم ، على تحرير طلب الى معتمدى الدول بمصر ، شتموا فيه الحكومة المصرية
شتما في منتهى الوقاحة والقباحة ، وأرسلوه لهم . فأبى السير فيثين الالتفات اليه ،
ورماه بامتهان^(١) — ولكنه ، في الوقت عينه ، كتب الى وزارة الخارجية البريطانية
يلتمس منها تصريحا لاستعمال تأثير رسمي على الخديو .

على أن ذلك جميعه لم ينجح في حمل (اسماعيل) على التخلي عن فكر إجراء تحقيق
جزئى ؛ ولكنه ، لعلمه أن الصعوبة الحائلة دون تنفيذ فكره إنما هي وجود الرجل
الكفء لتلك المهمة ، أخذ يقلب طرفه في عموم إدارات ومصالح بلاده عساه يجد
في إحداها الشخص المطلوب .

وكان الكرنيل جردن (غوردون) قد عاد من السودان إلى مصر ، في تلك الأثناء ،
فوقع نظر الخديو عليه ؛ ووقع ، حالا ، في خلده أن «هذا هو الرجل !» فان أخلاقه
الرفيعة ، ونفوذ سمعته الى صميم تقدير الأوساط البريطانية بأسرها ، وعطفه ، المعروف

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ص ٤٣ ج ١

لدى الجميع ، على شقاء الشعب المصرى وآلامه — كل ذلك يجعله الآلة المفيد
استعمالها فائدة فائقة . فاقترح (اسماعيل) على السير فيثين تعيينه .

ولكن القنصل ألقت انتباهه الى أن الكرنيل جردن ، بالرغم من جميع صفاته
وكفاءاته السامية ، عديم الخبرة في الأمور المالية ! فلم يزد (اسماعيل) إلا تشبثا بفكره ؛
فاستدعى الكرنيل جردن ، وطلب اليه القيام بالتحقيق المالى المطلوب .
فال جردن ، فى البدء ، الى قبول المهمة .

ثم خاطب (اسماعيل) فردينند دى لسبس فى أمر انضمامه الى ذلك الاسكتلندى
التزيه للقيام معه بالتحقيق . فأجاب دى لسبس بالقبول — ولم يكن فى استطاعة
الخديو أى أحد غيره فى العالم اختيار رجلين خيرا من هذين للقيام بأى عمل يستدعى
القيام به خلقا شريفا ، وفكرا ساميا .

ولكن المؤثرات من وراء الستار ما زالت تعمل فى قلب جردن ، وما زال هو نفسه
يزن بدون تحيز كفاءته المالية للعمل ، واستعداده لاكتساب كفاءة مستقبلية له ،
حتى أدى به الأمر الى ابداء رغبته للخديو بالتكريم عليه باعقائه من تلك المأمورية ،
والى مغادرته القطر المصرى ، مؤقتا .

فى الأثناء ، ورد الى السير فيثين التصريح الذى طلبه من الوزارة البريطانية . فقام
ذلك القنصل من ساعته ، وطلب مقابلة الخديو وأبلغه « أن حكومة جلالة الملكة
امتنعت لغاية ذلك الحين عن مضايقة سموه ، ولكنها الآن ترى نفسها مضطرة الى
تعصيد طلبات حققة ؛ لأن للصبر وسعة الصدر حدودا ؛ ولذا فانها ترى من الضرورى
جدّا أن تفحص المندوبية مصروفات الحكومة^(١) ! » .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لملك كون ص ٢٢٧

فقال له الخديو : « اذا كان لا بد من ذلك ، فلتكن المندوبية التي تعين مؤلفة من أربعة أوروبيين غير أعضاء صندوق الدين ؛ لأن هؤلاء ، بصفتهم ممثلي أصحاب الديون ، أميل الى مراعاة هؤلاء الدائنين ، في تحقيقاتهم ، منهم الى مراعاة حال الحكومة » .

فأبى السيرفيثين عليه ذلك ، ولمح بأنه اذا لم يجب طلبه فقد ينضم اليه زملاؤه ، وكلاء بقية الدول ، فيقدم الجميع لسموه الطلب عينه باسم الدول مجتمعة ! حتى اذا أصر على رفضه ، عدّ مقاوما لمن جميعا ، لا لواحدة منهم على انفراد .
فأصر الخديو على الرفض ، إلا اذا شكلت المندوبية حسب رغبته .

احتجاج
محكمة الاستئناف
المختلطة

وإذا بالحاح ورد عليه من جهة لم يكن يتوقع وروده منها . فأدهشته وقاحته للغاية . وذلك أن المستشارين الأوروبيين بمحكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ، تحت تأثير مؤثرات أجنبية ، وبالرغم من خروج الأمر عن دائرة اختصاصهم بالمرّة ، أرسلوا اليه احتجاجا قويا على تأخير تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم ضد الحكومة المصرية لمصلحة الأجانب .

حكم محكمة
مصر المختلطة
على الأمير حسين
بصفته وزير المالية

وكان هذه الوقاحة لم تكف ؛ فان احدى المحاكم الابتدائية المختلطة أصدرت قرارا ضد الأمير حسين ، وزير المالية ، أمرته بمقتضاه بالحضور أمامها بدفاتر حسابات الحكومة ، وهو بعينه ما كان النزاع قائما عليه بين الخديو والقنصل البريطاني .

وبينا (اسماعيل) يجتهد في تهدئة العاصفة التي أثارها في نفسه هذه التعديات الوحقة على حقوقه الملكية ، جاءه قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، معضدين طلب القنصل الانجليزي . ثم انضم اليهم القنصل الفرنسي أيضا ، بعد تردد كبير ، سببه

علم الحكومة الفرنسية أن نتيجة التحقيق المراد إجراؤه مؤدية، حتماً، الى تخفيض سعر الفوائد التي يتقاضاها الدائنون الفرنسيون !

فاضطر (اسماعيل)، وقد اشتدت حوله المضايقة من كل جانب، الى قبول مطالب الدول ووقع في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً سامياً، نشر في ٤ ابريل التالي، عين بمقتضاه مندوبية تحت رئاسة المسيو دى لسبس لفحص الحالة المالية المصرية، فحفاً دقيقاً تاماً، وفوض لها السلطة المطلقة لإجراء كل تحقيق تراه موصلاً الى الغرض الذي أنشئت من أجله .

مرسوم ٣٠ مارس
سنة ١٨٧٨
القاضي بتعيين
مندوبية للتحقيق

فشكلت هذه المندوبية تحت رئاسة الفرنسي الكبير من مندوبي صندوق الدين الأربعة؛ ومن مصطفى رياض باشا، والسير ريفرس ولسن، بصفتهم وكيل الرئيس؛ ومن المسيو ليرون ديروول — وكان فرنساوياً ماهراً — بصفته كاتب السر. وكان الفرنسيون قد عارضوا في تعيين أى عضو مصرى بالمندوبية، زعماء منهم أن لا مصرى يستطيع إظهار استقلال في الرأي في شئ لا يستحسنه الخديو. ولكن الواقع أظهر أن مخاوفهم كانت في غير محلها؛ لأن مصطفى رياض باشا أبدى من الشجاعة الأدبية ما اكتسب به ثقة زملائه واحترامهم؛ وأبدى من الخبرة في الشؤون المصرية ما جعل عضويته بالمندوبية ثمينة للغاية .

غير أن المسيو دى لسبس لم يكتف على رئاسة المندوبية سوى بضعة أيام، لرغبته عن أشغال من نوع أشغالها، وميله الى المكث في قصره بالاسماعيلية على ضفاف بحيرة التماسح، حيث كان كل شئ يذكره بأيام الاحتفالات البهيجة، فتخل عن تلك الرئاسة الى السير ريفرس ولسن — وكان من كبار موظفي المالية

الانجليزية، وصرحت له الحكومة البريطانية بإجازة لكي يؤدي الخدمة المطلوبة منه بمصر — وقال بعض مترجمي حياة الفرنساوى الكبير انه انما فعل ذلك لأن نفسه أبت، وهو صديق (اسماعيل) الحميم، أن يتحول في المديرية والأقاليم ليستجوب المديرين ومأمورى المراكز، ونظار الأقسام، ومشايخ البلاد، ويحملهم على شهادات تذهب بهيبة صديقه ومركزه، بين أن السير ريفرس ولسن — ولا ندرى بأى حامل — وزملاءه الغربيين أظهروا استعدادهم لعمل هذا العمل بحب، واستيعاب تام كل التمام .

بيد أنهم ما شرعوا فى أداء مهمتهم إلا وصادفتهم عقبة لم تكن فى الحسبان . وهى أنهم، عملاً بمنطوق المرسوم الخديوى المخول لهم حق استجواب كل موظفى الحكومة المصرية من أكبرهم الى أصغرهم، استدعوا شريف باشا، وزير الحقانية والخارجية اذ ذاك، للحضور أمامهم للاجابة على بعض أسئلة يريدون توجيهها اليه .

وكان شريف باشا، بعد الخديو، أول ذات فى البلاد . فاستكبر الدعوة، وعزى على نفسه الأبية أن يقع مجزء فكرها فى خلد المندوبية ؛ فأرسل يقول إنه مسمتعد للاجابة كتابة على كل ما يطلب منه .

رفض شريف باشا
الحضور أمام
مندوبية التحقيق

ومع أنه لم يكن يخامر أحدا ريب فى طهارة ذيله ونقاوة يديه ، وخلوه من كل مسئولية فى أمر الخلل المصرى المالى ، وكان يصح أن تراعى المندوبية كرامته، وتحترم عزه نفسه، تعنت رجالها فى إلزامه بالحضور شخصيا، خشية أن يذهب غيره من الموظفين الى الاقتداء به، فتتعطل أعمال المندوبية لدى أول خطوة تخطوها . وعضدهم فى ذلك السير فيشين ، القنصل البريطانى ، فلم يعد فى استطاعة شريف باشا سوى الاذعان أو الاستقالة من كلتا وزارتيه، بالرغم من إرادة مولاه،

الذى عدت تعنت رجال المندوبية في طلبهم ، وتعزيد الحكومة الانجليزية لهم فيه ، شبه إهانة شخصية له .

بيد أنه ما لبث قليلا حتى استصغر هذه الإهانة بجانب إهانة أخرى نيلت بها كرامته ، وكان في وسع المندوبية منعها عن شخصه . وتفصيلها أن أحد محضري المحاكم المختلطة ، تنفيذا لحكم صادر منها ، وبناء على طلب أحد الدائنين الغربيين المحكوم له بدين طالب به ، ذهب الى سراى الجزيرة وأراد إلقاء حجز على المنقولات والرياش التي فيها ، فأبدى ناظر السراى معارضة بينة على أن تلك المنقولات والرياش بيعت الى بعض أمراء الأسرة الخديوية ؛ ولم تعد ملك الخديو . ولكن المحكمة المختلطة رفضت المعارضة ، وقضت باستمرار السير في التنفيذ . فعاد المحضر الى المحجز ؛ ولولا أن حراس السراى قاوموه بالقوة لتمكن من أداء ما موريته .

وليمة بلطاش

ان التاريخ المقدس يروى أن بلطاشسر آخر ملوك بابل ، بينما كان الفرس تحت قيادة كيخسرو (كورش) ملكهم يحاصرون عاصمته حصارا شديدا ، أغرق ذات ليلة — في وليمة فاخرة أقامها بمناسبة عيد ميلاده ، واستهزاء بجهودات أعدائه — في السكر والعريضة والمجون . وأنه ، تماديا في غيه ، أمر باحضار الآنية المقدسة التي نهبا أبوه نابوكودور السور (بختنصر) الكبير من هيكل اورشليم ، حين استولى عليها ، ودمر مملكتها وقاد اليهود وملكهم وأمراءهم أسرى الى بابل — وكانت آنية محزم لمسها إلا للحبر الاعظم على شرط أن يكون متطهرا ؛ وأن يكون قائما بخدمة قدس الأقداس — وأمرك بكيه سقاته بملئها وادارتها على المدعوقين . فشرب جميعهم وفتحها طربا .

واذا بيد هائلة ظهرت بغتة على أحد حيطان قاعة الوليمة ، وكتبت عليه بالفحم الأسود ، وبخط كبير هذه الكلمات الثلاث : « ماني ، تيسل ، فارس » .

وكانت عينا بلطشسر شاختين اذ ذاك الى الحائط، فنظرتا اليد والكتابة .

فهب الملك مذعورا صائحا، ووقعت الكأس من يده، ودب الرعب الى قلوب جميع المتكئين . فاستدعى الملك، فى الحال، جميع علماء مملكته، وخبيرها، وطلب اليهم قراءة تلك الكتابة المخيفة وتفسير معناها . فلم يستطيعوا . فذكر بعضهم له أن فى قصره يهوديا يقال له دانيال — وهو (النبي دانيال) — كان والده يعده من كبار العارفين، وأنه قد يدرى مالم يقدر على معرفته علماء الكلدانيين .

فاستدعاه الملك، فحضر وقرأ الكلمات، ثم قال لبلطشسر: ان معناها أيها الملك هو «أنك وزنت، فوجدت ناقصا، فأخذ ملكك منك وقسم بين الفرس والمساكين» . ويقول الكتاب المقدس : « وفى تلك الليلة تمكن الفرس من الدخول الى بابل بجيلة، وهى أنهم حولوا مجرى نهر الفرات — وكان يجتاز العاصمة — وساروا الى قلبها من مجراه . فأخذوا حاميتها على غرة — وكانت، احتفالا بالعيد، قد ترنحت سكرًا — وأعملوا فيها سيوفهم . ثم هاجموا قصر بلطشسر، وقتلوه فيه مع جميع أعوانه ومدعويه وأهله^(١) » .

أفلم يحق للستر ماك كون أن يختم روايته لتلك الإهانة الشخصية التى ألحقها المحاكم المختلطة (باسماعيل)، مؤسسها، بقوله : «ألا، من المؤكد أن الكتابة كانت قد باتت مخطوطة على الحائط، حينما أصبح فى الامكان اقتراف مثل هذا العيب ضد "أفندينا" العظيم الذى كانت كلمته، قبل أقل من ثلاث سنوات قصيرة، القانون الأعلى من الاسكندرية الى الخرطوم ؟ » ألا أف لتقلبات الدهر وصروف الأيام^(٢) !

(١) أنظر : فى الفصل السادس والفصل السابع من الجزء الثالث من "تاريخ شعب اسرائيل" لربنان تصحيح أسطورة الكتاب المقدس هذه .

(٢) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٢٣٠

الفصل الثالث^(١)

بين يدى المندوبية

كنت من كرتى أفر اليهم * وهم كرتى فأين الفرار؟

وبينا الشعب المصرى يكاد لا يصدق نظره وسمعه ، ويبدى اندهالا ليس بعده انذال من أن يتجاسر الفرنج على الخديو الى ذلك الحد ولا يخسف الخديو بهم الأرض أو يقلبهم كلهم فى البحر ، كانت مندوبية التحقيق توالى جلساتها ومباحثها فى طرق ادارة القطر العامة ، لا سيما فى نظامه المالى .

فاتضح لها أن ما كان يشاع عن التجاوزات التى ارتكبتها المفتش فى مدة إدارته إنما هو دون الحقيقة ، وأن الشرور التى أنمى فى أرض مصر غراسها المتص تنفس البلاد لا تزال باثة سمومها ، بالرغم من كل المجهودات التالية التى بذلت للقضاء عليها . من ذلك ، ان جملة قوانين ولوائح سنها الخديو فى مصلحة الأهالى بقيت مجرد حبر على ورق لعدم اهتمام أحد من الموظفين بنفاذها ، لا بل بمعرفة وجودها ؛ وأن جملة ضرائب جديدة ربطت ، وجملة ضرائب قديمة ضوعفت بدون صدور تصريح رسمى بها ، وبدون أن يفكر الأهالى المحببة منهم فى الاحتجاج عليها ، لاعتيادهم هذا النوع من المظالم على أيدي حكامهم الأصاغر والأكابر منذ أجيال وقرون ؛ وأن ضرائب وضعها الخديو على أرباب الحرف والصنائع والمهن ، بقصد تخفيف الوطأة

ظهور فضائح
للمفتش

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، و"مصر فى عهد اسماعيل" لماك كوين .

عن الفلاح وعن الأرض، قلبت الى ضرائب على الروس، وأجبر على دفعها الفلاحون أنفسهم، فوق ما يدفعونه من نراج أطيانهم أو عشورها، بل أجبر على دفعها نفس من لا حرفة ولا صنعة ولا مهنة لهم . ولم سئل أحد كبار الموظفين المصريين عما اذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية، ممن لا حرفة لهم، أجاب باندھاش : « وهل الذنب ذنبنا اذا امتنع أحد الأفراد عن الاحتراف بحرفة مع تمتعه بحرية الاحتراف بأية حرفة يشاء ؟ فاذا فضل البطالة، فما هذا بموجب لعدم مطالبته بالضريبة ؟ ولا ظلم أصحاب الحرف أنفسهم ! » ؛ وأن السخرة التى أعلن الخديو عزمه على إبطالها، منذ أن ارتقى العرش، لم يفكر فى الامتناع عنها أحد من حكام البلاد وكبار سراتها ووجوهها؛ وأن المديرين والمأمورين ونظار الأقسام، بل مشايخ البلاد أنفسهم، لم ينفكوا يتكبون بالفلاحين المساكين عن زراعة أطيانهم القليلة، الى الشغل قهرا وعلى مصاريقهم فى أطيان أولئك الحكام والكبراء ؛ وأن المديرين والمكلفين بأمر الخدمة العسكرية، بدلا من العمل بنصوص اللوائح المسنونة لذلك، كانوا يمجرون التجنيد بكيفيات وحشية، لا سيما فى الصعيد، والجهات الأخرى القصية، البعيدة عن عين ولى الأمر؛ وأنهم كثيرا ما كانوا يأخذون من المطلوعين للخدمة العسكرية نقود البدلية، معلى عليها ما أمكنهم الحصول عليه، ثم يجندونهم، بالرغم من ذلك، بدون أن يردوا اليهم البدلية المدفوعة، على الأقل؛ وأن المنوط بهم أمر توزيع مياه الرى كثيرا ما كانوا يضحون مصالح الصعايلك من الفلاحين تضحية تامة : إما ارضاء لأغراض الأقوياء، وإما مراعاة لمصالحهم .

ووجدت المندوبية أن الاسراف فى نقود الخزينة بلغ أرقاما تخيف التصور . فن ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان، اذا سمع بمدفع جديد مخترع، يبعث ويأمر

بارسال دستتين أو ثلاثا منه ، على سبيل التجربة ، بدلا من طلب مدفع واحد ؛ وحجته في ذلك أنه لا يصح أن تكون مصر متأخرة عن باقي الأمم في الأمور العسكرية ؛ وأن مبالغ سنوية جسيمة كانت تدفع من المالية المصرية الى جملة جرائد أوروبية لكي تحرق البخور في أعمدتها ، جزافا ، للحكومة المصرية ، وتزين للناس الاشتراك في إقتراضاتها ؛ وأنه دفع ١٥٠ ألف جنيه انجليزى عن احدى الأميرات الى خياطة فرنساوية ؛ وأن مبالغ تفوق الحصر دفعت الى دوائر الأستانة في أوجه غير مشروعة ؛ وأنه صرف على الأعمال المفيدة ذاتها أضعاف أضعاف ما كان يجب . أن يكون ثمنها الحقيقي ؛ وأن مبالغ كبيرة جدّا وضعت على عاتق الخزينة ، بدون أن تكون ثمنًا لشيء ما أخذته الحكومة في مقابلها ؛ وأن أموالا طائلة — أرقامها تحير — دفعت في عمليات تدوير بيوع الغلال ، وهى العمليات التى كان يلجأ المفتش اليها سنويا . وكيفيتها أنه كان يبيع الى بعض التجار ، نقدا ، غلالا يعدم بتسليمها اليهم فى موسم . جمعها ؛ فلما يأتى هذا الموسم ، يسلمهم جانبها منها (وهو ما كان يحصله من الفلاحين ، بصفة ضرائب غلالية ، بدلا منها نقدية) ويشتري منهم الباقي ، ولكن بثن يزيد ٢٥ ٪ . على ثمن مشتراهم تلك الغلال منه ؛ غير أنه بدلا من دفع ثمنها هذا ، الزائد عليه الربع ، نقدا ، كان يدفعه لهم افادات ذات فوائد من ١٨ الى ٢٠ ٪ سنويا ، فكانت مجموعة الفوائد والأرباح التى تنتهى الحكومة المصرية الى دفعها ، بهذه الكيفية ، مجموعة تخيف فى الحقيقة .

ووجدت المندوبية أن يد المالية المصرية مدت الى أموال الأوقاف وبيت المال ذاتها ، وسحبت منهما النقود ، كما يسحب المصرف المياه من الأطيان ، غير مهالية بأنها أموال جهات الخير والأرامل واليتامى .

وانتهى بها الطواف على جميع يتابع المطالبات المالية التي للأفراد على الحكومة المصرية الى الاقرار بأن مبلغ الدين السائر بالحديد المتكوّن منها ومن عجز الميزانية سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٧٩ التالية يبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات تقريباً^(١).

وعلى وجود هذا الدين الهائل، كان من الواجب التدبر في دفع استحقاق أول مايو سنة ١٨٧٨ وقدره مليونان من الجنيهات، قيمة فوائد الدين الموحد، بين أنه لم يكن موجود بين يدي مندوبي صندوق الدين لغاية ٣١ مارس سوى نصف مليون فقط. فارتأوا عدم الدفع، والتعرض للأفلاس، خيراً من اجبار الفلاحين، مرة ثالثة، على دفع الضرائب مقدماً.

الضغط على
الفلاحين

ولكن الحكومة الفرنسية لم تشاطرهم رأيهم، وانضمت اليها الحكومة البريطانية لرغبتها في التعضد بفرنسا في مؤتمر برلين المزمع انعقاده قريباً، فاضطر المندوبون الى الاذعان، وكلفت الحكومة بارسال اثنين من الباشوات المعروفين بشدتهم، وثقل أيديهم الى الأرياف والأقاليم لتحصيل المال المطلوب. فسار في رفقتهما جم غفير من مسلفي النقود، لمشتري محصولات الفلاحين مقدماً، في مقابل إقراضهم النقود المطلوبة منهم للري. فنجم عن ذلك أن الفلاحين البائسين اضطروا الى بيع إردب الغلة بسعر نحسين قرشا صاغا، مع أنه بالنسبة لقلّة الفيضان، وقلّة المحصول، كان يجب أن يكون الثمن، على الأقل، مائة وعشرين قرشا صاغا— وهو ما بيع به، بعد مضي شهر فقط، ولكن في مصلحة مقرضى النقود، ولنكاية المزارع "الغلبان!"— فتمكن مندوبو صندوق الدين، بذلك، من دفع الاستحقاق المطلوب؛ على أن وصول النقود الى أيديهم، في آخر لحظة فقط، وكون جانب عظيم من العملة المدفوعة

(١) أنظر: "مصر الحديثة" لورد كرومر، من ص ٥٠ الى ٥٤ ج ١

لهم انما وصلهم قطعاً مربوطة معاً على شكل قلائد وحلى من الأنواع التي تزين فلاحاتنا
المصريات بها أجيادهن ، دلا دلالة مؤلمة على مقدار الضغط والشدة اللذين استعملوا
في تحصيل الضرائب وجبايتها^(١).

لهذا ذلك بمندوبية التحقيق الى الاسراع في فحص الحال المالية العامة ، وابداء
الأدوية التي يرونها مفيدة لعلاجها ؛ ولكن العمل كان شاقاً ، وكان لا بد للوصول
الى إتمامه من استغراق زمن مديد .

فرأى المندوبون في الأول أن يدلوا ، إجمالاً ، محض دلالة ، الى الإصلاحات
العامة الواجب إدخالها ريثما يتم عملهم ، فيفصلون تلك الإصلاحات تفصلاً !
فأشاروا بوجوب عدم ربط ضرائب إلا بموجب قانون يعلن إعلاناً رسمياً ؛ ووجوب
جبي الضرائب المربوطة تحت مراقبة وزير المالية الفعلية ، لا الاسمية فقط ؛
وجوب إصلاح ادارة الحسابات واستعمال طريقة الميزانيات السنوية ؛ ووجوب
ترتيب احتياطي ، للصرف منه على ما تقتضى به الطوارئ ، كلما زاد النيل أو نقص
عن المعتاد ؛ ووجوب الامتناع عن جباية الضرائب مقدماً ؛ ووجوب إنشاء نظام
قضائى يحمى الشعب من كل تعديات أصحاب السلطة ؛ ووجوب إبطال عدة مكوس
وضرائب ثانوية نكائية ؛ وضرورة روك البلاد روكاً جديداً ؛ ووجوب إصلاح طرق
جباية مكوس الملح والتبغ ؛ ووجوب وضع نظمات حسنة لتوزيع المياه والمناوبات ،
وإجراء الأشغال العمومية ؛ وضرورة إبطال السخرة إلا فيما يخص بالأعمال المنفذة
للمصلحة العامة التي لا يختلف عليها اثنان ؛ ووجوب تعيين مدد للخدمة العسكرية
وتحديدوها مع اتخاذ طرق ملائمة للتجنيد .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ٣٨

على أنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ هذه الارشادات إلا مع الزمن ، بالاستعانة على إخراجها الى حيز العمل بموظفين من ذوى الكفاءة والذكاء ، وبإدخال تغيير تام على عقلية الشعب حتى يقلع عن اعتقادين لا يمكن لأية ادارة أن لا تختل بدونهما ، ألا وهما : أن ذوى الشأن لا يناقشون فيما يفعلون لأنهم أصحاب السلطة ، وكل سلطة من الله ؛ وأن موظفى الحكومة ومستخدميها ليسوا مكلفين بأداء الواجب الذى تقضى عليهم وظائفهم به إلا اذا استميت رغبتهم الى أدائه بواسطة نقود أو هدايا .

ثم أنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مع الابقاء على نظام الحكومة الفردية المطلقة ؛ لأنه اتضح من التحقيقات أن عين الخديو ، مهما كانت حادة النظر ، لا تستطيع رؤية كل شئ ؛ وأن ارادته ، مهما كانت نيرة ومتأسكة وحاضرة ، لا تستطيع القيام فى كل مكان مقام الارادات المحلية ، وحمل الكل على اتباع جادة الاستقامة والنزاهة ؛ ولأن الاختبار التاريخي دل على أن أعظم عظماء الرجال ، كقيصر و نابوليون ، لم يتمكنوا ، بالرغم من سعة مواهبهم السامية ، ومن انجابه على العمل أكثر من ثمان عشرة ساعة فى اليوم ، من الحلول من الآلة الادارية محل الروح من الجسد فى جميع أجزائها على السواء ؛ فكيف يمكن ذلك للخديو ، وهو علاوة على كونه "الدولة كلها" والارادة الوحيدة فيها ، أكبر ملاكها العقاريين ، وأكبر تجارها ، وصاحب معامل السكر الوحيدة فيها . فيجب ، والحالة هذه ، تقرير مبدأ "المسئولية الوزارية" .

وأيضاً ، لم يكن فى دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مادامت عموم ايرادات القطر تحت تصرف صاحب السلطة الفردية المطلقة ، وما دام فى استطاعته تحويل الأموال التى تخصص فى الميزانيات العامة ، لأغراض ما ، الى غير هذه الأغراض ؛

ما دام يمكنه أن يستعمل نقود العموم في تحسين أملاكه الخاصة ، واقتناء غيرها ؛ وما دام في إمكانه رهن المستقبل : إما لإشباع هوى وقى ، وإما لمداواة غلطات الماضي ، أو تهدئة عواصف الحاضر . فيجب ، والحالة هذه ، تقرير مبدأ فصل أملاك الحاكم الخاصة عن أملاك الحكومة ؛ وتعيين مرتب سنوى له ، مع مراعاة جملة ضخما ، لئلا يمكن صاحبه من الاحتفاظ بمظاهر الأبهة والعظمة التي اعتادها الملوك الشرقيون ، والتي يجب أن يروهم رعاياهم متظلمين بها .

واعتبرت المندوبية أن النتيجة الطبيعية لمبدأ فصل أملاك الحاكم عن أملاك الحكومة ، في حال (إسماعيل) ، إنما هي تجريد من الأملاك التي آلت إليه في مدة سنى حكمه ، لزعمها أنه إنما اقتناها بأموال العموم ، ولا اعتبارها تلك الأملاك مادة جيدة للتمكن ، باستغلالها أو بيعها ، من سداد مطالب الدائنين الملحين .

وكان للخديو وعائلته الخصوصية ما يقرب من مليون فدان من الأقطان الخصبية بمصر ؛ منها ٤٨٥ ألف فدان كان سبق رهنها لدائنى الدائرة . فعرض (إسماعيل) ، من تلقاء نفسه ، التنازل للحكومة عن ٢٨٩ ألف فدان من الـ ٤٣١ ألف الباقية له ولعائلته ، علاوة على تنازله الكلى عن أقطان دائريته السنوية والخاصة المرهونة للدائنين .

فقدرت المندوبية إيراد الأقطان المتنازل من سموه عنها ، فوجدته ١٦٧ ألف جنيه سنويا ؛ وفقدت إيراد المائة والاثنتين . وأربعين ألف فدان التي أبقاها لنفسه وعائلته ، فوجدته ٢٢٤ ألف جنيه سنويا ؛ فاستتجبت من ذلك أن الخديو إنما تنازل عن أقل أقطانه جودة ، وأبدت عدم رضاها عن الغرض ؛ وألحت بوجود تنازل سموه عن كل ممتلكاته وممتلكات عائلته الخاصة في الريف وفي المدن ، البالغ إيرادها السنوى ٤٢٣ ألف جنيه .

فعر الالحاح على نفس (اسماعيل) ، وثقلت عليه المطالبة ؛ فأبى الاجابة .

ولكن نوبار باشا ، وكان قد عاد من إنجلترا ، حوالى ذلك الوقت ، ودرس الموضوع درسا تاما ، وسبر غور قلوب الرجال الذين أخذوا على عاتقهم أمر تكييف البلاد وحكومتها تكييفا جديدا ، وعرف نياتهم ، أشار على الخديو أن يصير الضرورة فضيلة ، ويدعن لطلبات المندوبية . فاقترح (اسماعيل) أحد أمرين : إما تحكيم الباب العالى فى المسألة ، وإما أن يكون تنازله وتنازل عائلته عن ممتلكاتهم فى نظير مرتب سنوى ضخيم للغاية .

فأبى السير ريفرس ولسن ، رئيس المندوبية ، موافقته على كليهما ؛ وأصرّ على وجوب إعادة عموم الأملاك الخديوية الى الحكومة .

ف رأى (اسماعيل) أن غرض رئيس المندوبية الانتقام الشخصى منه — كأنه عدوه اللدود — أكثر منه مصلحة الدائنين أو مصلحة البلد ؛ وأنه انما يرى الى تحقيره وافقاره ؛ ولئن وجد فى كبر صدره متسعا لقبول سلب سلطته الشخصية منه ، فإنه بصفته أبا عائلة عديدة ، لم يكن يمكنه التخلّى عن كل ثروته الشخصية ، بسهولة ، وبدون أن يقوم نزاع عنيف فى قلبه بين حبه لبلده وحبه لذويه .

غير أن ذويه ما علموا بما اقترح عليه عمله إلا وهبوا يقدمون له خير دليل على تفانيهم فى حب ذاته المقدّسة ، وعلى استعدادهم لتضحية أعزّ مصالحهم فى سبيل تهوين مصاعبه عليه : فان الأميرة السنية والدته ، والأمير محمد توفيق أكبر أولاده وولىّ عهده ، والأميرة بنته ، أرملة طوسون باشا ، تطلّعوا وتقدّموا الى رئيس أسرّتهم عارضين التنازل ، حالا ، عن كل ممتلكاتهم .

تنازل (اسماعيل)
وأولاده عن
أملاكهم

فقوى مثلهم الكريم روح (اسماعيل) ؛ فاتبع نصيحة نوبار باشا، وأرسل الى السير ريفرس ولسن ينبئه أنه قابل كل مقترحات المندوبية ؛ ثم أيد ذلك في خطاب وجهه اليه في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ قال فيه : «أما فيما يختص بالتناجج التي وصلت اليها المندوبية، فلا غرو اذا قبلتها كلها : لأني انما أردت، أنا نفسي، العمل الذي باشرته لخير بلادي، فلم يعد علي الآن سوى تطبيق تلك التناجج، وهو ما أنا عازم على عمله، عزما أكيدا . ثقب بذلك ثقة تامة، فبلدى لم يعد من افريقيا، وأصبح من أوروبا؛ فن الطبيعى، اذا، أن تترك مركب الشطط القديم لنقر نظاما جديدا ملائما لحالنا ؛ وأظن أنكم سترون، في مستقبل قريب، تغييرات جمة هامة، نتمم بسهولة أكبر مما ينتظر . فإ المسألة، في ذاتها، سوى مسألة احترام للقانون والمشروعية، والواجب فيها عدم الاكتفاء بالكلام . أما أنا فقد وطنت ارادتي على أن لا أبحث إلا على حقيقة الأشياء . ولكي أبدأ بذلك خير بدء وأدل على مقدار عزمي، فاني قد كلفت نوبار باشا بتشكيل وزارة بدلا من أن أعين أنا بنفسى أعضاءها كما كنت أفعل في السابق . ربما يخال للبعض ان هذا ليس بالأمر الهام، ولكنى أرى ان الاستقلال الوزارى، وما هو بالشئ القليل، ينجم حتما عن هذه الخطوة الجديدة ؛ فانها مبدأ تغيير طريقة ؛ وهى فى عرقي خير تأكيد فى وسعى تقديمه لصديق نياتى وعزيمى على تطبيق مقترحاتكم .»

وابتانا لخطابه هذا، أرسل فى ٢٨ أغسطس كتابا الى نوبار باشا، كلفه فيه بتشكيل وزارة، جاء ضمن عباراته ما يأتى : « تأييدا لمبدأ المسئولية الوزارية، انى أريد، منذ الآن، أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزارتي، وبالاتفاق معهم؛

نخاب الخديو الى
نوبار باشا المؤرخ
٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨

فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا ، وأن يتنوا فى الأمور بأغلبية الأصوات بينهم » .

وقرالرأى على أن يكون تعيين جميع الموظفين بموجب أوامر خديوية ، بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .

فشكل نوبار باشا أول وزارة مصرية مسئولة كالاتى :

نوبار باشا ، رئاسة الوزراء ووزير الخارجية والحقانية .

شريف باشا ، وزارة الحربية .

رياض باشا ، وزارة الداخلية .

السير ريفرس ويلسن ، وزارة المالية .

المسيودى بليزير ، وزارة الأشغال العمومية .

فاقترن ببسدة عهد تشكيلها الى رئيسها بسدة العهد بوزارتين الى رجلين أجنبيين مسيحيين ، وبسدة عهد الرئاسة الى رجل لم يكن مسيحيا فحسب ولكنه لم يكن بالمصرى الصميم . أما البسدة الأولى فترت على أنظار المصريين ومسامعهم بدون أن توقف انتباههم وبدون أن يفقهوا لها معنى . وأما البسدة الثانية والبسدة الثالثة ، فقد أوقفنا انتباههم بصورة مؤلمة ، بل لم ترق فى أعين العقلاء منهم — أية كانت نزعاتهم — كما دلت على ذلك الحوادث التالية .

الفصل الرابع^(١)

الوزارة المستولة

وليل رجونا أن يدب عذاره * فما دب حتى صار بالهجر شائبا

فلما تشكلت الوزارة بالكيفية المذكورة ، لم يعد هناك فائدة لوجود المراقبين الماليين ؛ لأن الوزراء الغربيين حالا محلها . ففتح لكل منهما راتب سنة برمتها ، بصفة تعويض — مع ان مدة خدمتهما لم تتجاوز العشرين شهرا — وصرفا .

على أن الوزارة الجديدة لم تستلم مهام الأعمال إلا حوالى آخر نوفمبر سنة ١٨٧٨ ؛ لأن الوزراء الأجانب كانوا قد سافروا الى أوروبا ، بعد شهر أغسطس ، لعقد قرض جديد فيها ، الغرض منه سداد الدين السائر .

والذى فتح بابا لوقوع فكر هذا القرض الجديد فى خلد الماليين الغربيين الذين حلوا على زمام مالية البلاد محل المفتش ، هو قبول الخديو وعائلته التنازل عن أملاكهم ، عملا برغائب أولئك الماليين ، وعدم اعتداء هؤلاء الى طريقة أخرى لرفع حمل ذلك الدين السائر الثقيل عن عاتق الحكومة .

فأرسل الوزيران الى أوروبا ليتفاوضا مع محل روثشيلد الانجليزى على إصدار القرض المرغوب فيه ، ولما علم أنها نجحا فى مأموريتهما صدر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مرسوم خديوى أذاع نبأ تنازل العائلة الاسماعيلية عن أملاكها للحكومة

قرض روثشيلد
فى ٢٩ أكتوبر
سنة ١٨٧٨

(١) أهم مصادر هذا الفصل : ” مصر الحديثة “ للورد كرومر ، و ” تاريخ مصر فى عهد اسماعيل “ لمالك كون .

المصرية، وأذن بأجراء قرض قدره ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات تكون تلك الأملاك ضمانا لسداده، وقرر إنشاء مندوبية خاصة لإدارتها، مؤلفة من مصرى يعينه الخديو وإنجليزى وفرنساوى تعينهما حكومتاهما .

وبعد يومين من صدور ذلك المرسوم، أى فى ٣١ أكتوبر، وقع السير ويلسن الاتفاق على القرض؛ ولكن العواصف التى ما فتئت منذ سنتين تتضارب فى سماء المالية المصرية وحولها كانت قد عكرت سمعتها الى حد أنه بالرغم من الآمال التى أحيها فى صدور المالين الغربيين الانقلاب المصرى الأخير، وصيرورة الأمور الى وزارة مسئولة؛ وبالرغم من أن مصدر القرض بيت روثشيلد القوى المؤسسة سمعته المالية على صحرة ثقة نفس الحكومة البريطانية به، فإنه لم يكن تصديره إلا بسعر ٧٣ وبفوائد قدرها ٧٪ . فنجم عن ذلك أن مبلغ الثمانية ملايين ونصف الاسمى نقص حتى صار ستة ملايين ومائتين وستة وسبعين ألف جنيه فقط . على أن هذا المبلغ عينه لم يدفع برمته الى الحكومة المصرية، لأنه لما جمع، وأصبح تسليمه اليها ممكنا، أبى مصدر القرض التخلى عنه حتى تسوى، أولا، الديون المسجلة على الأطنان المرهونة، السابق صدور أحكام بها . فدفع منه فى الاثناء مبلغ مليون و ٢٢٥ ألف جنيه قيمة قطعية شهر نوفمبر و ٥٠٠ ألف جنيه على حساب الجزية السنوية للباب العالى، و ٢١٢ ألف جنيه قيمة العملة للصدين، ولم يسلم، فى النهاية، الى الخزينة المصرية سوى مبلغ ٤ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه، دفع منه أيضا المطلوب لسداد الديون ذات الأسبقية .

فلو أمكن لروح اسماعيل صديق المفتش مخاطبة خلفائه الطاعنين على "عملياته المالية" والتجاوزات القطعية التى فيها، أما كان يحق لها أن تقهقه فى وجوههم

سخرية ، وتقول لهم باستهزاء : « هل عمليتكم هذه خير منها ؟ فيها قد أثقلتم أجود أطيان مصر بدين قدره ٨ ١/٢ ملايين من الجنيهات مع أنه لم يدخل الخزينة منه أكثر من ثلثه ؟ فهل هذا مقدار حذقكم ومبلغ تفننكم ؟ » .

على أن صعوبة التخلص من الدين السائر لم تكن الوحيدة القائمة في وجه الوزارة الجديدة ؛ فان الصعوبات كانت شتى ؛ ولم يكن يمكن مطلقا التغلب عليها ، بالرغم من تعضيد حكومتى انجلترا وفرنسا للوزارة النوبارية ، إلا اذا عضدها الخديو أيضا تعضيدا قليلا .

فمع أن البلاد كانت في أقصى الحاجة الى استجماع كل قواها للتخلص من الدين المنيع بكلكله على قلبها ، فان نقص الفيضان في ذلك العام كان قد قضى على معظم تلك القوى ؛ وعدم سير نظام الرى حسب أصول عملياته جعل نتائج هذا النقص في منتهى الوخامة ؛ أضف الى ذلك أن المجاعة الناجمة عن قلة مياه النيل كانت ضاربة أطنابها في البلاد ، وأن قوى الفلاح كانت قد أرهقت كلها بالطرق التي استعملت معه في الربيع السابق ، لتحصيل المطلوب لسداد فوائد الدين ؛ ومع ذلك فان استحقاقات القطيعات أخذت تثقل في كفة ميزان الأيام منذ أوائل قيام تلك الوزارة ، بل قبل استلامها زمام الأمور استلاما رسميا . ففي ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨ استحق قسط الفوائد وقدره ٤٤٣٠٠٠ جنيه على الدين الممتاز ، وفي أول نوفمبر التالى استحق قسط الفوائد وقدره مليون جنيه على الدين الموحد ولم يكن بين يدي مندوبى صندوق الدين لدفع هذه المبالغ سوى ٤٤٢ ألف جنيه في آخر شهر أغسطس .

واتضح من المقارنة التي عملت في آخر هذا الشهر أن إيرادات الأشهر الثمانية الأولى

من سنة ١٨٧٨ نقصت مليونا و ١٤٣ ألفا عن مثيلاتها في سنة ١٨٧٧ !

وما تمكنت الحكومة من سداد قسط الفوائد المستحقة على الدين الموحد ، بتخصيصها لسداده جانب من القرض الروتشيلى ، كما قلنا سابقا ، إلا وحل محله في الميزان هم دفع المطلوبات المستحقة في الربيع التالى وكان هما ثقيلا جدا : لأنه بالرغم من أن أكثر المبالغ الايرادية الأميرية تجبى في شهرى نوفمبر وديسمبر من كل عام ، وأن القسط المستحق في أول مايو سنة ١٨٧٩ كان مليونى جنيه ، وفسط ١٥ ابريل ٤٤٣ ألف جنيه ، فانه لم يكن بين يدى مندوبى صندوق الدين في آخر هذه السنة سوى ٣٠٢٠٠٠ جنيه لدفع قسط مايو و ١١٧ ألف جنيه لدفع استحقاق ابريل ! فالحاضر ، اذا ، كان غما ، والمستقبل ، هما .

نزاع بين الوزارة
والخديو

ومع ذلك ، فبدلا من أن الوزارة تبذل جهدها لتخفف على نفس الخديو وطأة سحب السلطة والثروة منه ؛ بدلا من أنها تعمل ما في وسعها لكي تحوز رضاه ، وتسال تعضيده ، فانها سلكت سلوكا جعل الدوائر المصرية وغيرها في القاهرة والاسكندرية تصفها بتهم قائلة : «الظاهر أن هذه الوزارة المسئولة غير مسئولة للخديو ، ومسئولة أمام نفسها فقط ! » .

فنونبار باشا ، رئيسها ، اعتادا على كفاءته المعروفة ، وارتكانا على أن مبدأ مسئولية الوزارة يقضى بإبعاد الخديو كلية عن مداولات مجلس الوزراء ؛ وبحجة أن حضور (اسماعيل) هذه المداولات يكتم حرية الاراء ويعرقل سير المباحث ، من جهة ؛ وأنه ، من جهة أخرى ، يبقى في نفوس الأمة الاعتقاد بأن الخديو لا يزال الكل في الكل — وهو اعتقاد ضار ، في عرفه — أظهر ، منذ يوم تعيينه ، عزمه على اعتبار (اسماعيل) صفرا على الشمال ، وعلى إقامة قواعد الحكم بدونه ، بل وعلى عكس رغائبه وآرائه ،

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٢٣٦

لاعتقاده أن هذه الرذائب والآراء لا تستوى مع مصالح البلاد . وتمادى في هذا العزم وفي طعنه أمام زميليه الغربيين على سوء الإدارة الماسونية الى حد أن أخصاءه وأقرب الناس الى معرفة سره أخذوا يعتقدون أنه يعمل في الحقيقة على قلب مولاة ليحل محله .

ولما كانت كفاءة نوبار باشا ساطعة ، لا يستطيع أن يختلف عليها اثنان ، وكان الرجل قد اكتسب صداقة زميليه المذكورين واحترامهما ، وأوجب اعتقادهما في تفوق معارفه المحلية على معارفهما ، فإن السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينيير لم يريا بدا من الانضمام اليه ، وتوحيد عزيمتهما مع عزيمه .

وإذ رأيا أن نوبار باشا هذا — الذى بالرغم مما كان معروفا عن حدة طباعه وشدة لهجة لسانه ، كان في العهد السابق يحكم نفسه الى درجة عدم الخروج مطلقا ، مع الخديو مولاة ، عن حد الاحترام الذى كان (اسماعيل) يوجبه لنفسه من جهة كبار رجال دولته ، وجوبا لا يقل في دقته واطلاقه عما كان قيصر عموم الروس ، في ذلك العهد ، يطالب به كبار رجال مملكته — يطلق لأخلاقه كل العنان مذاعتقد أنه أصبح مستقلا تمام الاستقلال في منصبه الرئيسى ، وتحت حماية الدول ، ويؤكد شخصيته وذاتيته ، بدون أن يبالى بيجرح إحساس مولاة ، ولا بأن يثقل على قلبه ثقلا فوق طاقة الاحتمال ، اذ رأيا ذلك ، أخذ السير ريفرس ويلسن يعامل (اسماعيل) كما كان نائب الملكة في الهند يعامل أحد مهرجات الدرجة الثالثة ، وشرع المسيو دى بلينيير يصوغ ، هو أيضا ، معاملته للخديو في قالب معاملة زميليه له ^(١) .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٦٢ و ٢٦٣

ولم يكن (اسماعيل) بالرجل الذى يحتمل ذلك أو يصبر عليه ، لا سيما من نوبار ، خادمه الخاضع الخانع بالأمس ، ومن ريفرس ويلسن ، الذى ظهر ، مذ عرفه ، بمظهر العدو الراغب فى الأخذ بثأر باث .

معاكسة الخديو
للوزراء

فأقبل على معاكسة الوزارة معاكسة خفية ، والعمل على إسقاطها ، وعرفت رغبته فى ذلك فى الدوائر الرسمية المصرية ، فلم يسعها إلا العمل بما يوجبها عليها يمين الولاء لشخصه .

وأول معاكسة أقدم عليها ، مزاحمة مندوبى صندوق الدين والسير ريفرس ويلسن على أموال البلاد ، فأرسل عمالا من قبله الى الأقاليم ليجمعوا ، بواسطة المديرين ومأمورهم ونظار الأقسام ، كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله الى إحدى سراياته . فلما علم ذلك للمندوبين والوزير الانجليزى ، كلفوا مفتشهم فى الأرياف بالتشدد فى المراقبة ، وحجز كل مبلغ يجدونه مع أولئك العمال . واتفق حوالى آخر شهر سبتمبر أن أولئك المفتشين ضبطوا مبلغ سبعة آلاف جنيه جمع من الريف المحيط ببنى سويف وأرسل مع بعض خدمة الدائرة الى سراى دولة الوالدة بالقصر العالى ، ولكن عمال الخديو كانوا قد اتخذوا كل احتياط ، فرفعوا دعوى استرداد أمام محكمة مصر المختلطة فكسبوها ، وألزموا أولئك المفتشين باعادة المبلغ الى الجهة المرسل اليها^(١) .

فذا ذلك بالمندوبين والسير ريفرس ويلسن الى التشدد فى التدابير : فوفقوا الى حجز مبلغين كبيرين : (أحدهما) مقداره ١٨ ألف جنيه حصل من مديرية البحيرة ؛ و(الثانى) قدره ٥٠ ألف جنيه حصل من مديرية البحيرة ، بواسطة مديرى هذين

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لملك كون ص ٢٣٨

الأقليميين وأرسلا الى عابدين ؛ ولما وبنخوا عمال الخديو على عملهم أجابهم أولئك العمال بكل جسارة ، وبدون مبالاة : « نحن لا نعرف في القطر سيدا غير أفندينا ! ولن نطيع غيره ! »^(١) .

ثم لم يمض أسبوعان إلا وعلم للغربيين أن عمالا آخرين جبوا مبلغا جسيما من مديرية الشرقية ، وانهم آتون به الى مصر . فأرسلوا مفتشين قبضوا عليهم في محطة خارج القاهرة ، ولكن أحد ضباط الحرس الخديوى تداخل في الأمر وأتقدهم ، ثم خفرهم علنا الى سراى عابدين .^(٢)

وكانت مندوبية التحقيق قد أشارت بزيادة الضرائب على الأتليان العشورية — وهو أمر كان الخديو نفسه راغبا فيه قبل تنازله عن سلطته الشخصية — فلما أرادت الوزارة تنفيذ ذلك ، أبى (اسماعيل) إلا أن يؤخذ ، أولا ، رأى مجلس شورى النواب ، عملا بالمبادئ الدستورية عينها .

ومن البديهي أن هذه المعاكسات لم تكن تروق في عين السير ريفرس ويلسن ، أو "المفتش الانجليزى" كما أخذ يدعوه الرأى المصرى العام ، فتذمر منها تذمرا مرثا للقنصل البريطانى وللخارجية البريطانية . وازدادت معاملته (لاسماعيل) خروجا عن حدود اللياقة .

فبعث اللورد سلسبرى — وكان قد أخلف اللورد دربى على وزارة داوونج ستريت — الى السير فيثين بمصريكلفه بأن يبلغ الخديو : « أن حكومة جلالة الملكة ترى أن على سموه مسئولية خطيرة جدا فيما يتعلق بنجاح النظام الحديد أو خيخته ، لا سيما

كتاب اللورد
سلسبرى

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٣٨

(٢) أنظر الكتاب عنه ص ٢٣٩

فيما يختص بتحصيل الضرائب . فقد بلغ حكومة جلالة الملكة إشاعات ، اذا كانت على جانب من الصحة ، فانها قد تحمل رجالها على التخوف من أن بعض الدوائر العليا بمصر ، بحجة تداخل الحكومات الأجنبية في الأمور هناك ، تحاول اطراح كل مسئولية وهو ما يذاع في البلد ، ويعرف ، فلا تمجد عقباه . فحكومة جلالة الملكة شقى ثقة تامة بمقدرة البلاد على القيام بتمهدياتها ولا تشك مطلقا في نتائج النظام الجديد ، على شرط أن لا يعاكس في سيره ؛ ولكنه اذا عوكس من قبل القابضين على السلطة ، أو اظهر هؤلاء سبه رغبة في انتقاصه ، فإن الصعوبات المحيطة بنو ارباشا ومستشاريه ستزيد زيادة هائلة ، ومسئولية خيبتهم ستجر مسيبيها الى هاوية العواقب الوخيمة التي قد تنجم عنها » .

فلما بلغت هذه الرسالة الى (اسماعيل) ، تضجر ، وتامل بكيفية ظاهرة ، ولكنه لم يندفع مع تيار غضبه ، وقال ، وهو متجل بكرامته : « إن هذا البلاغ لمن ألم وأخطر البلاغات التي أرسلت اليه من قبل حكومة جلالة الملكة ؛ وأنه يأسف أسفا شديدا على أنها ارتأت ضرورة استعمال لهجة معه يراها ، هو ، جائزة ، ولا يرى نفسه أت يستحقها ؛ وأن نصائح الحكومة البريطانية أبدت لغاية تلك اللحظة في قالب العطف الظاهر عليه وعلى أسرته ؛ ولكنه يخال له الآن أنهم متحيزون ضده تحيزا بينا ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن المسئولية التي يرغبون في إلقائها عليه فيما يتعلق بنجاح النظام الجديد وجباية الضرائب ليست منطقية ولا عادلة ؛ فانه تخلى عن أملاكه الخاصة وعن سلطته الشخصية ، وقبل برغبته مركز حاكم دستوري ، فأنشئت وزارة مسئولة لتقوم بشؤون الحكم ؛ فاذا كان ما يفهمه من مبادئ الحكم الدستوري في محله ، فإن المسئولية ملقاة على عاتق الوزارة لا على كنفى ملك البلاد ؛ وأما فيما يتعلق بجبي الضرائب فلا حول

ولا طول له في الأمر، ولذا فلا سبيل الى اللقاء أية مسئولية عليه من هذه الوجهة ، وأما فيما يختص بربط ضرائب جديدة فانه لا يزال يعتقد أن ذلك لا يجوز بدون مصادقة مجلس شورى النواب ، ويرى وجوب جمعه لهذا الغرض ، ولا استشارته في كل الاقتراحات المالية الأخرى التي أبدتها مندوبية التحقيق ! » .

ومع أن السير فيثين كان يعلم جيدا أن معظم أعضاء مجلس شورى النواب من أصحاب الأطمین العشورية ، وأنهم لن يوافقوا مطلقا على زيادة ضريبة لآتمس سواهم ، وأنهم سيتخذونها سلاحا للطعن على الوزارة ، وإيقاظ السخائم ضدها ، لا سيما بعد أن صدر قرار منها ، لجمع نقود ، لم يتفق له ذهن المفتش نفسه ، ألا وهو إجبار جميع الذكور البالغين الخامسة عشرة من العمر على العمل في أشغال السخرة ، إلا من افندى نفسه بمال ؛ لم يجر جوابا . وانصرف وهو يتوقع شرا للنظام الجديد .

ولم يكن توقعه في غير محله : فان الوزارة ، من جهة ، بالرغم من مضى الأيام بكثرة على تشكيلها ، لم توفق الى عمل واحد يصح أن يكون دليلا للصريين على أنها تمثل جانب الرقى والمدنية ، أو أن نياتها ترمى الى رفع الضيم عنهم ، ما أمكن ، وجلب الخير اليهم ، ما استطاعت اليه سبيلا : فان طرق الجور والاستبداد والظلم السابق استعمالها في تحصيل الضرائب ، استمرت على ما كانت عليه ؛ وبالرغم من مباحث مندوبية التحقيق وتبديراتها ، كان دفع مرتبات الجيش والمستخدمين لا يزال متأخرا ، وكانت مطالبة دائنى الحكومة من الأهالى مضروبا بها عرض الحائط . وزادت الوزارة الجديدة على ذلك أن أول عمل عملته ، حينما استلمت مهام الحكم ، كان طرد الموظفين من الأهالى ، مئات ، مئات ، عملا بما دعاه القنصل البريطانى "اجتثاث أعشاب النخبة القديمة ، نخبة الموظفين الوطنيين العديمى الفائدة والكثيرى الارتشاء"

واستبدلهم بغيرهم من الأوروبيين، معظمهم من قليلي الكفاءة، بالرغم من المرتبات الضخمة المجهولة لهم والتي أخذوا، هم، يتقاضونها بالكلمة.

ولم تظهر هذه الوزارة فضلا — إذا كان ثمت فضل في ذلك — إلا في وضعها ميزانية لسنة ١٨٧٩ توخت فيها الصديق في الأرقام، وجاهرت بعجز يبلغ قدره مليونين من الجنيهات. ومع ذلك، فإن مجاهرته هذه أثارت انفجالات الغيظ في صدور أصحاب الديون، لاعتقادهم وتصريحهم أن هذا المبلغ المعجز في الميزانية قد حصل بالتأكيد من الممولين، فأين إذا ذهب؟ هذا ما تساءله مكاتب لاحدى جرائد لندن الكبرى كان مقما بالاسكندرية وأجاب: «أين ذهب؟ هذا أحد أسرار خزانة الخديو الخصوصية؛ وما دامت مندوبية التحقيق والوزارة الجديدة لا تبلغان الى معرفة تلك الأسرار والدخول في صميم تلك الخزينة، فتأكدا أنه لم يغير بمصر إلا ما هو تأفة!».

و(اسماعيل)، من جهة ثانية — وكان تغيظه من مسلك الوزارة الوق معه قد بلغ أشده، وكيده بات لا يطاق من نتائج المظاهرات العدائية ضده بشكل يزداد قبعا، يوما عن يوم، من قبل الجاليات الأجنبية في بلاده (وهي الجاليات التي كانت تتلمس منه ابتساما في سنى حكمه الأولى وتحرق أمامه بخور المديح والثناء بل والعبودية، أيام كانت تتوقع إثراء من الفئات المتساقط عن مائدته الملكية) — (اسماعيل) العالم أنه بالرغم من تنازله عن سلطته الشخصية لا يزال مهيبا ومطاعا من رعاياه، كما كان؛ وانهم لا يزالون يعتبرونه "ولى النم" وصاحب التصرف المطلق في أموالهم وأعمارهم؛ العالم، أيضا، أن كلمة واحدة منه تكفى لتوقد حريق أحقاد وضغائن ضد أولئك

(١) أنظر: "تاريخ مصر في عهد اسماعيل" لماككون ص ٢٣٦

(٢) أنظر: الكتاب عنه ص ٢٤٣

الأجانب، وضدّ الوزيرين الأوروبيين، اللذين يعاملانه كأنه كمية مهمة، وضدّ نوبار، الذى لم يكن مسيحياً ومرتبطة مع مسيحيين فحسب بل كان أرمينيا، أى من أمة ضرب العثمانيون ضدها المثل السائر على أفواههم، وهو: "أرمنى وزر، دولت وشر"، (اسماعيل) الذى كان قد صمم تصميماً صادقا على عدم الخروج من الدائرة الدستورية التى خطها لنفسه، لم يعد يستطيع البقاء على ذلك التصميم بعد كل الغلطات التى ارتكبتها الوزارة، وبعد ما توالى عليه ونحزات الأبر، بدون انقطاع، من الوزارة، والجاليات الغربية فى بلاده، وصحافتهم فى القطر وفى أورو بالبرغم من مركزه بالنسبة لهم، ومركزهم بالنسبة له، ومن قناصل الدول، وحكوماتهم، بالرغم من تصريحاته المتتابة، الخالصة، المنبثقة بنية الصداقة على تعضيد النظام الجديد والعمل بأحكامه فى مصلحة الدائنين والقطر معا .

على أنه، رغم إقدامه على معاكسة الوزارة، المعاكسة التى ذكرناها، لم يظهر حتى ذلك الحين رغبته فى العود الى استلام زمام الأمور بنفسه، وأخذ يتسلل عن مباشرة الحكم وابتعاده عن جلسات مجلس الوزراء كل الابتعاد، بملاحظة مبانيه وعماراته فى جهتي عابدين والجزيرة، وكانت جارية على قدم وساق، مستنفدة جانبا عظيما من النقود، كأن صاحبها إنما يريد أن يتحدى رأى العام الأوروبي فى بلاده، ويظهر له مقدار احتقاره لمطاعنه، وقلة مبالاته بانتقاداته على مصروفاته .

ولما وافى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٧٩، وهو تذكار عيد جلوسه السنوى، اتخذ من المعدات والاستعدادات للاحتفال به ما لم يكن يخطر له على بال مثيله فى السنوات السابقة؛ وألبسه من الأبهة والبهجة لباسا جعله فريد أعياد الجلوس كلها؛ كأنه أحس أنه آخر عيد جلوس له فى الديار المصرية، أو كأنه أراد أن تنسيه نغامته وأفراحه

آخر عيد جلوس

المهموم المشتتة على نفسه ، والتى أخذت تنقش أناملها على جبهته العريضة وتحنى ظهره القدير .

فبينما العاصمتان ، مصر والاسكندرية ، ومعظم مدن الداخلية ظهرت متجلية بمعالم زينة ازدرت بكل ما شوهد من نوعها فى الماضى ، فان الولاية السنوية والمرقص التالى لها ، المعتاد إقامتهما بسرأى عابدين ، فاقا ، فى عرف نفس متعديهما ، كل الولائم والمراقص التى رأتها قاعات تلك السراى المترفة ، بذخا ونعيا ؛ وذلك بالرغم من أن حريقا حديثا كان قد دمر منذ بضعة أسابيع جناح الحرملك بعابدين ، غير مبق إلا على القاعات الفسيحة المعدة لتلك الاحتفالات .

وفاق عدد المدعوين الى أفراح تلك الليلة كل عدد معتاد ؛ كأنما (اسماعيل) أراد أن يشهد على بهجة توارى شمسها ما استطاع جمعه حول مغيها من الذوات ، لكى يبق ذكرها فى نفوسهم الى الأبد ، بعد رفعه من بينهم ^(١) .

ومن يدرى ماذا خامره من الأفكار ، اذ كان نظره يتجول بين أولئك المدعوين المبتهجين حوله ، ثم يقع على الآنية الفرنسية الفاخرة الغالية الثمن جدًا ، الخارجة من معامل (سيفر) ، والآنية الذهبية الساطعة ، المتألثة بالماس والحجارة الكريمة ، الموضوعة أمام أولئك المدعوين ، لتقر بها أعينهم ، أو اذ كانت يمز على القاعات المتداخلة بعضها ببعض ، المزدهية بفرشها الفاخر ، وأنوارها السنية ، والداوية بضجة العيد ، وسرور المتكئين أو الراقصين ؛ من يدرى اذ أرى ، حينذاك ، على وجهى الفنصل البريطانى و" المفتش الانجليزى " خيال المقارنة التى لا بد أقامها ذان الرجلان بين وليمة تلك ، وولاية بلطشسر ، الملك البابلى الذى سبق لنا الكلام عنه ؟

(١) أنظر : " تاريخ مصر فى عهد اسماعيل " لمالك كون ص ٢٤٧ و ٢٤٨ .

وذوات البلاد ، من جهة ثالثة — وكانوا يحكم مؤثرات التربية والمصلحة مجبولين على الولاء والاخلاص لخديوهم ، وعلى اعتباره "ولى نعمتهم ورب ارادتهم" كما أنهم كانوا مجبولين على النظر الى الدخلاء من الفرنج وغيرهم ، شذرا ، واحتقارا ، حتى تعدل العشرة مجارى التأثير الأول — ما رأوا خديوهم متضجرا ومتمللا ، وأن تضجره وتململه مسببان له من أولئك الفرنج ، ومن نوبار باشا المدين لسموه وآله بكل ثروته ، ومركزه السامى ، حتى التفوا حوله بعامل الولاء والغيظ ، بارادات متحدة وقلوب متحمسة . ولم علموا بعد ذلك أن الوزارة تريد زيادة الضرائب على أطيانهم العشورية لإرضاء لأصحاب الديون الأجانب ، وأن سمو الخديو هو الذى يعارضها فى ارادتها ، وأنها ألغت الاعفاء من السخرة الذى كان المشتغلون فى أطيانهم العشورية ممتنعين به ، اذا افتدوا أنفسهم ، أى اذا دفعوا — هم ، أصحاب تلك الأطيان — المال المطلوب لاعفائهم ، بلغ غيظهم من الفرنج والوزارة أقصاه ، وولأوهم وإخلاصهم للخديو أعلى درجاتهما .

والأهالى ، من جهة رابعة ، كانوا هم أيضا ، بمؤثرات ستين قرنا ، مجبولين على الشعور بأن ملك البلاد صاحب التصرف المطلق فى أموالهم وأعمارهم ، وأنه ، ما عدا عرضهم ودينهم ، محق فى أخذ أى شئ يرومه منهم ؛ كما أنهم كانوا بعامل تأثير الأجيال العديدة الماضية ، والجهل المطبق ، مجبولين على كره « النصارى الملاعين » — و « النصارى » فى عرفهم الفرنج ، اللابسون برانيط ، حتى لو كانوا يهودا — ومستعدين لأن يكونوا وقودا لأية نيران عاطفية يروق لذى مصلحة لإيقادها فى صدورهم ؛ الأهالى الناظرون الى الذوات المتسلطين عليهم نظر التعظيم والتبجيل ، والمستعدون لارضائهم بكل ما فى وسعهم ، حتى بنسيان مظالمهم السابقة ، اتقاء لمظالمهم

المستقبل، كانوا طوع أمر أفندينا والباشوات والبيكوات، بل ومشايخ البلاد ذاتهم، ومستعدين لقول وعمل أى شئ يريدونه .

والمستخدمون، من جهة خامسة، (سواء، فى ذلك، الباقون فى الخدمة والمرفوتون لا بداهم بموظفين غربيين)، العارفون حق المعرفة أن مرتباتهم المتأخرة والمستحقة أولا فاولا لا تدفع لهم، لا لأن قلة ايرادات البلاد تحول دون دفعها ؛ ولكن لأنه ، بالرغم من سحق مواطنيهم تحت ثقل الضرائب والمكوس ، تكاد خزائن الحكومة كلها لا تكفى لإشباع مطامع الدائنين الأجانب ؛ المستخدمون الرءاون أن الحكومة الجديدة لا تكيّل لموظفيها ومستخدميها الأجانب ولا ترن لهم بالكيّل الذى تكيّل به والوزن الذى ترن به لهم ، وأنها تدفع لهؤلاء كل مرتباتهم ، بالرغم من جسامتها وأن معظم المنصرفه لهم هذه المرتبات يكادون لا يعملون بها شيئا ؛ المستخدمون الرءاون نساءهم وأولادهم يتضورون جوعا ، ولا يدرون كيف يكون المصير ، كانوا كذلك مادة سهلة الالتهاب ، سريعتة بين يدى من كان ذا مصلحة فى إلقاء شرارة عليها !

ففى الأسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٨٧٩ أتى الى مصر وفود من وجوه الأقاليم يحملون تظاهرات الأهالى من الشدة والصرامة المستعملتين من عمال الحكومة فى تحصيل الضرائب ؛ وينذرون بمصير الأمور الى مالا تمدد عقباه، اذا استمرت الحال سائرة على ماهى عليه .

فقلق السيرفيشين، وأرسل ينبئ بالجارى وزارة الخارجية البريطانية فى ١١ يناير، بما نصه : «ان البلاد أخذت تغلّ بعض الغليان كما يدل على ذلك مجيء عدة وفود كبيرة من مشايخ الأقاليم للاحتجاج على استعمال الضغط الجارى الآن فى تحصيل الضرائب ؛ ويقولون لى إنه من المحتمل أن تقوم معارضة فى مجلس شورى النواب

ضد الاقتراح المزمع تقديمه من الحكومة بخصوص زيادة الضرائب على الأطنان العشورية - وهي زيادة واقعة، على الأخص، على طبقات الأهالي ذات اليسار - ولو كان هذا الغليان طبيعيا لما كان مظهرا غير مرضي؛ ولكنى أراى على بينة فى اعتقادى أنه مفتعل، بواسطة عمال عكروا المياه فى الخفاء، وربما استخدموا لهذا الغرض من الخديو نفسه؛ وقد سمعت من مصدر موثوق به أن قادة الرأى فى مجلس شورى النقاب استدعوا سرا، وعرفوا بأن الخديو لن يكون متكدرا اذا رآهم يقاومون إجراءات ادارة أجبر على قبولها، بالرغم من أن جميعها فى أيدى الأوروبيين؛ وهكذا فان الوزارة الجديدة، علاوة على الصعوبات المالية الخطيرة المحيطة بها، وعلى أن مهمتها فى انشاء النظام والترتيب من الفوضى والعدم مهمة تكفى وحدها لاستنفاد القوى البشرية، مضطرة الى التنازع مع أعداء مكشوفى اللثام، ليس فقط، بل مع خسل هراخل فى منتهى الخطورة سائر الى غايته التى يرمى اليها، بالرغم من توالى الانذارات المخيفة عليه ! فلا سبيل للحكومة الى الفلاح فى هذه الظروف إلا اذا كانت متكاثفة متضامنة، يشد بعضها أزر بعضها الآخر، وتنزل الى الميدان، وجبهتها متحدة، واذا سلكت سلوكا فى غاية الشجاعة والعزم، متجنبنة كل التحايلات والتلونات، وعصبتها الحكومتان الانجليزية والفرنساوية تعضيدا محسوسا .

ولكن هل كانت الوزارة متضامنة، متكاثفة، فى وسط الشدائد المحيطة بها؟ كلا . فان التحاسد والتراحم على النفوذ الناشئين من المنافسة الدولية، واللذين مافئتا عاملين على ايجاد شقاق مستمر بين القنصل العام الفرنساوى والقنصل العام الانجليزى، تسربا الى الوزارة النوبارية، وقاما بين السير ريفرس ويلسن والمسيودى بلينير . ومع أن مظهر نوبار وشهرة حبه لانيجلترا كان من شأنهما أن يجعلاه فى صف الوزير

الانجليزى ، إلا أن أخلاق ويلسن وأطباعه جعلته ينحاز دائماً الى الوزير الفرنساوى وبعضده . والحق يقال إن السبب فى ذلك أيضاً هو أن المسيو دى بليبير ، بالرغم من أن الغرض من تعيينه فى الوزارة كان الدفاع عن مصالح الدائنين الفرنساويين ، كان يميل جدّاً الى مراعاة الفلاح المصرى وتخفيف وطأة الشدّة عنه — وهو مالا خلاف فى أن نوبار باشا كان يريد أيضاً من صميم فؤاده — بينا السير ويلسن كان ، فى شدّة كرهه للخديو ، يرى وجوب استعمال الشدّة المتناهية مع الفلاحين ، كأنه يريد أن ينتقم فى أشخاصهم من (اسماعيل) ، أو كأن ولاءهم للخديو وإخلاصهم له ، على كونه ، فى اعتقاد السير ويلسن ، السبب الوحيد فى ذلهم وبؤسهم وفى الأثقال الباهظة الملقاة على عواهم ، قذى فى عينيه لا يطيق احتماله ، ويرى وجوب عقاب أولئك المساكين عليه ؛ فلم يكن يخجل عليهم بالكرباج والسوط ، كلما أحب أن يجي منهم مالا . وكان ضمينا على تنسيبهم أيام ” صديق باشا ، المفتش ” سلفه فى دست وزارته .

فمع وجود هذا النزاع بين أعضاء الوزارة ، وإنجابه ، حتماً ، خلفاً فى الآراء والمداولات ، على شدّة شعورهم جميعاً بأن سلامتهم وسلامة النظام الحديد المتمثل فى أشخاصهم — إزاء ميول المليك والذوات والأهالى والمستخدمين — إنما هى فى تكاتفهم وتعاضدهم ، هل كان من المتظر أن يتسلحوا بفطنة تصونهم عن الوقوع فى الخطأ ، وتمنعهم عن ارتكاب الشطط فى غير دائرتى الخطأ والشطط المعتادين ؟

هذا ما كان يشك فيه خصومهم ، وما كانوا واقفين لهم بالمرصاد من أجله .

وفى الواقع فإن الوزارة النوبارية ، رغم كل المنذرات النائرة حولها ، ورغم كل العظاى المقدّمة لها من الظروف ، شدّت على عينها عصابات الغشاوة ، وتعامت

الى حد ارتكاب الغلطة الوحيدة التى كان يجب عليها أن نتحاشاها ، قبل غيرها ، بل دون غيرها .

وذلك انه لما اتضح لها أن دفع قطعية ربيع سنة ١٨٧٩ ، والانفاق على شؤون الادارة ، يتعذران معا ، مهما بولغ فى استعمال الشدة مع الفلاحين لتحصيل إيرادات العام ، مقدما ، قترأياها فى أوائل فبراير على الاقتصاد فى مصاريف الجيش المصرى . فقول السير ويلسن ألفين ونحسمائة ضابط على الاستيداع دون أن يصرف لهم شيئا من رواتبهم المتأخرة ؛ وصيرهم هكذا مع عائلاتهم الى أقصى حدود الفقر المدقع .

ولا أدل على ما وصلت اليه حالة أولئك الضباط مما وقع لاثنين منهما ، نرويه نقلا عن كتاب الليفتننت كرنل داي الأمريكانى ، المعنون "مصر الاسلامية والحبهة المسيحية" قال :

«تأخر أحد الضباط المصريين عن دفع أجرة بيته لصاحبه . فلما ضاق رب البيت به ذرعا ، اشتكاه لوزارة الحربية . فأنزله الوزارة درجة ، بعد تأنيبها لياه تأنيبا مؤلما على عدم دفع الأجرة ؛ غير ناظرة الى أن تأخر الضباط عن دفعها انما هو نتيجة تأخر الحكومة عن صرف مرتبه له الأشهر الطوال .

فلما آنتشرين الضباط خبر ما أصاب زميلهم ، احتاروا فى أمرهم ؛ ولم يدروا ما التدبر .

وما لبث أن أقبل صاحب البيت الذى كان أحدهم ساكنا فيه يطالبه بالأجرة المتأخرة عليه . فخاف الضابط أن يصيبه ما أصاب زميله . فأعمل فكره لحظة ، ثم نخرج من الباب واستدعى أول حمار قابله . فأتاه بهجارة . فركب الضابط الحمار ،

وقال للتجار : « امكث هنا حتى أعود اليك » . وأنقذه أجرته مقدما . ثم امتطى الحمار وذهب به الى السوق . فباعه هناك وعاد بثمنه . فأعطى صاحب بئته مبلغ الأجرة المطلوب له ، وسلم باقى الثمن للتجار ، وصرفه دون أن يبالى بنسبته وعويله .^(١) وكان يوجد فى ذلك الوقت بالعاصمة أمثال هذين الضباطين نحسائة ، فقط ، ولكن شريف باشا ، وزير الحربية ، تنفيذ لقرار آخر أصدرته الوزارة بصرف جزء من المرتبات المتأخرة للضباط ، استدعى الى العاصمة الألفين الباقين ، لكي يأخذوا ما تقرر صرفه لهم ، ويودعوا سلاحهم تحت تصرف الحكومة . فجمع هكذا بمصر جمهورا متقلبا على جمر مؤلفا من ٢٥٠٠ ضابط ، بين أن حامية مصر كلها لم تكن تزيد على ألفين وستمائة جندي ، معظمهم من الشاعرين مع الضباط المحالين على الاستيداع . ويقال ان شاهين باشا أبلغ الخديو تذرهم المتر ، وأن الخديو أجابه : « ولم هم ساكتون ؟ » فنجم عن ذلك جميعه ما كان يجب أن ينجم عنه حتما .

فانه فى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير ، بينما كان السير ريفرس ويلسن ، بعد انصرافه من لدن الحضرة الخديوية عقب تشرفه بمقابلتها ، ذاهبا فى عربته الى سراى المالية ، لم يكذب يماز عابدين قليلا إلا ورأى ، على بعد بضعة أمتار أمامه ، جمهرة عاجة . فأمر حوزيه أن يسرع السوق لكي يقف على معنى الصياح البالغ أذنيه ، فساق الخوذي ، وسرعان ما رأى السير ويلسن رئيسه نوبار باشا فى عربته ، محاطا بجمهور من الضباط المحالين على الاستيداع ، تتداوله أيدي جماعة منهم ، كانوا قد وثبوا به فى مركبته ، بينما كان غيرهم قد قبض على رؤوس الجياد وأوقفها . فنظر إليه ، وإذا به قد قطع رباط رقبته ، وطرح طربوشه أرضا ، وديس فى الوحل ،

(١) أنظر : "مصر المسلبة والخبشة المسيحية" لدأى ص ٦٧ و ٦٨

وتوالت على وجهه الصفعات كأنما الجائدون عليه بها يقولون : « خذ ، هذه تنفعك ، وهذه تضرك ! » .

ولما وقعت عين نوبار على ويلسن صرخ اليه أن « سرالى المالية بسرعة ، فالتقوم إنما يطالبون بمرتباتهم المتأخرة ! » .

ولكن الضباط كانوا قد لمحوا السير ريفرس ويلسن — وكرههم له كان يفوق كرههم لنوبار ، عدة أضعاف — فهب بعضهم وأوقف جياد عربته ، أيضا ، ووثب ستة منهم داخل المركبة ، وقبضوا على لحيته ، وנתفوها ، وأشبعوه ضربا ولجما ، أكثر بكثير مما نال نوبار على أيدي زملائهم .

وما زالوا بالوزيرين ، مهدلة وإهانة ، حتى أوصلوهما الى باب المالية . فسحبوهما ، هناك ، من عربتيهما ، وأدخلوهما تحت صيب من الصفع والرفس الى الوزارة ، وساقوهما الى غرفة السير ويلسن ، حيث أفهموهما أنهم ، اذا لم تصرف لهم مرتباتهم ، كالوا لهما مما ذاقا أضعافه ؛ فان المتأخر للجميع كان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهرا ، بينما المتأخر لبعضهم كان يزيد على العشرين شهرا .

فتذكر نوبار ما كان من سحر محادثته لابراهيم الجمام أثناء عودته معه من الأستانة الى الاسكندرية .

وأقبل يواعد ويراوغ أولئك الضباط السائرين ، حتى بلغ أذنه وقع حوافر جياد عربية وارتفاع أصوات تحيات ، وتهاليل فى الخارج . فأدرك أن الغوث قد أتى . وفى الواقع لم تمض دقيقة إلا وشوهد الخديو يترجل على باب المالية ، ويسرع الى نجدة وزيريه التعسين . ولندع الكلام هنا للسير فيقين ، قال :

« حالمًا أبلغت ما كان جاريا في المالية ، أسرعنا الى عابدين ، وأنبات به الخديو ؛ فنزل سموه وأركبني في عربته ، وذهبنا معا الى وزارة المالية ؛ فوجدنا جمعا غفيرا يحيط بها ، ولكنهم فتحوا في الحال ازدحامهم أمام عربة الخديو ، وحيوه وهالوا له . فدخلنا ، ووجدنا في احدى غرف الدور الأعلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن ، ورياض باشا في وسط المتمردين من الضباط ؛ على أننا لم نجد أحدا منهم مجروحا وإن كانت علامات الإهانة بادية على الاثنين الأولين . فلما تأكد الخديو من سلامتهما ، التفت الى المتمردين ، وبعد أن وعدهم بإجابة طلباتهم العادلة ، أمرهم بمغادرة السراي ، قائلا : « اذا كنتم ضباطي ، فيمينكم تلزمكم بطاقتي ؛ فان رفضتم ، كنستكم كنسا » . فأطاعوه على غير رغبة ؛ وتذمر بعضهم وتم طالبوا تركهم وشأنهم في تسوية حساباتهم كما يشاءون ؛ وسمع غيرهم يصيح " ليمت الكلاب النصاري " . فانزلهم الخديو السلام وأخرجهم الى الرحبة حيث اجتمعوا بزملائهم المحاصرين الأبواب . فأطل الخديو من نافذة ، وأمرهم بالتفرق كلهم والذهاب الى بيوتهم ، فرفضوا .

الخديو يبعدها

فاستدعى الجيش . فأطلق بعض الضباط مسدساتهم في الهواء ؛ ولكن بعض العساكر جرح بالرغم من ذلك . فاعمل الجند رءوس حراهم وأصابوا بعض المتمردين بجراح ، وجرح أيضا تشريفاتي الخديو بضربة سيف ، وهو بجانب مولاه ، وتعرض الخديو عينه الى خطر كبير . على أن الأمر كله لم يدم أكثر من نصف ساعة ؛ وبعد أن تولى الخديو إرسال الوزراء محقورين بحرس كاف الى منازلهم عاد الى سراي عابدين ! » .

غير أن هذه الحادثة جعلته يصمم تصميماً أكيدا على استعادة زمام الحكم الى نفسه ،
خشية حدوث ما لا تحمد عقباه . فبعث في عصر ذلك اليوم عينه واستدعى قناصل
الدول وأنبأهم أنه اذا لم يعدل مركزه وتعاد اليه السلطة التي هي من حقوقه ، فانه
لن يكون مسئولاً عن الأمن العام في البلاد .

ففي اليوم التالي ، انعقد في منزل القنصل البريطاني مجلس حضره هو والمسيو جود
والقنصل الفرنسي العام ونوبار باشا والسير ريفرس ويلسن والمسيو دي بلينيير
والميجر بارنج ، مندوب صندوق الدين الانجليزي ، وتداول فيما فاه الخديو به البارحة .
فقررأيهم على أن يسأله كيف يريد أن يعدل مركزه ؛ ثم ساروا الى عابدين ؛ وصعد
القنصلان الى مقابلة (اسماعيل) ، بينما الباقون أقاموا في انتظار الرد في إحدى حجرات
الدور الأرضي .

ولم يبطئ الرد كثيرا . فان القنصلين عادا اليهم به بعد قليل واذا مفاده : « أن الخديو
لن يكون مسئولا عن السكينة العامة إلا اذا أعيد اليه نصيبه الشرعي من حكم البلاد
وصرح له إما بترؤس مجلس الوزراء ، أو بانتخاب رئيس للوزارة يثق به ويرتاح اليه .
وأنه يشترط اشتراطا لا يقبل مع رفضه اتفاقا ، أن نوبار باشا الذي ثبت لديه أنه
عامل على اجتثاث سلطته ونسفها ، ينسحب حالا من الوزارة ! » .

فسأل القنصلان نوبار باشا : « هل في استطاعتك ، اذا ألحينا على بقائك في منصبك ،
أن تضمن الأمن العام ؟ » فأجاب : « كلا . ولست أرى طريقا مفتوحا أمامي ،
والظروف كما هي ، سوى أن أرجو كما أن تبغنا سموه استقالي ، وترجوا أن يصرح
لي أن أعيش كفرد ، لاصبغة رسمية لي ، في القطر ، آمنا ومطمئنا على نفسي ! » .

استقالة نوبار

فبلغ القنصلان الاستقالة والرجاء الى الخديو . فأجاب أنه يقبل الأولى ويحود
بإجابة الثانى، على شرط أن لا يتداخل نوبار باشا فى السياسة ، ولا يمين أو يقاتل
أويدس .

فلما اتفق على ذلك، ذهب الأمير حسن باشا، بصفته قائد عام الجيش المصرى،
الى البشير ريفرس ويلسن، واعتذر اليه عما لحقه من إهانة على أيدي الضباط . ثم
اقترض مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روثشيلد، ودفعت متأخرات الجندية منه،
دون أن يعاقب أحد من الثائرين . فعرفت الجندية بذلك قوتها . فلم تعد تنساها .
وربما تفرخت الثورة العرابية كلها من بيضة تلك الفتنة .

الفصل الخامس^(١)

بين الكايتول والصخرة التريثية

نحن بنات طارق * نمشي على النار

غير أن فوز (اسماعيل) لم يكن كاملا ، ولو أنه تخلص من وزير كرهه لديه رغم تعضيد الحكومتين البريطانية والفرنساوية له . وذلك لأن اللورد سلسبرى كتب الى القنصل البريطانى ، وكلفه بأن يخطر الخديو أن الحكومتين عازمتان على العمل معا فى كل ماله علاقة بالشؤون المصرية ؛ وأنهما لا تقبلان إدخال أى تعديل على مبدأ الاتفاقات السياسية والمالية التى وقعها سموه منذ عهد قريب . فان استعفاء نوبار باشا ليس له فى أعينهما سوى أهمية شخصيته ولكنه لا يعنى تغييرا فى النظام المقرر .

فأجاب الخديو أنه يتعهد بالمحافظة على الموائيق الصادرة منه فى شهر أغسطس الماضى ، وأنه يرغب ، من صميم فؤاده ، المحافظة أيضا على اتفاقاته المالية ؛ ولكنه لا يمكنه أن يكيف ، منذ الآن ، قرارات مجلس الوزراء فى هذا الموضوع .

ثم دارت المفاوضات على تشكيل الوزارة الجديدة . فألح السير ريفرس ويلسن والمسئودى بليينير بوجوب إعادة نوبار باشا إليها ، وكتبوا الى حكومتيهما يحرسانهما على تعضيد مطلبهما .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، و "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون .

فانحازت الحكومة البريطانية الى رأى السير ريفرس ويلسن ، وكتب اللورد سلسبرى الى السير فيثين بأن مركز السير ريفرس ويلسن قد يصبح فى منتهى الحرج ، بل قد يتعذر إبقاؤه اذا لم يعد نوبار الى الوزارة .

فلم يوافق السير فيثين على ذلك ، وأبدى مخاوفه من أن يؤول التشبث بنوبار ، مع وجود (اسماعيل) على العرش المصرى ، الى شذائد وارتباكات لا يسع الحكومة البريطانية إلا تجنبها .

أما الحكومة الفرنسية فلم تحز الى رأى المسودى بلينيير وذهبت الى أنه لم يعد من الموافق التمسك بنوبار مذ أظهر الخديو عدم رضاه عنه . فوافقتها على ذلك الحكومة الانجليزية ، ولكنها رأت فى الوقت عينه أن تلفت نظر (اسماعيل) الى أنها تعتبره مسئولا عن الصعوبات الحديثة التى نجمت بمصر ، وأنه فى حال قيام غيرها من نوعها ، فإن العواقب قد تكون وخيمة عليه !

ولما فرغ من أمر نوبار ، أبدى الخديو بعض اقتراحات . فقابلها الوزيران الأوروبيان بعكسها ، وما زالت المفاوضات جارية بين عابدين والقنصلين ووزارتى خارجية الدولتين الغربيتين — وإدارة البلاد متعطلة فى الأثناء — حتى قرأ رأى اللورد سلسبرى والمسيو وادنجت أخيرا على أن الخديو لا يحضر ، فى أى حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء ؛ وأن الأمير محمد توفيق ، ولي العهد ، المقترح تعيينه من أبيه ذاته ، يعين رئيسا لمجلس الوزراء ؛ وإن الوزيرين الأجنيين يكون لهما حق منع كل إجراء يريانه .

ولما عرضت هذه الأمور على (اسماعيل) أبدى ارتياحه اليها . وشكر للدولتين موافقتهما على رغبته فى منع نوبار باشا عن دخول الوزارة وقال : «إنه سيبذل جهده

لمساعدة وزرائه ، اذا وجد منهم الرغبة عينها فى ضم مجهوداتهم الى مجهوداته ؛ وأنه يشعر تمام الشعور بالمسئولية الملقاة عليه فيما يختص بنجاح الأعمال على المحور الحديد الموضوع لها .

وزارة الأمير
محمد توفيق

وفى ١٠ مارس صدر الأمر القاضى بتعيين الأمير محمد توفيق رئيسا للوزارة الجديدة . فلما أقدم على تشكيلها ، أبدى الخديو رغبته فى أن يعهد الى رياض باشا بوزارتى الخارجية والحقانية ، بدل وزارة الداخلية ، التى كانت معهودة اليه فى الوزارة السابقة . فعارض فى ذلك الوزيران ، بحجة أن رياض باشا الرجل الوحيد الذى يمكنه أن يمنع كل تدخل غير دستورى فى إدارة الأقاليم الداخلية .

ولكن القنصلين عضدا رأى الخديو بحجة أن إجباره على تعيين وزرائه على غير رغبته لا يتفق مع المسئولية الشخصية التى طوب بها . فخالفتهما حكومتاهما ، وانضمتا الى معارضة الوزيرين الغريين . فأبى (اسماعيل) فى الأول إلا عدم إبقاء رياض باشا على رأس وزارة الداخلية ، ولكنه رضى فى النهاية . فعهدت الى الرجل وزارتى الداخلية والحقانية ، وتمكنت الوزارة من التشكل فى ٢٢ مارس ، أى بعد استعفاء نوبار بليغ وشهر .

على أنه ، قبل استلامها مهام أعمالها ، وقع خلاف شديد بين السير فيثين ، القنصل البريطانى ، والسير ريفرس ويلسن ، وزير المالية المصرية . منشأه أن القنصل كان يميل الى إشراك (اسماعيل) فى الحكم ، بالرغم من عدم حضوره جلسات مجلس الوزراء ، لاعتقاده تعذر الحكم بدون مساعدته ، ووجوب إرشاده الى الطريق القويم ، بالتى هي أحسن ، بدلا من استعمال العنف لتسييره فيه . وأن السير ريفرس ويلسن كان

يرى السلامة كلها فى إبعاده عن كل تداخل فى شؤون الإدارة، ووضعها تحت مراقبة شديدة تصيره صفرا على الشمال .

فانقسم عالم الرسميات قسمين : أحدهما تحزب لمبدأ السير فيثيين ، والآخر لمبدأ السير ويلسن . وأخذت التقارير ترسل ، متناقضة ، الى الحكومة الانجليزية . فووقت فى تخبط لا تحير أمرا .

ولما كان السير ريفرس ويلسن من كبار رجالها ، وكان وجوده بمصر على رأس وزارة المالية المصرية مجزء انتداب باجازة ؛ وأن وقوع الخلاف بهذا الشكل بينه وبين القنصل البريطانى لا ينتج سوى تمكين الراغب فى الصيد فى الماء العكر من نيل مرامه ، استدعت الحكومة البريطانية السير فيثيين الى لندرا فى ١٥ مارس ، وأرسلت عوضا عنه السير فرنك لاسل ، وزودته بتعليقات مفادها « وجوب مساعدته السير ريفرس ويلسن فى معاملته للخديو مساعدة قلبية فعالة » .

ونحن ندرى كيف كانت معاملة السير ريفرس (لاسماعيل) . فلا غرابة اذا اتسع الخرق بينه وبين العنصر الغربى ، واذا وجد نفسه غير قادر على التشرب بمبادئ النظام الجديد . فبدأ تصديره الى لا شئ فى سياسة البلاد استمر معمولا به ، بالرغم من تخلصه من نوبار باشا ؛ والشروط التى أجبر على قبولها كانت من الثقل والمذلة بحيث لم يكن يستطيع احتمالها ، بالرغم من حسن نياته وقوة عزمه .

وعليه فانه لم يمض أسبوع على تشكيل الوزارة إلا وشرع النزاع بين الخديو ووزير ماليته يبدو للعيان . فالفوائد السارية على قرض سنة ١٨٦٤ كانت تستحق فى أول ابريل سنة ١٨٧٩ ، وقدرها ٢٤٠ ألف جنيه . ولم يكن فى ٢٨ مارس بين يدى مندوبى صندوق الدين سوى ١٨٠ ألف جنيه .

ولما كانت فوائد ذلك القرض مضمنة، من جهة، عملاً بالمشروع الجوشنى، بضريبة "المقابلة"؛ وكانت مندوبية التحقيق، من جهة أخرى، حاملة في ذلك الحين على تجهيز مشروع تصفية نهائية للحال المالية، ارتأت فيه إلغاء قانون "المقابلة"، قرأى مجلس الوزراء، بالاتفاق مع أعضاء المندوبية، على تأجيل دفع استحقاق أول إبريل هذا، إلى أول مايو التالى . وجهاز السير ريفرس ويلسن نص المرسوم السامى الواجب لذلك القرض، وعرضه على الخديو ليوقه .

فأبى (اسماعيل) توقيعه قائلاً : « إن هذا المرسوم انما هو ، فى الحقيقة ، إشهار إفلاس، مع أنه لا يرى البلاد مفلسة، ويعتقد إمكان القيام بجميع تعهدات الحكومة المالية، ولا يستطيع توقيع مرسوم كهذا فى مواجهة التعهدات السياسية والمالية التى أجبرته عليها حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا » .

فأدى رفضه الى إدخال بعض تعديلات لفظية على نص المرسوم ، أمكن معها حل الخديو على توقيعه .

حركة الأعيان

غير أن رأى مندوبية التحقيق فى وجوب إلغاء قانون "المقابلة" كان فى الأثناء قد انتشر فى الأوساط والمتديبات المصرية . ولما كان إلغاء ذلك القانون فى غير مصلحة الطبقات الغنية وفئة الذوات ، لأنهم الوحيدون الذين استفادوا ، وكانوا لا يزالون يستفيدون منه ، أخذت اجتماعاتهم تتوالى ومداولاتهم تطول وتحتد ، ومراهاها مقاومة فكرة الإلغاء بكل مافى الحول والطول .

ففى أول إبريل كتب السير فرنك لاسل الى اللورد ساسبرى ما يأتى : « يوجد الآن هنا حركة أفكار عنيفة واسعة . والظاهر أن الشيخ البكرى، نقيب الأشراف،

وشيوخ مشايخ الطرق، يدعو في بيته الوجهاء والعلماء الى اجتماعات متوالية، غرضها إثارة كره ديني ضدّ الوزيرين الأوروبيين؛ وأن الخطباء في المساجد جاھروا باعتبارهم رياض باشا صديقا للمسيحيين وعاملا على الاضرار بالمسلمين، وهو ما قد يدعو الى استقالته من منصبه، لأن حياته باتت معرضة للخطر، وأشار عليه رئيس البوليس، مرارا، بضرورة التوقي «.

وفي ٤ ابريل كتب السير فرنك لاسل نفسه : « يظهر أنه ليس هناك شك في حدوث الاجتماعات التي قلت عنها، وفي أن المخبرات متصلة بين الخديو وأهم الأشخاص الذين حضروها. ولكن الغرض الذي يرمون اليه هو الحصول على تعضيد لمشروع مالي يجهزه الخديو، معارضة لمشروع السير ريفرس ويلسن، وأيضا حمل القوم على تحرير عرائض لسموّه يلتمسون بها أن ينفذ في مصر الدستور العثماني الذي أعلن هنا سنة ١٨٧٧ وما قى منذ ذلك الحين كتابة ميتة. وقد قيل لي إن الأسباب التي تبدو لحل السراة على توقيع تلك العرائض هي أنه في حال نجاح مشروع السير ريفرس ويلسن تزداد الضرائب على الأتليان العشورية زيادة كبيرة، وتضيع المزايا التي منحها قانون "المقابلة"؛ وأن العلماء حملوا على الاعتقاد بأن نية الوزيرين الأوروبيين انما هي تسليم القطر للغربيين تسليما تاما، إضرارا بالدين الاسلامي. ولكنني لست أشك في أن الحامل الأكبر على توقيع تلك العرائض انما هو معرفة موقعها أنهم بتوقيعها انما يأتون عملا مرضيا للخديو، وقد قال لي رياض باشا إنه طلب الى بعض مستخدمي وزارة الداخلية توقيعها، فلم يتجاسروا على الرض «.

احتجاج الوزيرين
الغربيين على
سلوك الخديو

فروأى الوزيران الغربيان أنه لا يمكنهما السكوت على هذه الاجراءات. وفي ٦ ابريل سلمها الخديو، يدا بيد، احتجاجا صريحا على السلوك الذي رأى اتباعه، والذي زعما

أنه مناقض لوعوده وعهوده . فلم يعر الخديو احتجاجهما اهتماما ، لأن ترتيباته كانت قد بلغت النضوج ، ولأنه بات متأكدا من إصابة الضربة التي عزم على ضربها لاسترداد سلطته المقتضبة منه في عقرداره .

ففى ٧ أبريل أذيع فى العاصمة أن الأمير محمد توفيق رئيس الوزارة قدم استقالته بانيا سبها على أن الوزيرين الغربيين ، منذ أن عهدت اليه الرئاسة ، أهملاه بالكلية ، ولم يستشيره فى شئ مطلقا . وفى يوم ٨ أبريل رفعت الى الخديو العرائض تترى من مجلس شورى النواب ، وبطريك الأقباط ، وحاخام باشى اليهود ، وشيخ الاسلام ، ونيف وستين باشا وستين بيكا ، ومن ضباط الجهادية والبحرية ؛ وكلها تطعن على النظام الجديد وطرقه ، وتطلب العود الى النظام القديم . وفى اليوم التاسع من أبريل ، استدعى الخديو رجال الهيئة القنصلية بالقطر ، وألقى عليهم خطابا أمام عدد كبير من وجوه البلاد المصريين المجموعين خصيصا لذلك الغرض ، وقال لهم فيه : « ان الاستياء فى القطر بلغ حدا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات قطعية ؛ وأن مشروعا . ماليا معبرا عن حقيقة رغائب البلاد قد عرض عليه موقعا من جميع طبقات الأمة ؛ وأن الأهالى فى هذا المشروع ، الذى ستعطى عدّة نسخ منه لممثلى الدول ، يحتجون بشدّة على ما يريد السير ويلسن لإعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة ، تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب ؛ وأنه يرى ، إجابة لطلباتهم ، أن يكلف شريف باشا بتشكيلها ، على أن تكون أعمالها سائرة على مبدأ المسئولية ، الذى أقتره فى كتابه المحرّر فى ٢٨ أغسطس الى السير ريفرس ويلسن ، ووفقا لمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، المهيم على مشروع جوشن وجوير » .

استقالة
وزارة الأمير
محمد توفيق باشا

اجتماع بالهيئة
القنصلية

ثم تلا الخديو ، شريف باشا وقال : « إن الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لنوابها ، وأن إعلان تفليسها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ؛ وأنها مستعدة لتضحية كل ما يلزم لاجتناب ذلك العار . وأن الرغبة فى إلغاء قانون "المقابلة" قد أثارت استياء عاما . وأنه أصبح يستحيل على الخديو مقاومة إرادة الأمة الظاهرة بهذه الكيفية الصريحة » .

فقابل قناصل الدول هذه الأقوال والبيانات بسكوت تام ، ماعدا قنصل النمسا والمجر فانه سأل : « هل الأشخاص الذين وقعوا المشروع مستعدون لرهن أملاكهم ضمانا لنفاذه ؟ » .

فأجاب الخديو : « ليس فى الاستطاعة تقديم ضمانة أقوى من عزم عموم القطر ، من رئيس الحكومة الى أحقر الأفراد ، على تضحية كل عزيز وغال ، ولا التلبس بعار الافلاس ! » .

وعلى ذلك ارفض المجلس ؛ وعقب ارفضاضه أرسل ثلاثة تحريات الى القناصل . أما التحرير الأول فكان العريضة المقدمة من أعضاء مجلس شورى النواب ، شكوا فيها من أن الوزارة مذ شكلت ما فتئت تعتبرهم كأنهم غير موجودين ، بل وتعاملهم بامتهان ؛ وقرروا أن إشهار الافلاس وإلغاء قانون "المقابلة" ضاران جدا بمصالحهم ومخالفان لحقوقهم ، وأنهم لن يسمحوا بنفاذهما مطلقا . ورجوا الخديو بالتفات الى هذه الحال لتجنب المشاكل التى قد تنجم فى المستقبل فيما لو استمرت حقوقهم وحقوق الأمة مجهولة الى مثل ذلك الحد ، لما قد يتولد عنها من أخطار مخيفة .

والتحرير الثانى كان العريضة المقدمة من الوجوه والعلماء وكبار الموظفين والضباط ، وفيها : أن مقدميها اطلعوا على المشروع المالى الذى جهزه السير ريفرس ويلسن

ويعتبرونه ضاآا بمصالح البلد؛ وأنهم، بالتالى، وضعوا مشروعا من عندياتهم يسألون التصريح لهم بعرضه على مجلس شورى النواب؛ ويرجون الخديو منح هذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النواب الأوروبية فيما يختص بالأحوال الداخلية والمالية؛ وأن يكون مجلس الوزراء مستقلا عن رئيس القوة التنفيذية ومسئولا للمجلس .
 والتحرير الثالث كان المشروع الموضوع لحل المشكلة المالية .

فأرسلها القناصل الى دولهم . وكانت أعضاء مندوبية التحقيق قد حرروا بما وصلت اليه أعمالهم تقريرا واستعدوا لارساله بالبريد . ولكن الخديو أمر بتأجيله ، مؤملا أن ينال موافقة الدول على المشروع المقدم له من وجهاء الأمة المصرية، قبل اطلاعها على تقرير رجال المندوبية .

وفى اليوم عينه بعث الخديو كتابين الى السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلينيير يخطرهما أنه عملا برغائب الأمة الصريحة قد كلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة مؤلفة من مصريين دون غيرهم .

ولما كان قد تقرّر الرجوع الى العمل وفقا لمنطوق مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ حرر شريف باشا خطابين أحدهما الى المسيو بيج دى بوجاس الذى كان قد تعين مندوبا فرنساويا فى صندوق الدين بدل المسيو دى بلينيير عند ارتقاء هذا الى منصب الوزارة، والآخر الى السير إفلين بارنج المندوب البريطانى فى الصندوق عينه، وطلب اليهما قبول منصبي مراقبين عامين للايراد والمصرف .

فرفضا بحجة أنهما لا يستطيعان الاشتراك فى نفاذ تصميم مشروع مالى يريانه غير عمل بالمترة ، وفى تغيير سياسى يعتبرانه مخالفا للتعهدات التى ارتبط بها الخديو منذ عهد قريب مع دولتيهما .

فأخطر حينذاك شريف باشا، المسيو فرنك لاسيل أنه يعتبر أن رفضهما يطلق يد الحكومة المصرية، ويخليها من كل مسئولية فيما يختص بإعادة المراقبة فورا . على أنه أرسل ، في الوقت عينه ، يسأل الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعيين مراقبين غيرهما .

وتلا ذلك تقديم السير چرلد فترجيرلد وبلوم باشا، سكرتير الادارة المالية ، والسير اوكلند كلفين ، رئيس عموم المساحة، استقلالهم من خدمة الحكومة المصرية . أما الوزيران الأوروبيان فأبيا الإذعان لرفقتهما حتى يطلعا على ما تقرره حكومتاهما في الأمر .

وفي الأثناء كان الخديو، عملا بما قاله للقناصل العامة في خطاب ٩ ابريل ، أصدر أمرا ساميا عين شريف باشا بمقتضاه رئيسا للوزارة المصرية ، وكلفه بتعيين أعضائها، على شرط أن يكونوا كلهم مصريين ؛ وبين له فيه الخطة الواجب عليه اتباعها ، إرضاء للرأى العام المصرى ، وموافقة لمصالح البلد الحيوية ؛ وقال له ، فيما يختص بالاصلاحات النيابية ، انه ينيط بوزارته تحضير القوانين واللوائح الانتخابية على مثال القوانين واللوائح المعمول بها في أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالى واحتياجاتهم بحيث تؤدى الى تكوين مجلس نيابى جامع للشروط التى تستلزمها الحال الداخلية وتقضى بها رغائب الأمة .

فقام شريف باشا من وقته بالمهمة التى عهدت اليه ، واختص بالرياسة ووزارة الخارجية ؛ وعرض على سمو الخديو أسماء الوزراء الذين انتخبهم ليشكل وزارته منهم وهم :

وزارة شريف
باشا

راغب باشا لىالية ؛ زكى باشا للأشغال ؛ ذو الفقار باشا للحقانية ؛ شاهين باشا
للحربية والبحرية ؛ ثابت باشا للعارف ؛ وعمر لطفى باشا للتفتيش العام مع حق حضور
اجتماعات الوزراء .

فوافق الخديو على تعيينهم ، لعلمه أنهم جميعا — لا سيما جاهين وعمر لطفى — من
المخلصين الولاء لشخصه ، الذين لا يخافون فى خدمته الخدمة كلها لوم لائم ، لا اعتقادهم
أن إرادته هى القانون ، ولا قانون سواها ، عملا بما له من الحقوق الموروثة .



وكانت مندوبية التحقيق ، فى جميع المدة التى سبقت هذه الحوادث ، مكبة على
إتمام مأموريتها ؛ وهالك ما كانت قد بلغت إليه أعمالها :

فراغ مندوبية
التحقيق من عملها

(أولا) إن الحكومة المصرية فى حال إفلاس منذ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ أى منذ
أن توقفت عن دفع إفاذات مالىتها المستحقة . ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة
على حساب الفوائد ، وسدّدت ما يقرب من خمسة ملايين جنيه من أصل الدين ،
فإن عجز مالىتها فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ قارب خمسة ملايين جنيه ، أيضا ؛ ومقدار
دينها السائر ازداد نيفا ومليونى جنيه . فدفع الفوائد ، فى هذه الظروف ، إنما كان
قطعا فى اللحم الحى . والواجب يقضى إذا بالتخاذ طرق غير الطرق الوهمية التى يلجئ
إليها حتى ذلك الحين . وتقليل الصرف الى درجة حفظه فى حدود الايراد الدقيقة ،
أما الدائنون فما عليهم سوى الرضوخ للضرورة .

(ثانيا) إنه فى عدم استطاعة الحكومة القيام بتعهداتها لكل هؤلاء الدائنين ،
فغاية ما فى وسعها أن تساوى بينهم كلهم فى الظلم .

(ثالثا) إنه لأجل الوصول الى هذا ، يجب أن لا يعدل عن ثلاثة مبادئ : «الأول» أن لا يطالب الدائنون بتضحية أى شئ إلا إذا ضحى المدينون ، أولا ، كل ما يمكن مطالبتهم بتضحيته ، مما لا يخرج عن المسلم بإمكان المطالبة به عقلا . وبما أن المدينين هم المصريون — وإن سلم بأنه لم يكن لهم دخل فى الديون التى ركبها حكومتهم على أكتافهم — فالمصريون أول من يجب مطالبتهم بالتضحيات اللازمة ، على شرط أن لا تكون هذه التضحيات فوق طاقتهم ؛ و «المبدأ الثانى» أن يعامل الدائنون بموجب الاجراءات القانونية المسنونة فى القانون المختلط لدائى أى تفليسة ، أى أن من كان مطلوبه أسبق ومدعما باثباتات قانونية ، حق له أن يسدد قبل غيره ؛ ومن كان مطلوبه غير مسجل ، عومل بمبدأ الفرنك قرشا ؛ و «المبدأ الثالث» أن يسن قانون يجبر كل الدائنين على قبول التسوية العامة ؛ ويلزم المحاكم المختلطة بالأخذ به لئلا تخيب أقلية ناقمة نفاذ المشروع كله .

(رابعاً) إن الخديو على قاعدة المبدأ الأول ، وإن كان قد تنازل عن جانب عظيم من ممتلكاته ، لا يحسن به مطالبة دائنيه بتضحيات جديدة ، إلا إذا ضحى هو أيضا شيئا من منفعه ، وقبل أن يكون مرتبه السنوى ٣٠٠ ألف جنيه بدلا من ٦٠٠ ألف جنيه .

(خامسا) إنه فى معاملة الممولين المصريين على قاعدة المبدأ عينه ، يجب اعتبار ثلاثة أمور : «الأول» كيف يجب أن تكون زيادة الضرائب على الأطنان العشورية ؛ «الثانى» كيف يجب أن يعتبر قرض الروزنامة ؛ «الثالث» كيف يجب أن يعامل قانون «المقابلة» .

فاتفقت المندوبية فيما يختص بالأمر الأول على ضرورة روك الأطيان المصرية كلها وإزالة التمييز بين العشورية والخراجية منها عند ربط الضرائب الجديدة عليها . ولكنها قررت مبدئيا أن يزداد على الضرائب المربوطة على العشورية منها مبلغ قدره ١٥٠ ألف جنيه يوزع عليها افراديا وذلك الى أن يفرغ من عملية الروك .

ولما كانت كل الأطيان العشورية ملكا للكبراء وذوى اليسار، وكانت الضرائب عليها خفيفة حتى ذلك الحين ، فما كان ثمت سبيل الى اعتبار تلك الزيادة غير انصافية ، ومعقولة .

واتفقت فيما يختص بالأمر الثانى على مجارة الحكومة المصرية فى اعتبار المال المأخوذ من الروزنامة ضريبة لا قرضا ، واستبعاد ما جمع منه من مجموع الديون المصرية فى مقابل تخفيف بعض الأثقال على الممولين المصريين .

وانما استنتجت المندوبية أن هذا كان اعتبار الحكومة لذلك المال من موافقة مجلس شورى النواب فى سنة ١٨٧٧ على إبطال دفع الفوائد عليه ، ومن قرارها القاضى بوجوب تحصيل الملايين الخمسة الباقية منه بعد الفراغ من تحصيل أموال المقابلة .

ولكن ما حدا ، على الأخص ، بالمندوبية الى اعتبار ذلك المال ضريبة لا قرضا إنما هو أنه لم يكن فى الاستطاعة اعتبار أحد دائئا للحكومة إلا اذا كان المطلوب له مؤيدا بدليل — لثلا ينبت المطالبون من كل جهة — وأنه لم يكن فى أيدي معظم دافعى مال الروزنامة أى كتاب أو وصل يؤيدون به صحة مزاعم دفعهم .

واتفقت المندوبية ، فيما يختص بقانون "المقابلة" ، على الامتناع عن المطالبة بما لم يدفع منها لغاية ذلك الحين ، وعلى إلغاء الامتيازات التى منعت بموجب ذلك

القانون، مقابل دفع تعويض، لم تبتين مقداره، للمزارعين الذين دفعوا "المقابلة" — وقد جعل قانون التصفية المسنون في سنة ١٨٨٠ ذلك التعويض ١٥٠ ألف جنيه سنويا لمدة خمسين سنة .

وبنت اتفاقها هذا على أن جانبا عظيما من "المقابلة" لم يدفع نقدا، بل «رقعا»، أى أن وزارة المالية كانت تسلم لمحاسبيها رقعة تعترف لهم فيها بدين وهمي على الحكومة، فيدفع أولئك المحاسب تلك الرقع للجبابة بدلا من المال المطلوب "للمقابلة" .

وإن جانبا آخر من المقابلة لم يدفع إلا وهما، بالرغم من دفعه نقدا : وذلك لاحتساب وزارة المالية، لمحاسب آخرين، مال الضريبة من مال "المقابلة"، وإبقاء مال الضريبة تحت المطالبة .

ولكى تعوض المندوبية من مسوا بضر من اعتبار قرض الروزنامة ضريبة، ومن إلغاء قانون "المقابلة"، تعويضا وقتيا، ارتأت : « أولا » إسقاط كل متأخرات الضرائب — وكانت، لغاية أول يناير سنة ١٨٧٦، ٣٠ ألف جنيه؛ « ثانيا » إعفاء جميع المزارعين من الضريبة المهنية أو الحرفية — ومجموعها السنوي، منهم فقط، كان يبلغ ٨٠ ألف جنيه؛ « ثالثا » إلغاء الضريبة التي على الرؤوس — ومجموعها السنوي مائتا ألف وخمسة آلاف جنيه؛ « رابعا » إلغاء عوائد الدخوليات — ومجموعها ٢١ ألف جنيه سنويا؛ « خامسا » إلغاء عوائد الطرق في الأرياف — ومجموعها ٨ آلاف جنيه سنويا؛ « سادسا » إلغاء عوائد الأسواق — ومجموعها ١٠ آلاف جنيه سنويا؛ « سابعا » إلغاء رسوم الوزن في الأرياف — ومجموعها ١٧ ألف جنيه سنويا؛ « ثامنا » إلغاء عوائد ختم الحصر والأنسجة — ومجموعها ٢٣ ألف جنيه سنويا؛

«تاسعا» إلغاء رسوم بيع المواشى — وقدرها ألف وخمسمائة جنيه سنويا ؛ «عاشر» إلغاء رسوم ومكوس أخرى ترفع قيمة المسقوط كله الى ٤٠٠ ألف جنيه سنويا .

(سادسا) إنه في معاملة الدائنين المسجلة ديونهم على قاعدة المبدأ الثانى يجب أن لا يغير مركز أحد منهم ، وأن تحترم الضمانات التى فى يد كل منهم ، وأن يخفض سعر الفوائد المدفوعة من ٧ و ٦ ٪ الى ٥ ٪ للجميع .

وأما الدائنون غير المسجلة ديونهم ، فبما أن هذه الديون تبلغ ٨٢١٠٠٠٠ جنيه وأنه يوجد مبلغ ٦٣٠١٠٠٠ جنيه تحت تصرف صندوق الدين ، فيمكن تصفية حسابهم ، دفعة واحدة ، بدفع ٥٢ ٪ لكل منهم ، من أصل دينه ، مقابل تنازله عن الباقي .

فوضعت المندوبية تقريراً مفصلاً أفاضت فيه الشرح عن الأعمال التى انتهت إليها ، ووقعته فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ ، ثم باتت تنتظر من وراء العمل بإرشاداتها تغيير الأحوال المصرية وبدء تطورها نحو مآل صالح .

ولكن الخديو أسقط وزارته فى اليوم التالى ؛ فغير ، بذلك ، الموقف والمركز . فلم ير أعضاء المندوبية بدا من تقديم استقالاتهم ، هم أيضا ، فقبلت وأصبحت أيامهم فى خبر كان .

وفى ٢٢ ابريل عينه نُشر — مقاومة لمشروعهم ومشروع السير ريثرس ويلسن — المشروع الذى وضعه الخديو ، بمساعدة رجاله ، لحل المشكلة المالية . وقد سبق لنا القول عنه إنه أنكر أن مصر مفلسة ، وأنها لا تستطيع القيام بتعهداتها ، فتريد الآن أنه قدر مجموع إيرادات القطر فى سنة ١٨٧٩ بمبلغ ٩٨٧٣٠٠٠ جنيه — وهو ما اعتبره

رجال مندوبية التحقيق زائدا مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه عن الحقيقة — وأنه طالب بتخفيض الفوائد الى ٥٪ مع تعشيم الدائنين بإمكان الرجوع فيما بعد الى ٦٪؛ وأنه لم يشتمل على أى ذكر لمرتب سنوى للخديو وأسرته؛ وأن العنصر الغربى، بعد اطلاعه عليه، حكم بأن مرماه إنما هو عود السلطة المطلقة الى الخديو، وبقاء طبقات سرة الأمة وذواتها متمتعة بامتيازاتها .

ويقول اللورد كرومر فى كتابه "مصر الحديثة" : « إن نتيجة التغيير فى النظام الذى أقدم عليه الخديو ما لبثت أن ظهرت للعيان : فان السير فرنك لاسيل كتب فى ١٩ ابريل الى الوزارة البريطانية مانصه : (إن شاهين باشا ، وزير الحربية ، ذهب الى البحيرة، وربما كان ذلك لأجل جمع نقود : لأن مركزه السابق ، اذ كان مفتش الوجه البحرى العام ، قد أكسبه شهرة بأنه "أقسى وأنجح جماع للضرائب عرف بمصر"، وهى شهرة لا يحسده أحد عليها) .

وكتب نائب القنصل البريطانى فى الزقازيق الى رئيسه بمصر ما يأتى : (تسألنى كيف يسير النظام الجديد؟ أسوأ مما كان قديما . فان ثلاثة أرباع الضرائب، ونصف "المقابلة" يحصل بطرق الظلم والعسف العادية . وبما أنه ليس لدى الفلاح محصول قطن أو غلال يبيعه ، ليدفع ، فانك تراه مضطرا للالتجاء الى المرايين ، والاقتراض منهم بواقع ٤ و٥٪ شهريا، إذا أراد التخلص من الكرباج . أما الذوات ، فبما أنهم لا يدفعون إلا المال ، ويدفعونه على راحتهم ، فانهم يرون الأيام سعيدة، والحياة جنة ورد . وقد أمانا ، منذ عهد قريب، عمر لطفى باشا ، مفتش الوجه البحرى العام، وأصدر أوامر مشددة لجمع النقود بكل الطرق الممكنة^(١)) » .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ١٢٦

على أن مندوبى صندوق الدين لم يستقبلوا من وظائفهم ، وأخذوا يتداولون فيما يجب عليهم عمله ، إزاء انهيار البناء الذى أقامه الاتفاق الدولى بمصر من كل جانب حولهم . فقرر رأيهم على رفع قضية على الحكومة المصرية الجديدة أمام المحاكم المختلطة ، وحقا رفعوها .



ولكن هل كان (اسماعيل) مخطئا فيما أقدم عليه إزاء شعبه وإزاء أوروبا ، وإزاء نفسه ؟ لا بد للحكم فى ذلك من الرجوع الى طبيعة مركزه ، وإلى أحكام الاتفاقات الدولية التى آل ذلك المركز اليه بموجبها .

خطرات أفكار

فبطبيعة مركزه كان محقا فى اعتقاده أنه سيد القطر المطلق ، ورب كل ثروة فيه ، بصفته رب كل حياة نامية على سطحه . كان محقا فى اعتقاده أن لا قانون سوى إرادته ؛ ولا شرع ، فيما عدا الأمور الدينية ، سوى شرعه . فهو خليفة القراعة والبطالسنة ؛ خليفة الولاة العرب ؛ خليفة الطولونيين والأخشيديين ؛ خليفة الفاطميين والأيوبيين ؛ خليفة السلاطين المماليك والأمراء المماليك ، وخليفة الولاة أسلافه من بيته العلوى : وكل من سبقوه كانوا متمتعين بالسلطة المطلقة ؛ كانوا أسياد القطر برمته ، وملاكه ؛ لا يعيش سكانه إلا باستمدادهم نفّسا من نفّسهم ونفخة من روحهم ؛ وكانوا أرباب الأموال والأعمار ، بل والأعراض ذاتها ؛ بل كان بعضهم يدعى السيادة عينها فى نفس المعتقد والدين ! ومع ذلك ، فإن المصريين ، فى كل عصور حياتهم ، وبالرغم من كل تطوراتها وتقلباتها وثوراتها لم يفكروا ، يوما ما ، فى أن الحق ، الذى يدعيه عواهلهم لأنفسهم ، من السيادة المطلقة عليهم والتصرف بلا قيد بالكلية — إلا القيد الذى تنقيدون به من تلقاء أنفسهم — فى أموالهم وأعمارهم

وأعراضهم، قد يكون مبنيًا على غير أساس، بل قد لا يكون له وجود بالمرة، إذا هم رفضوا التسليم به؛ بل لم يفكروا في جواز عدم صحة ذلك الحق؛ بل سلموا به تسليماً تاماً، واستكانوا إليه وأقروه؛ بل عدوه جزءاً كبيراً من فضلهم وكمالهم؛ بل دافعوا عنه دفاع المستमित ضد كل من حاول أن يحررهم من قيده، أو يغير فكرهم فيه. وحاش لله، ألف مرة، أن يكون قصدنا من قولنا هذا الطعن على مواطنينا أو الخط من كرامتهم أو تسفيه أحلامهم. فان أمماً سواهم، وليست من أقل الأمم رقياً ومدنية، في العصور الغابرة، وفي العصر الحالي، أقرت ذلك الحق عينه، واستسلمت بكلياتها وجزئياتها إلى حكائها وملوكها. وما نحن نرى أن الشعب الألماني في أيامنا هذه — على ما بلغ من التقدم في ميداني العلوم والحضارة المادية والعقلية — يقر ذلك الحق لامبراطوره، بتعديل خفيف، ويستسلم إلى إرادته استسلاماً أعمى^(١)؛ فكيف نستطيع أن نؤاخذ الشعب المصري، الذي كان عاشقاً في أيام (اسماعيل)، على عقليته وشعوره؛ على إنكاره ذاته ومصالحه؛ وعلى استكانته إلى رغائب مولاه وولي نعمته؟

على أن المثل السائر يقول: "المال المتروك يعلم الناس السرقة". ويروى في القصص أن رجلاً ادعى النبوة في أيام الرشيد أو المأمون؛ فاتبعه خلق كبير وآمنوا به، وصدقوا بمعجزاته. فبنى خبره إلى الخليفة. فأمر باحضاره. فجاءه بثلاثة آلاف من أتباعه، وأوقفهم خارج القصر، وعلمهم عملاً يعملونه، إذا أمرهم به. فأجابوا بالسمع والطاعة! ثم مثل بين يدي أمير المؤمنين، وحده. فسأله الخليفة باسمه، (وأظنه المأمون، لأنني لا أعلم سمأخته في أحد غيره من بني العباس): «أنت نبي؟».

(١) كتب هذا في إبريل سنة ١٩١٨

قال : « نعم » . قال : « وما معجزاتك ؟ » . قال : « لى معجزات كثيرة . واذا شئت ، أتيت بواحدة منها أمامك ، لساعتي ! » . قال : « هات ! » . قال : « هلم الى هذه الشرفة وانظر : أتري هؤلاء الرجال الواقفين فى الميدان تحت هذا القصر ؟ » . قال : « وما لهم ؟ » . قال : « لى أصبحهم قططا ، بكلمة ؛ ثم أصبحهم ، بكلمة أخرى ، كلابا » . قال : « دونك » . فأطل الرجل على قومه ، وقال بصوت عال : « أيها الناس ، كونوا قططا ! » . فأقبلوا يموءون ويتحركون كقطط ؛ ثم قال لهم : « كونوا الآن كلابا ! » . فأقبلوا ينبحون ويثبون ويشبون ككلاب . فأغرق الخليفة فى الضحك حتى استلقى على ظهره فوق أريكته وهو يقول : « قاتلك وقاتلهم الله ! » . فقال الرجل : « يامولاي ، أيدشك أن من يستسلم اليه أناس كهؤلاء ، يدعى النبوة ؟ وهو ، لو ادعى الربوبية ، لما كان ادعاؤه غريبا ! » .

(فاسماعيل) كان محقا ، إذًا ، فى اعتقاده أنه الكل فى الكل بمصر ؛ وأن الشعب المصرى إنما خلق لىخدم ذاته السامية فى رغائبها وآمالها وأمياها وملاذها . أضف الى مركزه الطبيعى أن تربته والوسط الذى نما فيه ، والبيئة المحيطة به منذ نعومة أظفاره الى أن ارتقى عرش جده وأبيه ، كل هذا كان من شأنه أن يوطد فيه ذلك الاعتقاد ، توطيدا ثابتا لن يتزعزع ، بل لن يتحرك . فثله فيه جميعه مثل لويس الخامس عشر الفرنساوى ، الذى كان مربيه يجعله يطل من شرفات قصر التويلرى فى باريس على الشعب المزدهم فى شوارع العاصمة ، ويقول له : « أتري ، يامولاي ، هؤلاء الناس كلهم ؟ انهم مخلوقون ، جميعا ، ليكونوا عبيدا لك . فكلهم ملكك وشيئك ! » .

(فاسماعيل)، إزاء شعبه، لم يكن مخطئاً في إقدامه على استرداد السلطة المطلقة لنفسه وهو، في التراحم القائم بينه وبين الدائنين الغربيين ودولهم المعضدة لهم، على أموال فلاحي مصر ومموليها، لم يكن في الحقيقة مقاتلاً إلا على ما كان يعتقد أنه له بحق .

وأما إزاء الدول الغربية، فإنه بموجب معاهدات سنة ١٨٤١ وبموجب الفرمانات الصادرة لحجته وله، ما بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٧٣، والمصدق عليها من تلك الدول كان محققاً في اعتقاده أن كل تدخل لتداخله تلك الدول في شؤون إدارته الداخلية، لا سيما متى كان القصد منه مجرد مزاحمته على أموال رعاياه، أي على أمواله، لمحض افتيات منها لا يبرره سوى حجة القوى أمام الضعيف

والذي وطد في نفسه هذا الاعتقاد توطيداً هو أنه لولا ضعف مركزه، لما تجاسرت تلك الدول على الاقدام على مزاحمته ومضايقته، وتكبييل يديه، وتقيد سلطته . فبينما هي لا تبدى حراكاً في مسألة مدائني تركيا، مثلاً — وديونها ضعفاً ديون مصر — ولا تمنع في اشهار الباب العالي إفلاسه، وبينما يضيع على المقرضين البريطانيين، فقط — فما بالك بغيرهم؟ — ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه، بدون أن تقوم حكومتهم معضدة لمطالبهم قبل الدول المديونة، فإن هذه الدول الغربية، لمعرفتها جانب الضعف فيه، لا تفتر مهتدة، مقطبة، لتدخل، بالرغم من نصوص الفرمانات التي صدقت عليها، هي نفسها، في شؤون داخلية، قاذفة على رأسه مفتشياً ومراقبياً، ومحاولاً اغتصاب حقوقه لتلبس رداءها وزيرين غربيين .

فكم من مرة ومرة باغت نفسه وهو يعرض على شفّته، أسفاً على عدم وجود جيش قوى لديه ومدفعية ضخمة، وبحرية مهيبة، مثلما كان عند جدّه (محمد علي) !
وكم من مرة ومرة صرّ على أسنانه تغيظاً من أن مركزه، من الوجهة الدينية، غير

موطد الأركان كمركز الخليفة ؛ وأنه قد يكفى اتفاق بين تلك الدول المعادية ، والمراجع العثمانية — وما أسهل حدوثه : إما من طريق التهيب ، وإما من طريق الارشاء ! — ليقبله عن عرشه ، ويقذف به الى المنفى !

فازاء الفرمانات والمعاهدات الدولية الموجبة ، بصراحة ، عدم تداخل الدول الغربية في شؤون مصر الداخلية إلا في الأمور المتفق عليها بالمعاهدات الخاصة المعقودة بينها وبين الباب العالي ؛ إزاء نص الفرمانات ، لاسيما فرمان سنة ١٨٧٣ ، والمعاهدات الدولية القاضية للحدود بحق الاستقلال التام في أمور القطر الداخلية ، استقلالاً لا يقل عن المتمتع به سلطان تركيا عينه أو قيصر الروس ، هل كان يستطيع (اسماعيل) صبرا على عمل الحكومتين الانجليزية والفرنساوية ، الذي قهرتاه بموجبه على قبول الأشخاص المعيّنين منهما ، وتسليمهم كل سلطة له على عموم أفرع الادارة الداخلية ؟ وكيف لا نعترف أنه إنما استعمل حقه في الضرب على يد تجاوزها هذا ، وإعادة الأمور الى مجراها الشرعى ؟

فانه لم يكن ليعنيه أن تكون تركيا قد تعدت ، في الفرمانات الممنوحة منها اليه والى جده ، الحقوق التي للشعوب قبل ملوكهم ، وأن تكون أوروبا قد أخطأت في اعتماد تلك الحقوق ، وإطلاق يد حاكم مصر إطلاقاً تاماً في أمور رعاياه المصريين ، بدون استشارة هؤلاء ، أولاً ، والوقوف منهم على رغبتهم في أن يعاملوا معاملة المواشي أم لا : فانه كان مليكاً وجد واقعاً ، ويعلم أن الواقع الناشئ الى الوجود برضا متعاقدين ، لا يصح تغييره ولا تعديله إلا برغبة ورضا المتعاقدين جميعهم ؛ ولا يصح لأحدهم التفرد في ذلك ، إلا إذا أهمل جانب الحق واعتمد قوة السلاح ! فكان حقيقاً ، إذا ، بالمحافظة على ذلك الواقع ، ومقاومة كل من شاء التفرد في تعديله أو تغييره .

وأما إزاء نفسه ، فلا شك أن (اسماعيل) أخطأ خطأ كبيرا ! فإنه أقدم على عمل خطير لم تكن لديه القوة على الثبات في تيار عواقبه ، فيما لو تحرك ذلك التيار . واستعمل ، للبلوغ الى مراميه ، قوى كان هو أخرى الناس بالتكسب عنها ، عملا بحكمة المثل الفرنسي القائل : ” لا توقف قطا نائما ” .

فانه بصرفه الوزيرين الغربيين عن دفعة الأحكام ؛ واجباره جمهور الموظفين الغربيين ، الذين أقامتهم اتفاقاته مع فرنسا وانجلترا حفاظا لمصالح الدائنين ، على الاستقالة ؛ وبضربه بتقرير مندوبية التحقيق عرض الحائط ؛ واطراحه وإهماله مجموع الإصلاحات المالية والإدارية المتكثرون منها ما سموه بالنظام الجديد ، لم يكن يجهل أنه يميل عن صداقة حكومتى انجلترا وفرنسا ، ويقف أمامهما موقف الخصم المعاند المتحدى .

ولا شك في أن أول فكر وقع في خلده ، بعد فراغه من الضربة السياسية التي ضربها ، إنما هو فكر المقاومة الى النهاية ، مهما كانت العواقب : فإنه حمل ، في الحال ، عموم كبار ضباط الجيش على حلف يمين ، مؤداها الإخلاص والولاء في خدمته ، ومقاومة جميع أعداء البلاد وأعدائه ، وأعداء عائلته ؛ كما أنه حمل مائة وخمسين ذاتا من وجوه البلاد وكبار العلماء على إبداء فرح الأمة ، بصراحة ، من جراء صرف الأوروبيين عن الإدارة .

ومع ذلك ، فإنه لم يكن في استطاعته مقاومة تينك الحكوميين ؛ وأصبح مصيره ، حتما ، فيما لو أصرتا على عدم الرضا عما تم ، الى أحد أمرين : إما الرجوع بخزي وعار الى الخنوع لأرادتهما ؛ وإما الفشل في مقاومتها فشلا يتلوه قهر عزيز على نفسه .

وبتمكينه روح التمرد من النشوء في الجندية، وجعلها تحس بقوتها على نيل أغراضها، عند توحد كلمتها؛ وبتحريكه في قلوب الأمة وعقولها أفكارا دستورية، وآمال حكم نيابي — ولو أن تحركها في البدء كان كتحتك أشباح في وسط ليل بهيم — ببايخته المناقشات العديدة في التغييرات السياسية الأساسية، لرجال لم يكونوا حائزين للصفات اللازمة لذلك؛ ويجعله، بالتالي، أقصى ما يداوى به نظام البلاد غذاء البلاد اليومي — وهو الحاكم المطلق، القائمة سلطته الفردية على طاعة الجند له، بل على خنوعهم لارادته؛ والقائم تصرفه في ارادات الأهالي وأموالهم وحریتهم على اعتقادهم المتسین بأن ارادته هي وحدها الدستور، ورغبته هي وحدها القانون، وأمره هو المقرر في كتاب الاقدار، فلا مفتر من نفاذه — بعمله ذلك جميعه، انما أقدم في الواقع على ذلك قواعد سلطته — حتى فيما لو فاز على دولتي الغرب في نزاعه معهما — وعلى وضع ألغام تحت مركزه — كما آل اليه من أسلافه — كان لابد لها من نسف ذلك المركز عاجلا أم آجلا، إن لم يكن في أيامه، ففي أيام خلفه: فان النار اذا أوقدت، التهمت؛ والسيل اذا كسرت حواجزه، جرف. ثم صعبت في كلتا الحالتين الوقاية. وما وقع في القريب العاجل، (الاسماعيل) عينه، ثم ما وقع بعد ذلك بقليل، لابنه وخلفه الخديو (محمد توفيق)، خير دليل على أن (اسماعيل)، فيما أقدم عليه، أخطأ إزاء نفسه، خطأ كبيرا.

الجزء السابع

الغروب

الفصل الأول^(١)

حيرة وارتيك

كان الظلام حين أرخى سدوله * بييت على ليل بليل موصل
«امرؤ القيس»

فما تشكلت الوزارة الشريفة، وأقبلت تدير مهام الأمور، إلا وعاود قناصل الدول الكرة، وأقبلوا يلحون بوجوب إعادة السير ريفرس ويلسن والمسيو دي بلينيير إلى منصبيهما، إرضاء لدولتيهما وتهدئة لخواطر الدائنين.

تصميم القناصل
على إعادة ريفرس
ويلسن ودي بلينيير

فرد (اسماعيل) عليهم بأنه، إزاء هياج الرأي العام، لم يكن في الامكان إجابة طلبهم، وأنه يقبل أية مراقبة، مهما كانت دقيقة، ولكنه لم يعد يستطيع قبول عضوية أجنب في الوزارة المصرية.

وقال لهم شريف باشا، تأكيداً للكلام مولاه : « ان الوزارة مصممة على منع سموه من قبول ذلك حتى فيما لو كان سموه ميالاً إلى قبوله، ولئن فعل وخالف رأيهم، فإنهم مصممون على الاستقالة وتركه وشأنه : لأن مبادئهم لا تمكنهم من التسليم باعادة نظام بات مسخوطاً عليه من الأمة بأسرها^(٢) ! » .

فلما تحققت الدول أن الانقلاب الذي تم بمصر أصبح أمراً صم على عدم الرجوع فيه، وقعت في حيرة كبرى . لأنه، على أهمية مصاعب الموقف وخطورتها، لم يكن

(١) أم مصادر هذا الفصل : «مصر الحديثة» للورد كرومر، و«مصر في عهد اسماعيل» لماك كون.

(٢) أنظر : «مصر في عهد اسماعيل» لماك كون ص ٢٦٠

من السهل الإقدام على أى عمل لحل المشكل بدون تسيير المصالح الدولية المختلفة الى التصادم معا تصادما مخيفا .

موقف تركيا فلسطين تركيا أصبح ينحى أن يؤول عمل الخديو الى إنشاء أخطار حول ما له من حقوق السيادة على مصر . وأخذ يفكر فيما يجب فعله : أيسبق الدول الى العمل ، فيقبل (اسماعيل) من تلقاء نفسه ، ويغتنم الفرصة لتحقيق ما طامح جال فى خاطر أسلافه الفخام ، ورجال السياسة العثمانية ، مذ اكتسب سيف (محمد على) العظيم شبه استقلال للقطر المصرى ، فيرسل عدة أوطر عثمانية الى وادى النيل بصحبة وإل يعينه مكان الخديو المقال ، ويعيد مصر ولاية عثمانية بسيطة كما كانت قبل أن يؤول زمامها الى ذلك المكدونى الجسور ؟

ولكن ! ألا يعد هذا العمل ، الآن ، والدول الغربية قائمة قاعدة لما بدا من (اسماعيل) ، عملا يتم خوفا منها ، ويقع بسبب مداخلتها وتأثيرها ؟ واذا عد كذلك — وهو الواقع — ألن يؤخذ هذا العمل عينه قاعدة لبناء مبدأ تنفش منه الأخطار كما يلتفش الشوك من جسم القنفذ ؛ مبدأ وجوب إقالة كل حاكم لا تستحسن تلك الدول حكمه ؟ وهل من مصلحة تركيا أن يقام بناء مثل هذا المبدأ ، وأن يعترض بمركزها ، برضاها ، الى مؤثرات الرأى العام الأوروبى ؟ أليس الأوفق ، من هذه الوجهة ، تحييد عمل الخديو ، وشدة أزره فيما تحدى به الدول الغربية ، وفى تصميمه على رفض إشراك أى أجنبي فى حكم بلاده ؟

ولكن ، من جهة أخرى ، ماذا يكون مركز تركيا فى العالم ، وإلام تؤول حقوق سيادتها على مصر ، لو أقدمت الدولتان الغربيتان على إقالة (اسماعيل) من تلقاء نفسيهما ، وبدون استشارة الباب العالى أو مجرد استشارته استشارة صورية فقط ؟

فالأوفق، والظروف هذه، الانتظار والتربص، ريثما يظهر بصيص نور للسير بهداه، مع التيقظ التام، لمجريات الأمور .

موقف بريطانيا
العظمى

ولم يكن موقف بريطانيا العظمى مخفوفاً بصعوبات أسهل حلاً من الصعوبات القائمة في وجه سلطان تركيا . فالمصالح السياسية والمالية البريطانية بمصر كانت من الأهمية والخطورة بحيث لا تستطيع الحكومة الوقوف معها لإزاء المشاكل المصرية، موقف المتفرج، القليل الاهتمام، فكان لا بد لها من التدخل فيها . على أن هذا التدخل كان من شأنه أن يجرها الى عواقب، كانت، اذا تبصرت فيها، وقفت مترددة : أتساق اليها أم تحجم عنها ؟

فمصر بموقعها الجغرافي، وبصفتها مفتاح الهند، ما فتئت موضوع اهتمام بريطانيا العظمى وداعية الى تيقظها التيقظ كله، خشية أن تقوم على ضفاف النيل دولة قوية تحول بينها وبين مستعمراتها الهندية، أو تهددها فيها . فلما أنشأ الملازم واجهرن، في عهد الباشا العظيم، الطريق البريدي بين أوروبا والهند، المعروف باسم "الافور لندروت"، زاد اهتمام بريطانيا العظمى بمصر وشؤونها أضعاف أضعاف ما كان، حتى خيل لبعضهم أنه أصبح لا بد لتلك الدولة البحرية الضخمة من الاستيلاء عليها، وإلا فادخالها ضمن دائرة نفوذها .

وعبر كاتب الإنجليزي يقال له كنجليك في سنة ١٨٤٩ عما أخذ حينذاك يحول في الخواطر بقوله في كتاب دعاه "ايوتن" : « ان الانجليزى المشرب برقبته، اشرباً با بعيداً ليقبض على هذه المحبوبة، سوف يغرس قدمه بثبات على ضفاف النيل و يترع في مقاعد المؤمنين ! » غير أن الحكومة البريطانية في ذلك العهد لم تكن تفكر مطلقاً في الاستيلاء على مصر، وإن همها جداً أن لا يستولى عليها أحد غيرها . ولا أدل

على ذلك مما يرويه المسئول اميل الليقييه ، رئيس الوزارة الفرنسية التى أشهرت الحرب على ألمانيا سنة ١٨٧٠ ، فى كتابه المسمى "الامبراطورية المتسامحة" ، فانه يقول - وقوله ثقة - « إن الامبراطور نابوليون الثالث فاتح فى سنة ١٨٥٧ الحكومة البريطانية فى أمر اقتسام افريقيا الشمالية ؛ واقترح عليها اختصاص فرنسا بمراكش ؛ ومملكة سردينيا (وأصبحت فيما بعد مملكة ايطاليا) بتونس ؛ وانجلترا بمصر » .

فلما عرض الأمر على اللورد بالمستون ، كبير وزراء الانجليز فى ذلك الحين ، انجاب : «قد يمكن أن انجلترا وفرنسا وسردينيا تحكم أجزاء عديدة من العالم خيرا مما يحكمها الآن حكامها . ولكنى لست أرى أن هذا داع الى اقامة حكم هذه الدول على تلك الجهات . فنحن ، من خصوصنا ، لا نريد مصر . والذي نبتغيه من مصر هو أن تستمر مرتبطة بالسلطنة التركية ؛ لأن هذا ضمان ضد وقوعها تحت سلطة أية دولة أوروبية . نحن نريد أن نتجر مع مصر ، ونريد أن نجتاز مصر فى أسفارنا ؛ ولكنا لا نريد أن ننقل أثقالنا بأعباء الحكم عليها . فيلزمنا أن نحسن حال هاتيك الأقطار بمؤثرات تجارتنا العامة ؛ ولكن علينا أن نمتنع الامتناع كله عن صليبية فتح قد تحقق علينا معها كلمة باقى الأمم المتمتدة^(١) » .

وكتب الى صديقه اللورد كولى يقول : « نحن لا نريد مصر أو نبتغيها لأنفسنا أكثر مما يبتغى رجل عاقل ذو ملك فى شمال انجلترا ، وصاحب مقام فى جنوبها ، أن يمتلك عموم الفنادق والمنازل القائمة فى طريقه الى ملكه فى الشمال ؛ وغاية ما يمتناه هو أن تكون تلك الفنادق والمنازل معتنى بها ، ومحفوظة فى حال جيدة ، وأن لا يعوقه حائق عن الدخول اليها ، وأن يجد فيها حينما يردھا ، سواء خروف وخيل يريد^(٢) ا » .

(١) أنظر : "الامبراطورية المتسامحة" لإميل أليقييه ج ٣ ص ١٨

(٢) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ٩٢ الحاشية .

وكانت حجته الكبرى في مقاومته عمل انشاء ترعة السويس هي أن تلك التركة ،
لوقمت - وهو أمر غير محتمل - لاضطرت إنجلترا الى احتلال مصر وامتلاكها ،
وهو أمر لا تريده ^(١) .

ولكن بعد أن تم فتح تلك التركة ، وعلى الأخص بعد أن اشترت الحكومة
البريطانية أسهم الحكومة المصرية فيها ، أخذت رغبة إنجلترا في امتلاك القطر المصري
تنمو شيئا فشيئا في صدور رجال سياستها ، لا سيما المحافظين منهم ؛ وأخذت تشكل
وتتجسم. رويدا رويدا ، حتى باتت راکزة ثابتة في نفس اللورد بيكنسفيلد رئيس وزارة
المحافظين في أيام (اسماعيل) الأخيرة . ولا أدل على ذلك من تلون هذا الوزير اليهودي
الأصل في معاملته الحكومة المصرية ، وفي احتياله على خلق الصعوبات المالية لها ،
ومن مكاتبات اللورد سلسبرى لقنصل إنجلترا بمصر ، البادية عليها صبغة التهديد المستمر
(لاسماعيل) ، مع وقوف السياسة البريطانية تمام الوقوف على طبع هذا الخديو وقلة
صبره على ما يمس كرامته وينتقص مكانته .

على أن استيلاء إنجلترا على مصر لم يكن بالشئ الهين : (أولا) لأن المعاهدات الدولية
كانت عقبة كؤودا في السبيل ؛ (ثانيا) لأن الدول الأوروبية ، لا سيما فرنسا ، لم تكن
لستطيع عليه صبرا ؛ (ثالثا) لأن كثيرين من عقلاء الانجليز أنفسهم كانوا لا يريدونه
مطلقا ، ويعتبرونه مصيبة على دولتهم ؛ (رابعا) لأنه في وزارة المحافظين ذاتها ، كان
يوجد من لا يستحسنه مطلقا ، ويبدل وسعه في مقاومة نفاذه .

ومع ذلك فمصير الأمور كان - حتى لأقصر الناس تبصرا وبصرا - متوجها وجهة
إجبار بريطانيا على المجيء الى مصر ، ان لم يكن للاستيلاء عليها وضمها الى أملاكها ،
فلتسيير ادارتها وفقا للصالح الانجليزية ، ولمنع دولة أوروبية غيرها من احتلالها .

(١) أنظر : "نوبار باشا" لبرزان ص ٢٦

أما فرنسا، فالذى كان يهتما فوق كل شئ هو أن لا يغرس الانجليزى قدميه على ضفاف النيل لا بثبات، ولا بكيفية وقتية مقلقة؛ ولكنها لم تكن فى الوقت نفسه تنظر بعين الارتياح الى احتلال قوة تركية هذا الوادى الخصيب؛ وكانت تعتبر أن مثل هذا الاحتلال داء أنفع بكثير من الداء المتألمة مصر به، لا دواء له. وبما أنها كانت متيقنة، من جهة أخرى، من أن اتحادها مع إنجلترا، لاحتلال القطر معا، انما يكون مصدرا فى المستقبل لمشاكل وصعوبات لا نهاية لها بين الدولتين قد يؤدى بهما الى الاشتباك فى حرب معا، لا سيما بعد أن قال البرنس بزمرك «ان مصر ستكون للدولتين الغربيتين ماكانه الشلزيچ هلستين الدانمركى لبروسيا والنمسا» فان سياستها كانت تقضى عليها، وكانت، فى الواقع، موجهة الى ابقاء الحال بمصر على ماهى عليه، بدون أقل تعديل.

ولكنها، من جهة ثالثة، كانت مضطرة الى حماية مصالح رعاياها المالية هناك والأوساط المالية فى باريس كانت لا تنفك تحرضها على صيانة تلك الحقوق. على أن حمايتها وصيانتها، بما سوى المداخلة الفعلية فى الشؤون المصرية الداخلية، كانت تظهر لها متعذرة إلا اذا انقاد الخديو الى رغائبها وسلم زمام بلاده الى رقابتها— وهو مالم يكن يمكن انتظاره من (اسماعيل) مطلقا— فما العمل؟

وإيطاليا على حداتها، وعلى ما لديها من مسائل داخلية تجعل اهتمامها بها وعنايتها فى حلها أفيد لها بكثير من الطموح الى التوسع فى النفوذ الخارجى؛ إيطاليا، لعلمها أن للظفر فى العالم أهمية كبرى، وأن مركز الدول من بعضها على قدر كبر المطالب، والتشدد فى التمسك بحقوق، ولو مزعومة، فقط، وغير مسلم بها، كانت ترى أنه لا بد من اشراكها مع الدولتين الغربيتين فى ادارة شؤون البلاد المالية، لا سيما وأن

موقف فرنسا

موقف إيطاليا

جاليتها في القطر أكثر عدداً، ومجموع أفرادها المقريين من سمو أمير البلاد أشد نفوذاً عليه من جاليتي الدولتين الغربيتين ومن مجموع أفرادهما المالكين أذن الخديو، أو المقريين الى قلبه .

أما روسيا، فمع أن مصالحها في القطر كانت عدماً، إلا أنه كان يجدر بها في نظرها شد أزرتيكا، وتعريض اجراءاتها، وذلك لسببين : (الأول) لأن الحكومة الروسية كانت تعتبر نفسها الوريثة للدولة التركية — فكل ما ينتقص دولة بنى عثمان يقلل من تركتها المنتظرة؛ و(الثاني) لتوقعها مكسباً أدبياً من وراء وقوفها بجانب تركيا، معصدة مؤزرة، عملاً بقول أحد سياستها، وهو : «قد سلخنا جلد هؤلاء الأتراك المساكين، في الشمال، الى حد يحسن بنا معه التظاهر بجماعتهم، ولو قليلاً، في الجنوب !» .

وألمانيا والنمسا، وإن لم تتدخلوا لغاية ذلك اليوم إلا قليلاً في الشؤون المصرية، إلا أنهما لم تكنا لتنظرا بعين الارتياح الى استقلال إنجلترا وفرنسا بعمل متفق عليه بينهما وحدهما بمصر .

وملاوة على ذلك فأن عددا لا يستهان به من الألمان والنمساويين الدائنين للحكومة المصرية ديناً غير مسجل كانوا قد استصدروا ضدها أحكاماً لمصالحهم من المحاكم المختلطة . فهل كان يسع دولتهم عدم المطالبة بتنفيذ تلك الأحكام ؟ كلا ؛ وقد رأينا البرنس بزمرك يحتج احتجاجاً عنيفاً على عدم تنفيذها ؛ واحتجاج من كان في مركزه لا يصح أن يكون مجرد حبر على ورق كاحتجاجات الضعفاء من الدول والناس .

الفصل الثانى^(١)

البروق تشق السحاب

والنجم فى كبد السماء كأنه * أعمى تحير ما لديه قائد
«العباس بن الأحنف»

ولكن، على حيرة هذه الدول، كان لابد من عمل يقدم عليه . وبما أن فرنسا وإنجلترا كانتا أكثرهن مصالح بمصر، كان لا مندوحة لهما عن التعرض، قبل غيرهما، الى اتخاذ مسئولية الإقدام على ذلك العمل .

فما تفاوضتا معا فى الموضوع ، إلا واتضح لهما أن إقدام (اسماعيل) على صرف وزيريه الغربيين لم يكن خارجا عن دائرة حقوقه ، ولا خرقا لحرمة أى تعهد من تعهداته السابقة — وإن عُدّ فى عرفهما عملا غير حكيم ، وملحقا بمصالحهما المصرية بأخطار جمة — وأنه يحسن بهما ، والحالة هذه، استعمال طرق الاقتناع معه، قبل كل شئ ، ومحاولة تفهيمه أن مصالحته مرتبطة بمصالحهما ؛ وأنه بتكبه عن جادة ارشاداتهما، إنما يسلك مسلكا قد يكون وببلا عليه . فاتفقتا على خطة سير تتبعانها وكلف اللورد سلسبرى بارسال المكاتبة الآتية الى السير فرنك لاسيل ، وكلف المسيو وادنجتن المسيو جودو بالانضمام الى زميله فى تبليغ مضمونها الى الخديو .

أما المكاتبة فهى : « يعلم الخديو أن الاعتبارات التى تلزم حكومة جلالة الملكة بالاهتمام بشؤون مصر قادتها الى عدم اتباع خطة خلاف خطة انماء مصادر ثروة

(١) أهم مصادر هذا الفصل : «مصر الحديثة» للورد كرومر ، و «مصر فى عهد اسماعيل» لماك كوين .

البلاد وضمانة حسن حكمها . وهى ، لغاية الآن ، قد اعتبرت أن استقلال الخديو وبقاء أسرته على العرش من اللزوميات للوصول الى ذينك الغرضين . وهذه كانت أيضا احساسات الحكومة الفرنسية . ولذا فان الحكومتين تميلا الى اعتبار القرار الذى تسرع سموه بتنفيذه قرارا غير نهائى ، سواء أكان فيما يختص بمستقبل سير الإصلاح أم بالموقف الذى عزم على وقوفه إزاءهما . ونحن نفضل انتظار أعماله المستقبلية لى نبر عن سيره الأخير، تعبيرا يكون فى مصلحته . ولكنه اذا استمر على جهل الواجبات المترتبة عليه من قبل أعماله وتصريحاته وتأكيده الماضية، واستمر مصرا على رفض مساعدة الوزراء الأوروبيين الذين قد تضعهم الحكومتان تحت تصرفه فانا سنضطر الى استنتاج أن إهمال التعهدات الذى امتاز به عمله الأخير كان نتيجة خطة مصمم عليها ؛ وأن سموه يرفض صداقتهما بتمام رغبته ، وهو على بينة كلية من عمله . وفى هذه الحال ، فانه لا يعود يمكن للحكومتين سوى أن تحفظا لنفسيهما حرية التقدير والعمل المطلقة فى الدفاع عن مصالحهما بمصر ، وحرية التدبر فيما تريانه خير الوسائل لضمانة حسن حكم البلاد ونجاحها » .

هذه المكاتبة بلغت بحذاقها الى (اسماعيل) فى ٢٥ ابريل ؛ غير أن الحكومتين ، قبل ذلك بأسبوع ، كانتا قد خاطبتا الباب العالى فى أمر خلعه ؛ وأجابهما السلطان أنه مستعد لابداله بحليم باشا ، اذا شاءتا وأنى شاءتا .

انجلترا وفرنسا
تخاطبان الباب
العالى بمطلع
(اسماعيل)

وكان (اسماعيل) قد زاد عدد الجيش وقوته زيادة محسوسة ، لمقابلة الطوارئ . ولكنه لحظ ، بعد بضعة أيام ، انه لا يستطيع الوثوق من إخلاص جنده وأمانته . واطلع على ذلك أيضا السير فرنك لاسيل . فكتب فى ٢٦ ابريل الى الخارجية البريطانية رسالة وصف فيها بتطويل البؤس والاستياء الناجمين للبلاد عن تصرفات

الوزرة الجديدة الجائرة؛ وقال : « ويؤكد لى أن هذا الاستياء عينه من الحال الحاضرة منتشر انتشارا كبيرا فى الجيش ذاته؛ وأنه ولد شعور عداة للخدو، ليس فقط بين أفراد العسكرية المنتسبين الى طبقات الأمة المرهقة، بل بين الضباط أنفسهم؛ ويؤكد لى أنهؤلاء، وان كرهوا كل الكراهة أى تداخل أوروبى، يعتبرون الخديو مسئولا عن المصائب التى أصابت البلاد » .

فبينما الدولتان ، لوقوفهما على حقيقة القوة التى يمكن (لاسماعيل) أن يقاومهما بها، لاتبايان بخاطبته بلهجة العزيز القدير، وجد هو نفسه مضطرا للسبب عينه الى مدهنتهما ومراوغتهما، مع اصراره على معاكستهما . فأجاب على بلاغهما بالتوصل من كل نية سيئة نحوهما، وفكر ضار بمصالحهما؛ وباستعداده لارضائهما فى كل ما تريدان، ما سوى إرجاع الوزيرين الغربيين الى منصبيهما، لأن ذلك بات فوق طاقته، ولن تسمح الأمة به مطلقا .

ولما لم تكن الدولتان تريدان منه غير ذلك، بات من المؤكد لهما أنهما لن تنالاه منه وطرا، ورمى فى عزهما العمل على إقائه من منصبه، لاعتبارهما استحالة وجود حل للمشكلة المصرية ما دام زمام الأمور بيده .

على أن عمال (اسماعيل) فى الأستانة وقفوا حالا على اللغم الذى أخذت الدولتان تدسانه تحت مركزه هناك، وسرطان ما أحاطوه به علما .

فبعث (اسماعيل) فى أواسط ابريل طلعت باشا الى الأستانة، مزودا بالذهب اللازم لمعاكسة ذلك اللغم . وحمله، على ما يقال، مبلغا جسيما للسلطان نفسه، ومبالغ أخرى كبيرة، وان كانت دون الأول، للصدر الأعظم وموظفى المايين والديوان . فقبل السلطان ووزراؤه الرشوة والهدايا المرسلة اليهم؛ ولكنهم : إما لأنه كان يعوز

طلعت باشا كثيرا من سياسة نوبار ؛ وإما لأنه كان ينتظر من (حليم) ما يربو على المتقدم من (اسماعيل) ؛ وإما ، أيضا ، لأنهم أحسوا بأفول نجم (اسماعيل) ، لم يرتبطوا مع مسدوبه بوعده صريح . وبالرغم من بقائه بين جدرانهم أكثر من شهر ، ينزل ويعد ، عاد الى مصر يحمل ، فوق خفي حنين ، الأمل بأن الخطر قد يبتد .

انحدار الصاعقة

ولكنه لم يكدر يستقر بمصر إلا وتفجر الصيب ، وانحدرت الصاعقة ، لا من لندن ولا من باريس ، ولا من الأستانة ؛ بل من برلين ! فان الكونت دى منستر سفير ألمانيا لدى الحكومة البريطانية قابل يوم ١١ مايو اللورد سلسبرى وأخبره بأن حكومته أصدرت تعليمات الى قنصلها الخنرال بمصر مفادها إخطار الخديو « بأن الحكومة الامبراطورية تعتبر المرسوم الصادر في ٢٢ ابريل الماضي الذي نظمت الحكومة المصرية بمقتضاه ، على هواها ، شؤون الدين ، فألغت به حقوقا قائمة ومعترف بها ، مخالفة صريحة لأساسة للتعهدات الدولية المعقودة عند الاتفاق على انشاء الاصلاح القضائي ؛ وتعتبره ، بالتالى ، خاليا من كل ملزم قانونى فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة وحقوق رعايا الامبراطورية ؛ وتعد الخديو مسئولاً عن كل نتائج أعماله غير الشرعية ! » .

فبلغ القنصل الألمانى هذا الإخطار الى الخديو في ١٨ مايو ؛ وما كان من باقى الدول الأوروبية الكبرى إلا أنها اقتدت بعمل ألمانيا . فقدم القنصل النمساوى الاحتجاج عينه الى (اسماعيل) فى اليوم التالى ؛ وقدمه له السير فرنك لاسل فى ٨ يونيه والمسيو تريكو (وكان نائبا عن المسيو جودو القنصل النمساوى) فى ١٢ منه ؛ والقنصل الروسى فى ١٤ منه ؛ والقنصل الايطالى فى ١٥ منه .

فالنهاية كانت ، اذا ، قد دنت ، ولم يعد منها مفز ؛ وأشارت الدولتان فى اليوم التالى على (اسماعيل) ، عرفيا ، بالاستقالة من كرسىه ؛ فابى .

فلما كان اليوم التاسع عشر من شهر يونيه طلب قنصلا فرنسا وانجلترا ، بناء على التعليمات الواردة لهما من دولتيهما ، مقابلة الخديو ؛ وبلغاه ما يأتى : « ان الحكومتين الفرنساوية والانجليزية متفقتان على الاشارة على سموك ، رسميا ، بالاستقالة ، ومغادرة القطر المصرى ؛ فاذا اتبع سموك هذه النصيحة فان الحكومتين ستعملان معا على منحك مرتبا سنويا موافقا كافيا ، وعلى حفظ نظام الوراثة الذى بمقتضاه سيخلف الأمير محمد توفيق سموك على العرش المصرى ؛ ولكنهما لا تخفيان سموك أنك اذا رفضت التنازل ، وأجبرتهما على مخاطبة السلطان رأسا ، فانك لن تستطيع الاعتماد على تعيين راتب سنوى لك ولا على حفظ حق الوراثة للأمير محمد توفيق » .

وأرسل اللورد ساسبرى فى الوقت عينه رسالة الى السير فرنك لاسل أوضح فيها الأسباب التى حملت الحكومة البريطانية على اتخاذ هذه الخطوة ، فقال : « انه لا يمكن الرجوع ، بالنظر الى الحوادث التى انتهت بصرف الوزيرين الأوروبيين ، بدون البلوغ الى الاعتقاد بأن الخديو لم يقبل أبدا باخلاص تحديد سلطته ، التحديد الذى اقترحته المندوبية ، وانه كان مصمما تصميا أكيدا على استعادة كل حقوق تاجه ، حاملا لتحقيق الأغراض الوقتية التى رعى اليها بالقبول الظاهرى الذى أبداه .

ان الحكومتين منحتا سموه وقتا كافيا ليقيل كل عثرة سابقة ، وليعود ، فيما لو اراد ، الى محجة الاصلاح المبينة من المندوبية الدولية ؛ فرفض الانتفاع بذلك ؛ واستخدم المهلة الممنوحة له لتجديد الاغتصابات والقسوة ، التى كانت خزينته تملأ بموجها

فى الماضى ؛ فلم يعد أمام الحكومتين ، والحالة هذه ، طبقا للانذار انذى بلغته الى سموه ، فى ٢٥ ابريل ، سوى اعتبار الخطة اللازمة للدفاع عن مصالحهما فى مصر ، ولضمانة حسن الحكم للبلد .

فمن الواضح أن الأدوية لشفاء سوء الحكم المقترحة لغاية الآن قد جربت ولم تنجح ؛ ولم يعد من شأن أى محاولة مستقبلية من جهة الدول ، لمساعدة الخديو على اجتناب عواقب إدارته الرديئة ، سوى اشراك هذه الدول فى المسئولية الناجمة عن تلك الادارة . فان الحوادث دلت دلالة كافية على قدرته على تخيير كل مشاريع الاصلاح ، وتصميمه على استعمال هذه القدرة .

فلو كانت مصر قطرا لم تشترك الدول فى تاريخه الماضى ، أو كان فى استطاعتها أن لا تهتم لنصيبه فى المستقبل ، فان خير خطة لمن كانت تكون التنازل ، فى هذا الموقف ، عن كل اهتمام بالعلاقات الكائنة بين الحاكم المصرى ورعاياه .

ولكن هذا غير ممكن ، على الأقل لانجلترا ، فان موقع مصر الجغرافى وكون عمل الحكومة الانجليزية فى الماضى يجعلها مسئولة عن الأحوال الحاضرة التى مصر بموجبها دولة ، يحولان دون تركها وشأنها .

فنحن ملزمون ، واجبا ومصلحة ، ببذل ما فى وسعنا لوضع حد لسوء الحكم ، قبلما يؤول الى انحراب المادى والفوضى العديمة الدواء ، التى دل مثل دولة شرقية أخرى انها المصير المؤدى اليه ، حتما ، كل حكم سيئ .

فالشر ، فيما يختص بمصر ، لم يبلغ بعد حدا لا يمكن ايقافه إلا باجراء تغييرات صغيرة المدى وسريعة الوقع ؛ فان العقبة الوحيدة القائمة دون الاصلاح توجد ، على

ما يظهر، فى أخلاق حاكمها؛ فضيقه المالى يكاد يؤدى حتما الى ظلم؛ وسوء نيته وعدم اخلاصه فى وعوده يخيان كل مجهودات صديقتيه لمداواة الشر؛ فلم يعد هناك شك، على ما يخال لنا، فى أن تغيير السياسة الداخلية فى القطر المصرى ليس فى الاستطاعة إلا بتغيير الحاكم .

فقد يكون من واجبات الدولتين الغربيتين طرح هذه الاعتبارات أمام نظر السلطان الذى يدين الخديو لسلطته للفرمان الصادر اليه منه . ولكنهما، قبل خطوة هذه خطورتها، قد ينجم عنها نكبة هائلة، ليس فقط للخديو، بل ولأسرته، تريان من العدل، أولا، إبلاغ الخديو النتيجة التى وصلتا اليها، لتمكينه من الانسحاب، بشروط شريفة وموافقة، من مركز أصبح خلفه وماضيه يجعلانه غير كفء له . فلم يكن بلاغ القنصلين مباغثة (لإسماعيل)، لأن عميله فى الأستانة كان قد أنباه بأن سفارتى الدولتين تهيئ المسألة مع الباب العالى؛ وأن الدولة التركية بعد قبول الهدايا المرسلة مع طلعت باشا لم تتأخر لحظة عن توضيح مولاه المصرى تحت أقدام أعدائه . ولكنه، اكتسابا للوقت، التمس مهلة يومين ليفكر فى الأمور مع مستشاريه قبل الإجابة فى موضوع خطير كهذا .

فلما مرّ اليومان أتاه القنصلان مستفهمين، مرة أخرى، فأجاب أنه عرض الأمر كله على السلطان وأصبح ينتظر جوابا منه .

وكان المسيو تريكو من أشد أعداء (إسماعيل) وطأة عليه، وعمل ما لا يعمل لتبليغ الدولتين الى قرارهما بعزله؛ وقال لأحد أصحابه أنه لا يهدأ له سر ولا ضمير إلا متى رأى ذلك العاهل مقالا من عرشه .

فلما سمع جواب (اسماعيل)، ضج وعج وقال بتهكم : « ومنذ متى وقعت بين سيرك ورغائب السلطان ؟ فقد تصرفت أكثر من عشرين مرة ضدّ رغائبه ! » .

ولم يكن (اسماعيل) يجهل عداء المسيو تريكو له ؛ فالتفت اليه مقاطعا وقال :
« ألا إني أتحداك يا هذا ؛ أذكر مرة واحدة اذا استطعت ! » .

فصعق تريكو ، ولم يحرجوا . فذهب السير فرنك لاسل ، وكان رجلا طيب السرية ، ومتأثرا شديد التأثر للنكبة التي حلت بذلك الرجل النابغة ، وقال له بلطف :
« يحسن بسموك يامولاي أن تظهر استقلالا عن الأستانة ؛ حيث أن الباب العالي قد يخذلك في نهاية الأمر » .

وكان (اسماعيل) يقدر شعور السير لاسل حق قدره ؛ فالتفت اليه بلطف وقال :
« حيث أنك ياسيدى العزيز تصحى بأن يكون أول استعالي للاستقلال ، الاستقالة من الخديوية ، فاني لا أرى مافائدتى من استعالي هذا الاستقلال ! » .^(١)

ولم يكن قول الخديو لها أنه طرح المسألة أمام السلطان ، مجرد مراوغة ؛ فانه عرضها في الحقيقة على الأستانة في أمل الحصول على تعضيد منها ؛ وحمل من تكلم ، هناك ، في مصلحته ، وبذر في قلب السلطان الخوف من أن تفتت الدولتان الغربيتان على حقوقه ؛ وكان الأمل بدأ يبرز ، في الواقع ، وأخذ السلطان يتردد في هل يجب طلب الدولتين أم لا .

ولكن الدول الأوروبية أظهرت اتحادا وإجماعا في الرأي . فانضمت ألمانيا والروسيا والنمسا وإيطاليا عنها في آنح الأمر — وكان ملكها فكتور عمانوئيل الثاني

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لموريل بل ص ١٦

صديق (اسماعيل) الحميم ومدينه بمبالغ هائلة قد مات ، لسوء الحظ ، منذ سنة — الى الدولتين الغربيتين فى مطالبة الخديو بالاستقالة ؛ وأقبل سفراؤها فى الأستانة على استعمال لهجة الشدة لمنع السلطان من تعضيد الخديو .

فلما تيقن (عبد الحميد) أن الأمر حتما نافذ ، فضل أن يصدر العزل عنه بدلا من أن يكون نتيجة عمل تقدم عليه تانك الدولتان .

ففى ليلة ٢٤ يونيه ، وصل للسيو تريكو خبر من الأستانة ، مؤذاه أن الباب العالم قزر عزل الخديو وتعين (حليم باشا) مكانه . فع أن الساعة كانت تجاوزت نصف الليل ، هب المسيو تريكو والسير فونك لاسل والبارون سورما ، القنصل الألمانى العام ، وتوجهوا الى سراى عابدين ، وطلبوا مقابلة الخديو فى الحال .

فلما عرف فى دار الحريم أن الأوروبيين يطلبون مقابلة الخديو فى تلك الساعة من الليل ، وقع الصوت وقامت القيامة ، وعجت الدار بمن فيها عجا لا يوصف ؛ وخافت سمو والدة أن يكون هناك مكيدة ضد حياة ابنها ؛ فوجته بعدم الخروج ؛ ولكنها لما علمت أن الأوروبيين انما هم قناصل ألمانيا وفرنسا وإنجلترا ، وأن شريف باشا صحبهم ، أدركت أنه لم يكن ثمت من خطر ، ورضيت أن يقابل (اسماعيل) زائريه^(١) .

وكان سموه منفعلا جدّا ؛ وظهر للسير لاسل كأنه لا يدري ما النبأ . فلما ألح عليه القناصل بوجوب الاستقالة ، أظهر تكذرا من أنهم أقلقوه فى ذلك الوقت غير المناسب ، وأصر على الرفض .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ١٣٩

فكر المقاومة

ولما كان اليوم التالى، يوم ٢٥ يونيه، رأى الخديو أن يقابل القوة بالقوة، إن لم ينجح بالتمسك بحقوقه تمسكا أدبيا، فأمر، فأعد مشروع مرسوم يرفع عدد الجيش المصرى الى مائة وخمسين ألف رجل، وتنقش فى حضرته فى أمر تغريق الأراضى المحيطة بالاسكندرية لمنع الأعداء من التقدم الى داخلية البلاد؛ ثم أرسل، فاستدعى اليه كبار ضباطه، واستوثق من اخلاصهم وولائهم؛ ولكنه وجد منهم فتورا، وقرأ التردد على وجوه معظمهم، وعزم التخلي عنه على وجوه البعض؛ وأكد له أحد المخلصين اليه أنه لا ينتظر أن يقوم الجند المصرى بنصرته، اذا كان العزل بارادة سلطانية.

الرضوخ

فأدرك أن اللعبة ضاعت، وأن الأمر قد قضى، وأقبل يستعد للرحيل.

الفصل الثالث^(١)

قضى الأمر

عددتك ممن حوته القبور * وإن كنت ألك في الناس حيا

فاختار من نساء حريمه أقربهن إلى قلبه، وجمع من الكل حليهن ومصاغهن — وكان ثمنها شيئا كثيرا — واستدعى عدة من صائغي الأقباط وأقامهم بعابدين يشتغلون ليلا ونهارا في نزع الحجارة والفصوص الكريمة ليسهل نقلها والتصرف فيها؛ وجرّد السراى من كل ريشاتها الثمينة التي كانت ملكه الشخصي، لا ملك الحكومة، ومن آيبتها الذهب الخالص والمرصعة — وقدر ثمنها بثمانمائة ألف جنيه — ومن كل طنائسها القديمة وأثاثها الفاخر، ولوحاتها ونجفاتها الفضية، ولم يبق خلفه من الأربعة والعشرين طاقم سفرة الفخمة الموجودة فيها سوى طاقين، وكانا أقلها قيمة — وأرسل جميع ذلك، ما عدا نسائه، إلى الاسكندرية في صناديق مقفلة، ذهب بها حالا إلى ظهر يخته "المحروسة"، تحت حفظ حفظة مؤتمنين^(٢).

وقال لسان النيمة — الذي لم يترك عملا من أعمال حياته إلا ونفث عليه سموه — في إحدى جرائد الاسكندرية، أنه بذل مجهودا أخيرا لجمع أموال من الأقاليم، وأنه وضع يده على كل النقود التي كانت موجودة في خزانة المالية، وقدرها ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف جنيه، وغنمها لنفسه. وفات ذلك الألك أن (اسماعيل) كان أدرى

(١) أهم مصادر هذا الفصل: "مصر الحديثة" للورد كرومر، و"مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون.

(٢) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٤.

الناس بأنه لو فعل ذلك لعرض نفسه الى حجز الدول والحكومة المصرية ذلك المبلغ من مرتبه السنوى ، فلا يكون قد جنى ، إذا ، من عمله سوى العار اللاصق به والسخط العام !

وفى تلك الأثناء كانت الدوائر الرسمية الأوروبية فى الأستانة قد نجحت فى ضغطها على الأستانة وأجبرت السلطان على تنفيذ عزمها ، وتعيين الأمير محمد توفيق ، لا الأمير عبد الحليم باشا ، خديو على مصر . وفى صباح اليوم السادس والعشرين من شهر يونيه أهرق السير لايرد سفير إنجلترا بالأستانة الى وزارة الخارجية البريطانية منبثا بصدر الارادة السلطانية القاضية بعزل (اسماعيل) وتعيين (توفيق) مكانه .

وفى ضحى اليوم عينه ، جىء ببرقية محررة باللغة التركية ومعنونة هكذا : «الى اسماعيل باشا ، خديو مصر سابقا» الى حجرة زكى باشا السرتشريفاتى خديوى ، بالدور الأرضى من سراى عابدين ، حيث تصادف وجود خيرى باشا المهندار وحافظ الأختام السنية وعدة من كبار الموظفين ؛ فأسقط كلهم فى أيديهم وعلا الاصفرار والاضطراب جباههم جميعا .

فرمان الخلع

ولما كان اى انبها فى الشرق يأنف من أن يكون أول حامل لنبا مكدر ، فان زكى باشا رفض الذهاب بالبرقية الى سمو الخديو فى الدور الأول ، وأصرّ على أنه فى مثل هذا الأمر الخطير لا يليق أن يقوم بتلك المأمورية سوى المهندار ؛ ولكن خيرى باشا أبى وقال بالحاح انه من الظاهر أن هذا شأن أحد الوزراء ، لا شأنه . وبينما الموظفان يتنازعان فى ذلك ، قدم شريف باشا ؛ فسلمت البرقية اليه ؛ فتردد هو أيضا ؛ ولكنه كان وزير مصر الأكبر ، وواجهه يقضى عليه بالتبليغ ؛ ولم يكن بالرجل الذى يحجم أمام صوت الواجب ، مهما كان العمل شاقا على نفسه . فحمل الاشارة البرقية ،

وذهب بها الى (اسماعيل) . ففضها واذا بها من الصدارة العظمى بالأستانة وخوها :
«ان الصعوبات التي نجت أخيرا ، في أحوال مصر الداخلية والخارجية ، بلغت مركزا
عسيرا ؛ وقد ينتج عن استمرارها كما هي خطر لمصر والدولة العثمانية . ومن أهم
واجبات الحكومة السلطانية ايجاد الوسائل لتقرير الطمأنينة والأمن والرفاهية بين
الأهالي ؛ وانما صدرت الفرمانات لهذه الغاية عينا . فجا أنه قد ثبت أن بقاءكم
في منصب الخديوية لن ينجم عنه سوى مضاعفة الصعوبات الحالية وزيادتها خطورة
بجلالة مولانا السلطان ، بناء على تداول مجلس وزرائه ، قرر تعيين صاحب السعادة
محمد توفيق باشا في منصب الخديوية ، وأصدر إرادته الهمايونية بذلك ؛ وقد أبلغ هذا
القرار السامي الى سعادته بإشارة برقية على حدة . وعليه فاني أدعوك الى التخلي عن
شؤون الحكم طبقا لأوامر جلالة السلطان » .

فقرأ (اسماعيل) ذلك المنطوق الذي قضى بموته سياسيا ، بثبات وهدوء جديرين
بالإعجاب ، كأنما هو يقرأ أقل تلغرافات روتر أو هافاس أهمية . ثم التفت بسكون
الى شريف باشا وقال : «أدع سمو توفيق باشا حالا» .

نخرج شريف باشا من حضرته ليقوم بنفسه بالبشرى كما قام بنبا العزل . على أن
أسلاك التلغرافات كانت قد أعقبت بأسرع ما أمكنها البرقية المرسلة الى (اسماعيل)
برقية أخرى أرسلها الباب العالي عينه الى (توفيق) ؛ فسلمت اليه في قصره
بالاسماعيلية . ففضها ، واذا بها من الصدر الأعظم أيضا ، وخوها : «ان جلالة مولانا
السلطان قد أصدر إرادته الهمايونية بتعيينك خديوم مصر ؛ وسوف يرسل لك الفرمان
الشاهاني بالكيفية الرسمية المعتادة ؛ وقد كلف (اسماعيل باشا) بتلغراف آخر بالانسحاب
من شؤون الحكومة . فيلزمك بناء على ذلك ، حالما تصل هذه البرقية اليك ؛ أن

تستدعى جميع العلماء والموظفين ووجهاء البلاد وأعيانها ومستخدمى الحكومة ، وتبلغهم مضمون الارادة الشاهانية الخاصة بتعيينك ، وتباشر شؤون الحكم حالا . فان هذا التعيين السامى العادل مكافأة لكفاءةك . وسيكون ارتقاءك السدة الخديوية بدء عهد نظام ورقى يسود على القطر الملقاة زمام شؤونه الى حكمتك » .

والبرقيتان كانتا مؤرختين ٦ رجب سنة ١٢٩٦ و ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

فوجد شريف باشا الأمير محمد توفيق وهو على وشك الركوب فى مركبته . فتخلى شريف باشا عن العربة التى أتى فيها ، وركب صحبة الخديو الجديد ، وعاد معه الى عابدين .

ففى الطريق سلمه (توفيق) بسكوت البرقية الواردة اليه . فقرأها شريف وقال إن المناداة به خديويا على تمصر المنصوص عنها فى تلك الاشارة التلغرافية يجب أن تتم بعد ظهر ذلك اليوم عينه ، فى قلعة الجبل .

ولما وصلا عابدين ، بقى شريف فى الدور الأرضى ، وصعد (توفيق) الى حيث كان أبوه فى انتظاره . وحالما دخل الغرفة التى كان (اسماعيل) جالسا فيها بصحبة أفكاره وشجونه مذ تركه شريف ، ووقعت عين والده عليه ، نهض (اسماعيل) وتقدم للقياء ، وأخذ يده ولثمها قائلا : « انى أسلم على أفندينا ! » ثم قبله على وجنتيه ، وتمنى له أن يكون أوفر حظا وأكبر سعادة من أبيه . وبعد ذلك انحنى أمامه ودخل دائرة حريمه ، تاركا لابنه المتأثرا تأثرا عميقا منصبه وقاعة عرشه^(١) .

ولما كانت المناداة السريعة بالخديو الجديد شيئا مرغوبا فيه ، اتقاء لكل طارئ ، استدعى جمهور من أوصت اشارة الصدر الأعظم البرقية باستدعائهم الى القلعة ،

(١) أنظر : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٢٧٢ و ٢٧٣

وقرئت عليهم الارادة السلطانية . فدوت المدافع كالرعد معلنة لمصر والقطر كله أن
(محمدًا توفيقًا) أصبح دون غيره ، خديو مصر !

فاستقبل الخديو الجديد بعد ذلك وفود المهتمين ، من قناصل وكبار موظفين تبوء الخديو الجديد
وأعيان ، ووجوه وعلماء ورءوس أديان ، في القاعة عيما التي كان أبوه قابلهم فيها ، منذ
نيف وست عشرة سنة ، ووعدهم بأنهم سيبدل جهده ليجعل البلاد سعيدة .
فلما كان المساء أخطر (اسماعيل) ابنه بأنه يرغب في مغادرة القطر يوم ٣٠ يونيه
(فأنبا السير لاسل بذلك وزارة الخارجية البريطانية) ؛ ولكنه لم يعين وجهة السفر .
فقد كان يرغب في أن يقيم في الأستانة ، وإلا ففي أزمير ، لكي يكون في بلاد
ملائمة لطريقة معيشته الشرقية . واستأذن السلطان في ذلك .

ولكن (عبد الحميد) — ولم تكن قدماء قد ثبتت بعد على عرش أجداده — خاف
جبرته ، وأبى أن يقدم له الضيافة في بلاده ؛ وربما خاف أيضا ونحزات ضميره : لأنه
بعد خلع (اسماعيل) أخذ يفكر في إلغاء جميع الامتيازات التي كانت منحت له ، كأنما
النقود التي اشترت بها لم يكن لها حساب ، وكأنه يصح بقاؤها في خزانة الدولة العلية
مع استرداد هذه البضاعة التي باعها في نظيرها !

فعلم ملك إيطاليا رفض (عبد الحميد) ؛ فأسرع ووضع تحت تصرف صديق المرحوم
أبيه قصرا من قصوره في ضواحي نابولي .

فقبل (اسماعيل) ضيافة الملك أمبرتو . وفي اليوم الثلاثين من شهر يونيه — بعد
أن سافر أثقاله في قطار سابق ، وودع حريمه الباقي الوداع الأخير ، ويقال ان حزن
السيدات اللواتي تخلى عنهن بلغ مبلغا يفوق التصور ، وأنهن في غضبهن على عدم

اصطحاب سيدهن لمن كسرن عدة أوان ثمينة ومراءات بما بلغ قيمته ٨ آلاف جنيه — قام من سراى عابدين فى ساعات بعد الظهر الأولى الى المحطة ، صحبته المختارات من نسائه وجواريه ، ولديه حسين وحسن — أما ابراهيم فكان فى انجلترا ، وأما فؤاد — ملكا المحبوب — فكان لا يزال صبيا لا يتجاوز الحادية عشرة — وحاشيته قليلة ؛ وكان قد أظهر رغبته فى أن لا يتخذ سفره شكلا رسميا ؛ فلم يكن ، إذا ، على المحطة فى انتظاره أحد من الدوائر الرسمية الأجنبية ، ولكن جمهورا كثيفا من الأهالى كان قد ازدحم حولها ليستجلى وجه أميره المسافر ، مرة أخيرة ، ووقفت ، فى الخارج أيضا ، عربات ثقل سيدات الحريم المتخلى عنهن ، وكانت داوية بولولتهن وندبهن . فلما بلغ (اسماعيل) المحطة ، ودت ساعة السفر ، عانق ابنه (توفيقا) عناقا أخيرا ، وقال له ، وهو مجهش للبكاء : « كنت أودّ ، يا أعز البنين ، لو استطعت أن أزيل بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك ارتباكاً ؛ على انى واثق بحزمك وعزمك . فتوص باخوتك وسائر الآل برا ، واتبع رأى ذوى شورك ؛ وكن يا بنى أسعد حالا من أببك ! » .

ثم التفت الى جمهور الحاضرين ، وقال : « انى ، وأنا تارك مصر ، أعهد بالخدو ، ابنى ، الى ولائكم واخلاصكم » . فتقدم (محمد توفيق) حينذاك ، وقبل يد والده ، واستودعه ، واستودع اخوته المسافرين معه ، الله !

فكان المنظر مؤثرا للغاية ، ولم يستطع ، إلا القليل من الحضور منع بكائهم .

ثم قام القطار ، واذا بمجموعة زغاريد ماجت فى الآفاق ، مودعة له بتهكم ؛ فاستوقفت البحث والاستفهام ؛ فعلم بأنها صادرة عن نساء المفتش اسماعيل صديق ، وانهن أردن بها الشماتة بالخدو المخلوع والانتقام منه !

مغادرة (اسماعيل)
القاهرة

ولكن المسالين حملوها على أنها إنما كانت ابتهاجا بنبوء الخديو الجديدي عرش
أجداده، نهائيا .

وليت شعري : من يدري ماذا كانت الأفكار المتجولة فى رأس (اسماعيل) ،
بينما كان القطار يقطع المسافة بين العاصمتين المصريتين ، وتوارى عن أعين المسافرين
مئذنتا جامع القلعة المناطحتان السحاب ، وقباب مصر التاريخية ، وجبال الأهرام
الرائحة ؛ وبينما كانت تنفرد أمامها سهول الدلتا الخصبية ! هل اصطحبت تلك
الأفكار بأمل ؟ أم لم يحسر الأمل عينه على الوقوف إزاء اعتقاد (اسماعيل) ان تلك
إنما هى آخر مرة يرى أرض مصر المحبوبة ، ويجول بناظره فى آفاقها ؟

ولما بلغ القطار محطة الاسكندرية ، ركب (اسماعيل) ومن معه عربات مقفولة ،
وساروا الى الترسانة ، ومنها فى زوارق الى ظهر "المحروسة" ، وكانت فى انتظارهم ،
وكان ظهرها مكتظا بذوى المقامات الرفيعة ، وكبار الجاليات الغربية ، الآتين لتوديع
الخديو الأقر ، وداعا أخيرا ، اعترافا منهم بما كان (لاسماعيل) من المتزلة فى القلوب ،
بالرغم من كل المطاعن التى وجهها اليه أعداؤه .

فقابلهم (اسماعيل) جميعا بلطفه المعهود ، وأظهروا ، هم ، له من الاحترام والتبجيل
ما ذهب مباشرة الى فؤاده ، وأهاج العواطف فيه ؛ ولكنه تجلد . وبالرغم من ظهور
آثار الانفعالات النفسانية على وجهه ، قاوم عواطفه ، فقال لكل من مودعيه كلمة
لطيفة ، وعبارة شكر جميلة ، مصحوبتين بابتسامة صافية ؛ وصالح بصدقة كل من
كان قريبا منه .

غير أن موجة العواطف ما زالت تدفع بنفسها فى قلبه حتى خاف تفجرها علنا ؛
فاستأذن الحاضرين ودخل مخدعا فسيحا ، ليخفى مساورتها له ، ففارقه المودعون ؛

ولم تمض بعد ذلك نصف ساعة ، إلا ورفعت "المحروسة" مراسيها ، وأقبلت تمخر مبتعدة عن الشاطئ .

السير الى المنى

فأطلقت طابينة نابوليون (كوم الناضوره) ، والسفينة الانجليزية "ريو پرت" الراسية في الميناء مدافهما تحية للسافر ، واجلالا له : فكان ذلك آخر إكرام قدم له في مصر .

وما زالت "المحروسة" تبعد بين أزرقى البحر والسماء المنكسر عليهما ذهب الغروب المقرب حتى توارت عن الأنظار؛ ومع تواريتها ، غابت الشمس !
هكذا انتهى حكم (اسماعيل) على مصر .

فهل قصد أن يتحد غروبه مع مغيب الشمس ، أم هي الأقدار الغريبة التي دبرت ذلك ؟



والآن ، وقد فرغنا من سرد ترجمة هذا الرجل الفريد ، الى أن غادر القطر المصري مغادرة لم يعد بعدها اليه إلا مجحولا على أكف ملائكة الموت ، ربما حسن بنا أن نلقى نظرة على حياته التالية ، لتكون كلماتنا عنها ختاما لهذا الجزء من مؤلفنا . فنقول :

نبذة في تاريخ بقية
حياة (اسماعيل)

لما وصلت به "المحروسة" الى نابولي ، بقي مقبلا على ظهرها خمسة عشر يوما ، كأنه ، وهو يعتبرها جزءا من مصر ، وقطعة منها ، يعز عليه أن يفارقها ؛ ويود أن يطيل إقامته عليها ، ما استطاع الى ذلك سبيلا .

ولهذا الغرض عينه ، وقع في خلده أن يعدّها جزءا من أملاكه الشخصية ، ومتاعه الخاص ، ويبقيها في حوزته ، ليشم فيها أبدا رائحة الوطن البعيد . فبعث يطلبها

من الحكومة الخديوية؛ فأبته عليه؛ وأذنته، إن لم يعدها، أوقعت حمزا على مرتبه السنوى . فاضطر (اسماعيل) الى التخلّى عنها، وقلبه يتفطر مرارة .

فنزّل الى البر، وأقام في نزل بضعة أيام، ريثما يجهز له قصر الفاغوريتا بيوريتيشى، بضواحي نابولى، الذى وضعه الملك أمبرتو تحت تصرفه؛ ثم انتقل اليه بأزواجه وأولاده ونسائه وحاشيته .

ومع أن البلد من أجمل بقاع الأرض، والسماء الصافية تشبه سماء مصر اللازوردية، والخليج الزمردى المحيطة به الربى من أبدع المناظر البحرية، والجزيرة ربوع زاهرة ومناظر شائقة، ويتبرج عليها كلها جبل الفيزوئ المعقود على قمته تاج نار أبدى؛ ومع أن السكون، لا سيما فى كل مساء، يخيم بجلال على الطبيعة المحيطة بأسرها، فإن (اسماعيل) ، فى حينه الى الوطن المحبوب، لم يستمرئ شيئا من حلاوة الإقامة؛ وما قئ متقلبا بين روما وباريس ولندن وڤينا، عاملا على نيل أمنية الرجوع الى العرش المصرى الذى خلت منه رجله، لا سيما بعد أن أخذت الصعوبات تشتد حول شباب (توفيق) ابنه، واتضح له أن البلاد فى حاجة الى يد قوية تقود زمامها، وإلا ذهبت ضحية الدسائس وفريسة المطامع .

على أنه، بالرغم من بعض تعضيد وجده فى روما وباريس، فى بعض الدوائر التى كانت لا تزال تذكر حلاوة الأيام التى رأت نوبار ساعيا لنيل أرب لمولاه، لم يجد تشجيعا من الدوائر الرسمية : إما لأن النجم اذا أفل، مهمة، بات من المتعذر رجوعه الى سمت مجده الأول؛ وإما لأن أعداءه كانوا كثيرين وأقوياء، ولا يزال نفوذهم متفوقا عند أصحاب الأمر فى تلك العواصم .

وكانت أشد الدول صما إنجلترا، ولو أن (اسماعيل) ألغى من بعض أعضاء برلمانها وبعض رجال صحافتها ترحيبا وتعزيذا وشد أزر.

فلما سقط عراقي، واستولى الجيش البريطاني على قلعة صلاح الدين، أقبلت الدوائر الرسمية لتفاوض فيما يجب عمله؛ أيوضع القطر تحت حماية إنجلترا، ويبقى (توفيق) على عرشه في ظل سيوف البريطانيين — وهذا ما لم يكن ليرضى أوروبا، ولا الأحرار من الانجليز ولو أن ارسال الجيش البريطاني الى مصر، عقب ضرب الأسطول البريطاني الاسكندرية، كان من عمل الأحرار لا المحافظين — أم يعاد اسماعيل الى عرشه، تحت رقابة أوروبا الشديدة عليه !

فلولا أن الدائنين قاموا بيدون سخطهم على هذا الحل الأخير، ويمانون فيه، وينذرون بالويل والثبور اذا أخذ به، لكانت أوروبا، في الغالب، وافقت عليه، وأعادت (اسماعيل) الى وطنه وعرشه، لاسيما أنه أبدى وعدا صادقة، وعاهد عهودا أكيدة بأنه يسير كما تريد الدول أن تسيره، ويقبل بأي شرط يعن لها أن تشرطه عليه^(١).

وبالرغم من أنه قضى، بعد ذلك، سنين عديدة، وهو يجتهد اجتهدا عنيفا في تحويل تيار السخط عنه، أو تحويل تعضيد الحكومات عن مدائنيه، فانه لم يفلح، وما نال سوى نفور ابنه الخديو (توفيق) منه، وتكبه عن مساعدته أكثر من ذي قبل.

على أن كبار القوم، في البلاد الأوروبية، ما انفكوا مقبلين عليه، موالين له الصداقة القديمة طوال ما رأوا بصيص أمل في تحقيق مسعاه. فلما تأكدوا أن لا أمل،

(١) أنظر "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٩٣ و ٢٩٤

وأن خيبة مساعيه باتت لا دواء لها ، أداروا له ظهورهم ، ونسوا أنه هو الذى كان ، اذا ما نزلوا عليه ضيوفا بمصر ، وضع أرض مصر ونييلها وسماءها تحت خدمتهم ، ولم يشذ فى معاملة جمهور كبراء الغرب له إلا القليلون .

فلما زار لندن آخر مرة أناخ رحله فى نزل وضيع بأرلنجتن ستريت — يا للقلب الحدثان ! يا لغدر الأيام ! — وكذلك وقع له لما ذهب الى باريس وقيينا ، اللتين كانتا ترتجان طربا ، فى الماضى ، حينما تطأ قدماه أرضهما .

ألا ما أصدق ما قاله بيكن ، الفيلسوف الانجليزى ، حيث هتف : « من يقدر أن يرى أياما أسوأ من الأيام التى يراها امرؤ يتبع ، وهو حى ، جنازة شهرته ومجده ؟ ! » .

فنفض (اسماعيل) غبار قدميه فى وجه تلك العوامم المحودة ، وعاد الى قصر الفاقوريتا ، وليس له مقصد سوى تحسين معاشه مع الحكومة المصرية ، والذهاب بعد ذلك للاستراحة ، من عناء هذا العالم ، على ضفاف البسفور ، اذا ما صرح له السلطان بذلك .

فكلف ، وهو فى لندن المرة الأخيرة ، المستر مريوت المحامى العمومى ، بمقاضاة الحكومة المصرية ومطالبتها ببعض أملاك له ، أو ما يوازى قيمتها .

فاتى مريوت الى مصر ، ولما لم يجد من الخديو (محمد توفيق) معاكسة ما ، نجح بسهولة فى مهمته ، ونال ما أصبح (اسماعيل) معه مستقلا عن الأمير ابنه وحكومته المصرية ، الاستقلال كله .

فكافأ محاميه بما كان معتادا أن يكافئ من يخدمه باخلاص ، أى مكافأة ملك ، وأعطاه ٣٥ ألف جنيه أتعابا له .

ثم أقبل يلتبس من السلطان التصريح له بالذهاب الى قصره بأمر يكون ،
والاقامة فيه . فرأى (عبد الحميد) أن يجيب طلبه ، لا ليؤليه فضلا ولكن ليضعه
تحت يده .

ولم ينتبه (اسماعيل) الى عواقب الخطوة التي صمم عليها .
فما صرح السلطان له بالاقامة على ضفاف البسفور حتى أسرع الى سرايه بأمر يكون
سنة ١٨٨٨ قبالة سراى عمه عبد الحليم ، وظن أنه نال أكبر أمنيات قلبه .
ولكنه نسي ، أو ربما لم يكن يعلم ، أن (عبد الحميد) مولى تسوده الظنون .
وتملك الريب في الناس زمام أمره ؛ لأنه ، والحق يقال ، ما كان اختلط به ، ولا زار
الأسنانة منذ أن أغمضت عينا (عبد العزيز) .

فما حلت ركابه بقصره الفخيم ، إلا وأحاط به الجواسيس ، ولم يعودوا يفارقون
حركاته وسكاته ؛ وإنا ، وأيم الحق ، لا ندري لماذا ولا ماذا كان السلطان يخافه
من ضيفه الوحيد !

فشعر (اسماعيل) انه انما ورد في الحقيقة حبسا مذهباً ؛ ولولا ان الحياة في ديار
الاسلام كانت تحلوه ، ولو بضيق ، أكثر من الحياة في بلاد الغرب ، ولو بحرية
مطلقة ، لما تعزى على تركه نابولي وجمالها ودلالها ، وإبدالها بالبسفور ، حيث الليل
مملوء جرائم ، والنهار مملوء دسائس !

ولكنه أتى عليه يوم احتاج ، لعلاج صحته ، أن يذهب الى الاستحمام بمياه إمس .
فطلب من السلطان أن يأذن له بذلك ؛ فذكره (عبد الحميد) بأنه يوجد في الأناضول ،
على مسيرة بضع ساعات من الأسنانة ، بلد يقال له ”بروصا“ ، شهير بمياهه المعدنية ؛

وأنه هو ، (اسماعيل) عينه ، سبق له الذهاب اليه ، أيام أن كان خديو مصر ، والاستحمام فى مياهه ، وأنه فضلها فى ذلك العهد على حمامات أوروبا بأسرها !
فما وسع (اسماعيل) إلا العدول عن الذهاب الى إمس .

على أن كل المضايقة التى أحاطه بها (عبد الحميد) لم تمنعه من رغبة الخير لتركيا .
فما قفى فى جانب مصلحتها ، عاملا على ما فيه خيرها ، مظهرًا ميله اليها وعظفه عليها ،
الى آخر لحظة من حياته ؛ كأنه ، بعد أن ضاعت منه مصر ، وعز عليه الرجوع اليها ،
اتخذ أرض العثمانيين وطنًا ثانيًا له ، وتمثل بقول الشاعر :

بلادى وإن جارت على عزيزة * وأهل وإن ضنونا على كرام

على أن حياته السياسية كانت قد انتهت ، وبات لا يعيش إلا مع ذكر الماضى
وذكره .

وقد قابله فى قصره هناك حفيده (عباس الثانى) ، فى زيارته الأولى للأستانة ،
فسر (اسماعيل) به كثيرًا ، ويقال إنه التمس منه الاستئذان له بالعود الى مصر ، لأن
حنينه اليها بات لا يحتمل .

ولكن (عباس الثانى) لم يفعل : إما لعدم رغبة منه مبنية على تخوف من جدّه ،
وإما لسهو مبنى على عدم محبة له .

فاستمر (اسماعيل) فى منفاه حتى أوائل مارس سنة ١٨٩٥ ، إذ وافاه المنون بالأستانة
فى اليوم الثانى منه ، وله من العمر خمس وستون سنة .

فنقل رفاته الى مصر ، واحتفل بدفنه فى مسجد الرفاعى احتفالًا مهيبًا ، سار فيه
الخدّيو حفيده ، والأمراء أولاده ، وعموم كبار دولته .

وهناك هوراقد تحت أجنحة رحمة الله ، بجانب الأميرة تفيده هانم كبيرة أولاده ،
 زوجة منصور باشا يكن ، والأميرات زوجاته ، في تربة نفيسة ، يظلمها من على قبر
 (محمد علي) ، جده العظيم ، المشرف عليه من علياء القلعة ، كأنه يقول له : « ألا نم
 نوما هنيئا ، مرتاحا ، بعد كل العناء الذي ذقته في أيامك الأخيرة . نم ، يا بني ،
 في أرض مصر التي انما هي مدينة لك أكثر مما هي مدينة لي بأنها أصبحت في مقدمة
 أقطار الاسلام تمدنا وحضارة ! » .

قد كان شوقى الى مصر يؤرقنى * فالآن عدت وعادت مصر لى دارا
 « أبو الفتح كشاجم »

فصل أخير^(١)

وصف (اسماعيل)

أما وقد سبق لنا وصف (اسماعيل)، حينما ارتقى عرش أبيه، فلننظر ماذا فعلت به الأيام، ولنركيف كان حينما تخلى عن ذلك العرش .

أمست قامته، التى كانت دون الربعة، تظهر أقصر مما كانت بسبب السمن الذى تراكم عليها . بفعل مشية صاحبها كأنها متدرجة . وأعرض صدره وثقل ؛ واتخذت كتفاه وسعا هرقوليا ؛ ولكن عبء الهموم أحناهما قليلا . وما فتئت لحيته المقصوفة قصا قصيرا تستدير حول وجهه المستدير ؛ ولكن الفضة وخطت فيها الذهب ، والذهب عينه جعل يميل الى البرونز فيها وفى الشارب أيضا . والفم ما قئ ثابتا والشهوة عليه مقيمة . وتقاطيع الوجه ما فتئت منتظمة ؛ بالرغم من الأسارى التى خطتها يد السنين بقلم الشعجون . ولكن اللون اقم . والسكون كسا مجموع تلك التقاطيع بدل الحركة السابقة . أما عيناه فما فتئا على عادتهما القديمة من نصف غلق ، تارة ، ومن فتح إحداهما وأغماض الأخرى طورا ؛ وما انفكت العين المنقوسة تسطع سطوعا لا يطاق ، حينما يريد صاحبها استجلاء خوامض الصدور ، وتضىء كبرق وامض .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر تحت حكم اسماعيل" لمالك كون ، و"خديويون وباشاوات"

على أن عموم وجهه بات كصفحة مخطوطة بالمداد الحساس ، لا يظهر ، فلا يقرأ شئ عليها ، إلا اذا أبرزت الانفعالات الكتابة . مثل نابوليون الثالث تماما . لتشابه الرجلين في الصفات القوية والضعيفة المتحاربة معا فيهما ؛ ولو ان حزم (اسماعيل) وسرعة عزمه لم يكن لهما أثر عند نابوليون الثالث ، رجل التردد المستمر .

وأما الصوت ، فأسمى ضخما مملوءا ، يرك في السمع كأنه وقع الآلة المعروفة بالباريتون ؛ ويخرج الى المحادين معاني مكسوة بتعابير جميلة ، حتى متى كانت المعاني بسيطة وعادية . وما فقي الابتسام الساحر المتجلى على الشفتين بين حين وحين يزيد في لطف تلك التعبيرات .

غير أن من نظر بتمعن تحقيق الى وجه المتكلم ، وتأمل الخطوط المخطوطة على جبينه العريض وفه القوى ، الدالة على أهواء شديدة ، يضغط عليها بشدة متناهية ، حالمًا يتيقظ المتكلم الى ديب هموم الحكم في وسط الأفكار الخفيفة ، المعبر عنها بخفة كذلك ، كان لا يسعه إلا أن يحكم بأن الرجل غير سعيد .

ولكنه لم يكن يسهه أيضا إلا الاعجاب بلطف الأخلاق ورقة الشائل التي كان متعليا بها ، دوما ، بالرغم من قلة هنائه الداخلي ، والتي شهد بها كل من خدمه أو خالطه . وظهرت جليا في قلة الأحكام القاسية الصادرة في عهده .

فعلاوة على أنه لم يكن ليسمح أبدا لغمه أن يخرج قولاً بذيثا ، أو كلمة سافلة ، أو لفظا قبيحا ، فانه كان ظريف المعشر ، ميالا الى المزاح ، مكثرا منه ، في بعض الأحيان ؛ على أن مزاحه كان في منتهى الخفة واللطف ، لا يثقل على النفوس مطلقا .

من ذلك ان بعض قناصل الدول ألح عليه ، أياما متتابعة ، بأن يتفضل ويحضر على أحد رجال تبعيته بمهمة يستطيع الرجل أن يستخرج منها مكسبا — وكان المتداول على الألسنة ان امرأة ذلك الرجل جميلة ، وانها لا ترفض أن تكون شفيعة لدى أصحاب الأمر — فأجاب الخديو القنصل الى طلبه ، وعهد الى الرجل بتوريد ألفى زوج ثيران لجيشه ، قائلا للقنصل «لست أشك في أن صاحبك ذو خبرة في الحيوانات ذات القرون !» .

ومن ذلك انه كان قد وقع نفور بينه وبين أحد قناصل الدول ، واختصما . وكانت امرأة ذلك القنصل مغرمة بالمكاروني ، نهمة في أكله ، مقبلة عليه في الموائد بكيفية توجب الاشتزاز . فتداخل بين الخديو والقنصل صديق ، وما زال بهما حتى أصلح بينهما . فبعث (اسماعيل) لزوجة ذلك القنصل سوارا بدعيا ، ثمينا للغاية ، للدلالة على رجوع المياه بينه وبين زوجها الى مجاريها . فاستغرب الصديق عمله ، وسأله : «لم هذه الهدية الثمينة ؟» فأجاب (اسماعيل) : «ماذا تريد ؟ فانه كان لا بد منها ، وإلا فوليمة أولمها لها ، ويكون المكاروني من ضمن أصنافها ، لئلا يقال اننا لم نراع ذوق مدام القنصل ، على انى ياعزى ، أفضل الحرب على رؤية تلك المرأة وهى تأكل المكاروني^(١) !» .

ومن ذلك انه كان يكره المقابلات الرسمية في الأعياد ، لأن المحادثة فيها لم تكن تدور إلا على الطقس واختلافه بين مصر والاسكندرية . وكانت نفسه قد مجتهد كثيرا . فاتفق في السنة الأخيرة من ملكه ، وأيام ان كانت اضطرابات الداخلية في أشدها ، أن أنصلا أياه زائرا ، وبعد التحية المعتادة ، شرع يتكلم في مسألة الطقس :

(١) أنظر : "خديو يون وباشاوات" لمؤبرلى بل ص ١٣ و ١٤

وكان سياق الحديث العادى فى هذا الموضوع أن الاسكندرية رطبة ، وأما مصر بجافة . فقاطع الخديو عليه كلامه ، وقال له : « انى أدري تماما ، يا جناب القنصل ، ماذا تريد أن تقول لى . فأرجوك أن تقيّد فى مذكرة انى من الآن فصاعداً أعتبر مصر رطبة ، والاسكندرية جافة » . فوقف القنصل منذهلاً ؛ ولم يخرج من حضرته ، قال لزملائه : « أظن أن سموه أضاع ذاكرته^(١) » .

على أن ذاكرة (اسماعيل) كانت حديدية ، لا يمسح من لوحها شئ رسم عليه مرة . ولا أدل على ذلك من أن بعضهم ، فى سنة ١٨٧٥ ، حادثه ، يوماً ، فى شؤون ترعة السويس ؛ وذكر أموراً تتعلق بالخبايا القنالية ، خالفه (اسماعيل) فيها ؛ ولكى يثبت له أن قوله حق ومزاعم محادثه فى غير محلها ، ذكر له عشرين سطراً من مستند غير مهم كان قد قرأه منذ سنوات عديدة . فنقل الرجل الأسطر ، ولم عاد الى منزله راجعها ، فاذا بها كما قالها (اسماعيل) حرفاً بحرف^(٢) .

ومن لطيف معاشرته أنه كان يحمل محادثه ، سريعاً ، على التمتع براحتة كلها ، وعلى إزالة كل تهيب من نفسه . وكان يبذل جهده ليجلس مخاطبه أنه ثقل عليه فى الكلام ، أو أنه لم يفهمه غرضه .

فمن ذلك أنه دعى ذات يوم شاباً انجليزياً من عائلة رفيعة ، ولم يكن يحسن التكلم بالفرنساوية ، الى تناول طعام الغداء عنده . فأجهد الخديو نفسه إجهاداً كبيراً ليتتبع حديثه ويفقه معانيه — لأن الشاب كان يتكلم بالانجليزية — وأخذ

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لموريل بل ص ١٤ و ١٥

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ١٨

يساعده على التعبير عن أفكاره . فدار الحديث على رجل معروف لدى الخديو؛ فأراد الشاب أن يقول : « أن الرجل اعتاد كذا وكذا، وهذا يعبر عنه بالانجليزية بقولهم : « Il a contracté l' habit » فقال : « He has contracted the habit » أى « ضيق ثوبه » فقطب الخديو جبينه ، وأجهد فهمه ليدرك معنى تلك الجملة ، فلم يستطع . فقال : « نعم إنه كان يلبس دائماً ثوبا ضيقا ! » وغير موضوع حديثه . وذلك ليكلا يخرج مركز ضيفه ^(١) .

وكان فى عيادته يسحر بلطفه كل من وجد معه . وإذا شاء صير أكبر أعدائه أصدقاء له ما داموا فى حضرته . ولم يكن يجد صعوبة ما فى حملك على التنازل عن آرائك والانحياز الى آرائه ، ما دمت تكلمه . ولو أنك يجتهد الخروج من حضرته تعود الى صوابك وترى أنه مخطئ وأنت على حق .

فيروى ، من ذلك ، أن أحد القناصل كان اذا قابله أظهر اتفاقه معه على كل شئ؛ فاذا ما خلا الى نفسه وكتب الى دولته ، كتب ضده . وكان اذا ما عاتبه (اسماعيل) على ذلك ، اعترف بخطاه ، ووعدته أن يصححه فى رسالته التالية . ولكنه ، فى رسالته التالية ، كان بدلا من التصحيح ، يبالغ فى الطعن . فحمل عمله هذا (اسماعيل) على القول لأحد أصدقائه « انى رأيت الحق لمندهش من تصرف حضرة القنصل ، ولكنى لست أرى له دواء ، فانى لا أستطيع أن أجلس معه ، وهو يكتب رسائله » . قال ذلك وتبسم ، وكسر على عينه .

وكان يتدارك ، حالا ، أى خطأ يصدر منه فى المحادثة ، ويحوّله الى مصلحته . فن ذلك أنه قدم ، ذات يوم ، الى أحد كبار الكتاب ، هدية نقدية نفيسة ليحمّله

(١) أنظر: "خديويون وباشاوات" لمورلى بل ص ١٧

على الكتابة في فائدته . ولكنه ما كاد يفوه بالمقصود من تلك الهدية إلا وأدرك أن الرجل ليس ممن يشتركون بالمال ، فابتسم ، وختم العرض بقوله : « واني إنما أقول هذا لك لكي استمرئ ، ولو مرة واحدة في حياتي ، لذة الرقص ^(١) » .

ومن مميزاته أنه كان يدرك حالا أخلاق الناس ، ويعامل كل واحد المعاملة التي هي أحسن وقعا لديه . من ذلك أنه لما أراد إنشاء معامل سكر في مزارعه في الصعيد ، خاطب في الأمر بيوتا انجليزية وبيوتا فرنساوية . فأتاه وفد بريطاني ووفد فرنساوي ، فقابل كلا منهما على انفراد . أما الفرنسي ، فاستمتر الكلام معه أياما ، وانشرح رجاله من سعة اطلاع (اسماعيل) وإحاطته بكل دقائق الأمور ، وأدهشهم منه اعتناؤه ببحث ذات دقائق اقتراحاتهم ، اعتناء تاما . وأما الوفد الانجليزي ، وكان من منتسبته ، فانه تم الشغل معه ببضع ساعات . فقال رجاله : « هذا رجل أقطع للشغل يوجد على غير شاطئ » (الإرول) . فلما بلغ قولهم الى (اسماعيل) ، قال ، مفسرا : « ان بعض الناس يركب حصانا ، وبعضهم حمارا ، وآخر جملا ، ولكل منهم حركات خاصة به . على أن أحسن راكب من يركب كل هذه ركوبا جيدا ^(٢) » .

وكان كثير الشغل ، صبوراً عليه ، مهما كان شاقا ، ويجد فيه لذة عظيمة ، ولو أنه أثمر في النهاية على صحته .

ولم يكن يميل للابهة والعظمة إلا حينما كانت شؤون الملك تستدعيهما . فكان يخرج عادة الى التزهة لابسا اسطمبولية بسيطة وطربوشا أحمر ، وليس أمامه سوى نحسة خيالة بلباس لونه لون الشوكولاتة .

(١) أنظر : "خد يويون وباشاوات" لمورلي بل ص ٩

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ١٠ و ١١

وكان معظم حديثه بالفرنساوية . لأن معظم جلسائه كانوا أوروبين . ولأنه ، لسوء حظه وحظ بلاده ، ما فقى يميل اليهم ، ويضع ثقته فيهم ، بالرغم من أن الجديرين بها منهم كانوا أقل من أصابع اليد ، وأن معظمهم تسببوا له بأضرار بليغة ، كما سبق لنا القول .

ولو حسن جلسائه ، وأنعمت عليه الأقدار بوسط غير الوسط الذى شب فيه ، وأمناء خير من الذين أثمتمهم ، لصار فى رجولته مصير خير الرجال ، كما انه أصبح من أعظمهم ، لأنه كان أرضا جيدة ، لا تحتاج إلا الى فلاحة حكيمة ، وبذر طيب . ولكنه تعلم ، فى مبادئه ، كما قلنا فى غير هذا المكان ، ان القانون ارادته ، ولا يحدها إلا عقله . فأصبح لا يميز تماما أين ينتهى الخير ، وأين يبدأ الشر . فالرأى الذى يوافقه ، يقبله ، والرجل الذى يفيدده ، يشغله . فاذا أحس بأنه أصبح خطرا عليه داسه كما تداس عقرب . واذا صادق انسانا ، أخلص له الصداقة بقدر ما يخلصها ملك ، ولكنه اذا اضطرته مصلحته الى التخلى عن ذلك الصديق ، تخلى عنه وهو آسف ، كما يتخلى المرء عن كلب عزيز لديه أصبح مضايقا له فى حياته .

وكان ذا مقدرة واسعة ، جعلته يغير وجه القطر تغييرا كلياً . وما مرت أعوام حكمه الستة عشر ، على وادى النيل ، إلا وقد قطع هذا الوادى شوطا فى مضمار المدنية والرقى لم يقطع مثيله فى أربعة قرون سابقة . وتطورت مصر على عهده فى حياتها المادية والأدبية تطورا أصبح معه لا يعرفها من كان قد أتاها زائرا فى أيام سعيد . وقد بينا ذلك بيانا كافيا فى محله .

فلا غرابة ، والحالة هذه ، أن تكون منزلة ملكه فى تاريخنا بالقرن التاسع عشر ، منزلة الشمس فى سمت السماء ، وأن يبقى ذكره خالدا فى القلوب . ولا عجب

إذا استمرت كنيته عند المصريين أبا السباع بالرغم من كل المطاعن التي وجهت إليه ،
وبالرغم من الشدائد الحقيقية التي قاسوها في عهده . فالشدائد تزول كلما مرت عليها
الأيام . وأما أشجار الخير ، فإذا غرست بذورها ، مرة ، فإن مرور الأيام إنما يزيد لها
خصوبة وقوة وانتشارا . فتصبح ، بعد حين ، وإذا بظلمها الوارف قد انسدل على
نفس ذكرى تلك الشدائد ، وأخفاها .

الخاتمة

فالخير ، مهما قيل بالعكس ، أقوى من الشر ، والحياة ، ولئن كثرت الوفيات ،
وتعددت ، واشتدت أسباب الهلاك ، أقوى من الموت . ألا ترى أنها تغذى كيانها
من الفساد ذاته الذي يوجده الموت ، وتخرج من الظلمات النور .

تم المجلد الثاني

ملحق

مقتطفات من المراسلات العديدة
التي دارت بين الخديو (اسماعيل) ونوبار باشا
في أمر إنشاء المحاكم المختلطة

ملحق

كنت ، أسوة بمعظم الملأ من المؤرخين ، أعتقد أن معظم الفضل في انشاء المحاكم المختلطة يجب أن ينسب الى الوزير الكبير نوبار باشا ، وإلى حسن مساعيه .

ولكن صاحب الجلالة الملك (فؤاد الأول) — حفظه الله — تفضل وأكد لى أن نوبار باشا لم يعمل في ذلك إلا بإشارة (اسماعيل) وارشاده ؛ وأنه ، حتى في دقائق عمله ، لم يتكبد قيد شعرة عن السبيل الذى كانت ترسمه له تعليمات الحديو الفخيم . ولكى أكون على بينة من أن هذا التأيد قائم على أساس الاطلاع أكثر منه على رغبة جلالته في تعظيم ذكر أبيه — وهى رغبة ممدوحة تنم ببر جلالته بذكر والده — تفضل مولاى الملك وكلفنى بمطالعة المكاتبات التى دارت بين (اسماعيل) ونوبار في شأن انشاء المحاكم المختلطة — وهى مكاتبات لا تزال محفوظة في دفترخانة السراى الملكية — ، وقال لى : « انك لن تجد من كتب (اسماعيل) الى نوبار إلا صورا للبعض منها ، لأن تلك الكتب حفظها نوبار لديه . ولكلك تجد جميع المكاتبات المرسلة من نوبار الى والدى . فيمكك أن تفهم منها ما كان في الحقيقة عمل (اسماعيل) وما كان عمل نوبار . فاذا اقتنعت بصحة ما أقول ، أمكك أن تضيف الى كتابك ملحقا تثبت فيه ما يصل اليه اقتناعك ! » .

فصدعت بأمر جلالته — وأنا مبتهج ابتهاج النفس بميدان يفتح أمامها لتصل منه الى حقيقة تبغنيها — وأقبلت أقرأ تلك المكاتبات ، وأدرسها درسا دقيقا ، بالرغم من كثرة عددها — فانها نتناول مدة ما بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ وتكون

أربع ربط ضخمة مجلدة — وبالرغم من قلة وقت الفراغ لدى ، لاشتغالي — فوق قايى بمهام وظيفتى — بترجمة الكتاب الى اللغة الفرنسية ، وتقرير مصادره صفحة صفحة ، عملا ، أيضا ، بإشارة مولاى صاحب الجلالة ، الذى تفضل وقال لى إنه بدون ذلك لا يكتسب المؤلف قيمة علمية .

وأخذت أقل من تلك المكاتبات كل ما أراه شاهدا على صحة تأكيد مولاى ، حتى اذا فرغت منها ، قدمتها للقراء بصفتها الملحق المطلوب . وأنا واثق من أنهم ، بعد اطلاعهم عليها ، سيشاركونى فى اقتناعى بأن معظم الفضل فى انشاء المحاكم المختلطة يجب فى الحقيقة أن ينسب الى (اسماعيل) ؛ وأن الخديو الفخيم لجدير بأن توضع صورته فوق صورة نوبار فى القاعة الكبرى لمداولات محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ؛ وأن يوضع تمثاله فى مدخل كل من هذه الدور التى أنشأها للعدالة فى بلاده .



كتب نوبار بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك ، سكرتير (اسماعيل) الخالص : «انى احتفظ تماما بجميع حقوق سمو الخديو . فلمؤه متسع من الوقت دائما ، لى يشرفنى بما يرى من الأوامر فيما بعد . وقد كان من أهم أركان ما بنيت عليه دحضى لما لا يحسن الموافقة عليه فى تقرير المندوبية ما ورد فى كتاب سموه ، وأعنى به (انى لا أستطيع ادخال القاضى الأوروبى فى محاكم البلاد ، اذا كان فى غير استطاعتى أن أقدم لشعبى إبطال التجاوزات التى يتألم منها ، يجزء ادخال ذلك القاضى الأوروبى !) وأيضا : (انى لا أستطيع اخضاع شعبى لمحكمة مشكلة من أوروبيين ، طالما يرفض الأوروبيون الخضوع لهذه المحكمة) .

« أن جميع هذه المناقشات التي أقوم بها والتي سأعرض لها في المستقبل ، هنا ، الغرض منها تحديد مسائل المبادئ ، بحيث أن عمل المندوبية المطلوب انعقادها في الاسكندرية ينحصر في البرنامج الذي يرغب فيه سموه : أى في التقنين والاجراءات القضائية (المرافعات) انى أطلب أوامر سموه تفرافيا في شأن تشكيل المحكمة . هل يوافق سموه على التشكيل الذى اقترحته المندوبية ! أم يلزمنى أن أعمل على تعديله ؟ أرجو سموه أن يبت في الأمر ويبلغنى أوامره » .

فكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٦٨ ، عقب اطلاعه على التقرير الذى وضعته مندوبية باريس الأولى لما عرض عليها مشروع انشاء المحاكم المختلطة : « يمكننا ، بدون ضرر علينا ، أن نقبل تشكيل المحكمة بالكيفية التي تقترحها المندوبية . وأراني أطلع بكل انتباه التقرير الذى أرسل إلى بالبريد الانجليزى . وسأكتب لك لأبدي لك رأيي في أهم النقاط الدائر عليها البحث » .

وكتب نوبار بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٦٨ : « سيرى سموه انى لم أحنف عن المذكرة المؤرخة ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٧ التي حازت تصديقه . وقد أجلات تبليغ الحكومة الانجليزية بناء على برقية سموه التي قال لى فيها إنه ، مع موافقته على تشكيل المحكمة حسب اقتراح المندوبية ، سيبلغنى رأيه فيما يتعلق بباقي المشروع » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٦٨ : « لاني لما فضلت أن أبدي لك رأيي بعد اطلاعي على إجابتك على تقرير المندوبية ، قد اضطرت أن أؤجل ردى الى بريد ٢٩ الجارى . فالايضاحات التي أبديتها في إجابتك صحيحة ، ولو أنها لا تخلو من شئ من الشدة . فاذا أضفت اليها بعض الاعتبارات التي أنبأتني

بأن شارل دى لسبس عامل على تجهيزها ، فإن إجابتك ستكون تامة . وبما أنك تقول لى فى كتابك إن قرار المندوبية سبيعت الى الدول الأجنبية ، فهل تجد من مانع فى أن أمر باعطاء نسخ منه الى القناصل العامة قبل أن تصلهم عن طريق آخر ؟ لا سيما وأنهم طلبوا منى ذلك » .

وكتب نوبار فى تاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٨ ضمن كتاب ما يأتى : « أرجو سموه أن يبلغنى تعليقاته واعتراضاته وأوامره بالتلغراف » .

وفى ٥ فبراير سنة ١٨٦٨ أرسل الخديو التلغراف الآتى الى نوبار باشا : « زارنى الكولونيل ستانتن اليوم ، فأسرنى بأن الحكومة الروسية قبلت أن توفد عنها نائبا فى المندوبية الدولية حيثما ترغب مصر فى انعقادها . وعليه فإن لدينا الآن قبولين : قبول إنجلترا وقبول روسيا . وستكون النمسا كذلك ، لأننا نعلم أنها لم تكن تنتظر سوى قرار روسيا لتسير معها يدا بيد . وأما روسيا فقد أكد لى المسيودى لكس (قنصلها) رسميا أن حكومته عينته مندوبا لها فى حال اجتماع المندوبية فى القطر المصرى . ومن جهتى ، حيث أنى أرى أن من مصلحتنا إنعقاد المندوبية فى بلدنا ، فقد أصبحنا جميعا متفقين على هذا الأمر الهام » .

وكتب إيرام بك الى نوبار باشا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٦٨ : « ان سمو الخديو ، قبل قيامه الى مصر العليا ، كلفنى بأن أرسل لسعادتك المذكرة المرفقة طيه المحتررة بقلم المسيو شرينر عن ترتيب محاكمتنا . وقد أخبر سموه المسيو شرينر بأن هذه المذكرة سترسل اليكم قائلًا بأنكم أقرب الى تقدير ما فيها . فأرجوكم بعد الاطلاع على آراء المسيو شرينر وأفكاره أن تكتبوا عنها ما ترونه لسموه . وصلنى اليوم كتابكم المؤرخ ٢٨ يناير ، وبما

أننا اليوم في ٦ فبراير والخديو يقوم غدا صباحا الى المنيا، فلست أظن أن سموه يتمكن من إيجاد الوقت الكافي للردّ عليكم . فأخبركم بذلك لكي تكونوا على بينة من سبب تأخير أوامر سموه في شأن المسائل المختلفة التي تعرضونها عليه .

وفي ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ نقل نوبار في كتابه الى إيرام بك ما قاله للسيو أوتريه وهو : « ان سمو الخديو ، لدى أول مطالبة تقدّمها له القنصلية الفرنسية ، كان مصمما على أن يجيب أنه اقترح انشاء محاكم للبت في أمثال هذه المطالبات وان فرنسا لم تقبل . فبما أنه ، من وجهة العدالة ، ليس بتابع لأحد ، فلا يستطيع ، والحالة هذه ، أن يعير أى مطالبة تقدّم له شيئا من الاعتبار . فاذا لم يرق هذا في نظر المطالب ، فما عليه إلا أن يرفع أمره الى مجلس الأحكام » . وزاد على ذلك ما يأتي : « قلت للسيو أوتريه : أنظر ، يامولاي ، الى المركز الذي تضعوننا فيه ، والذي نصبح حتما فيه نحن وفرنسا : فان سمو الخديو مصمم على رأيه ، والبلاد كلها تعضده فيه » « أرجوك ، ياسيدى البك ، أن تبغنى أوامر سموه تلغرافيا . فاذا لم أنجح في مساعي ، فأى سير يلزمنى اتباعه ؟ ما هي أوامر سموه ؟ » .

وعاد في كتاب مؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٨٦٨ وكتب أيضا : « انى أطلب بالحاح أوامر سموه ، فيما يلزمنى عمله في حال عدم اذعان المسيو دى موستييه الى طلباتى » .

وكان نوبار قد أعلم (اسماعيل) في كتاب تال ان الحكومة الفرنسية قد تقبل المشروع اذا نالت بعض امتيازات نوهت بها . فأرسل (اسماعيل) برقية الى وزيره جاء فيها ما يأتي : « لا يلزم أن يتخذ قبول فرنسا بالمشروع شكل المساومة ، بل يلزم أن يتخذ القبول شكل اعتراف فرنسا بحق لنا لا يقبل أن يختلف عليه اثنان . واما

ان فرنسا تقبل بطلباتنا لهذا السبب أو ذاك ، فهذا أمر لا يهمنى : لأن المهم فى الأمر أن ندرك غرضنا . وأما الباقي فلست أعلق عليه أهمية ما ، على شرط أن يبقى مكتوما بيننا وسرياً . وهذا التكتّم ، ولو أنه فى مصلحتنا إلا أنه مرغوب فيه لمصلحة فرنسا أيضاً : فإن المسألة مسألة شرف لها ويهم شرفها أن لا ترى أنها ساومت على التسليم بحق عدل ومساواة . ومن المفهوم أنه يلزمك أن تعمل بحيث يكون الاتفاق مع دى لسبس بشأن نفاذ بيع الأطنان محرراً بمنتهى الفطنة : فتحفظ فيه جميع حقوق حكومتى حتى لا تتجملنا فى المستقبل مصاعب وإشكالات جديدة . فأوصيك بهذا الموضوع : فإنه فى منتهى الأهمية » .

وكتب نوبار باشا الى ايرام بك بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ : « انى سأسلم الى اللورد ليونز (سفير بريطانيا العظمى فى باريس) مذكرة تبين مطالب سمو الخديو نقطة ، نقطة ، بكل تفصيل وقد استلمت فى الوقت ذاته خطاب سموه الخاص بالسلوك الذى على أن أسلكه فيما اذا لم أستطع نيل اختصاص المحكمة الالزامى ! » .

وكتب فى ٣ مارس سنة ١٨٦٨ : « اذا تشبث اللورد ستانلى (وزير الخارجية البريطانية) بمعنى خطابه الأول ، وأبى أن يفصح عن رأيه قبل التثام مندوبية التحقيق بالاسكندرية ، فما الذى يلزم عمله ؟ ما هى أوامر سموه وقراراته ؟ وعلى فرض أن اللورد ستانلى يتشبث بعدم البت فى الأمر قبل التثام المندوبية التى أبدى رغبته فى أنها تلتئم بالاسكندرية ، فهل يلزم لحمل مستييه على الرضا بالتثام هذه المندوبية فى مصر ، هل يلزم قبول مايشير به تقرير مندوبية باريس ؟ انى أرجوك ياسيدى البك أن تبلغنى أوامر سمو الخديو فى هذا الشأن »

انى أرجو سموه التفضل بتبليغى أوامره فى شأن الطوارئ الاحتمالية التى تشرفت وعرضت بيانها عليه ! » .

وكتب فى ٨ مارس سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « تشرفت بكتابك المؤرخ ٢٧ فبراير الذى تبليغنى به أوامر سمو الخديو فيما يتعلق بالسير الذى يتعين على اتباعه فيما لو أبى المسيو دى موسستيه جعل المحكة إلزامية : فان سمو الخديو يرى أنه يلزمنا أن نطلب تفويض البت فى ذلك للمندوبية فى الاسكندرية » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ : « اطلعت على بريدك الرقم ٣ مارس . فيلزم العمل بحيث تقبل الحكومة الفرنسية التنازل المندوبية فى مصر بذات الشروط التى أقرتها روسيا وانجلترا . لأنه اذا لم تخول المندوبية حرية مطلقة فى العمل ، واذا حتمت الحكومة الفرنسية بقاءه داخل الدائرة التى رسمها تقرير مندوبية باريس بعمل الحكومة الفرنسية عينها ، فانا لن ندرک غرضنا وما ينالنا سوى العناء . ولكنه يخيّل الى أن انجلترا وروسيا قابلتان اجتماع المندوبية بالاسكندرية بدون ما أن يكون لها برنامج وضع سابقا ، ولست أرى أن لفرنسا حقا فى تختم شروط كهذه . وقد جرت محادثة بينى وبين المسيو شراينر (قنصل الاتحاد الألمانى الشمالى بالاسكندرية) فقال لى ما حملنى على الفهم بأن المذكرة التى وضعها فى تشكيل المحاكم وترتيبها لم تكن بنت أفكاره وآرائه الشخصية فقط ، بل إن حكومته تشاركه فيها » .

وكتب اليه فى ٢٩ مارس سنة ١٨٦٨ : « عزيزى نوبار : انى أرى بمزيد الأسف يا عزيزى نوبار أنه لم يعد لك ، إزاء عزم المسيو دى موسستيه النهائى ، سوى انتظار رد اللورد ستانلى لتتخذ عزمنا نهائيا . على أنه اذا طال الأمد على ورود هذا الرد ،

فلا يحسن بك أن تطيل مدة اقامتك في باريس . وعليه فاني آذن لك منذ الآن بالعمل بما تراه موافقا للناسبات والظروف . ولكن أليس من مصلحة حكومتنا أن نجهز حالا العناصر اللازمة لتكوين محكمتنا ، لا سيما وأنا مقتنعون تقريبا أن معظم الدول الغربية لا تكتفى بعدم المعارضة في ذلك لحسب ، بل تكون مسرورة باحالة النظر في قضايا رعاياها الى محاكمتنا . وعليه ، فانا نرحب بالذين يرغبون في الخضوع لقضاء محاكمتنا . وأنا اذا وجد من القناصل من لا يرغب في التسليم بهذا الترتيب القضائي الجديد ، فانا سنخول له الحق في الرجوع الى محاكم الأستانة كما هو المتبع حتى اليوم . وليس في ذلك من خروج عن دائرة حقوقنا انى أعطيك هذه التفصيلات بسرعة لتكون على بينة منها . فاذا وجدت أن آرائى تتفق مع مصلحة حكومتى فأقدم على تعيين الأشخاص اللازمين لتشكيل محاكمتنا تشكيلا لا تقا بها . ويمكن أن تختار القضاة في روسيا والبلجيك وسويسرا وفي البلاد الأوروبية الأخرى . ولكن اذا وجدت أن مشروعى لا يمكن ، لأى سبب من الأسباب ، تحقيقه فأفدنى في الحال وبين لى ما هى الموانع » .

وكتب نوبار بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « استلمت الآن البرقية المؤرخة ١٦ مارس التى تفضل سمو الخديو بارسأها الى . على أنى لم أنتظر ورودها لأقوم بالمساعى التى يأمرنى الخديو بها فى تلك البرقية . وبناء على الأوامر التى سبق لك إبلاغها لى منذ زمن قريب والتى رسمت لى الخطة الواجب اتباعها ، ذهبت الى المسيو دى موستييه » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار فى ١٠ ابريل سنة ١٨٦٨ : « وصلنى بريدك الرقم ٢٧ مارس . وقرأت بامعان كتابك المرسل الى اللورد ستانلى . فالمرجو أن يرّد عليك

الوزير الانجليزى بسرعة ردّا مرضيا . على أنه لو فرضنا وكان رد اللورد ستانلى فى غير مصلحتنا ، فيلزكم ، بالرغم من ذلك ، البقاء فى باريس لتطلب من الحكومة الانجليزية التثام المندوبية الدولية بالاسكندرية... .. نحن لا نخسر شيئا فى إلحاحنا بوجود التثام المندوبية : لأنه من المؤكد أن المندوبية ستقرر نظاما قضائيا ما . وهذا النظام لا يمكن إلا أن يكون أفضل من قضائنا الحالى . ففى حال إقدام اللورد ستانلى على تغيير قراره الأول ، وفيما لو أبى أن يرسل المندوب الانجليزى إلا بالشروط ذاتها التى تحتتمها فرنسا ، فانه يتعين قبول ذلك بدون اعتراض . أما شروط فرنسا فنحن نعرفها ، وستحتم على مندوبها بأن لا يخرج البتة من الدائرة التى رسمها تقرير مندوبية باريس . على أننا نزلونا — ولو مرغمين — على هذا القرار النهائى الذى قد يجمع عليه مؤسسيه وستانلى ، فانا قد نرى فى ذلك فائدة لنا : لأن المندوبية الدولية باجتماعها فى الاسكندرية قد تقرر حتما نظاما قضائيا على قواعد متينة ، ولا يمكن لقطرنا إلا أن يستفيد من ذلك فائدة كبيرة ... على أنى مع إبدائى لك رأيى فى هذا الموضوع الهام ومع اعطائى لك تعليماتى ، أرغب أن أقف منك على ما اذا كانت وجهة نظرك فى الموضوع مخالفة لرأى فيه . فاذا كانت كذلك ، فأرسل الى ملحوظاتك تليفرافيا .

وكتب نوبار فى ١٧ ابريل سنة ١٨٦٨ الى إيزابيل بك : « انك تدرك جيدا ، ياسيدى البيك ، انه اذا ما استتبت محاكمنا واشتغلت مدة أربع أو خمس سنوات ، فانها تصبح دائمة وقد قال لى الجنرال فليرى أن الامبراطور معتقد الآن أنى لا أعمل شيئا سوى تنفيذ أوامر مولاي وتحقيق أفكاره . وأضاف الى ذلك قوله : انه ، هو ، لا يستطيع أن ينتظر منى أن أشير أبدا على مولاي بقبول شرط أراه فى عرفت أنكر ما يستنكر من الأمور ، وأعنى به الشرط الذى ترغب فرنسا بمقتضاه

أن المصري في مصر يكون كل شئ سوى مصرى وقد قال لى
فلورى : (وأيم الحق : انى أرى انك لا تعمل شيئا بخفة رأى وأن هناك فى سياسة
الخدو وأفكاره خطة سير مخطوطة بحزم وتدبر تام)
ان الخديو لم يفتأ منذ خمس سنوات يقاتل قتالا شديدا لتسوية التركة السياسية
المنكوبة التى أخلفها له سلفاه . ولكنه قاتل ويقاتل بدون قاعدة يستطيع الركون
اليها . فهو كهلولان تحته أرض غير ثابتة ومضطرب فى الوقت عينه الى المهاجمة والدفاع
عن نفسه . أما الباب العالى فليس فى مركز كهذا . نعم إنه ضعيف ، ولكن القاعدة
التى يرتكن عليها ثابتة ؛ لأن تركيا حكومة معترف بها . نحن ننضم الى تركيا للطالبة
بمحقوقنا التى هى حقوق الباب العالى أيضا ، وسنخاطب السفارات ؛ وهى قد تعترف
بمحقوقنا وقد تنكرها علينا . على أنهم سواء أاختاروا الاعتراف أو الإنكار ، فانهم
مضطرون الى إجابة الباب العالى إجابة رسمية . فاذا كانت إجابتهم إيجابية فقد
كسبنا قضيتنا واسترد الخديو حقوقه . واذا كانت الإجابة سلبية فانا نقبل إذ ذاك
النتائج التى أقوتها المندوبية الباريسية . ولكنه يتقرر حينذاك أن مصر غير مقيدة
بالمعاهدات المبرمة مع الباب العالى .. وسيقرر ذلك بصفة الأمر الراهن ، رسميا .
وعليه فان الخديو باستناده ، من جهة ، على قناة السويس ، ومن الأخرى ، على ماليته
التى سيفرغ عن قريب من تنظيمها ، سيغتنم هذا التقرير الرسمى وسيعمل ، لدى
سنوح أول فرصة موافقة ، على قطع المسافات البعيدة . وانى أعرف سموه معرفة
كافية لأكون متأكدا من أنه موطن عزمه على السير الى أقصى ما يمكن من المخاطر
قبل أن يرضى بفقدان حق ، مافقى يسعى الى اكتسابه منذ زمن مديد

وإني أرجوك أن تقبل عني يدى سيدنا الجليل لأجل الفكرة البديعة التي جادت بها
قريحته « .

وكتب في ٢٨ ابريل سنة ١٨٦٨ من باريس الى ايرام بك : « لم يعد يهمنى
أ الانجليزهم المعارضون أم الفرنسيون ؟ ماذا تكرم سموا لخدو وبت في المسألة نهائيا
بالفكرة السعيدة التي جادت بها قريحته » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٦٩ من اللجنة في شأن عدم
الموافقة على أن تكون مباحث اللجنة الدولية بالاسكندرية على قاعدة تقرير المندوبية
الباريسية : « تفضل ، بدون أن تطلب مقابلة خصيصة لهذا الغرض ، وقدم
هذه الملاحظات الى الميسودى لاقاليت (وزير خارجية فرنسا الذى أخلف الميسو
دى موسنيه) من جهتي ، وقل له اني أثناء رحلتي لن أتأخر عن المطالبة بإلحاح أن
تحوّل المندوبية الدولية حق البت في الأمور وحق بحث المسألة بحثا جديدا ، بدون
أن تقبل أى عمل سابق إلا بصفة مستند يحسن درسه فقط . هذا كان أبدا رأى
الحكومة البريطانية ؛ وقد ذكره لى مرارا الكولونيل ستانتن : وهذا هو أيضا رأينا
الذى اجتهدنا في تغليبه على ما سواه » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٩ من باريس : « إن هذا
الفكر الذى أبداه الوزير وهذا التعبير الذى بدا منه موافقان تمام الموافقة لما قاله سموه
في كتابه القيم ٢١ أغسطس سنة ١٨٦٨ ؛ أى أنه يتعين على المندوبية الدولية أن
ترى ما هو صالح وناجم عن روح المعاهدات فتقرره على أنى أؤكد أن سموه
بكتابه المؤرخ ٢١ أغسطس المرسل من الأستانة ، قد أبلغ وحده المفاوضة الى
النجاح » .

وأرسل (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٨٦٩ البرقية الآتية : « اننا في مسألة المحاكم المختلطة ، لم ندخل للآن — كما تعلم جيدا — في مفاوضات مع أمريكا . على أنه يحسن أن نتلافى هذا . فاكذب لى عما اذا كنت توافق أن نتفاهم مباشرة ، في هذا الشأن ، مع سفير أمريكا في باريس ، لتعبرله عن رغبتنا في أن نرى الولايات المتحدة مشتركة في أشغال المندوبية الدولية التي ستلتئم في الاسكندرية » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٩ : « انى رددت على مسامع لاتور دوورنى — وقد كان أخلف المسيدى لافالت على الخارجية الفرنسية بعد دخول نابليون الثالث في الطور السياسى الذى عرف باسم "الامبراطورية الحرة" — الكلمات بنصها التي قالها لى الخديو ، وأعنى : (أرجو أن تبعث فرنسا الى المندوبية ، ليمثلها فيها ، رجلا تكون لديه غيرة على حسن سمعة فرنسا وعلى شرفها) » .

ثم مرت السنوات التي توقفت المفاوضات الحثيثة فيها بسبب الحرب السبعينية وما تلاها من تقلبات دولية ؛ وأتى عام ١٨٧٢ الذى أعيدت فيه تلك المفاوضات وأرسل الخديو (اسماعيل) نوبار باشا الى الأستانة للقيام بشؤونها .

فكتب نوبار باشا الى ايرام بك بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ أنه قال لأحد السفراء في الأستانة : « أما أنا فانى أصرح بأنى مقيد بأوامر صاحب السمو الخديو » .

وكتب الى دى لسبس بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ : « تأكد ، يا عزيزى دى لسبس ، انى في المسألة الجزائرية لا أعمل سوى اتباع أوامر الخديو . أما أنا فانى ، مبدئيا ، قد كنت أرضى بما خولت المحاكم من الاختصاص بالنظر في الجرح

المرتكبة ضدّ القضاة وضدّ الضباط القضائيين، وهم قائمون بشؤون وظائفهم. ولكنى اضطررت الى التنازل عن رأيي أمام ارادة الخديو؛ وهى ارادة أرانى مضطرا الى القول انها قائمة على قاعدة متينة من التعقل التام.» .

وكتب في ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢ من الأستانة الى ايرام بك : « انى أرجو سمو الخديو أن يتفضل ويلغنى أوامره وتعليماته بالدقة في هذا الموضوع الخطير» (موضوع اختصاص المحاكم الجديدة بالنظر في المواد الجزائية بعد مضي ١٨ شهرا على تأسيسها) .

وكتب في ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « أرجو أن الفكرة التى حوّلها سموه الى اقتراح استدلل جميع الصعاب . فانى أعتقد أنها توفق بين جميع المطالب وترضى جميع المصالح.» .

وكتب في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى ايرام بك : « ان سمو الخديو قد عمل بحكمة عمل سياسى حقيقى بأن حوّل الى اقتراح ما لم يكن فى فكرى سوى ايعاز الى دى لسبس . بجميع الفضل سيكون له ، وجميع الفائدة ستكون لحكومته . وأرجو أننا بموجب هذا الاقتراح سنكسب قضية الاصلاح ، وسنزيد اعتبارا فى نظر الحكومات . واعتبار الحكومات لنا قاعدة كل مستقبل سياسى فى اليوم الذى أفقد فيه الأمل فى النجاح ، سأفيد بذلك سموه لكى يرى رأيه ويشرفنى بأوامره وبما أنى اعتدت أن أعلم سموه بكل ما يحدث ، تلغرافيا ، فانى أرسل لك صور جميع البرقيات التى بعثت بها ، لكى يتمكن سموه بالاطلاع عليها من معرفة جميع دقائق الحال التى نحن فيها.» .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار باشا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أوصيك بأن لا تبدى رأيك لأحد فى الحل الذى عرفك به دى لسبس وأن لا ترد على دى لسبس قبل أن تعرض على تلغرافيا ذلك الحل مرفقا بملاحظاتك.» .

وكتب نوبار الى ايرام بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى سارسل بالتلغراف الى سموه كتاب دى لسبس والتعليقات المعطاة الى السفير الفرنساوى . وسموه يبلغنى أوامره . على أنى لن أبدى بتا فى شئ قبل أن تبلغنى هذه الأوامر » .

وكتب اليه بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « اذا خالفت اقتراحات السفير الفرنساوى اقتراحات سموه فانى سأخطر سموه بذلك حالا بالتلغراف ليتفضل على بأوامره ، وليعرفنى ما هو عزمه ، وماذا يريد أن يقرر » .

وكتب اليه بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « قد استلمت وفهمت برقيتى سمو الخديو الخاصتين بالسير الذى يلزمنى اتباعه اذا رفضت الدول انى لا أرى هناك سوى طريقة واحدة يصح الأخذ بها وهى : أن يخاطب القوم باللسان الذى أقره مولانا ، وأعنى به أن يقال للقناصل إن عموم الدعاوى بلا استثناء المقامة على الحكومة سترسل الى الأستانة بدون أن تدخل الحكومة المصرية فى المناقشة فى موضوعها . وأن نحتفظ بحقنا فى أن تقاضى شركة السويس أمام محاكمنا ولا نفثا مقررين بأن أول قضية ترفع على الشركة سيصدر فيها الحكم ولو غايبا من المحكمة المصرية ، وستقوم الادارة بتنفيذه فى الحال » .

وأرسل الخديو الى نوبار البرقية الآتية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أعربت ، مرة أخرى ، للكونوليل ستانتن عن عزمى على عدم تقرير المحاكم المدنية إلا اذا سلم مبدئيا بالاحتصاص الجزائى ، واذا خولت تلك المحاكم اختصاصا تاما كاملا بالنظر فى جميع الجنائيات والجنح التى تقترب فى حق القضاة والضباط القضائيين وهم فى أثناء تأديتهم وظائفهم » . وبعث اليه فى اليوم التالى بالكتاب الآتى : « وصلنى الآن

كتاب من دى لسبس جعلنى أشعر بارتياح الى حل قريب ممكن . ففرنسا ، بحسب نص هذا الكتاب ، تسلم بمبدأ الاختصاص القضائى الجزائى . وعليه فان أهم نقطة فى الموضوع باتت مكسوبة لنا . وليس هناك سوى تعديلين لمشروعنا : (الأول) ان فرنسا تطلب أن لا يطبق المبدأ إلا اذا نجح اختبار القضاء المدنى مدة خمس سنوات . فيمكننا القبول بأن تطبيق المبدأ سيعمل فى برهة من الزمن لا تزيد على خمس سنين : وبذلك نتمكن من تطبيقه حالما تظهر الضرورة لذلك ، ولو قبل انقضاء الخمس السنوات . هذا لا يغير مركزنا : لأن الدول يمكنها دائما ، حتى لو حدد المشروع مهلة الثمانية عشر شهرا ، أن تأتى فى بحر المدة وتقول ان الاختبار لم يكن كافيا وتطالب بتمدد الأجل لأى سبب من الأسباب ؛ (الثانى) ان المحاكم المدنية يمكنها فى الأثناء أن تقوم بتنفيذ أحكامها . ولها ، بهذه المناسبة ، أن تحكم فى الجنح المرتكبة ضدّ القضاة ، على أن تكون مرتكبة والجلسات معقودة . فنحن لا نستطيع قبول هذا القصر : لأننا لا نستطيع أن نأخذ على أنفسنا مسئولية تنفيذ الأحكام ، ان لم نكن قابضين فى أيدينا على حق المحاكمة فى جميع الجنح والجنائيات التى قد ترتكب خارج الجلسة ضدّ القضاة بسبب حكم يصدر عنه ، أو ضدّ الضباط القضائيين المكلفين بتنفيذ الأحكام . ومع ذلك بجميع السفراء قد سلموا لك بهذا المبدأ وأعتقد أنه فى استطاعتك اقناع السفير الفرنساوى بضرورة جعل اختصاص محاكمنا شاملا لهذا الموضوع ، وحمله على قبول تحرير نص لا يترك مجالا للشك والريب فى حقوقنا . وانى سأتكلم فى هذا المعنى مع القناصل الانجليزى والفرنساوى والايطالى لكى يكتبوا لحكوماتهم ؛ وسأقنعهم فوق ذلك بأنه سيتعذر علينا بدون هذا تنفيذ الأحكام واقامة صروح عدالة محترمة كما هى الحال فى باقى البلاد . وبما أن هذا الموضوع هو الجزء

الحيوى فى أمر انشاء المحاكم، وإن كل جدال مخالف إن هو إلا سفسطة ارادة سيئة،
فانى مقتنع ان الحكومات ستستحسن عملنا . وسأرسل برقية مفصلة الى دى لسبس
أقيم فيها الأدلة على جميع النقط المطلوبة، لكى يؤثر من جهته على حكومته .

وكتب نوبار فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى إيرام بك ضمن كتاب طويل ماأتى :
« وقد أيدت براهينى بقراءة الكتاب المرسل من الحديدو وبتهديد أبديته بقفل محكمة
التجارة وكان وقع هذا التهديد كبيراً جداً على السفير الانجليزى .
ولكنه لم يبرق به لحكومته لأنه لا يعتقد أن سمو الحديدو يلجأ الى هذا الاجراء، لا لأن
الوسيلة خطيرة؛ ولكن لأن الحال التى قد تنشأ عن ذلك لا تتفق مع عظمة الأفكار
التي يتغذى بها سموه فى مصلحة بلاده ! » .

وأرسل (اسماعيل) الى نوبار فى أول أكتوبر سنة ١٨٧٢ الكتابة الآتية : « انى
قد أحطت متولى أعمال القنصلية الفرنسية العامة علماً بعزمى على قفل محكمة التجارة،
وهو سيكتب عن ذلك لحكومته . ولكنى لم أستطع إبلاغ هذا العزم عينه الى قنصل
البحر العام : لأنه كان قد سافر لما أتت رسالتك . ولكنى سأراه بعد ثلاثة أيام
أو أربعة . فأكله فى هذا الشأن .

قد تكلمت مع الميسور رومان عن التضييقات التي ترغب الحكومة الفرنسية
فى ادخالها على أمر اختصاص محاكمنا فيما يتعلق بالجنح والجنايات المرتكبة ضدّ القضاة
والضباط القضائيين، وصرحت له بأنى لا أستطيع قبولها ولا التسليم بها، وقد وافقنى
على فكرى بأننا لا يمكننا أن نلجأ على أنفسنا مهلة خمس سنوات بصفة مدّة اختبارية؛
وهو يرى مثلى أن الأوفق عدم تحديد مهلة، والاكتفاء بالقول فقط بأن المحاكم الجديدة

ستخول حق النظر في الأمور الجزائية في بحر مدّة لا تزيد على خمس سنوات: وهو ما قلته لك في إحدى رسائل السابقة . فان ذلك قد يمكن من تحويلها الحق المذكور حالما تظهر المضارّ الناجمة عن عدم تحويلها إياه ضرورة المبادرة الى جعل اختصاصها شاملا المواد الجزائية أيضا . وحالما يجعل حسن سير محاكمنا الضمانات المعطاة منا أكيدة، والمسيو روستان سيكتب الى حكومته في هذا المعنى على هذين الموضوعين ... وصلني التقرير الايطالى على مجمل المسألة وقد أمرت بترجمته . ولكن بما أنه عمل طويل فاني لا أقدر أن أرسله لك مع هذا البريد . على أنك ستستلمه بالبريد القادم على الباخرة "مصر" المسافرة الى الأستانة » .

وكتب نوبار في أوّل أكتوبر من الأستانة الى إيرام بك : «ان المفاوضات بين يدي سمّو الخديو، وهي ليست هنا . فهناك طور أوّل وهو طور البيان اذا أمكنني استعمال هذا التعبير . فسمّوه هو الذى بين المسألة للسفراء وفي الاجتماعات . وأما أنا فاني إنما قمت بتحرير وتقديم أفكار سمّوه كتابة قد كان أماننا عمل تحضيرى لدى الدول . وهذا العمل قد قام به سمّو الخديو مباشرة لدى الحكومة الايطالية بمكاتباته المرسلة الى ملك إيطاليا ، وبتأثيره على القناصل وقام به بواسطتى بتأثيره على السفراء ومن المؤكد أن الفضل في رضا إيطاليا بالمشروع للخديو وحده، ولعمله الحكيم وفي هذه الأثناء وردت برقية مولانا الأولى فقطعت جبهة قول كل خطيب . أى أن البت الذى أبداه سمّوه وضع حدّا ونهاية لكل نوع من أنواع التخريصات والتخمينات فيما عسى يكون السلوك في المستقبل وقد أطلعت السير هنرى إلّيْت (سفير بريطانيا العظمى في الأستانة) على جميع مضمون برقية سمّوه بحيث أن البرقية والكتاب لم يقعا على خبزي كريدة فحسب ،

بل كبرني أيضا وكبرني من أنخر الأنواع وقلت لإليت إنه ليس في استطاعتي البتة أن أعدل لإرادة سموه وقد أطلعت على "زادى" أى برقية الخديو وكتابه ، باقى السفراء . فىرى سموه من ذلك إنى أبدأ فى كل حين وبسعة الى البراهين التى تفضل بوضعها تحت تصرفى . حتى لقد حفظت كتابه وبريقته على ظهر قلبى وأستطيع تلاوتهما كما يتلو تلميذ مجتهد أمثلة غيا . » .

وبعث نوبار الى ايرام من الأستانة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية : « قد أطلعت حينئذ لربولانى (سفير ايطاليا لدى الباب العالى) على نص برقية سمو الخديو الرقيمة ؛ الجارى التى تمهد كل صعوبة ؛ وقلت له إنى سأعرض الأمر على سموه وعدت ، من جديد ، وأدلت للكونت دى فوجييه (السفير الفرنساوى) مضمون برقية الخديو . »

وكتب فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى ايرام بك ، ضمن خطاب ، العبارات الآتية : «إن هناك بعض تفاصيل قليلة الأهمية يمكننى بدون ضرر أن آخذ على نفسى البت فيها . ولكنه قد تتجهم مسائل لا يقدر إلا سمو الخديو على تقديرها كما يجب وعلى الحكم فيها . » وكتب له فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ : « الشئ الوحيد الخطير كان أمر المحلفين . فقلت لربولانى : أنى لا أستطيع الفصل فيه مطلقا ، وأنه يتحتم على البتة الرجوع الى الخديو لأستمد أوامره . أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى فأنى مضطر أيضا الى عرضها على سموه . على أنى أعرف مقدما ماهو رأيه فيها . » .

وأرسل الخديو فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الرسالة الآتية الى نوبار : «انى موافق تمام الموافقة على ردك على السفير الفرنساوى . فلست أستطيع أن أتعدى الاقتراح

الأخير الذى أبديته . وقد أصبت تمام الاصابة لما قلت إن طريقة التراضى الوحيدة هى الامتناع عن تعيين قضاة وضباط قضائيين من الفرنسيين . فانت بقولك هذا للسفير قد سبقت اليه فكرى . أنا أبديت الاقتراح الأخير للدلالة على رغبتي فى الوصول الى تسهيل نتيجة يقبل بها الانصاف . ففرنسا برفضها إياه تظهر لى ان المصاعب التى تختلفها إن هى الا وسائل خفية لمنع إنشاء المحاكم الجديدة . فلا سبيل لها الى التشكى إذا من أن معاملتنا لها تختلف عما تعامل به باقى الدول ، التى بدلا من أن تبدى لنا تعنتا فى منعنا عن تقديم القطر فى معارج الرقى والنجاح ، تبدو لنا ، بالعكس ، رغبة فى مساعدتنا فى هذا الطريق . لأنها تعترف بأننا انما نعمل فى مصلحة الأوربيين بقدر مانعمل فى مصلحة الأهلىن » .

وكتب نوبار الى إیرام فى ١٣ أكتوبر من الأستانة : « قد وجدت كلام الخديو من الصواب والثبات والحزم والاعتدال ما جعلنى أطلع السير إلیت على كتاب سموه برمته . والسير إلیت موافق جدا عليه ومعجب به » .

وأرسل الخديو فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى نوبار البرقية الآتية : « ردّا على رسالتك لا أستطيع سوى تأكيد ما سبق أن قلته لك أى إنه لا يمكننى مطلقا أن أبدى قل تسامح جديد . لأن طلباتى ضرورية ضرورة قصوى لحسن سير المحاكم وانتظامها ولضمانه نفاذ الأحكام . إلى أفضل الرجوع الى تنفيذ المعاهدات تنفيذا دقيقا والغاء محكمة التجارة ولا القبول بإنشاء المحاكم على حال لا تضمن لها الحيوية ، وتجعلنا مسئولين عن نفاذ الأحكام بدون ما أن يكون لدينا وسائل تنفيذها . فكل تسامح جديد محال بالمره . وإنى أصرح لك أن تطلع على برقيتى هذه سفير الروسيا . لأنها تعبر عن عزى الذى لن يتحول » .

وكتب نوبار الى ايرام في ٢٣ أكتوبر ضمن كتاب أرسله له من الأستانة العبارة الآتية : « وبالاختصار فإن سمو الخديو يقدر أن يرى أن الأوامر التي يصدرها الى تنفيذ بكل دقة » .

وكتب اليه في اليوم التالي : « وصلني برقيات الخديو المتعددة . فتقديراته فيما يتعلق بالتفصيلات والمبادئ في منتهى الصواب . واني لسعيد أني اشتغلت في معناها ! » .

وكتب نوبار في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى المسيو لودلف (سفير النمسا لدى الباب العالي) : « وصلني منذ ثلاثة أيام برقية من لدن سمو الخديو ردًا على بعض ملحوظات أبداهها لي الجنرال اجناتيف من قبل حكومته . وأمرني سموه بأن أطلع الجنرال على تلك البرقية . فتركت له صورة منها . على أنك ، يا صاحب السعادة ، لا تستطيع أن تعتقد مقدار الشعور المؤلم الذي يشعر به سموه ، إذ يرى حكومتك لاتضحى ، لاعتبارات لاحق له في تقديرها ، تقدم مصر التجاري ورقيا ، فقط ، بل مصالح النمسا التجارية ذاتها التي تربطها ببلادنا . فسموه يرجوك بنوع خاص ، ومن باب الصداقة ، التفضل باعتبار الحال التي لا تطاق الناجمة لمصر عن عدم وجود عدالة منظمة فيها » .

وفي تاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ أرسل الخديو الى نوبار الرسالة الآتية : « قد أعدت البارحة مطالعة مذكرة الحكومة الألمانية وقابلت اليوم المسيو حاسمند (قنصل ألمانيا العام في مصر) . فهذه المذكرة وكلام قنصل ألمانيا يتفقان بسهولة ، على ما يميل الى ، مع نصوص الاقتراح الذي بدا لي الفكر في برقيتي المرسلة لك أول من أمس أن أجعلك تقدمه الى المؤتمر المزمع انعقاده فقابل السفير الألماني

وقل له انا نعمل لرأى حكومته أكبر حساب ، ولكنه يلزمه أن يفهم بسهولة بأننا لا نتقدم البتة بتسليمنا بطلباتها : لأن كل دولة اذ ذاك نتقدم اليها ، الواحدة بعد الأخرى ، مطالبة بتسامحات جديدة . بين أنه لو استطاع الوصول الى اتفاق مع باقى الدول على رأى الحكومة الألمانية ، فان هذا الاقتراح سيصبح حلا نكون سعداء جدًا بقبوله» .

وفى أول نوفمبر سنة ١٨٧٢ أجاب نوبار على برقية أرسلها له الخديو بتاريخ ٢٩ أكتوبر بما يأتى : « قد استلمت برقية الخديو المؤرخة ٢٩ أكتوبر وفهمت مضمونها . فسموه مع الحق تماما فيما يتعلق بضرورة البت هنا فى مسائل المبادئ الخاصة بالجنح المرتكبة ضدّ القضاة والضباط القضائيين وضدّ تنفيذ الأحكام » .

وأرسل (اسماعيل) فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية الى نوبار : «انى أرى الاقتراح الألمانى متفقا مع آرائى تمام الاتفاق . فيلزمنا إذا العمل على الاتفاق مع ألمانيا ، فنفوز بذلك بموافقة ايطاليا وألمانيا . وتأكد أن النمسا ستتبع ألمانيا وتوافق هى أيضا . ألا تعتقد أن موافقة هذه الدول لا تجلب موافقة غيرها ؟ على أى الأحوال . لو فرضنا أنه لن يكون لدينا إلا هذه الدول فانا سنتفق معها على طريقة سير خاصة . وهى تمثل فى الحقيقة أكثر من نصف الحالية التابعة للقنصليات » .

وبمطالعة رسائل نوبار باشا و برقياته الى ايرام بك فى بحر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٢ نرى أنه يطلع الخديو يوميا على سير مفاوضاته مع السفراء وعلى ما تصل اليه هذه المفاوضات من نتائج . فما من كبيرة ولا من صغيرة إلا ويطلب فيها رأى الخديو وأوامره .

ففى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٢ كتب الى ايرام بك ما يأتى ضمن رسالة طويلة حرّرها ، عقب مفاوضات ممّلة مع السفراء : « أراى مضطرا أن أصارحك ، يا صديقى ، بأنى متعب ، منهوك ، والشعور الوحيد الذى يقوّينى هو شعور الغضب والانفعال من فقدان الكفاءة فى الرجال ، ومن سوء نية فرنسا الظاهر ، ومن عبادة بعض الحكومات الأخرى وضيق فكرها . انى ، على قدر ما استطعت ، كسوت البيان المرسل منى الى سمو الخديو عن الاجتماع الذى حصل ، كساء يمكن الخديو من تفهم الحال فيحكم فيما يجب أن يزودنى به من أوامر وتعليات » .

وكتب له فى اليوم التالى : « ومع ذلك فان سموه بفكره الصائب المعروف سيقدر ما أتشرف بعرضه على سموه تقديرا حقا انى أتجاسر على تهنئة سموه لأنّ بتنا عند نهاية متاعبنا . ولسموه ، لما يفرغ منها ، أن يتمثل بقول التوراة : (لقد أنقذت مصر وشعى من دار العبودية !) » .

وكتب له فى اليوم عينه : « إن سموه سيرى وسيحكم وسيبرق لى أوامره ، فامتثل لها تمام الامتثال . وأنا فى انتظارها » .

وكتب له فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أكون سعيدا يا سيدى البيك العزيز فى معرفة ما هى آراء سمو الخديو فى جميع هذه الأمور » .

وفى اليوم التالى كتب له أيضا : « انى أرجو فقط سمو الخديو أن يبرق لى أوامره وآراءه فى مسألة تشكيل هيئة المحلفين ، لأسير بمقتضاها » .

وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ، ذكر ما يأتى فى كتاب الى ايرام بك : « أما فيما يتعلق بإليت فانه موافق تمام الموافقة على كلام سمو مولانا . وانى ، من جهتى أقدم

لسموه أخلص عبارات تنبأ على هذا الكلام الذى جمع بين أكبر صفات الحزم وأكبر صفات الاعتدال» .

وفى اليوم عينه كتب له ما يأتى : « وفوق ذلك فان هذا الكتاب الوارد من سموه يشمل آراء هذا مبلغها من الصواب ، وأفكارا سياسية واعتبارات هذا مبلغها من سموه انى وضعته فى جيبى بصفة زاد لقريحتى . وكلما يدور الحديث على مواضيع عامة مع السفراء ، أخرجه وأقرأ منه تارة شذرة وطورا أخرى . فينتهى الأمر انى أطلعهم على مضمونه بدون قصد سابق أو تعمد خاص . ويمكننى التأكيد بأن آراء سموه الادارية وحكمته مقادرة التقدير الذى هى جدرة به . فترانى سعيدا لذلك ومغتبطا تمام السعادة والاعتباط ، ومفائرا بسموه . وانى أرجوك ياسيدى البك أن تعبر عن احساساتى هذه لسمو مولانا الجليل » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ بخصوص الكتاب المرسل من النجاشى (يوحنا قاصبة) الى ملوك أوروبا يشكو لهم فيه من تعديت أمير مصر المسلم عليه ، هو المسيحى ، ما يأتى : « ان الجواب الذى أشار أجناتيف على حكومته بارساله الى قاصبة على ذلك المنشور لمطرب بروحه الملحة وصوابه الفائق : فالحكومة الروسية اذا سألتها باقى الحكومات عن رأيها فى الموضوع ستجيب «انها تفضل أميرا مسلما يقيم للعدالة صرحا شاهقا فى بلاده على أمير مسيحى يشمل بالأجسام ويقطع الرؤوس كلما بدا له هوى ! » .

وفى ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ أيضا كتب نوبار الى ايرام : «إذا كل ماتقع جنائية أو جنحة ضد قاض أو ضابط قضائى أو ضد نفاذ حكم ، يقوم النائب العمومى عن

الجناب الخديوى بالتحقيق، ثم يطلع القنصل على ملف الأوراق، طبقا لما أمرنى به سمو الخديو وهو فى الأستانة » .

وكتب نوبار باشا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ الى الميسو سيمس (سفير اليونان لدى الباب العالى) والى جميع سفراء الدول بالأستانة تحريرا جاء فيه ما يأتى : «ان سعادتك ترى ان جميع مندوبى السفارات فى الاجتماعات التى تمت وصلوا الى نتائج واحدة . وأنا، عملا بأوامر سمو الخديو، أسرع الى قبولها » .

وفى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٣ كتب الى ايرام بك : «ان الغرض الذى يرمى اليه فوجييه وبربولانى وغيرهما هو أن يتعهد الخديو للدول فى مسألة تعيين القضاة تعهدا يؤخذ عليه حجة . فاجبتهم بأن الخديو يتعهد لبلادهم وللتقاضين : لأن ذلك حقه ولأنه يحسن لديه أن يبدى هذا التعهد . ولكنه لن يتعهد بشئ ما مطلقا للدول » .

وكتب فى اليوم عينه رسالة جاء فيها : «انى أجبت السفير الفرنساوى بأنى أؤل كل شئ أسف أسفا لامتزيد عليه لرؤيتى الحكومة الفرنساوية يمثلها رجال الوزارة بكيفية سخيصة الى هذا الحد . (وكان هؤلاء الرجال قد أبدوا مخاوفهم من أن تنفيذ الأحكام قد يصطدم بجرمة دور الحريم فلا يستطيع المحضر القيام بمهمته » .

وفى ٢٨ فبراير كتب الى ايرام ما يأتى : «انى فهمت تمام الفهم أفكار سمو الخديو . وساقوم بنفاذها بكل دقة » .

وأرسل الخديو فى ٣ مارس سنة ١٨٧٣ الى نوبار بريقة يقول له : «وصلتنى برقيتك . فلا تبد أى تنفاح فى شأن تدخل الدول فى أمر اختيار القضاة — فان هذا التدخل لو سلمنا به، ينشئ لنا حالا أسوأ من الأولى » .

وأرسل اليه في ٥ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية : « وصلتنى برقيتك المشتملة على ملخص كتاب سفير فرنسا : ففيا يتعلق بالموضوع الأول فان طلب الحكومة الفرنسية لا محل له إزاء الضمانات المقدمة منا . وفيما يختص بالموضوع الثانى ، فلا تمنح شيئاً غير ما أتى فى الكتاب الذى حررته لتعترف مقاصدى » .

وأرسل اليه فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٣ الرسالة الآتية : « وصلتنى برقيتك المشتملة على أهم ما جاء فى كتاب الجنرال اجناتيف . انى أجد هذا الكتاب ميكافليا^(١) جداً . ولكنى مع ذلك أرى أننا نستطيع الاستفادة منه بأن ترد عليه بكتاب فى معنى ما يأتى أدناه . وأترك أمر التوسع فيه اليك تماما . (انى أشكرك على الكتاب الذى أرسلته الى والذى تعرفنى فيه بأنك عرضت على حكومتك مجموع مشروع الاصلاح للتصديق عليه . انى سعيد بأن أرى أنك توافق على هذا المشروع الذى لا اعتراض لك عليه . ولست أشك فى أنك ستحمل حكومة جلالة الامبراطور على مشاطرتك رأيك فيه . فلرغبى فى اجتناب كل سوء تفاهم ، أكون ممنونا بلحنا بك اذا تفضلت وأعلمتنى ما اذا كنت فهمت جيداً معنى كتابك حتى أتمكن من أن أبرق لسمو الخديو موافقتك على المشروع بعد تأييد من حكومتك . وانى متأكد أن المخاوف التى نجمت عن الاقتراحات المعربة ستلاشى حالا . وأشكرك على التمنيات التى تبديها فى أن مدّة الاختيار تبدى بجلاء مزايى الاصلاح وفوائده للجميع !) . « هذا الكتاب يجب أن يحتر بحيث أنه

(١) نسبة لميكافلى الكاتب الايطالى الشهير مؤلف كتاب " الامير " الذى ين فيه كيف يجب أن يكون دهاء من ول الحكم . فاشتقت الآداب الغريبة من اسمه نعتا لوصف . كل ما ينطوى على دهاء كبير .

يوجب ردًا . لأنه سيتعذر على الجنرال أن يجيب اجابة سلبية فتى أجاب بالإيجاب حصلنا على موافقة ممثلي ايطاليا وألمانيا وروسيا» .

وفي ١٥ مارس سنة ١٨٧٣ كتب نوبار باشا الى ايرام بك : « اذا وافق سمو الخديو على ردّي على كتاب فوجييه ، فاني أرجوه أن يعرفني ذلك على لسان البرق ، واذا لم يوافق فاني أرجوه أن يمدني بأوامره» .

وعاد الخديو فارسل في ١٦ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية الى نوبار: « استلمت برقيتك الرقيمة ١٥ الجاري . ان شريف باشا بكتابه المرسل الى قنصل ايطاليا يقول له ان الحكومة الايطالية كانت ، منذ سنتين ، أبدت ارتياحها الى الكتاب المحرّر منك الى المسيو دي مرتينو بخصوص اختيار القضاة . وان سمو الخديو لا يفهم الالحاحات الجديدة التي توجه اليه اليوم ، ولا يقدر أن يقبل كتاب السفير الايطالي لدى الباب العالي لأنه كتاب لا يتفق مع كرامة سموه واستقلال حكومته» .

وعاد في ١٩ مارس سنة ١٨٧٣ وأرسل برقية يقول له فيها : « اني أشاطرك تماما رأيك في ضرورة عدم اجتماع السفراء إلا اذا كان لجميع ممثلي الدول السلطة اللازمة للبت في المسائل معك وللاتفاق ، اذا اقتضت الحال ، على الاختلافات في تفاصيلها . فاذا خولوا هذه السلطة كان للاجتماع معنى . وإلا فانه لن ينجم عنه إلا مضار ربما كان أهمها الرجوع في حلول قزرتها مندوبية الوكلاء . انا اليوم لدينا قاعدة مكتسبة لنا الحق بالارتكاز عليها في أن نطلب ردًا صريحًا ايجابيا أو سلبيا . بين أنه في اجتماع لا يكون الغرض منه محددًا تمام التحديد قد ننجم مسائل جديدة تؤجل الحل النهائي بدلا من تقديمه . وقد يمكن أن يستخدم ذلك الاجتماع لابطال كل عمل مندوبية

الوكلاء . هذا هو رأيي . ولكك ، لكونك في محل المداولات ، أقرب مني الى صحة الحكم في المسألة » .

وكتب نوبار الى ايرام بك بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٧٣ ما يأتي : « اني أرجو سمو الخديو أن يبرق لى ما اذا كان يوافق أم لا على طريقة الكتابة والعمل هذه وأتوسل اليه أن يمدنى بأوامره » .

وكتب فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٣ : « قد قابلت المسيو دى فوجييه ، فكلمنى عن الرد الذى يلزمنى أن أرسله اليه والذى يعلم أنى أنتظر أوامر الخديو بخصوصه » . وأرسل (اسماعيل) الى نوبار فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية : « إنه يتعذر على قبول جواب سفير ايطاليا كما أرسلته لى ، لأنه لن يبق لنا ، بعد ذلك ، لا الموضوع ولا الشكل ، وتكون الدول قد انتهت الى انشاء محاكم دولية بدلا منها مصرية ! » .

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب نوبار الى ايرام بك : « ليس لى جديد أبديه فى شأن الاصلاح القضائى . فالبرقيات التى أرفق صورها طى هذا قد أطلعت سمو الخديو ، يوما فيوما ، على ما اطلعت أنا عليه » .

وفى ١٨ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب له قائلا : « ان سمو الخديو سبرى أن هذا التعديل لا يعدل فى الحقيقة شيئا من طبيعة نياته فى شأن تشكيل محكمة الاستئناف . فأرجو تعريفى عما اذا كان سموه يوافق على هذه الطريقة فى العمل » .

وفى ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب له بخصوص الفرمان الذى أرادت الحكومة البريطانية أن يصدره السلطان بانشاء المحاكم المختلطة : « ولنعد الى البرقية الانجليزية

المرسلة الى إليت بشأن فرمان لتقرير الاصلاح ، هلا يرى سمو الخديو من الضروري
 اخطار الصدر الأعظم لكي يجيب إليت شفويا بأن التصريح قد سبق اعطاؤه ، فلا
 داعى لفرمان . فان إليت قد قال لى إن جوابا كهذا يمكنه من رفض فكرة حكومته
 بشأن فرمان رفضا باتا . فانه اذا عرضت المسألة على الصدر الأعظم ، فأجاب بأن
 التصريح سبق منحه ، فانا سنتجنب مضايقة وأتعابا جمّة ؛ ونجعل الباب العالى يتجنبها
 أيضا وكذلك الدول الراغبة فى الاصلاح رغبة حقيقية . فاذا رأى سمو الخديو أن هذا
 ضرورى فانى أنا أو ايرام بك يمكننا أن نكلم الوزير فى هذا الشأن فانى
 أعتقد أنه يلزم قطع أوصال هذه الفكرة الانجليزية فى الحال قبل أن تأخذ من الاتساع
 والقوة ما يصبح متعذرا معه قطعها .

وكتب فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٧٣ الى ايرام بك : « ليهدا سمو الخديو بالا :
 فان أوامره قد اتبعت بدقة . فاذا جاء للإليت ردّ فانى سأطلع سموه عليه فى الحال
 دون أن أبدى أى ملحوظة للسفير البريطانى . ومع ذلك فانى متأكد من أنه لن
 يأتى لإليت ردّ قبل مجئ سمو الخديو الى الأستانة . وبناء على ذلك فان سموه يمكنه
 أن يكون مرتاح البال .

ان كتابى الى فوجييه يتكلم عن تشكيل المحاكم بالمعنى الذى طلبه سموه . وعليه
 فان أوامر سموه قد نفذت بكل دقة واعتناء .

فيؤخذ من جميع هذا أن (اسماعيل) ، فى مسألة انشاء المحاكم المختلطة ، كان الرأس
 المفكر والعقل المدبر والرأى المسير ؛ وأما نوبار فانه لم يكن سوى الوسيط لتنفيذ تدبيراته .
 علي أن هذا لا يغمط من فضل نوبار شيئا ، ولا يقلل من الاعجاب بمجهوده البتة .



والآن ، وقد انتهت من عملي ، فانه لا يسعني أن أختتمه إلا بشكر الله على ما تفضل به ، سبحانه ، من إحاطته بفيوضات عنايته ؛ وأرجو ، وقد تحررت الحقائق فيه جهد استطاعتي ، أن يحل من قارئيه محل الاستحسان والقبول ؛ وأسأله ، جل جلاله ، أن يتولى عني شكر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم ، الملك (فؤاد الأول) : فقد شملني بفضله ، وعمني باحسانه ، وغمرني بجمل أياديه .

مدد الله عمره ، وأحياه حياة طيبة مباركة ، ومتع الأمة المصرية بجليل تديره ، وجميل إخلاصه ، وطيب نوایاه ، وأقر عينه ، وشرح صدره ، بولي عهد ملك مصر ، ثمرة فؤاده ، صاحب السموق الملكي (الأمير فاروق) . أدام الله بهجته ، وحفظ مهجته ، وأنبته للوطن العزيز نباتا حسنا .

هذه السلسلة تضم :

- ١ - فتح العرب لمصر
- ٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
- ٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
- ٤ - تاريخ مصر من أقدم المصور إلى الفتح الفارسي
- ٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
- ٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر
- ٧ - ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
- ٨ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد أول)
- ٩ - تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد ثاني)

- ١٠ - فتوح مصر وأخبارها
- ١١ - تاريخ مصر الحديث مع فزلكة في تاريخ مصر القديم
- ١٢ - قوانين الدواوين
- ١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
- ١٤ - الحكم المصري في الشام
- ١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
- ١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
- ١٧ - مذكراتي
- ١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
- ١٩ - وادي النطرون وربهاته وأديرته ومختصر البطارقة
- ٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية

Bibliotheca Alexandrina



0354357

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مطبولي

٦ ميّدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١ 6 Talat Harb Sq. Tel. : 5756421